

تأليف

الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم
محمد بن إدريس الحنظلي الرازي
(٢٤٠-٣٢٧هـ)

تحقيق

فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

د/ سعد بن عبد الله الحميد
و
د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

المجلد الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب العلل

ⓒ خالد بن عبدالرحمن الجريسي، ١٤٢٦هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن أبي حاتم، عبدالرحمن محمد
كتاب العلل./ عبدالرحمن محمد ابن أبي حاتم؛ خالد بن عبدالرحمن الجريسي.- الرياض، ١٤٢٦هـ
٧٢٤ ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٢ - ٣٩٠ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٣)
١- الحديث - علل أ- الجريسي، خالد بن عبدالرحمن (محقق)
ب- العنوان
ديوي ٢٣١,٣ ١٤٢٦/٦١٧

رقم الإيداع : ١٤٢٦/٦١٧
ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٢ - ٣٩٠ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٣)

الطبعة الأولى
محرم ١٤٢٧هـ
(شباط) فبراير ٢٠٠٦م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ، وآلِهِ[١] وصَحْبِهِ وسلَّم
الجُزْءُ الخامِسُ من "كِتَابِ العِلَلِ"، يَشتَمِلُ على[٢]
عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَت فِي الصَّوْمِ وأَوَّلِ الحَجِّ[٣]

٦٥١ - قال: أنبا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم رحمه الله؛ قال[٤]: سألتُ[٥] أبي وأبا زرعة[٦] عن حديثٍ رواه الصَّبَّاح بن مُحارِب[٧]، عن هارون بن[٨] عَنتَرَة، عن حَبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر؛ قال: أتى رجلٌ النبيَّ ﷺ فقال: أَفطَرتُ عامَّةَ رمضان من غير عُذْرٍ ولا سَفَرٍ ؟ فقال له[٩] النبيُّ ﷺ: « أَعْتِقْ رَقَبَةً »، قال: لا أَجِدُ . . . الحديثَ ؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حَبيب، عن طَلْق[١٠]، عن سعيد بن

(١) في (ف): « وعلى آله ».
(٢) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك).
(٣) قوله: « وأول الحج » ليس في (ت) و(ك) .
(٤) من قوله: « قال: أنبا أبو محمد . . . » إلى هنا من (ف) فقط .
(٥) في (أ) و(ش): « وسألت » بالواو.
(٦) قوله: « وأبا زرعة » سقط من (أ) و(ش).
(٧) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٥٧٢٥)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٨١٨٤) وجاء فيهما: « أفطرت يومًا من رمضان ». قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن حبيب إلا هارون، تفرد به: الصباح بن محارب ».
(٨) قوله: « ابن » سقط من (ك).
(٩) قوله: «له» سقط من (ت) و(ك) .
(١٠) هو: ابن حبيب .

المسيّب، عن النبيِّ ﷺ ، مُرسَل[(١)].

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ مِمَّن هو ؟

قال أبو زرعة: لا أدري ! وهارون بن عَنتَرَة لا بأسَ به، مستقيمُ الحديث[(٢)].

٦٥٢ - وسألتُ[(٣)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدالرَّزاق[(٤)]، عن جعفر بن سُلَيمان، عن ثابت، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُفطِرُ على التَّمْر، فإن لم يَجِد فعلى الماء . . . الحديثَ ؟

فقالا: لا نعلَمُ روى هذا الحديثَ غيرُ عبدالرزَّاق، ولا ندري من أين جاء عبدَالرزَّاق[(٥)] ؟

قلتُ[(٦)]: وقد رواه سعيدُ بن سُلَيمان النَّشِيطِي[(٧)]، وسعيد بن

---

(١) قوله: «مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٦٥/أ): « اختُلِف فيه على حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: فرواه هارون بن عنترة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، ووَهِمَ فيه، والصَّواب: عن حبيب بن أبي ثابت، عن طلق بن حبيب، عن سعيد بن المسيب مرسلاً ».

(٣) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٥٨/ مخطوط).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٣/ ١٦٤ رقم١٢٦٧٦)، وأبوداود في "سننه" (٢٣٥٦)، والترمذي في "جامعه" (٦٩٦)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٨٥).

(٥) أي: مِنْ أين جاء هذا الحديثُ عَبْدَالرزَّاق ؟

(٦) في (ت) و(ك): « قال أبو محمد » بدل: « قلت ».

(٧) في (ت) و(ك): « القشيطي »، ونقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٩٠٠) عن البزار قوله: « رواه النشيطي، فأنكروه عليه، وضُعِّف حديثه ». ورواية النشيطي =

هُبَيرة[١].

فقال أبي: لا يُسْقَى بالنَّشِيطِي[٢] وسَعيدِ بن هُبَيْرة شَربةٌ من ماءٍ مثلاً.

قال أبو زرعة: لا أدري ما هذا الحديثُ ! لم يرفَعْه[٣] إلا من حديث عبدالرزَّاق[٤].

٦٥٣ - وسُئِلَ أبو زرعة[٥] عن حديثِ أبي أُوَيس[٦]، عن الزُّهْري؛

= هذا أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٤٨).

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٤٨).

(٢) قوله: « وسعيد بن هُبَيْرة. فقال أبي: لا يسقى بالنشيطي » سقط من (ت) و(ك).

(٣) يعني: جعفر بن سليمان فيما يظهر.

(٤) قال الترمذي في الموضع السابق: « حسن غريب ». وقال الدارقطني في الموضع السابق: « هذا إسناد صحيح ». كذا جاء في المطبوع من "السنن"، والذي نقله ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ٤٤٦) عن الدارقطني أنه قال: « كلهم ثقات ».
وقال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا الحديث يعرف بعبدالرزاق عن جعفر، ومن إفرادات جعفر عن ثابت، عن أنس، لا أعلم يرويه عن جعفر غير ثلاثة أنفس؛ اثنين قد ذكرتهما، والثالث: عبد الرزاق، عن جعفر، والحديث به مشهور عن جعفر، وقد رواه سعيد بن سليمان وعمار بن هارون، وزاد في حديث عبدالرزاق: كان النبي ﷺ يفطر على الرُّطَب، فإن لم يكن رُطَب فتمر ». اهـ.
وقال البزار - كما في الموضع السابق من "البدر المنير" -: « لا أعلم من رواه عن ثابت، عن أنس؛ إلا جعفر بن سليمان ».

(٥) انظر المسألة رقم (٧٠٧) و(٧٠٨) و(٧٤٩).

(٦) هو: عبدالله بن عبدالله الأصبحي، نقل المزي في "تهذيب الكمال" (١٥/ ١٧٠) عن الدارقطني قوله: « في بعض حديثه عن الزهري شيء ». ورواية الأويسي هذا أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٢٦). =

يعني: عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ - في رجُلٍ أفطر يومًا من رمضانَ - قال: « عَلَيْهِ يَوْمٌ مَكَانَهُ » ؟

قال: ليس هذا بصَحيح، لم يقُل هذا الحرفَ واحدٌ؛ يعني[1]: من الثِّقات[2].

٦٥٤ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه مَعْن القَزَّاز[4]، عن

= والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩٣٦) من طريق شعيب بن حمزة، ومنصور بن المعتمر، ومعمر، وإبراهيم بن سعد، والأوزاعي، وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد، ومسلم (١١١١) من طريق سفيان بن عيينة، ومنصور بن المعتمر، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، وابن جريج، ومعمر، جميعهم عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، به بذكر قصة الرجل الذي جامع امرأته في نهار رمضان، فأمره النبي ﷺ بالكفَّارة، ولم يذكر أحد منهم قوله: « عليه يوم مكانه ».

(١) قوله: «يعني» ليس في (أ) و(ش).

(٢) سيأتي في المسألة رقم(٧٠٨) أنه رواه أيضًا عبدالجبار بن عمر، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، لكن عبدالجبار ضعيف؛ ولذا قيد ابن أبي حاتم كلام أبي زرعة هنا بقوله: « يعني من الثقات ».

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "التنقيح"(٢/ ٢٨٢)، والزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٤٣٤).
ونقل ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٨٠) قول أبي حاتم: «وهذا عندي أشبه»، ونقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٣٦) بعضه.

(٤) في (أ) و(ش): « الفَزاري ». وهو: معن بن عيسى القزَّاز . وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٩٠٩٤).
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩١١١) عن خالد بن مخلد، عن إسحاق ابن حازم، به. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٧٠٠)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٧٢).

إسحاق بن حازم، عن عبدالله بن أبي بكر، عن سالم، عن أبيه[١]، عن حَفْصَة، عن النبيِّ ﷺ قال: «لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ مِنَ اللَّيْلِ».

ورواه يحيى بن أيُّوب[٢]، عن عبدالله بن أبي بكر[٣]، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه، عن حَفْصَة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: لا أدري؛ لأن عبدالله بن أبي بكر قد أدرك سالمًا وروى عنه، ولا أدري هذا الحديثَ ممَّا سَمِعَ من سالم، أو سمعه من الزُّهْري عن سالم؟

وقد رُوي[٤] عن الزُّهْري، عن حمزة بن عبدالله بن عمر، عن حَفْصَة، قولَهَا، غيرَ مرفوع؛ وهذا عندي أشبَهُ، والله أعلم[٥].

---

(١) هو: عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ١٦١)، والترمذي في "جامعه" (٧٣٠)، وفي "العلل الكبير" (٢٠٢)، والنسائي في "سننه" (٢٣٣٢ و٢٣٣٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٣٣)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٧٢).

(٣) من قوله: «عن سالم ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٤) هذه الرواية أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩١١٢)، والنسائي في "سننه" (٢٣٤٠)، والبخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ١٦٠، ١٦١).

(٥) أطال البخاري رحمه الله في الموضع السابق من "التاريخ الأوسط" في ذكر الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «غير المرفوع أصح». ونقل عنه الترمذي قوله: «عن سالم، عن أبيه، عن حَفْصَة، عن النبيِّ ﷺ خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف». =

٦٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شُعْبَة[(١)]، عن عمرو بن

= وقال الترمذي: « حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع، عن ابن عمر قوله، وهو أصح. وهكذا أيضًا روي هذا الحديث عن الزهري موقوفًا، ولا نعلم أحدًا رفعه إلا يحيى بن أيوب ». وقال النسائي: «الصواب عندنا موقوف، ولم يصح رفعه -والله أعلم -؛ لأن يحيى بن أيوب ليس بذاك القوي ».

وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٦٥/ب - ١٦٦/أ) الاختلاف في هذا الحديث وقال: « رفعُه غير ثابت ». وسُئل: أي القولين أصح عن الزهري: قول من قال: عنه، عن سالم، أو من قال: عنه، عن حمزة ؟ فقال: « قول من قال: عن حمزة أشبه ».

وقال النسائي في "الكبرى" (٢/ ١١٦-١١٨): « والصواب عندنا موقوف. ولم يصح رفعه - والله أعلم - لأن يحيىٰ بن أيوب ليس بذلك القوي، وحديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ، والله أعلم ».

وقال النميري: قلت لأبي عبدالله - يعني: أحمد بن حنبل -: كيف إسناد حديث النبي ﷺ: « لا صومَ لمَن لم يجمَع الصوم » ؟ قال: أخبرك، ماله عندي ذلك الإسناد؛ لأنه عن ابن عمر وحفصة إسنادان جيدان ». وسأله الأثرم عن هذا الحديث، قال الأثرم: فكأنه لم يثبته. نقل ذلك ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٢٨٢). وانظر "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٣٣٦ رقم٥٤٨٨).

(١) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "العلل" (٢/ ١٨١ رقم١٩٣٥)، والفسوي في "تاريخه" (٢/ ٢١١)، والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٣٣٥)، ووقع عند الفسوي: « عمرو بن دينار، عن محمد بن عبدالرحمٰن القرشي: أن ابن عمر . . . »، فذكره، ولم يكنه بأبي السَّوَّار .

ورواه الخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٣٩) من طريق الفسوي، فقال: « عن عمرو بن دينار، عن أبي السَّوَّار: أن ابن عمر. . . » فذكره هكذا على الصَّواب.

ورواه النسائي في "الكبرى" (٢٨٣٦/ الرسالة)، ووقع خلاف في النسخ الخطية له؛ فوقع في نسختين خطيتين منه: « عن شعبة، عن أبي السَّوَّار »، وهو الموافق لرواية الجماعة عن شعبة، ووقع في نسخة ثالثة: « عن شعبة، عن أبي السَّوداء »، وهكذا وقع في "تحفة الأشراف" (٨٥٧١)، وبناء عليه ترجم له المزي في "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٣٩٣-٣٩٤).

دينار، عن أبي السَّوَّار[١]؛ قال: سألتُ ابنَ عمر عن صَومِ يَومِ عَرَفَة ؟ فنهاني ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه ابن عُيَينة[٢] فقال: عن عمرو، عن أبي الثَّوْرَيْن[٣]، عن ابن عمر؛ وهو الصَّحيحُ .

قلتُ لأبي: مِمَّن الخطأُ ؟

قال: مِن شُعْبَة[٤].

---

(١) بفتح السين المهملة، وتشديد الواو، آخره راء مهملة. وسيأتي أن شعبة أخطأ فيه.

(٢) روايته أخرجها الفسوي في "تاريخه" (٢/ ١١١)، والدولابي في "الكنى" (١/ ١٣٣)، والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ٤٥)، والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٣٣٤)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٣٨- ٣٣٩).
وأخرجه الخطيب أيضًا (٢/ ٣٣٨) من طريق حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن عبدالرحمن القرشي، عن ابن عمر.

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « الثورة »، وكتب فوقها ناسخ (ف): « هكذا وُجِد »، وفي (ك): «الثورير»، والمثبت من (ت)، وضبَّب عليها ناسخا (ت) و(ك)، وأبو الثورين هو: محمد بن عبدالرحمن الجمحي القرشي. وانظر التعليق آخر المسألة .

(٤) قال ابن معين في "تاريخه" (٤٢١/رواية الدوري): « حديث أبي الثورين، يحدث به سفيان بن عيينة، يقول: أبو الثورين، ويقول حماد بن سلمة: عن محمد بن عبدالرحمن القرشي، ويقول شعبة: أبو السوار، وكلهم يحدِّث به عن عمرو بن دينار هذا، وأخطأ فيه شعبة، إنما هو: عمرو بن دينار، عن أبي الثورين، وهو محمد بن عبدالرحمن القرشي ».
وقال الإمام أحمد كما في "العلل" (١/ ٥١٦): « وأخطأ شعبة في اسم أبي الثورين، فقال: أبو السوار، وإنما هو أبو الثورين؛ قلت لأبي: من هذا أبو الثورين؟ فقال: رجل من أهل مكة مشهور، اسمه: محمد بن عبدالرحمن من قريش. قلت لأبي: إن عبدالرحمن بن مهدي زعم أن شعبة لم يخطئ في كنيته، فقال: هو السوار؟ قال أبي: عبدالرحمن لا يدري، أو كلمة نحوها ». =

٦٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفَضْل بن موسى[١]، عن أبي فَرْوَة الرُّهاوي[٢]، عن مَعقِل الكِناني، عن عُبادة[٣] بن نُسَيّ، عن أبي [سعد][٤] الخَيْر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَكْتُبْ عَلَيَّ اللَّيْلَ صِيَامً[٥]؛ فَمَنْ صَامَ فَقَدْ تَعَنَّى، وَلَا أَجْرَ لَهُ » ؟

= وقال أيضًا (١٩٣٥): « أخطأ شعبة » .

وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٥٠): « وقال شعبة: عمرو بن دينار، عن أبي السوار، وهو وهم ».

وقال الفسوي: « وهو أبو الثورين؛ فإنْ لم يكن لقب، فقد أخطأ شعبة إلا أن يكون كان يكنى بكنيتين »، وقال الدارقطني في الموضع السابق: « قال - يعني ابن عيينة -: وكان شعبة يقول: «أبو السوار». . . لم يفهم [يعني شعبة]، كانت أسنان عَمرو قد ذهبَتْ »، ثم قال الدارقطني: « والصواب أبو الثورين، وهذا مما يُعتَدُّ به على شعبة فيما يهم فيه ».

وقال ابن ماكولا في "الإكمال" (١/ ٥٧١): « وروى شعبة، عن عمرو بن دينار فقال: عن أبي السوار؛ وهو وهم ».

(١) روايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (ص١١٣-١١٤ رقم١٩٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٠٠)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٧٠-٢٧١).
وأخرجه الدولابي في "الكنى" (١/ ٣٥)، وابن عدي أيضًا (٧/ ٢٧١) من طريق عبدالله بن فروخ، عن أبي فَرْوَة، به.

(٢) هو: يزيد بن سنان الجَزَري .

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « عباد »، والمثبت من (ت) و(ك)، وانظر "تهذيب الكمال" (١٤/ ١٩٤).

(٤) في جميع النسخ: « سعيد »، وهذا لا يتفق مع تعقيب أبي حاتم الآتي، وجاء على الصواب في جميع المصادر السابقة.
وانظر "الإصابة" لابن حجر(١١/ ١٦١).

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو جارٍ على لغة ربيعة في حذف ألف تنوين النصب، والجادَّة: صيامًا، وقد تقدَّم التعليق على لغة ربيعة في المسألة رقم (٣٤).
وقوله: « الليل » منصوب على الظرفية، أي: في الليل.

قال أبي: وقد قيل: أبو سعيد الخَيْر؛ وهذا الصَّحيحُ عندي[١].

٦٥٧ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه اللَّيثُ بن سعد[٣]، عن قَتادة، عن الحسن[٤]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ قال: « أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه قَتادة[٥]، عن الحسن، عن عليٍّ[٦]، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو مُرسَل[٧].

ورواه أشعَثُ بن عبدالملك[٨]، عن الحسن، عن أُسامَة بن زيد، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) قال الترمذي: « سألت محمدًا - يعني البخاري - عن هذا الحديث ؟ فقال: أرى هذا الحديث مرسلاً، وما أرى عبادة بن نُسَي سمع من أبي سعد الخير . قال محمد: وأبو فروة الرُّهاوي صدوق، إلا أن ابنه محمدًا روى عنه أحاديث مناكير، واسم أبي فروة: يزيد بن سِنان ». وقال ابن عدي: « وهذا الحديث بهذا الإسناد ليس يرويه غيرُ أبي فروة الرُّهاوي ». وقال الحافظ في "الفتح" (٤/ ٢٠٢): « قال ابن منده: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ».

(٢) انظر المسألة رقم (٦٩٣) و(٧٢٩) و(٧٣٢) و(١٧٠٤) و(٢٨٣٩).

(٣) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١٦٠)، وقال: « ما علمت أن أحدًا تابع الليث على روايته ».

(٤) هو: البصري .

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٩٩٦/ كشف الأستار) من طريق عمر بن إبراهيم، عنه، به.

(٦) قوله: « عن علي » ليس في (ت) و(ك).

(٧) لأن الحسن البصري لم يرو عن علي رضي الله عنه.

(٨) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٩٩٧/ كشف الأستار)، والنسائي في "الكبرى" (٣١٦٥) وقال النسائي: « لم يتابعه - أي: أشعث - أحدٌ علمناه ».

وأما حديثُ ثَوْبان: فإن سعيدَ بن أبي عَروبة[١]، يرويه عن قَتادة، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن عبدالرحمٰن بن غَنْم، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه بُكَير بن أبي[٢] السَّمِيط[٣]، عن قَتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدان بن طَلحَة[٤]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه يزيدُ بن هارون[٥]، عن أَيُّوبَ أبي العلاء[٦]، عن قَتادة، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه قَتادة، عن أبي قِلابَة[٧]، عن أبي أسماء[٨]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ[٩].

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١٥٨).

(٢) قوله: « أبي » سقط من (أ) و(ش). وانظر "تهذيب الكمال" (٤/ ٢٣٦-٢٣٧).

(٣) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١٥٩)، وقال: « ما علمت أن أحدًا تابع بكيرًا على روايته ».

(٤) ويقال: معدان بن أبي طلحة .

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٠٢)، والنسائي في "الكبرى" (٣١٥٦).

(٦) هو: أيوب بن أبي مسكين القصَّاب.

(٧) هو: عبدالله بن زيد الجَرمي . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٧٧ رقم٢٢٣٨٢)، وأبو داود في "سننه" (٢٣٦٧)، وابن ماجه (١٦٨٠) جميعهم من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، به .

(٨) هو: عمرو بن مرثد الرَّحَبي .

(٩) قال الترمذي في "العلل الكبير" (٢١١): « وسألت محمدًا عن أحاديث الحسن في هذا الباب؟ فقال: يروى عن الحسن قال: حدثني غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ . قال محمد: ويحتمل أن يكون سمع من غير واحد ». =

٦٥٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه مَعْمَر[٢] وعبد السَّلام بن

= وقال الدارقطني في "العلل" (٣٥٥):« اختُلِف فيه على الحسن: فرواه قتادة ومطر الوراق ويونس بن عبيد - من رواية إسماعيل بن إبراهيم القُوهي، عن أبيه، عن شعبة، عن يونس - عن الحسن، عن علي. ورواه عبيدالله بن تمام، عن يونس، عن الحسن، عن أسامة بن زيد. ورواه عبد الوهاب الثقفي ومحمد بن راشد الضرير، عن يونس، عن الحسن، عن أبي هريرة. ورواه عطاء بن السائب وعاصم الأحول، عن الحسن، عن معقل بن يسار . . . ورواه قتادة، عن الحسن، عن ثوبان . ورواه أبو حرَّة، عن الحسن قال: حدثني غيرُ واحد من أصحاب النبي ﷺ. فإن كان هذا القول محفوظًا عن الحسن، فيشبه أن تكون الأقاويل كلُّها يصح عنه ».

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٤/ ١٧٧) تعليقًا على كلام الدارقطني الأخير:«يريد بذلك انتفاءَ الاضطراب؛ وإلا فالحسن لم يسمع من أكثر المذكورين».

ونقل الترمذي في "العلل الكبير" (ص١٢٢) عن البخاري قوله:« ليس في هذا الباب شيء أصحُّ من حديث شداد بن أوس وثوبان ». قال الترمذي:« فقلت له: كيف بما فيه من الاضطراب ؟ فقال: كلاهما عندي صحيح؛ لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، روى الحديثين جميعًا ». قال الترمذي:« وهكذا ذكروا عن علي بن المديني أنه قال: حديث شداد بن أوس وثوبان صحيحان ».

قال ابن حجر في "الفتح" (٤/ ١٧٧):« وكذا قال عثمان الدارمي: صحَّ حديث أفطَر الحاجِمُ والمَحجوم من طريق ثوبان وشداد. قال: وسمعت أحمد يذكر ذلك . وقال المروزي: قلت لأحمد: إن يحيى بن معين قال: ليس فيه شيء يثبت ! فقال: هذه مجازفة ! وقال ابن خزيمة: صح الحديثان جميعًا. وكذا قال ابن حبان والحاكم، وأطنب النسائي في تخريج طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه، فأجاد وأفاد ». وانظر "العلل" لابن المديني (ص ٥٦)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (٤/ ٢٦٤ فما بعدها)، و"تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي (٢/ ٣١٩ فما بعدها).

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٧١٥).

(٢) هو: ابن راشد . وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٤٠٧). ومن طريقه البزار في "مسنده" (١٠٢٠/ كشف الأستار). =

حَرْب، عن أيُّوب[١]، عن عبدالله بن شَقيق، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُصِيبُ من الرُّؤوس وهو صائمٌ [٢].

ورواه وُهَيْبٌ[٣]، عن أيُّوب، عن رجلٍ، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: الله أعلم !

= وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٤٩ و٣٦٠ رقم٢٢٤١ و٣٣٩٢)، والبزار في "مسنده" (١٠٢٠/كشف الأستار) من طريق محمد بن جعفر، وأحمد أيضًا (١/ ٣٦٠ رقم ٣٣٩٢ و٦/ ٢٦٥ رقم ٢٦٢٩١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٠)، من طريق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، والطحاوي أيضًا من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، جميعهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، به.
وأخرجه أحمد أيضًا (٦/ ٢٦٥ رقم ٢٦٢٩١) من طريق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، عن سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن عبدالله بن شقيق، عن عائشة، به مرفوعًا. وانظر كلام الدارقطني في التعليق آخر المسألة.

(١) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٢) أي: يُقَبِّل وهو صائم؛ كما في "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٥٧)، وسيأتي هذا التفسير في المسألة رقم (٧١٥).

(٣) هو: ابن خالد. وروايته لم نقف عليها، لكن تابعه ابن علية، وستأتي روايته هنا. ومؤمَّل بن إسماعيل وستأتي روايته في المسألة رقم (٧١٥).
وأخرجه القاضي يوسف بن إسماعيل - كما في "عمدة القاري" (١١/ ١٠) - والعيني في "عمدة القاري" في نفس الموضع من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن شيخ من بني سدوس، عن ابن عباس، به.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٠٧) من طريق معمر، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٤٩ و٣٦٠ رقم ٢٢٤١ و٣٣٩٢) والبزار في "مسنده" (١٠٢٠/كشف الأستار)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٠) من طريق سعيد بن =

قلتُ: فهذا الرَّجلُ هو عبدالله بن شَقيق ؟

قال: ما ندري هو أم غيرُه! وقد تابعَ[١] وُهَيْبَ[٢] ابنُ عُلَيَّة [٣].

٦٥٩ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه عبدالله العُمَري[٥]، وسفيان بن حُسين[٦]، وجعفر بن بُرْقان[٧]، عن الزُّهْري، عن

= أبي عروبة كلاهما (معمر وسعيد) عن أيوب، عن عبدالله بن شقيق، عن ابن عباس، به. وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٥٣ رقم ١١٨٦٨) من طريق عاصم بن هلال، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

(١) في (ش): « بايع ».

(٢) كذا في جميع النسخ: « وهيب » بلا ألف بعد الباء الموحَّدة، و « وُهَيْب »: اسمٌ عربيٌّ عَلَمٌ على مذكَّر؛ فهو اسمٌ مصروف، وله هنا تخريجان؛ ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (١٢٦) عند قوله: « فإن حسينَ المعلم ».

(٣) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٦٠ رقم ٣٣٩١).
قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٣٦/أ): « يرويه سعيد الجريري وأيوب، عن [في الأصل: ابن !] عبدالله بن شقيق - واختُلِف عن أيوب - فرواه عبدالواحد بن زياد، عن الجريري، عن عبدالله بن شقيق، عن عائشة. وقال سعيد بن أبي عَروبة: عن أيوب، عن عبدالله بن شقيق، عن عائشة؛ قاله أحمد بن حنبل، عن الخفاف، عن سعيد. قال أحمد: وقال الخفاف مرَّة أخرى: عن ابن عباس. وكذلك قال غندر: عن سعيد، عن أيوب، عن ابن شقيق، عن ابن عباس، وهذا القول وهمٌ، والصَّحيح: عن عبدالله بن شقيق، عن عائشة كما قال الجريري ».

(٤) انظر المسألة رقم (٧٥٨) و(٧٨٢).

(٥) هو: عبدالله بن عمر .وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٠٨)، والدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢٤/أ).

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٤١ رقم٢٥٠٩٤)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٧٩/ الرسالة).

(٧) في (ت) و(ك): « جعفر بن مروان ». وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"=

عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: أَصبَحَتْ حَفْصَةُ وعائِشَةُ صائِمَتَين، فأُهدِيَ لهما هديَّة . . . فذكر[1] الحديثَ ؟

قال أبي: حدَّثنا ابنُ أبي مريم[2]، عن ابن عُيَينة؛ قال: سُئِل الزُّهْري عن هذا الحديث ؟ فقال: لم أسمَعْه من عُرْوَة؛ إنما حدَّثني رجُلٌ على باب عبد الملك بن مروان: أن عائِشَة أصبَحَتْ صائِمَة .

وحدَّثنا[3] حَرْمَلَة بن يحيى[4]؛ قال: حدَّثنا ابن وَهْب[5]، عن حَيْوَة بن شُرَيح، عن ابن الهاد[6]، عن زُمَيْل مولى عُرْوَة، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ، هذا الحديثَ[7].

= (٦/ ٢٦٣ رقم٢٦٢٦٧)، والترمذي في "العلل الكبير" (٢٠٣)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٧٨/ الرسالة)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٨٠).

(١) في (ف): « وذكر ».

(٢) هو: سعيد بن الحكم بن أبي مريم .

(٣) القائل: « وحدثنا » هو أبو حاتم الرازي .

(٤) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (٣٤٥٧) من طريق أحمد بن صالح، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٧٧/ الرسالة) عن الربيع بن سليمان، كلاهما عن ابن وهب، به. قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٥٠): « ولا يُعْرَفُ لزميل سماع من عروة، ولا ليزيد من زميل، ولا يقوم به الحجة ».

(٥) هو: عبدالله .

(٦) هو: يزيد بن عبدالله .

(٧) هذا الحديث يرويه الزهري واختُلِف عليه:

فرواه عبدالله العمري، وسفيان بن حسين، وجعفر بن برقان؛ كما ذكر المصنف .

وصالح بن كيسان؛ كما عند النسائي في "الكبرى" (٣٢٨١/ الرسالة).

وصالح بن أبي الأخضر؛ كما عند النسائي (٣٢٨٠/ الرسالة).

وحجاج بن أرطاة؛ كما عند ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٦٨). =

٦٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن مَغْراء[1]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن إبراهيم بن عبدالله، عن أبي

= وإسماعيل بن عقبة أو إسماعيل بن إبراهيم؛ كما عند النسائي (٣٢٨١/ الرسالة). سبعتهم عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به .
قال النسائي في "الكبرى" (٣/ ٣٦٢/ الرسالة): « الصَّواب: ما روى ابن عيينة عن الزهري. وصالح بن أبي الأخضر ضعيف في الزهري وفي غير الزهري، وسفيان بن حسين وجعفر بن برقان ليسا بالقويِّين في الزهري، ولا بأس بهما في غير الزهري».
وقال الترمذي: « سألت محمدًا - يعني البخاري - عن هذا الحديث ؟ فقال: لا يصحُّ حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة في هذا، وجعفر بن بُرقان ثقة ، وربما يخطئ في الشيء ».
وقال البيهقي: « هكذا رواه جعفر بن بُرقان وصالح بن أبي الأخضر وسفيان بن حُسين، وقد وهموا فيه عن الزهري ».
وقال البيهقي (٤/ ٢٧٩): « هذا الحديث رواه ثقات الحفاظ من أصحاب الزهري عنه منقطعًا: مالك بن أنس، ويونس بن يزيد، ومعمر بن راشد، وابن جريج، ويحيى بن سعيد، وعبيد الله بن عمر، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن الوليد الزُّبيدي، وبكر بن وائل، وغيرهم ».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٦٨): « وحفاظ أصحاب ابن شهاب يروونه مرسلاً ». وانظر "العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد (٣/ ٢٥٠-٢٥١). وقد توسع الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢٣/ب - ١٢٥/أ) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « وليس فيها كلها شيء ثابت ».

(١) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٨٩٨) عن معمر، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، به موقوفًا.
وأخرجه النسائي في "سننه" (٢٢١٢) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، قال عبدالله: قال الله عز وجل: الصوم لي، وأنا أجزي به، وللصائم فرحتان. . . الحديث.
قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٣١٧): « وكذلك رواه ابن عيينة، عن أبي إسحاق موقوفًا أيضًا ».

الأَحْوَص[١]، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: لِلصَّائمِ فَرحَتان ؟

فقيل لأبي: إبراهيمُ[٢] بن عبدالله هو أخو أبي إسحاق الهَمْداني[٣]؟

فقال أبي[٤]: لا أعرفُ لأبي إسحاق أخًا، وهو عندي: إبراهيمُ ابن مسلم الهَجَري[٥].

٦٦١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالحميد الحِمَّاني[٦]، عن

---

(١) واسمه: عَوف بن مالك .

(٢) في (ت) و(ك): « فقيل لإبراهيم » بدل: « فقيل لأبي: إبراهيم ».

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٤) في (ت) و(ك): « فقال: إني ».

(٥) لم نقف على روايته لهذا الحديث موقوفًا، لكن الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٤٦ رقم ٤٢٥٦) من طريق عمرو بن مجمع الكندي، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٢١٣) من طريق عمَّار بن محمد، كلاهما عن إبراهيم الهجري، به مرفوعًا.
وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (٩٠٧) بعض أوجه الاختلاف في هذا الحديث، فليراجعه من شاء.

(٦) هو: عبدالحميد بن عبدالرحمن . وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٧٧)، والبزار في "مسنده" (٩٦٨/ كشف الأستار)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٦٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٢٣)، والإسماعيلي في "معجمه" (١/ ٣٥٧)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٢٣)، والبيهقي في "الشعب" (٣٣٥٧)، وفي "فضائل الأوقات" (٦٩)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٨٧٥). وأخرجه ابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (٣٨٧) من طريق أسباط بن محمد، عن أبي بكر الهذلي، به.

أبي بكر الهُذَلي[١]، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله[٢] بن عبدالله، عن ابن عباس؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا حَضَرَ شَهرُ رمضانَ، أطلَقَ كُلَّ أسيرٍ، وأعطى كُلَّ سائلٍ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [٣].

٦٦٢ - وسمعتُ[٤] أبي ورأى في كتابي: عن هارون بن إسحاق، عن محمد بن بِشْر[٥]، عن عبدالرحمٰن[٦] بن أبي الزِّناد، عن أبيه[٧]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ في ليلة القَدْر: « **تَحَرَّوْهَا في السَّبْعِ الأَوَاخِرِ** ».

فسمعتُ أبي يقول: هذا الحديثُ وَهَمٌ؛ وإنما هو: عن عبدالرحمٰن ابن عبدالله بن دينار، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

٦٦٣- وسألتُ[٨] أبي وأبا زرعة[٩] عن حديثٍ رواه عُبَيد بن

---

(١) هو: سُلْمى بن عبدالله، وقيل: روح.
(٢) في (ف): « عبيد » بدل: « عبيدالله ».
(٣) قال البزار في الموضع السابق: « لا نعلم رواه هكذا إلا الهذلي، ولم يكن حافظًا، وقد حدَّث عنه جماعة من أهل العلم ». وقال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا عن الزهري لا أعرفه [إلا] من حديث أبي بكر الهذلي ».
(٤) تقدمت هذه المسألة برقم(٢٥٢).
(٥) في (أ) و(ش): « بشير ».
(٦) في (ت) و(ك): « عن أبي الرحمٰن »، وكتب في (ك) فوق كلمة «أبي»: «كذا».
(٧) هو: عبدالله بن ذكوان .
(٨) ستأتي هذه المسألة برقم (٦٦٨) من طريق الشعبي، عن ابن عباس .
(٩) قوله: « وأبا زرعة » ليس في (ت) و(ك).

إسحاق[١]، عن قيس بن الرَّبيع، عن منصور[٢]، عن مُجاهِد، عن ابن عباس؛ قال: احتَجَمَ النبيُّ ﷺ وهو صائمٌ مُحرِمٌ ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو منصور[٣]، عن مُجاهِد؛ قال: وُثِيَتْ[٤] رِجْلُ رسولِ الله ﷺ، فحَجَمَها وهو مُحرِمٌ .

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ من قيس أو من عُبَيد ؟

فقال: ما أدري! ما كان عُبَيدٌ بذلك الثَّبت .

ثم قال: ما كتَبنا إلا عن عُبَيد .

قلتُ: فآخَرُ يقول: عن ابن عباس، قولَهُ ؟

قال: لا أعلَمُه غيرَ قيس .

٦٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الثَّوري، عن عَطاء بن

---

(١) لم نجد روايته، ولكن أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/٤٤٦)، وأبو يعلى في "معجمه" (١٥١)، والطبراني في "الكبير" (١١/١٦٢- ١٦٣ رقم ١١٥٠٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/٦٥) من طريق النعمان بن المنذر، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٠٢) من طريق أبان بن صالح، والطبراني في "الكبير" (١١/٦٦ رقم ١١١٠٣)، وابن عدي في "الكامل" (٤/٢٠٩) من طريق العوام بن حوشب، جميعهم عن مجاهد، به.

(٢) هو: ابن المعتمر .

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤٩٦) من طريق الحسن بن صالح، عنه، به.

(٤) في (ش): « وثبت ». والمعنى: أصابها وَهْنٌ دون الخَلْع والكَسْر؛ كما في "النهاية" لابن الأثير (٥/١٥٠).

السَّائِب، عن عَرفَجَة[(١)]، عن عُتبَة بن فَرقَد، عن رجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ؛ قال: إذا جاءَ رمضانُ، فُتِّحَت أبوابُ الجنَّة، وغُلِّقَتْ فيه[(٢)] أبوابُ النَّار[(٣)]، وصُفِّدَت[(٤)] فيه الشَّياطينُ .

ورواه حمَّاد بن سَلَمة[(٥)]، عن عَطاء، عن عَرفَجَة[(٦)]؛ قال: كنَّا عند عُتبَة بن فَرقَد وهو يحدِّثنا عن رمضان؛ إذ جاء رجُلٌ من أصحاب النبيِّ ﷺ، فقال له عُتبَة: حَدِّثنا عن رمضان بشيء سمعتَه من رسول الله ﷺ، فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول . . . .

فقلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: مرفوعٌ، عن عَرفَجة؛ قال: كنَّا عند عُتبَة بن فَرقَد، فجاء رجُلٌ من أصحاب النبيِّ ﷺ .

قلتُ: يُسمَّى هذا الرجُلُ من أصحابِ النبيِّ ﷺ ؟

---

(١) هو: ابن عبدالله الثقفي .

(٢) قوله: « فيه » ليس في (ت) و(ك) .

(٣) في (ت) و(ك): « النيران ».

(٤) صُفِّدَت: شُدَّت وأُوثِقَتْ بالأغلال؛ كما في "النهاية" (٣/ ٣٥).

(٥) روايته ذكرها ابن حجر في "الإصابة" (١١/ ٢٤٢)، وفي "النكت الظراف" (٧/ ٢٣٥). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣١١-٣١٢ رقم١٨٧٩٤ و١٨٧٩٥) من طريق شعبة وعبيدة بن حميد، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٨٦٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٥/ ٣٥٠) من طريق محمد بن فضيل، والنسائي في "المجتبى" (٢١٠٨) من طريق شعبة، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٨٨٤) من طريق إبراهيم بن طهمان، أربعتهم عن عطاء بن السائب، عن عرفجة، به.

(٦) في (ت): « عرجة ».

قال: لا [(١)].

٦٦٥ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الثَّوري[(٢)]، عن أبي صَخْرَة[(٣)]، عن عبدالله[(٤)] بن مِرْداس، عن عبدالله[(٥)]؛ قال: إذا أصبحتَ جُنُبًا لا يَحِلُّ لك الصَّلاة، واغتَسَلْتَ[(٦)] فحَلَّ لك الصَّلاة[(٧)]، وحَلَّ لك الصَّوم؛ فصُم .

---

(١) روى عبدالرزاق في "المصنف" (٧٣٨٦)، وأحمد في "العلل" (٣/ ١٦٥)، والنسائي في "المجتبى" (٢١٠٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ١٥٥) من طريق ابن عيينة، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٦٩)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ١٣٢ رقم ٣٢٦) من طريق عبدالسلام بن حرب، كلاهما عن عطاء، عن عرفجة، عن عتبة، عن النبي ﷺ.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٧/ ١٣٢ رقم ٣٢٥).
قال أحمد: «كان سفيان يخطىء في هذا الحديث، لم يسمعه عتبة من النبي ﷺ؛ رجلٌ حدَّث عتبة عن النبي ﷺ».
وقال النسائي: «هذا خطأ». وقال عن الذي قبله: «هذا أولى بالصَّواب».
وقال ابن عبدالبر: «وهو عندهم خطأ، وليس الحديث لعتبة؛ وإنما هو لرجل من أصحاب النبي ﷺ غير عتبة».
والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٩٨ و١٨٩٩ و٣٢٧٧)، ومسلم (١٠٧٩) من حديث أبي هريرة، به.

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٠٢)، ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٩/ ٣١٢ رقم٩٥٦٥).

(٣) هو: جامع بن شدَّاد .

(٤) في (ش): «عبيدالله».

(٥) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٦) في (ف): «فاغتسلت».

(٧) قوله: «الصلاة» سقط من (ف).

ورواه المَسعودي[١] عن أبي صَخْرَة، عن الأَسْوَد بن هِلال، عن عبدالله .

ورواه فِطْر[٢]، عن أبي صَخْرَة[٣]، عن أبي الشَّعْثاء[٤]، عن عبدالله.

قال أبو محمد[٥]: ورواه[٦] الأعمش[٧]، عن أبي صَخْرَة، عن عبدالله بن مِرداس، عن عبدالله، يُتابعُ[٨] به الثَّوريَّ .

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

فقال: حدَّثنا يحيى بن يَعلى بن الحارث[٩]، عن أبيه وزائِدَة[١٠]، عن أَشْعَث بن[١١] أبي الشَّعْثاء، عن إياس بن مُحارِب، ذُكِرَ في آخر الحديث ذِكْرُ أبي الشَّعْثاء[١٢] والأَسْوَدِ بن هلال، وعبدِالله بن مِرداس.

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله . وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٩/ ٣١٣ رقم٩٥٦٧).

(٢) هو: ابن خليفة .

(٣) في (ف): « عن عبدالله » بدل: « عن أبي صخرة ».

(٤) هو: سُلَيم بن أسود المحاربي .

(٥) في (أ) و(ش): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».

(٦) في (ت) و(ك): « رواه » بلا واو .

(٧) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٥٧١).

(٨) في (ف): « تابع ».

(٩) لم نجد روايته على هذا الوجه، ولكن أخرجه الطبراني في "الكبير" (٩/ ٣١٢-٣١٣ رقم ٩٥٦٦) من طريق أحمد بن يونس، عن يعلى بن الحارث، عن جامع بن شداد، عن عبدالله بن مرداس، عن ابن مسعود، به.

(١٠) هو: ابن قدامة .

(١١) في (أ) و(ش): «عن» بدل: «ابن».

(١٢) من قوله: « عن إياس . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك) .

قلتُ لأبي زرعة: الصَّحيحُ ما هو ؟

قال: الله أعلم ! قد اضطَربوا فيه، والثَّوري أحفَظُهم .

٦٦٦ - **وسألتُ أبي وأبا زرعة**[1] عن حديثٍ رواه عليُّ بن هاشم ابن مَرزوق، عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو بن عَلْقَمَة، عن سالم مولى دَوْس؛ قلتُ لكعب: أكُنتَ تُقَبِّل وأنت صائِم ؟ قال: نعم، وآخُذُ به[2] ؟

فقالا[3]: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن سالم مولى دَوْس[4]؛ قال: قلتُ لسعد بن أبي وَقَّاص . . . .

قال أبو زرعة: وأخطأَ عليُّ بن هاشم؛ لأن يزيدَ بن هارون لا يذهبُ عليه مثلُ هذا .

---

(١) قوله: « وأبا زرعة » ملحق بهامش (ف) وثابت في بقية النسخ.

(٢) أي: بمتاعها؛ كما عند الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٢٩١).

(٣) في (ف): « فقال »، والصواب ما في بقيَّة النسخ، ويبدو أن ناسخ (ف) نسي تصويبها. انظر التعليق على أوَّل المسألة.

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها الخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٢٩١) من طريق محمد بن مسلمة الواسطي؛ حدثنا يزيد بن هارون؛ أخبرنا محمد بن عمرو، عن سالم أبي عبدالله مولى شداد: أنه سأل سعد بن أبي وقاص: تقبل وأنت صائم؟ قال: نعم! وآخذ به؛ يعني بمتاعها. وأخرجه هشام بن عمار في "حديثه" (١) من طريق سعيد بن يحيى اللخمي، عن محمد بن عمرو، عن سالم، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٤٢٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٥) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن سالم عن سعد. =

٦٦٧ - وسمعتُ[1] أبي وسُئِلَ عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عَيَّاش[2]، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد[3]، عن أبي حازم[4]؛ قال: اعتكَفَ النبيُّ ﷺ ... في قِصَّة البَياضي[5]، فلم يذكُره في الإسناد ؟

قال[6] أبي[7]: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: ما روى مالك[8]، عن يحيى ابن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي[9] حازم، عن البَياضي، عن النبيِّ ﷺ، به .

قال أبي: غَلِطَ أبو بكر[10] في هذا الحديث .

= وأخرجه ابن أبي شيبة أيضًا (٩٣٩٤) من طريق زيد بن أبي عتاب، وعبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٢١) من طريق زيد بن أسلم، كلاهما عن سعد، به.

(١) انظر المسألة رقم (٣٦٧) و(٥٥٢).

(٢) في (ش): « عباس ».

(٣) هو: أبو بكر بن محمد بن عَمرو بن حزم، اسمه وكنيته واحد، وقيل: إنه يكنى بأبي محمد.

(٤) قيل: مولى الأنصار، وقيل: مولى بَياضة، وقيل غير ذلك .

(٥) في (ت) و(ك): « البياض ».
وانظر حديث البَياضي في المسألة المتقدمة برقم (٣٦٧) و(٥٥٢).

(٦) في (ك): « وقال » بالواو.

(٧) قوله: « أبي » ليس في (ت) و(ك).

(٨) روايته في "الموطأ" (١/ ٨٠ رقم١٧٧)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٤٤ رقم١٩٠٢٢). وانظر تتمة تخريجه في المسألة رقم (٣٦٧).

(٩) في (ك): « ابن » بدل: « أبي ».

(١٠) أي: ابن عياش .

فقلتُ: كيف روى ؟

فقال: استُر ما ستَر الله .

٦٦٨ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه شَريك[٢]، عن عاصم الأَحْول[٣]، عن الشَّعْبي، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ احتَجَمَ وهو صائِمٌ مُحرِمٌ ؟

فقال: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه شَريك، وروى[٤] جماعةٌ هذا الحديثَ، ولم يذكروا: صائِمًا مُحرِمًا؛ إنما قالوا: احتَجَمَ وأعطى الحَجَّامَ أَجرَه[٥].

فحدَّث شَريكٌ هذا الحديثَ من حِفْظِه بأَخَرَةٍ، وقد كان ساءَ

---

(١) نقل هذا النص الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٦٨). وابن رجب في "شرح العلل" (٢/ ٥٩٠) وفيه تقديم وتأخير.
وتقدمت هذه المسألة برقم (٦٦٣) من طريق مجاهد، عن ابن عباس.

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي . وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٧٢ رقم ١٢٥٦٦)، ودعلج في "مسنده" - كما في "إتحاف المهرة" (٧/ ٣١٤)- ولفظ دعلج: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم.

(٣) هو: عاصم بن سليمان .

(٤) في (ت) و(ف): « ورواه ».

(٥) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٦٥ رقم ٣٤٥٧)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "إتحاف المهرة" (٧/ ٣١٤)- ومسلم في "صحيحه" (بعد ١٥٧٧)، ثلاثتهم من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن عاصم الأحول، عن الشَّعبي، عن ابن عباس؛ قال: حجم النبيَّ ﷺ عبدٌ لبني بَياضة، وأعطاه النبي ﷺ أجرَه، ولو كان حرامًا لم يُعطه . =

حِفظُه، فغَلِطَ فيه[١].

٦٦٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حجَّاج بن

= ورواه أحمد (١/ ٣١٦ رقم ٢٩٠٤) عن حجاج، عن شريك، عن جابر الجعفي، عن الشعبي، عن ابن عباس . . . فذكره باللفظ السابق. وأخرجه أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٥٤٩٦ و٥٥٠٠ و٥٥٠١) من طريق عبدالله بن أبي السفر، عن الشعبي، عن النبي ﷺ مرسلاً.

(١) لم يتعرَّض أبو حاتم الرازي هنا إلا لطريق شريك، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عباس. وقد روي حديث ابن عباس أيضًا عنه من طرق أخرى، وفي متنه اختلاف .
قال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٣٢٤-٣٢٥): أما حديث ابن عباس فقد روي على أربعة أوجه :
أحدها: احتَجَم رسولُ الله ﷺ وهو محرمٌ، ولم يذكُر الصِّيام .
والثاني: احتَجَم وهو صائمٌ، ولم يذكُر الإحرام .
والثالث: الجمعُ بينهما، احتَجَم وهو صائم مُحرم .
والرابع: الجمعُ بينهما على غير هذا الوجه .
قال البخاري في "صحيحه": حدثنا معلَّى بن أسد، ثنا [وُهَيب]، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبيَّ ﷺ احتَجَم وهو مُحرمٌ ، واحتَجَم وهو صائم .
فأما احتجامُه وهو محرم فمُجْمَعٌ على صحَّته، واختُلِف في صحة احتجامه وهو صائم، فضعَّفه يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وغيرهما من الأئمة، وصحَّحه البخاري، والترمذي، وغيرهما.
قال مهنَّا: سألتُ أحمد بن حنبل عن حديث ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ احتَجَم وهو صائم مُحرم، فقال: ليس فيه صائم، إنما هو مُحرم .
قلت: من ذكره ؟ قال: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء وطاوس، عن ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ احتَجَم وهو مُحرم . وعن طاوس، عن ابن عباس مثله. وعبدالرزاق، عن معمر، عن ابن [خُثَيم]، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مثله: احتَجَم النبي ﷺ وهو مُحرم، وروح، [عن] زكريا بن إسحاق، عن [عمرو].
قال أحمد: فهؤلاء أصحابُ ابن عباس لا يذكرون صيامًا . . . .

أَرْطَاة[١]، عن زياد بن عِلاقَة، عن قُطْبَة بن مالك: أنهم كانوا عندَ[٢] عمر بن الخطَّاب، فأفطروا[٣] في يومِ غَيْمٍ، فتَكَشَّفَ السَّحابُ، وبَدَتِ الشَّمْسُ على قُلَّةِ الجَبَل [٤]، فقال عمر: لا نُبالي[٥]، ونقضي يومًا مكانَه.

قال يحيى: والحجامة للصَّائم ليس بصحيح .اهـ. وانظر "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٦٧).
وقد أخرج هذا الحديث البخاري في "صحيحه" (١٨٣٥ و٥٦٩٥)، ومسلم (١٢٠٢) من طريق طاوس وعطاء، كليهما عن ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ احتَجَم وهو مُحرم.
وأخرجه البخاري (٥٧٠٠ و٥٧٠١) من طريق عكرمة، عن ابن عباس باللفظ نفسه.
وأخرجه البخاري أيضًا (١٩٣٩ و٥٦٩٤) من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: احتجم النبي ﷺ وهو صائم.
وأخرجه البخاري أيضًا (١٩٣٨) من طريق عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم. وأخرجه البخاري أيضًا (٥٦٩١)، ومسلم (١٥٧٧ ، وبعد ٢٢٠٨)، كلاهما من طريق وهيب بن خالد، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس: أن النبيَّ ﷺ احتَجَمَ، وأعطى الحجَّام أجرَه، واستَعَطَ.

(١) روايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٧٦٧) من طريق حماد، عنه به.
قال الفسوي: « وهذا خطأ من حجاج، وهما يستدل على ضعف الحجاج هذا ونحوه من الرواية؛ لأن الحفاظ قالوا: عن بشر بن قيس ».
وقد أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٧٣٩٤) بخلاف ما ذُكر هنا؛ فقال عبدالرزاق: أخبرنا صاحب لنا، عن الحجاج، عن زياد بن علاقة، عن بشر بن قيس قال: كنا عند عمر... فذكره، إلا أنه قال: قال عمر: « أتموا يومكم هذا، ثم اقضوا يومًا ». وهذا خلاف ما ذُكر عنه هنا.

(٢) في (ف): « عن ».

(٣) في (ش): « فأفطر ».

(٤) قُلَّةُ الجَبَل: أعلاه. "المصباح المنير" (ق ل ل، ص٥١٤).

(٥) في (ت) و(ك): « لا تبالي ».

ورواه إسرائيل[١]، عن زياد بن عِلاقَة، عن بِشر بن قيس .

ورواه مِسعَر[٢]، عن زياد بن عِلاقَة؛ قال: حدَّثني مَن سَمِعَ عَمْرًو[٣].

ورواه الثَّوريُّ[٤]، عن زياد بن عِلاقَة، عن رجُلٍ، عن بِشر بن قيس، عن عمر ؟

فقالا: حديثُ حجَّاج خطأٌ[٥]؛ إنما هو: زياد بن عِلاقَة، عن رجُلٍ، عن بِشر بن قيس .

---

(١) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي. وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢١٧) وقال: « وكذا رواه الوليد بن أبي ثور، عن زياد ».

(٢) هو: ابن كِدام .

(٣) كذا في جميع النسخ، وضُبطت في (ف) بفتح العين وإسكان الميم.
وقوله: « عَمْرو » عَلَمٌ مصروف، بخلاف: « عُمَرَ »، فهو عَلَمٌ ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن « عامر »، فلو كان « عَمْرو » - كما في النسخ - صوابًا، لجاء بألف تنوين النصب: « سَمِعَ عَمْرًا »، لكنْ قد تخرَّج هذه اللفظة على حذف هذه الألف جريًا على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
هذا؛ وسيأتي أنَّ مِسْعرًا روى الحديثَ عن زياد، عمَّن سَمِعَ بِشْرَ بن قيس، فلعل في العبارة سقطًا، ووجهها: « قال: حدثني من سَمِعَ [بِشْرَ بن قيس، عن] عُمَرَ »، والله أعلم.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٠٤٧) عن وكيع، عن سفيان الثَّوري، عن زياد بن عِلاقَة، عمَّن سمع بِشر بن قيس، عن عمر، به.
وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٧٣٩٤) عن الثوري؛ قال: حدثني زياد بن عِلاقة، عن بشر بن قيس، عن عمر ، به . كذا وقعت بخلاف ما ذُكر عنه هنا .

(٥) قوله: « خطأ » ليس في (ف).

قلتُ: فإنَّ مِسْعَرَ[١] يقول: زياد، عمَّن سمع بِشر بن قيس ؟

قالا: فهذا[٢] أيضًا نحوُ هذا، مما يقول الثَّوري عن بِشر .

قلتُ: فإن إسرائيلَ يقول كما ترى: زياد، عن بِشر ؟

قال أبي: أشبهُ أن يكونَ الصَّحيحُ ما يقول الثَّوري: عن زياد، عن رجُل، عن بِشر بن قيس .

وكذا قال أبو زرعة .

قال أبي: ومنهُم من يقول: قيس بن بِشر. وبِشرُ بن قيس أشبَهُ .

٦٧٠ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه أبو معاوية[٤]، عن محمد ابن عمرو، عن أبي سَلَمة[٥]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « أَحْصُوا هِلَالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ » ؟

فقال: وهذا خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن عمرو[٦]، عن أبي سَلَمة،

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، والجادَّة: مسعرًا، بالألف. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ت) و(ك): « لهذا ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٧١٨) من طريق يحيى بن راشد، عن محمد بن عمرو.

(٤) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٦٨٧)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٦٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٠٦).

(٥) هو: ابن عبدالرحمن بن عوف.

(٦) روايته بهذا اللفظ أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٣٨ و٤٩٧ رقم٩٦٥٤ و١٠٤٥١) من طريق يحيى بن سعيد ومحمد بن عبدالله الأنصاري، والترمذي في =

عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ »؛ أخطأَ أبو معاويةَ في هذا الحديث[1].

٦٧١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه شَريك[2]، عن الحُرِّ بن الصَّيَّاح[3]، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يصومُ من الشَّهْرِ الإثْنَيْنِ والخميسَ الذي يليه، ثم إثْنَيْنِ[4] الذي يَلِيه ؟

= "جامعه" (٦٨٤) من طريق عبدة بن سليمان، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤٥٩) من طريق يزيد بن هارون، أربعتهم عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة ، به.

(١) قال الترمذي في الموضع السابق: « حديث أبي هريرة غريبٌ، لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي معاوية، والصحيح ما روي عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « لا تَقَدَّموا شهر رمضان بيوم أو يومين »، وهكذا روي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحو حديث محمد بن عمرو الليثي ».اهـ. وتابع يحيى بن راشد أبا معاوية على رواية هذا الحديث على هذا الوجه بهذا اللفظ في المسألة الآتية برقم (٧١٨)، لكن لم يعتدَّ أبو حاتم بهذه المتابعة، وقال: « ليس هذا الحديث بمحفوظ ».

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٩٠ رقم٥٦٤٣)، والنسائي في "المجتبى" (٢٤١٣ و٢٤١٤).

(٣) المثبت من (ت)، وفي بقيَّة النسخ: « الصبَّاح » بالباء الموحدة. انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٥/ ٣٩٩)، و"التقريب" (١١٥٩).

(٤) كذا في جميع النسخ: « الإثْنَيْنِ... إثْنَيْنِ »، وهو عَلَمٌ بالغلبة على يومٍ من أيَّام الأسبوع؛ ولذا تُقْطَعُ همزتُهُ، والألف واللام فيه غير زائدةٍ، وإنما جاز دخول اللام عليه؛ لأنَّ فيه تَقْدِيرَ الوصف؛ لأن معناه: اليومُ الثاني. وكذلك غيره من الأيام. وانظر: "المحكم والمحيط الأعظم" لابن سيده (١٠/ ١٩٦- ث ن ي).
وقد ذكَرَ النحاةُ أنَّ قولهم « إثْنَيْنِ » لليوم المعروف؛ بحذف اللام منه: لا يأتي إلا في ضرورة الشِّعْر. لكنْ أفاد ابن مالك ﷺ في "شواهد التوضيح" (ص٢٧٢- ٢٧٣)؛ أنَّ ذلك جائزٌ في سعة الكلام؛ ففي تعليقه على حديث البخاري (٤٣٥١- =

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الحُرُّ بن [صَيَّاح][(١)]، عن هُنَيدة بن خالد، عن امرأته، عن أم سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

٦٧٢- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه شَريك[(٣)]، عن فُراتٍ القَزَّاز[(٤)]، عن قيس بن أبي حازم؛ قال: رأيتُ أمَّ سَلَمة تَحتَجِمُ وهي صائِمَة ؟

= ذكر أن في قول أبي سعيد الخدري ﷺ: « وأقرَعَ بْنِ حابسٍ » بلا ألف ولا لام، شاهدًا على أنَّ ذا الألف واللام من الأعلام الغلبيَّة قد يُنْزَعَانِ عنه في غير نداءٍ، ولا إضافة، ولا ضرورة، **وهو مما خفي على أكثر النحويين**، ومنه ما حكى سيبوَيْهِ من قول بعض العرب: «هذا يومُ إثنَيْنِ مباركًا ».اهـ.

وانظر: "كتاب سيبويه" (٣/ ٢٤٤ و٢٩٢)، و"خزانة الأدب" (٢/ ٢٣٦)، و"تاج العروس" (١٩/ ٢٥٣).

(١) في جميع النسخ :« صباح » بالباء الموحّدة، وتقدم التعليق عليه في أول المسألة.
وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٨٩٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢١٦ رقم٣٩٧)، كلاهما من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن الحسن بن عبيدالله، عن الحُرِّ بن الصَّيَّاح، عن هُنَيدة، عن امرأته، عن أم سَلَمة، به.
ورواه أحمد (٦/ ٢٨٩ و٣١٠ رقم٢٦٤٨٠ و٢٦٦٤٠)، وأبو داود (٢٤٥٢)، والنسائي (٢٤١٩)، وأبو يعلى (٦٨٨٩ و٦٩٨٢) من طريق محمد بن فضيل، عن الحسن بن عبيدالله، عن هُنَيدة، عن أمه، عن أم سَلَمة، به.
ورواه أحمد (٦/ ٢٨٨ و٤٢٣ رقم٢٦٤٦٨ و٢٧٣٧٦)، والنسائي (٢٤١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٤/ ٢٨٤) من طريق أبي عوانة، عن الحُرِّ بن الصَّيَّاح، عن هُنَيدة، عن امرأته، عن بعض أزواج النبي ﷺ ، به.

(٢) هناك وجوه أخرى من الاختلاف في هذا الحديث ذكرها الدارقطني في "علله" (٥/ ١٦٧/أ- ب).

(٣) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٤) هو: فرات بن أبي عبدالرحمن.

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: فُرات، عن مولًى لأمِّ سَلَمة، عن أمِّ سَلَمة[١].

٦٧٣ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عَيَّاش[٣]، عن أبي حَصِين[٤]، عن أبي صالح[٥]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يعتَكِفُ العَشرَ الأواخِرِ ؟

---

(١) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٣٥) عن يزيد بن هارون؛ أخبرنا سفيان، عن فُرات، عن قيسٍ - مولًى لأمِّ سَلَمة -: أنه رأى أمَّ سَلَمة تَحتَجِمُ وهي صائِمَة. وكذا عزاه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ١٨٠)، و"الفتح" (٤/ ١٧٦) إلى ابن أبي شيبة، إلا أنه قال: «عن مولًى لأمِّ سَلَمة»، ولم يذكر أن اسمه: قيس. ورواه عبد الرزاق في "المصنف" (٧٥٤٢) عن الثوري، عن فُرات، عن قيس، عن أم سَلَمة، به.
وقيس هذا ذكره ابن سعد في "الطبقات" (٥/ ٢٩٨)، وابن حبان في "الثقات" (٥/ ٣١٠)، وذكرا أنه يكنى: أبا قدامة. وترجم له ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (٨٩٥) وقال: «وعنه فرات، لا يعرفان». وقال في "فتح الباري" (٤/ ١٧٦): «وفرات هو ابن عبدالرحمن ثقة، لكن مولى أم سَلَمة مجهول الحال». كذا وقع فيه: «ابن عبدالرحمن» وصوابه: «ابن أبي عبدالرحمن».

(٢) انظر المسألة رقم (٧٣٠).

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٣٦ و٣٥٥ و٤٠١ رقم ٨٤٣٥ و٨٦٦٢ و٩٢١٢)، والبخاري في "صحيحه" (٢٠٤٤ و٤٩٩٨)، وأبو داود في "سننه" (٢٤٦٦)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣٤٣)، وابن ماجه (١٧٦٩)، والبزار في "مسنده" (٢١٠/أ/مسند أبي هريرة). وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة». اهـ.
وهو من الأحاديث التي خالف البخاريُّ فيها أبا حاتم !

(٤) هو: عثمان بن عاصم.

(٥) هو: ذَكوان السَّمَّان.

قال أبي: الصَّحيحُ ما رواه الثَّوري[1]، عن أبي حَصِين، عن أبي صالح؛ قال: كان النبيُّ ﷺ يعتَكِفُ... مُرسَلٌ[2].

٦٧٤ - وسألتُ[3] **أبي** عن حديثٍ رواه الثَّوري وشُعْبَة:

فقال الثَّوري[4]: عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي المُطَوِّس[5]، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: **« مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمُ الدَّهْرِ »**.

ورواه شُعْبَة[6]، عن حبيب، عن عُمارَة[7]، عن ابنِ المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ ... الحديثَ.

قلتُ: أيُّهما أصَحُّ؟

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ١٩٤) من طريق إسرائيل، عن أبي حصين، عن أبي صالح، به مرسلاً. وانظر "العلل" للدارقطني (١٩٨٦).

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) انظر المسألة رقم (٧٢٠) و(٧٥٠) و(٧٧٦).

(٤) سيأتي تخريج روايته على هذا الوجه في المسألة رقم (٧٧٦).

(٥) وقيل: ابن المُطَوِّس، وهو عبدالله بن المطوّس، وقيل: يزيد بن المطوّس، وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"(٩/ ٤٤٨): « أبو المطوس روى عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ فيمن أفطر يومًا من رمضان. سئل أبي: هل يسمى؟ قال: لا».

(٦) سيأتي تخريج روايته على هذا الوجه في المسألة رقم (٧٧٦).

(٧) هو: ابن عمير التَّيمي.

قال: جميعًا صَحِيحَينِ[١][٢]؛ أحدُهما قَصَّر، والآخرُ جَوَّد[٣].

٦٧٥ - قلتُ لأبي في حديثٍ[٤] رواه شُعْبَة والثوري، عن أبي

---

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « صحيحان » بالألف؛ لأنَّ التقدير: « قال: هما جميعًا صحيحان »، لكنَّ ما وقع في النسخ من قوله « صحيحين » صوابٌ في العربية، وقد ذكرنا له وجهَيْن في التعليق على المسألة رقم (٢٥).

(٢) هذا لا يعني تصحيح أبي حاتم للحديث نفسه،ولكن يعني تصحيح الوجهين عن حبيب بن أبي ثابت، فهو تصحيح نسبي، وانظر التعليق التالي.

(٣) حكم أبو حاتم هنا بصحة الروايتين عن حبيب بن أبي ثابت، وقد بين أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم في المسألة رقم (٧٧٦) علة ذلك: أن عبدالرحمن بن مهدي روى عن سفيان عن حبيب أنه سمع هذا الحديث من عمارة، عن أبي المطوس، ثم لقي أبا المطوس فحدثه به، فتبين من ذلك صحة الروايتين عن حبيب، وقد قال الترمذي في الموضع السابق من "جامعه": « حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمعت محمدًا يقول: أبو المطوِّس اسمه يزيد بن المطوِّس، ولا أعرف له غير هذا الحديث ».
وقال البخاري - كما في "العلل الكبير" للترمذي (١٩٩)-: « أبو المطوِّس اسمه يزيد بن المطوِّس، وتفرد بهذا الحديث، ولا أعرف له غير هذا، ولا أدري أسمع أبوه من أبي هريرة أم لا ؟». وقال أحمد: « لا أعرفه، ولا أعرف حديثه من غيره». اهـ. من "تهذيب التهذيب" (٤/ ٥٨٩). وقال ابن خزيمة في الموضع السابق: « إن صح الخبر، فإني لا أعرف ابن المطوس ولا أباه ».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ١٦١): « واختُلِف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافًا كثيرًا، فحصلت فيه ثلاث علل: الاضطراب، والجهل بحال أبي المطوس، والشك في سماع أبيه من أبي هريرة، وهذه الثالثة تختص بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء »، وضعَّفه الشيخ الألباني في "تمام المنة" (ص٣٩٦)، وانظر "العلل" للدارقطني (١٥٦٢)، و"المجروحين" لابن حبان (٣/ ١٥٧).

(٤) في (ف): « وقلت لأبي عن حديثٍ في حديث »، وفي (ت): « سألت لأبي عن حديثٍ في حديث »، وكذا في (ك)، إلا أنه قال: « أبي » بدل: « لأبي »، والمثبت من (أ) و(ش).

إسحاق[١]، عن عمر بن سعيد، عن عليٍّ؛ في القُبلَة للصَّائم.

ورواه زهير[٢]، عن أبي إسحاق، [عن عمر[٣] بن سعيد، عن عليٍّ؛ في القُبلَة للصَّائم.

ورواه زهير، عن أبي إسحاق][٤]، عن رجُل قد سَمَّاه، عن عليٍّ.

قال أبي: ومنهُم من يغلَطُ، فيقول: عن عُمَير بن سعيد[٥].

٦٧٦ - وسألت أبي[٦] عن حديثٍ رواه مُعتَمِر بن سُلَيمان[٧]، عن

---

(١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٤٢٨) عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، به.

(٢) هو: ابن معاوية بن حديج.

(٣) قوله: « عمر » سقط من (أ) و(ش).

(٤) ما بين المعقوفين ثابت في جميع النسخ، والظاهر أنَّه تكرار بسبب انتقال النظر؛ فيبدو أنَّ الناسخ كتب: « ورواه زهير، عن أبي إسحاق »، ثم انتقل نظره إلى «أبي إسحاق» في إسناد شعبة والثوري المتقدِّم، فكتبَهُ مرة أخرى، فحصَلَ التكرار، والله أعلم.

(٥) الحديث أخرجه الشافعي في "الأم" (٧/ ١٧٠ و١٨٩) عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبيد بن عمرو: أن عليًّا ﷺ نهى عن القُبلَة للصَّائم فقال: ما يريد إلى خَلوف فمها ؟!
وكذا رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١/ق ١٢٦/ب) عن أبي الأحوص سلَّام ابن سليم، عن أبي إسحاق، مثل رواية سفيان.
تنبيه: الحديث في المطبوع من "مصنف ابن أبي شيبة" برقم (٩٤١١)، وإنما صار العزو إلى المخطوط؛ لأن محقق المطبوع تصرف في السياق؛ حيث حذف عبيد بن عمرو، وجعل بدلاً منه « عمر بن سعيد »، وجعله بين معقوفين !

(٦) كذا السؤال موجَّه إلى أبي حاتم، وسيأتي الجواب بصيغة: « فقالا » و: « قالا ».

(٧) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٢٣٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٦٧ و١٩٦٨ و٢٠٠٥)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٨٣ رقم١٥)، =

حُمَيد الطَّويل[١]، عن أبي المُتَوَكِّل[٢]، عن أبي سعيد: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُرَخِّصُ في الحِجامَة والمُباشَرَة للصَّائِم ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو عن أبي سعيد، قولَهُ.

رواه قَتادة[٣]، وجماعةٌ من الحفَّاظ[٤]، عن حُمَيد، عن أبي المُتَوَكِّل، عن أبي سعيد، قولَه[٥].

قلتُ: إن إسحاق الأَزرَق[٦] رواه عن الثَّوري، عن حُمَيد، عن أبي المُتَوَكِّل، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

[قالا][٧]: وَهِمَ إسحاق في الحديث .

= والبيهقي في "السنن" (٤/ ٢٦٤)، وابن حزم في "المحلى" (٦/ ٢٠٤).

(١) هو: حميد بن أبي حميد .

(٢) هو: علي بن داود النَّاجي .

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٢٣)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٤٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ١٩٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٦٤) من طريق شعبة، عن قتادة، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، قال: «إنما كرهت الحجامة للصائم مخافة الضعف».

(٤) منهم: بشر بن المفضل، وابن أبي عدي، وإسماعيل بن علية، وروايتهم أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٢٣٨ و٣٢٣٩ و٣٢٤٠).

(٥) من قوله: « رواه قتادة وجماعة . . . » إلى هنا سقط من (ف) بسبب انتقال النظر.

(٦) هو: إسحاق بن يوسف . وروايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (٢١٥)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٤١)، والطبراني في "الأوسط" (٧٧٩٧)، والدارقطني في "العلل" (١١/ ٣٤٧). في جميع المصادر رواه الثوري، عن خالد الحذاء.

(٧) مابين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه؛ لاستقامة السياق.

قلتُ: قد تابعه مُعتَمِر[١].

قالا: وَهِمَ فيه أيضًا[٢] مُعتَمِر[٣].

---

(١) هو: ابن سليمان.

(٢) قوله: «أيضًا» ليس في (ف).

(٣) قال النسائي في "الكبرى" (٣٢٣٧): «وقفه بشر، وإسماعيل، وابن أبي عدي».
وقال ابن خزيمة في الموضع السابق: وهذه اللفظة: «والحجامة للصائم»: إنما هو من قول أبي سعيد الخدري، لا عن النبي ﷺ، أُدرج في الخبر، لعل المعتمر حدَّث بهذا حفظًا، فاندرج هذه الكلمة في خبر النبي ﷺ، أو قال: قال أبو سعيد: ورُخِّص في الحجامة للصائم، فلم يضبط عنه قال أبو سعيد، فأدرج هذا القول في الخبر. اهـ. وقال الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٨٣) بعد أن ذكر رواية المعتمر، عن حميد: «كلهم ثقات، وغير معتمر يرويه موقوفًا».
قال الترمذي في الموضع السابق: «سألت محمدًا - يعني البخاري - عن هذا الحديث؟ فقال: حديث إسحاق الأزرق، عن سفيان، هو خطأ».
قال الترمذي: «وحديث أبي المتوكل، عن أبي سعيد موقوفًا: أصح؛ هكذا روى قتادة وغير واحد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، قولَهُ. حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا ابن علية، عن حميد - وهو الطويل - عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد مثله، ولم يرفعه، هذا هو موضع الإسناد». وقال الطبراني في الموضع السابق: «لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا إسحاق الأزرق».
وقال الدارقطني في "العلل" (٢٣٣٠): «يرويه حميد الطويل وخالد الحذاء وقتادة، عن أبي المتوكل، واختُلِف عنهم: فأما خالد فرواه إسحاق الأزرق، عن الثوري، عن خالد مرفوعًا. ورواه الأشجعي، عن الثوري، فنحا به نحو الرفع، وغيرهما يرويه عن الثوري موقوفًا. فأما حميد الطويل: فأسنده عنه معتمر بن سليمان، ونحا به أبو شهاب، عن حميد نحو الرفع، ورواه إسماعيل بن جعفر وحماد بن سلمة وابن المبارك وشعبة وأبو بحر البكراوي، عن حميد موقوفًا. ورواه عبدالله بن بشر، عن حميد؛ فوهم فيه وهمًا قبيحًا، فجعله عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ. وأما قتادة: فرواه أسود بن عامر، عن شعبة، عن قتادة، فنحا به نحو الرفع، وغيره يرويه عن شعبة موقوفًا. والذين رفعوه ثقات وقد زادوا، وزيادة الثقة مقبولة».

٦٧٧ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سفيان بن حُسَين، عن حَفْصَة بنت[(١)] سِيرِين، عن أم عَطِيَّة[(٢)]، وعن[(٣)] الحَكَم بن عُتَيْبة، عن إبراهيم[(٤)]، عن شُرَيح بن أَرْطاة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في المُباشَرَة للصَّائم؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه شُعْبَة، عن الحَكَم.

فحدَّثنا أبي، عن آدم[(٥)] وعبدالله بن رَجاء، عن شُعْبَة، عن الحَكَم، عن إبراهيم؛ قال: كان عَلْقَمَة[(٦)] وشُرَيح بن أَرْطاة عند عائِشَة، فقالت عائِشَة: كان رسولُ الله ﷺ يُقَبِّل ويُباشِرُ وهو صائِم[(٧)].

---

(١) في (أ) و(ش): « ابنت »، وهي صحيحة في العربية، وقد علقنا عليها في المسألة رقم (٦).

(٢) في (ت) و(ك): « حطية ».

(٣) أي: ورواه سفيان بن حسين أيضًا، عن الحكم بن عتيبة.

(٤) هو: ابن يزيد النخعي.

(٥) هو: ابن أبي إياس.

(٦) هو: ابن قيس النخعي.

(٧) الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩٢٧) من طريق سليمان بن حرب، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وأخرجه مسلم (١١٠٦) من طريق محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عائشة. وأخرجه أيضًا من طريق سفيان بن عيينة، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عائشة كذلك. وأخرجه من طريق عبدالله بن عون، عن إبراهيم، عن الأسود ومسروق، عن عائشة. وأخرجه أيضًا من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود وعلقمة، عن عائشة، ومن طريق الأعمش أيضًا، عن أبي الضحى مسلم بن صبيح، عن مسروق، عن عائشة.
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٥٠٢)، والإمام أحمد في "المسند" (١٢٦/٦ رقم٢٤٩٥٠)، والنسائي في "الكبرى" (٣٠٨٧ و٣٠٨٨ و٣٠٩١)، جميعهم من طريق شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، أن علقمة وشُرَيح بن أَرْطاة كانا عند =

٦٧٨- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ[١] رواه محمد بن سعيد ابن الوليد الخُزاعي، عن عبد الأعلى[٢]، عن حُمَيد[٣]، عن أنس، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يُبَاشِرُ وهو صائم ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حُمَيد[٤]، عن بكر بن عبدالله، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي زرعة: الخطأُ من عبد الأعلى ؟

= عائِشَة . . . فذكره مرسلاً.

وقد رواه على هذا الوجه عن شعبة أبو داود الطيالسي، ومحمد بن أبي عدي، وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر غندر، وغيرهم؛ فالظاهر أن شعبة رواه على أكثر من وجه .

وقد أطال الدارقطني في ذكر الاختلاف في هذا الحديث في "العلل"(٥/ق ١٤١ ب - ١٢٤ب)،ومنه رواية ابن أبي ليلى للحديث عن الحكم بن عتيبة، عن شريح بن أرطاة، عن عائشة، ولم يذكر إبراهيم . ومنه رواية منصور بن زاذان للحديث عن الحكم، عن علقمة، عن عائشة، ولم يذكر إبراهيم أيضًا. ومنه رواية قيس بن الربيع، عن الأعمش ومنصور، عن أبي الضحى، عن شتير بن شكل، عن عائشة وحفصة. ومنه ما هو مذكور في هذه المسألة، عدا رواية حفصة بنت سيرين، فإنه لم يذكرها. ثم قال الدارقطني عن هذه الطرق المختلفة:« وكلها صحاح، إلا قول من أسقط في حديث الحكم إبراهيم، وإلا قول قيس: عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن شتير بن شكل، عن عائشة وحفصة؛ فإنه لم يتابع عليه ».اهـ.

(١) قوله:« عن حديثٍ » سقط من (أ).

(٢) هو: ابن عبدالأعلى البصري .

(٣) هو: ابن أبي حميد الطويل .

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/٩٨ رقم٢٤٦٦٨) من طريق محمد ابن أبي عدي، والطبراني في "الأوسط" (٣٠٣٢)، و"الصغير" (٢٨٣) من طريق خالد بن عبدالله ، كلاهما عن حميد، عن بكر، عن عائشة، به .

قال: لا أدري، ما كتبتُ[١] عن أحدٍ غَيْرَ هذا الشَّيخِ الخُزاعي[٢].

٦٧٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الجُرَيري[٣]، عن أبي العَلاء[٤]، عن مُطَرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّير، عن عِمران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ صَامَ الأَبَدَ، فَلَا صَامَ ولَا أَفْطَرَ** ».

قلتُ: رواه قَتادة[٥]، عن مُطَرِّف، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: قَتادةُ أحفَظُ .

وقال أبو زرعة: ما أَقِفُ من هذا الحديث على شيءٍ؛ يَحْتملُ أنْ يكونَ[٦] جميعًا صَحِيحَينِ، ومُطَرِّفٌ عن أبيه ما أدري كيف هو ؟!

---

(١) في (ت) و(ك): « ما كتب ».

(٢) قال الطبراني في الموضع السابق من "الصغير": « لم يروه عن بكر بن عبد الله المزني إلا حميد الطويل، تفرد به خالد بن عبدالله الطحان ». اهـ .
وتقدم أن ابن أبي عدي تابع خالد بن عبدالله .

(٣) هو: سعيد بن إياس . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٢٦ و٤٣٢ و٤٣٣ رقم ١٩٨٢٥ و١٩٨٧٣ و١٩٨٩٢)، والنسائي في "سننه" (٢٣٧٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٥١)، وابن حبان (٣٥٨٢)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ١١٣ و١١٦ رقم ٢١٦- ٢١٨ و٢٢٧).

(٤) هو: يزيد بن عبدالله بن الشِّخِّير.

(٥) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢٤٣)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٥٥٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٤ رقم ١٦٣٠٤)، والدارمي في "مسنده" (١٧٨٥)، وابن ماجه في "سننه" (١٧٠٥)، والنسائي (٢٣٨٠ و٢٣٨١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٥٠)، وابن حبان (٣٥٨٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٣٥)، والضياء في "المختارة" (٩/ ٤٦٩- ٤٧١).

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: « يكونا » بألف المثنَّى، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، وله وجهان:
الأوَّل: على تقدير ضمير الشأن اسمًا لـ« يكون »؛ كأنَّه قال: « يكون هو =

. . . .

= [أي: الشأنُ]: هما جميعًا صحيحان »، ثم حذَفَ المبتدأ « هما »، وأمال الألفَ من «صحيحان»؛ فكتبتْ ياءً، انظر في ضمير الشأن المسألة رقم (٨٥٤)، وانظر في الإمالة التعليق على المسألة رقم (٢٥ و١٢٤).

والثاني: أن يكون الأصل: « يكونا »، لكنَّه حَذَفَ ألف المثنَّى، واكتَفَى عنها بالفتحة على النون؛ على لغة هوازن وعليا قَيْس في الاجتزاء بالحركات عن حروفِ المَدِّ الثلاثة؛ فيكتفون بالضمة قبل الواو، وبالكسرة قبل الياء، وبالفتحة قبل الألف، وتكون الحركةُ دالَّةً على الحرف المحذوف، ونائبةً عنه، ويكثر ذلك في الواو والياء لثقلهما، ويقلُّ في الألفِ لِخِفَّتِهِ، وقد نسَبَ هذه اللغةَ إلى هوازن وعليا قيس الفرَّاءُ؛ قال البغدادي - بعد نقله كلام الفراء -: «وظاهرُ كلامِهِ: أنَّ هذا لغةٌ لا ضرورة». اهـ.

وقال ابن الأنباري: « **واجتزاؤُهُمْ بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثيرٌ في كلامهم، والشواهدُ على ذلك أكثَرُ مِنْ أن تُحْصَىٰ** ». اهـ. وقد ذكر هذا غيرُ إمام من أهل العربية؛ وعلى ذلك ورد كلام العرب شعرًا ونثرًا، وخُرِّجَتْ قراءاتٌ متواترةٌ وغَيْرُ متواترة.

لكنَّ سيبوَيْهِ ﷺ ذهب إلى أنَّ هذا ضرورةٌ من ضرورات الشعر، لا لغةٌ لبعض العرب؛ وهو محجوجٌ بما ورد من قراءات ثابتة، وبما نُقِلَ عن العرب في ذلك:

فمن شواهد حذف الألف وإنْ كان قليلاً: قراءةُ ابن عامرٍ وأبي جعفر والأعرج: ﴿يَا أَبَتَ﴾ [يوسف: ٤، ١٠٠، ومريم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، والقصص: ٢٦، والصافات: ١٠٢]، قرؤوا بفتح التاء، والأصل: يا أَبَتَا، فحذفت الألف واكتفي بالفتحة قبلها.

ومنها: ما أنشده أبو الحسن الأخفش وابن الأعرابي [من الوافر]:

فَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَ انِّي

يريد: بلَهْفَا، فاجتزأ بالفتحة عن الألف.

ومن شواهد حذف الواو: قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١]، وقراءة الحسن ومجاهد والجَحْدَري: (وَعَلَٰمَٰتٍ وبالنُّجُمِ هُمْ يَهْتَدُونَ) [النحل: ١٦]. وقراءةُ العامَّة ﴿وَبِالنُّجُومِ﴾.

ومن شواهد حذف الياء: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٣]، وقوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥]. وغير ذلك من الشواهد الكثيرة. =

والجُرَيري بأَخَرَةٍ ساءَ حِفظُه، وليس هو[1] بذاكَ الحافِظ[2].

٦٨٠ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه شُعْبَة، عن سِماك[3]، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: « **الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، وَثَلاثُونَ** » ؟

فقال: هذا خطأٌ؛ رواه الحفَّاظ[4]؛ يقولون: شُعْبَة، عن سِماك، عن عبدالله بن شَدَّاد وعِكرِمَة، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[5]؛ وهذا الصَّحيحُ.

قلتُ: محمد بن سعيد بن سابق قد[6] رواه، عن عمرو بن أبي قَيس، عن سِماك، عن عبدالله بن شَدَّاد، عن عائِشَة .

= وانظر: "الكتاب" لسيبويه" (١/ ٢٧-٢٨)، و"الخصائص" (٣/ ١٣٣- ١٣٦ باب في إنابة الحركة عن الحروف)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٦٣١- ٦٣٢)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ١١١- ١١٢)، و"الإنصاف" لابن الأنباري (١/ ٣٨٥- ٣٩١)، (٢/ ٥٤٤- ٥٤٧)، و"ارتشاف الضرب" (٢/ ٩١٤)، و"مغني اللبيب" (ص٢٥٠ و٧١٦- ٧١٧)، و"همع الهوامع" (١/ ٢٢٩- ٢٣٠)، و"لسان العرب" (١٢/ ٥٦٩)، و"خزانة الأدب" (٥/ ٢٢٩- ٢٣٣).

(١) قوله: « هو » ليس في (ف).

(٢) سأل الترمذيُّ في "العلل الكبير" (٢٠٧) البخاريَّ: أيُّ الطريقين أصحُّ ؟ فقال: « يحتمل عنهم كليهما ».

(٣) هو: ابن حرب .

(٤) منهم روح بن عبادة، وروايته أخرجها الحارث بن أسامة (٣١٥/بغية الباحث).

(٥) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، فالجادَّةُ أن يقال: مرسلاً، بألف تنوين النصب، لكنَّها حذفت هنا وقفًا ووصلاً نطقًا وخطًّا؛ جريًا على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) قوله: « قد » من (ت) و(ك) فقط.

فقال أبو زرعة: يُخطِئ من يقول: عن عائِشَة، الصَّحيحُ: عِكرِمَة، مُرسَل[١][٢].

٦٨١ - وسألتُ[٣] أبا زرعة عن حديثٍ رواه صالح بن أبي الأَخضَر[٤]، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ - في أيام التَّشريق -: أنَّ النبيَّ ﷺ أمر عبدالله بن حُذافة أن يُناديَ: إِنَّها أَيَّامُ أكلٍ وشُربٍ.

ورواه يونس[٥]، عن الزُّهْري؛ قال: أُخبِرتُ أن مسعود بن الحكم قال: حدَّثني بعضُ أصحاب النبيِّ ﷺ: أنه رأى عبدالله بن حُذافَة.

---

(١) قوله: « مرسل » يحتمل الرفع والنصب، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٣٥/ب - ١٣٦/أ): « يرويه سماك بن حرب، واختُلِف عنه: فرواه شريك بن عبدالله، عن سِماك، عن عبدالله بن شدَّاد، عن عائِشَة. ورواه عمرو بن عاصم، عن شُعبَة، عن سِماك، عن عبدالله بن شَدَّاد وعكرمة، عن ابن عباس. وغيره يرويه عن شُعبَة، عن سِماك، عن عبدالله بن شَدَّاد وعكرمة مُرسلاً. ورواه الوليد بن أبي ثور، عن همام، عن سِماك، عن عبدالله بن شَدَّاد وحده مُرسلاً، والمُرسَل أصحُّ ».

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٧٤٦).

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٥١٣ و٥٣٥ رقم١٠٦٦٤ و١٠٩١٧)، والنسائي في "الكبرى" (٢٨٩٦/ الرسالة). قال النسائي: « صالح هذا هو ابن أبي الأخضر، وحديثه هذا خطأ، لا نعلم أحدًا قال في هذا: سعيد بن المسيب غيرَ صالح، وهو كثير الخطأ، ضعيف الحديث في الزهري ».

(٥) هو: ابن يزيد الأيلي. وروايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٩٩) عن الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبدالله بن حذافة، أن النبي ﷺ أمره... فذكره.

ورواه قُرَّةُ بن حَيْوِيل[١]، عن الزُّهْري، عن مسعود بن الحكم، عن عبدالله بن حُذافَةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ أمرَه أن يُناديَ . . . .

ورواه شُعَيب[٢]، عن الزُّهْري؛ أُخبِرتُ أن مسعود بن الحكم قال: أخبرني بعضُ أصحاب النبيِّ ﷺ: أنه رأى عبدالله بن حُذافَة .

ورواه ابنُ أبي ذِئب[٣]، فقال: عن الزُّهْري؛ قال: بعَثَ النبيُّ ﷺ عبدالله بن حُذافَة يُنادي . . . .

ورواه عبدالرحمٰن بن خالد بن مُسافر، عن الزُّهْري؛ أن مسعود ابن الحكم؛ فقال[٤]: أخبرني بعضُ أصحابه ؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ عندي من حديث الزُّهْري: أُخبِرتُ عن مسعود بن الحكم، عن بعضِ أصحاب النبيِّ ﷺ: أنه رأى عبدالله بن حُذَافَة[٥].

---

(١) هو: قُرَّة بن عبدالرحمٰن بن حَيْويل، ويُكتب أحيانًا: « حَيْوَئيل». وروايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٩٨-٩٩)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٥٤٤ و٨٢١٧)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٣١).

(٢) هو: ابن أبي حمزة . وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٢٨٩٤/ الرسالة)، عن الزهري: أن مسعود بن الحكم قال: أخبرني بعض أصحاب النبي ﷺ ، به . قال النسائي: « الزهري لم يسمع من مسعود بن الحكم ».

(٣) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ١٨٧).

(٤) كذا في (أ) و(ش)، والقائل هو الزهري، وفي بقية النسخ: « قال ».

(٥) أخرج النسائي في "الكبرى" (٢٨٩٥/ الرسالة) من طريق الزبيدي، عن الزهري؛ أنه بلغه أن مسعود بن الحكم كان يخبر عن بعض علمائهم من أصحاب رسول الله ﷺ: أن رسول الله ﷺ بعث عبدالله بن حذافة . . . فذكره. =

٦٨٢ - وسألتُ[1] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه رَوْح بن عُبادة[2]، عن سعيد[3]، عن مَطَر[4]، عن بكر بن عبدالله، عن أبي

= قال الدارقطني في "العلل" (١٦٩٩): « يرويه الزهري، واختُلِف عنه: فرواه صالح ابن أبي الأخضر، واختُلِف عنه: فقال روح: عن صالح، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة. واختُلِف عن إبراهيم بن حميد الرؤاسي، فقال حميد: عن إبراهيم بن حميد، عن صالح، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة. وكذلك قيل: عن ابن أبي سمينة، عن إبراهيم بن حميد. وقيل: عنه، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة. وقال سليمان بن أرقم: عن الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن حذافة، عن النبي ﷺ. وقيل: عن الزهري، عن مسعود ابن الحكم الزُّرَقي، عن ابن حذافة. وقال الزبيدي: عن الزهري، عن مسعود بن الحكم. وقولُ الزبيدي أشبهها بالصواب ».اهـ. كذا وقعت عنده رواية الزبيدي! وتقدم أن النسائي رواه من طريق الزبيدي، عن الزهري؛ أنه بلغه أن مسعود بن الحكم ... فذكره.

وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/٨): « عبدالله بن حذافة بن خليفة أبو حذافة السهمي القرشي، كنَّاه الزهري، لا يصحُّ حديثه، مرسل ».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ١٢٤): « واختلف فيه أصحاب ابن شهاب عليه، فرواه معمر، عن الزهري، عن مسعود بن الحكم الأنصاري، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: أمر النبي ﷺ عبدالله بن حذافة السهمي. ذكره عبدالرزاق عن معمر. ورواه صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة. ورواه يونس بن يزيد، وابن أبي ذئب، وعبدالله بن عمر العمري، عن الزهري: أن رسول الله ﷺ بعث عبدالله بن حذافة. مرسلاً هكذا. كما رواه مالك سواء؛ وهو الصَّحيح في حديث ابن شهاب هذا ».اهـ.

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٧٥٢).

(٢) في (ف): «عباة». وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١٩٥/الرسالة)، والبزار في "مسنده" (٣٠٨١)، والروياني في "مسنده" (٥٧٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/٩٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٩-٤٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٢٦٦). قال النسائي: « هذا خطأ، وقد وقفه حفص ».

(٣) هو: ابن أبي عَروبة.

(٤) هو: ابن طَهْمان الورَّاق.

رافع[١]، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ: «**أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ**»؟

فقال[٢] أبي: رواه هشام بن عمَّار، عن شُعَيب بن إسحاق[٣].

ورواه عبد الوهَّاب الخَفَّاف[٤]، عن سعيد، عن أبي مالك[٥]، عن ابن بُرَيدة[٦]، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: كأنَّ حديثَ أبي رافع أشبَهُ[٧]؛ لأنه رواه حُمَيد الطَّويل[٨]، عن بكر بن عبدالله، عن أبي رافع، عن أبي موسى،

(١) هو: نُفَيع الصَّائغ. (٢) في (ف) و(ت) و(ك): «قال».

(٣) الظاهر أنه يعني: هشام بن عمَّار، عن شعيب بن إسحاق، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة، على الوجه المتقدِّم؛ فإن شعيب بن إسحاق من الرُّواة عن سعيد؛ كما في "تهذيب الكمال"(٢/ ٥٠١)، ولم نجد من أخرج هذه الرواية، ولم يوردها الدارقطني في ذكره للاختلاف في هذا الحديث في "العلل" (٧/ ٢٤٦-٢٤٧ رقم١٣٢٣).

(٤) هو: عبدالوهَّاب بن عطاء.

(٥) هو: عبيدالله بن الأخنس؛ كما سيأتي عن أبي حاتم.

(٦) هو: عبدالله.

(٧) المعنى - فيما يظهر - أن حديثَ أبي رافع، عن أبي موسى أشبهُ من حديث أبي مالك، عن ابن بريدة، عن أبي موسى.
ومما يرجِّح هذا - عند أبي حاتم - روايةُ حميد الطويل؛ فهي وإن كانت تخالفها في كونها موقوفة، إلا أنها توافقها في كونها من طريق أبي رافع، عن أبي موسى، وهذا دون التعرُّض لترجيح الوقف و الرفع.
ومما يدلُّ على هذا - أيضًا - أن أبا زرعة رجَّح أن حديث أبي رافع أشبه؛ بناءً على أن شعبة رواه عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي موسى موقوفًا. وعندما سأله ابن أبي حاتم، عن أي الرِّوايتين أشبه من حديث أبي رافع: الوقف أم الرفع؟ سكت ولم يرجِّح. والله أعلم.

(٨) كذا ذكر أبو حاتم رواية حميد هنا، وقد روى الحديث ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٠٧)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٠١/ الرسالة) وغيرها من طريق حميد، =

موقوفَ(*).

قال أبي: ولا أعرفُ[١] من البصريِّين أحدًا كُنيتُه أبو مالك من القُدَماء، إلا عُبَيدالله بن الأَخْنَس.

قال أبو زرعة: رواه شُعْبَة[٢]، عن قَتادة، عن أبي رافع، عن أبي موسى، موقوفَ(*)؛ فكأنَّ حديثَ أبي رافع أشبَهُ .

قلتُ: موقوف أو مَرفوع ؟ فسَكَتَ[٣].

= عن بكر، عن أبي العالية أنه دخل على أبي موسى فذكره موقوفًا. كذا ذكرها الدارقطني في "العلل" كما سيأتي .

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد علق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١) في (ف): « لا أعرف » بلا واو.

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٢٠٠/ الرسالة) عن قتادة، عن بكر، عن أبي رافع، عن أبي موسى موقوفًا.

(٣) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن سعيد، عن مطر، عن بكر، عن أبي رافع، عن أبي موسى موقوفًا ». وقال الحاكم في الموضع السابق : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ».
وقال البيهقي في الموضع السابق : « كذا رواه روح بن عبادة. ورواه عبد الأعلى، عن سعيد، عن بعض أصحابه، عن أبي بردة، عن أبي موسى، مرفوعًا. ورواه شعبة، عن مطر، عن بكر، عن أبي رافع، عن أبي موسى، موقوفًا .وكذلك رواه حميد الطويل، عن بكر، موقوفًا غير مرفوع ».
ورواه النسائي في "الكبرى" (٣١٩٦) من طريق حفص بن عبدالرحمٰن البَلْخي، عن سعيد، عن مطر، عن بكر، عن أبي رافع، عن أبي موسى، موقوفًا.
قال الحاكم في الموضع السابق : « سمعت أبا علي الحافظ يقول: قلت لعبدان الأهوازي: صحَّ أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم ؟ فقال: سمعت عباسَ العنبريَّ يقول: سمعت علي بن المديني يقول: قد صحَّ حديث أبي رافع، عن أبي موسى: أن النبي ﷺ قال: أفطر الحاجم والمحجوم ». =

٦٨٣ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن عامر[2]، عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن أنس؛ قال: تَراءى النَّاسُ الهِلالَ عند النبيِّ ﷺ، فأمرَهُم النبيُّ ﷺ أن يخرُجوا إلى المُصَلَّى من الغَد ؟

قال أبي: أخطأَ فيه سعيد بن عامر؛ إنما هو: شُعْبَة[3]، عن أبي

= وقال الدارقطني في "العلل" (١٣٢٣): «يرويه سعيد بن أبي عَروبة، واختُلِف عنه: فرواه رَوْحُ بن عُبادة، عن سعيد، عن مطر، عن بكر، عن أبي رافع، عن أبي موسى: أنه كان يحتجم ليلاً، وقال: سمعت النبي ﷺ يقول: «أفطر الحاجم والمحجوم»، وخالفه عبد الوهَّاب بن عطاء الخفاف، وأبو بحر البكراوي، وابن أبي عدي؛ فروَوه عن سعيد، عن مطر، موقوفًا، ولم يذكروا: أفطر الحاجم والمحجوم، وذكروا فعل أبي موسى حَسْبُ. ورواه حميد الطويل، عن بكر، عن أبي العالية، عن أبي موسى، موقوفًا أيضًا، إلا أنه خالف مطر في الإسناد. ورواه عبد الأعلى، عن سعيد، عن بعض أصحابه ولم يُسَمِّه، عن أبي بردة، عن أبي موسى، مرفوعًا أيضًا: أفطر الحاجم والمحجوم، وليس هذا القول بمحفوظ عن سعيد، والصَّواب من هذا: قول من ذكر فعل أبي موسى، دون الحديث المرفوع».اهـ. وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٤/ ١٧٥).

(١) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٤١٠/ مخطوط) بعض هذا النص. وقال الضياء في "المختارة" (٧/ ١٠٤): «قال أبو حاتم الرازي، وأبو الحسن الدارقطني: وَهِمَ فيه سعيد بن عامر». وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٧٧): «وهو وهم؛ قاله أبو حاتم في العلل».

(٢) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٣/ ٢٧٩ رقم١٣٩٧٤)، والبزار في "مسنده" (٩٧٢/كشف الأستار)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٤٩)، والضياء في "المختارة" (٧/ ١٠٤).

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٥/ ٥٧ رقم ٢٠٥٧٩) من طريق محمد بن جعفر، وأبو داود في "سننه" (١١٥٧) من طريق حفص بن عمر، والنسائي في "سننه" (١٥٥٧) من طريق يحيى بن سعيد، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١٢٨) من طريق بقية بن الوليد، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٨٨) =

بِشر[1]، عن أبي عُمَير بن أنس، عن عُمُومَته، عن النبيِّ ﷺ[2].

٦٨٤ - وسألتُ[3] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ[4] رواه يحيى بنُ سعيد[5]، ووكيعٌ، وابن المبارك[6]:

= من طريق وهب بن جرير، وأبي الوليد الطيالسي هشام بن عبدالملك، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٧٠) من طريق سفيان، ووهب بن جرير، وروح بن عبادة، وأبي النضر هاشم بن القاسم، والنضر بن شميل، جميعهم عن شعبة، به.

وحسَّن إسناده الدارقطني والبيهقي.

ورواه عبدالرزاق في "مصنَّفه" (٧٣٣٩)، وابن أبي شيبة (٩٤٦١)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٥٨ رقم ٢٠٥٨٤)، وابن ماجه في "سننه" (١٦٥٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٨٦ و٣٨٧)، جميعهم من طريق هشيم، عن أبي بشر، به. ورواه البيهقي في "الكبرى" (٤/ ٢٤٩) من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري، عن أبي بشر، به.

(١) هو: جعفر بن أبي وحشية.

(٢) قال البخاري - كما في "العلل الكبير" للترمذي (١٩٣)-: « هو خطأ من سعيد بن عامر، والصحيح: شعبة، عن أبي بشر، عن أبي عمير بن أنس ».

وقال الدارقطني في "علله"- كما في "نصب الراية" (٢/ ٢١٢)-: « هذا حديث اختُلِف فيه: فرواه سعيد بن عامر، عن شُعبَة، عن قَتادة، عن أنس، وخالفه غيره من أصحاب شعبة؛ فروَوه عن شعبة، عن أبي بشر، عن أبي عُمَير بن أنس، عن عُمُومَته، عن النبي ﷺ. وكذلك رواه أبو عوانة وهشيم، عن أبي بشر؛ وهو الصَّواب». وقال البزار في الموضع السابق: « أخطأ فيه سعيد بن عامر، وإنما رواه شعبة، عن أبي بشر، عن أبي عمير بن أنس؛ أن عمومة له شهدوا عند النبي ﷺ ».

وقال البيهقي (٤/ ٢٤٩): « تفرد به سعيد بن عامر، عن شُعبَة، وغَلِطَ فيه؛ إنما رواه شعبة، عن أبي بشر ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٦٧). وانظر المسألة رقم (٧٢٢) و(٧٤٨).

(٤) قوله: « عن حديث » سقط من (أ)، وهو ملحق بهامش (ش).

(٥) في (أ) و(ش): « رواه عن يحيى بن سعيد ». ويحيى بن سعيد هذا هو: القطَّان.

(٦) هو: عبدالله.

فأما يحيى[(١)]، وابن المبارك، وشَبَابَة[(٢)]، فإنهم قالوا: عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب[(٣)]، عن جُوَيرِيَة: أنه دخل عليها وهي صائِمَة يوم الجُمعَة، فقال: « أَصُمْتِ أَمْسِ ؟ »، قالت[(٤)]: لا ... وذكر الحديثَ .

وأما وكيعٌ[(٥)] فقال: عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب: أنَّ النبيَّ ﷺ دخلَ على جُوَيرِيَة .

وروى هذا الحديثَ سعيدُ بن أبي عَروبة[(٦)]، عن قَتادة، عن سعيد ابن المسيّب، عن عبدالله بن عمرو[(٧)]: أنَّ النبيَّ ﷺ دخلَ على جُوَيرِيَة[(٨)] .

ورواه هَمَّام[(٩)]، فقال: عن قَتادة، عن أبي أيُّوب، عن جُوَيرِيَة:

---

(١) رواية يحيىٰ أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٩٨٦).
(٢) هو: ابن سوَّار . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٢٤٩)، ومن طريقه أبو يعلى في "مسنده" (٧٠٦٤).
(٣) هو: المَراغي، العَتَكي الأزدي. اسمه: يحيى، وقيل: حبيب بن مالك .
(٤) في (ت): « قال ».
(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١/ ٢٥٣).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٢٤ رقم٢٦٧٥٥) عن وكيع؛ حدثنا شعبة، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب، عن جُويرية: أن رسول الله ﷺ ... فذكره هكذا بزيادة جويرية في الإسناد .
(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٢٤١)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٨٩ رقم٦٧٧١)، والبزار في "مسنده" (٢٣٥٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٦٢)، وابن حبان (٣٦١١).
(٧) في (ت) و(ك): «عبدالله بن عمر».
(٨) قوله: « دخل على جُوَيرية » سقط من (أ) و(ش).
(٩) هو: ابن يحيى العَوْذي . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٢٤ =

أن النبيَّ ﷺ دخلَ عليها. تابعَ شُعْبَةَ .

وروى هُدبَةُ[١] مَرَّةً، فقال: عن هَمَّام، عن قَتادة؛ قال: حدَّثنا صاحبٌ لنا عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن صَوم يوم الجُمعَة، إلا أن يَصوموا يومًا قبلَه، أو يومًا بعدَه .

قال أبو محمد[٢]: ورواه سعيدُ بن بشير[٣] فقال[٤]: عن قَتادة، عن عَيَّاش بن عبدالله، عن أبي قَتادة: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن صَوم يوم الجُمُعَة فَرْدًا ؟

وقال أبي: كلُّها صِحاحٌ، ما خلا حديثَ سعيد بن بشير، فإنما هو: عَيَّاش، عن أبي قَتادة العَدَويِّ، قولَه.

وإنما قُلنا: إنها صِحاحٌ كلُّها؛ لأن شُعْبَة قد تابع هَمَّامَ[٥].

فأما من قال: قَتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عبدالله بن عمرو[٦]: فإن ابنَ أبي عَروبة حافظٌ لحديث قَتادة، وقال: تابَعَني عليه مَطر[٧].

= و٣٤٠ رقم٢٦٧٥٦ و٢٧٤٢٥) ، وأبو داود في "سننه" (٢٤٢٢).

(١) هو: ابن خالد القَيْسي .

(٢) كذا في (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: « قلت » بدلاً منها .

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧٠٣).

(٤) قوله: « فقال » ليس في (أ) و(ش).

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد علق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) في (ك): « عبدالله بن عمر ».

(٧) في (ت) يشبه أن يكون: « فطر ». ومطر هو: ابن طَهْمان الورَّاق .

وأما حديثُ أبي هريرة: فإنه صحيحٌ أيضًا .

وأما حديثُ شُعْبَة: فإنَّ[1] ابنَ المبارك ويحيى بن سعيد أعلَمُ بحديث شُعْبَة من وكيع .

وقال أبو زرعة: حديثُ قَتادة، عن أبي أيُّوب، عن جُوَيرِيَة صحيحٌ.

وحديثُ سعيد بن المسيِّب، عن عبدالله بن عمرو أيضًا صحيحٌ.

وحديثُ أبي هريرة؛ حدَّثنا صاحبٌ لنا، فهذا لا يُدرى كيف هو ؟

وفي حديث قَتادة مثلُ ذا[2] كثيرٌ؛ يُحَدِّث بالحديث عن جَماعة.

وحديثُ سعيد بن بشير لا أحفَظُه[3].

٦٨٥ - وسألتُ[4] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أَبَان العَطَّار[5]، عن قَتادة، عن أبي سعيد - من أَزْدِ شَنُوءَةَ - عن أبي

---

(١) في (ش): « قال ».

(٢) المثبت من (ت) و(ك)، وفي (ش): « ذي»، وفي (أ) و(ف): «ذى»، وكل ذلك اسم إشارة، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٢/أ): « يرويه قتادة، واختُلِف عنه، فرواه شعبة وهمام وحماد بن الجعد، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب، عن جُويرية. وقال بقيَّة: عن شعبة، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب، عن صفية ، ووهم فيه؛ وإنما هو عن جويرية. وخالفهم ابن أبي عَروبة ومطر الوراق؛ قالا: عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبدالله بن عمرو: أن النبيَّ ﷺ دخل على جُوَيرِيَة. وقول شعبة ومن تابعه أشبَهُ ». وقول سعيد: « وافقني عليه مطر »: ذكره أحمد في "المسند" (٢/ ١٨٩). وانظر "العلل" للإمام أحمد (٣/ ٢٣٠).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٩٧)، وانظر المسألة رقم (٧٠٩).

(٥) هو: أبان بن يزيد .

هريرة - عن النبيِّ ﷺ -: أوصاني[١] خليلي بثلاثٍ . . . .

قلتُ[٢]: رواه سعيد بن أبي عَروبة، عن قَتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة .

ورواه مَعْمَر[٣]، عن قَتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة .

قلتُ لهما: فأيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال أبي وأبو زرعة: سعيد أحفَظُهم .

٦٨٦ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عُلَيَّة[٥]، عن سعيد الجُرَيري[٦]، عن أبي السَّلِيل[٧]، عن نُعَيم بن قَعْنَب[٨] الرِّياحي؛ قال: أتيتُ أبا ذرٍّ، فدعا لي بطَعام، فقال لي: إني صائِم، ثم قام فصلَّى، ثم طَعِمَ، فقلتُ: أليس قلتَ: إني صائِم ؟ . . . فذكر الحديثَ[٩] .

---

(١) القائل: «أوصاني» هو أبو هريرة رضي الله عنه .

(٢) في (ت) و(ك): «قال أبو محمد» مكان: « قلت »، وفي المسألة رقم (٢٩٧): «قلت» في جميع النسخ .

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٤٨٥٠)، ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "المسند" (٢/ ٢٧١ رقم٧٦٧١).

(٤) انظر المسألة رقم (٦٩٠).

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٥٠-١٥١ رقم٢١٣٣٩)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٤٨٠)، والنسائي في "الكبرى" (٩١٠٧/ الرسالة)، والخطابي في "غريب الحديث" (٢/ ٢٧٣).

(٦) هو: سعيد بن إياس .

(٧) هو: ضُرَيب بن نُقَير .

(٨) في (ف): « قعيب ».

(٩) وباقيه فيه: أن أبا ذر ذكر له أنه صام ثلاثة أيام من الشَّهر، فيكون كأنه صام الشهر كله.

قلتُ[١]: وروى هذا الحديثَ عبدالوارث[٢]، عن سعيد الجُرَيري، عن أبي العلاء يزيد بن عبدالله بن الشِّخِّير، عن نُعَيم بن قَعْنَب .

قلتُ لهما[٣]: فأيُّهما الصَّحيحُ ؟

فقال أبي[٤]: حديثُ أبي العلاء أصَحُّ .

وقال أبوزرعة: حديثُ أبي العلاء الصَّحيحُ؛ كذا رواه حمَّاد بن سَلَمة[٥].

٦٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن

---

(١) قوله: « قلت » سقط من (ت) و(ك)، وفي (ف): «قال أبو محمد» بدل: « قلت».

(٢) هو: ابن سعيد.
وروايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٧٤٧)، وفي "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٢١)، والدارمي في "مسنده" (٢٢٦٧).
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٨٧٨)، ومن طريقه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٦٤ رقم٢١٤٥٤) عن معمر، والبزار في "مسنده" (٣٩٦٩ و٣٩٧٠) من طريق سالم بن نوح وشعبة، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٤/ ١٢٠٩ رقم٦٨١٧ و٦٨١٨) من طريق عبدالرحمن بن عثمان، والمِزي في "تهذيب الكمال" له (٢٩/ ٤٩٠) من طريق حماد بن زيد، جميعهم عن الجريري، عن أبي العلاء، به .

(٣) في (أ) و(ش): « قلت لأبي ».

(٤) في (ف): « إنَّ » بدل: « أبي ».

(٥) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى عن نعيم بن قعنب إلا أبو العلاء، وهو رجل من أهل البصرة ».
وقال الدارقطني في العلل" (١١٢٤): « يرويه الجريري، عن أبي العلاء يزيد بن الشخير، عن ابن قعنب. وقال جعفر الأحمر: عن الجريري، عن رجل لم يُسَمِّه، وكَنَاه غيره: أبا العلاء، وهو الصواب». وانظر المسألة رقم (٦٩٠).

عاصم[١]، عن حَفْصَة بنت سِيرين؛ أن[٢] الرَّباب[٣]، فذكرَتْ حديثَ[٤] سلمان[٥]: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إِذَا صَامَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى التَّمْرِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفْطِرْ[٦] عَلَى الْمَاءِ؛ فَإِنَّهُ طَهُورٌ**» ؟

قال أبي: وروى هذا الحديثَ هشام بن حسَّان[٧] وغيرُ واحد، عن حَفْصَة، عن الرَّباب، عن سلمان، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: جميعًا صَحِيحَينِ[٨]؛ قَصَّر به حمَّاد، وقد رُويَ عن

---

(١) هو: ابن سليمان الأحول .

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « ابن » بدل: « أن ».

(٣) هي: الرَّباب بنت صُلَيْع، أم الرَّائح الضَّبِّيَّة .

(٤) كذا في جميع النسخ عدا (ف) ففيها : « فذكر في حديث » !
والمعنى - فيما يظهر -: أن الرباب ذكرت حديث عمِّها سلمان مرسلاً ، ويؤيد هذا قول أبي زرعة وأبي حاتم الآتي: « قصَّر به حماد »، والله أعلم .

(٥) هو: سلمان بن عامر الضَّبِّي؛ عمُّ الرَّباب.

(٦) قوله: «فليفطر» سقط من (ف).

(٧) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٥٨٦)، ومن طريق عبدالرزاق أخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٤/ ١٨ رقم١٦٢٣٢)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣٠٧ - ٣٣١٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥١٥) .
ورواه أحمد (٤/ ١٨ رقم١٦٢٢٥)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣١٢/ الرسالة) من طريق هشام، عن حفصة، عن الرَّباب، عن سلمان موقوفًا عليه. قال هشام: وحدثني عاصم الأحول: أن حفصة رفعته إلى النبيِّ ﷺ .

(٨) كذا في جميع النسخ بالياء، والجادَّة: «صحيحان» بالألف؛ لأن التقدير: « قال: هما جميعًا صحيحان »، لكنَّ ما وقع في النسخ صواب في العربية، وله وجهان أبنَّا عنهما في التعليق على المسألة رقم (٢٥).

عاصم[1] أيضًا نحوه[2].

٦٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن واصِلٍ مولى أبي[3] عُيَينة، عن بشَّار بن أبي سَيْف، عن أبي عُبَيدة بن

(١) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٨٤٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٧ و١٨ رقم ١٦٢٢٦ و١٦٢٢٨ و١٦٢٣١)، والدارمي (١٧٤٣)، وأبو داود في "سننه"(٢٣٥٥)، والترمذي في "جامعه"(٦٥٨)، وابن ماجه (١٦٩٩) من طرق عن عاصم الأحول، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان، عن النبي ﷺ.
قال الترمذي: «حديث حسن، والرباب هي: أم الرائح بنت صُليع . وهكذا روى سفيان الثوري، عن عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان ابن عامر، عن النبي ﷺ نحو هذا الحديث. وروى شعبة، عن عاصم،عن حفصة بنت سيرين، عن سلمان بن عامر، ولم يذكر فيه: " عن الرباب ". وحديث سفيان الثوري وابن عيينة أصح، وهكذا روى ابن عون وهشام بن حسَّان، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان بن عامر ».
ثم أخرجه الترمذي (٦٩٥) من طريق سفيان الثوري وأبي معاوية محمد بن خازم، كلاهما عن عاصم الأحول، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان بن عامر، به. ثم قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح ».
ورواه الطيالسي (١٢٧٨) عن شعبة، عن عاصم؛ سمعت حفصة تحدث، عن الرباب، عن سلمان ، به مرفوعًا . ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٣٩) من طريق الطيالسي ثم قال: « هكذا وجدته في "المسند" ، قد أقام إسنادَه أبو داود، وقد رواه محمد بن غيلان، عن أبي داود دون ذكر الرباب، وروي عن روح بن عبادة، عن شعبة موصولاً، ورواه سعيد ابن عامر، عن شعبة فغلط في إسناده ».

(٢) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٥٧/ مخطوط) هذا الحديث ، ثم قال: قال ابن أبي حاتم في "علله" : سألت أبي عنه ؟ فقال: صحيح من طريقيه. اهـ.
وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٨٩)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٩٠٠): « وصحَّحه أبو حاتم الرازي ».

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «ابن»، وسقطت من (ك)، والمثبت من (ت)، وهو الصَّواب. انظر "تهذيب الكمال" (٣٠/ ٤٠٨)، و"التقريب" (٧٤٣٦).

الجَرَّاح، عن النبيِّ ﷺ قال: « الصَّوْمُ جُنَّةٌ مَا لَمْ يَخْرِقْهَا » ؟

قال أبي: حدَّثنا إبراهيم بن أبي سُوَيد، عن جرير بن حازم[١]، عن واصِل، عن بشَّار بن أبي سَيف، عن الوليد بن عبدالرحمٰن، عن غُضَيف[٢]، عن أبي عُبَيدة بن الجرَّاح، عن النبيِّ ﷺ قال: « الصَّوْمُ جُنَّةٌ مَا لَمْ يَخْرِقْهَا » .

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: جميعًا صَحِيحَينِ[٣]؛ حمَّاد قَصَّر به، وجرير جوَّدَه .

٦٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مسلم بن إبراهيم[٤]،

---

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٢٤). ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١٧١).
ورواه أحمد (١/ ١٩٦ رقم١٧٠١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٨٩٩) كلاهما عن يزيد بن هارون، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢١) عن أبي سلمة موسى التَّبوذكي، وابن خزيمة (١٨٩٢) من طريق عبدالله بن وَهْب، والحاكم (٣/ ٢٦٥) من طريق وَهْب بن جرير، أربعتهم عن جرير، عن بشَّار، عن الوليد، عن عياض ابن غُطَيْف، عن أبي عُبَيدة ، به مرفوعًا.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٨٩٨)، والنسائي في "سننه" (٢٢٣٣)، وأبو يعلى (٨٧٨)، والضياء في "المختارة" (١١١٧) من طرق عن واصل، عن بشَّار، عن الوليد، عن عياض، عن أبي عُبَيدة ، به مرفوعًا .

(٢) في (ش): « غضف ».
وهو: غُضَيف بن الحارث السَّكوني، ويقال: غُطَيف بالطاء.

(٣) كذا في جميع النسخ بالياء، والجادَّة: «صحيحان» بالألف؛ لأن التقدير: « قال: هما جميعًا صحيحان »، لكنَّ ما وقع عندنا في النسخ صحيح في العربية، وقد ذكرنا له وجهين في التعليق على المسألة رقم (٢٥).

(٤) روايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٧٣١). وأخرجه الطيالسي في =

والعَتَكي[١]، عن الأسْوَد بن شَيبان، عن أبي نَوْفَل[٢]: أن أباه سأَلَ النبيَّ ﷺ عن الصَّوم ؟ قال: ... فذكر الحديثَ ؟

قال أبي: قد رواه قومٌ[٣] ليسوا بأقوياء، فقالوا: عن أبي نَوْفَل، عن أبيه[٤]، والثِّقاتُ لا يقولون: عن أبيه[٥].

= "مسنده" (١٤٠٩) عن الأسود، عن أبي نوفل، به. وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٧/ ٢٣٨)، وأحمد في "المسند" (٥/ ٦٧ رقم٢٠٦٦٣) من طريق عفان ابن مسلم، عن الأسود، عن أبي نوفل، به .

(١) هو: عبدالله بن أبي بكر . وروايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٧٣١).

(٢) في (ت):« نوافل ». وهو: أبو نوفل بن أبي عَقْرب، مشهور بكنيته، واسمه: مسلم، وقيل غير ذلك.

(٣) قوله:« قوم » سقط من (ف).

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٤٧ رقم١٩٠٥١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٧٥)، والبيهقي في "الشعب" (٣٥٩٦) عن وكيع، وأحمد أيضًا (٥/ ٦٧ رقم٢٠٦٦٢)، والنسائي في "سننه"(٢٤٣٤) من طريق يزيد بن هارون، والنسائي أيضًا (٢٤٣٣) من طريق سيف بن عبيدالله، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣١٦-٣١٧ رقم ٧٩٨) من طريق سهل بن بكار، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٩٢٥)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٦/ ٢١٨) من طريق عمرو بن حكام، جميعهم عن الأسود، عن أبي نوفل، عن أبيه؛ قال: سألت النبي ﷺ .
قال الحافظ في "الإصابة" (١١/ ٢٥٩):« سنده حسن ».

(٥) الفرق بين الروايتين بيِّن، فالرواية الأولى-«عن أبي نوفل: أن أباه سأل النبيﷺ»-: مرسلة؛ لأن أبا نوفل لم يدرك زمن النبي ﷺ، وأما الرواية الأخرى -« عن أبي نوفل، عن أبيه » -: فتكون متصلة؛ لأنه يحدِّث عن أبيه، عن النبي ﷺ. وفي مثل هذا: ما رواه أبو داود في مسائله للإمام أحمد (١٩٧٨) قال:« سمعت أحمد قيل له: إن رجلاً قال: عروة؛ أن عائشة، وعروة، عن عائشة؛ قالت: يا رسول الله، وعن عروة، عن عائشة، سواء ؟ فقال: كيف هو سواء ؟! أي ليس بسواء».
وقد حرَّر الفرق بينهما جمع من الأئمة؛ كالحافظ ابن رجب في "شرح العلل" (٢/ ٦٠١-٦٠٥)، والحافظ ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٥٨٦-٥٩٣).

٦٩٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عاصم الأحول[٢]، عن أبي عثمان[٣]، عن أبي ذَرٍّ[٤]، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَقَدْ صَامَ الشَّهْرَ » .

ورواه ثابتٌ[٥]، عن أبي عثمان، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: حديثُ أبي ذَرٍّ أشبَهُ؛ لأنه يُروى هذا الكلام عن أبي ذَرٍّ

---

(١) انظر المسألة رقم (٦٨٦).

(٢) هو: عاصم بن سليمان . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٤٥ رقم ٢١٣٠١)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٣٩) من طريق إسرائيل، والترمذي في "جامعه" (٧٦٢)، وابن ماجه في "سننه" (١٧٠٨) من طريق أبي معاوية، والبزار في "مسنده"(٣٩٠٤)، من طريق عبدالواحد بن زياد، والنسائي في "سننه" (٢٤٠٩) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، جميعهم عن عاصم، به .
قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح ». وأبو عثمان لم يسمع من أبي ذر؛ كما قال ابن المديني. انظر "جامع التحصيل" (ص٣٠٨).
وقد رواه النسائي (٢٤١٠) من طريق عبدالله بن المبارك، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن رجل، عن أبي ذر، به . وتابع ابن المبارك شيبان كما سيأتي عند الدارقطني.

(٣) هو: عبدالرحمن بن ملٍّ النهدي.

(٤) في(ش): « أبي هريرة » بدل: « أبي ذر ».

(٥) من قوله: « عن أبي عثمان عن أبي ذر . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك) .
وثابت هو: بن أسلم البُناني . وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٥١٥)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٦٣ و٣٨٤ و٥١٣ رقم ٧٥٧٧ و٨٩٨٦ و١٠٦٦٣)، والنسائي في "سننه" (٢٤٠٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٥٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٣).
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٧٨ و١٩٨١)، ومسلم (٧٢١) من طريق عباس ابن فرُّوخ الجُرَيري، وأبي التيَّاح يزيد بن حميد، كلاهما عن أبي عثمان النَّهدي، عن أبي هريرة، به مرفوعًا؛ كما رواه ثابت. ورواه مسلم أيضًا من طريق أبي شِمْر الضُّبَعي، عن أبي عثمان، عن أبي هريرة، به مرفوعًا أيضًا .

بإسنادٍ آخر، وثابتٌ أحفَظُ من عاصم[١].

٦٩١ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي مَرزوق[٣]، عن فَضالَة بن عُبَيد: أنَّ رسولَ الله ﷺ أُتيَ بإناءٍ فشَرِبَ، فقالوا: يا رسولَ الله، هذا يومٌ كنتَ تصومُه[٤]! قال:« **أَجَلْ، وَلَكنِّي قِئْتُ فَأَفْطَرْتُ** » .

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١١٤١):« يرويه عاصم بن سليمان الأحول، عن أبي عثمان، عن أبي ذر، يرويه أصحاب عاصم عنه كذلك، وخالفهم شيبان فرواه عن عاصم، وأدخل بين أبي عثمان وبين أبي ذر رجلاً لم يُسَمِّه. ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي هريرة، وحديث أبي ذر أشبه بالصواب ». وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٢٣٢) اختلافًا آخر على أبي عثمان في وقف هذا الحديث أو رفعه، ولم يرجِّح .

(٢) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح مشكل الآثار"(١٦٧٨). ورواه أيضًا في "شرح معاني الآثار" (٢/٩٧)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣١٦ رقم٨١٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٢/ ٣٦) إلا أنه وقع في "شرح معاني الآثار" زيادة: «حَنَش الصَّنعاني » بين أبي مرزوق وفَضالَة !! ولم يورد ابن حجر هذا الإسناد في "إتحاف المهرة" (١٢/ ٦٥٦).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٨رقم٢٣٩٣٥) عن محمد بن عبيد، وابن ماجه في "سننه" (١٦٧٥)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣١٦ رقم٨١٨) من طريق يعلى ومحمد ابني عبيد الطنافسي، كلاهما عن محمد بن إسحاق، عن يزيد، به.
ووقع عند ابن ماجه والطبراني التصريح بسماع أبي مرزوق من فضالة .
قال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (٢/ ١٢):« هذا إسناد ضعيف، أبو مرزوق التجيبي لا يعرف اسمه، لم يسمع من فَضالَة بن عُبَيد، بينهما حنش، ومحمد بن إسحاق مدلس، وقد عنعنه ».

(٣) هو: التُّجِيبي، المصري، اسمه: حبيب بن الشَّهيد، وقيل: ربيعة بن سليم.

(٤) في (ف):« أصومه ».

قال أبي: بين أبي مَرزوق وفَضالَة: حَنَشٌ الصَّنعاني[١]، من غير رواية[٢] ابن إسحاق[٣].

٦٩٢ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة، عن معاوية بن يحيى، عن موسى بن عُقبَة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «رُبَّ صَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ صِيَامِهِ الجُوعُ، وَرُبَّ قَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ قِيَامِهِ السَّهَرُ».

قلتُ لأبي: فمعاويةُ هذا مَن هو ؟

---

(١) هو: حنش بن عبدالله، ويقال: ابن علي.

(٢) المثبت من (ش)، وفي بقَّية النسخ: «رواة».

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٢١ رقم٢٣٩٦٣) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن ابن إسحاق؛ قال: حدثني يزيد، عن أبي مرزوق، عن حنش، عن فَضالَة، به. ورواه أحمد (٦/ ١٩-٢٠ رقم٢٣٩٤٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٦٧٩)، وفي "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٦-٩٧)، والطبراني في "الكبير" (١٨ رقم٧٧٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٢٠) من طريق ابن لهيعة. وأحمد أيضًا (٦/ ٢٢ رقم ٢٣٩٦٦) من طريق عبدالله بن عياش. ورواه الطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣١٦ رقم٨١٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٢/ ٣٧) من طريق عميرة بن أبي ناجية. ورواه الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٨٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٢٠)، وابن عساكر أيضًا (١٢/ ٣٧) من طريق المفضل بن فضالة، كلُّهم عن يزيد، عن أبي مرزوق، عن حنش، عن فَضالَة، به.

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٤٥). وقد نقل هذا النَّص الحافظ العراقيُّ في "ذيل الميزان" رقم (٧٠٢)، ثم تعقبه بقوله: «فأما قول أبي حاتم في "العلل": إن الحديث منكر؛ يريد من هذا الوجه، وإلا فقد رواه النسائي في "سننه الكبرى"، وابن ماجه، والحاكم في "المستدرك" من حديث أبي هريرة، وقال: إنه صحيح على شرط البخاري». اهـ. وكان أبو حاتم قال في المسألة (٣٤٥): «غير أنَّ الحديث بهذا الإسناد مُنكَر». ومن الواضح أن العراقي لم يطلع على كلام أبي حاتم في المسألة (٣٤٥)، ولو اطلع عليه لما احتاج إلى هذا التعقب.

قال: لا يُدرَى[١]، غيرَ أن الحديث مُنكَرٌ .

٦٩٣ - وسمعتُ[٢] أبي وحدَّثنا عن عمرو بن علي الصَّيرَفي، عن[٣] يحيى القَطَّان[٤]، عن ابن جُرَيج[٥]؛ قال: أخبرني مَكحُول، عن شيخٍ من الحَيِّ، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ قال: «**أَفْطَرَ الحَاجِمُ والمَحْجُومُ**».

فسألت أبي عن هذا الشَّيخ ؟

فقال: هو أبو أسماء الرَّحَبي .

٦٩٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن موسى التَّيْمي[٦]،

---

(١) في(أ) و(ش) و(ف): « لا يارا »، والمثبت من(ت) و(ك)، وتقدَّمت على الصواب في المسألة رقم (٣٤٥).

(٢) انظر المسألة رقم (٦٥٧) و(٧٢٩) و(٧٣٢) و(١٧٠٤) و(٢٨٣٩).

(٣) قوله: « عن » سقط من(أ) و(ش).

(٤) هو: يحيى بن سعيد .

(٥) وعن ابن جريج رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٥٢٥)، وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٠١) من طريق ابن علية، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٨٢ رقم ٢٢٤٣١) من طريق عبدالرزاق ومحمد بن بكر البرساني وروح بن عبادة، وأبو داود في "سننه" (٢٣٧٠) من طريق الإمام أحمد، عن عبدالرزاق ومحمد بن بكر، وأيضًا عن إسماعيل بن علية، والنسائي في "الكبرى" (٣١٣٤) من طريق خالد بن الحارث، جميعهم عن ابن جُرَيج، عن مَكحُول، به .
وورواه أبو داود في "سننه" (٢٣٧١)، والنسائي في "الكبرى" (٣١٢٣) كلاهما من طريق العلاء بن الحارث، عن مَكحُول، عن أبي أسماء، عن ثَوْبان، به.

(٦) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه"(١٦٦٦)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٨٦٧)، وفي "تهذيب الآثار"(١/ ١٢٣ رقم ١٧٣/ مسند ابن عباس)، والجصاص في "أحكام القرآن" (١/ ٢٦٦)، والشاشي في "مسنده" (٢٤٢-٢٤٤)، والضياء =

عن أسامةَ بن زيد، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن أبيه[١]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الصَّائِمُ في السَّفَرِ كَالمُفْطِرِ في الحَضَرِ**».

قال أبو زرعة[٢]: رواه أبو أحمد الزُّبَيري[٣]، ومَعْن بن عيسى[٤]، وحمَّاد بن خالد الخيَّاط[٥]، عن ابن أبي ذئب[٦]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبيه؛ قولَه[٧]: الصَّائمُ في السَّفَر . . . .

= في "المختارة" (٩١٢). وأخرجه ابن جرير أيضًا (٢٨٦٨)، وفي "تهذيب الآثار"(١/ ١٢٤ رقم ١٧٤/ مسند ابن عباس)، وابن الأعرابي في "معجمه" (٣٢٠)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٦٦) من طريق يزيد بن عياض، عن الزهري، به.

(١) هو: عبدالرحمن بن عَوف.

(٢) كذا في جميع النسخ: نسبةُ هذا القول إلى أبي زرعة! وقد نقل الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٤٦٢)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٩١٩) هذا القول ونسباه إلى أبي حاتم، والسؤال إنما وجهه ابنُ أبي حاتم إلى أبيه، كما يظهر في أول المسألة.

(٣) في (أ) و(ش): «الزبيدي». وهو: محمد بن عبدالله بن الزبير. وروايته أخرجها الفريابي في "الصيام" رقم (١٤٠)، ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٩١١).

(٤) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٢٢٨٤)، و"الكبرى" (٢٦٠٥/ الرسالة)، ثم قال عن هذه الرواية: «هذا خطأ».

(٥) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٢٢٨٥) وقرن معه أبا عامر عبدالملك بن عمرو. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٩٦٢) من طريق خالد بن مخلد، عن ابن أبي ذئب، به. وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٨٣) من طريق أبي قتادة عبدالله بن واقد الحراني، عن ابن أبي ذئب، مرفوعًا.
وأخرجه النسائي أيضًا (٢٢٨٦) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، قوله.

(٦) هو: محمد بن عبدالرحمن.

(٧) قوله: «قوله» سقط من (ش).

ورواه عَنْبَسَةُ بنُ خالد، عن يونس[١]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه ابنُ لَهِيعَة[٢]، عن يونس، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

ورواه بَقِيَّة[٤]، عن آخَرَ، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة[٥]: الصَّحيحُ: عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبيه، موقوف[٦].

---

(١) هو: ابن يزيد الأَيْلي.

(٢) هو: عبدالله. وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ١٢٣ رقم ١٧٢/ مسند ابن عباس)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٦٥٥).

(٣) من قوله: « ورواه ابن لهيعة . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٤) هو: ابن الوليد. ولم نجد روايته، ولكن الحديث أخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" (٣٢٠) من طريق يزيد بن عياض، عن الزهري، به.

(٥) كذا في جميع النسخ: نسبةُ هذا القول إلى أبي زرعة! وتقدم نحوه قريبًا.

(٦) قوله: «موقوف» يجوز فيه الرفع والنصب، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
والحديث أخرجه البزار في "مسنده" (١٠٢٥) من طريق عبدالله بن عيسى المدني، عن أسامة بن زيد، عن الزهري، به. وذكر الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٤٦٢) عن ابن القطان أنه ذكر الحديث من جهة البزار ثم قال: « هكذا قال عبدالله بن عيسى المدني! وقال غيره: عبدالله بن موسى التيمي، وهو أشبه بالصَّواب ».
قال البزار بعد أن رواه: « وهذا الحديث أسنده أسامة بن زيد، وتابعه على إسناده يونس. وقد رواه ابن أبي ذئب وغيره عن الزهري، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، =

٦٩٥ - وسمعتُ أبي وذكر حديثَ محمد بن سَلَمة(١)، عن ابن إسحاق(٢)، عن يحيى بن سعيد، عن أبي سَلَمة(٣)، عن عائِشَة؛ قالت: إنْ كان ليكونُ عَلَيَّ الأيامُ من رمضان في عهدِ رسول الله ﷺ، فما أقضيها إلَّا في شَعبان من العام المُقبِل، وكان رسولُ الله ﷺ

= عن أبيه موقوفًا من قول عبدالرحمن. ولو ثبت مرفوعًا كان خروج النبي ﷺ حيث خرج فصام حتى بلغ الكديد، ثم أفطر وأمرنا بالفطر دليلاً على نسخ هذا الحديث لو ثبت؛ لأنه يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل رسول الله ﷺ ». اهـ.
وقال ابن جرير في "تفسيره" (٣/ ٤٧٤): « وأما الأخبار التي رويت عنه ﷺ من قوله: " الصَّائمُ في السَّفَرِ كالمُفطِرِ في الحَضَر " : فقد يحتمل أن يكون قيل لمن بلغ منه الصومُ ما بلغ من هذا الذي ظُلِّل عليه، إن كان قيل ذلك، وغير جائز أن يضاف إلى النبي ﷺ قيلُ ذلك؛ لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين ». اهـ.
قال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا يرفعه عن الزهري غير يزيد ابن عياض، [وعقيل] من رواية [سلامة] بن روح عنه، ويونس بن يزيد من رواية القاسم بن مبرور، عنه، وأسامة بن زيد من رواية عبد الله بن موسى التيمي [عنه]، والباقون من أصحاب الزهري رووه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه من قوله». اهـ، والتصويب من "نصب الراية" (٢/ ٤٦٢).
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥٦٤) الاختلاف في هذا الحديث وقال: «والصحيح عن أبي سلمة، عن أبيه موقوفًا ».
وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٤٤): « وهو موقوف، وفي إسناده انقطاع، ورُوي مرفوعًا، وإسناده ضعيف ».
وقال ابن حجر في "الفتح" (٤/ ١٨٤): « والمحفوظ: عن أبي سلمة، عن أبيه موقوفًا، كذلك أخرجه النسائي وابن المنذر، ومع وقفه فهو منقطع؛ لأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه ». اهـ.

(١) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٢٣٥٥).
(٢) هو: محمد.
(٣) في (ف): « عن يحيى بن سعيد، عن أبي سعيد، عن أبي سلمة ».

يصوم شَعبان إلَّا قليلاً .

قال أبي: هذه الكلمةُ الأخيرةُ لم يَروِها[1] أحدٌ غيرُ ابن إسحاق: كان يصومُ شَعبان إلَّا قليلاً[2].

٦٩٦ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه مالك بن أنس[3]، عن حُمَيد الطَّويل[4]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ في ليلة القَدْر ؟

فقالا: إنما هو: عن أنس، عن عُبادة، عن النبيِّ ﷺ[5].

قلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

---

(١) في (ت) و(ك): « يزدها »، ولم تنقط « الزاي » في (ك).

(٢) الحديث رواه البخاري (١٩٥٠) من طريق زهير بن معاوية، ورواه مسلم (١١٤٦) من طريق زهير وسليمان بن بلال وابن جريج وعبدالوهاب الثقفي وسفيان بن عيينة، كلُّهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبي سلمة، عن عائشة، به، بلا قوله: « وكان رسولُ الله ﷺ يصومُ شَعبان إلَّا قليلاً » .
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٥١/أ) الاختلافَ في هذا الحديث، وقال: « ورواه ابن إسحاق، عن يحيى بن سعيد، عن أبي سَلَمة، عن عائِشَة، وزاد فيه ألفاظًا أسندها عن النبي ﷺ لم يأتِ بها غيرُه، والصحيح قول ابن جريج ومن تابعه ».

(٣) في "الموطأ" (١/ ٣٢٠). ومن طريقه أخرجه ابن وهب في "موطئه" (٣٠٥)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣٩٦)، والثعلبي في "تفسيره" (١٠/ ٢٥٢-٢٥٣)، والبيهقي في "المعرفة" (٦/ ٣٨٧ رقم ٩٠٧٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٥٣-٣٥٤).

(٤) هو: حُمَيد بن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣١٣ و٣١٩ رقم٢٢٦٦٧ و٢٢٦٧٢ و٢٢٦٧٤ و٢٢٧٢١) من طريق معتمر بن سليمان، ومحمد بن أبي عدي، وحماد بن سلمة، ويحيى القطان، ورواه البخاري في "صحيحه" (٤٩ و٢٠٢٣ و٦٠٤٩) من طريق إسماعيل بن جعفر، وخالد بن الحارث، وبشر بن المفضل، جميعهم عن حُمَيد الطَّويل، عن أنس، عن عبادة، به .

قالا: من مالك[1].

٦٩٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ بن سعيد بن عمرو ابن سعيد بن الأمَوي[2]، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «إنَّا أُمَّةٌ أُمِّيُّونَ لَا نَكْتُبُ[3]، الشَّهْرُ هَكَذا وهَكَذا[4]»؟

---

(١) قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢/ ٢٠٠): «هكذا روى مالك هذا الحديث لا خلاف عنه في إسناده ومتنه ... وإنما الحديث لأنس عن عبادة بن الصَّامت».
وقال في "الاستذكار" (١٠/ ٣٣٢): «هكذا روى مالك هذا الحديث عن أنس قال: خرج علينا رسول الله ﷺ. وخالفه أصحاب حميد كأنهم قرؤوه عن حميد، عن أنس، عن عبادة بن الصامت قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ...، وكذلك رواه يحيى القطان وبشر بن المفضل وابن أبي عدي وحماد بن سلمة وغيرهم، عن حميد، عن أنس، عن عبادة، كلهم جعله من مسند عبادة. وقال علي بن المديني: وهم فيه مالك، وخالفه أصحاب حميد، وهم أعلم به منه، ولم يكن له وحميد علم كعلمه بمشيخة أهل المدينة».

(٢) لم نقف على روايته على هذا الوجه، لكن أخرج الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٨١ رقم ٢٤٥١٨)، والطبراني في "الأوسط" (٥٢٤٩)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٩٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٥٠) من طرق عن إسحاق بن سعيد، عن أبيه، قال: قيل لعائشة: يا أم المؤمنين، رُئِيَ هذا الشهر لتسع وعشرين؟! قالت: وما يعجبكم من ذلك، لَمَا صُمْتُ مع رسول الله ﷺ تسعًا وعشرين أكثرُ مما صمت ثلاثين». اهـ. واللفظ لأحمد.

(٣) قال ابن الأثير في "النهاية" (١/ ٦٨): «وفيه: إنا أُمَّةٌ أميون لا نَكْتُبُ ولا نَحْسُبُ»، أراد أنهم على أصل ولادة أمهم لم يتعلَّموا الكتابةَ والحساب؛ فهم على جِبِلَّتِهِمُ الأولى. وقيل: الأمي الذي لا يكتب؛ ومنه الحديث: «بُعِثْتُ إلى أمة أمية»، قيل للعرب: الأميون؛ لأنَّ الكتابة كانتْ فيهم عزيزة أو عديمة، ومنه قوله تعالى: ﴿بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجُمُعَة: ٢]». اهـ.

(٤) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: «هكذى وهكذى»، والأصل «هكذا» بالألف؛ إلا أنَّ العرب قد تميل «ذا» الإشارية، فيكتبونها بالياء. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه شُعْبَة[1]، عن الأَسْوَد بن قَيس، عن سعيد بن عمرو، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

٦٩٨ - وسألتُ[2] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلَم[3]، عن أبيه، عن عَطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخُدري؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « لَا يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلَا مَنِ احْتَلَمَ، وَلَا مَنِ احْتَجَمَ ».

ورواه أيضًا أسامةُ[4]، عن أبيه، عن عَطاء بن يَسار، عن أبي سعيد الخُدري، عن النبيِّ ﷺ.

قالا: هذا خطأٌ؛ رواه سفيان الثَّوري[5]، عن زيد بن أسلَم، عن

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠).
وأخرجه مسلم أيضًا (١٠٨٠) من طريق سفيان الثوري، عن الأسود بن قيس، به.

(٢) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٤٧/ مخطوط)، ونقل بعضه بتصرف ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٨٧)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٧١).

(٣) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٧١٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٣٩)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٧١)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٥٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٢٠ و٢٦٤). وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٧٢)؛ لبيان علته، لا لتصحيحه. وأخرجه الخطيب في "الموضح" (٢/ ١٢٨) من طريق أبي داود النخعي سليمان بن عمرو، عن زيد بن أسلم، به.

(٤) في (ش): «عن أسامة»، وكأنه ضُرب على قوله: «عن». وأسامة: هو ابن زيد بن أسلم.

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٣٧٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٧٣-١٩٧٥)، والدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٦٩ و٢٧٠).
ومن طريق أبي داود أخرجه الجصاص في "أحكام القرآن" (١/ ٢٣٩)، والبيهقي في "سننه" (٤/ ٢٢٠). وأخرجه البيهقي أيضًا (٤/ ٢٦٤) من طريق سليمان بن =

رجُلٍ من أصحابه، عن رجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ[١]؛ وهذا الصَّحيحُ .

وسألتُ أبي وأبا زرعة مرَّة أُخرى عن هذا الحديث ؟

فقال[٢] أبي: هذا أشبَهُ بالصَّواب، والله تعالى أعلم .

وقال أبو زرعة: هذا أصَحُّ[٣].

= أحمد الطبراني، عن إسحاق الدَّبَري، عن عبدالرزاق، عن الثوري، به مرفوعًا .
والحديث في "مصنف عبدالرزاق" (٧٥٣٨)- وهو من رواية الدَّبَري - عن معمر والثَّوري، عن زيد بن أسلم، عن رجُلٍ من أصحابه، عن رجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ قال: لا يفطر من قاء، ولا من احتجم، ولا من احتلم. قال عبدالرزاق: وذكره معمر عن النبيِّ ﷺ .اهـ، وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٧٤) عن محمد ابن يحيى، عن عبدالرزاق، عن معمر والثوري، عن زيد بن أسلم، عن رجل، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ .

(١) قوله:« عن النبي ﷺ » سقط من (أ) و(ش).

(٢) في (ت) و(ك):« قال ».

(٣) قال الترمذي في الموضع السابق :« حديث أبي سعيد حديث غير محفوظ ». وقال ابن خزيمة في الموضع السابق:« وهذا الإسناد غلط، ليس فيه عطاء بن يسار ولا أبو سعيد، وعبدالرحمن بن زيد ليس هو ممن يحتج أهل التثبيت بحديثه؛ لسوء حفظه للأسانيد، وهو رجل صناعته العبادة والتقشف والموعظة والزهد، ليس من أحلاس الحديث الذي يحفظ الأسانيد». وقال:« وروى هذا الخبر سفيان بن سعيد الثوري، وهو ممن لا يدانيه في الحفظ في زمانه كثير أحد عن زيد بن أسلم، عن صاحب له، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، عن النبي ﷺ . . . فلو كان هذا الخبر عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري؛ لباح الثوري بذكرهما، ولم يسكت عن اسميهما، يقول: عن صاحب له، عن رجل، وإنما يقال في الأخبار: عن صاحب له، وعن رجل؛ إذا كان غير مشهور ».
وقال:«سمعت محمد بن يحيى يقول: هذا الخبر غير محفوظ عن أبي سعيد، =

٦٩٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُ العزيز الدَّراوَرْدي[1]، عن زيد بن أسلَم، عن محمد بن المُنكَدِر، عن محمد بن كَعْب: أنه أتى أنسَ بن مالك في رمضان وهو يريدُ سفرًا، فوجدَه قد رُحِّلَتْ راحِلَتُه[2]، ولبسَ ثيابَ السَّفر، فدعا بطعام فأكَل، فقُلنا: أَسُنَّةٌ؟ قال: ليس بسُنَّة.

ورواه محمد بن عبدالرحمٰن بن مُجَبَّر[3]، عن ابن المُنكَدِر[4]، عن محمد بن كعب: أنه أتى أنسَ بن مالك ... فذكر الحديثَ؛

= ولا عن عطاء بن يسار، والمحفوظ عندنا: حديث سفيان ومعمر». وقال البيهقي في الموضع السابق: «كذا رواه عبدالرحمٰن بن زيد وليس بالقوي، والصحيح رواية سفيان الثَّوري وغيره، عن زيد بن أسلم، عن رجُلٍ من أصحابه، عن رجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ».

وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٢٧٨) الاختلاف في هذا الحديث وقال: «والصحيح: ما قاله الثوري». وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٣٢٨): «وقد تكلم في هذا الحديث أيضًا الإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى الذهلي وابن خزيمة»، ثم قال: «والصحيح رواية سفيان الثوري». وقال ابن حجر في "النكت الظراف" (٣/ ٤١٣): «وهذا أصح طرقه؛ لأن الثوري أحفظ الجميع».

(١) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها إسماعيل بن إسحاق القاضي، كما في "الاستذكار" لابن عبدالبر (١٠/ ٨٩).

(٢) أي: شُدَّ الرَّحلُ على ظهر بعيره، والرَّحْلُ: كلُّ شيءٍ يُعَدُّ للرَّحيل من وِعاءٍ للمَتاع، ومَركَبٍ للبعير، وحِلْسٍ، ورَسَنٍ. انظر "المصباح المنير" (ص ٢٢٢ رحل).

(٣) بفتح الباء الموحدة المشددة على وزن: محمد. انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين الدمشقي (٨/ ٤٦).

(٤) روايته من هذا الوجه أخرجها الترمذي في "جامعه" (٧٩٩) من طريق عبد الله بن جعفر المديني، وأيضًا (٨٠٠)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٨٧-١٨٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٤٧)، والضياء في "المختارة" (٧/ ١٧١ رقم ٢٦٠٢) =

قال: فقلتُ: سُنَّةٌ ؟ فقال: نعم، سُنَّةٌ .

قال أبي: حديثُ الدَّراوَرْدي أصحُّ(١).

٧٠٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق(٢)، عن الزُّهْري، عن أُوَيس بن مالك بن أبي عامر - عَدِيد بني تَميم(٣)- عن

= من طريق محمد بن جعفر، كلاهما -عبدالله ومحمد-،عن زيد بن أسلم، عن محمد بن المنكدر، به .

(١) قال الترمذي في الموضع السابق: « حديث حسن ». ونقل ابن حجر في "إتحاف المهرة"(٢/ ٢٨٨) عن الدارقطني في "سننه" قوله: « كلهم ثقات »، ولم أقف عليه في المطبوع من "السنن" .ونقل ابن حجر أيضًا عن ابن القطان قوله: « إنه صحيح».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٣٦ رقم ١٣٤٧٤)، والنسائي في "سننه" (٢١٠٣)، وفي "الكبرى" (٢٤٢٤/ الرسالة).

(٣) كذا في جميع النسخ ! وكذا أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٣٦ رقم ١٣٤٧٤) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن ابن إسحاق؛ قال: ذكر الزهري . . . الحديث.
وقد رواه النسائي في "المجتبى" (٢١٠٣)، و"الكبرى" (٢٤٢٤/ الرسالة) من طريق عبيد الله بن سعد بن إبراهيم الزهري، عن عمه يعقوب بن إبراهيم، به هكذا: « عديد بني تَيم ». وكذا ذكره المزي في موضعين من "تحفة الأشراف"(١/ ٩٧ رقم٢٤٠)، و(١٠/ ٣١٤ رقم١٤٣٤٢)، وهو الصواب؛ فقد ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٥٥ رقم١٦٦٧)، فقال: « أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، حليف بني تيم من قريش، المدني، عن أبيه، هو جد إسماعيل بن عبد الله بن عبدالله بن أويس، وهو عم مالك بن أنس ». وترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٢٦ رقم١٢٤٦)، فقال: « أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، حليف بني تيم من قريش ». وترجم له المِزِّي في "تهذيب الكمال" (٣/ ٣٩٦ رقم ٥٨٣)، وعدَّه من الأوهام، لكن وقع عنده: « عديد بني تميم »، مع أنه في "التحفة" قال: « عديد بني تيم » كما سبق ! .

أنس بن مالك، فذكر الحديثَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **هَذَا رَمَضَانُ قَدْ جَاءَ، تُفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ الجَنَّةِ . . .** » الحديثَ[١] ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن الزُّهْري[٢]، عن ابن أبي أنس[٣]، عن أبيه[٤]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: فإنه روى ابنُ إسحاق[٥] على إثْرِ هذا الحديث عن الزُّهْري؛ قال: حدَّثني ابنُ[٦] أبي أنس؛ أنه سمع أبا هريرة يحدِّث عن النبيِّ ﷺ[٧] . . . بنحوه .

---

(١) قوله: « الحديث » ليس في (ف).

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٩٩ و٣٢٧٧) من طريق عقيل بن خالد، ومسلم (١٠٧٩) من طريق يونس بن يزيد وصالح بن كيسان ، ثلاثتهم عن الزهري، به .

(٣) هو: نافع بن مالك .

(٤) هو: مالك بن أبي عامر .

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٨١ رقم ٧٧٨٢) عن شيخه يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري؛ قال: حدثني أبي، عن ابن إسحاق؛ قال: ذُكر أن ابن شهاب قال: حدثني ابن أبي أنس: أنه سمع أبا هريرة، ولم يقل: عن أبيه، فذكر الحديث.اهـ. فهذا نص من الإمام على أنه لم يقل في الإسناد: « عن أبيه ». وقد أخرجه النسائي في "المجتبى"(٢١٠٢)، وفي "الكبرى" (٢٤٢٣) من طريق عبيدالله بن سعد بن إبراهيم الزهري، عن عمه يعقوب شيخ الإمام أحمد، به، وزاد في الإسناد: « عن أبيه ». والإمام أحمد أوثق من عبيدالله بن سعد بدرجات.

(٦) قوله: « ابن » سقط من (أ) و(ش) و(ف). وانظر التعليق التالي .

(٧) من قوله: « قلت: فإنه روى ابن إسحاق . . . » إلى هنا، مكرر في (ت) و(ك)، لكن في الموضع الأول: « حدثني أبي أنس »؛ بإسقاط « ابن » كما في بقيَّة النسخ، وجاءت على الصَّواب في الموضع الثاني. وسقط من هذا التكرار قوله: « يحدث ».

قال أبي: وهذا أيضًا خطأٌ؛ إنما هو: ابنُ أبي أنس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[١].

٧٠١ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه مَرْوانُ الفَزَاريُّ[٣]، عن عليِّ بن عبد العزيز، عن يزيدَ بن أبي يزيدَ الجَزَريِّ، عن المِسْوَر[٤]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **اسْتَعِينُوا بِالقَيْلُولَةِ عَلَى القِيامِ، وَبِالسُّحُورِ عَلَى الصِّيَامِ** »؟

قال أبي: هؤلاءِ مَجهولون[٥].

---

(١) الحديث رواه الإمام أحمد والنسائي كما سبق، وقال النسائي بعد روايته: «هذا الحديث خطأ، ولم يسمعه ابن إسحاق من الزهري، والصَّواب ما تقدَّم ذكرُنا له»؛ يعني: رواية الزهري، عن ابن أبي أنس، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ التي رجحها أبو حاتم.
وقال المزي في المواضع المتقدمة من "التحفة" و"تهذيب الكمال": « قال النسائي: هذا حديث منكر خطأ ، ولعل ابن إسحاق سمعه من إنسان ضعيف فقال فيه: «وذكر الزهري »، المحفوظ: حديث الزهري، عن ابن أبي أنس - وهو أبو سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر، عم مالك بن أنس-، عن أبيه، عن أبي هريرة».

(٢) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير"(٤/٢٥٨/ مخطوط)، إلا أن لفظ أبي حاتم عنده هكذا: « إسناده مجهول ».

(٣) هو: مروان بن معاوية .

(٤) في (ت) و(ك): « المور ».

(٥) الظاهر أنه يعني: علي بن عبدالعزيز، ويزيد الجزري، والمسور.
أما علي بن عبدالعزيز: فهو علي بن غراب، ولكن قلب اسمه مروان بن معاوية الفزاري كما قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٠٠ رقم ١٠٩٩).
وأما يزيد بن أبي يزيد الجزري: فلم نقف على ترجمته.
وأما المسور: فإنه لم ينسب هنا، والراوي عنه لم نقف له على ترجمة، ولكن المعروف في هذه الطبقة هو المسور بن مخرمة، وهو يروي عن أبي هريرة كما في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٥٨١)، فلعلَّه هو !

٧٠٢ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه قَبِيصَةُ[١]، عن الثَّوْريِّ، عن منصور[٢]، عن مُجاهِد، عن حَرْمَلَةَ بنِ إياسٍ أبي الخليل[٣]، عن مولَى أبي قَتادة، عن أبي قَتادة، عن النبيِّ ﷺ - في صَوم يوم عاشُوراء -: أنه كفَّارةُ سَنَةٍ .

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: منصور[٤]، عن أبي الخليل[٥]، عن حَرْمَلَة بن إياس[٦].

---

(١) هو: ابن عقبة السُّوائي، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٦٧) تعليقًا، قال: « وقال قبيصة: عن سفيان، عن منصور، عن حرملة، عن أبي الخليل، عن مولًى لأبي قتادة. وهذا وهمٌ ».

(٢) هو: ابن المعتمر .

(٣) في (ش):« الجليل » بالجيم . وهذه الرواية خطأ كما سيأتي، وكنية حرملة بن إياس: أبو حرملة، والصواب في هذه الطريق - فيما يظهر -:«عن حرملة بن إياس، عن أبي الخليل»، فتكون علتها: في زيادة مجاهد في الإسناد، وجعل أبي الخليل شيخًا لحرملة، والصواب أنه الراوي عنه .

(٤) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٢٧٩٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٨٣).

(٥) هو: صالح بن أبي مريم .

(٦) وقع في هذا الحديث اختلاف كبير، ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٦٧- ٦٨)، و"التاريخ الأوسط" (١/ ٣٠١)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٥٠ رقم٢٧٩٦ فما بعده)، والدارقطني في "العلل" (١٠٣٧).
قال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف فيه:« هو مضطربٌ لا أحكم فيه بشيء ».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد"(٢١/ ١٦٢):«وهذا الحديث اختلف في إسناده اختلافًا يطول ذكره، وأبو الخليل وأبو حرملة لا يحتج بهما، وطائفة تقول: أبو حرملة، وطائفة تقول: حرملة بن إياس الشيباني، ولكنه صحيح عن أبي قتادة من وجوه ».
والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه"(١١٦٢) من طريق عبدالله بن مَعْبَد الزِّمَّاني، عن أبي قتادة، به.

٧٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن حَرْبٍ[١]، عن شُعْبَة، عن الأعمَش، عن خَيْثَمة[٢]، عن أبي عَطيَّة[٣]، عن عائِشَة؛ قالت: قيل للنبيِّ ﷺ: رَجُلانِ أحدُهما يُعَجِّلُ الإفطارَ، ويُؤَخِّرُ السُّحُورَ... وذكَرَ الحديثَ.

ورواه يزيدُ بن أبي حَكيم[٤]، عن الثَّوري، عن الأعمَش، عن عُمارَة بن عُمَير، عن أبي عَطيَّة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٦١٥) عن شعبة، به. ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٣٧).
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٨ و١٧٣ رقم ٢٤٢١٣ و٢٥٣٩٩)، والفريابي في "الصيام" (٦٢) من طريق محمد بن جعفر غندر، والنسائي في "سننه" (٢١٥٨) من طريق خالد بن الحارث، كلاهما عن شعبة، به.
ورواه النسائي (٢١٥٩) من طريق ابن مهدي عن الثوري، والفريابي في "الصيام" (٦١)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٣٢٣) من طريق جرير، كلاهما عن الأعمش، به. ولفظ رواية جرير: «... أحدهما يعجل الصلاة ويعجل الإفطار...».

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن بن أبي سَبْرَة.

(٣) هو: الوداعي. قال الترمذي في "جامعه" (٧٠٢): «وأبو عطية اسمه: مالك بن أبي عامر الهَمْداني، ويقال: ابن عامر الهَمْداني، وابن عامر أصح».

(٤) لم نقف على روايته، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٨ رقم ٢٤٢١٤) من طريق مؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، به، بلفظ: «أحدهما يعجل المغرب، ويعجل الإفطار...». ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٨ رقم ٢٤٢١٢)، ومسلم في "صحيحه" (١٠٩٩)، والترمذي في "جامعه" (٧٠٢)، والفريابي في "الصيام" (٦٠)، والنسائي في "سننه" (٢١٦١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٣٧) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، ومسلم في "صحيحه" (١٠٩٩) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والفريابي في "الصيام" (٥٨ و٥٩) من طريق علي بن مسهر ومحمد بن فضيل، والنسائي في "سننه" (٢٢٦٠) من طريق زائدة، جميعهم عن الأعمش، بمثله. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

أيُّهما أصَحُّ ؟

قال أبي[١]: حديثُ عُمَارَة عندي الصَّحيحُ[٢].

فقيل: إن الأَشْجَعيَّ[٣] روى عن الثَّوري، عن الأعمَش، عن خَيْثَمة وعُمَارة جميعًا ؟

فقال: لا أعرِفُه [٤].

٧٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالواحد بن زياد، عن أبي مالكٍ الأَشْجَعيِّ[٥]، عن أبي حازم[٦]، عن ابن عَمْرو، في الرَّجُل يُرِيدُ الصَّوْمَ؛ قال: هو بالخِيَار إلى نِصف النَّهَار ؟

قال أبي: غيرُه يقول: ابنُ عُمَرَ[٧] أصَحُّ[٨].

---

(١) قوله: « أبي » ليس في (ف).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ق١٥٢/ب): « يرويه الأعمش، واختُلِف عنه: فرواه الثوري، وعلي بن مُسْهِر، ومحمد بن فضيل، ويحيى بن أبي زائدة، وأبو معاوية الضرير، وعبدالله بن نمير، وحفص بن غياث، عن الأعمش، عن عُمارة بن عمير، عن أبي عطية. وخالفهم شعبة وجرير بن عبدالحميد، فروياه عن الأعمش، عن خيثمة بن عبدالرحمن، عن أبي عطية، عن عائشة. وقال عبيدة بن حميد: عن الأعمش، عن خيثمة، عن أبي عطية، عن مسروق قال: قلت لعائشة. والقول قول الثوري ومن تابعه عن الأعمش، عن عمارة ».

(٣) هو: عُبَيدالله بن عُبَيدالرحمن.

(٤) في (ت) و(ك): « لا أعرف ».

(٥) هو: سعد بن طارق.

(٦) هو: سلمان الأشجعي.

(٧) في (ت) و(ك): « ابن عمرو »، وهو خطأ واضح.

(٨) أي: « وهو أصح ». والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٠٨١)، والدارقطني في "الأفراد" (٧٣/ب/أطراف الغرائب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٧٧)، من طريق أبي معاوية محمد بن خازم وابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٠٨٨) من طريق محمد بن فضيل، كلاهما عن أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة، عن عبدالله بن عمر، به . =

٧٠٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه [الحَفَري][١] أبو داود[٢]، عن سفيان الثَّوْري، عن منصور[٣]، عن خالد[٤]، عن عائِشَة؛ قالت: كان النبيُّ ﷺ يصوم شَعْبان، ويَتَحَرَّى[٥] الإِثْنَيْنِ[٦] والخميسَ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ ليس هذا من حديثِ منصور؛ إنما هو: الثَّوْري، عن ثَوْر[٧]، عن خالد بن مَعْدان، عن ربيعة بن الغاز[٨]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ كذا رواه الثَّوْري[٩] ويحيى[١٠]

= قال الدارقطني: « تفرد به سعدان بن نصر، عن أبي معاوية، عن أبي مالك الأشجعي، عن سعد، ما كتبته إلا عن أبي الطيب المناوي عنه ».

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « الجعفري »، وفي (ت) و(ك): « الجفري »، والتصويب من "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٢/ ٣٧٦)، و"تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٦٠-٣٦١)، وهو أبو داود عمر بن سعد الحفري.

(٢) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٢١٨١ و٢٣٦٣)، وأبو يعلى في "معجم شيوخه" (٣١). ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (١٦٠٦٣) عن النسائي قوله: «هذا خطأ» قال المزي: « يعني: أن الصواب: عن سفيان، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن عائشة ».

(٣) هو: ابن المعتمر.

(٤) هو: ابن سعد الكوفي.

(٥) في (ت): « ويتحر »، وفي (ك): « ويتحو » ولم تنقط.

(٦) انظر الكلام على همزةِ «الإِثْنَيْنِ» - عَلَمًا - في التعليق على المسألة رقم (٦٧١).

(٧) هو: ابن يزيد الكلاعي.

(٨) في (ت): « الغان »، وفي (ك): « العان ».

(٩) لم نقف على رواية الثوري على هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٨٠ و١٠٦ رقم ٢٤٥٠٨ و٢٤٧٤٨)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٦٦٥)، والنسائي في "سننه" (٢٣٦٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٢٣) من طريق الثوري، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عائشة، به، وليس فيه ذكرٌ لربيعة بن الغاز.

(١٠) هو: ابن حمزة الحضرمي. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" =

وجماعة[(١)]، عن ثَوْر[(٢)].

٧٠٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حَجَّاج بن أَرْطَاة[(٣)]، عن أبي

= (١٦٤٩ و١٧٣٩)، والفريابي في "الصيام" (١) وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٤٣)، والطبراني في "الأوسط" (٣١٥٤)، و"مسند الشاميين" (٤٣٩)، والمحاملي في "أماليه" (١١٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٣/ ٣٢١).

(١) منهم عبدالله بن داود، وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه (٧٤٥)، وفي "الشمائل" (٣٠٦)، والفريابي في "الصيام" (٢)، والنسائي في "سننه" (٢١٨٧ و٢٣٦١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٧٥١).
وقال الترمذي: «حديث حسن غريب من هذا الوجه».

(٢) قال المزي في "تهذيب الكمال" (٨/ ١٦٩) بعد أن ذكر رواية خالد، عن عائشة: «والصحيح: عن ربيعة الجرشي عنها».

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٨٦٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤٢).
ورواه البزار (٨٦٣) من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، به.
قال البزار: «وهذا الحديث رواه حماد، عن الحجاج، ولا نعلم رواه غيره، ورواه يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن الحارث، عن علي».
ورواه البزار (٦٨٨) من طريق حماد بن سلمة، عن الحجاج، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، عن النبي ﷺ، به.
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن أبي إسحاق عن ضمرة، عن علي إلا الحجاج بن أرطاة، ولا عن الحجاج إلا حماد بن سلمة...».
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٨٧٢) من طريق معمر، عن أبي إسحاق، عن الحارث قوله.
ورواه الطبراني في "الأوسط"(٩١٧٤)، وتمام في "فوائده" (٥٨٨ الروض البسّام)، من طريق عيسى بن مينا - قالون -، عن محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، به، مرفوعًا.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن موسى بن عقبة، إلا محمد بن جعفر، تفرد به عيسى بن مينا قالون».

إسحاق[١]، عن الحارث[٢]، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ قال: «صَوْمُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ يُذْهِبُ[٣] وَغَرَ الصَّدْرِ[٤]»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو إسحاق، عن هُبَيرة[٥]، عن عليٍّ، موقوف[٦].

٧٠٧ - وسمعتُ[٧] أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[٨]، عن ابن وَهْب[٩]، عن عبدالجبَّار بن عمر، عن ابن شِهَاب، عن حُمَيْد بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، في كَفَّارَةِ الذي يأتي امرأتَه في رمضان ... فذكَرَ الحديثَ.

---

(١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.
(٢) هو: ابن عبدالله الأعور. (٣) في (ش): «تذهب».
(٤) وَغَرُ الصَّدْرِ: الغِلُّ والحَرارة. انظر "النهاية" لابن الأثير (٥/٢٠٨).
(٥) هو: ابن يَريم الشِّبامي.
(٦) قوله: «موقوف» يجوز فيه الرفع والنصب، وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٨٥).
(٧) هذه المسألة بتمامها سقطت من (أ) و(ش).
وانظر المسألة التالية، والمسألة رقم (٦٥٣) و(٧٤٩).
(٨) هو: ابن يحيى، أبو حفص التُّجِيبي ولم نقف على روايته، والحديث رواه أبو عوانة في "صحيحه" (٢٨٥٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٢٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٢٢٦)، من طريق سعيد بن أبي مريم، عن عبدالجبار بن عمر، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٩٣٦ و١٩٣٧ و٢٦٠٠ و٥٣٦٨ و٦٠٨٧ و٦١٦٤ و٦٧٠٩ و٦٧١٠ و٦٧١١ و٦٨٢١)، ومسلم في "صحيحه" (١١١١) من طرق عن ابن شهاب الزهري، به.
(٩) هو: عبدالله.

قال عبدُ الجبَّار: وحدَّثني إسحاق، عن عِرَاك[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، بذلك .

قال أبي: إسحاقُ هو ابنُ أبي فَرْوَة، وإنما يروي عِراك[٢]، عن الزُّهْري، عن حُمَيد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

٧٠٨ - وسمعتُ[٣] أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[٤]، عن ابن وَهْب[٥]، عن عبدالجبَّار بن عمر؛ قال: حدَّثني يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، بذلك[٦]؛ قال: «**وَيَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ**[٧]» .

قال أبي: وحديثُ يحيى خطأٌ؛ إنما رَوَى[٨] يحيى[٩]، عن

(١) هو: ابن مالك الغِفاري .

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١١٩)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٢٨٥٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٢٥)، والدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٣٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ١٦٥- ١٦٦).

(٣) انظر المسألة السابقة، والمسألة رقم (٦٥٣) و(٧٤٩).

(٤) هو: ابن يحيى، أبو حفص التُّجِيبي، وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٦٧١). ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٢٠)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٤٠٣)، والدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٤٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٢٦)، من طريق سعيد بن أبي مريم، عن عبدالجبار بن عمر، عن يحيى بن سعيد وعطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به .

(٥) هو: عبدالله .

(٦) يعني بالحديث السَّابق .

(٧) في (ت) و(ك): «يومًا مثله».

(٨) في (ش): «رواه».

(٩) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٥٥) تعليقًا، والنسائي في "الكبرى" (٣١١٤).

الزُّهْري، عن حُمَيد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

٧٠٩ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عَمْرُو بن الرَّبيع بن طارق، عن عِكْرِمَة بن إبراهيم[٢]، عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن أبي صالح ذَكْوان، عن أبي هريرة - عن النبيِّ ﷺ -: أوصاني[٣] خَليلي بثلاثٍ...؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو ما رواه شَيبان[٤]، عن عاصم، عن الأسوَد بن هلال، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ[٥].

---

(١) انظر المسألة المتقدمة رقم (٢٩٧) و(٦٨٥).

(٢) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٣٢٣/أ/أطراف الغرائب).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٨١) من طريق أبي العلاء كامل بن العلاء، عن أبي صالح، به.
قال الدارقطني: « تفرد به عكرمة بن إبراهيم، عن عاصم، عنه ، وخالفه أبو حمزة السكري، فرواه عن عاصم بن بهدلة، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة ».

(٣) القائل: « أوصاني » هو أبو هريرة، وتقدَّم مثل هذا في المسألة رقم (٦٨٥).

(٤) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحوي . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٣١ رقم٨٣٨٤)، والبزار في "مسنده" (٢٥٢/أ/مسند أبي هريرة)، والنسائي في "سننه" (٢٤٠٧).
قال البزار: « ولا نعلم روى الأسود بن هلال عن أبي هريرة إلا هذا الحديث ».
وأخرجه النسائي في "سننه" (٢٤٠٥) والدارقطني في "الأفراد" (٢٨٧/ب/أطراف الغرائب)، من طريق أبي حمزة السُّكَّري، عن عاصم، عن الأسوَد، به.
وأخرجه البخاري في "صحيحه"(١١٧٨)، ومسلم في "صحيحه" (٧٢١)، كلاهما من طريق أبي عثمان النهدي، وأخرجه مسلم أيضًا من طريق أبي رافع الصائغ، كلاهما عن أبي هريرة.

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٢٠٣٠):« يرويه عاصم بن أبي النجود، واختلف عنه؛ فرواه أبو حمزة السكري وشيبان بن عبدالرحمن، عن عاصم، عن الأسود بن =

٧١٠ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه يحيى بن حَسَّان[٢]، عن اللَّيْثِ بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن عَمْرَة[٣]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُقَبِّلُها وهو صائمٌ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: اللَّيث، عن يحيى بن سعيد؛ أنه بلغَه عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُقَبِّلُها[٤]... وهو الصَّحيحُ[٥].

٧١١ - وسألتُ[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه أَسَد بن موسى، عن

= هلال، عن أبي هريرة. وروي عن أبي عوانة، عن عاصم، عن رجل، عن الأسود ابن هلال، عن أبي هريرة، وروي عن أبي عوانة، عن عاصم، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة، وقول أبي حمزة وشيبان أشبه بالصواب».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٦٢).

(٢) روايته أخرجها الشافعي في "السنن المأثورة" (٣٠٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٤١).
ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "المعرفة" (٨٧٢٧).
قال الطحاوي - كما في "المعرفة" للبيهقي-: «ليس هذا الحديث في أصل الليث، عن يحيى بن سعيد، وإنما حدَّث به عنه يحيى بن حسان وعبدالغفار بن داود».

(٣) هي: بنت عبدالرحمٰن.

(٤) في (ك) زيادة: «وهو صائم».

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٦٢) وفيها أن أبا زرعة قال: حدثنا يحيى بن عبدالله بن بكير؛ قال: حدثني الليث، عن يحيى بن سعيد، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛ ليس بينهما عمرة. قال ابن أبي حاتم: «فجعل [أبو] زرعة حديث ابن بكير علَّةً لحديث يحيى بن حسان».
ولهذا الحديث طرق كثيرة عن عائشة انظر الكلام عليها في "العلل" للدارقطني (٥/ ١٤١/أ، و١٤٤/أ-ب، و١٤٩/ب، و١٥١/أ، و١٥٢/ب، و١٥٦/أ)، ولكن لم يتعرض للخلاف المذكور في هذه المسألة.

(٦) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٣٩/ب) قول أبي حاتم.

إسرائيل[١]، عن سِمَاك[٢]، عن عائِشَةَ بِنْتِ[*] طَلحَة، عن عائِشَة أم المؤمنين؛ قالت: جاءَنا النبيُّ ﷺ يومًا فقال: « **هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ طَعَامٍ؟** »، قلتُ: لا، فقال[٣]: « **إِذَنْ أَصُومُ اليَوْمَ**[٤] ». ثم دخلَ يومًا آخرَ فقال: « **هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ طَعَامٍ؟** »، قلتُ له: قد أُهْدِيَ إِلَيَّ حَيْسٌ[٥]، فقال: « **إِذَنْ أُفْطِرُ، وَقَدْ كُنْتُ فَرَضْتُ الصَّوْمَ** » ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦]؛ سِماك، عن عائِشَةَ بِنْتِ[*] طَلحَة لا يجيء، لعلَّه دخل له حديثٌ في حديثٍ .

---

(١) هو: ابن يونس . وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٧٩٢).
ورواه النسائي في "سننه" (٢٣٣٠) من طريق أحمد بن خالد، عن إسرائيل، عن سِماك بن حرب، عن رجل، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة، به.
ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٦٥٥) ومن طريقه الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٧٥-١٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٠٣ و٢٧٥) من طريق سليمان بن معاذ، عن سماك، عن عكرمة، عن عائشة رضي الله عنها ، به .
قال الدارقطني: « هذا إسناد حسن صحيح ». وقال البيهقي: « هذا إسناد صحيح ».

(٢) هو: ابن حرب .

(*) في (أ) و(ش) و(ف): « ابنت »، وهي صحيحة في العربية، انظر توجيهها في التعليق على المسألة رقم (٦).

(٣) في (أ) و(ش): « قال ».

(٤) قوله: « اليوم » سقط من (ف).

(٥) الحَيْسُ: هو الطَّعام المُتَّخَذُ من التَّمر والأَقِط والسَّمن. انظر "النهاية" لابن الأثير (١/ ٤٦٧).

(٦) أي: بهذا الإسناد؛ وإلا فالحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٩ و٢٠٧ رقم ٢٤٢٢٠ و٢٥٧٣١)، ومسلم في "صحيحه" (١١٥٤) من طريق طلحة بن يحيى، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة رضي الله عنها ، به.

٧١٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إدريس بن يحيى المِصْري[١] عن عبدالله بن عَيَّاش القِتْبانيِّ، عن عبدالله بن سُلَيمان[٢]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال[٣]: « **إِنَّ الله وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى المُتَسَحِّرِينَ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٤].

٧١٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَمْرُو بن أبي سَلَمة[٥]، عن زهير بن محمَّد، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة،

---

(١) روايته أخرجها الروياني في "مسنده" (١٤٣٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤٦٧)، والطبراني في "الأوسط" (٦٤٣٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٢٠)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١٩٥)، وأبو العباس الأصم في "جزء من حديثه"، والخلال أبو عبدالله في "المنتخب من المنتخب من تذكرة شيوخه"، كما في "السلسلة الصحيحة" للشيخ الألباني (١٦٥٤).

(٢) في جميع النسخ: « عبدالله بن أبي سُلَيمان »، والتصويب من "الجرح والتعديل" للمؤلف (٥/ ٧٥ رقم٣٥٠)، ومصادر التخريج السابقة .

(٣) في (ت): « فقال ».

(٤) قال الطبراني في الموضع السابق: « لم يرو هذا الحديث عن نافع إلا عبدالله بن سليمان، ولا عن عبدالله بن سليمان إلا عبدالله بن عياش، تفرَّد به إدريس بن يحيى، ولا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد ».
وقال أبو نعيم في الموضع السابق: « غريب من حديث نافع، لم يروه عنه إلا عبدالله بن سليمان، وهو المعروف بالطويل، وعنه عبدالله بن عياش، وهو ابن عياش القِتْباني، تفرَّد به إدريس فيما قاله سليمان »؛ يعني: شيخه سليمان بن أحمد الطبراني؛ لأنه روى الحديث من طريقه وطريقٍ آخر .

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢١٤/ أ/ مسند أبي هريرة)، و(١٠٦١/ كشف الأستار)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٢٧٠٢).

عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ[1] مِنْ شَوَّالٍ، فَذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ » ؟

(١) كذا في جميع النسخ، ومثلُه في مصادر التخريج وأكثر كتب الحديث والفقه، والمعدود هنا الأيام، ومفردها مذكَّر، والأفصح في ذلك أن يقال: « بستة » بتاء التأنيث؛ لأن المعدود مذكَّر، كما جاء في مطبوعة بعض كتب الحديث كـ"مصنف ابن أبي شيبة" (٩٧٢٣)، و"السنن الكبرى" للنسائي (٢٨٦٢)، و"التدوين في أخبار قزوين" (١/ ١٦٩).
لكن قوله هنا: « بستٍّ » صحيح فصيح في العربية، ويخرج على وجهين:
الوجه الأوَّل: أن قاعدة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة: أن يخالف العددُ المعدودَ في التذكير والتأنيث، بشرطين:
أولهما: أن يكون المعدود مذكورًا في الكلام.
والآخر: أن يكون المعدود متأخرًا عن لفظ العدد.
فإن لم يتحقق الشرطان معًا، بأن كان المعدود متقدِّمًا، أو كان غير مذكور في الكلام ولكنَّه ملحوظ في المعنى يتَّجه الغَرَضُ إليه-: جاز في لفظ العدد التذكيرُ والتأنيث، نحو: قرأتُ صحفًا ثلاثًا أو ثلاثة، وشاهدتُ أربعًا أو أربعة. انظر "النحو الوافي" لعبَّاس حسن (٤/ ٥٣٧ و٥٤٥).
وقال أبو حيان في "ارتشاف الضرب" (٢/ ٧٥٠): « وإن أردتَّ بالعددِ المعدودَ: فإمَّا أن تذكُرَ المعدود في اللفظ أو لا تذكُرَه؛ فإن لم تذكُرْه، فالفصيح أن يكون بالتاء لمذكَّر، وبعدمها لمؤنث؛ تقول: صمتُ خمسةً، تريد: خمسة أيام، وسرتُ خمسًا، تريد: خمس ليال، ويجوز أن تحذف تاء التأنيث؛ حكى الكسائي عن أبي الجرَّاح: صمنا من الشهر خمسًا، وحكى الفراء: أفطرنا خمسًا، وصمنا خمسًا، وصمنا عشرًا من رمضان، وقال بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح، ولا يلتفت إليه. انتهى. وتضافر النقل في الحديث: « ثم أتبعه بستٍّ من شوال» بحذف التاء، يريد: بستة أيام ».اهـ. وعن هذا اللفظ قال النووي في "شرح مسلم" (٨/ ٥٧ الحديث رقم ١١٦٤): « وهو صحيح، ولو قال: "ستة" بالهاء جاز أيضًا؛ قال أهل اللغة: يقال: "صمنا خمسًا وستًّا، وخمسةً وستةً"؛ وإنما يلتزمون الهاء في المذكَّر إذا ذكروه بلفظه صريحًا، فيقولون: "صمنا ستة أيام"، ولا يجوز: =

قال أبي: المِصْرِيُّون يَرْوُونَ هذا الحديث عن زهير[١]، عن العلاء[٢]، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

= ست أيام؛ فإذا حذفوا الأيام جاز الوجهان. ومما جاء حذف الهاء فيه من المذكر إذا لم يذكر بلفظه قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، أي: عشرة أيام». اهـ. وانظر: كلام السمين الحلبي على قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ في "الدر المصون" (٢/ ٤٧٩). وانظر في هذا الوجه: "تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ٤٢)، و"المقرَّب" لابن عصفور (٢/ ٣٣٤)، و"شرح التصريح" (٢/ ٤٤٧ طبعة محمد باسل عيون السود)، و"شرح الأشموني على الألفية" (٤/ ١٢٥)، و"همع الهوامع" (٣/ ٢٥٥ باب العدد).

والوجه الثاني: أنه ذكر العدد باعتبار حال الجمع في المعدود لا المفرد. فإنه يقال: هذه أيام جميلة، وإن كان واحدها مذكَّرًا. وانظر في هذا المذهب التعليق على المسألة رقم (٢٥٢).

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٦٩/ ب/ مسند أبي هريرة)، و(١٠٦٠/ كشف الأستار)، من طريق عبدالملك بن عمرو أبي عامر العقدي البصري، عنه، به.
قال البزار: « وهذا الحديث رواه أبو عامر، عن زهير، عن العلاء، ورواه عمرو بن أبي سلمة، عن [في الأصل: و] زهير، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، ولم أسمعه من أحد يحدث به عن أبي عامر إلا عمر بن حفص، ورأيته في كتاب أحمد ابن ثابت مكتوبًا، فقال: لم يقرأه علينا أبو عامر ».

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن بن يعقوب الحُرَقي.

(٣) مراد أبي حاتم إعلال رواية عمرو بن أبي سلمة بما يرويه المصريون، عن زهير؛ لأن عمرو بن أبي سلمة شامي، ورواية أهل الشَّام عن زهير بن محمد منكرة؛ كما تقدم بيانه في المسألة رقم (٤١٤).
وقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث في "العلل" (١٩٥٧)؟ فقال: « يرويه زهير بن محمد، واختُلِف عنه: فرواه أبو حفص التنيسي عمرو بن أبي سَلَمة، وسويد بن عبدالعزيز، عن زهير، عن سُهَيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وخالفهما أبو عامر العقدي؛ فرواه عن زهير، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكلاهما غير محفوظ. وروى هذا الحديث إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عمرو بن دينار، =

٧١٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ يحيى بن حسَّان التِّنِّيسِيِّ[(١)]، عن عبدالله بن محمد بن أبي فَرْوَةَ، عن سعيد بن عبد الملكِ، عن عُمر بن ثابت، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ - في ليلة القَدْر -: « هِيَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ » ؟

فقال أبي: عبدالله بن محمد بن أبي فَرْوَة هو[(٢)]: أبو عَلْقَمَة الفَرْوِيُّ، وإنما هو: أبو عَلْقَمَة، عن عَمِّه إسحاق بن أبي فَرْوَة[(٣)]، عن سعيد بن عبدالملك، عن عمر بن ثابت، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ.

٧١٥ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه مُؤَمَّلٌ[(٥)]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن أيُّوب[(٦)]، عن رجُلٍ من بني سَدُوسٍ يُكْنى: أبا سُلَيمان؛ قال: سمعتُ ابنَ عَبَّاس يقول: كان النبيُّ ﷺ يُصِيبُ من الرُّؤوسِ وهو صائِمٌ؛ يعني يُقَبِّل ؟

= عن عبدالرحمن بن أبي هريرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، ولم يُتابَع عليه، وهو ضعيف. وروي عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، موقوفًا، ولا يثبت عن أبي هريرة ».اهـ.

والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (١١٦٤) من حديث أبي أيوب رضي الله عنه .

(١) في (ت) و(ك): « التقيسي ».

(٢) في (أ) و(ش): « وهو ».

(٣) روايته أخرجها ابن حبان في "الثقات" (٦/ ٣٧٠) من طريق عبدالسلام بن حرب، عنه، عن سعيد بن عبدالملك، عن عَمرو بن ثابت العتواري، عن أبي سعيد، به.

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٥٨).

(٥) هو: ابن إسماعيل البصري، وروايته لم نقف عليها، لكن تابعه عليه جماعة عن أيوب، تقدم تخريج رواياتهم في المسألة رقم (٦٥٨).

(٦) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

قال أبي: لا يُكْنَى هذا الرَّجُلُ.

٧١٦- وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه سُوَيد[٢] بن عبد العزيز، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأَشْعَث[٣]، عن أبي أَسماء[٤]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتًّا مِنْ شَوَّالٍ[٥]، فَهُوَ كَصِيَامِ السَّنَةِ؛ كَمَا قَال اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[٦]» ؟

قال أبي: لا يقولونَ في هذا الحديث: أبو الأَشْعَث[٧].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٤٤) و(٧٤٥).

(٢) تصحفت في (ك) إلى: « سعيد ».
ورواية سويد أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٨٩٨).
ورواه البيهقي في "الشعب" (٣٤٦٠) من طريق محمد بن عقبة السدوسي، عن الوليد بن مسلم، عن يحيى بن الحارث، به.
وروي عن الوليد بن مسلم بإسقاط « أبي الأشعث » ويأتي تخريج روايته.

(٣) هو: شراحيل بن آدَةَ الصَّنعاني .

(٤) في (ك): « إسماعيل »، وكانت هكذا في (ت)، ثم صُوِّبت، وقد جاءت على الصَّواب في المسألة رقم(٧٤٤) و(٧٤٥). وأبو أسماء هو: عمرو بن مرثد الرَّحَبي.

(٥) انظر التعليق على قوله: « بستٍّ من شوال » في المسألة رقم (٧١٣).

(٦) الآية (١٦٠) من سورة الأنعام .

(٧) الحديث رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٨٠ رقم ٢٢٤١٢)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٩٠٣) من طريق إسماعيل بن عياش، والدارمي في "مسنده" (١٧٩٦) والنسائي في "الكبرى" (٢٨٦٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١١٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٣٤٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٣)، وفي "الشعب" (٣٤٦١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٣٦٢) من طريق يحيى بن حمزة، وابن ماجه في "سننه" (١٧١٥) من طريق صدقة بن خالد، والنسائي في "الكبرى" (٢٨٦١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦/ ٢٣٤٩) =

٧١٧ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه شُعَيب بن إسحاق، عن الأوزاعيِّ[٢]، عن يحيى[٣]، عن أبي سَلَمة[٤]، عن أبي هريرة - موقوفً[٥] -: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ؟

قال أبي: يَرْوُونَ[٦] هذا الحديثَ من حديث الأوزاعيِّ مرفوعًا[٧].

= من طريق محمد بن شعيب بن شابور، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٣٥)، من طريق هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، والطبراني في "الكبير" (٢/ ١٠٢ رقم ١٤٥١)، و"مسند الشاميين" (٤٨٥)، جميعهم عن يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، به.

قال أبو حاتم في المسألة رقم (٧٤٤): « هذا وهمٌ من سويد، قد سمع يحيى بن الحارث الذماري هذا الحديث من أبي أسماء، وإنما أراد سويد: ما حدثنا صفوان ابن صالح؛ قال: حدثنا مروان الطاطَري، عن يحيى بن حمزة، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث الصَّنعاني، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ :« من صامَ رمضانَ وأتبعَه بستٍّ من شوالٍ. . . »، وحديث ثوبان: الصحيح: يحيى بن الحارث؛ أنه سمع أبا أسماء الرحبي، عن ثوبان، عن النبي ﷺ ».

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٧٦٤).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .

(٣) هو: ابن أبي كثير .

(٤) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عَوف .

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وهو حالٌ منصوب، انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ:« يَرْوُنَ».

(٧) الحديث على هذا الوجه رواه النسائي في "الكبرى" (٣٤٠٠/ الرسالة)، وأبو يعلى (٥٩٩٧) من طريق مبشر بن إسماعيل، والنسائي (٣٤٠١ و٣٤٠٢) من طريق بقية بن الوليد، وأبو عوانة في "صحيحه" (٢٦٩٤) من طريق الفريابي وابن كثير، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٣٠١) من طريق بشر بن بكر، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ١٠٣) من طريق هشام بن عمار، جميعهم عن الأوزاعيِّ، =

٧١٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه مروان بن محمد[٢]؛ قال: حدَّثنا يحيى بن راشِد؛ قال: حدَّثنا محمد بن عَمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **أَحْصُوا هِلالَ شَعْبَانَ لِرُؤْيَةِ رَمَضَانَ** » ؟

قال أبي: ليس هذا الحديثُ بمحفوظٍ.

٧١٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم[٣]، عن

= عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ ، به .
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٣ رقم ١٠١١٧)، والبخاري في "صحيحه" (١٩٠١)، ومسلم (٧٦٠) من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، به .
وانظر الاختلاف في هذا الحديث في "العلل" للدارقطني (١٧٣١).

(١) في (ك):« سأل » وانظر المسألة رقم (٦٧٠).

(٢) هو: الطاطري، وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٢٤٢)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢١٢)، إلا أنه سقط من "الكامل" قوله:« عن أبي سلمة ».
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عمرو إلا يحيى بن راشد، تفرَّد به مروان بن محمد ».
وتقدم الحديث في المسألة (٦٧٠) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، عن محمد ابن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، به ، ولكن قال أبو حاتم: « أخطأ أبو معاوية في هذا الحديث »، وذكر أن الصواب رواية من رواه عن محمد بن عمرو، به، بلفظ: « صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته ».

(٣) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٩/ ٧٨)، وذكرها الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧٥/ ب)، وليس عندهما: « وهو صائم ».
ورواه الطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٣٧٥) من طريق بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن أم سلمة، مرفوعًا، باللفظ الذي ساقه المصنف. =

الأوزاعيِّ[١]، عن يحيى بن أبي كَثير، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: كان النبيُّ ﷺ يُباشِرُ أُمَّ سَلَمة وعلى قُبُلِها ثوبٌ وهو صائِمٌ؟

قال أبي: حدَّثنا صَفْوان[٢]؛ قال: حدثني الوليدُ مَرَّةً فوَصلَه، ومَرَّةً حدَّثنا به فأرسَلَه[٣].

قال أبي: النَّاسُ يَرْوُونَهُ عن عِكْرِمَة، عن[٤] النبيِّ ﷺ، مُرسَلاً، والمُرسَلُ أصَحُّ[٥].

= وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٨١١)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٤/ ٣٨٠ رقم٤٢٥٢)، من طريق إسماعيل بن عُلَيَّة، عن أيوب، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢٠٧) من طريق إسماعيل بن علية، عن خالد، كلاهما عن عكرمة، عن أم سَلَمة؛ قالت في مضاجعة الحائض: لا بأس بذلك إذا كان على فرجها خِرقَة. كذا رواه موقوفًا.

ورواه أبو داود في "السنن" (٢٧٢) من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب السَّختياني، عن عكرمة، عن بعض أزواج النبي ﷺ: أن النبي ﷺ كان إذا أراد من الحائض شيئًا؛ ألقى على فَرجها ثوبًا. وقوَّى إسناده الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١/ ٤٠٤).

ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٢٣ رقم٢٦٧٤٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٣٢ رقم ٦١٥)، والبيهقي في "السنن" (١/ ٣١١) من طريق يزيد بن زريع، عن خالد الحذَّاء، عن عكرمة، عن أم سلمة: أنها كانت مع رسول الله ﷺ في لِحافٍ، فأصابها الحيض، فقال لها: «قومي فاتزري، ثم عودي».

ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٢٣٦) من طريق ابن جريج، عن عكرمة، عن أم سلمة، بنحوه.

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٢) هو: ابن صالح المؤذِّن.

(٣) من قوله: «قال أبي: حدثنا صفوان...» إلى هنا، سقط من (ت) و(ك).

(٤) في (ف): «أن».

(٥) سئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧٢/ب) عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه خالد الحذَّاء، عن عكرمة، عن أم سلمة. وقال معتمر: عن خالد، عن عكرمة: =

٧٢٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه المسيَّب بن واضِح، عن يوسف بن أَسْباط، عن سفيان الثَّوريِّ، عن عَمرو بن دينار، عن أبي المُطَوِّسِ، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال نبيُّ الله[٢] ﷺ: «**مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ وَإِنْ صَامَهُ**»؟

قال أبي: إنما هو: سفيان[٣]، عن حبيب، عن أبي المُطَوِّس. وشُعْبَةُ يقول: عن[٤] حَبيب، عن عُمَارة[٥]، عن أبي المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو محمد[٦]: إنما أنكَرَ: «عمرَو بنَ دينار» بدلَ: «حبيب ابن أبي ثابت».

= أنَّ أم سلمة كانت مع النبي ﷺ في لِحاف...، الحديث، وخالفه يحيى بن أبي كثير؛ فرواه عن عِكرمَة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يباشر أمَّ سَلَمة، قاله سهل [كذا ! ولعله: صفوان] بن صالح، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن يحيى، عن عِكرمَة، عن ابن عباس، وغيره يرسله ولا يذكُر فيه ابن عباس. ورواه أيوب السَّختياني، عن عكرمة، عن أم سلمة موقوفًا، وقول من قال: عن خالد، عن عكرمة: أن أم سلمة، أشبهُ بالصَّواب».

(١) تقدَّمت هذه المسألة برقم (٦٧٤)، وستأتي برقم (٧٥٠) و(٧٧٦).
(٢) في (ك): «عن النبي» بدل: «قال نبي الله».
(٣) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٦٧٤)، وسيأتي الاختلاف عليه في هذا الحديث في المسألة رقم (٧٧٦).
(٤) قوله: «عن» سقط من (أ) و(ش).
(٥) هو: ابن عمير.
(٦) في (ف): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».

٧٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيدُ بن بَشير[١]، عن قَتادة، عن الحسن[٢]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « إِذَا صَامَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَرْفُثْ، وَلَا يَجْهَلْ؛ فَإِنْ ظَلَمَهُ امْرُؤٌ أَوْ شَتَمَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُرسَلٌ[٣]. يعني: أن الحسن لم يسمَع من أبي هريرة.

٧٢٢ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بَكَّار[٥]، عن سعيد بن بَشِير، عن قَتادة، عن عَيَّاش بن عبدالله اليَشكُريِّ، عن أبي قَتادة بن رِبْعِيٍّ الأنصاريِّ أنه قال: ما مِن يومٍ أحبُّ إليَّ من أنْ أصومَه مِنْ يومِ الجُمُعَة، ولا أكرَهُ أنْ أصومَه من يوم الجُمُعَة[٦]. فقيل له: وكيفَ ذلك ؟! قال: يُعجِبُني أن أصومَ يومَ[٧] الجُمُعَة؛ لِمَا أعرِفُ من فضلِه ! وأكرهُ أن أصومَه؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عنه ؟

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٤٨٧) من طريق أبي مرزوق، عن قتادة، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٨٩٤)، ومسلم (١١٥١) من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، به .

(٢) هو: البصري .

(٣) قوله: « قال أبي هذا حديث مرسل » مكرر في (ف).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٨٤)، وستأتي برقم (٧٤٨).

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧٠٣).

(٦) قوله: « ولا أكره أن أصومه من يوم الجمعة » سقط من (ف).

(٧) قوله: « يوم » سقط من (ت) و(ك).

قال أبي: إنما هو: عن أبي قَتادة العَدَوِيِّ، من التَّابعين، موقوف[١].

٧٢٣ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه المسيَّب بن واضِح[٣]، عن مُعتَمِر بن سُلَيمان، عن حُمَيد[٤]، عن[٥] أنس؛ قال: سُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن القُبْلَة للصَّائم ؟ قال: « **مَا بَأْسٌ بِذَلِكَ؛ رَيْحَانَةٌ تَشَمُّهَا، إِذَا لَمْ تَعْدُهَا ذَلِكَ إلى غَيْرِهَا** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وليس هو من حديث حُمَيد؛ إنما هو مِنْ حديث أَبَان[٦].

---

(١) وأوضح علَّته في المسألة رقم (٧٤٨) أكثر، فقال: « رواه سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن عياش، عن أبي قتادة العَدَوي، موقوفٌ »، ثم قال: « وأبو قتادة العدوي من التابعين ». وقول أبي حاتم: « موقوف » يجوز فيه الرفع والنصب، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٧٢) عن أبي زرعة.

(٣) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤٤٥٢)، و"الصغير" (٦١٤)، من طريق محمد بن عبدالله الأَرُزِّي، عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أنس، به هكذا، ليس فيه ذكر لحميد.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن سليمان التيمي إلا معتمر، تفرَّد به محمد ابن عبدالله الأَرُزِّي ».
ومن طريق الطبراني أخرجه الضياء المقدسي في "المختارة" (٢١٦٣).
وأخرجه الذهبي في "السير" (٦/ ١٧٥) من طريق الطبراني، عن العباس بن الربيع ابن ثعلب، عن أبيه، عن يحيى بن عقبة، عن محمد بن جُحادة، عن أنس، به.

(٤) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل .

(٥) قوله: « عن » تصحَّف في (ش) إلى: « ابن ».

(٦) أبان: هو ابن أبي عيَّاش.

=

٧٢٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ بنُ عَوْف، عن موسى بن داود، عن محمَّد بن عبد العزيز بن عمر، عن عبدالرحمٰن ابن القاسم، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ احْتَجَمَ وهو صائِمٌ ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، ومحمَّدٌ هذا ضعيفُ الحديث .

٧٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ[٢]، عن محمد بن عَجْلان، عن صالح مَوْلَى التَّوَمَة[٣]، عن أبي هريرة، عن رسولِ الله ﷺ: أنه نهى عن صيامِ الدَّأْدَاءَةِ[٤].

= وسيأتي في المسألة (٧٧٢) أن ابن أبي حاتم سأل أبا زرعة عن هذا الحديث ؟ فقال: « أما من حديث حميد فمنكر، وأما أبان فقد رُوي عنه ».
وحديث أبان، أخرجه ابن أبي عمر في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٠٩٠/الوطن) - من طريق مروان بن معاوية، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٢٥) من طريق عبدالوارث بن سعيد، كلاهما عن أبان، عن أنس، به .

(١) نقل هذا النص العيني في "عمدة القاري" (١١/ ٤٠).

(٢) هو: ابن الوليد .

(٣) كذا في جميع النسخ بلا همز، ويقال فيه: «مولى التَّوْءَمَة» بالهمزة المفتوحة قبلها واوٌ ساكنة، وهو الأشهر، و«التَّوَمَةُ» أصلها: «التَّوْءَمَة»؛ حُذفت الهمزةُ، وأُلقِيت فتحتها على الساكن قبلها، وهو الواو، وكلاهما وجهان صحيحان. انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (١/ ٦٥٣).
ويمكن أن يقال: إنَّ الرسم في الأصول الخطية يحتمل الوجه المشهور «التَّوْءَمَة»؛ لأنَّ همزتها لا كُرْسِيَّ لها عند قدماء الكتبة، فإنَّ الهمزة المتوسطة المفتوحة بعد واو ساكنة لا يرسمونها على ياء أو واو أو ألف، بل يحذفونها كتابةً، مع التلفُّظ بها، فيكتبون: السمول، والتومة، ويريدون السموءل، والتوءمة. وانظر لذلك: "عقود الهمز" لابن جني (ص٦٠ و٦٥-٧٦ بتحقيق مازن المبارك).

(٤) في (ش): « الدادة »، والمثبت من بقيَّة النسخ، إلا أن الهمزة قبل هاء التأنيث لم تكتب على عادة النساخ، وهذه الكلمة تحتمل احتمالين: =

قال عُمَرُ بنُ حَفْصٍ الوُصَابيُّ[1]: هو يومُ الشَّكِّ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ولم يَذكُر فيه بَقِيَّةُ الخَبَرَ[2]؛ فكأنه[3] لم يَسمَعْه وأخَذَه من غير ثقة[4].

= ١ - إمَّا الدَّأْدَاءَة كما أثبتنا، وهي آخر ليلةٍ من الشَّهر كما في "جمهرة اللغة" (٢/ ١١٠٨)، ولم نقف عليها في كتاب آخر.
٢ - وإما الدَّأْدَاء، بلا هاء بعد الهمزة، وهو أيضًا آخر ليالي الشَّهر، وأنشد فيه ابن السِّكِّيت للأعشى [من الطويل]:

تَدَارَكَهُ في مُنْصِلِ الألِّ بعد ما   مَضَىٰ غَيْرَ دَأْدَاءٍ وقد كاد يَعْطَبُ

وفي "النهاية" لابن الأثير قال: « وفيه أنه نهى عن صَوْمِ الدَّأْدَاء، قيل: هو آخر الشَّهر، وقيل: يوم الشَّكِّ. والدَّآدِي: ثلاثُ ليالٍ من آخر الشَّهر قبل ليالي المِحَاق، وقيل: هي هي ». انظر: "إصلاح المنطق" لابن السكيت (ص٢٢٨)، و"تهذيب إصلاح المنطق" للتبريزي (ص٣٠٨)، و"النهاية" لابن الأثير (٢/ ٩٥).
ولفظه في "الكامل" لابن عدي: « نهى رسولُ الله ﷺ عن صيام الدَّاداة، وهو اليوم الذي يُشَكُّ فيه»، وفي "أحكام القرآن" للجصاص: « نهى رسولُ الله ﷺ عن صَوْمِ يَوْمِ الدَّأْدَاةِ، وهو اليومُ الذي يُشَكُّ فيه؛ لا يُدْرَىٰ: مِنْ شعبان هو أم مِنْ رمضان»، ويبدو أن هذا كلَّهُ تصحيف، والصواب ما ذكرناه، والله أعلم.

(١) الظاهر: أنه الراوي لهذا الحديث عن بقية عند ابن أبي حاتم، فقد ذُكر بقيّة من شيوخ الوصابي هذا في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٠٢-٣٠٣).

(٢) في (أ) و(ف): « الخير »، وهي مهملة في (ش) و(ك).
وقوله: « لم يذكر فيه بقيَّةُ الخبرَ » سيأتي تفسيرُه في المسألة رقم (١١٥١).

(٣) في (ف): « وكأنه ».

(٤) الحديث رواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٨٤) والجصاص في "أحكام القرآن" (١/ ٢٥٥) من طريق بقية، عن علي القرشي، عن محمد بن عجلان، عن صالح مولى التَّوءَمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به.
قال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث لعلي القرشي: « وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد التي أمليتها يرويها عليُّ بن أبي علي هذا، وهو مجهول ».

٧٢٦ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن حَرْب الأَبْرَش[(٢)]، عن عُبَيدالله[(٣)]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ في السَّفَرِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٧٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(٤)]، عن مُجاشِع بن

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٧٤)، وفيها يقول أبو حاتم: « هذا حديث لم يروه غير محمد بن حرب ».

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٦٦٥)، والفريابي في "الصيام" (٨١)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ١٠٧/ مسند ابن عباس) والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٦٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٤٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٢٨٦ و٢٩٠ رقم١٣٣٨٧ و١٣٤٠٣)، وفي "الأوسط" (٧٩٦١)، والقزويني في "التدوين" (٢/ ١٢٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٥/ ٤١٢)، جميعهم من طريق محمد بن حرب الأبرش، به.
وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عبيدالله بن عمر إلا محمد بن حرب ».

(٣) هو: ابن عمر بن حفص العُمَري .

(٤) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٥٨). قال ابن عدي: « وهذا قد رواه عن عبيد الله غير مجاشع هذا؛ يرويه رشدين عن يحيى بن عبدالله ابن سالم، عن عبيد الله. ورواه ابن عمرو، عن عبيدالله، وكلها غير محفوظة». اهـ.
وقد أصلحنا بعض التصحيف في النص من مخطوط "الكامل" (٣/ ق ٨٩٦/ أ).
ورواه أبو يعلى - كما في "المطالب العالية" لابن حجر (١٠١٧/ الوطن)، و"إتحاف الخيرة" للبوصيري (٢١٧٢) -، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ١٢٣)، من طريق بقية عن عثمان الحوطي، عن عبيدالله بن عمر، به.
قال البوصيري: « رواه أبو يعلى بسند ضعيف، لتدليس بقية بن الوليد ».
ورواه ابن حبان في "المجروحين" (٣/ ٨٠)، وابن عدي (٧/ ٧٨) من طريق الوليد ابن سلمة، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٥٤) من طريق حماد بن الوليد الأزدي، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٥٥) من طريق يحيى بن عبدالله بن سالم، =

عمرو، عن عُبَيدالله[١]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « إِذَا غَابَ الهِلَالُ[٢] قَبْلَ الشَّفَقِ فَهُوَ لِلَيْلَتِهِ[٣]، وَإِذَا غَابَ بَعْدَ الشَّفَقِ فَهُوَ لِلَيْلَتَيْنِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ومُجاشِعٌ ليس بشيءٍ .

٧٢٨ - **وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه الوليد[٥]؛ قال: حدَّثنا الأوزاعيُّ[٦]؛ قال: حدَّثني يحيى[٧]، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوْبان، عن جابر بن عبدالله؛ قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ برجُلٍ في سَفَرٍ في ظِلِّ شَجَرة، وهو يُرَشُّ عليه الماءُ، فقال: « مَا بَالُ صَاحِبِكُمْ؟ »، قالوا: صائِمٌ يا رسولَ الله ! قال: « لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ في السَّفَرِ؛**

= جميعهم عن عبيدالله ، به .

(١) هو: ابن عمر العمري . (٢) قوله: « الهلال » سقط من (ف).

(٣) في أكثر مصادر التخريج: «لِلَيْلَةٍ»، وكأنَّه الجادَّة، وفي بعضها: «لليلته» كما وقع هنا .

(٤) انظر المسألة الآتية برقم (٩٨٦).

(٥) هو: ابن مسلم . وروايته أخرجها الفريابي في "الصيام" (٧٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٦٢/٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٥).
وروواه النسائي في "سننه" (٢٢٥٨) وفي "الكبرى" (٢٥٦٦) من طريق شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبدالرحمن: أخبرني جابر، به.
قال النسائي: «هذا خطأ، ومحمد بن عبدالرحمن لم يسمع هذا الحديث من جابر».
ورواه النسائي في "سننه" (٢٢٥٩) من طريق الفريابي، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبدالرحمن حدثني من سمع جابرًا، به.
ورواه أيضًا (٢٢٦٠) من طريق علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد ابن عبدالرحمن بن ثوبان، عن جابر، به.

(٦) هو: عبدالرحمن بن عمرو . (٧) هو: ابن أبي كثير .

فَعَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللهِ الَّتِي أَرْخَصَ[(١)] لَكُمْ، فَاقْبَلُوا »؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن عبدالرحمٰن بن أَسْعَد[(٢)] بن زُرارَة[(٣)]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ[(٤)].

---

(١) في (أ) و(ش): « أرخصه ».

(٢) كذا هنا، وفي المسألة (٩٨٦): « سعد ». قال ابن حجر في "الإصابة" (٤/ ١٤٦): « وأسعد وسعد معًا جدَّان لمحمد؛ أحدهما لأبيه، والآخر لأمه ».

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٥٢ رقم ١٤٧٩٤).
ورواه الفريابي في "الصيام" (٧٥)، والنسائي في "سننه" (٢٢٥٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٥٣ و٣٥٥٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٧٤) ووقع عندهم: « سعد » بدل « أسعد »، ولم يذكر النسائي جدَّ محمد.
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٩٤٦)، ومسلم في "صحيحه" (١١١٥) من طريق شعبة، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد، عن محمد بن عمرو بن حسن، عن جابر، به. ولم يذكر البخاري جد محمد بن عبدالرحمن، ونسبه: الأنصاري.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ١٨٥): « أدخل محمدُ بن عبد الرحمن ابن سعد بينه وبين جابرٍ محمَّدَ بن عمرو بن الحسن في رواية شعبة عنه، واختُلِف في حديثه على يحيى بن أبي كثير: فأخرجه النسائي من طريق شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن: حدثني جابر بن عبد الله، فذكره. قال النسائي: "هذا خطأ"، ثم ساقه من طريق الفريابي، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن؛ حدثني من سمع جابرًا، ومن طريق علي بن المبارك، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن، عن رجل، عن جابر، ثم قال: « ذكر تسمية هذا الرجل المبهم »، فساق طريق شعبة، ثم قال: « هذا هو الصحيح »؛ يعني: إدخال رجل بين محمد بن عبدالرحمن وجابر، وتعقبه المزي فقال: « ظنَّ النسائي أن محمد بن عبدالرحمن شيخَ شعبة - في هذا الحديث - هو محمد بن عبدالرحمن شيخ يحيى بن أبي كثير فيه، وليس كذلك؛ لأن شيخ يحيى هو محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، وشيخ شعبة هو ابن عبدالرحمن بن سعد بن زُرارَة». اهـ.
والذي يترجَّح لنا: أن الصواب مع النسائي؛ لأن مسلمًا لما روى الحديث من =

٧٢٩ - **وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن خالد[٢]، عن سُوَيد[٣] بن عبد العزيز، عن الوَضِين بن عَطاء، عن أبي الأَشْعَث الصَّنْعاني[٤]، عن أبي أسماء[٥]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ في: « أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ »؟**

قال أبي: هذا خطأٌ؛ أخطأَ فيه هشام؛ إنما يرويه عن سُوَيد[٦]، عن يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء، عن ثَوْبان، وليس لِوَضِينٍ معنًى .

= طريق أبي داود، عن شعبة قال في آخره: « قال شعبة كان بلغني هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الإسناد في هذا الحديث: « عليكم برخصة الله التي رخص لكم »، فلما سألته لم يحفظه ». اهـ. والضمير في « سألت» يرجع إلى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى؛ لأن شعبة لم يلق يحيى، فدل على أن شعبة أخبر أنه كان يبلغه عن يحيى، عن محمد بن عبدالرحمن، عن محمد بن عمرو، عن جابر، في هذا الحديث زيادة، ولأنه لما لقي محمد بن عبدالرحمن شيخ يحيى سأله عنها فلم يحفظها . وأما ما وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى: أنه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه: « ابن ثوبان » فهو الذي اعتمده المزي، لكن جزم أبو حاتم كما نقله عنه ابنه في "العلل" بأن من قال فيه: « عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان » فقد وهم، وإنما هو: ابن عبدالرحمن بن سعد. اهـ. وقد اختُلِف فيه مع ذلك على الأوزاعي، وجُلُّ الرواة عن يحيى بن أبي كثير لم يزيدوا على محمد بن عبدالرحمن، لا يذكرون جَدَّه، ولا جَدَّ جدِّه، والله أعلم ». اهـ.

(١) انظر المسألة رقم (٦٥٧) و(٦٩٣)، والآتية برقم (٧٣٢)، و(١٧٠٤) و(٢٨٣٩).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٦٦٦).

(٣) في (ك): « سود ».

(٤) هو: شراحيل بن آدَة .

(٥) هو: عمرو بن مرثد الرَّحبي .

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "مسند الشاميين" (٨٩٩) عن إبراهيم بن دُحيم، عن أبيه، عن سُوَيد، عن يحيى بن الحارث، عن =

٧٣٠ - وسألتُ[١] أبا زرعة[٢] عن حديثٍ رواه عبدُالرَّزَّاق[٣]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ - والزُّهْريِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يَعتَكِفُ العَشْرَ الأواخِرَ من رمضانَ[٤] حتى قَبَضَه الله.

قال أبو محمد: وبعضُ أصحاب الزُّهْري يروي عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قال: ونافعُ بن يزيد روى عن عُقَيل[٥]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَةَ وابنِ المسيّب، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

= أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن ثَوْبان، به. كذا رواه بزيادة: «أبي الأشعث».

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٦٧٣). (٢) في (ف): «أبي زرعة».

(٣) روايته أخرجها في "المصنف" (٧٦٨٢) عن معمر وابن جريج، كلاهما عن الزهري، به، بالإسنادين جميعًا.
ومن طريقه رواه ابن الجارود في "المنتقى" (٤٠٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٦٥). واقتصر ابن الجارود في روايته على الإسناد الأول فقط.
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٨١ رقم ٧٧٨٤)، وإسحاق في "مسنده" (٦٥٢)، والترمذي في "جامعه" (٧٩٠)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣٢١/ الرسالة) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، به، بالإسنادين جميعًا.
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٣٢ رقم ٢٥٩٥٢) عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به. ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ١٦٩ رقم ٢٥٣٥٨) من طريق ابن جريج عن الزهري، به، بالاسنادين جميعًا. ورواه أحمد (٦/ ٢٧٩ رقم ٢٦٣٨٠) من طريق يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به. قال الترمذي: «حديث أبي هريرة وعائشة حديث حسن صحيح».

(٤) قوله: «من رمضان» سقط من (أ) و(ش).

(٥) هو: ابن خالد الأيلي. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٠٢٦)، =

وروى اللَّيثُ بن سعد[1]؛ قال: حدَّثني الزُّهْري؛ قال: حدَّثني ابن المسيّب؛ قال: اعتَكَفَ رسولُ الله ﷺ العَشْرَ الأُوَل، ثم اعتَكَفَ العَشْرَ الوُسَط[2]... فذكر الحديثَ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ عندي: الزُّهْريُّ، عن عُروةَ، عن عائِشةَ، وابنُ المسيّب، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي زرعة: اللَّفظانِ قد اختَلَفا؛ فكأنَّه حديثَينِ[3]؟

= ومسلم في "صحيحه" (١١٧٢) من طريق الليث بن سعد، عنه، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به.

ورواه أحمد (٦/ ١٦٨ رقم ٢٥٣٥٥)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣٢٢) والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٠١) من طريق ابن جريج، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب وعُروَة بن الزبير، عن عائِشَة، به.

(١) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٣٢٣/ الرسالة).

(٢) في (ك): «الأوسط». و«الوُسَط» جمع «الوُسْطى»، والمراد: الليالي. وانظر "المصباح المنير" (٢/ ٤١١، ٦٥٨).

(٣) كذا في جميع النسخ «حديثَينِ» بياء قبل النون، وهو خبر «كأنَّ»؛ فكان حقُّه على لغة جمهور العرب أن يكون مرفوعًا بالألف «حديثان»، لكنَّ ما وقع في النسخ يخرَّج على وجهين:

الأول: وجه الرفع خبرًا لـ «كأنَّ» على لغة الجمهور، وهذه الياء ليست ياءً خالصة، وإنما هي ألفٌ ممالة - وهي علامة الرفع، «حديثَيْنِ»، وإنما كتبتْ ياءً لإمالتها كما كتبوا ألف «مَجْرَيْهَا» ونحوها ياءً لذلك، وسبب إمالة الألف هنا: كسرةُ النون بعدها، والياءُ التي قبلها المفصولة عنها بحرف. وانظر الكلام على الإمالة في المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).

والثاني: وجهُ النصب خبرًا لـ «كأنَّ» أيضًا، والياء التي قبل النون ياءٌ محضة خالصةٌ «حديثَيْن»، على لغة بعض العرب الذين ينصبون بـ «إنَّ» وأخواتها الجزأين: الاسم والخبر؛ كما في قول أبي نُخَيْلة [من الرجز]: =

قال: لا ! هو واحدٌ، وإنِ اختَلَف اللَّفظانِ[١].

٧٣١ - وسألتُ[٢] **أبي وأبا زرعة**[٣] عن حديثٍ رواه عبدالرزَّاق[٤]، عن ابن جُرَيج[٥]، عن صَفوان بن سُلَيم، عن أبي سعيدٍ مولَى ابن [عامر][٦]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « **أَفْطَرَ الحَاجِمُ** ... » ؟

فقالا: أُسْقِطَ من الإسناد إبراهيمُ[٧] بن أبي يحيى، بين ابن جُرَيج وبين صَفوان .

= كــأنَّ أُذْنَــيْــهِ إذا تَــشَــوَّفَــا قــادمــةً أو قَــلَــمًــا مُــحَــرَّفَــا

وانظر الكلام على هذه اللغة في المسألة رقم (٥٥٠).

(١) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٥٧/ب) الاختلافَ في هذا الحديث، ثم قال: «والصَّواب من هذه الأحاديث: قول من قال: عن الزهري، عن عُروَة، عن عائِشَة: أن النبي ﷺ كان يعتكفُ العشرَ الأواخرَ حتى توفَّاه الله ، وسُنَّة الاعتكاف من قول عائشة ». اهـ.

(٢) نقل بعض هذا النص ولي الدين أبو زرعة بن العراقي في "تحفة التحصيل" (ص٣١٦)، وانظر المسألة الآتية برقم (٧٣٨).

(٣) قوله: «وأبا زرعة» سقط من (أ) و(ش).

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "العلل" (٣/ ٢٤٥ رقم ٥٠٨٥).
ورواه النسائي في "الكبرى" (٣١٦٣/ الرسالة) من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج، به. قال النسائي: « هذا حديثٌ منكر، وإني أحسب ابن جريج لم يسمعه من صفوان ». ووقع عند النسائي: « مولى بني عامر».
قال المزي في "تحفة الأشراف" (١٤٩٤٢): « كذا قال ! وإنما هو: مولى ابن عامر».

(٥) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٦) في جميع النسخ: « عمر »، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٧٦ رقم ١٧٤٠)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/ ٣٥٨) وهو: مولى عبدالله بن عامر بن كريز.

(٧) في (ف): « وإبراهيم ».

قال أبو زرعة: لم يسمَعِ ابنُ جُرَيج من صَفوان شيئًا[١] .

٧٣٢ - وسمعتُ[٢] أبي يقول: روى عبدالرزَّاق[٣]، عن مَعْمَر، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبدالله بن قَارِظ، عن السَّائِب ابن يزيد، عن رَافِع بن خَدِيج، عن النبيِّ ﷺ: « **أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ** ».

قال أبي: إنما يُرْوَىٰ هذا الحديثُ عن يحيى بن أبي كثير[٤]، عن

---

(١) وقال أبو حاتم في المسألة رقم (١٢٥٩): « ابن جريج يدلِّس عن ابن أبي يحيى، عن صفوان بن سُليم، غيرَ شيء ».

(٢) نقل بعضَ هذا النص: الزيلعيُّ في "نصب الراية" (٢/ ٤٧٣)، وابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ١٧٧)، و"التلخيص الحبير" (٢/ ٣٦٩)، وانظر المسألة رقم (٦٥٧) و(٦٩٣) و(٧٢٩) و(١٧٠٤) و(٢٨٣٩).

(٣) روايته أخرجها في "المصنف" (٧٥٢٣). ومن طريقه أخرجه: الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٦٥ رقم ١٥٨٢٨)، والترمذي في "الجامع" (٧٧٤)، و"العلل الكبير" (٢٠٨)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٤٣٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" ١٩٦٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٣٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٤٢ رقم ٤٢٥٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٦٥).

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٠٨٢)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٧٥٢٢)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢٧٧ و٢٨٠ و٢٨٢ رقم ٢٢٣٨٢ و٢٢٤١٠ و٢٢٤٣٢)، وأبو داود في "سننه" (٢٣٦٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٦٨٠)، والنسائي في "الكبرى" (٣١٣٧)، والروياني في "مسنده" (٦٣٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٨٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٦٢ و١٩٦٣ و١٩٨٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٨٨ و٨٩)، وابن البختري في "المنتقى من السادس عشر من حديثه" (٨٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١١٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٣٢)، وابن الأعرابي في "معجمه" (٨)، والطبراني =

أبي قِلابَة[١]، عن أبي أسماء[٢]، عن ثَوْبان، واغتَرَّ أحمدُ بن حنبل بأنْ قال: الحَدِيثَينِ[٣] عندَه[٤]، وإنما يُروى بذلك الإسنادِ عن النبيِّ ﷺ: أنَّه نهى عن كَسْبِ الحَجَّام، ومَهْرِ البَغِيِّ[٥]؛ وهذا الحديثُ

= في "الكبير" (٢/ ١٠١ رقم ١٤٤٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٧).
وحديث ثوبان تقدَّم في المسألة رقم (٦٥٧ و٦٩٣ و٧٢٩).

(١) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي .

(٢) هو: عمرو بن مرثد الرَّحَبي .

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: « قال: الحديثان عنده »، لكنْ يخرَّج ما في النسخ على وجهين:
الأول: وجه النصب؛ بإجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين، مطلقًا دون شروط، وهي لغة بني سُلَيْم، كأنه قال: « بأنْ ظنَّ الحديثَيْنِ عنده » - سواء كان الظن هنا بمعنى اليقين، أو بمعنى الحسبان - فـ « الحديثَيْنِ » بالياء الخالصة قبل النون، هو: المفعولُ الأوَّل، و « عنده »: المفعولُ الثاني، وكلاهما منصوبٌ.
وانظر في لغة بني سليم المسألة رقم (٢٥) و(٧٥٩).
والثاني: وجه الرفع، وذلك بأنْ يقال: إنَّ الأصل: «الحديثانِ» ثم أُمِيلَتِ الألف نحو الياء - لانكسار ما بعدها، ولسبقها بياء - فكتبت ياءً «الحديثَيْنِ»، ولا تنطق إلا ألفًا ممالة.
وانظر الكلام على الإمالة في المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).

(٤) وحكي عنه خلاف ذلك أيضًا؛ فقد روى البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٦٧) عن علي بن سعيد النسوي قال: سمعت أحمد بن حنبل - وقد سئل: أيما حديث أصح عندك في أفطر الحاجم والمحجوم؟- فقال: « حديث ثوبان من حديث يحيى ابن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان ». فقيل لأحمد بن حنبل: فحديث رافع بن خديج ؟ قال: « ذاك تفرَّد به معمر ».

(٥) حديث النهي عن كسب الحجام ومهر البغي، رواه مسلم في "صحيحه" (١٥٦٧) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، به.

في[1]: « يُفطِرُ الحاجِمُ والمَحجُوم »[2] عندي باطلٌ[3].

٧٣٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثناه الحَسَنُ بن عَرَفَة[4]، عن

---

(١) قوله: « في » ليس في (ش).

(٢) من قوله: « قال أبي إنما يروى . . . » إلى هنا، سقط من (ك).

(٣) قال الترمذي في الموضع السابق من "العلل الكبير": « سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: هو غير محفوظ ». قال الترمذي: « وسألت إسحاق بن منصور عنه ؟ فأبى أن يحدِّث به عن عبدالرزاق، وقال: هو غلط ! قلت له: ما علَّته؟ قال: روى عنه هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم ابن عبد الله بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ؛ قال: « كسب الحجام خبيث، ومهر البغي خبيث، وثمن الكلب خبيث ».
وقال الترمذي أيضًا في "الجامع": « وذُكر عن أحمد بن حنبل أنه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج ».
قال ابن حجر في "الفتح" (٤/ ١٧٧): « لكن عارض أحمدَ يحيى بنُ معين في هذا، فقال: حديث رافع أضعفها »، ثم ذكر قول البخاري وأبي حاتم وإسحاق بن منصور في تضعيف الحديث، ثم قال: « وروي عن يحيى، عن أبي قلابة، أن أبا أسماء حدثه؛ أن ثوبان أخبره، به، فهذا هو المحفوظ عن يحيى، فكأنه دخل لمعمرٍ حديثٌ في حديث ».
وقال ابن خزيمة: « سمعت العباس بن عبدالعظيم العنبري يقول: سمعت علي بن عبدالله [أي المديني] يقول: لا أعلم في "أفطر الحاجم والمحجوم" حديثًا أصح من ذا ». وانظر "تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي (٢/ ٣١٨).

(٤) لم نقف على روايته، والحديث رواه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٣٣٦) من طريق محمد بن الفرج الأزرق، عن عبدالله بن بكر، به.
ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٣١٨/ بغية الباحث)، عن عبدالله بن بكر، عن إياس، عن سعيد، عن سلمان، به. ولم يذكر « علي بن زيد ».
ورواه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣٥) ومن طريقه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ٣٣٣) من طريق أحمد بن عمران الأخفش، عن عبدالله بن بكر، عن إياس بن أبي إياس، عن سعيد، عن سلمان، به. =

عبدالله بن بكر السَّهْمي؛ قال: حدَّثني إياس[١]، عن علي بن زيد[٢] بن جُدْعان، عن سعيد بن المسيِّب؛ أنَّ سَلْمان الفارسيَّ قال: خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ آخِرَ يوم من شَعْبان، فقال: « **يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ قَدْ أَظَلَّكُمْ شَهْرٌ عَظِيمٌ، شَهْرٌ مُبَارَكٌ، فِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، فَرَضَ اللهُ صِيَامَهُ، وَجَعَلَ قِيَامَهُ تَطَوُّعًا . . .** »، وذكَرَ له الحديثَ ؟

فقال: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ غَلِطَ فيه عبدالله بن بكر[٣]؛ إنما هو: أَبَانُ بن[٤] أبي عَيَّاش، فجعل عبدُالله بن بكر « أبانَ »: « إياسَ »[٥].

= قال العقيلي في إياس هذا: « مجهول، حديثه غير محفوظ ». وقال عن الحديث: «روي من غير وجه، ليس له طريق ثبت بيِّن ».
ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٨٧)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٩٣)، وابن شاهين في "فضائل شهر رمضان" (١٥ و١٦)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٣٣٦)، و"فضائل الأوقات" (٣٧ و٣٨)، والبغوي في "تفسيره" (ص٩٣/ دار ابن حزم)، وأبو الطاهر بن أبي الصقر في "مشيخته" (٤٣) من طرق عن علي بن زيد، عن سعيد، عن سلمان، به. قال ابن خزيمة: « إن صح الخبر ».
وقال العيني في "عمدة القاري" (١٠/ ٢٦٩): « ولا يصح إسناده، وفي سنده إياس، قال شيخنا: الظاهر أنه ابن أبي إياس ».
وقال الذهبي في "الميزان" (١/ ٢٨٢): « إياس بن أبي إياس، عن سعيد بن المسيب، لا يعرف أيضًا، وخبره منكر ».
وانظر "لسان الميزان" (١/ ٤٧٥).

(١) في (ت): « حدثني اياسر »، ومثله في (ك)، إلا أنه بالباء .

(٢) في (ف): « يزيد ».

(٣) في (ش): « أبي بكر ».

(٤) قوله: « بن » تصحف في (أ) و(ش) إلى: « عن ».

(٥) كذا، وهو المفعول الثاني لـ « جَعَلَ »، وكانت الجادَّة أن يكون بألف تنوين النصب « إياسًا » على لغة الجمهور، لكنَّها حذفتْ هنا على لغة ربيعة. انظر الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

٧٣٤- وسألتُ[١] **أبي عن حديثٍ رواه محمد**[٢] **بن أبي مَعْشَر**[٣]**، عن أبيه**[٤]**، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « لَا تَقُولُوا: رَمَضَانُ؛ فَإِنَّ رَمَضَانَ اسمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ، وَلكِنْ قُولُوا: شَهْرُ رَمَضَانَ » ؟**

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو قولُ أبي هريرة[٥]**.**

---

(١) نقل العيني في "عمدة القاري" (١٠/ ٢٦٥) حكم أبي حاتم على هذا الحديث.

(٢) قوله: « محمد » ليس في (ف).

(٣) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٥٣).
ومن طريق ابن عدي رواه الجورقاني في "الأباطيل" (٢/ ٨٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٠١) وقال: « وهكذا رواه الحارث بن عبدالله الخازن، عن أبي معشر، وأبو معشر هو: نجيح السندي، ضعفه يحيى بن معين، وكان يحيى القطان لا يحدث عنه، وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه، والله أعلم. وقد قيل: عن أبي معشر، عن محمد بن كعب من قوله، وهو أشبه ».
وقال ابن الجوزي في "الموضوعات" (١١١٧): « هذا حديث موضوع، لا أصل له، وأبو معشر اسمه نجيح ». وقال أيضًا: « ولم يذكر أحد في أسماء الله تعالى: رمضان، ولا يجوز أن يسمى به إجماعًا ».
وقال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ١٢٧): « رواه البيهقي وضعفه، والضعف بيِّن عليه ». وقال الذهبي في "تلخيص الموضوعات" (٥٧٠): « تفرَّد به أبو معشر نجيح - وهو واهٍ - عن المقبري، عن أبي هريرة ». وضعَّفه ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٣١٠)، وابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ١١٣).

(٤) أبو معشر هو: نَجِيحُ بن عبدالرحمٰن السِّنْدي .

(٥) روايته أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١/ ٣١٠ رقم١٦٤٨) قال: حدثنا أبي، ثنا محمد بن بكار بن الريان، ثنا أبو معشر، عن محمد بن كعب القرظي، وسعيدٍ (هو المقبري) عن أبي هريرة قالا (أي: محمد بن كعب وأبو هريرة): لا تقولوا رمضان . . . فذكره.
قال ابن أبي حاتم: « وروي عن مجاهد ومحمد بن كعب نحو ذلك، ورخَّص فيه =

٧٣٥- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالرَّحيمِ بنُ زيد العَمِّي[١]، عن أبيه[٢]، عن سعيد[٣] بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ أَدْرَكَهُ[٤] شَهْرُ رَمَضَانَ بِمَكَّةَ، فَصَامَهُ، وَقَامَ مِنْهُ[٥] مَا تَيَسَّرَ: كَتَبَ اللهُ لَهُ صِيَامَ مِئَةِ[٦] أَلْفِ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي غَيْرِ مَكَّةَ، وَكَانَ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ حُمْلَانُ[٧] فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَكُلَّ لَيْلَةٍ حُمْلَانُ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ[٨] »،

= ابن عباس وزيد بن ثابت ».
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٠٢) من طريق محمد بن بكار بن الريان، ثنا أبو معشر، عن محمد بن كعب؛ قوله . قال البيهقي: « وروي ذلك عن مجاهد والحسن البصري، والطريق إليهما ضعيف ».
ورواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ٢٤٠) من طريق طلحة بن عمرو، عن مجاهد، به، قوله.

(١) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣١١٧)، والأزرقي في "أخبار مكة" (٢/ ٢٤- ٢٥)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٥٧٤)، وابن شاهين في "فضائل شهر رمضان" (٣٦)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ١٩٦)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٤٥٥) من طريق عبدالرحيم بن زيد العمي، به. قال البيهقي: « تفرد به عبدالرحيم بن زيد، وليس بالقوي ».
والحديث ذكره الشيخ الألباني في "الضعيفة" (٨٣٢) وقال: « وهذا موضوع، ولوائح الوضع عليه ظاهرة، وآفته عبدالرحيم هذا ».

(٢) هو: زيد بن الحواري العَمِّي .

(٣) في (ف) و(ت) و(ك): « وسعيد » بدل: « عن سعيد »، والمثبت من (أ) و(ش)، وهو الصَّواب.

(٤) في (ك): « أدرك ».

(٥) قوله: « منه » سقط من (ك).

(٦) قوله: « مئة » سقط من (ك).

(٧) الحُمْلان: مصدر حَمَلَ يحْمِلُ . انظر "النهاية" لابن الأثير (١/ ٤٤٣). والمقصود: له أجرُ حَمْلِ فرسٍ - أي: تجهيزها - في سبيل الله. والله تعالى أعلم .

(٨) قوله: « وكل ليلة حُملان فرس في سبيل الله » سقط من (ش).

وَكُلَّ يَوْمٍ لَهُ حَسَنَةٌ، وَكُلَّ لَيْلَةٍ لَهُ حَسَنَةٌ، وَكُلَّ يَوْمٍ لَهُ عِتْقُ رَقَبَةٍ، وَكُلَّ لَيْلَةٍ لَهُ عِتْقُ رَقَبَةٍ[١]» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وعبدُالرَّحيم[٢] بن زيد متروكُ الحديث.

٧٣٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن شَريك[٣]، عن أبيه[٤]، عن أبي إسحاق[٥]، عن عبدالله بن أبي قَتادة، عن ضَمْرَة ابن عبدالله بن أُنَيْس، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لَيْلَةُ القَدْرِ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ**[٦]».

---

(١) قوله: «وكل ليلة له عتق رقبة» سقط من (ش) و(ك).

(٢) يبدو أنها كانت هكذا في (أ)، ثم غُيِّرت إلى: «عبدالرحمٰن»، بخطٍّ غير خطِّ الناسخ.

(٣) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٤٠١٧/أطراف الغرائب) وقال: «غريبٌ من حديث أبي إسحاق السَّبيعي، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن ضَمْرَة - وهو: ابن عبدالله بن أُنَيْس - عن أبيه، تفرد به شَريك، عنه، وتفرَّد به عبدالرحمن بن شَريك، عن أبيه».
ورواه مسلم في "صحيحه" (١١٦٨) من طريق بُسْر بن سعيد، عن عبدالله بن أُنَيْس أن رسول الله ﷺ قال: «أُريت ليلة القدر ثم أنسيتها، وأراني صبحها أسجد في ماء وطين». قال: فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين، فصلى بنا رسول الله ﷺ، فانصرف وإن أثر الماء والطين على جبهته وأنفه. قال: وكان عبدالله بن أنيس يقول: ثلاث وعشرين.

(٤) هو: شريك بن عبدالله النخعي، القاضي.

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٦) في (ك): «وعشرون».

قلتُ لأبي: سَمِعَ أبو إسحاق من[١] عبدالله بن أبي قَتادة ؟

فقال: قد روى عن عبدالله بن أبي قَتادة: إسماعيلُ بن أبي خالد وأبو إسحاق الهَمْداني هذا الحديثَ؛ فيدلُّ أنَّ عبدالله بن أبي قَتادة[٢] قَدِمَ الكوفَةَ .

٧٣٧ - وسُئِلَ[٣] أبي عن حديثٍ رواه إسماعيلُ بن قيس بن سعد ابن زيد بن ثابت[٤]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يصومُ حتى نقولَ[٥]: لا يُفطِرُ، ويُفطِرُ حتى

---

(١) في (ت) و(ك): « ابن » بدل: « من ».

(٢) من قوله: « إسماعيل بن أبي خالد . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٣) في (أ) و(ش): « وسألت »، وانظر المسألة رقم (٧٧٨/أ).

(٤) رواه المحاملي في "أماليه" (٢٠/ب/رواية أبي عمر بن مهدي) من طريق عبدالرحمن بن عبدالملك الحزامي، عنه، به.
ومن طريق المحاملي رواه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٢٢٤)، وفي "تاريخ بغداد" (١١/ ٣١٤- ٣١٥).
قال العيني في "عمدة القاري" (١١/ ٨٣): « قال المحبُّ الطبري: غريبٌ من حديث هشام بن عروة بهذا اللفظ، رواه ابن أبي الفوارس في أصول أبي الحسن الحمامي عن شيوخه ».
وقال ابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٠٢) في ترجمة إسماعيل بن قيس: « عامة ما يرويه منكر ».
والشطر الأول من الحديث رواه البخاري (١٩٦٩)، ومسلم (١١٥٤) من طريق أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ يصومُ حتى نقولَ: لا يُفطِر، ويُفطِر حتى نقولَ: لا يصومُ، وما رأيتُ رسولَ الله ﷺ استكمَلَ صيامَ شهر قَطُّ إلا رمضانَ، وما رأيتُه في شهر أكثرَ منه صيامًا في شَعبان .

(٥) في (ك): « يقول ».

نقولَ: لا يصومُ، وكان أكثرُ صيامِه في شَعبان. فقلتُ: يا رسولَ الله، مالي أرى أكثرَ صيامِكَ في شَعبان ؟ فقال: « **يَا عَائِشَةُ، إِنَّهُ شَهْرٌ يُنْسَخُ لِمَلَكِ الْمَوْتِ مَنْ يَقْبِضُ؛ فَأُحِبُّ أَلَّا يُنْسَخَ اسْمِي إِلَّا وَأَنَا صَائِمٌ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [١].

٧٣٨ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن جُرَيج[٣]، عن عَطاء[٤]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « **أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ** »؟

قال: هذا خطأٌ؛ إنما يُروى عن عطاء[٥]، عن آخَرَ، عن أبي

---

(١) وقال أبو زرعة في المسألة رقم (٧٧٨/أ): « هو عندي: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه قال: « مامن مسلم تصيبه شوكة فما فوقها إلا حطَّ الله عنه » هو الصحيح، وقوله: « أكثر صيامه في شعبان. . . » إلى آخره منكر ».

(٢) انظر المسألة المتقدِّمة برقم (٧٣١).

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٠٤) من طريق ابن علية، والنسائي في "الكبرى" (٣١٨٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٣٦٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/٩٩)، والطبراني في "الأوسط" (٥٠٢١) من طريق داود العطار، والنسائي أيضًا (٣١٨١)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٠٢/أ/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٦٦) من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري ثلاثتهم عن ابن جريج، به.
قال الدارقطني: « تفرد به أبو حاتم الرازي، عن محمد بن عبدالله الأنصاري، عن ابن جريج ».
ورواه النسائي أيضًا (٣١٨٠) والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٦٢) من طريق رباح بن أبي معروف، عن عطاء، به.

(٤) هو: ابن أبي رباح .

(٥) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١٨٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٦٢) من طريق شعبة، عن عمرو بن دينار، عنه، به. =

هريرة، موقوفً(١)(٢).

= ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٥٢٦) عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة، به، موقوفًا.
ورواه النسائي في "الكبرى" (٣١٨٣ و٣١٨٤) من طريق النضر بن شميل وحجاج المصيصي والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٦٢) من طريق روح بن عبادة ثلاثتهم، عن ابن جريج مثله. قال النسائي: « عطاء لم يسمعه من أبي هريرة ».
ورواه النسائي (٣١٨٥) من طريق ابن أبي حسين، عن عطاء سمعت أبا هريرة يقول. . . فذكره.
قال النسائي: « والصواب رواية حجاج، عن ابن جريج ».
قال العقيلي: « الموقوف أولى ». وانظر أيضًا « الضعفاء » له (٤/ ٣٥٦).

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٢١٥١): « اختُلف فيه على عطاء؛ فرواه رباح بن أبي مَعْروف وعمر بن قيس ومحمد بن عبدالله الأنصاري - من رواية أبي حاتم الرازي عنه - عن ابن جريج، كلهم: عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعًا.
ورواه المفضَّل بن فَضالة وإسماعيل بن عُلَيَّة ومحمد بن بكر وعبد الرزاق وأبو عاصم وحماد بن مَسْعَدة عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة موقوفًا. ورفعه أيضًا ابن أبي حُسين وعبد الملك بن أبي سُليمان عن عطاء، عن أبي هريرة.
واختُلِف عن عمرو بن دينار ؛ فرواه يوسف بن بَحْر عن أبي النضر هاشم بن القاسم، عن شعبة، عن عمرو، عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة ورفعه، ومَتْنُه قال: احتَجَم رسولُ الله ﷺ بالقاحَة وهو صائِم، فَغُشِيَ عليه، فنهى يومَئذٍ أن يحتَجِمَ الصَّائمُ. وقال النَّضر بن إسماعيل وغُندَر: عن شعبة، عن عمرو، عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة: أفطَر الحاجمُ والمحجوم؛ موقوفًا. وقال أبو عاصم: عن ابن جريج، عن عمرو؛ قال: يُؤْثَر عن أبي هريرة، موقوفًا. ورواه ليثُ بن أبي سُلَيم، عن عطاء، عن عروة بن عياض، عن عائشة، عن النبي ﷺ، والقولُ قول من وقفه على أبي هريرة؛ لأنهم أثبات حُفَّاظ وإن من رفعه ليسوا بمنزلتهم إلا [كذا !] بالاتفاق. ورواه فِطْرُ بن خليفة، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قاله قَبيصة عنه، وقال غيره: عن فِطْر، عن عطاء مرسلاً. اهـ.

٧٣٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عُقَيل[٢]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة؛ أنَّ عائِشَة أخبرته: أنَّ رسولَ الله ﷺ قَبَّلَها وهو صائِمٌ؟

قال أبي: روى[٣] يحيى بنُ أبي كَثِيرٍ[٤]، عن أبي سَلَمة، عن زينب بنت[٥] أم سَلَمة، عن أم سَلَمة[٦]: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُقَبِّلُها وهو صائِمٌ.

وروى معاويةُ بن سَلَّام[٧]، وشَيْبان[٨]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن عمر بن عبدالعزيز، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٠٨).

(٢) هو: ابن خالد الأيلي. وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٠٥٧).
وروواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٠٨) عن معمر وابن جريج، عن الزهري، به. وسقط من المطبوع: «عن الزهري». ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٣٢ رقم ٢٥٩٥٣)، وابن راهويه في "مسنده" (١٠٦٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٤٥) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، به. ورواه النسائي في "الكبرى" (٣٠٥٨) من طريق يزيد بن زريع، عن معمر، به.

(٣) في (ف): «رواه».

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٠٠ رقم ٢٦٥٦٦) من طريق همام، والبخاري في "صحيحه" (٣٢٢) من طريق شيبان كلاهما عنه، به.
ومن طريق أحمد رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ١٢٢).

(٥) المثبت من (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «ابنت»، وكلاهما صحيح في العربية، وانظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٦) قوله: «عن أم سلمة» سقط من (ك).

(٧) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٠٦).

(٨) هو: ابن عبدالرحمن النَّحوي. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٠٦).

قال أبي: حديثُ يحيى بن أبي كثير أشبهُ من حديث عُقَيل .

قال أبي: كان الزُّهْريُّ أضبَطَ من أن يَخْفَىٰ عليه مثلُ هذا، ولكن أخافُ أن يكونَ لم يَضْبِطْ عُقَيل عنه(١).

---

(١) سئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٥١/ أ، ب) عن هذا الحديث ؟ فقال:« يرويه الزهري ويحيى بن أبي كثير وأبو بكر بن المنكدر وأبو إسحاق. وأما الزهري: فاختُلِف عنه في لفظه، وفي إسناده: فرواه منصور بن زاذان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يخرج إلى الصَّلاة، ثم يقبِّلُني ولا يتوضَّأ . تفرد به سعيد بن بشير، عن منصور بن زاذان، عن الزهري، وخالفه عُقيل بن خالد وابن أبي ذئب ويزيد بن عياض ومعمر بن راشد، فرووه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يُقبِّل وهو صائمٌ، ولم يذكر الوضوء . واختُلِف عن معمر: فرواه إسماعيل ابن بنت السُّدِّي، عن عيسى بن يونس، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عروة، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يُقبِّل وهو صائمٌ، ثم يصلِّي ولا يتوضَّأ، فوهم في إسناده ومتنه. [فأما وهمُه] في إسناده: فقوله: عن أبي سلمة، عن عروة، وإنما رواه عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة. وأما قوله في متنه: " ولا يتوضَّأ " فهو وهم أيضًا ، والمحفوظ: كان يقبِّل وهو صائم. ورواه إسماعيل بن مسلم المكي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أم سلمة: أن النبي ﷺ كان يُقبِّل وهو صائمٌ، ووهم في قوله: "أم سلمة". ورُوي هذا الحديث عن أسامة بن زيد والأوزاعي وابن عيينة ومعمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يُقَبِّل وهو صائمٌ . وأما يحيى ابن كثير: فاختُلِف عنه في روايته عن أم سلمة: فرواه هشام الدَّستوائي وعلي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عروة، عن عائشة. وخالفهما شيبان بن عبدالرحمن ومعاوية بن سلام وأيوب بن خُوْط وسُليمان بن أرقم؛ رووه عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبدالواحد بن عمر بن عبدالعزيز [كذا ! وصوابه: عن أبي سلمة، عن عمر بن عبدالعزيز. كما سيأتي] عن عروة، عن عائشة. واختُلِف عن الأوزاعي: فرواه الوليد بن مسلم- من رواية يزيد بن عبدالله ابن زُرَيق، عن الوليد - عن الأوزاعي، عن يحيى؛ بمتابعة رواية شيبان ومن تابعه، وتابعه يزيد بن سنان أبو فروة الجزَري، عن الأوزاعي. وخالفهم مبشر بن إسماعيل=

٧٤٠ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن صالح بن زياد المُقرِئ الرَّقِّي[١]، عن أبي عثمان السُّكَّري عمرو بن ميمون القَنَّاد[٢]، عن عبدالرحمٰن بن مَغْراء، عن عِمران بن مسلم، عن سُوَيد بن غَفَلَة، عن علي، عن النبيِّ ﷺ أنه قال[٣]: « **مَنْ مَنَعَهُ الصِّيَامُ مِنْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ يَشْتَهِيهِ، أَطْعَمَهُ اللهُ مِنْ ثِمَارِ الجَنَّةِ، وَسَقَاهُ مِنْ شَرَابِهَا** ». وأنه لم يُنْخَلْ لرسول الله ﷺ طعامٌ قَطُّ، ولا شَبِعَ[٤] من خُبزِ بُرٍّ ثلاثةَ أيامٍ متوالية، حتى لَحِقَ بالله .

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ ويشبهُ أن يكونَ أبو زهير[٥] سمعَه من[٦] عمرو بن شَمِر؛ فإنه لم يُدرِكْ عِمرانَ بن مسلم .

= وهِقْل، فروياه عن الأوزاعي، عن يحيى، [عن] أبي سلمة، عن عائشة. والقول قول شيبان ومن تابعه ممن ذكر فيه عمر بن عبدالعزيز . ورواه يحيى بن أبي كثير بإسناد آخر، واختُلِف عنه فيه أيضًا: فرواه الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أم سلمة، وخالفه معاوية بن سلام وشيبان وهشام الدَّستوائي؛ فرووه عن يحيى، عن أبي سلمة، عن زينب، عن أم سلمة، وكذلك رواه أبو بكر بن المنكدر، عن أبي سلمة، عن زينب، عن أم سلمة؛ قاله بكر بن الأشجع عنه، ونكتب ذلك في مسند أم سلمة إن شاء الله ».اهـ.

(١) روايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٦٣٤).

(٢) ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٥٨ رقم١٤٢٤) وقال: « سألت أبي عنه، فقال: لا أعرفُه، والحديث الذي رواه منكر ».

(٣) قوله: « قال » سقط من(ك).

(٤) في (ك): « ولا يشبع »، ويشبه أن تكون هكذا في (ت).

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن مَغْراء .

(٦) في (ك): « ابن » بدل: « من ».

٧٤١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن حمزة[(١)]، عن ثَوْرٍ[(٢)]، عن عليِّ بن أبي طَلحَة، عن علي بن أبي ذَرٍّ[(٣)]: أنَّ النبيَّ ﷺ واصَلَ بين يومَيْنِ، فأتاهُ جبريلُ فقال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ قد قَبِلَ وِصالَكَ . . . الحديثَ.

قال أبو محمد: وقد روى هذا الحديثَ الوليدُ[(٤)]، عن ثَور، عن عليِّ بن أبي طَلحَة، عَمَّن لا يتَّهم[(٥)]، عن عبد الملك بن أبي ذَرٍّ[(٦)]،

---

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣١٣٨)، و"مسند الشاميين" (٤٦٤) عن بكر بن سهل، عن عبدالله بن يوسف، عن يحيى بن حمزة، عن ثور بن يزيد، عن علي بن أبي طلحة، عن عبد الملك، عن أبي ذر، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ثور إلا يحيى، ولا يروى عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد».
ومن طريق الطبراني، رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٧/ ١٥).
قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣/ ١٥٨): «ولم أعرف عبدالملك، وبقية رجاله رجال الصحيح». وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٢٠٥): «ليس إسناده بصحيح».
ورواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٣٩) من طريق الهيثم بن حميد، عن ثور، عن علي بن أبي طلحة، عن عبدالله بن ذر، أن النبي ﷺ واصل . . . فذكره.

(٢) هو: ابن يزيد الكَلاعي.

(٣) في (أ) و(ش): «علي بن ذر»، وضبَّب ناسخ (ك) على قوله: «علي». وثَمَّ تعليقٌ بهامش النسخة (أ)، ونصُّه: «إنما هو: عن عبدالملك، عن أبي ذر؛ كذا خرَّجه الطبراني»، وقد تقدَّم تخريج رواية الطبراني.

(٤) هو: ابن مسلم.

(٥) ضبطها ناسخا (أ) و(ف): «يُتَّهَم» بضم المثنَّاة التحتية، على البناء لما لم يُسَمَّ فاعله.

(٦) كذا في جميع النسخ، ولعلَّ الصواب: «عن عبدالملك، عن أبي ذر». وانظر التعليق قبل السابقين.

عن النبيِّ ﷺ : فأيُّهما أصَحُّ عندك[(١)] ؟

قالا: حديثُ الوليد أصَحُّ .

٧٤٢ - وسألتُ أبي[(٢)] وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشِير[(٣)]، عن قَتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالغَنِيمَةِ البَارِدَةِ ؟! الصَّوْمُ في الشِّتَاءِ** » ؟

قالا: هذا خطأٌ؛ رواه هَمَّام[(٤)]، والدَّسْتوائي[(٥)]، عن قَتادة، عن أنس؛ قال: قال أبو هريرة. . . .

قلتُ لأبي: الخطأُ مِمَّن هو[(٦)] ؟

---

(١) في (ت): « عند »، وفي (ك): «عنده»، والجادَّة: «عندكما»، لكنْ لعلَّه وَجَّهَ السؤالَ إلى كل واحدٍ منهما على حدة، فيصح على ذلك أنْ يقول «عندك»، والله أعلم.

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ت) و(ك).

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الصغير" (٧١٦)، و"مسند الشاميين" (٢٦٠٠) وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٤)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٦٥٨). من طريق الوليد بن مسلم، عنه، به.
ومن طريق الطبراني، رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ٤٥٦).
قال الطبراني: «لم يروه عن قتادة إلا سعيد، تفرد به الوليد». وكذا قال ابن عدي.
وعزاه السخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم ٥٨٨) إلى ابن أبي عاصم.

(٤) هو: ابن يحيى العَوْذي. وروايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائد الزهد" ص(٢٢١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٧).
ومن طريق عبدالله بن أحمد رواه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٣٨١).
قال السخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم٥٨٨) بعد أن ذكره موقوفًا: «وهو أصح».

(٥) في جميع النسخ: « الدستواني »، عدا (ك) و(ش)، فإنها لم تنقط ولم تهمز فيهما. والدَّستوائي هذا هو: هشام بن أبي عبدالله .

(٦) قوله: « هو » ليس في (ك).

قال[1]: من سعيد بن بَشير.

٧٤٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[2]، عن سعيد ابن أبي سعيد، عن هشام[3]، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان

(١) في (ك): « قال: هو ».

(٢) هو: ابن الوليد . ولم نقف على روايته بهذا اللفظ، والحديث رواه ابن ماجة في "سننه" (١٦٧٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٧٩٢)، والطبراني في "الصغير" (٤٠١) و"مسند الشاميين" (١٨٣٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٠٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٦٢) من طريق بقية، عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: اكتحل رسول الله ﷺ وهو صائم.
قال ابن عدي: « سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، شيخ مجهول، وأظنه حمصي، حدث عنه بقية وغيره، حديثه ليس بالمحفوظ ».
وقال البيهقي: « وسعيد الزبيدي من مجاهيل شيوخ بقية، ينفرد بما لا يتابع عليه ».
وتعقبهما ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٣١٧) بقوله: « وليس هو بمجهول؛ كما قاله أيضًا ابن عدي؛ بل هو: سعيد بن عبدالجبار الزبيدي الحمصي، وهو مشهور؛ لكنه مجمع على ضعفه، وأبو أحمد بن عدي فرَّق في كتابه بين سعيد ابن أبي سعيد وبين سعيد بن عبدالجبار، وهما واحد ». وبنحوه قول الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٦٥).
ووقع في رواية الطبراني في "الصغير": « محمد بن الوليد الزبيدي ».
قال ابن عبدالهادي: « وقد ظنَّ بعض العلماء أن الزبيدي في هذا الحديث هو محمد ابن الوليد، الثقة الثبت، وذلك وهمٌ؛ وإنما هو: سعيد بن أبي سعيد كما صرح به البيهقي وغيره ».
وقال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٩١) في بقية بن الوليد: « وكان ربما روى عن سعيد بن عبدالجبار الزبيدي أو زرعة بن عمرو الزبيدي، وكلاهما ضعيف الحديث، فيقول: « نا الزبيدي » فيُظَنُّ أنه محمد بن الوليد الزبيدي صاحب الزهري ». ثم ذكر له هذا الحديث وقال: « وظنه بعضهم محمد بن الوليد، فنسبه كذلك، وأخطأ، وإنما هو: سعيد بن عبدالجبار ».

(٣) هو: ابن عروة بن الزبير .

يَحْتَجِمُ وهو صائِمٌ ؟

فقالا: هو سعيدُ بن عبد الجبَّار[1]، عن أبي[2] جَزِيٍّ [3]، عن هشام، والحديثُ حديثُ هشام[4]، عن أبيه: أنه كان يَحتَجِمُ وهو صائِمٌ. وأبو جَزِيٍّ ضعيفُ الحديث .

٧٤٤ - وسمعتُ[5] أبي وذكَرَ حديثًا رواه سُوَيد بن عبد العزيز، عن يحيى بن الحارث الذِّمَاري، عن أبي الأَشْعَث الصَّنْعاني[6]، عن أبي أسماء الرَّحَبي[7]، عن ثَوْبان؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ :« مَنْ

---

(١) هو: سعيد بن أبي سعيد المتقدم، قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٦٥) بعد أن ذكر سعيد بن أبي سعيد: « واسم أبيه: عبدالجبار على الصحيح ».

(٢) في (ت) و(ك): « ابن » بدل: « أبي ».

(٣) بالجيم والزاي، ثم ياء مثناة. ومنهم من يقول: « جزء »؛ بالهمزة بدل الياء، والأول أشهر، واسمه: نصر بن طريف، وقد اختلف الأئمة في ضبط «جزي»، فمنهم من ضبطه بفتح الجيم وكسر الزاي، على وزن « عَلِيّ »، ومنهم من ضبطه بكسر الجيم وسكون الزاي، على وزن « جِزْي »، ومنهم من ضبطه بضم الجيم وفتح الزاي على وزن « سُمَيّ ». انظر تفصيل ذلك في "الإكمال" لابن ماكولا (٢/ ٧٨-٨١)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٢/ ٣١٠)، و"لسان الميزان" (٦/ ١٥٤)، و"القاموس المحيط" (ص ١٢٧٠).

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٣٤) من طريق عبيدالله بن موسى وأبي أسامة كلاهما، عنه، به.

(٥) نقل هذا النص ابن القيم في "تهذيب السنن" (٣/ ٣١٠)، والعلائي في "رفع الإشكال، عن صيام ست من شوال" (ص٦٨)، وقد تقدمت هذه المسألة برقم (٧١٦)، وانظر المسألة التالية .

(٦) هو: شراحيل بن آدة. وقوله: « عن أبي الأشعث الصنعاني » سقط من (ك).

(٧) هو: عمرو بن مرثد .

صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ[(١)] مِنْ شَوَّالٍ ... ».

قال أبي: هذا وَهَمٌ شديدٌ[(٢)]؛ قد سَمِعَ يحيى بن الحارث الذِّمَاري هذا الحديثَ[(٣)] من أبي أسماء؛ وإنما[(٤)] أراد[(٥)] سُوَيْدٌ: ما حدَّثنا صَفْوان بن صالح؛ قال: حدَّثنا مروان الطَّاطَرِي[(٦)]، [عن يحيى بن حمزة][(٧)]، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأَشْعَث الصَّنْعاني، عن شَدَّاد بن أوس، عن النبيِّ ﷺ: « **مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ[(٨)] مِنْ شَوَّالٍ ...** ».

وحديثُ ثَوْبان: الصَّحيحُ: يحيى بن الحارث؛ أنه[(٩)] سَمِعَ أبا[(١٠)] أسماء الرَّحَبِيَّ، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ .

٧٤٥ - وسُئِلَ[(١١)] أبي عن حديثٍ رواه مروان الطَّاطَرِي[(١٢)]، عن يحيى بن حمزة، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأَشْعَث

(١) انظر الكلام على قوله: « بِسِتٍّ » في المسألة رقم (٧١٣).
(٢) في "تهذيب السنن" و"رفع الإشكال": « هذا وَهَمٌ من سويد».
(٣) قوله: «هذا الحديث» مكرر في (ف). (٤) في (ف): « إنما » بلا واو.
(٥) قوله: «وإنما أراد» سقط من (ت) و(ك). (٦) هو: مروان بن محمد .
(٧) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من "تهذيب السنن"، و"رفع الإشكال"، وجاء على الصَّواب في المسألة التالية .
(٨) في (ك): « بستة »، وكلاهما جائزٌ لغةً. انظر التعليق على المسألة رقم (٧١٣).
(٩) قوله: « أنه » من (ف) فقط . (١٠) في (أ) و(ش): « أبي ».
(١١) نقل هذا النص ابن القيم في "تهذيب السنن" (٣/ ٣١٠)، والعلائي في "رفع الإشكال عن صيام ست من شوال" (ص٦٨)، وانظر المسألة السابقة، والمسألة رقم (٧١٦). (١٢) هو: مروان بن محمد .

الصَّنْعاني[١]، عن [شَدَّاد][٢] بن أَوْس، عن النبيِّ ﷺ: « **مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ[٣] مِنْ شَوَّالٍ...** » ؟

فسمعتُ أبي يقول: الناسُ يَروون[٤] عن يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء، عن ثَوبان، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: جميعًا صَحِيحَينِ[٥].

٧٤٦ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه سُوَيد بن عبدالعزيز[٧]، عن قُرَّة بن عبدالرحمٰن، عن الزُّهْري، عن مسعود بن الحكم، عن

---

(١) هو: شراحيل بن آدة.

(٢) في جميع النسخ: « أوس »، والتصويب من "تهذيب السنن" و"رفع الإشكال عن صيام ست من شوال". وجاء على الصَّواب في المسألة السابقة.

(٣) انظر الكلام على قوله: «بست» من جهة اللغة، في التعليق على المسالة رقم (٧١٣).

(٤) في (ك): « يروونه »، وهكذا كانت في (ف) و(ت)، ثم صُوِّبت.

(٥) كذا في جميع النسخ و"رفع الإشكال" للعلائي، والجادَّةُ أن يكون بالألف رفعًا على الخبرية؛ والتقدير: «قال: هما جميعًا صحيحان»، لكنَّ مجيئه بالياء «صحيحين» له وجهان في العربية، ذكرناهما في تخريج نحوه في المسألة رقم (٢٥).

(٦) انظر المسألة المتقدمة برقم (٦٨١)، والتعليق عليها.

(٧) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٨١٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/٩٨)، والطبراني في "الأوسط" (٥٤٤ و٨٢١٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/٢٢٠)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٣١)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٠٧٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/٣٤٦).
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/٨) في ترجمة عبدالله بن حذافة: « لا يصح حديثه، مرسل ».
=

عبدالله بن حُذافَة السَّهْمي: أنَّ النبيَّ ﷺ أمرَه أن يُنادِيَ في أهل مِنًى: أنْ لا تَصُومُوا هذهِ[1] الأَيَّامَ؛ فإنَّها أَيَّامُ أكلٍ وشُربٍ وذِكْرِ اللهِ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري؛ قال: حُدِّثْتُ عن مسعود، عن عبدالله بن حُذَافَة.

٧٤٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشير[2]، عن قَتَادة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ في: « الَّذِي

= قال ابن عدي بعد روايته للحديث: « وهذا الحديث هو الذي أشار إليه البخاري لعبدالله بن حذافة لا يصح ».
وقال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن الزهري إلا قرَّة، تفرد به سويد بن عبدالعزيز ».

(١) في (ت) و(ك): « في هذه ».

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٧٣/أ/مسند أبي هريرة)، والطبراني في "مسند الشاميين"(٢٦٧٧)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٧٩-١٨٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٣٥٣) من طريق أبي الجماهر محمد بن عثمان، عنه، به.
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة عن ابن سيرين، عن أبي هريرة إلا الحجاج بن أرطاة وسعيد بن بشير ».
ورواه الترمذي في "جامعه" (٧٢١)، والبزار في "مسنده" (٢٧٣/أ/مسند أبي هريرة)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٠٣٨)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٨٠) من طريق حجاج بن أرطاة، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٩٣٩) من طريق يزيد التستري والحسن بن دينار، ثلاثتهم، عن قتادة، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٩٣٣)، ومسلم في "صحيحه" (١١٥٥) من طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، به.
ورواه الدارقطني في "السنن" (٢/ ١٧٩) من طريق عمار بن مطر، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، به. قال الدارقطني: « عمار ضعيف ».

يَأْكُلُ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ، إِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ » ؟

قال أبي: رواه ابنُ أبي عَروبة[١]، عن قَتادة، عن أبي رافع[٢]، عن أبي هريرة[٣]. وسعيدُ بن أبي عَروبة أحفَظُ.

٧٤٨ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشير، عن قَتادة، عن عَيَّاشٍ اليَشكُريِّ[٥]، عن أبي قَتادة بن رِبْعِيٍّ[٦]، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى عن صَوْمِ يوم الجُمُعَة ؟

فقال أبي: رواه سعيدُ بن أبي عَروبة، عن قَتادة، عن عَيَّاش، عن أبي قَتادة العَدَويِّ، موقوفً[٧] .

---

(١) هو: سعيد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٨٩ رقم ١٠٣٤٨)، وإسحاق ابن راهويه في "مسنده" (١٨) وابن الجارود في "المنتقى" (٣٩٠).
ورواه ابن حبان في "كتاب الصلاة" - كما في "إتحاف المهرة" (٢٠٠٧٣) - من طريق شعبة، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٧٩) من طريق نصر بن طريف كلاهما عن قتادة، به.
قال الدارقطني: « نصر بن طريف أبو جزء ضعيف ».
وقال الدارقطني في "العلل" (١٨٢١) بعد أن ذكر الاختلاف على قتادة: « ولعل قتادة روى عنهما » أي: ابن سيرين وأبي رافع.

(٢) هو: نُفَيع الصَّائغ .

(٣) قوله: « عن أبي هريرة » سقط من (ف).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٨٤) و(٧٢٢).

(٥) هو: عيَّاش بن عبدالله .

(٦) هو: الحارث بن ربعي .

(٧) كذا في النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: وأبو قَتادَةَ العَدَويُّ من التَّابعين .

٧٤٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه جعفر بن بُرْقان[٢]، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب: أنَّ رجُلاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: إني هَلَكتُ؛ وَقَعْتُ على أهلي في شَهْرِ[٣] رمضانَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري[٤]، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: قَدِمَ جعفرُ بن بُرْقان الكوفةَ وليس معه كُتُب، فكان يحدِّث من حِفظِه فيغلَطُ.

٧٥٠ - وسمعتُ[٥] أبي وحدَّثنا عن هلال بن العَلاء[٦]، عن أبيه[٧]، عن عُبَيدالله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيسة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عليِّ بن الحسين، عن أبي هريرة: أنَّ رجلاً أفطرَ في شَهْرِ رمضانَ، فأتى أبا هريرةَ، فسأله[٨]؟ فقال: لا يُقبَلُ منه صومُ سنة.

---

(١) انظر المسألة رقم (٦٥٣) و(٧٠٧) و(٧٠٨).
(٢) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٤٢).
(٣) قوله: «شهر» ليس في (ت) و(ف) و(ك).
(٤) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٧٠٧).
(٥) انظر المسألة رقم (٦٧٤) و(٧٢٠) و(٧٧٦) وفيها تخريج طرق الحديث.
(٦) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٢٧١/ الرسالة).
(٧) هو: العلاء بن هلال .
(٨) قوله: «فسأله» سقط من (ك).

قال أبي: إنما هو: حبيبٌ، عن عُمَارَة بن عُمَير، عن أبي المُطَوِّس، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صِيَامُ الدَّهْرِ ».

٧٥١ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه عُبَيداللهِ[(٢)] بن عمرو[(٣)]، عن عبدالملك بن عُمَير، عن جُنْدب بن سُفْيان[(٤)]، عن النبيِّ ﷺ: « أَفْضَلُ الصِّيَامِ[(٥)] بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ: المُحَرَّمُ » ؟

قال أبي: أخطأ فيه عُبَيدالله؛ الصَّوابُ: ما[(٦)] رواه زائدة[(٧)] وغيرُه[(٨)]، عن عبد الملك بن عُمير، عن محمد بن المُنتَشِر، عن حُمَيد

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٧٠) موجَّهة لأبي زرعة، وقد أجاب بمثل جواب أبي حاتم هنا .

(٢) في (ك): « عبدالله ».

(٣) هو: الرَّقي، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٢٩١٦/ الرسالة)، والروياني في "مسنده" (٩٧٠)، والطبري - كما في "إتحاف المهرة" (٣٩٩٧) وصححه -، والطبراني في "الكبير" (٢/ ١٦٩ رقم ١٦٩٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩١). قال ابن حجر متعقبًا تصحيح الطبري له: « وفيه نظر؛ فإن عبيدالله بن عمرو تفرد به، وخالفه أبو عوانة وزائدة وغير واحد، فرووه عن عبدالملك بن عمير، عن محمد بن المنتشر، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، من هذا الوجه أخرجه مسلم».

(٤) هو: جندب بن عبدالله بن سفيان البجلي.

(٥) قوله: «الصيام» سقط من (ف). (٦) قوله: « ما » ليس في (ف).

(٧) هو: ابن قُدامة . وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٦٣).

(٨) ذكر أبو زرعة في المسألة رقم (٧٧٠) منهم: أبا عوانة وضَّاح بن عبدالله ، وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٤٢ رقم ٨٥٠٧)، والدارمي في "مسنده" (١٥١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩١) وجرير بن عبدالحميد، وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٦٣).

ابن عبدالرحمٰن[١]؛ منهم من يقول: عن أبي هريرة، ومنهم من يُرْسِلُه؛ يقول: حُمَيد، عن النبيِّ ﷺ.

والصَّحيحُ مُتَّصِلٌ: حُمَيدٌ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٧٥٢ - وسمعتُ[٣] أبي يقول: وَهِمَ محمَّدُ بن سَلَمةَ[٤] في الحديثِ الذي يرويه عن زياد بن أبي مريم: أنه دخلَ على أبي موسى، وهو يَحتَجِمُ وهو صائمٌ؛ في ذِكْرِ الحِجامَة للصَّائم[٥].

---

(١) هو: الحميري.

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (١٦٥٦): «اختُلِف فيه على حميد بن عبد الرحمن: فرواه عبد الملك بن عمير، واختُلِف عنه: فرواه زائدة بن قدامة وأبو حفص الأبَّار والثوري وشيبان وأبو حمزة وأبو عوانة وعبد الحكيم بن منصور وعكرمة بن إبراهيم وجرير بن عبد الحميد، عن عبد الملك، عن محمد بن المنتشر، عن حميد ابن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، وخالفهم عُبيد الله بن عمرو الرَّقِّي؛ رواه عن عبدالملك بن عُمير، عن جندب بن سفيان، عن النبي ﷺ، ووَهِمَ فيه، والذي قبله أصحُّ، عن عبد الملك. ورواه أبو بشر جعفر بن إياس، عن حميد الحميري، واختُلِف عنه: فأسنده أبو عوانة، عن أبي بشر، عن حميد الحميري، عن أبي هريرة، وخالفه شعبة، فرواه عن أبي بشر، عن حميد بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلاً، ورفعُه صحيح». وصحَّح المزي في "تحفة الأشراف" (٣٢٦٦) حديثَ عبدالملك بن عمير، عن محمد بن المنتشر، عن حميد، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.

(٣) نقل هذا النص العيني في "عمدة القاري" (١١/ ٤٠)، وانظر المسألة المتقدمة برقم (٦٨٢).

(٤) هو: الحرَّاني.

(٥) قال المصنف في "المراسيل" (٢١٧): «سمعت أبي يقول: زياد بن أبي مريم لم يدخل على أبي موسى قط، وَهِمَ محمد بن مُسْلِم، في هذا الحديث في ذكر الحجامة للصائم» كذا وقع في المطبوع من "المراسيل" «محمد بن مسلم» وهو تحريف والصواب كما في المسألة: «محمد بن سلمة».

٧٥٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه جعفر بن بُرْقان، عن أبي الزُّبَير[٢]، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ أبا طَيْبَةَ أن يَحْجُمَهُ في رمضانَ مع غَيبُوبَةِ الشَّمسِ ؟

فقال: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، حدَّثنا به هشامُ بنُ عَمَّارٍ[٣]، عن سَعْدان[٤]، عن جعفر .

قال أبي: وجعفرُ بن بُرْقان لا يصِحُّ له السَّماعُ من أبي الزُّبَير، ولعلَّ بينهُما رجلَ ضعيفَ[٥].

٧٥٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن المبارك[٦]، وخالد

---

(١) انظر المسألة رقم (٧٦١).

(٢) هو: محمد بن مسلم بن تَدرُس .

(٣) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٣٥٣٦)، والطبراني في "الأوسط" (٤٥٢٧). قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن جعفر بن بُرْقان إلا سعيدُ بن يحيى، تفرَّد به هشام بن عمار ».

(٤) هذا لقبه، واسمه: سعيد بن يحيى اللَّخْمي .

(٥) كذا في جميع النسخ، وتَحْتَمِلُ العبارةُ أحدَ وجهَيْن: إمَّا أن يقال: ولعلَّ بينهما رجلَ ضعيفَ، أو يقال: ولعلَّ بينهما رجلٌ ضعيفٌ، فالأول: بالنصب على لغة ربيعة، والثاني بالرفع على تقدير ضمير الشأن، وسبق تخريج نحو ذلك في المسألة رقم (١٣٠) في قوله: « إنَّ للوضوء شيطان ». وانظر المسألة رقم (٣٤ و٨٥٤).

(٦) هو: عبدالله . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٨٤ رقم ١٥٩٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٠٨٦).

ورواه أحمد (١/ ١٨٤ رقم ١٥٩٤ و١٥٩٥)، ومسلم (١٠٨٦) من طريق محمد بن بشر وزائدة بن قدامة، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٢٠)، والبزار في "مسنده" (١١٨١) من طريق مروان بن معاوية، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٨١) من طريق حكام بن سلم ومهران بن أبي عمر جميعهم عن إسماعيل بن أبي خالد، به. =

الواسِطي[١]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد بن أبي وقَّاص، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **الشَّهْرُ هَكَذا، وهَكَذا؛ تِسْعٌ وَعِشْرينَ، وَثَلَاثِينَ[٢]** ».

ورواه وكيعٌ[٣]، ويحيى القَطَّانُ[٤]، فقالا: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد: أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ[٥]؟

= قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه، وقد رواه غير واحد عن إسماعيل، عن محمد بن سعد، مرسلاً، وأسنده جماعة منهم. زائدة، ومحمد بن بشر ومروان بن معاوية ».

(١) هو: خالد بن عبدالله.

(٢) قوله: « تِسْع » كذا في جميع النسخ، وهو بفتحتين على العين؛ لأنَّه منصوبٌ على إضمار فعل مقدر، ويحتمل وجهين:
الأول: أنه بإضمار فعل ناقص، والتقدير: « الشَّهْرُ يكون هَكَذا وهَكَذا؛ تِسْعَ وَعِشْرينَ، وَثَلَاثِينَ »، فـ«تِسْعَ وعشرين»، و«وَثَلَاثِينَ» منصوبان؛ لأنهما عطفُ بيان أو بدلٌ من قوله: «هَكَذا وهَكَذا»، وقد صرِّح بهذا الفعل- وهو «يكون»- عند مسلم في "صحيحه" (١٠٨٤) من حديث جابر، وعند ابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٢١) من حديث عمر بن الخطاب: « إنَّ الشهر يكونُ تِسْعًا وعِشْرين ». وانظر "تقريب الأسانيد" للعراقي (٤/ ١١٦).
والثاني: أنه بإضمار فعل تام، والتقدير: «الشَّهْرُ هَكَذا وهَكَذا، أعني - أو يعني - تِسْعَ وَعِشْرينَ وَثَلَاثِينَ ». هذا؛ وقد كانت الجادَّة - في الوجهين - أن يقال: «تِسْعًا» بالألف على لغة جمهور العرب، كما جاء في مطبوعات مصادر التخريج؛ لكنَّ حذفها هنا جارٍ على لغة ربيعة، التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) هو: ابن الجرَّاح الرُّؤاسي.

(٤) هو: يحيى بن سعيد. ولم نقف على رواية وكيع والقطان، والحديث رواه النسائي في "سننه" (٢١٣٧) من طريق محمد بن عبيد، عن إسماعيل، عن محمد بن سعد، به مرسلاً.

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: المُتَّصِلُ: عن محمد بن سعد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ أشبَهُ؛ لأنَّ الثِّقات قد اتَّفقوا[١] عليه[٢].

٧٥٥ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه سَهْل بن عثمان العَسْكري؛ قال: حدَّثنا غالبُ بن فائِد، عن إسرائيل[٤]، عن جابر[٥]، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: « خِيَارُكُمْ مَنْ قَصَرَ الصَّلَاةَ في السَّفَرِ وَأَفطَرَ » ؟

قال أبي: حدَّثنا عبدالله بن صالح بن مسلم[٦]؛ قال: أخبرنا إسرائيل،

---

(١) في (ك): « اتفق ».

(٢) قال البرذعي في "سؤالاته" (ص ٧٥٠): « سمعت محمد بن يحيى يقول: سمعت علي بن عبد الله يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان معي في الأطراف: عن ابن أبي خالد، عن محمد بن [سعد]، عن أبيه: « الشهرُ هكذا وهكذا »، فسألت إسماعيل عنه ؟ فأنكر أن يكون: عن أبيه ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٦٢٦): « يرويه إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد، واختُلِف عنه: فرواه زائدة وخالد الواسطي وورقاء ومحمد بن بشر وابن المبارك، عن إسماعيل، عن محمد بن سعد، عن سعد، ورواه علي بن مسهر ويحيى بن سعيد القطان، عن إسماعيل، عن محمد بن سعد مرسلاً. ورواه مغيرة بن مسلم، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن السعدي، ووَهِمَ فيه، والصَّواب: حديث محمد بن سعد، وكان إسماعيل بن أبي خالد مرَّة يصله، ومرَّة يرسله ».

(٣) نقل هذه المسألة بتمامها ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٢٦/ مخطوط)، لكن وقع عنده: « عن إسرائيل، عن جده، عن محمد بن المُنْكَدِر ».

(٤) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي.

(٥) هو: ابن يزيد الجُعفي .

(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٦٥/ تعليقًا)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٤)، وابن شاذان في "الجزء الثامن من أجزائه"، وعبدالغني =

عن خالد العَبْد[١]، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: وغالبُ[٢] بن فَائِد مَغْرِبِيٌّ[٣]، ليس به بأس.

٧٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن مَغْراء[٤]، عن الأعمَش، عن أنس؛ قال: سافَرْنَا مع رسول الله ﷺ، فَمِنَّا الصَّائمُ، ومنَّا المُفطِرُ، فكان[٥] من صامَ في أنفُسِنا أفضلَ، وكان المُفْطِرونَ هم الذين يَعْمَلونَ، ويُعِينونَ، ويَسْتَقونَ، فقال رسولُ الله ﷺ: « **ذَهَبَ المُفْطِرونَ بِالأَجْرِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦].

= المقدسي في "السنن" - كما في "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني رحمه الله (٣٥٦٠).

قال ابن عدي: « وخالد العبد ليس له من الحديث إلا مقدار عشرة وأقل، عن ابن المنكدر والحسن البصري، وأحاديثه بمقدار ما يرويه مناكير ».

(١) في (ش) و(ف) والموضع السابق من "البدر المنير": « العبدي »، وهكذا كان في (أ)، ثم ضُرب على الياء.

(٢) قوله: « غالب » تصحَّف في (ك) إلى: « خالد ».

(٣) كذا في جميع النسخ، وغالب بن فائد كوفي أسدي، لم يقل أحدٌ ممن ترجم له: إنَّه مغربيّ، والذي يظهر لنا أن قوله: «مغربيّ» محرفٌ عن: «مقرئ»؛ فإنَّه مشهور بذلك، قال ابن حجر في "لسان الميزان" (٥/٤٠٨): «كوفيٌّ أخذ القراءة عن حمزة الزيات». وانظر "الجرح والتعديل" (٧/٤٩)، و"تاريخ الإسلام" (١٣/ ٣٢٢).

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده"(٢٨/أ/مسند أنس)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/١٠٦/مسند ابن عباس).

(٥) في (ت) و(ك): « وكان ».

(٦) يعني: من هذا الطريق، ووجه إنكار هذا الحديث: أن عبدالرحمن بن مغراء متكلَّم في روايته عن الأعمش، ولم يتابعه على هذا الحديث - فيما نعلم - أحدٌ من =

٧٥٧ - وسمعتُ[١] أبي وحدَّثنا عن حَرمَلَة[٢]، عن ابن وَهْب[٣]، عن عبدالله بن السَّمْح، عن عمر بن الصُّبْح، عن مُقاتِل، عن عمرو[٤] ابن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه؛ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ في السَّفرِ[٥] صائمًا ومُفطِرًا، ورأيتُه يصلِّي حافيًا ومُنتَعِلاً، ورأيتُه[٦] يَشْرَبُ قاعِدًا وقائمًا، ورأيتُه يَنفَتِلُ عن يَمينِه وعن شِمالِهِ.

فسمعتُ أبي يقول: ابنُ السَّمْح ليس بقويٍّ، وهو مَرْوَزِيٌّ، ومُقاتِلٌ هو عندي: مُقاتِلُ[٧] بن سُلَيمان.

٧٥٨- وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن موسى بن

= أصحاب الأعمش الثقات، وفي هذا نكارةٌ ظاهرة. وقد روى ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٨٩) عن علي بن المديني أنه قال: «عبدالرحمن بن مغراء أبو زهير: ليس بشيء، كان يروي عن الأعمش ستَّ مئة حديث، تركناه، لم يكن بذاك»، ثم قال ابن عدي: «وهذا الذي قاله علي بن المديني هو كما قال، إنما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه الثقات عليها، وله عن غير الأعمش غرائب، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم». وانظر "تهذيب الكمال" (١٧/ ٤٢١).

والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٢٨٩٠)، ومسلم (١١١٩) كلاهما من طريق مورِّق العجلي، عن أنس، به. وانظر "العلل" للدارقطني (٤/ ١٩ب - ٢٠ أ و٨٥ أ).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٤١٣).
(٢) هو: ابن يحيى التُّجِيبي.
(٣) هو: عبدالله.
(٤) تصحَّف في (ك) إلى: «عمر».
(٥) في (ك): «في سفر».
(٦) في (ت): «ورأيت».
(٧) قوله: «مقاتل» ليس في (ك).
(٨) انظر المسألة رقم (٦٥٩) و(٧٨٢).

أَعْيَن[(١)]، عن خَطَّاب بن القاسم، عن خُصَيف[(٢)]، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: أنه دخلَ على حَفْصَةَ، وأمِّ سَلَمةَ[(٣)]- أو عائِشَة - وهما[(٤)] صائِمتانِ، ثم خَرَجَ ورَجَعَ وهما تأكُلانِ[(٥)]، فقال: «ألم تَكُونا صائِمَتَينِ؟»، قالتا: بلى، ولكنْ أُهدِيَ لنا طعامٌ، فقال النبيُّ ﷺ: «صُومَا يَوْمًا مَكَانَهُ»؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ عبدُ السَّلام بن حَرْب، عن خُصَيف، عن مِقْسَم[(٦)]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: فأيُّهما الصَّحيحُ؟

قال: حديثُ عبدالسَّلام أشبهُ بالصَّواب.

قلتُ: مِقْسَمٌ سمعَ من عائِشَة؟

قال: أدرَكَها.

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه النسائي في "الكبرى" (٣٢٨٧-الرسالة)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٨٨ رقم ١٢٠٢٧)، و"الصغير" (٤٨٨) من طريق المعافي بن سليمان، عن خطاب، به. قال النسائي: «هذا الحديث منكر، وخُصَيف ضعيف في الحديث وخطّاب لا علم لي به. والصواب حديث معمر ومالك وعبيد الله». وقال الطبراني: «لم يَروه عن خصيف إلا خطاب بن القاسم».

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن الجزري.

(٣) المثبت من (ف) فقط، وفي بقيَّة النسخ: «حفصة أم سلمة».

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): «هما» بلا واو.

(٥) في (ش): «يأكلان».

(٦) هو: ابن بُجْرَة مولى ابن عباس.

٧٥٩ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه رَوْحُ بن عُبَادة، عن حمَّاد[٢]، عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمُ النِّدَاءَ وَالإِنَاءُ عَلَى يَدِهِ، فَلَا يَضَعْهُ[٣] حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ** ».

قلتُ لأبي: وروى رَوْحٌ أيضًا عن حمَّاد، عن عمَّار بن أبي عمَّار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، مثلَه، وزاد فيه: وكان المُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ إذا بَزَغَ الفَجْرُ ؟

قال أبي: هذَينِ الحديثَينِ ليسا بِصَحِيحَينِ[٤]؛ أمَّا حديث

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٤٠).

(٢) هو: ابن سلمة .

(٣) في (أ): « نضعه ».

(٤) كذا في جميع النسخ، عدا (ك)، ففيها: « هذان الحديثين ليسا بصحيحين »، وكانت هكذا في (ت) ثم رُسمت كما أثبتنا، والجادَّةُ أن يقال: « قال أبي: هذان الحديثان ليسا بصحيحين »، على حكاية مقول القول - كما في المسألة رقم (٣٤٠) - لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهين:
الأوَّل: على الإمالة، والأصلُ: « هذان الحديثان » رفعًا بالألف على الابتداء؛ لكنْ أميلت الألف في « هذانِ »؛ لانكسار النون بعدها، ولورود السماع بإمالة «ذا» في الإشارة، وأميلت الألف في « الحديثان »؛ لانكسار النون بعدها أيضًا، ولسبقها بالياء. وتُرْسَمُ ياءً، لكنَّها لا تنطق إلا ألفًا ممالة: « هذَيٰنِ الحديثَيٰنِ ». انظر الكلام على الإمالة في المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).
والثاني: على النصب بـ« قال » حملاً لها على « ظنَّ »، وهذه لغة بني سليم يُجْرون القول وما اشتقَّ منه مُجْرَى الظَّنِّ مطلقًا بدون شروطٍ في نصب المفعولَيْنِ؛ فيقولون: قال زيدٌ بَكْرًا منطلقًا، فتكون على ذلك بالياء الخالصة: « هذَيْنِ الحديثَيْنِ».
قال السيوطي في "همع الهوامع": « واختُلِفَ: هل يُعْمِلونه باقيًا على معناه، أَوْ لا يُعْمِلونه حتَّى يُضَمَّنَ معنى الظَّنِّ؟ على قولَيْنِ، اختار ثانيَهُمَا ابنُ جِنِّي، =

عمَّار[١]: فعن أبي هريرة موقوفٌ[٢]، وعمَّارٌ ثقةٌ . والحديثُ الآخر: ليس[٣] بصحيح .

٧٦٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن يحيى[٤] بن أبي سَمِينَة[٥]، عن أبي بَحْر[٦] عبدالرحمٰن بن عثمان البَكْراوي، عن ابن جُرَيج[٧]، عن عُبَيدالله بن أبي يزيد، عن ابن عباس: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُوقِظُ[٨] أهلَه ليلةَ ثلاثٍ وعِشرينَ ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: ابنُ عباس[٩]: أنه كان يوقِظ

= وعلى الأوَّل: الأعلَمُ وابن خَرُوف». اهـ، ومن شواهد هذه اللغة قولُ الشاعر [من الرجز أو السريع]:

قـالَـتْ وكُـنْـتُ رَجُـلاً فَـطِـيـنَـا هـذا - لَـعَـمْـرُ اللهِ - إسـرائِـيـنَـا

وجمهور العرب: لا يُجْرُونَ القولَ وما تصرَّف منه مُجْرَى الظن، إلا بشروط . انظر تفصيل ذلك في: "شرح المفصَّل" (٧/ ٧٨- ٨١)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٩٣- ٩٦)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٦٥- ٧٢)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٧٢- ٧٨)، و"همع الهوامع" (١/ ٥٦٣).

(١) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: « عمارة ». وتقدَّم في المسألة رقم (٣٤٠) على الصَّواب .

(٢) قوله: موقوف » يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) قوله: « ليس » سقط من (ف).

(٤) قوله: «ابن يحيى» ليس في (ف).

(٥) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٠٤ رقم ١١٢٥٩) من طريق محمد بن بكار العيشي، عن أبي بحر، به.

(٦) في (ك): « عن أبي يحيى ».

(٧) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٨) في (ف): « يوقض ».

(٩) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٦٨٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦٨٨) من طريق يحيى بن سعيد، كلاهما (عبدالرزاق ويحيى) عن ابن جريج، =

أهلَه، موقوفٌ[١].

٧٦١-أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال[٢]: حدَّثنا[٣] أبو زرعة؛ قال: حدَّثنا[٤] محمد بن الصَّبَّاح البَزَّاز[٥]؛ قال: حدَّثنا شَريك[٦]، عن ليث[٧]، عن عبد الوارث[٨]، عن أنس؛ قال:

= عن عبيد الله بن أبي يزيد، أن ابن عباس كان يرشُّ على أهلِه الماءَ ليلة ثلاثٍ وعشرين.
وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٤/ ٢٦٤).

(١) قوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
(٢) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا من (ت) و(ك) فقط .
(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدثنا »، وانظر المسألة رقم (٧٥٣).
(٤) قوله: « أبو زرعة قال: حدثنا » سقط من (أ) و(ش).
(٥) في (ف): « البزار ». وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٤٢٢٥).
ورواه الترمذي في "العلل الكبير"(٢١٤)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٧٥٠)، والطبراني في "الكبير"(٢٢/ ٣٨٣ رقم ٩٥٤) من طرق عن شريك، به.
وسقط من "الآحاد والمثاني" قوله: « عن ليث ».
ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٨٨٢).
ورواه ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٤٠٣) من طريق يحيى بن عبدالحميد، عن شريك، عن عبدالوارث، عن عبدالرحمن بن أنس بن مالك، عن أبيه، به.
ورواه البزار في "مسنده" (٢٨/ ب/ مسند أنس)، والطبراني في "الأوسط" (٥٨٩٨) من طريق الربيع بن بدر، عن الأعمش عن أنس، به.
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش إلا الربيع بن بدر، والربيع لين الحديث ». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عُلَيلة بن بدر، وهو: الربيع بن بدر ».
(٦) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي . (٧) هو: ابن أبي سُلَيم .
(٨) قال الترمذي في "العلل" (٢١٤): « سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن عبدالوارث هذا ؟ فقال: هو رجل مجهول ».

مرَّ بنا أبو طَيْبَة في شَهْرِ[١] رمضانَ، فقلنا: مِنْ أينَ جئتَ؟ قال: حَجَمْتُ النبيَّ ﷺ[٢].

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٧٦٢ - وسمعتُ[٣] أبا زرعة[٤] وحدَّثنا عن سعيد بن أسد بن موسى[٥]، عن يحيى بن حسَّان، عن اللَّيث بن سعد، عن يحيى بن سعيد[٦]، عن عَمْرَة[٧]، عن عائِشَة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُقَبِّلُني وهو صائمٌ.

فسمعتُ أبا زرعة وذكَرَ هذا[٨] الحديثَ، فقال: حدَّثنا[٩] يحيى ابن عبدالله بن بُكَير؛ قال: حدَّثني اللَّيث، عن يحيى بن سعيد، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس بينهما عَمْرَةُ.

---

(١) قوله: « شهر » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٢) قوله: « النبي ﷺ » سقط من (ف).

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٧١٠)، وفيها أن أبا حاتم وأبا زرعة قالا عن حديث يحيى بن حسَّان: « هذا خطأٌ، إنما هو: اللَّيث، عن يحيى بن سعيد؛ أنه بلغَه عن عائِشَة: أن النبيَّ ﷺ كان يُقَبِّلُها ... وهو الصَّحيحُ ».

(٤) في (ف): « أبي زرعة ».

(٥) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٢).

(٦) قوله: «عن يحيى بن سعيد» سقط من (ك).

(٧) هي: بنت عبدالرحمن.

(٨) قوله: « هذا » ليس في (ش).

(٩) في (ش) و(ف): « حدثني ».

فجعلَ أبا زُرْعَةَ[١] حديثَ ابنِ بُكَير عِلَّةً لحديث يحيى بن حسَّان.

٧٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن محمد الطَّنَافِسي[٢]، عن عليِّ بن غُرَاب، عن ابن جُرَيج[٣]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ احتَجَمَ وهو صائمٌ مُحْرِمٌ ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ باطِلٌ بهذا الإسناد .

٧٦٤ - وسألتُ[٤] **عليَّ بن الحسين بن الجُنَيد**، وذكرتُ له حديثًا رواه عمرو بن عاصم الكِلابي[٥]، عن هَمَّام[٦]، عن قَتادة، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لَا تَقَدَّمُوا**[٧] **شَهْرَ رَمَضَانَ**

---

(١) كذا في جميع النسخ ، والجادَّة :«أبو زرعة»؛ لأنه فاعلُ « جَعَلَ »؛ ولذا ضَبَّبَ عليها ناسخ (ت)، وضرَبَ ناسخ (ش) على «با» من «أبا»، وكتب فوقها «بو»، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، ووجهُهُ أنه جاء على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا. انظر الكلام على هذه اللغة في المسألة رقم (٩).

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه ابن عدي في "الكامل" (٣/٣٢٦) من طريق سلم بن سالم البلخي، عن عبيدالله العمري، عن نافع، عن ابن عمر، به.

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٤) انظر المسألة المتقدمة برقم (٧١٧).

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٤/ب/مسند أبي هريرة) قال: حدثنا عبدالقدوس بن محمد بن عبدالكبير، عنه، به. بالشطر الثاني فقط.

(٦) هو: ابن يحيى العَوْذي .

(٧) أي: لا تَتَقَدَّمُوا، ثم حُذِفَتْ إحدى التاءين تخفيفًا، وانظر نحو ذلك في التعليق على قوله: « ولو تَقَلَّدُ سَيْرًا » في المسألة رقم (٣٨٨).

بِصَوْمِ[(١)] يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ » .

وسمعتُه[(٢)] يقول: « مَنْ صَامَ أَوْ قَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » ؟

فسمعتُ ابن جُنَيدٍ يقول: إنما هو: هَمَّامٌ[(٣)]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

٧٦٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه مُصعَب بن سعيد المِصِّيصي، وأحمدُ بن سُلَيمان بن أبي الطَّيِّب[(٤)]، كلاهما عن عيسى

---

(١) في (أ): « يصوم ».

(٢) القائل: « وسمعته » هو أبو هريرة.

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٤٧ و٤٠٨ رقم ٨٥٧٥ و٨٥٧٦ و٩٢٨٧ و٩٢٨٨ و٩٢٨٩). من طريق عفان، عن همام، به.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩٠١)، ومسلم (٧٦٠) من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « من صام رمضان . . . »، الحديث.
ورواه مسلم (١٠٨٢) من طرق عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « لا تقدموا رمضان بصوم يوم . . . »، الحديث .
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٧٣١) الاختلاف في هذا الحديث فانظره إن شئت.

(٤) لم نقف على روايتهما، والحديث رواه البزار في "مسنده" (٢٦٥٨) من طريق الوليد بن صالح، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٩٣ رقم١٨٠) من طريق عمار بن كعب، كلاهما عن عيسى بن يونس، عن الأحوص، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير، عن معاذ: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم .
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن معاذ، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ».
وقال ابن حجر في "مختصر زوائد البزار" (١/ ٤٢٦): « وجبير لم يلحق معاذًا ». =

ابن يونس، عن الأَحْوَص(*) بن حَكِيم، عن أبي هريرة[١]، عن جُبَير بن نُفَير، عن معاذ بن جبل؛ قال: احتَجَمَ النبيُّ ﷺ وهو صائِمٌ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ في كتاب عيسى بن يونس: عن الأَحْوَص(*) بن حكيم، عن أبي الزَّاهِرِيَّة[٢]، عن جُبَير بن نُفَير: أنَّ النبيَّ ﷺ احتَجَمَ... مرسلٌ[٣].

٧٦٦ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٥]، عن محمد بن

= والحديث علَّقه ابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٧٥- ١٧٦) عن الأحوص بن حكيم، به، وقال: «أما حديثه الأول أنه قال: احتجم النبي ﷺ وهو صائم، فهو أصل صحيح من حديث ابن عباس وغيره، فيه ذكر الإحرام، أنه احتجم وهو صائم محرم».

ورواه ابن أبي شيبة (٩٣٣٠): حدثنا أبو أسامة، عن الأحوص، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير: أن معاذًا احتجم وهو صائم.

(*) في (أ): «الأخوص» بالخاء المعجمة.

(١) كذا في جميع النسخ: «أبي هريرة»! والذي في مصادر التخريج: «أبي الزاهرية».

(٢) هو: حُدَيْر بن كُرَيب.

(٣) كذا، والجادَّة: مرسلاً، لكنَّ حَذْفَ الألف جارٍ على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٤٨٣)، وقال ابن عرَّاق في "تنزيه الشريعة" (٢/ ١٤٧): قال ابن أبي حاتم في "العلل": سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديثٌ كذبٌ».اهـ.

(٥) هو: ابن الوليد، ولم نقف على روايته من هذا الوجه والحديث رواه أبو الفتح الأزدي في "كتاب الضعفاء" - كما في "فيض القدير" للمناوي (٣/ ٤٦٠) - من طريق داود بن رشيد، وأبو القاسم الحُرْفي في "عشرة مجالس من أماليه" (٨/أ) من طريق عثمان بن سعيد، والجورقاني في "الأباطيل والمناكير" (١/ ٣٥١)، =

الحجَّاج، عن مَيْسَرَة بن عبد ربِّه[١]، عن جابان[٢]، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ قال: « **خَمْسٌ يُفَطِّرْنَ الصَّائِمَ، وَتَنْقُضُ[٣] الوُضُوءَ: الغِيبَةُ، وَالنَّمِيمَةُ، والكَذِبُ، والنَّظَرُ بالشَّهْوَةِ، وَاليَمِينُ الكَاذِبَةُ** »، ورأيتُ رسولَ الله ﷺ يَعُدُّها كما تَعُدُّ[٤] النِّسَاءُ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ كذبٌ، ومَيسَرَةُ بن عبد ربِّه كان يَفتَعِلُ الحديثَ.

٧٦٧ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ بنُ الوليد[٦]، عن

= وابن الجوزي في "الموضوعات" (١١٣١) من طريق سعيد بن عنبسة جميعهم عن بقية، عن محمد بن الحجاج، عن جابان، عن أنس، به.

ومن طريق أبي القاسم الحُرْفي رواه ابن العديم في "بغية الطلب" (٢/٧٦٨).

الحديث أورده الأزدي في ترجمة محمد بن الحجاج وقال: « لا يكتب حديثه ».

وقال الجورقاني: هذا حديث باطل، وفي إسناده ظلمات فيها: جابان، ومحمد بن الحجاج، فإنهما ضعيفان. ومحمد بن الحجاج هذا هو ليس محمد بن الحجاج الحضرمي المصري، ومنها: بقية بن الوليد... ومنها: سعيد بن عنبسة قال علي بن الحسين بن الجنيد: سمعت يحيى بن معين يقول: سعيد بن عنبسة كذاب...» إلخ.

وقال ابن الجوزي: « وهذا حديث موضوع، ومن سعيد إلى أنس كلهم مطعون فيه، قال يحيى بن معين: وسعيد كذاب ».

(١) في (ت) و(ك): « عبدالله »، وصُوِّبت بهامش (ك).

(٢) في (ت) و(ك): « رَجَاء بان » ! وكتب فوقها في (ك): « كذا ».

(٣) في (ت): « وينقض »، وفي (ك): « وينقضن »، وهي مهملة في بقيَّة النسخ.

(٤) في (أ) و(ت): « يعد »، ولم تنقط في (ش) و(ف).

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٨٤).

(٦) روايته أخرجها الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص ١٥١).

شُعْبَة[١]، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب العَتَكي[٢]، عن صفيَّةَ ابْنَتِ[*] حُيَيٍّ[٣]: أنها دخَلَتْ على رسول الله ﷺ - أو دخلَ عليها رسولُ الله ﷺ - في يوم جُمُعَة، وهي صائمةٌ، فقال لها: «صُمْتِ أمْسِ؟»، قالت: لا؛ قال: «تَصُومِينَ غَدًا؟»، قالت: لا؛ قال: «فَأَفْطِرِي»؟

فسمعتُ[٤] أبي يقول: إنما هو: عن أبي أيُّوب العَتَكي، عن جُوَيرِيَةَ[٥] ابْنَتِ[*] الحارث، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو محمد[٦]: وكذا[٧] رواه يحيى بن سعيدٍ القَطَّانُ، وابنُ المبارك[٨]، وشَبَابَةُ[٩]، عن شُعْبَة، يقول: عن جُوَيرِيَة[١٠]، عن النبيِّ ﷺ.

وكذلك رواه هَمَّام[١١]، عن قَتادة[١٢]، عن أبي أيُّوب، عن

---

(١) في (ف): «سعيد».
(٢) هو: المراغي العَتَكي، الأزدي، اسمه يحيى، وقيل: حبيب بن مالك.
(*) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «ابنة»؛ لكن بعض العرب يقف على هاء التأنيث بالتاء، فتكتب حينئذ تاءً، نحو: شجرت، وبقرت، وابْنَت، وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (٦).
(٣) في (ك): «حسين».
(٤) في (ف) و(ت) و(ك): «سمعت».
(٥) في (ش): «جويرة».
(٦) في (أ) و(ش): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».
(٧) في (ت) و(ك): «كذا» بلا واو.
(٨) هو: عبدالله.
(٩) هو: ابن سوَّار.
(١٠) في (ش): «جويرة».
(١١) هو: ابن يحيى العَوْذي.
(١٢) في (ف): «وكذلك رواه هَمَّام عن هَمَّام».

جُوَيرِيَة[١]، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٧٦٨ - وسُئِلَ[٣] أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن لَهِيعَة[٤]، فاختُلِف على ابن لَهِيعَةَ:

رواه عبدالله بن وَهْب، عن [ابن][٥] لَهِيعَة، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن نَوفَل الأَسَدي أبي الأَسْوَد[٦]، فقال: عن عبدالله بن أبي رافع مولى أم سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ أَدْرَكَهُ[٧] شَهْرُ[٨] رَمَضَانَ وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيءٌ لَمْ يَقْضِهِ[٩]، لَمْ يُتَقَبَّلْ مِنْهُ، وَمَنْ صَامَ مُتَطَوِّعًا وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيءٌ لَمْ يَقْضِهِ، لَمْ يُتَقَبَّلْ مِنْهُ**».

ورواه عبدالله بن عبدالحكم[١٠]، وسَعِيدُ بنُ الحَكَم بن أبي مريم،

---

(١) في (ش): «جويرة».

(٢) قال الحاكم في الموضع السابق: «صحَّف بقية بن الوليد في ذكر صفية، ولم يتابع عليه، والحديث عن يحيى بن سعيد وغندر والناس عن شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب العتكي، عن جويرية بنت الحارث، عن النبي ﷺ نحوه».

(٣) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٣٦٥) عن أبي زرعة أنه قال: «الصحيح المرفوع».

(٤) هو: عبدالله.

(٥) تصحَّف في جميع النسخ إلى: «أبي».

(٦) في (ش): «ابن الأسود».

(٧) في (ك): «أدرك».

(٨) قوله: «شهر» ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٩) في (ك): «لم يقضيه».

(١٠) في (ف): «ابن الحكم».

وعمرو بن خالد[١] الحَرَّاني، وأبو صالح كاتبُ اللَّيْث[٢]، والنَّضْرُ بنُ عبد الجبَّار[٣]، عن ابن لَهِيعَة، عن أبي الأَسْوَد، عن عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ إلا عَمْرَو بن خالد؛ فإنه أوقَفَهُ[٤]، ولم يَرْفَعْه، ورفع الباقونَ الحديثَ إلى النبيِّ ﷺ.

ورواه ابن المبارك[٥]، فقال: أخبرنا عبدالله بن عُقبَة - نَسَبَ ابنَ لَهِيعَة إلى جَدِّه؛[لأنَّ ابن][٦] لَهِيعَة هو: عبدالله بن لَهِيعَة بن عُقبَة - عن أبي الأَسْوَد، عن عبدالله، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم

---

(١) في (أ) و(ش): « عمرو بن أبي خالد »، وقوله: « أبي » مكرر في (أ)، وانظر "تهذيب الكمال" (٢١/ ٦٠١).

(٢) هو: عبدالله بن صالح.

(٣) في (ت) و(ك): « والنضري عبدالجبار ».
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٥٢ رقم٨٦٢١) عن حسن بن موسى، والطبراني في "الأوسط" (٣٢٨٤) من طريق عبدالله بن يوسف، كلاهما عن ابن لَهِيعَة، عن أبي الأَسْوَد، عن عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، به. قال الطبراني: «لا يروىٰ هذا الحديث عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة».
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "فتح الباري" لابن رجب (٣/ ٣٦٥)-: ثنا عبدالله بن واقد؛ ثنا حيوة بن شريح، عن أبي الأَسْوَد، عن ابن رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، به، وزاد فيه: « ومن صلَّى تطَوُّعًا وعليه مكتُوبَة؛ لم يُتَقَبَّل منه ». ومن طريق إسحاق رواه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٣١).
قال ابن رجب: « عبدالله بن واقد: هو أبو قتادة الحراني، تكلموا فيه، وهذا غريب من حديث حيوة، وإنما هو مشهور من حديث ابن لهيعة ».
وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (٨٣٨).

(٤) «أوقفَهُ» بمعنى «وقَفَهُ» وكلاهما مستعمل في هذا الكتاب. وانظر المسألة رقم (٦٢٨).

(٥) هو: عبدالله.

(٦) في جميع النسخ: « لابن »، وهو تصحيف.

يَنْسُبْ عبدَالله[١] ؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٧٦٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختَلَفَ[٣] سُلَيمانُ بنُ حَرْب، وشَيْبانُ[٤] بن فَرُّوخ:

رواه[٥] سُلَيمان بن حَرْب[٦]، عن أبي هلال[٧]، عن غَيْلان بن جرير، عن عبدالله بن مَعْبَد الزِّمَّاني، عن أبي قَتادة[٨]: أنَّ عمرَ سأل

---

(١) أي: لم يبيِّن هل هو: عبدالله بن رافع، أو عبدالله بن أبي رافع.

(٢) هذا التصحيح من أبي زرعة هو لبيان الراجح من الاختلاف على ابن لهيعة، وهذا لا يقتضي صحة الحديث على الإطلاق، لتفرد ابن لهيعة به - كما قال الطبراني - وهو سيئ الحفظ، لا يعتد بتفرده. قال ابن رجب بعد أن ذكر الحديث من "مسند إسحاق بن راهويه": « وقد نقل إبراهيم الحربي، عن أحمد أنه سُئل عن حديث النبي ﷺ: « لا صلاة لمن عليه صلاة »؟ قال: لا أعرف هذا اللفظ. قال الحربي: « ولا سمعت بهذا عن النبي ﷺ ». قال ابن رجب: « وهذا يدل على أن الحديث الذي خرَّجه إسحاق لا أصل له ».

(٣) أي: اختلف فيه.

(٤) تصحَّف قوله: « شيبان » في (ك) إلى: « سليمان ».

(٥) في (أ) و(ت) و(ك): « روى ».

(٦) روايته أخرجها الحارث بن أبي أسامة - كما في "التدوين" للقزويني (١/ ٣٠٥) -، والدينوري في "المجالسة" (٢١٢). ورواه مسلم في "صحيحه" (١١٦٢) من طريق شعبة وأبان العطار ومهدي بن ميمون ثلاثتهم عن غيلان، به. قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٦٨): « ولا يعرف سماع عبدالله بن معبد من أبي قتادة ».

(٧) هو: محمد بن سُلَيم الرَّاسِبيُّ.

(٨) هو: الحارث بن رِبْعِيٍّ الأنصاري.

النبيَّ ﷺ عن صوم يوم الإِثْنَيْنِ[(١)] ؟ فقال: « ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدتُّ فِيهِ، وَيَوْمٌ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ النُّبُوَّةُ . . . ».

ورواه[(٢)] شَيْبَان[(٣)] فقال: عن أبي هلال، عن غَيْلان، عن عبدالله ابن مَعْبَد، عن عمر بن الخطاب ؟

فقال أبو زرعة: حديثُ [سُلَيمان][(٤)] أَصَحُّ[(٥)].

---

(١) انظر الكلام على همزةِ «الإِثْنَيْنِ» - عَلَمًا - في التعليق على المسألة رقم (٦٧١).

(٢) في (ف) و(ت) و(ك): «وروى».

(٣) هو: ابن فرُّوخ الحَبَطي. وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (١٤٤)، ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢١٣) وقال: « هكذا رواه أبو هلال فقال: عن عبدالله بن معبد، عن عمر بن الخطاب، وإنما هو: عن عبدالله بن معبد، عن أبي قتادة الأنصاري، وهو الصحيح».
وقال ابن حجر في "المطالب العالية" (١١١٤) بعد أن ذكره من طريق أبي يعلى: «المحفوظ بهذا الإسناد، عن عبدالله بن معبد، عن أبي قتادة بطوله، أخرجه من ذلك الوجه مسلم وأصحاب السنن ».
ورواه النسائي في "سننه" (٢٣٨٢) من طريق الحسن بن موسى، وحنبل في "جزئه" (٢٧) وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢١٣) من طريق مسلم بن إبراهيم كلاهما عن أبي هلال عن غيلان، عن عبدالله بن معبد، عن أبي قتادة، عن عمر، به.
ولم يذكر ابن عدي في روايته: « أبا قتادة » فلعله حمل رواية مسلم بن إبراهيم على رواية شيبان؛ فإنه قرنها بها، والله أعلم.
قال ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ٢٨٣): « هكذا رواه الحافظ أبو يعلى، وقد رواه النسائي [ثم ذكر رواية النسائي السابقة] وهذا أقرب وأشبه بالصواب ».

(٤) المثبت من (ش)، وفي بقيَّة النسخ: « سلمان ».

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (١٠٣٥): « يرويه غَيلان بن جرير، عن عبد الله بن مَعْبَد الزِّمَّاني، واختُلف عنه: فرواه قتادة، واختُلِف عنه: فقال سعيد بن أبي عَروبة وحماد بن سلمة - وقيل عن شعبة-: عن قتادة، عن غَيلان، عن عبدالله بن مَعْبَد، عن أبي قتادة. ورواه منصور بن زاذان والحكم بن هشام، عن قتادة، عن عبدالله =

٧٧٠ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن عمرو، عن عبد الملك[٢] بن عُمَير، عن جُنْدب بن سُفْيان البَجَلي؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يقول[٣]: « **أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ[٤] رَمَضَانَ: شَهْرُ اللهِ الَّذِي تَدْعُونَهُ[٥] المُحَرَّمَ** » ؟

قال أبو زرعة: هكذا رواه عُبَيدالله بن عمرو[٦]؛ ورواه زائدة[٧]،

= ابن مَعْبَد، عن أبي قتادة، لم يذكُر بينهما غَيلان. وقيل: عن الحكم، عن أيوب، عن عبدالله بن مَعْبَد؛ ولا يصحُّ ذكر أيوب فيه . ورواه شعبة بن الحجَّاج ومهدي بن ميمون وأبان العطار وأبو هلال الرَّاسبي وحماد بن زيد عن غَيلان، عن عبد الله بن مَعْبَد، عن أبي قتادة، إلا أن أبا هلال من بينهم جعله عن أبي قتادة، عن عمر بن الخطَّاب ﷺ . والصَّحيح: عن أبي قتادة: أنه سمع رجلاً سأل النبيَّ ﷺ عن الصيام ؟ فقال عمر بن الخطَّاب: يا رسول الله ! كيف من يصومُ الدَّهر ؟

ورواه حجَّاج بن الحجَّاج، عن غَيلان، واختُلِف عنه: فرواه إبراهيم بن طَهمان، عن حجَّاج، عن غَيلان، عن عبد الله بن مَعْبَد، عن أبي قتادة. وخالفه هارون بن مسلم العِجْلي - وكان ضعيفًا - رواه عن حجَّاج، عن غَيلان، عن عبد الله بن مَعْبَد، عن عبد الله بن أبي قتادة، ووَهِمَ في ذكر عبد الله بن أبي قتادة، والصَّواب: قول قتادة وشعبة ومن وافقهما ». وانظر "العلل" أيضًا (١٤٤).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٥١) موجَّهة لأبي حاتم، وقد أجاب بمثل جواب أبي زرعة هنا .

(٢) من قوله: « وسئل أبو زرعة ... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٣) قوله: « يقول » سقط من (ت) و(ك).

(٤) قوله: «شهر» ليس في (ت) و(ك).

(٥) في (ك): « يدعونه »، وهي روايةٌ في بعض المصادر المطبوعة.

(٦) في (ت) و(ك): « عمر ».

(٧) في (أ) و(ت) و(ف): « زائد ». وهو: زائدة بن قدامة .

وأبو عَوانة[(١)]، وجرير[(٢)]، عن عبد الملك بن عُمَير، عن محمد بن المُنتَشِر[(٣)]، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن الحِمیَري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو[(٤)] الصَّحيحُ .

٧٧١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه قَتادة، واختُلِف عن قَتادة:

فَرَوى[(٥)] عن قَتادةَ: شُعْبَةُ، واختُلِف عليه. ورواه ابنُ أبي عَروبة[(٦)]، ورواه سعيد بن بَشير[(٧)]:

فأما اختلافُهم على شُعْبَة: فروى محمد بن مِنهال الضَّرير[(٨)]، عن

---

(١) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليَشكُري .

(٢) هو: ابن عبدالحميد .

(٣) في (ك):« عبدالرحمٰن بن المنتشر ». (٤) في (ف):« وهذا ».

(٥) في (ت):« وروى »، وفي (ك):« روى ».

(٦) هو: سعيد .

(٧) رواية ابن أبي عَروبة وسعيد بن بَشير عن قتادة، كما سيأتي .

(٨) روايته أخرجها الجصاص في "أحكام القرآن" (١/ ٢٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٢١).

وتصحف « يزيد بن زريع » عند الجصاص إلى: « يزيد بن ربيع ».

ورواه البيهقي في "المعرفة" (٩٠٠٣) من طريق أبي داود السجستاني، عن محمد ابن المنهال، به. قال البيهقي: « ورواه يوسف القاضي وأبو قلابة، عن محمد المنهال كما رواه أبو داود عن شعبة، وفي نسختي من "السنن" : سعيد، وفي نسخة عندي مقروءة على شيخنا: شعبة ».

والحديث رواه أبو داود في "سننه" (٢٤٣٩/عوامة) عن محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، به.

ومن طريق أبي داود هذه رواه ابن عبدالبر في "الاستذكار" (١٤٢٧٤).

يزيد[١] بن زُرَيع - فيما حدَّثنا أبي[٢]، عن محمد بن المِنهال الضَّرير، عن يزيد بن زُرَيْع - عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن عبدالرحمٰن بن مَسْلَمَة[٣]، عن عَمِّه[٤]: أنَّ أسْلَمَ أَتَى[٥] النبيَّ ﷺ يومَ عاشوراء، فقال: «**أَصُمْتُمْ يَوْمَكُمْ هَذَا ؟**»، قالوا: لا، قال: « **فَأَتِمُّوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ** » .

ورواه أبو زُرْعة، عن محمد بن المِنْهال، عن يزيد بن زُرَيع، عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن عبدالرحمٰن بن مَسْلَمَة، عن عَمِّه، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه أبو زرعة، عن عُبَيدالله بن معاذ، عن أبيه، عن شُعْبَة، عن

(١) في (ت): « زيد ».
(٢) روايته ذكرها البيهقي في "المعرفة" (٩٠٠٥).
(٣) في (ش): « مسلم ». قال النسائي في "الكنى" : « أبو المنهال عبد الرحمن بن سلمة بن المنهال. وقال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٥٥٢): « وصوَّب أبو علي بن السكن أن اسم أبيه سلمة. قال: ويقال: أن شعبة أخطأ في اسمه حيث قال: عن عبد الرحمن بن المنهال بن مسلمة، ثم ساق بسنده من طريق روح بن عبادة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عبد الرحمن بن سلمة انتهى. وقد رويناه في "جزء ابن نجيح" من طريق شعبة، عن قتادة: سمعت ابن المنهال، وهو يؤيد ما قال النسائي ».
(٤) يقال: إن اسمه: مسلمة .
(٥) كذا في جميع النسخ « أتى » بصيغة التذكير، وفي مطبوع مصادر التخريج: «أتت»، وهو الجادَّة؛ لأنَّ «أسلَمَ» قبيلةٌ مشهورة، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهين:
الأوَّل: أنَّه حمَلَ « أسلم » على معنى الحي لا القبيلة؛ كأنَّه قال: أنَّ حَيَّ أسلَمَ أتى النبي ﷺ. انظر في تذكير أسماء القبائل باعتبار معنى الحي أو القوم، وتأنيثها باعتبار معنى القبيلة أو الجماعة أو الطائفة: "كتاب سيبويه" (٣/ ٢٥٠)، و"همع الهوامع" (١/ ١٢٤- ١٢٥). وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٠٣). =

قَتادة، عن عبدالرحمٰن بن مَسْلَمَة، عن عَمِّه، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه أبو زرعة، عن محمد بن بشَّار، عن محمد بن جعفر غُنْدَر[(١)]، عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن عبدالرحمٰن بن المِنْهال بن مَسْلَمَة الخُزاعي، عن عَمِّه، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه أبو داود الطَّيَالِسي[(٢)]، عن شُعْبَة[(٣)]، عن قَتادة، عن أبي المِنْهال[(٤)]، عن عَمِّه، عن النبيِّ ﷺ .

= والثاني: أنَّ المراد قبيلةُ أسلَمَ، لكنَّه ذكَّر الفِعْلَ حملاً على مثل قولهم: « ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا »، والجادة: أَبْقَلَتْ. انظر التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٦٧- ٣٦٨ رقم ٢٣١١٧) عن غندر، عن شعبة، عن قتادة، عن عبدالرحمن بن المنهال أو ابن مسلمة، عن عمه، به.
ورواه النسائي في "الكبرى" (٢٨٦٣/ الرسالة)، وابن حزم في "المحلى" (٦/ ١٦٩) من طريق محمد بن المثنى، عن غندر، عن شعبة، عن قتادة، عن عبدالرحمن ابن المنهال - زاد ابن حزم: ابن سلمة - الخزاعي، عن عمه، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٩ و٣٦٧- ٣٦٨ رقم ٢٠٣٢٩ و٢٣١١٧) من طريق حجاج بن محمد، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٣٠٩) من طريق محمد بن حفص، كلاهما عن شعبة، عن قتادة، عن عبدالرحمن بن المنهال بن سلمة الخزاعي، عن عمه، به.
ووقع عند أحمد: « عبدالرحمن أبي المنهال بن سلمة الخزاعي ».
ورواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٨٤) إلا أنه وقع عنده هكذا: « حدثنا معاذ بن المثنى، نا أبي، نا أبي، نا شعبة، عن قتادة، عن عبدالرحمن أبي المنهال، عن عمه مسلمة، به ».

(٢) هو: سليمان بن داود .

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (٢٢٧٣)، و"شرح معاني الآثار" (٢/ ٧٣) من طريق عبدالرحمن بن زياد، عنه، به.

(٤) في (ت) و(ك): « ابن المنهال » بدل: «أبي المنهال».

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِمٍ؛ قال[*]: وحدَّثنا أبي، عن هشام بن عمَّار، عن شُعَيب بن إسحاق، عن ابن أبي عَروبة[1]، عن قَتادة، عن عبدالرحمٰن بن سَلَمة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

وحدَّث[2] أبو زرعة عن هشام بن عَمَّار، عن شُعَيب بن إسحاق، عن سعيد[3]، عن قَتادة، عن عبدالرحمٰن بن مَسْلَمَة، عن عَمِّه؛ قال: غَدَوْنَا على رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وقد تَغَدَّينا، فقال: «هَلْ صُمْتُم اليَوْمَ؟»، قُلنا: لا، لقد تَغَدَّينا، فقال: «صُومُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ».

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِمٍ؛ قال[*]: حدَّثنا[4] أبي؛ قال: حدَّثنا يحيى بن صالح الوُحَاظي، عن سعيد بن بَشير، عن قَتادة، عن أبي سَلَمة الأَسْلَمي، عن عَمِّه، عن النبيِّ ﷺ؟

(*) قوله: «أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم قال» من (ت) و(ك) فقط.

(١) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٧/ ٨١) من طريق عبدالوهاب بن عطاء، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٤٠٩ رقم ٢٣٤٧٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٢٧٢) و"شرح معاني الآثار" (٢/ ٧٣) من طريق روح بن عبادة، والنسائي في "الكبرى" (٢٨٦٤ و٢٨٦٥/ الرسالة) من طريق بشر ومحمد بن بكر جميعهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عبدالرحمن بن سلمة الخزاعي، عن عمه، به. ووقع عند الطحاوي في كتابيه: «شعبه» بدل «سعيد». ومن طريق النسائي رواه ابن حزم في "المحلى" (٦/ ١٦٩).

(٢) في (ف) تشبه أن تكون: «وحديث».

(٣) هو: ابن أبي عَروبة.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «وحدَّثنا» بالواو.

قال أبو زرعة: الصَّحِيحُ عندنا حديثُ غُنْدَر[١].

٧٧٢ - وسُئِلَ[٢] أبو زرعة عن حديثٍ رواه[٣] مُعَمَّر بن سُلَيمان[٤]، عن عبدالله بن بِشْر، عن أبانَ[٥] وحُمَيْدٍ[٦]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ سُئل عن الرَّجُل يُقَبِّل وهو صائمٌ؟ فقال: «هِيَ رَيْحَانَةٌ يَشَمُّهَا إِذَا شَاءَ»؟

قال أبو زرعة: أمَّا من حديثِ حُمَيد فَمُنكَرٌ، وأما أبانُ فقد رُوِيَ عنه.

٧٧٣ - وسُئِلَ أبي وأبو زرعة[٧] عن حديثٍ[٨] رواه محمَّد بن سعيد بن سابِق، عن عَمْرو بن أبي قيس، عن زياد بن عِلَاقَة، عن عمرو بن مَيْمون، عن مَيْمونة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُقَبِّلُ وهو صائمٌ؟

فقال أبو زرعة: هكذا قال عمرو بن أبي قيس، وهو خطأٌ؛ رواه

---

(١) قال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٢٨٤): «وهذا الحديث مختلف في إسناده ومتنه، وفي صحته نظر».
(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٢٣).
(٣) قوله: «رواه» ليس في (ف).
(٤) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٤٦).
(٥) هو: ابن أبي عياش.
(٦) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.
(٧) في (أ) و(ش): «وأبا زرعة».
(٨) قوله: «عن حديث» مكرر في (ت).

الثَّوري، وأبو إسحاق - يعني: الشَّيباني[(١)] - وأبو الأَحْوَص[(٢)]، وأبو بكر النَّهْشَلي[(٣)]، عن زياد بن عِلَاقَة، عن عمرو بن مَيْمون، عن عائِشَة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُقَبِّلُ وهو صائمٌ.

قال أبو محمد [(٤)]: وكذا رواه إسرائيلُ[(٥)]، والوليد بن أبي ثَور، وقيس بن[(٦)] الرَّبيع[(٧)]، عن زياد بن عِلاقَة، عن عمرو بن مَيمون، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) هو: سليمان بن أبي سليمان. وروايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٥٦٦ و١٥٦٧)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٣٧٣- ٣٧٤).

(٢) في (أ): « الأخوص ». وهو: سلَّام بن سُليم. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٠٦).

(٣) مختلف في اسمه، قيل: عبدالله بن قِطاف، وقيل غير ذلك. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٠٦).

(٤) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (أ) و(ش)، وفي (ف): « قلت » بدلاً منه.

(٥) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٣).

(٦) قوله: « وقيس بن » سقط من (أ) و(ش).

(٧) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٦٣٨).

والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٦٤ رقم ٢٦٢٨١) من طريق زائدة، وأحمد (٦/ ٢٥٨ رقم ٢٦٢١٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٣) والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٨٢) من طريق شيبان، وأحمد (٦/ ٢٢٠ رقم ٢٥٨٤٧) وفي "العلل" (٤٢٣٣)، وأبو نعيم في "المستخرج" (٣/ ١٨٣) من طريق شريك النخعي، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٩٧) من طريق داود بن الزبرقان، عن شعبة، جميعهم عن زياد بن علاقة، به.

قال ابن عدي: « ولا أعلم يرويه عن شعبة غير داود، والحديث عن زياد مشهور، رواه عنه جماعة منهم: أبو بكر النهشلي وأبو حنيفة. ورواه عمرو بن أبي قيس، =

٧٧٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن حَرْبٍ، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ[٢] في السَّفَرِ » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ لم يَرْوِه غيرُ محمد بن حَرب .

٧٧٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختُلِفَ في الرِّواية على بكر ابن مُضَرَ:

فرواه قُتيبة بن سعيد، عن بكر بن مُضَرَ، عن عمرو بن جابر، عن جابر بن عبدالله، موقوفٌ[*]؛ قال: من صامَ رمضانَ، ثم أتبَعَهُ بسِتَّةِ أيَّامٍ من شَوَّالٍ؛ فذلكَ صيامُ الدَّهر . رواه موقوفٌ[*].

ورواه يحيى بن عبدالله بن بُكَيْر، ويزيد بن مَوْهَب[٣]، عن بكر بن

= فخالفهم فقال: عن زياد بن عِلاقة، عن عمرو بن ميمون، عن ميمونة: أن النبي ﷺ كان يقبِّل وهو صائم ».

وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٨٥/أ) عن حديث عمرو بن ميمون، عن ميمونة؟ فقال: « يرويه زياد بن عِلاقة، واختُلِف عنه: فرواه عمرو [في الأصل: عمر] بن أبي قيس، عن زياد بن علاقة، عن عمرو بن ميمون، وروي عن زائدة كذلك، وهو وهمٌ، والصَّحيح: عن عمرو بن ميمون، عن عائشة ».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٢٦) وفيها: « هذا حديث منكر ».

(٢) في (ك): « الصائم ».

(*) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، وهو جارٍ على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١١٣).

ورواه البزار في "مسنده" (١٠٦٢/ كشف الأستار) من طريق بشر بن عمر، =

مُضَرَ[١]، عن عمرو بن جابر، عن جابر[٢]، عن النبيِّ ﷺ؛ مرفوعَ[٣]؟

قال أبو زرعة: المرفوعُ صحيحٌ .

قلتُ: رواه[٤] سعيدُ بنُ أبي أيُّوب[٥]، وابنُ لَهِيعَةَ[٦]، عن عمرو

= والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٣٥٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٢) من طريق عبدالله بن وهب، والطحاوي أيضًا (٢٣٥١) من طريق يحيى بن حسان، وابن عبدالحكم في "فتوح مصر" (ص ٢٧٤) من طريق عبدالله بن عبدالحكم وعبدالغفار بن داود، والطبراني في "الأوسط" (٣١٩٢ و٨٩٧٩) من طريق عبدالله بن صالح وعبدالله بن يوسف، وأبو نعيم في "مجلس من أماليه" (٣) من طريق عمرو بن خالد جميعهم عن بكر بن مضر، به.

قال البزار: « تفرد به عمرو ».

(١) قوله: « ابن مُضَر » ليس في (ف).

(٢) قوله: « عن جابر » سقط من (ك).

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) في (ف): « ورواه ».

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٠٨ و٣٢٤ و٣٤٤ رقم ١٤٣٠٢ و١٤٤٧٧ و١٤٧١٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١١١٦/ المنتخب)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٦٣)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٣٣١/ بغية الباحث) والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٣٥٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٢)، و"الشعب" (٣٤٥٩).

قال العقيلي: « وهذا يُروى عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ بإسناد أصلح من هذا ».

(٦) هو: عبدالله . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٠٨ رقم ١٤٣٠٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٣٥١)، وابن عبدالحكم في "فتوح مصر" ص(٢٧٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٢).

ورواه ابن عبدالحكم في "فتوح مصر" ص(٢٧٤) من طريق الليث بن سعد، عن عمرو بن جابر، به.

ابن جابر، عن جابر[1]، عن النبيِّ ﷺ.

٧٧٦ - وسمعتُ[2] أبا زرعة وقد روى حديثًا، ثم اختَلَفَ الرُّواة على حبيب بن أبي ثابت:

فروى سُفْيانُ الثَّوري، عن حبيب، واختُلِفَ عن سُفْيان:

فروى وكيعٌ[3]، وثابت بن محمد الزَّاهد[4]: عن [حَبِيبٍ][5]، عن ابن المُطَوِّس[6]، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنَّه[7] قال:

---

(١) قوله: « عن جابر » سقط من (ك).

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٦٧٤) و(٧٢٠) و(٧٥٠).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٧٨٣ و١٢٥٦٩).
وأحمد في "المسند" (٢/ ٤٤٢ رقم٩٧٠٦)، وإسحاق في "مسنده" (٢٧٣)، وابن ماجه في "سننه" (١٦٧٢).
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٧٥) عن الثوري، به.
ومن طريق عبدالرزاق رواه النسائي في "الكبرى" (٣٢٨٠).
ورواه النسائي في "الكبرى" (٣٢٨٠)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧٤) من طريق أبي داود الحفري، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧٠) من طريق يزيد بن هارون كلاهما عن الثوري، به.

(٤) أي: أنَّ وكيعًا وثابتًا روياه عن سفيان، عن حبيب، به .

(٥) تصحف في جميع النسخ إلى: « جُبَيْر »، والتصويبُ من مصادر التخريج السابقة ومن سياق المسألة؛ فقد قال: « فروى سفيان الثوري، عن حبيب، واختلف عن سفيان»، وأيضًا فإنَّ مدار الاختلاف في الحديث عليه.

(٦) في (أ) و(ش): « عن جبير أبي المُطَوِّس»، وفي (ك): « عن جبير بن المُطَوِّس ».
وقد سبق التنبيه في المسألة رقم (٦٧٤) أنه يقال له: ابن المطوِّس، و: أبو المطوِّس .

(٧) قوله: « أنه » من (ف) فقط.

« مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا في رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ وَلَا رُخْصَةٍ، لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ وإِنْ صَامَهُ ».

ورواه يحيى بن سعيد القَطَّان[1]، وأبو نُعَيْم[2]، وقَبِيصَةُ[3]، عن سُفْيان، عن [حَبِيبٍ][4]، عن أبي المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[5].

---

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٧٢٣) والنسائي في "الكبرى" (٣٢٧٩) والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٣٦٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٢٣). ومن طريق الترمذي رواه البغوي في "شرح السنة" (١٧٥٣).
قال الترمذي: « حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمعت محمدًا [يعني البخاري] يقول: أبو المطوس اسمه: يزيد بن المطوس، ولا أعرف له غير هذا الحديث ».

(٢) هو: الفضل بن دكين . وروايته أخرجها إسحاق في "مسنده" (٢٧٤)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٧٨)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧٠)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ١٧٠).
ورواه الدارمي في "مسنده" (١٧٥٥) من طريق محمد بن يوسف، والترمذي في "جامعه" (٧٢٣)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٧٩)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٣٦٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٢٣) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٥٧) من طريق الوليد بن مسلم، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢١١)، و"العلل" (٨/ ٢٧٤) من طريق أبي أحمد الزبيري جميعهم عن سفيان الثوري، به.
ومن طريق الترمذي رواه البغوي في "شرح السنة" (١٧٥٣).

(٣) هو: ابن عقبة السُّوائي .

(٤) في جميع النسخ: «حُمَيْد»، والتصويبُ من المسألة رقم (٦٧٤) و(٧٢٠)، ومن مصادر التخريج السابقة، ومن سياق المسألة؛ فإنَّ مدار الاختلاف في الحديث على «حبيب بن أبي ثابت». وتقدَّم التعليق أوَّل المسألة على تصحيف آخر فيه.

(٥) من قوله: « قال: من أفطر . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

وكذلك رواه حمَّادُ بن شُعيبٍ، وقيسٌ[(١)]، عن حبيب، عن أبي المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

فسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحيحُ: عن أبي المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

وقال أبو محمد[(٣)]: وروى هذا الحديثَ شُعْبَةُ، فقال: عن حبيب، عن عُمَارَة بن عُمَير، عن أبي المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[(٤)]؛ زاد في الإسناد: عُمَارَةَ بْنَ عُمَير .

واختُلِفَ في الرِّواية على شُعْبَة:

فروى[(٥)] سعيدُ بن عامر[(٦)]، عن شُعْبَة، عن حبيب، عن عُمارَة بن

(١) هو: ابن الربيع، وروايته أخرجها أبو القاسم الحُرْفي السمسار في "عشرة مجالس من أماليه" (٨/أ)، وذكرها الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٦٨).
وواه الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧٢- ٢٧٣) من طريق زيد بن أبي أنيسة، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٤٦٢) من طريق عبدالغفار بن القاسم، كلاهما عن حبيب، عن ابن المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.
ورواه الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧٠) من طريق حمزة الزيات، عن حبيب، عن ابن أبي المطوس، عن أبي المطوس، عن أبي هريرة، به.

(٢) من قوله: « فسمعت أبا زرعة . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٣) المثبت من (ف)، وفي (أ) و(ش): « قلت » بدلاً منه. وانظر الحاشية التالية.

(٤) من قوله: « وقال أبو محمد . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٥) في (ت) و(ك): « وروى ».

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٢٢)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧١) من طريق سعيد بن عامر، عن شعبة، عن حبيب، عن ابن المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، به. =

عُمَير، عن ابن مُطَوِّس[1]، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه سُلَيمان بن حَرب[2]، وأبو الوليد[3]، ومسلم بن إبراهيم،

= ووقع عند الدارقطني: « سعيد بن عمار » و « أبو المطوس ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٥٨ رقم ٩٩٠٨)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٨٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٨٧) من طريق محمد بن جعفر، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٨١) من طريق إسماعيل بن علية، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٨٧) من طريق ابن أبي عدي وخالد بن الحارث، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧١) من طريق عثمان بن عمر جميعهم عن شعبة، عن حبيب، عن عمارة، عن ابن المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

(١) ابن المطوِّس: هو أبو المطوِّس يزيد بن المطوِّس، حكاه الترمذي عن البخاري؛ كما في "جامع الترمذي" (عقب الحديث ٧٢٣)، وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين أنّ أبا المطوِّس هو عبدالله بن المطوِّس، وقال:« ثقة أراه كوفيًّا ». انظر: "علل الدارقطني" (٨/ ٢٧٣).

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٣٩٦) إلا أنه وقع فيه « ابن المطوس ».

(٣) هو: هشام بن عبدالملك الطَّيالسي. وروايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (١٧١٥)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧١).
ورواه الدارقطني أيضًا (٨/ ٢٧٤) من طريقه لكن وقع عنده « ابن المطوس ».
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢٦٦٣) عن شعبة، عن حبيب، عن عمارة، عن أبي المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.
ومن طريق الطيالسي رواه النسائي في "الكبرى" (٣٢٨٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٨٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤/ ١٧٨)، والبيهقي في "السنن" (٤/ ٢٢٨)، و"الشعب" (٣٣٨٢)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ١٧٠).
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٨٦ و٤٥٨ رقم ٩٠١٤ و٩٩٠٨)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧١) من طريق بهز بن أسد، وإسحاق في "مسنده" (٣٦٧) من طريق أبي عامر العقدي، وأبو داود في "سننه" (٢٣٩٦) من طريق محمد بن كثير، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤/ ١٧٨)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧١) من طريق بشر بن عمر الزهراني، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧٢)، والبيهقي =

عن شُعْبَة، عن حبيب، عن عُمارَة[١] بن عُمَير، عن أبي المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: فوجَدتُّ حديثًا بيَّنَ عِلَّةَ هذه الأحاديث.

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم؛ قال: حدَّثنا[٢] أحمد ابن سِنان[٣]؛ قال: حدَّثنا عبدالرحمٰن بن مَهدي[٤]؛ قال: حدَّثنا سُفْيان، عن حبيب، عن عُمارَة بن عُمَير، عن أبي المُطَوِّس - قال حبيب: فَلَقِيتُ أبا المُطَوِّس، فحدَّثني - عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

= في "الشعب" (٣٣٨١) من طريق عفان جميعهم عن شعبة، بمثله.
ورواه إسحاق في "مسنده" (٢٧٥) من طريق وهب بن جرير، عن شعبة، عن حبيب، عن أبي المطوس أو ابن المطوس أو المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

(١) في (ت): «عمَّار».

(٢) قوله: «أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم قال: حدَّثنا» مكانه في (أ) و(ش) و(ف): «وحدثنا».

(٣) هو أحمد بن سنان بن أسد، أبو جعفر الواسطي. انظر: "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٣)، وقد ذكر المِزِّيُّ في ترجمته من "تهذيب الكمال" (١/ ٣٢٢) أنَّ عبدالرحمن ابن أبي حاتم الرازي ممَّن روى عنه.

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٠ رقم ١٠٠٨١)، وذكرها الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٦٧).
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٠ رقم ١٠٠٨٠) - وعنه أبو داود في "سننه" (٢٣٩٧) - من طريق يحيى القطان، عن حبيب، به إلا أنه وقع عنده: «ابن المطوس».
ورواه الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٦٩) من طريق علي بن المديني قال: كان يحيى ابن سعيد ثنا بهذا الحديث: ثنا سفيان قال: حدثني حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة». عن أبي المطوس، قال: فلقيت أبا المطوس فحدثني، عن أبيه، عن أبي هريرة. ثم قال يحيى بعد ذلك بزمان: نظرت في هذا الحديث، فغيَّره: أنبا يحيى، =

قال[١]: فقد بانَ أنَّ جميعَ الحديثَينِ صَحِيحَينِ[٢]؛ قد سمع حبيبٌ من عُمَارَة، ومن أبي المُطَوِّس[٣].

٧٧٧ - قال أبو محمد[٤]: وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالِسي[٦]، عن شَريك[٧]، وأبي[٨] عَوانَة[٩]، وَشَيبان[١٠]، عن

= ثنا سفيان قال: حدثني حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة، عن ابن المطوس، قال: فلقيت ابن المطوس فحدثني عن أبيه، عن أبي هريرة ».

(١) أي: قال ابن أبي حاتم.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادة: « صحيحان »؛ لأنها خبر « أنَّ »، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهين، ذكرناهما في التعليق على قوله: « فكأنَّه حديثين »، في المسألة رقم (٧٣٠)، وانظر المسألة رقم (٥٥٠).

(٣) قال الترمذي في "العلل الكبير" (١٩٩): « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن حديث أبي المطوس...؟ فقال: أبو المطوس اسمه: يزيد بن المطوس، وتفرد بهذا الحديث، ولا أعرف له غير هذا، ولا أدري أسمع أبوه من أبي هريرة أم لا ».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ١٧٣): « وهذا يحتمل أن يكون لو صحَّ على التغليظ، وهو حديث ضعيف، لا يحتج بمثله ».
وقال ابن حزم في "المحلى" (٦/ ١٨٣): « وأما نحن فلا نعتمد عليه؛ لأن أبا المطوس غير مشهور بالعدالة ».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ١٦١): « واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافًا كثيرًا، فحصلت فيه ثلاث علل: الاضطراب، والجهل بحال أبي المطوس، والشك في سماع أبيه من أبي هريرة، وهذه الثالثة تختص بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء ».

(٤) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .

(٥) في (ت) و(ك): « سألت » بلا واو.

(٦) هو: سليمان بن داود . وروايته هذه أخرجها في "مسنده" (٣٩٤).

(٧) هو: ابن عبدالله النخعي ، القاضي . (٨) في (ك): « أبو ».

(٩) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليَشْكُري .

(١٠) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحوي .

أبي يَعْفُور[١]، عن ابن أبي عَقْرَب، عن ابن مسعود: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **لَيْلَةُ القَدْرِ في النِّصْفِ مِنَ السَّبْعِ، تُصْبِحُ الشَّمْسُ لَيْسَ لَهَا شُعَاعٌ** »؛ فَرَمَقْتُها، فإذا هي كما قال رسولُ الله ﷺ ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا[٢] الحديثُ وَهَمٌ؛ إنما هو: أبو يَعفُور[٣]، عن الصَّعْب البَكْري[٤]، عن أبي عَقْرَب الأَسَدي[٥]، عن ابن مسعود.

٧٧٨ - وسألتُ أبي[٦] عن حديثٍ رواه الحُسَين بن حَفْص، عن

---

(١) في (ك): « أبي يعقوب »، ويشبه أن تكون هكذا في (ت).
وهو: وقدان أبو يعفور العبدي الكبير.

(٢) في (ت): « اهذا ».

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦٦٥ و٩٥٠٩) و"المسند" (٣٢٨) من طريق أبي الأحوص، وأحمد في "مسنده" (١/ ٤٠٦ رقم ٣٨٥٧) من طريق شيبان، وأحمد (١/ ٤٠٦ رقم ٣٨٥٨) والبخاري في "الكنى" (٥٥/ تعليقًا) من طريق أبي عوانة الوضاح اليشكري، والشاشي في "مسنده" (٨٦٣) جميعهم عن أبي يعفور، عن أبي الصلت، عن أبي عقرب الأسدي، عن ابن مسعود، به.
وليس في رواية البخاري: « عن أبي عقرب الأسدي ».
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٤٥٨ رقم ٤٣٧٤) والبخاري في "الكنى" (٥٥/ تعليقًا)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٣٧١)، وبحشل في "تاريخ واسط" ص(٨٩/ تعليقًا) من طريق طلق بن حبيب، عن أبي عقرب الأسدي، عن ابن مسعود، به.

(٤) كذا في جميع النسخ! ولم نقف عليه، وقد يكون متصحفًا عن «الصعق البكري» وهو: الصعق بن حَزْن البكري، المترجم في "الجرح والتعديل" (٤/ ٤٥٥)، والله أعلم.

(٥) ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٤١٨ رقم٢٠٤٢)، والبخاري في "الكنى" (٥٥)، وابن حجر في "تعجيل المنفعة" (٢/ ٥١٠ رقم١٣٤٧) ونقل عن الحسيني قوله فيه: مجهول.

(٦) كذا في جميع النسخ، وسيأتي في الجواب: « فقالا ».

سُفْيان، عن جعفر، عن سعيد بن جُبَير؛ قال:[أَفطَرَ][١] الحاجِمُ والمَحْجُوم ؟

فقالا [٢]: هذا هو جعفرُ بن أبي وَحشِيَّة[٣]، ولم يُدْرِكِ الثَّوريُّ جعفرَ بن أبي وَحشِيَّة؛ إنما يرويه الثَّوْرِيُّ: عن شُعْبَة، عن أبي بِشْر جعفرِ بنِ إياس[٤].

٧٧٨/أ - وسمعتُ[٥] أبا[٦] زرعة وانتهى إلى حديثٍ كتبتُه عن عبدالرحمٰن بن عبدالملك بن شَيْبَة الحِزامي، عن إسماعيل بن قَيْسِ ابن[٧] سعد بن زيد بن ثابت، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يصومُ[٨] حتى أقولَ: لا يُفْطِر، ويُفْطِرُ حتى أقولَ: لا يصوم . قالت: وكان أكثرُ صيامِه في شَعْبان . قالت: فقلتُ: يا رسول الله ، ما لي أرى أَكْثَرَ صيامِكَ في شَعْبان ؟

---

(١) المثبت من (ك)، وفي بقيَّة النسخ:« صام » بدل:« أفطر »، ونقله على الصَّواب ولي الدين أبو زرعة في "تحفة التحصيل" (ص١٦١).

(٢) كذا في جميع النسخ، وكذا نقله ولي الدين أبو زرعة في الموضع السابق من "التحفة"، وذكر محقق "التحفة" أنه كتب في الحاشية:« لعله وأبا زرعة »؛ أي: أنه في بداية المسألة سأل أباه وأبا زرعة . والله أعلم.

(٣) في (ت) و(ك):« وحشة ».

(٤) هو: ابن أبي وحشيَّة .

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٣٧).

(٦) في (أ):« أبي » وكانت هكذا في (ش) ثم صُوِّبت .

(٧) في (ش):« عن » بدل:« ابن ».

(٨) في (ك):« كان يصوم » بدل:« يصوم ».

فقال: « يا عَائِشَةُ، إِنَّ الشَّهْرَ[١] يُكْتَبُ فِيهِ لِمَلَكِ المَوْتِ مَنْ[٢] يَقْبِضُ[٣]؛ فَأَنَا[٤] أُحِبُّ أَلَّا يُنْسَخَ اسْمِي إِلَّا وَأَنَا صَائِمٌ » .

فسمعتُ أبا زرعة يقول: هو عندي: عن هشام بن عُرْوَة[٥]، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « مَا مِنْ مُسْلِمٍ تُصِيبُهُ شَوْكَةٌ فَمَا فَوْقَهَا، إِلَّا حَطَّ اللهُ عَنْهُ »؛ هو الصَّحيحُ . وقولُهُ: « أَكْثرُ صِيامِهِ في شَعْبان . . . » إلى آخره مُنكَرٌ[٦] .

٧٧٩ - وسألتُ[٧] أبي عن حديثٍ رواه قيس بن حَفْص بن قيس ابن القَعْقاع الدَّارِمي؛ قال: حدَّثنا عبدُالواحد[٨] بن زياد؛ قال: حدَّثنا سُلَيمان[٩] الأعمَش، عن أبي الضُّحى [١٠]، عن شُتَيْر[١١] بن شَكَل، عن علي: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُقَبِّل وهو صائمٌ ؟

---

(١) في المسألة رقم (٧٣٧): « إنه شهرٌ »، وعلى ذلك فـ « أل » في كلمة « الشهر » هنا: للعهد. انظر في أنواع « أل » المعرفة: "مغني اللبيب" (ص٧٢- ٧٤)، و"شرح شذور الذهب" (ص١٩٤- ١٩٥)، و"همع الهوامع" (١/ ٣٠٩- ٣١٠).

(٢) قوله: « من » سقط من (ش).

(٣) في (ف): « يقبضه ». (٤) في (ك): « فإني ».

(٥) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٥٧٢). ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٦٤٠) من طريق الزهري، عن عروة، عن عائشة، به.

(٦) وقال أبو حاتم في المسألة رقم (٧٣٧): « هذا حديث منكرٌ ».

(٧) نقل هذا النص العيني في "عمدة القاري" (١١/ ١٠).

(٨) تحرَّف في (ف) إلى: « عبدالرحمن »، وكان كذلك في (أ)، ثم صُوِّب .

(٩) قوله: « سليمان » ضبَّب عليه ناسخا (ت) و(ك)، لكنه في (ك) يشبه « سلمان ».

(١٠) هو: مسلم بن صُبَيْح .

(١١) في (أ): « شنين ».

فسمعتُ[١] أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الأعمَش[٢]، عن أبي الضُّحى، عن شُتَيْر بن شَكَل، عن حَفْصَة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

٧٨٠ - وسمعتُ[٤] أبي وحدَّثني عن أبي الطَّاهر أحمد بن عمرو ابن السَّرْح[٥]، عن خاله عبدالرحمٰن بن عبدالحميد بن سالم المَهْري[٦] أبي رَجَاء، عن عُقَيل[٧]، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله[٨] بن

---

(١) في (أ) و(ش): « وسمعت »، وفي (ت) و(ك): « سمعت ».

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٨٦ رقم ٢٦٤٤٧)، ومسلم في "صحيحه" (١١٠٧).

(٣) سئل الدارقطني في "العلل" (٣٨٢) عن حديث علي فقال: « كذا رواه المغيرة بن سلمة أبو هشام المخزومي عن عبدالواحد بن زياد، عن الأعمش، عن مسلم بن صبيح، عن شتير بن شكل، عن علي، ووهم فيه. والناس يروونه عن الأعمش ومنصور، عن أبي الضحى، عن شتير بن شكل، عن حفصة أم المؤمنين، ومنهم من قال: عن أم حبيبة، وهو أشبه بالصواب ».
وذكره أيضًا في "العلل" (٥/ ١٧٦/ أ) إلا أنه رجح حديث حفصة، فقال: « يرويه منصور والأعمش، واختُلِف عنهما فرواه أبو معاوية الضرير وإبراهيم بن طهمان، عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن شتير، عن حفصة، وكذلك رواه جرير وشيبان والثوري، عن منصور، عن أبي الضحى، عن شتير، عن حفصة. ورواه خالد بن نِزار، عن ابن عيينة، عن منصور، عن إبراهيم، عن شتير بن شكل، عن حفصة، ووهم في قوله: عن إبراهيم؛ وإنما أرادوا: أبو الضحى، ورواه قيس بن الربيع، عن منصور والأعمش، عن أبي الضحى، عن شتير، عن حفصة، وعائشة؛ قاله أبو نعيم عنه. ورواه عبدالواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي الضحى عن شتير عن أم حبيبة. وقيل: عن شتير، عن علي؛ ولا يصحُّ، والمحفوظ حديث حفصة ».

(٤) في (ف): « وسألت »، وفي (ت) و(ك): « سمعت ».

(٥) في (ت): « السرج » بالجيم.

(٦) في (ت) و(ك): « المهدي ».

(٧) هو: ابن خالد الأيلي.

(٨) في (ت) و(ش) و(ك): « عبدالله ».

عبدالله بن عُتْبَة[١]: أنَّ رسولَ الله ﷺ مرَّ برجُلٍ[٢] من الأنصار في سَفَرٍ يُرَشُّ عليه الماءُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «مَا هَذَا ؟!»، قالوا: صائمٌ[٣]، فقال رسولُ الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصَّوْمُ[٤] في السَّفَرِ».

فسمعتُ[٥] أبي يقول: هذا خطأٌ .

٧٨١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[٦] عن حديثٍ رواه أبو عَوانة[٧]، عن الأعمَش، عن إبراهيم[٨]، عن الأسود[٩]، عن عائِشَة؛ قالت:

---

(١) ضبَّب ناسخا (ت) و(ك) على قوله: «عتبة».

(٢) قوله: «مر برجل» تصحَّف في (ت) إلى: «من يدخل»، وكذا كانت في (ك)، ثم صُوِّبت.

(٣) من قوله: «فقال رسول الله ﷺ ...» إلى هنا سقط من (ك).

(٤) في (ف): «الصيام».

(٥) في (ف): «وسمعت»، وفي (ت) و(ك): «سمعت».

(٦) قوله: «وأبا زرعة» سقط من (ف).

(٧) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليَشْكُري. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ١٢٤ رقم ٢٤٩٢٦)، وأبو داود في "سننه" (٢٤٣٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٩٦٩).
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٢ رقم ٢٤١٤٧) وأبو عوانة في "صحيحه" (٣٠١٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٣٩٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٨٥) من طريق يعلى بن عبيد، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٢ رقم ٢٤١٤٧) ومسلم في "صحيحه" (١١٧٦) والترمذي في "جامعه" (٧٥٦) من طريق أبي معاوية، ومسلم أيضًا (١١٧٦) من طريق الثوري، والنسائي في "الكبرى" (٢٨٧٤) من طريق حفص بن غياث، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٠٣) من طريق أبي خالد الأحمر جميعهم عن الأعمش، به.

(٨) هو: ابن يزيد النخعي .

(٩) هو: ابن يزيد النخعي .

ما رأيتُ النبيَّ ﷺ صام العَشْرَ من[1] ذي الحجَّة قَطُّ.

ورواه أبو الأَحْوَص[2]، فقال: عن منصور[3]، عن إبراهيم، عن عائِشَة؟

فقالا: هذا خطأٌ.

ورواه الثَّوريُّ[4]، عن الأعمَشِ ومنصورٍ، عن إبراهيم[5]؛ قال حُدِّثتُ عن النبيِّ ﷺ[6].

---

(١) في (أ) و(ش): «عن» بدل: «من».

(٢) في (أ): «أبو الأخوص». وأبوالأحوص هو: سلَّام بن سُلَيم. وروايته هكذا ذكرها الترمذي في "جامعه" (٧٥٦).
ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٧٢٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٤١) من طريق أبي الأحوص، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، به.

(٣) هو: ابن المعتمر.

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨١٢٧)، والبغوي في "الجعديات" (١٧٤٣) من طريق علي بن الجعد كلاهما (عبدالرزاق وعلي بن الجعد) عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم قال: حدِّثت عن النبي ﷺ، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٢١٩)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٥٠٦) من طريق جرير، عن منصور، عن إبراهيم أن النبي ﷺ لم يصم العشر قط.

(٥) من قوله: «عن عائشة؟ فقالا: هذا خطأ ...» إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٦) قال الترمذي في الموضع السابق: «هكذا روى غيرُ واحد عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وروى الثوري وغيره هذا الحديث عن منصور، عن إبراهيم: أن النبي ﷺ لم يُرَ صائمًا في العشر. وروى أبو الأحوص، عن منصور، عن إبراهيم، عن عائشة، ولم يذكر فيه «عن الأسود». وقد اختلفوا على منصور في هذا الحديث، ورواية الأعمش أصحُّ وأوصل إسنادًا. قال: وسمعت محمد بن أبان يقول: سمعت وكيعًا يقول: الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور». اهـ. =

٧٨٢ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدالله بن عمر العُمَري[٢]، وسُفْيان بن حُسَين[٣]، وجعفر بن بُرْقان[٤]، فقالوا: عن

= وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٣٢/ ب) أنه اختُلِف على إبراهيم النخعي في هذا الحديث، فرواه الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، ولم يختلف عن الأعمش فيما حدَّث به عنه: أبو معاوية، وحفص بن غياث، ويعلى بن عبيد، وزائدة بن قدامة، والقاسم بن معن، وأبو عوانة وغيرهم . ثم قال:« واختُلِف عن الثوري: فرواه ابن مهدي عن الثوري، عن الأعمش كذلك، وتابعه يزيد بن زريع، واختُلِف عنه: فرواه حميد المروزي، عن يزيد بن زريع، عن الثوري، عن الأعمش مثل قول عبد الرحمن بن مهدي. وحدَّث به شيخ من أصل أصبهان يعرف بعبد الله ابن محمد بن النعمان، عن محمد بن منهال الضرير، عن يزيد بن زريع،عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، وتابعه معمر بن سهل الأهوازي، عن أبي أحمد الزُّبيري، عن الثوري، والصَّحيح: عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم؛ قال: حُدِّثت أن رسول الله ﷺ ، وكذلك رواه أصحاب منصور، عن منصور مرسلاً ، منهم: فُضَيل بن عياض، وجرير ».اهـ.

وهذا الحديث من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على مسلم في كتابه "التتبُّع" (ص٣٥٣ رقم١٩٤).

(١) انظر المسألة رقم (٦٥٩) و(٧٥٨).

(٢) روايته أخرجها مسلم في "التمييز" (ص٢١٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٠٨).

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده"(٦/ ١٤١ و٢٣٧- ٢٣٨ رقم ٢٥٠٩٤ و٢٦٠٠٧)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٩٢).
ومن طريق أحمد رواه ابن الجوزي في "التحقيق" (١١٤٢).

(٤) في (ت):« نرقان » بالنون بدل الباء . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٦٣ رقم ٢٦٣١٠)، وفي "العلل" (٥١٠١)، وإسحاق في "مسنده" (٦٥٨)، والترمذي في "جامعه"(٧٣٥) وفي "العلل الكبير"(٢٠٣)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٩١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٦٣٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٨٠)، وابن الجوزي في "التحقيق" (١١٤٣).
قال الترمذي في "العلل" :« سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: لا يصح حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة في هذا، وجعفر بن برقان ثقة، وربما يخطئ =

الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة: أنها صامَتْ هي وحَفْصَةُ، فأُهدِيَ

= في الشيء ». وقال البيهقي: « هكذا رواه جعفر بن برقان وصالح بن أبي الأخضر وسفيان بن حسين عن الزهري، وقد وهموا فيه عن الزهري ».
والحديث رواه أحمد في "العلل" (٥١٠٣) وإسحاق في "مسنده" (٦٦٠)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٩٣)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٧٤١) والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٨٠) وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٦٨-٦٩) و"الاستذكار" (١٤٥٣٨ و١٤٥٤٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٨/ ١١٨) من طريق صالح بن أبي الأخضر، ومسلم في "التمييز" ص(٢١٦) من طريق إسماعيل بن عقبة وإسماعيل بن أمية، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٩٤ و٣٢٩٥) من طريق إسماعيل بن إبراهيم - أو إسماعيل بن عقبة - وصالح بن كيسان، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٦٨) من طريق حجاج بن أرطاة، جميعهم عن الزهري، بمثله.
قال الترمذي بعد روايته لرواية جعفر بن برقان: « وروى صالح بن أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديث عن الزهري، عن عروة، عن عائشة مثل هذا. وروى مالك بن أنس ومعمر وعبيدالله بن عمر وزياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلا، ولم يذكروا فيه: « عن عروة »، وهذا أصح؛ لأنه روي عن ابن جريج قال: سألت الزهري قلت له: أحدثك عروة عن عائشة؟ قال: لم أسمع من عروة في هذا شيئا، ولكني سمعت في خلافة سليمان بن عبدالملك من ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث ».
وضعَّف الحديث محمد بن يحيى الذهلي، كما في "تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي (٢/ ٣٥٤).
وقال مسلم في "التمييز" (ص٢١٧): «أما حديث الزهري، فقد أخطأ كل من قال: عن عروة، عن عائشة، وبيان ذلك في رواية ابن جريج». ثم روى حديث ابن جريج الذي ذكره الترمذي، ثم قال: «فقد شفى ابن جريج في رواية الزهري هذا الحديث عن التصحيح فلا حاجة بأحد إلى التنقير عن حديث الزهري إلى أكثر مما أبان عنه ابن جريج من النقر والتنقير في جمع الحديث إلى مجهولين عن مجهول وذلك أنه قد قال له: حدثني ناس عن بعض من كان سأل عائشة، ففسد الحديث لفساد الإسناد.
وقال العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٨٣): « وهذا الحديث يروى من حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة، وهو من معلول حديثه ». =

للنبيِّ ﷺ طعامًا[١]، فأفطَرَتا، فسألَتا[٢] النبيَّ ﷺ؛ فقال: « **اقْضِيَا يَوْمًا مَكَانَهُ** » ؟

فقالا: هو خطأٌ؛ الصَّوابُ: ما رواه مالكٌ[٣]، وابنُ عُيَينة[٤]،

= وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٢١٢): « وقال الخلال: « اتفق الثقات على إرساله، وشذَّ من وصله». وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا».
وانظر "التمهيد" لابن عبدالبر (١٢/ ٦٦ فما بعدها)، و"شرح العمدة/ كتاب الصيام" لشيخ الاسلام ابن تيمية (٢/ ٦٠٦- ٦١٠)، و"الفروسية" لابن القيم ص(٢٣٤)، و"عمدة القاري" للعيني (١١/ ٧٧).

(١) كذا في جميع النسخ وفي "المعرفة والتاريخ" للفسوي (٢/ ٧٤٠) بالنصب، وكانت الجادَّةُ أَنْ يقال: « فَأُهْدِيَ للنبي ﷺ طَعَامٌ »، بالرفع على أنه نائب الفاعل، وعلى ذلك ورد في بقيَّة مصادر التخريج، لكنَّ ما في النسخ من النصب له وجه صحيح في العربية، وهو أنَّ « طعامًا » باقٍ على نصبِهِ مفعولاً به، ويكونُ نائب الفاعل هو قولَهُ: « للنبي »، وإنابةُ الجار والمجرور أو غيره مُنَابَ الفاعل مع وجود المفعول به: جائزٌ على مذهب الكوفيين وجماعة من النحاة، وإنْ منعه جمهور البصريين. انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (٢٥٢).

(٢) في (ت) و(ك): « فأفطرنا فسألنا »، وفي (ش): « فأفطرنا، فسألتا ».

(٣) كذا وقعت رواية مالك وابن عيينة ويونس وعبيدالله في جميع النسخ، ولم نقف على روايتهم من هذا الوجه، وما ذكره الأئمة من رواية هؤلاء إنما هو روايتهم عن الزهري أن عائشة وحفصة.. به، بلا ذكر « عروة ».
ورواية مالك أخرجها في "موطئه" (١/ ٣٠٦).
قال ابن عبد البر في " التمهيد" (١٢/ ٦٦): « هكذا هذا الحديث في "الموطأ" عند جميع رواته فيما علمت ... »، ثم ذكر رواية شاذَّة يرويها عبدالعزيز بن يحيى، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة ...، هكذا مسندًا، ثم قال ابن عبدالبر: « ولا يصحُّ ذلك عن مالك ».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٢١٢) بعد أن ذكر رواية مالك المرسلة: «وقد رواه من لا يوثق به عن مالك موصولاً، ذكره الدارقطني في "غرائب مالك"».

(٤) روايته أخرجها أحمد في "العلل" (٥١٠٤)، وإسحاق في "مسنده" (٦٥٩)، =

ويونسُ بن يزيد[(١)]، وعُبَيدُالله العُمَري[(٢)]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[(٣)].

٧٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمَّار بن رَجاء[(٤)]، عن

= والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٧٤٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١٨/٦٨).

(١) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٧٩).

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٢٩٧).
والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٧٩٠) عن معمر، عن الزهري، أن عائشة وحفصة. . . فذكره. ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "العلل" (٥١٠٥)، وإسحاق في "مسنده" (٦٥٩).

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وفي هامش النسخة (أ) تعليق غير واضح.

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٨٢٧)، و"الصغير" (٦٩٧)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٥٧)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (١٥٣)، والقزويني في "التدوين" (٣/ ٣٠١).
وقرن ابن عدي بعمار: محمد بن عيسى.
ومن طريق الطبراني رواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/٤٢٨- ٤٢٩)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٨٨٣).
ومن طريق ابن عدي رواه السهمي في "تاريخ جرجان" ص(٢٩٣).
ومن طريق الإسماعيلي رواه السهمي ص(٤١٧).
قال الطبراني في "الأوسط": «لم يرو هذه الأحاديث عن الأعمش إلا أبو طيبة، تفرد بها ابنه».
وقال في "الصغير": «لم يروه عن الأعمش إلا [أبو طيبة]، ولا عنه إلا ابنه، ولا يروى عن أم هانئ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمار بن رجاء».
وقال ابن عدي: «وهذا عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أم هانئ لا يرويه عن الأعمش غير أبي طيبة، وقد قيل في هذا الحديث: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، من طريق مظلم أيضًا. =

أحمد بن أبي طَيْبَة، نا أبو طَيْبَة[١]، عن الأعمش، عن أبي صالح[٢]، عن أم هانئ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **إِنَّ أُمَّتِي لَنْ تَخْزَى[٣] مَا أَقَامُوا صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ** »، فقال رجلٌ: ما خِزْيُهُمْ[٤] في إضاعةِ شهر رمضانَ؟ قال: « **انتِهَاكُ المَحَارِمِ فِيهِ، مَنْ عَمِلَ فِيهِ سَيِّئَةً - زِنًى، أَوْ شُرْبَ خَمْرٍ - لَمْ يَقْبَلِ اللهُ مِنهُ شَهْرَ رَمَضَانَ، فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللهِ حَسَنَةٌ يَتَّقِي بِهَا النَّارَ[٥]، فَاتَّقُوا[٦] شَهْرَ رَمَضَانَ؛ فَإِنَّ الحَسَنَاتِ تُضَاعَفُ مَا لا[٧] تُضَاعَفُ[٨] في سِوَاهُ، وَكَذَلِكَ السَّيِّئَاتُ** »؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ موضوعٌ عندي؛ يشبهُ أن يكونَ من حديث الكَلبي[٩].

٧٨٤ - وسمعتُ[١٠] أبي يقول وذكَرَ حديثَ الأوزاعيِّ[١١]، عن

= وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح، وأحمد بن أبي طيبة، وأبوه مجهولان ». وحديث أبي هريرة الذي ذكره ابن عدي رواه ابن شاهين في "فضائل شهر رمضان" (٢٠) من طريق خلف بن خليفة، عن عبيدالله بن عبدالله بن أبي مليكة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به. والحديث ذكره الدارقطني في "العلل" (١٩١٥) من طريق أم هانئ وأبي هريرة وقال: « وكلاهما غير محفوظ ».

(١) قوله: « نا أبو طيبة » سقط من (ت) و(ك). وأبو طيبة: هو عيسى بن سليمان.

(٢) هو: باذام مولى أم هانئ.

(٣) في (ك): « تجزى ».

(٤) في (ك): « ما جزيهم ».

(٥) في (ت): « البان ».

(٦) في (ت) و(ك): « فالقوا ».

(٧) في (ك): « ملا ».

(٨) في (ت): « يضاعف ».

(٩) يعني: محمد بن السَّائب.

(١٠) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٤٧)، ونقل بعضها ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٤٦٤-٤٦٥/مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٩٠).

(١١) هو: عبدالرحمن بن عمرو، وروايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" =

يحيى بن أبي كثير، عن أبي قِلابة الجَرْمي[١]؛ قال: حدَّثني أبو أُميَّة[٢]- أو قال: أبو المُهَاجِر[٣]، عن أبي أُميَّة - قال: قَدِمتُ على[٤] رسول الله ﷺ فقال: «أَلَا تَنْتَظِرُ[٥] الغَدَاةَ[٦]؟»، قلتُ[٧]: إني صائم، فقال: «**تَعَالَ أُخْبِرْكَ عَنِ المُسَافِرِ: إِنَّ اللهَ وَضَعَ عَنْهُ الصِّيَامَ، وَنِصْفَ الصَّلَاةِ**»؟

= (٢/ ٤٧٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٢٣) من طريق الوليد بن مَزْيَد، عنه، به.

ووقع عند الفسوي: «أو أبو المهاجر، عن أبي أميمة» ووقع عند الطحاوي: «أو عن رجل، عن أبي أمية».

ورواه الدارمي في "مسنده" (١٧٥٣)، والنسائي في "سننه" (٢٢٦٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٦١ رقم ٩٠٧) من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج، والنسائي أيضًا (٢٢٧٠) من طريق محمد بن حرب كلاهما عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، عن أبي أمية الضمري، به، مرفوعًا.

وثمَّ اختلافات أُخر في الحديث ذكرها النسائي في "سننه" (٢٢٦٧- ٢٢٨٢).

(١) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

(٢) هو: عمرو بن أمية الضَّمْرِي. كما جاء منسوبًا في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٣٢٥)، وجاء في بعض مصادر التخريج: «أبو أمية الضمري»، وأنس بن مالك الكعبي القشيري يكنى أبا أمية، ولكنه ليس بضمري.

(٣) ذكر المزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٣٢٥-٣٢٦) هذا الحديث وحديثين آخرين وقال: «هكذا يقول الأوزاعي! وغيره لا يذكر أبا المهاجر». وقال عن هذا الحديث: «رواه محمد بن حرب الأبرش وأبو المغيرة الخَولاني، عن الأوزاعي كذلك، وفيه اختلاف كثير على الأوزاعي».

(٤) في (ش): «عن» بدل: «على».

(٥) في (ش): «تنظر»، وفي (ك): «ينتظر».

(٦) في المسألة رقم (٤٤٧): «الغداء» بدل: «الغداة».

(٧) في (ك): «تلك» بدل: «قلت».

فسمعتُ أبي يقول: الناس يختلفونَ في هذا الحديث:

فمنهُم من يقول: يحيى بن أبي كثير، عن أبي قِلَابة، عن أنس بن مالك الكَعْبي.

ومنهُم من يقول: عن أبي أُميَّة[١].

والصَّحيحُ: ما يقوله أيُّوبُ السَّخْتِياني[٢]: عن أبي قِلابة، عن أنس بن مالك القُشَيري[٣].

٧٨٥ - وسمعتُ[٤] أبا زرعة وذكر حديثًا رواه أبو إسحاق السَّبِيعي[٥]، واختُلِف عليه فيه:

فروى زيدُ بن أبي أُنَيسَة، عن أبي إسحاق، عن جرير بن عبدالله

---

(١) الحديث رواه النسائي في "سننه" (٢٢٧١) من طريق شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي أمية، به. وذكر ابن أبي حاتم في المسألة رقم (٤٤٧) أن صدقة بن خالد يرويه عن الأوزاعي، مثله.

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٩)، والنسائي في "سننه" (٢٢٧٤)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٤٦٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٠٤٣).

(٣) هو: أنس بن مالك القشيري الكعبي، أبو أمية، ويقال: أبو أميمة، ويقال: أبو مَيّة. انظر "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٣٧٨).

(٤) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٨٣/ مخطوط) بعض هذا النص بتصرف، وفيه: « قال أبو زرعة: روي موقوفًا ومرفوعًا، وهو أصح ». كذا قال، وهو الصواب. ولكن وقع في مختصره: "التلخيص الحبير" (٢/ ٤١٠) لابن حجر: « ورواه ابن أبي حاتم في "العلل" عن جرير مرفوعًا، وصحَّح عن أبي زرعة وقفه ». اهـ، وهو خطأ ، فأبو زرعة رجَّح الرواية المرفوعة .

(٥) هو: عمرو بن عبدالله .

البَجَلي، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صِيَامُ الدَّهْرِ؛ الأَيَّامُ[١] البِيضُ: ثَلَاثَ[٢] عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ[٣] عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ ».

فرواه زيدُ بن أبي أُنَيسَة، مرفوعً[*] عن النبيِّ ﷺ.

ورواه المغيرةُ بن مسلم، عن أبي إسحاق، عن جرير، موقوفً[*].

فقال أبو زرعة: حديثُ أبي[٤] إسحاق عن جرير مرفوعً[*] أَصَحُّ من موقوفٍ؛ لأنَّ[٥] زيدَ بن أبي أُنَيسَة أحفَظُ من مغيرة بن مسلم[٦].

٧٨٦ - وسمعتُ أبا زرعة[٧] وذكَرَ حديثً[٨] رواه موسى بن

---

(١) في (ش): « إلا أيام ».

(٢) في (ف): « ثلاثة ». (٣) في (ش): « ورابع ».

(*) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) قوله: « أبي » سقط من (ف). (٥) في (ت) و(ك): « ولأن ».

(٦) روايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٤/ ٢٢١ رقم٢٤٢٠)، وفي "الكبرى" (٢٧٤١/الرسالة)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٧٥٠٤)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٥٦ رقم ٢٤٩٩)، و"الأوسط" (٧٥٥٠)، و"الصغير" (٩١٣)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٥٧٠).
ومن طريق الطبراني رواه الخطيب في "تالي التلخيص" (٢/ ٥٨١).
ورواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢٧) من طريق غيلان بن جامع، عن أبي إسحاق، به. قال الطبراني: « لم يروه عن أبي إسحاق إلا زيد بن أبي أنيسة، ولا يروى عن جرير إلا بهذا الإسناد ». وصحح إسناده ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٢٢٦).

(٧) في (ف): « أبي زرعة ».

(٨) في (ك): « حديثًا »، وهو الجادَّة، والمثبتُ من بقيَّة النسخ، وحذفتْ منه ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة. انظر الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

طَلْحَة، فاختَلَفَ الرُّواةُ عنه:

فروى عبدُالملك بنُ عُمَير[١]، عن موسى بن طَلْحَة، عن أبي هريرة؛ قال: جاء أعرابيٌّ بأرنبٍ إلى النبيِّ ﷺ، فوضعَها بين يدَيهِ، فأكلَ القومُ، واعْتزَلَ الأَعْرَابِيُّ، فقال: « **مَا لَكَ لَا تأكُلُهُ**[٢]**؟** »، قال: إني صائِم، قال: « **إنْ كُنْتَ صَائِمًا**[٣]**، فَصُمْ أَيَّامَ الغُرِّ** » .

ورواه يحيى بن سام[٤]، عن موسى بن طَلْحَة، عن أبي ذَرٍّ، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٣٦ رقم ٨٤٣٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٤٠٧) تعليقًا، والنسائي في "سننه" (٢٤٢١)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٥٠).

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « لا تَأْكُلُها»؛ لأنَّ الضمير يعود إلى «الأرنب»، وقد استعمل ضميره مؤنثًا في قوله: «فوضعها»، وفي مصادر التخريج: «مالك لا تأكُلُ»، وما وقع في النسخ يخرَّج على أوجه:
الأول: أنَّ «الأرنب» تؤنَّث، وقد تذكَّر؛ كما في "المصباح المنير" (ص٢٤٠)، و"اللسان" (١/ ٤٣٤)، فرَجَعَ الضمير مؤنثًا في «وضَعَهَا»، ومذكَّرًا في «تأكله».
والثاني: أنه من باب الحمل على المعنى، والمراد: «مالك لا تأكلُ الطعامَ، أو المأكولَ، أو المذكورَ . . »، وانظر للحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).
والثالث: أن الأصل «تأكُلُهَا» ثم حذفت الألف، وسُكِّنت الهاء بعد نقل فتحتها إلى اللام، وهذه لغةُ طيِّئ ولَخْم، فيقولون في بِهَا: بَهْ، وفي تأكُلُها: تَأْكُلَهْ، وقد تقدَّم التعليق على هذه اللغة في المسألة رقم (٢٣٥).

(٣) في (ش): « صائم ».

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٤٧٧)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٥٢ و١٦٢ و١٧٧ رقم ٢١٣٥٠ و٢١٤٣٧ و٢١٥٣٧) والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٤٠٦) تعليقًا، والترمذي في "جامعه" (٧٦١)، والبزار في "مسنده" (٤٠٦٤) =

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ عندي: حديثُ أبي ذَرٍّ، عن النبيِّ ﷺ[1].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

= والنسائي في "سننه" (٢٤٢٢- ٢٤٢٤)، والطبري في "تهذيب الآثار" (رقم ١١٨٢ و١٢١٤/مسند عمر بن الخطاب)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٢٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٥٥ و٣٦٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٢٠)، و"تالي التلخيص" (٢٥٧)، وتمام في "فوائده" (٥٨٧/الروض البسام).

قال الترمذي: « حديث حسن ».

وقال البزار: « وهذا الحديث قد روي عن أبي ذر من غير وجه، ورواه عن يحيى ابن سام غير واحد، منهم: الأعمش، ويزيد بن أبي زياد، وغيرهم ».

ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٨٧٤)، والحميدي في "مسنده" (١٣٦)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٥٠ رقم ٢١٣٣٤ و٢١٣٣٥)، والنسائي في "سننه" (٤٣١١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٢٧) من طريق موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن أبي ذر، به.

قال ابن خزيمة: « قد خرجت هذا الباب بتمامه في كتاب "الكبير"، وبينت أن موسى بن طلحة قد سمع من أبي ذر قصة الصوم دون قصة الأرنب، وروى عن ابن الحوتكية القصتين جميعًا ».

وقال ابن حبان عقب الحديث (٣٦٥٠): « سمع هذا الخبر موسى بن طلحة، عن أبي هريرة، وسمعه من ابن الحوتكية، عن أبي ذر، والطريقان جميعًا محفوظان ».

وقد اختلف على موسى بن طلحة في هذا الحديث، وقد توسع الدارقطني في ذكر هذا الاختلاف فانظره في "العلل" (٢٣٩ و٥١١ و١١١٩).

وانظر "شرح العمدة/ كتاب الصيام" لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٥٩٢- ٥٩٥).

(١) من قوله: « فقال أبو زرعة ... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ وَآدَابِهِ[١] وثَوَابِهِ، ونَحْوِ ذَلِكَ

٧٨٧ - قال[٢] أبو محمد[٣]: وسألتُ[٤] أبا زرعة عن حديثٍ رواه معاويةُ بن عبدالله الزُّبَيري[٥]، عن عائِشَة ابْنَتِ[٦] الزُّبَير، عن هشام بن عُرْوَة، عن موسى بن عُقْبَة، عن عَطاء بن يَسَار، عن السَّائِب بن خَلَّاد، عن رسول الله ﷺ أنه قال: « **اللَّهُمَّ، مَنْ ظَلَمَ أَهْلَ المَدِينَةِ وَأَخَافَهُمْ[٧]، فَأَخِفْهُ، وَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ . . .** »، الحديثَ ؟

قال أبو زرعة: روى هذا الحديثَ اللَّيثُ بن سعد[٨]، عن هشام

---

(١) كذا في (ش)، وفي (ت): « وأداثه ». ولم تنقط في بقيَّة النسخ .

(٢) نقل الذهبي في "تاريخ الإسلام (ص١٩٨/ وفيات ١٨١-١٩٠) بعض هذا النص، وستأتي هذه المسألة برقم (٢٦٠٥).

(٣) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .

(٤) في (ت) و(ك): « سألت » بلا واو.

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٧/ ١٤٤ رقم ٦٦٣٦) ووقع عنده: « عائشة بنت المنذر » وكذا في الأصل الخطي له (٢/ ١٦١/ب).
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٥٥ رقم ١٦٥٥٧) والنسائي في "الكبرى" (٤٢٦٥ و٤٢٦٦)، والطبراني في "الكبير"(٧/ ١٤٣- ١٤٤ رقم٦٦٣١- ٦٦٣٥)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١٢٣) من طرق عن عطاء بن يسار، عن السائب، به.

(٦) في (ك): « ابنة »، وهو الجادَّة، وما أثبتناه صحيحٌ أيضًا في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٧) في (أ) و(ش): « فأخافهم ».

(٨) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣٥٨٩)، والضياء في "المختارة" (٨/ ٣٣٠ رقم ٣٩٩- ٤٠١) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٨/ ١١١) قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن موسى بن عقبة إلا هشام بن عروة، تفرد به الليث بن سعد ». وجوَّد إسناده المنذري في "الترغيب والترهيب" (١٨٩١).

ابن عُرْوَة، عن موسى بن عُقْبَة، عن عَطاء بن يَسَار، عن عُبَادَة بن الصَّامت، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي زرعة: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: حديثُ عائِشَةَ ابْنَتِ[1] الزُّبَير[2] أَصَحُّ؛ لأنَّ الناسَ قد رَوَوْهُ عن السَّائِب بن خَلَّاد .

فسألتُ أبا زرعة: ما حالُ معاوية بن عبدالله هذا ؟

قال: لا بأسَ به؛ كتَبنا عنه بالبصرة، أخرَجَ إلينا جُزْءًا عن عائِشَة، فانْتَخَبْتُ[3] منه أحاديثًا[4] غَرائِبَ، وتركتُ المشاهيرَ .

---

(١) في (ك): « ابنة »، وهو الجادَّة، وما أثبتناه صحيحٌ في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٢) قوله: « الزبير » سقط من (ف).

(٣) في (ش): « فانتخب »، وفي (ك): « فانتخيت ».

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أحاديثَ غرائبَ» بِحَذْفِ الألف؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف لمجيئه على صيغة منتهى الجموع، لكنَّ قوله: «أحاديثًا» بالتنوين: جائزٌ في العربية وصحيحٌ؛ ويخرَّج على لغة من يَصْرفُ جميعَ ما لا ينصرف في الاختيار وسعة الكلام؛ وهي لغة لبعض العرب، ومن شواهدها قولُهُ تعالى: ﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] في قراءة من نوَّن «سلاسلاً»، ومثل ذلك: قراءتُهُمْ بالتنوين في قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَا۟ قَوَارِيرَا۟﴾ [الإنسان:١٥-١٦]، وقراءةُ الأعمش والأشهب العقيلي والمطوِّعي: ﴿وَلَا يَغُوثًا وَلَا يَعُوقًا وَنَسْرًا﴾ [نوح:٢٣].
ويمكن تخريجه أيضًا على أنه بالألف بلا تنوين؛ فقد ذكر ابن جِنِّيْ أن من العرب مَنْ يقف على جميع ما لا ينصرف - إذا كان منصوبًا - بالألف؛ فيقولون: رأيتُ أحمدَا، وكلَّمتُ عثمانَا؛ وذلك لخفَّة الألف عليهم ولاعتيادهم صَرْفَ ما لا ينصرف في الشعر. =

قلتُ: ما حالُ عائِشَة، هل روى عنها أحدٌ سوى معاوية ؟

قال: نعم؛ حدَّثنا عنها المَدَنِيُّون .

٧٨٨ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن عبدالله النَّصْري[(٢)] - والد أبي زرعة الدِّمَشْقِي - عن الوليد[(٣)]، عن صَدَقة بن

= انظر: "سر صناعة الإعراب" لابن جني (٢/ ٦٧٧)، و"مشكل إعراب القرآن" لمكي ابن أبي طالب (٢/ ٧٨٣-٧٨٤)، و"مغني اللبيب" (ص١٩٥)، و"همع الهوامع" (١/ ١٣١-١٣٣)، و"إبراز المعاني، من حرز الأماني" لأبي شامة، و"البحر المحيط" لأبي حيان (في الكلام على آيات سورة الإنسان، ونوح ﷺ)، و"شرح التصريح" لخالد الأزهري، و"شرح الأشموني" (آخر باب الممنوع من الصرف).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٨٥١ و٨٦٩).

(٢) في (ك): «البصري»، ولم تنقط في (ش) و(ف)، وانظر "الأنساب" للسمعاني (٤/ ٤٢٤).

(٣) هو: ابن مسلم الدمشقي. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٩٥) تعليقًا، وقال: «منكر».
ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٠٦- ٢٠٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٧٨)، والفاكهي في "أخبار مكة" (٩٥٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٤/ ٣٨) من طريق هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، به.
قال العقيلي: «وفيه رواية عن أبي سعيد الخدري فيها لين أيضًا».
وقال ابن عدي: «وهذا عن العلاء منكر كما قاله البخاري، ولا أعلم يرويه عن العلاء غير صدقة، وإنما يروي هذا: خلف بن خليفة، وهو مشهور، وروي عن الثوري أيضًا عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، فلعل صدقة هذا سمع بذكر العلاء، فظن أنه العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنما هو: العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد». وقال البيهقي: «إسناده ضعيف».

يزيد، عن العلاء بن عبدالرحمٰن، عن أبيه[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال[٢]: «**إنَّ عَبْدًا أَصْحَحْتُ[٣] جِسْمَهُ، وَأَوْسَعْتُ عَلَيْهِ فِي الرِّزْقِ؛ يَأْتِي عَلَيْهِ خَمْسُ سِنِينَ لَا يَفِدُ إِلَيَّ -: مَحْرُومٌ[٤]**» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: العلاءُ[٥] بن المسيَّب[٦]، عن يونس بن خَبَّاب، عن أبي سعيد، مُرسَل[٧] مرفوع[٨].

٧٨٩- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو الطَّاهر[٩] بن السَّرْح[١٠]؛

---

(١) هو: عبدالرحمن بن يعقوب الحُرَقي .

(٢) كذا في جميع النسخ، والتقدير: «قال: قال الله عز وجل»، كما سيأتي في المسألة رقم (٨٦٩)، فلعلَّ سَقْطًا وقع هنا.

(٣) في (ف) و(ت) و(ك): «صحَّحت».

(٤) قوله: « محروم » خَبَرٌ لـ « إنَّ عبدًا ».

(٥) رسمت في (ك) هكذا: «العلى».

(٦) روايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٢٦٥/بشار)، والبيهقي في "الشعب" (٣٨٣٧)، وأبو بكر الأنباري في "الأمالي" (١٠/ ٢)- كما في "السلسلة الصحيحة" (١٦٦٢)- من طريق محمد بن فضيل، عنه، به.

(٧) لأنَّ يونس بن خبَّاب لم يسمع من أبي سعيد كما سيأتي برقم (٨٦٩).

(٨) كذا قال هنا ! وسيأتي السؤال مرة أخرى برقم (٨٥١)، وفيه تصويبُه لرواية من رواه عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، وقال: « ومنهم من يَقِفُه».
وسيأتي تفصيلٌ طويل لهذا الحديث في المسألة رقم (٨٦٩).
وقوله: « مرسل مرفوع » يحتمل وجهين: الرَّفْعَ والنصب، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٩) في (ت): « أبو الظاهر ».

(١٠) هو: أحمد بن عمرو . ولم نقف على روايته، والحديث رواه الدولابي في "الكنى" (١/ ١٠٨) من طريق خلاد بن يحيى، عن حنش، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٩٢٣)، ومسلم في "صحيحه" (١١٩٠) من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن عبدالرحمن بن الأسود، به. =

قال: حدَّثنا أَشْعَثُ بن شُعْبة[(١)]، عن حَنَش[(*)]، عن عبدالرحمٰن بن الأسْوَد، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: رأيتُ الطِّيبَ في مَفْرِقِ رسولِ الله ﷺ وهو مُحْرِمٌ؟

فقال: حدَّثنا[(٢)] أبو نُعَيم[(٣)]؛ قال: حدَّثنا حَنَش[(*)]، عن عبدالرحمٰن ابن الأسْوَد، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يقُل: عن أبيه .

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ ؟

قال: أبو نُعَيم أثبتُ، ولا أُبعِدُ أن يكونَ قال لهم مرَّةً: عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[(٤)].

= ورواه مسلم أيضًا من طريق مالك بن مغول، عن عبدالرحمن بن الأسود، به.

(١) كذا في (ت) و(ك)، وفي (ف): « شعية »، وفي (ش): « سعيد »، وفي (أ) يبدو أنها كانت « شعبة » فحاول الناسخ إصلاحها إلى: « سعيد »، وانظر "تهذيب الكمال" (٣/ ٢٧٠).

(*) تصحَّفت في(ت) و(ك) إلى: « حفش ». وهو حنش بن الحارث النخعي .

(٢) في (ك): « حدثه ».

(٣) هو: الفضل بن دُكَين .

(٤) سئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٣٣/ أ) عن حديث الأسود، عن عائشة ؟ فقال: «رواه عنه أبو إسحاق، وابنه عبدالرحمن بن الأسود، وإبراهيم النخعي، واختُلِف عن أبي إسحاق: فرواه الثوري وإسرائيل ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة. وخالفهم يونس بن أبي إسحاق، وزكريا بن أبي زائدة، وشريك وأبو الأحوص،[فرووه] عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة. وأما عبدالرحمن بن الأسود فلم يختلف عليه فيه. واختُلِف على إبراهيم النخعي في إسناده ومتنه، فرواه منصور، والأعمش، والحكم، والزبير ابن عدي، وعطاء بن السَّائب، ومحمد بن قيس، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، ورواه حماد بن أبي سليمان، واختُلِف عنه: فرواه الثوري، وعمر، =

٧٩٠ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سعيد بن خُثَيم[٢]، عن حَنْظَلَة[٣]، عن سالم، عن أبيه: أنه كان إذا نَظَر إلى رجُلٍ يريد السَّفَر يقول: أُوَدِّعُكَ كما كان رسولُ الله ﷺ يُوَدِّعُ، ثم يقول: **« أَسْتَوْدِعُ اللهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ وَخَوَاتِيمَ عَمَلِكَ »** ؟

قالا: وَهِمَ سعيدٌ في هذا الحديث .

وروى هذا الحديثَ الوليدُ بن مسلم[٤]، فوَهِمَ فيه أيضًا، فقال: عن حَنْظَلَة، عن سالم، عن القاسم، عن ابن عمر .

= وهشام الدَّستوائي، وأبو إسرائيل الملائي، وابن أبي عروبة، وشعبة- واختُلِف عنه-: عن حماد، عن إبراهيم،عن الأسود،عن عائشة، قال ذلك يحيى القطان، وروح بن عبادة عن شعبة. وقال غندر: عن شعبة، عن حماد، عن إبراهيم، عن عائشة. وقيل: عن أبي عوانة، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وقال الحسن بن عبيدالله: عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، وقال في متنه: كأني أنظرُ إلى وَبيصِ المِسْكِ في رأس رسول الله ﷺ ، ولم يقل هذا غيره عن إبراهيم. والصحيح عن إبراهيم: قول من قال: عن الأسود، عن عائشة، والصحيح عن أبي إسحاق قول من قال: عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة ».

(١) انظر المسألة رقم (٢٢٩٧).

(٢) في (ك): «خيثم». وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٢/ ٧ رقم ٤٥٢٤)، والترمذي في "جامعه" (٣٤٤٣)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٨٨٠٦، ١٠٣٥٧)، والقاضي المحاملي في "الدعاء" (٣)، والطبراني في "الدعاء" (٨٢١). وقال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح غريب، من هذا الوجه من حديث سالم بن عبدالله ».

(٣) هو: ابن أبي سفيان .

(٤) كذا جاءت رواية الوليد بن مسلم في جميع النسخ بإثبات سالم بين «حنظلة» و«القاسم» ! ولم نقف عليها، والمعروف من رواية الوليد بن مسلم أنها عن حنظلة عن القاسم، به. وعلى هذا الوجه رواه النسائي في "الكبرى" (٨٨٠٥ و١٠٣٥٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٢٤ و٥٦٧٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٣١).

والصَّحيحُ عندنا - والله أعلم -: عن حَنظَلَة، عن عبد العزيز بن عمر، عن يحيى بن إسماعيل بن جرير، عن قَزَعَة[(١)]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: حدَّثنا أبو نُعَيم[(٢)]؛ قال: حدَّثنا عبدالعزيز ابن[(٣)] عمر، عن يحيى بن إسماعيل بن جرير، عن قَزَعَة، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه[(٤)] كان إذا وَدَّعَ رجُلاً قال: « أَسْتَوْدِعُ اللهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ »؟

---

(١) هو: ابن يحيى البصري.

(٢) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/١٣٦ رقم ٦١٩٩)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٣٤/ المنتخب)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٦٠)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٣٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٥١).
وتابع أبا نعيم: أبو ضمرة أنس بن عياض وعبدة بن سليمان، روايتهما عند النسائي في "الكبرى" (١٠٣٤٥ و١٠٣٤٧)، ومندل بن علي ويحيى بن نصر بن حاجب روايتهما ذكرها الدارقطني في "العلل" (٤/ ١١٢/أ).
واختلف على عبدالعزيز بن عمر: فرواه أحمد (٢/ ٣٨ رقم ٤٩٥٧) عن مروان بن معاوية الفزاري، وأبو داود (٢٦٠٠) من طريق عبدالله بن داود، كلاهما عن عبدالعزيز بن عمر، عن إسماعيل بن جرير، عن قَزَعة، عن ابن عمر، به.
كذا قالا: « إسماعيل بن جرير » ! والصواب: « يحيى بن إسماعيل بن جرير » كما في "تهذيب الكمال" (٤٢٥). ورواه النسائي في "الكبرى" (١٠٣٤٨) من طريق عيسى بن يونس، عن عبد العزيز ابن عمر، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن قزعة، به.

(٣) في (ش): « عن » بدل: « ابن ».

(٤) قوله: « أنه » سقط من (ك).

ثم ذاكرتُ به أبي، فقال: حدَّثنا أبو نُعَيم، عن عبد العزيز ... هذا الحديثَ.

٧٩١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عبَّاد بن العَوَّام[٢]، عن سعيد بن أبي عَروبةَ، عن قَتادة، عن أنس: أنَّ أم سُلَيْمٍ حاضَتْ بعد ما أفاضَتْ يومَ النَّحْر، فأمرَها النبيُّ ﷺ أن تَنْفِرَ[٣]؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: قَتادةُ، عن عِكْرِمَة، عن النبيِّ ﷺ... مُرسَل[٤] في قصة صَفِيَّة[٥]؛ رواه الدَّسْتوائي[٦] وغيرُه؛ وهذا

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٨٠٩).

(٢) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٣٠٨٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٣٣)، والطبراني في "الأوسط" (٨٠٤)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٦/أ).

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، تفرد به عباد بن العوام ».

وقال الدارقطني: « يرويه عباد بن العوام، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، وغيره يرويه عن سعيد، عن قتادة مرسلاً ، وهو الصحيح ».

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٣/ ٥٨٨): « وقد شذَّ عباد بن العوام، فرواه عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس مختصرًا في قصة أم سُلَيم ».

(٣) أي: النَّفْر الآخِر، وهو في اليوم الثَّالثِ من أيام التَّشريق . انظر "النهاية" لابن الأثير (٥/ ٩٢).

(٤) قوله: « مرسل » يحتمل الرفعَ والنصبَ، انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٥) كذا قال هنا، وفي المسألة رقم (٨٠٩) ذكر أم سُلَيم، وكلاهما صحيح كما سيأتي في التخريج، فأمُّ سليم حدَّثت به عن قصتها وقصة صفيَّة. كما في مصادر التخريج.

(٦) هو: هشام بن أبي عبدالله، وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٧٥٦)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٣١ رقم٢٧٤٣٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٣٣) من طريق هشام،عن قتادة، عن عكرمة؛ قال: اختلف ابن عباس وزيد =

هو الصَّحيحُ .

٧٩٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيمان[1]، عن

= ابن ثابت في المرأة إذا حاضَت وقد طافت بالبيت يوم النَّحر، فقال زيد: يكون آخر عهدها بالبيت، وقال ابن عباس: تَنفِرُ إذا شاءت، فقالت الأنصار: لن نتابعك يا ابن عباس وأنت تخالف زيدًا ! فقال: سَلُوا صاحبَتَكُم أم سُلَيم، فقالت: حِضتُ بعد ما طُفت بالبيت، فأمرني رسول الله ﷺ أن أنفِرَ، وحاضت صفيَّة فقالت لها عائشة: حبستينا، فأمرها النبي ﷺ أن تَنفِرَ.

قال ابن حجر في "فتح الباري" (٣/٥٨٨):« طريق قتادة هذه هي المحفوظة ».

ورواه البخاري في "صحيحه" (١٧٥٨) من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، به مختصرًا.

(١) روايته أخرجها أبو نعيم في "معرفة الصحابة"(٧٥٧١) بلفظ:« رأيت رسول الله ﷺ يطوفُ بين الصَّفا والمَروَة، والناس بين يدَيه، وهو وراءَهم، وهو يسعى، حتى أرى رُكبَتَيه من شِدَّة السَّعي، يدورُ به إزارُه، ويقول:« اسعَوا فإن اللهَ كتب عليَّ السَّعي ».

قال أبو نعيم:« رواه محمد بن إدريس الشافعي ويونس بن محمد وحميد بن عبدالرحمن، عن عبد الله بن المؤمل بإدخال عمر بن عبد الرحمن بن محيصن بينه وبين عطاء . ورواه محمد بن بشر العبدي، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، عن عطاء، عن حبيبة؛ من دون صفية . ورواه عبد الله بن نبيه، عن جدته صفية بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي تَجراة. وروته جبرة بنت محمد السباعية؛ قالت: حدثتني حبيبة بنت أبي تَجراة؛ قالت: أشرفت على رسول الله ﷺ وهو يطوف بين الصفا والمروة ».اهـ.

ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٢١ رقم ٢٧٣٦٨)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٥٧١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٩٩- ١٠٠) من طريق سريج ابن النعمان، عن عبدالله بن المؤمل، به.

ورواه ابن أبي خيثمة - كما في "الإصابة" (٤/ ٢٦٩) - والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٧٨ رقم ٥٧٥) و(١٢/ ٢٥٦/ ب/ المخطوط) من طريق سريج، عن عبدالله بن المؤمل، عن عمر بن عبدالرحمن، عن عطاء، عن صفية، عن حبيبة، به.

وليس في رواية الطبراني: « عن عطاء ».

عبدالله بن المُؤَمَّل، عن عَطاء[١]، عن صَفِيَّةَ ابْنَتِ[*] شَيبَة، عن حَبيبة ابْنَتِ[*] أبي تَجْراة[٢]، عن النبيِّ ﷺ؛ في السَّعْيِ بين الصَّفا والمَرْوَة؟

قال أبي: رواه غيرُ سعيد[٣]، عن عبدالله بن المُؤَمَّل، فقال: عن عمر بن عبدالرحمٰن بن مُحَيصِن[٤]، عن صَفِيَّة ابْنَتِ[*] شَيْبَة، عن حَبيبة[٥] ابْنَتِ[*] أبي تَجْراة .

---

(١) هو: ابن أبي رباح.

(*) في (ك): «ابْنَة»، وهو الجادَّة، وكتابتها بالتاء المفتوحة مع سكون الباء: له وجهٌ صحيحٌ في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٢) بفتح التاء المثنَّاة الفوقية؛ كما في "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين الدمشقي (٢/ ٢٩).

قال الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٣١٥): «ووهم أبو نعيم الفضل بن دكين، فقال: هي بنت أبي بَجْراة؛ بالباء [الموحَّدة]، وثبت على ذلك، والصواب بالتاء». وترجم لها الحسيني في "الإكمال" (١٤٦١)، وقال: «في إسناد حديثها اضطراب»، وتبعه ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (١٦٣٠). ونسبها أبو نعيم أيضًا فذكر أنها: امرأة من أهل اليمن . وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢/ ١٠٢): «قول أبي نعيم: امرأة من أهل اليمن ليس بشيء، والصَّواب ما قال الشافعي»؛ أي: إنها إحدى نساء بني عبد الدار .

(٣) رواه العقيلي - كما في "التمهيد" (٢/ ١٠١)- من طريق محمد بن سنان العَوَقي [في الأصل: العوفي، بالفاء، والتصويب من "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ١٥٩)]، عن عبدالله بن المؤمل، به. بلفظ: دخلتُ المسجدَ أنا ونسوةٌ معي من قريش، والنبيُّ ﷺ يطوفُ بالبيتِ، قالت: وإنه ليسعى، حتى إني لأرثي له، وهو يقول لأصحابه: «اسعَوْا؛ فإنَّ الله كتبَ عليكُم السَّعي». قال ابن عبدالبر: هكذا قال: «يطوفُ بالبيت»، وأسقط من إسناد الحديث: عطاءً! والصَّحيح في إسناد هذا الحديث ومتنه ما ذكره الشافعي وأبو نعيم .اهـ. وسيأتي تخريج رواية الشافعي وأبي نعيم.

(٤) في (ت) و(ك): «محيض».

(٥) في (أ) و(ش): «عن صفية» بدل: «عن حبيبة».

وأمـا الـشَّـافـعـيُّ(١) فـروى عـن ابـن الـمُـؤَمَّـل،

---

(١) روايته أخرجها في "الأم" (٣/ ٥٤٤- ٥٤٥/ط. الوفاء).
ومن طريق الشافعي رواه الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٧٨ رقم ٥٧٣)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٣٧)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٥٦)، و"المؤتلف والمختلف" (١/ ٣١٦- ٣١٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ١٥٨- ١٥٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٩٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٠٠- ١٠١)، والبغوي في "شرح السنة" (١٩٢١).
ورواه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٨/ ٢٤٧)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٥٥)، و"المؤتلف والمختلف" (١/ ٣١٧) من طريق معاذ بن هانئ، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٢١ رقم ٢٧٣٦٧)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٥٥) وفي "المؤتلف والمختلف" (١/ ٣١٧) من طريق يونس بن محمد، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٧٨ رقم ٥٧٤) من طريق حميد بن عبدالرحمن، وبحشل في "تاريخ واسط" ص(١٥٧) من طريق محمد بن ماهان، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٠٠) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين جميعهم عن عبدالله بن المؤمل بمثل رواية الشافعي.
قال ابن عدي: « وهذا يرويه عبدالله بن المؤمل وبه يعرف، ولابن المؤمل هذا غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه الضعف عليه بيِّن ».
وقال الدارقطني في "المؤتلف" عن هذا الطريق: « وهو الصواب ».
ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٢٩٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٧٨- ١٧٩ رقم ٥٧٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٠١) من طريق ابن أبي شيبة، عن محمد بن بشر، عن عبدالله بن المؤمل، عن عبدالله بن أبي حسين، عن عطاء، عن حبيبة، به.
قال ابن عبدالبر: « ذكره ابن أبي شيبة فأخطأ في إسناده، إما هو وإما محمد بن بشر... أخطأ في موضعين من الإسناد، أحدهما أنه جعل في موضع عمر بن عبدالرحمن عبدَالله بن أبي حسين، والآخر أنه أسقط صفية بنت شيبة من الإسناد، فأفسد إسناد هذا الحديث، ولا أدري ممن هذا؛ أمن أبي بكر أم من محمد بن بشر، ومن أيهما كان فهو خطأ لاشك فيه ».
ورواه الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٣١٥- ٣١٦) من طريق أبي نعيم =

عن عمر[١] بن عبدالرحمٰن بن مُحَيصِن، عن عَطاء، عن صَفِيَّة بِنْتِ شَيْبَة، عن حَبيبةَ ابْنَتِ[٢] أبي تَجْرَاة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

= الفضل بن دكين، عن عبدالله بن المؤمل، عن عمر بن عبدالرحمن السهمي، عن حفصة بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي بجراة، به.

قال الدارقطني: « وفي إسناد هذا الحديث وهمٌ في ثلاثة مواضع: أحدها قوله: بجراة بالباء، وإنما هو بالتاء، والثاني: قوله: حفصة بنت شيبة، وإنما هي: صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة الحجبي، الثالث: قوله: عن عمر بن عبدالرحمن، عن بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي بجراة. عمر بن عبدالرحمن، وهو: ابن محيص السهمي أحد القراء المكيين، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفية بنت شيبة، كذلك رواه أصحاب عبدالله بن المؤمل، عنه منهم: عبدالله بن إدريس الفقيه الشافعي، ويونس بن محمد المؤدب، ومعاذ بن هانئ، وغيرهم ».

(١) في (ش): « عمرو ».

(٢) في (ك): «ابْنَة»، وهو الجادَّة، وما أثبتناه صحيحٌ أيضًا. انظر التعليق أوَّل المسألة.

(٣) قال في "العلل" (٥/ ٢٣١/أ): « يرويه بديل بن ميسرة واختُلِف عنه: فرواه هشام الدستوائي وأبو عامر وأبو صالح بن رستم الخزاز [كذا ! وصوابه: وأبو عامر صالح ابن رستم الخزاز]، عن بديل، عن صفية، عن أم ولد شيبة، وخالفهما حماد بن زيد، فرواه عن بديل، عن المغيرة بن حكيم، عن صفية، عن أم ولد شيبة. وقول حماد أشبه. ورواه منصور بن صفية، عن أمه نحو ذلك. ورواه عطاء بن أبي رباح، عن أم صفية [كذا !]؛ قالت: أخبرتني فلانة بنت أبي تَجراة، حدَّث به عبد الله بن المؤمل المخزومي، واختُلِف عنه: فرواه الشافعي ومحمد بن سنان العوقي ويونس المؤدب، عن عبد الله بن المؤمل، عن عطاء، والصَّحيح قول من قال: عن ابن محيصن، عن عطاء، عن صفية، عن حبيبة بنت أبي تَجراة، وهو الصَّواب ».

وضعَّف هذا الحديثَ ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢٣٩٤) لعلتين، الأولى: سوء حفظ عبدالله بن المؤمل، والثانية: نكارة الحديث، وقال بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: « فهذا الاضطراب بإسقاط عطاء تارة، وابن محيصن أخرى، وصفية بنت شيبة أخرى، وإبدال ابن محيصن بابن أبي حسين أخرى، وجعل المرأة عَبْدَرِيَّة تارة، ومن أهل اليمن أخرى، وفي الطواف تارة وفي السعي =

٧٩٣ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن عبدالحميد المَعْنِيُّ[(٢)]، عن سُلَيمان بن المغيرة، عن ثابت[(٣)]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ مَشَى [عن][(٤)] زَمِيلٍ له؟

قال أبي: وقد روى داودُ بن عمرو الضَّبِّي[(٥)]، عن محمد بن

= بين الصفا والمروة أخرى من عبدالله بن المؤمل، وهو دليل على سوء حفظه وقلَّة ضبطه، وماعهد من أبي محمد [يعني: عبدالحق الإشبيلي] هو ردُّ روايات ابن المؤمل ». وانظر "مختصر المستدرك" لابن الملقن (٨٣٤ و٨٣٥).

(١) نقل الضياء في "المختارة" (٥/ ١٠٨) بعض هذا النص .

(٢) نسبة إلى مَعْن بن مالك، من الأزد. انظر "الأنساب" للسمعاني (٤/ ٣٣١).
وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٨٠١١)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٧٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١١)، و"الشعب" (٢١٤٤)، والضياء في "المختارة" (٥/ ٩٨ و٩٩) بلفظ: كان النبي ﷺ في مسير، فنزل فمشى رجل من أصحابه إلى جانبه، فالتفت إليه فقال: ألا أخبرك بأفضل القرآن ؟ قال: فتلا عليه: الحمد لله رب العالمين.

(٣) هو: ابن أسلم البُناني .

(٤) رُسِمَتْ في جميع النسخ: « عر »، والتصويب من مصادر التخريج، وذكر ابن الأثير في "النهاية" (٢/ ٣١٣) قوله: « مَشىٰ عن زَمِيلٍ »، ثم قال: « الزَّمِيلُ: العَديلُ الذي حِمْلُه مع حِمْلِك على البعير، وقد زامَلَني: عادَلَني. والزَّميلُ أيضًا: الرَّفيقُ في السَّفَر، الذي يُعينُك على أمورِك، وهو الرَّديفُ أيضًا ». والمعنى: أن النبي ﷺ نزل عن دابة كان يركبها مع رفيقٍ له، ومشىٰ راجلاً .

(٥) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٧٣).
ورواه البزار في "مسنده" (٢٤٦٥/كشف الأستار)، والضياء في "المختارة" (١٧٣١) من طريق عمر بن محمد بن الحسن، عن أبيه محمد بن الحسن، به. ووقع في "كشف الأستار": « عمرو بن محمد بن الحسين » بدلاً من « عمر بن محمد بن الحسن ». قال البزار: « لا نعلم رواه عن سليمان بن المغيرة إلا محمد بن الحسن الأسدي، كوفي ثقة، يقال له: التَّلّ ».
وقال ابن عدي: «وهذا لا أعلم رواه عن سليمان بن المغيرة غيرُ محمد بن الحسن».

الحسن[١]، عن سُلَيمان بن المغيرة مثلَ روايتهِ عن ثابت، عن أنس، عن[٢] النبيِّ ﷺ.

قال أبي: هذا خطأٌ عندي؛ لأن[٣] سعيدَ بن سُلَيمان حدَّثنا عن سُلَيمان بن المغيرة، عن ثابت، عن الحسن[٤]: أنَّ رسولَ الله ﷺ... وهو أشبه.

٧٩٤ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم[٦]، عن ابن جُرَيج[٧]؛ قال: أحسنُ ما سمعتُ في بَيْض النَّعَام[٨]: حديثُ أبي الزِّناد[٩]، عن الأعرَج[١٠]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال في

---

(١) هو: الأسدي الملقب بـ« التل ».
(٢) في (ت) و(ك): « أنَّ » بدل: « عن ».
(٣) من قوله: « روايته عن ثابت ... » إلى هنا مكرر في (أ) و(ش) و(ف).
(٤) هو: البصري.
(٥) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٤٢٤-٤٢٥)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٥٢٢)، ونقل بعضه وليُّ الدين أبو زرعة في "تحفة التحصيل" (ص٣١٥-٣١٦)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٥/ ٢٢٠ رقم ١٩١٨٧).
(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٨٠٤)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٤٩)، والبيهقي في "السنن" (٥/ ٢٠٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٣/ ١٠٠). قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أبي الزناد إلا ابن جريج، تفرد به الوليد بن مسلم ».
(٧) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.
(٨) في (ت) و(ك): « النَّعامة ».
(٩) هو: عبدالله بن ذَكْوان.
(١٠) هو: عبدالرحمن بن هرمز.

بَيْضِ النَّعامَةِ[1]: « فِي كُلِّ بَيْضَةٍ صِيَامُ يَوْمٍ، وَإِطْعَامُ[2] مِسْكِينٍ »؟

قال أبي: هذا حديثٌ ليس بصَحيح عندي؛ ولم يسمعِ ابنُ جُرَيج من أبي الزِّناد شيئًا؛ يُشبه أن يكونَ ابنُ جُرَيج أخذه من إبراهيم بن أبي يحيى[3].

---

(١) في (ت) و(ك): « النعام ».

(٢) في(ك): « أو إطعام »، وهو الموافق لأكثر مصادر التخريج، وما أثبتناه من بقيَّة النسخ و"تاريخ دمشق"، ويمكن تخريجه على أنَّ « الواو » هنا بمعنى « أو » التي للتخيير، فتوافق معنى ما في مصادر التخريج، وقد ذكر النحاةُ أنَّ الواو تفيد مطلق الجمع، وهذا هو الأصل، وقد تخرُجُ عنه إلى معانٍ أخرى، ومنها أن تكون بمعنى التخيير؛ كقول كُثَيِّرِ عَزَّة [من الطويل]:

وقالوا نَأَتْ فاخْتَرْ لها الصَّبْرَ والبكا ... فقلتُ البكا أشْفَىٰ إذَنْ لِغَلِيلِي

أي: اخترِ الصَّبْرَ أو البكاء؛ إذْ لا يجتمعان، وحُمِلَتْ على هذا المعنى « الواوُ » في قوله تعالى: ﴿أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ﴾ [سبأ: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣]، أي: أو ثلاث أو رباع؛ فإنَّ الإجماع على أنَّ أحدًا من الأمة لا يجوز له أن يزيد على أربع نِسْوة، وكانت الزيادة من خصائص النبي ﷺ لا يشاركه فيها أحدٌ من الأمة.

وانظر تفصيل ذلك في "مغني اللبيب" (١/ ٤٦٨)، و"تاج العروس" (مبحث الواو)، و"فتح الباري" (٩/ ١٣٩).

(٣) الحديث رواه أبو داود في "المراسيل" (١٣٨)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٤٩) من طريق أبي عاصم الضَّحاك بن مَخْلَد، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن أبي الزناد، عن رجل، عن عائشة، به، ووقع عند أبي داود: « عن أبي الزناد: بلغني عن عائشة ».

قال أبو داود: « أُسنِدَ هذا الحديث، وهذا هو الصَّحيح ».

وقال البيهقي في "السنن" (٥/ ٢٠٧) عن هذا الطريق: « وهو الصحيح، قاله أبو داود السجستاني وغيره من الحفاظ ». =

٧٩٥ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه هَمَّام[٢]، عن قَتادة، عن عَزْرَة[٣]، عن الشَّعبي؛ أنَّ الفَضْلَ بن عباس حدَّثه، وأن أسامةَ بن زيد حدَّثه: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُلَبِّي حتى رَمَى جَمْرَةَ العَقَبةِ.

هل سَمِعَ الشَّعْبيُّ منهما[٤]؟

= والحديث ذكره الدارقطني في "العلل" (٢٠٢٩) فقال: يرويه ابن جريج، واختلف عنه، فرواه الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة، ورواه أبو قرَّة، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن أبي الزناد، عن عروة، عن عائشة. وقال أبو عاصم: عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن أبي الزناد عمن أخبره، عن عائشة، وقول أبي عاصم أشبه بالصواب. وذكر لأحمد بن حنبل حديث الوليد بن مسلم فقال: لم يسمع ابن جريج من أبي الزناد، إنما يروي عن زياد بن سعد، عن أبي الزناد».

وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٥٢٢) بعد أن ذكر ما نقله الدارقطني عن الإمام أحمد:« قلت: فرجع الحديث إلى ما رواه أبو داود، وفيه رجل لم يسمَّ، فهو في حكم المنقطع».

(١) انظر المسألة رقم (٨٢١) و(٨٢٢).

(٢) هو: ابن يحيىٰ العَوْذي. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢١٣- ٢١٤ رقم ١٨٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٢٧).

ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٦٧٢١)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٩٧ رقم ٧٦٤) من طريق همام، عن قتادة، عن عزرة، عن الشعبي، عن الفضل بن عباس وحده، ولم يصرح الشعبي بالسماع عندهما.

ورواه الطيالسي في "مسنده" (٦٧٠)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٤/ ٦٤)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢٠٦ رقم ٢١٧٩٣)، والطبراني في "الكبير" (١/ ١٧٨ رقم ٤٦٢) من طريق همام، عن قتادة، عن عزرة، عن الشعبي أن أسامة حدثه، به.

(٣) هو: ابن عبدالرحمن بن زُرارَة.

(٤) في (أ) و(ش):« فيهما».

فقال: لا يَحْتملُ، ويَنْبَغي أن يكونَ بينهُما رجلٌ[١] آخَرُ[٢]، ولكنْ كذا حدَّث به هَمَّام[٣]، فلا أدري ما هذا الأمر ؟!.

٧٩٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وَهْب بن جَرير[٤]، عن أبيه[٥]، عن أيُّوب[٦]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن أُبَيِّ ابن كعب، عن النبيِّ ﷺ: « **أَنَّ[٧] جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ رَكَضَ زَمْزَمَ بِعَقِبِهِ، جَعَلَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ تَجْمَعُ الحَصْبَاءَ[٨]** »، فقال النبيُّ ﷺ: « **رَحِمَ اللهُ هَاجَرَ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ[٩]! لَوْ تَرَكَتْهَا، كَانَتْ عَيْنًا مَعِينًا** »؟

---

(١) قوله: « رجل » من (ف) فقط .

(٢) في (ت) و(ك): « وينبغي أن يكون بينهما أحد ».

(٣) وقال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص ١٥٩ رقم ٥٩٠): سألت أبي عن حديثين رواهما همام، عن قتادة، عن عَزرَة، عن الشَّعبي: أن أسامة بن زيد حدَّثه: أنه كان رِدْفَ النبي ﷺ عَشِيَّة عَرَفَة: هل أدرك الشعبي أسامة ؟ قال: لا يمكن أن يكون الشعبي سمع من أسامة هذا، ولا أدرك الشعبي الفضل بن العباس.اهـ.
وروى ابن أبي حاتم أيضًا (٥٩٥) عن أبيه، عن إسحاق بن منصور أنه قال: قلت ليحيى [يعني: ابن معين]: قال الشعبي: أن الفضل حدَّثه، وإن أسامة حدَّثه! قال: لا شيء . وقال أحمد [يعني: ابن حنبل] وعلي [يعني: ابن المديني]: لا شيء.اهـ.

(٤) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٨٣١٩) من طريق علي بن المديني، والجياني في "تقييد المهمل" (٢/ ٦٥١) من طريق ابن نيزك كلاهما عن وهب، به.
ومن طريق النسائي رواه الجياني (٢/ ٦٥١- ٦٥٢).
وسيأتي ذكر اختلافات أخر على وهب في آخر المسألة.

(٥) هو: جرير بن حازم . (٦) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

(٧) في (أ) و(ش): « إلى » بدل: « أن ». (٨) في (ت): « الحصا ».

(٩) من قوله: « تجمع الحصباء . . . » إلى هنا سقط من (ك).

قال أبي: لا يقولونَ في هذا الحديث: أُبَيُّ بن كعب، ويقولونَ: أيُّوبُ، عن رجُلٍ[١]، عن سعيد بن جُبَير[٢].

---

(١) والرجل: هو عبدالله بن سعيد بن جُبَير كما سيأتي.

(٢) هذا الحديث يرويه أيوب السَّختياني، ورواه عنه: جرير بن حازم، وحماد بن زيد، وإسماعيل بن عليَّة، ومعمر، على اختلاف بينهم:
أما جرير بن حازم: فيروي الحديث عنه ابنه وَهْب، واختُلِف على وَهْب: فرواه علي بن المديني ومحمد بن أحمد بن نَيْزَك، عن وَهْب، عن أبيه، عن أيُّوب، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن أُبَيِّ بن كعب، به مرفوعًا. وتقدم تخريج روايتهما أول المسألة. ورواه أحمد بن سعيد الرِّباطي وحجاج بن يوسف المعروف بابن الشاعر، عن وَهْب، واختُلِف عنهما:
أما أحمد بن سعيد الرِّباطي: فرواه عنه النسائي في "الكبرى" (٨٣١٨)، عن وَهْب؛ كرواية ابن المديني وابن نيزك السَّابقة.
ورواه البخاري في "صحيحه" (٣٣٦٢) عنه، عن وَهْب بن جرير، عن أبيه، عن أيوب، عن عبد الله بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، ليس فيه ذكرٌ لأُبَيِّ بن كعب.
وهذا إختلاف بين إمامين جبلين في الحفظ والإتقان - البخاري والنسائي -، لكن باقي الروايات يرجِّح ما رواه النسائي، ومنها رواية حجاج بن الشاعر في الراجح عنه: فقد أخرجه عبدالله بن الإمام أحمد في "زوائد المسند" (٥/ ١٢١ رقم ٢١١٢٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٨٥٢) كلاهما عن حجاج بن الشاعر، عن وَهْب بن جرير؛ به كرواية ابن المديني وابن نيزك السَّابقة.
وكذا رواه ابن حبان في "صحيحه" (٣٧١٣) من طريق عبدالله بن صالح البخاري، والإسماعيلي في "معجمه" (٣٨٥)- ومن طريقه الخطيب في "تاريخه" (١٥/ ٥٦/ بشار)-، من طريق موسى بن حمدون، والضياء المقدسي في "المختارة" (١٢١٠) من طريق عبدالله بن العباس وسليمان بن عيسى، جميعهم عن حجاج بن الشاعر، به كسابقه.
وخالف هؤلاء جميعًا عبدالله بن محمد البغوي، فرواه عن حجاج بن الشاعر بزيادة عبدالله بن سعيد بن جُبَير بين أيُّوب وسعيد بن جُبَير. وهذه الرواية أخرجها الجياني في "تقييد المهمل" (٢/ ٦٥٠)، وهي رواية شاذة لمخالفتها لرواية الأكثر. =

٧٩٧ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن يَمَان[1]، عن

= وأما رواية حماد بن زيد: فأخرجها النسائي في "الكبرى" (٨٣١٩) من طريقه، عن أيُّوب، عن عبدالله بن سعيد بن جُبَير، عن أبيه، عن ابن عباس به من قوله موقوفًا عليه، وليس فيه ذكرٌ لأُبَيٍّ بن كعب.

وأما رواية إسماعيل بن عليَّة: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٦٠ رقم ٣٣٩٠) عنه، عن أيُّوب؛ قال: نُبِّئْت عن سعيد؛قال: قال ابن عباس... فذكره موقوفًا على ابن عباس أيضًا.

وأما معمر: فأخرج روايته عبدالرزاق في "المصنف" (٩١٠٧)، فقال: عن معمر، عن أيُّوب وكثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة - يزيد أحدهما على الآخر -، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس...، فذكر الحديث بطوله، لكن وقف بعضه، ورفع بعضه، ومنه المتن المذكور في هذه المسألة.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٤٧ رقم ٣٢٥٠)، والبخاري في "صحيحه" (٢٣٦٨ و٣٣٦٤).

وقد عاب أبو مسعود الدمشقي والإسماعيلي على البخاري إخراجه هذا الحديث لاضطرابه كما في "تقييد المهمل" (٢/ ٦٤٨)، و"فتح الباري" لابن حجر (٦/ ٤٠٠)، وقد أطال الجياني في الاعتذار عن البخاري، ومن ذلك قوله (٢/ ٦٥٣):« إن هذا الخلاف إذا نظره المتبحِّر في الصنعة وتأمَّله ميَّز منه ما ميَّزه البخاري رحمه الله، وحكم بصحته، وعلم أن الخلاف الظاهر فيه إنما يعود إلى وفاق، وأنه لا يدفع بعضه بعضًا، والحمد لله ...» إلخ.

وقال ابن حجر في الموضع السابق:« وقد عاب الإسماعيلي على البخاري إخراجه رواية أيوب لاضطرابها،والذي يظهر أن اعتماد البخاري في سياق الحديث إنما هو على رواية معمر عن كثير بن كثير، عن سعيد بن جبير ».

(١) الحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٨ رقم ٤٩٦٤)، والترمذي في "جامعه" (٩٠٧)، وابن ماجه (٣١٠٢) والطوسي في "مختصر الأحكام"(٤/ ١٦٠).

قال الترمذي:« هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث الثوري إلا من حديث يحيى ابن اليمان، وروي عن نافع: أن ابن عمر اشترى هديه من قُدَيد، وهذا أصح ».

سُفْيان[١]، عن عُبَيدالله[٢]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ اشترَى هَدْيَهُ من قُدَيد[٣]؟

قال: إنما هو: عن ابن عمر، موقوفٌ[٤][٥]؛ والوَهَمُ من يحيى بن يَمان.

٧٩٨ - وسألتُ[٦] أبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو[٧] معاوية[٨]،

---

(١) هو: ابن سعيد الثوري.

(٢) هو: ابن عمر بن حفص العُمَري.

(٣) هو موضع قُرب مكَّة. انظر "معجم البلدان" (٤/ ٣١٣).

(٤) قوله: « موقوف » يحتمل الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٥) أخرجه من هذا الوجه البخاري في "صحيحه" (١٦٤٠ و١٦٩٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٣٠) من طريق نافع، عن ابن عمر، به، موقوفًا.

(٦) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٤١٧/مخطوط) بعض هذا النص بتصرف.

(٧) قوله: « أبو » سقط من (ك).

(٨) هو: محمد بن خازم الضَّرير. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٤١ رقم ٥٠٠٣). ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٣٧) عن فهد، عن يحيى ابن عبدالحميد الحماني، ثم رواه عن ابن أبي عمران، عن عبدالرحمن بن صالح الأزدي، كلاهما [الحماني والأزدي] عن أبي معاوية، به.

قال ابن أبي عمران: ورأيت يحيى بن معين وهو يتعجب من الحماني أن يحدث بهذا الحديث؛ فقال له عبد الرحمن: هذا عندي، ثم وثب من فوره، فجاء بأصله، فأخرج منه هذا الحديث عن أبي معاوية كما ذكره يحيى الحماني، فكتبه عنه يحيى ابن معين».

ونقل هذا النص ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٥/ ١٢٣) عن الطحاوي.

ورواه الحميدي في "مسنده" (٦٤٠)، والنسائي في "سننه" (٢٦٧٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٩٧ و٢٥٩٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٩٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٥٠) من طرق عن عبيدالله، به دون قوله: «إلا أن يكون غسيلاً». =

عن عُبَيدالله[١]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «لَا[٢] يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرْسُ، وَلَا الزَّعْفَرَانُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلاً»؟

قال: أخطأَ أبو معاوية في هذه اللَّفظة: «إِلَّا أنْ يكونَ غَسيلاً».

٧٩٩ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه الثَّوري[٤] وغيرُه[٥]، عن

= ورواه البخاري في "صحيحه" (١٥٤٢)، ومسلم في "صحيحه" (١١٧٧) من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر، به، دون قوله: «إلا أن يكون غسيلاً».

(١) هو: ابن عمر بن حفص العُمَري.

(٢) «لا» هنا نافية بمعنى النهي؛ ووقع ذلك في مواطن كثيرة من هذا الكتاب. انظر توجيه ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٣١).

(٣) في (ت) و(ك): «قال سألت». وانظر المسألة التالية.

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٤٥٣/ اللحيدان)، والطبراني في "الدعاء" (٧٨١)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ٦٢)، والخطيب في "الجامع" (١٧٨٨).

(٥) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٩٤٨٠)، و"التفسير" (٢/ ١٩٤) من طريق معمر، والطيالسي في "مسنده" (١٣٤)، وأبو داود في "سننه" (٢٦٠٢)، والترمذي في "جامعه" (٣٤٤٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٦٩٨)، والطبراني في "الدعاء" (٧٨٤) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم، وأحمد في "مسنده" (١/ ٩٧ رقم ٧٥٣) من طريق شريك النخعي، وأحمد في "مسنده" (١/ ١٢٨ رقم ١٠٥٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٩/ المنتخب)، والطبراني في "الدعاء" (٧٨٣)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (٤٠٧) من طريق إسرائيل، والبزار في "مسنده" (٧٧٣)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٣٣٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٨٦)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٤٩٦)، والطبراني في "الدعاء" (٧٨٥)، والضياء في "المختارة" (٢/ ٢٩٥) من طريق منصور بن المعتمر، وابن حبان في "صحيحه" (٢٦٩٧) من طريق علي بن سليمان، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤٢٧- ٤٢٨) و(٥/ ١٢١) من طريق أبي حجية الأجلح بن عبدالله الكندي =

أبي إسحاق[١]، عن عليِّ بن ربيعة؛ قال: كنتُ رَدِيفَ عليٍّ، فقال حين رَكِبَ: الحمدُ لله - ثلاثًا - سُبْحان الذي سَخَّر لنا هذا ... وذكَرَ الحديثَ[٢]؟

فقال أبي: حدَّثني أبو زياد القَطَّان[٣]، عن يحيى بن سعيد؛ قال: كنتُ أَعْجَبُ من حديث عليِّ بن ربيعة: كنتُ رِدْفَ عَلِيٍّ... ! لأنَّ عليَّ بن ربيعة كان حَدَثًا في عهد عليٍّ، ومِثْلَهُ[٤] أنكرتُ أن يكونَ رِدْفَ عليٍّ؛ حتى حدَّثنا سُفْيان، عن أبي إسحاق، عن عليِّ بن ربيعة.

= وعمرو بن أبي المقدام، والطبراني في "الدعاء" (٧٨٧) من طريق عبدالرحمن بن حميد الرؤاسي جميعهم عن أبي إسحاق، به.

ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (١/ ١١٥ رقم ٩٣٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٨/ المنتخب)، والطبراني في "الدعاء" (٧٨٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٥٢).

ووقع في رواية معمر تصريح أبي إسحاق بالسماع من علي بن ربيعة، وهو مخالف لجميع الرواة عن أبي إسحاق، ومخالف لما جاء عن أبي إسحاق نفسه؛ إذ صرح أنه لم يسمعه منه. كما في خاتمة المسألة، والمسألة التالية.

(١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٢) قوله: « وذكر الحديث » سقط من (ك). وفي هامش النسخة (أ) حاشية بترت بعض كلماتها بسبب التصوير نصها: « رواه الحاكم في المسـ ـ من طريق فضيل بن مر ـ ـ عن ميسرة بن حبيب ـ ـ ـ المنهال بن عمرو عن عـ ـ ـ بن ربيعة وقال على عـ ».

(٣) هو: حماد بن زاذان، وروايته أخرجها المصنف في "مقدمة الجرح والتعديل" (١/ ١٦٨ و٢٤٢).

(٤) في (ك): « مثله » بلا واو، والمثبت من بقيَّة النسخ، وقوله: « مِثْلَهُ » بالنصب: مفعولٌ مقدَّم لـ « أنكرتُ »، والتقدير: أنكرتُ مِثْلَ عليِّ بن ربيعة أنْ يكون رديفًا لعلي بن أبي طالب !.

قلتُ لسُفْيان: سمعه أبو إسحاق من عليِّ بن ربيعة ؟ فقال: سألتُ أبا إسحاق عنه ؟ فقال: حدَّثني رجلٌ، عن عليِّ بن ربيعة[١].

٨٠٠ - أخبرنا[٢] أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال[٣]: أخبرنا[٤] عبدالرحمٰن بن بِشْر النَّيسابوري[٥] - فيما كتبَ إليَّ[٦] -

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٤٣٠): « حدَّث به أبو إسحاق السبيعي، عن علي بن ربيعة؛ رواه عن أبي إسحاق كذلك: منصور بن المعتمر، وعمرو بن قيس الملائي، وسفيان الثوري، وأبو الأحوص، وشريك، وأبو نوفل علي بن سليمان . . . ، وأبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث من علي بن ربيعة، يبين ذلك: ما رواه عبدالرحمن بن مهدي عن شعبة؛ قال: قلت لأبي إسحاق: سمعته من علي بن ربيعة ؟ فقال: حدثني يونس بن خبَّاب، عن رجل، عنه . وروى هذا الحديث شعيب بن صفوان، عن يونس ابن خباب، عن شقيق بن عقبة الأسدي، عن علي بن ربيعة. ورواه المنهال بن عمرو، وإسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصغير، عن علي بن ربيعة، فهو من رواية أبي إسحاق مرسلاً، وأحسنها إسنادًا حديث المنهال بن عمرو، عن علي بن ربيعة». اهـ.
وتوسَّع الأخ ياسر بن فتحي في تخريج هذا الحديث في تخريجه لأحاديث كتاب "الذكر والدعاء" للقحطاني (٢/ ٦٧٧-٦٨٠)، فانظره إن شئت.

(٢) هذه المسألة من تتمة المسألة السابقة؛ فهما مسألة واحدةٌ، لكننا أبقينا ترقيم المسائل على ما في الطبعة الأولى (طبعة الشيخ محب الدين الخطيب).

(٣) قوله: « أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم قال » من (ت) و(ك) فقط .

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « وأخبرنا ».

(٥) روايته أخرجها المصنف في "مقدمة الجرح والتعديل" (١/ ١٦٨).

(٦) يُفْهَمُ من نسختَيْ (ت) و(ك) أنَّ القائل: « أخبرنا عبدالرحمن بن بشر »، هو ابن أبي حاتم، ويفهم من (أ) و(ش) و(ف) أنَّ القائل لذلك هو أبو حاتم، وكلاهما جائزٌ، ولا ينافيه السياق، لكنْ قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ٢١٥) في ترجمة عبدالرحمن بن بشر النيسابوري: « كتَبَ عنه أبي . . . وكتَبَ إليَّ ببعض فوائد، وكان صدوقًا ثقةً »، ولعلَّ هذا يشهد لما في (ت) و(ك)، واللهُ أعلم.

قال: ذَكَر عبدُالرحمٰن بن مهديٍّ حديثَ عليٍّ بن ربيعة الذي رواه؛ قال: كنتُ رِدْفَ عَلِيٍّ، فلما رَكِبَ قال: سُبْحان الذي[١] سَخَّر لنا هذا...! فسمعتُ عبدالرحمٰن بن مهدي يقول: قال شُعْبَة: فقلتُ لأبي إسحاق[٢]: ممَّن سمعتَه ؟ قال: مِنْ يونس بن خَبَّاب، فأتيتُ يونس بن خَبَّاب، فقلتُ: ممَّن سمعتَه ؟ فقال[٣]: مِنْ رَجُلٍ رواه[٤] عن عليٍّ بن ربيعة.

٨٠١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يونسُ بنُ بُكَير[٥]، عن مِسْعَر[٦]، عن حَبِيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ أحرَمَ ولبَّى من البيت حين انبَعَثَتْ[٧] به راحِلَتُهُ ؟

---

(١) في (ت) و(ك): «سبحان الله الذي».
(٢) في (ت) و(ك): «لابن إسحاق».
(٣) في (ك): «قال».
(٤) كذا جاءت العبارة هنا، وكذا نقلها المزي في "تحفة الأشراف" (١٠٢٤٨).
وفي "مقدمة الجرح والتعديل" (١/ ١٦٨): «حدثني رجل عن علي بن ربيعة».
وذكرها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٤٣٤-٤٣٥/ت: اللحيدان)، و(١/ ٣٢٦/ت: زايد)، لكن جاءت العبارة في كلتا الطبعتين هكذا: «فقلت: ممَّن سمعته؟ قال: من رجُلٍ أراه عن علي بن ربيعة».
(٥) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٢٩ رقم ١٣٥٧٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣١٨) من طريق مصعب بن المقدام، عن مسعر، عن حبيب، عن عطاء، عن ابن عمر، به. قال أبو نعيم: «هذا حديثٌ غريب من حديث مسعر، تفرد به مصعب».
(٦) هو: ابن كدام.
(٧) في (ت) و(ك): «انبعَثَ».

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حَبِيبٌ[١]، عن الحسن بن محمد بن الحَنفيَّة، عن النبيِّ ﷺ... مُرسَل[٢]، **وقالا**: هو الصَّحيحُ.

٨٠٢ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه أبو نُعَيْم[٤]، عن سُفْيان[٥]، عن ابن جُرَيج[٦]، عن يحيى بن عُبَيد، عن أبيه، عن السَّائب بن عبدالله قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ بين الرُّكْنِ اليمانيِّ والحَجَرِ الأسْوَد[٧] يقول: « **رَبَّنَا آتِنَا في الدُّنيَا حَسَنَةً، وَفي الآخِرَةِ حَسَنَةً** »؟

فقال[٨] أبي: هذا خطأٌ، أخطأ فيه أبو نُعَيم؛ إنما هو: يحيى بن عُبَيد[٩]، عن أبيه، عن عبدالله بن السَّائب؛ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ...

---

(١) روايته أخرجها ابن حزم في "حجة الوداع" (٥٢٣).
(٢) قوله: «مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
(٣) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٣٦٨/ مخطوط) بعض هذا النص.
(٤) هو: الفضل بن دُكَين.
وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٩٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٩٨)، وابن حزم في "حجة الوداع" (٦١).
قال البخاري: « هو وهمٌ ».
(٥) هو: الثوري.
(٦) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.
(٧) قوله: « الأسود » ليس في (ت) و(ف) و(ك).
(٨) في (ت) و(ك): « قال ».
(٩) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (٣/ ٤٣٦)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٨٩٦٣)، وابن سعد في "الطبقات" (٢/ ١٧٨)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤١١ رقم ١٥٣٩٨ و١٥٣٩٩)، وأبو داود في "سننه" (١٨٩٢)، والنسائي في "الكبرى" (٣٩٣٤)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٤٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" =

وحدَّثنا[1] محمد بن كَثير العَبْدي وغيرُه، فقالوا: عبدالله بن السَّائب.

قال أبي: منذُ[2] حينٍ أسمعُ الناسَ يقولون: هذا ممَّا أخطأَ فيه أبو نُعَيم.

٨٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عَيَّاش[3]، عن

= (٢٧٢١)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٥٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٨٢٦)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١/ ١٤٥)، والطبراني في "الدعاء" (٨٥٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٨٤).

(١) قوله: « وحدَّثنا » من (أ) و(ش) و(ف)، ومكانهُ في (ت) و(ك): « أنا أبو محمَّد قال: حدَّثنا»، ويترتَّب عليه أنَّ القائل: « حدَّثنا محمد بن كثير العبدي »، هو أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم، وهذا لا يمكن؛ لأن محمد بن كثير توفِّي سنة (٢٢٣هـ)، وولادة أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم كانت سنة (٢٤٠هـ) أو (٢٤١هـ)؛ فيستحيل أن يَرْوِيَ عنه!!
ويؤيد ذلك:
أولاً: ما جاء صريحًا في بقيَّة النسخ (أ) و(ش) و(ف)، فالقائل فيها « حدَّثنا محمد بن كثير » هو أبو حاتم، وهو ما أثبتناه في أصل الكتاب.
ثانيًا: ظاهر سياق المسألة؛ فإنَّ أبا حاتم هو الذي يَذْكُرُ مَنْ روى الحديثَ على الصواب مخالفًا لما رواه أبو نُعَيْم؛ ليؤيِّد قولَهُ: إنَّ أبا نُعَيْم هو الذي أخطأ في الحديث، ويُرْشِدُ إلى ذلك ما قبله وما بعده، والله أعلم.

(٢) في (ك): « مذ ».

(٣) لم نقف على روايته، والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٥٠٨٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٠٧) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، والطحاوي في "شرح المشكل" (٥٩٠٧) من طريق عبدالله بن نمير، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٦٣ رقم ٨٣٥) من طريق عمر بن علي كلهم عن هشام، به.
ورواه سفيان بن عيينة عن هشام، واختلف عنه، فرواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٦٠٢)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢١٩) من طريق عبدالجبار بن العلاء،=

هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال لِضُبَاعَة[١]: «اشْتَرِطِي[٢]» .

قال أبو محمد [٣]: ورواه[٤] الثَّوْري[٥]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن ضُباعَة، عن النبيِّ ﷺ ؟

= والطوسي في "مختصر الأحكام" (٤/ ٢١٠) من طريق محمد بن زياد البصري، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٦٣ رقم ٨٣٤) من طريق محمد بن أبي عمر العدني ثلاثتهم عن سفيان عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، به.
ومن طريق الدارقطني رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٢١) وقال: « وصله عبدالجبار - وهو ثقة - عن سفيان، وأرسله غيره، وقد وصله أبو أسامة حماد بن أسامة، ومعمر بن راشد، عن هشام عن أبيه، عن عائشة، ومعمر، عن الزهري، عن عروة عن عائشة ».
ورواه الشافعي والحميدي عن سفيان، عن هشام، عن أبيه، مرسلاً. وسيأتي تخريج روايتهما في آخر المسألة.
ورواه مسلم في "صحيحه" (١٢٠٧)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٦٤ رقم ٢٥٣٠٨)، والنسائي في "سننه" (٢٧٦٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٢٠) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به.
نقل ابن الجارود عن محمد بن يحيى قوله: « حديث عبدالرزاق عندنا محفوظ في قصة ضباعة - رضي الله عنها - محتج به لمن أراد الشرط في الحج ».
وقال النسائي: « لا أعلم أحدًا أسند هذا الحديث عن الزهري غير معمر ».

(١) هي: ضباعة بنت الزبير .
(٢) المثبت من (ت) و(ك)، ومصادر التخريج، وهو الجادَّة المعروفة، وفي (أ) و(ش) و(ف): « اشترطين ».
(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».
(٤) قوله: « ورواه » ليس في (ك)، وفي (ت): « رواه » بلا واو.
(٥) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٣٣٦ رقم ٨٤٢)، وحنبل في "جزئه" (٦٨). =

فقال أبي: إنَّ عامَّةَ الناس يقولون: هشامٌ[١]، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لضُباعة. . . .

قال أبي: أشبهُ عندي مُرسَلٌ[٢]؛ هشامٌ، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ[٣]. . . .

= ورواه ابن أبي شيبة في "مسنده" - كما في "مصباح الزجاجة" للبوصيري (١٠٣٤) - من طريق محمد بن فضيل ووكيع، ورواه في "المصنف" (١٤٧٢٧) من طريق محمد بن فضيل فقط، والطحاوي في "شرح المشكل" (٥٩١٢) من طريق أسد بن موسى، عن حماد بن سلمة جميعهم عن هشام، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة في "المسند" رواه ابن ماجه في "سننه" (٢٩٣٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٣٣٦-٣٣٧ رقم ٨٤٣).
ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٥٩١٣) من طريق حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن هشام، عن أبيه أن ضباعة به مرسلاً.

(١) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (٣/ ٣٩٦) عن ابن عيينة، عنه، به.
ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٢١).
قال الشافعي: «ولو ثبت حديث عروة، عن النبي ﷺ في الاستثناء لم أعْدُه إلى غيره؛ فإنه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ».
وكذا أرسله الحميدي عن ابن عيينة، كما ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٣/ب)، وسيأتي كلامه بتمامه.

(٢) كذا بحذف ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة، وتقدير العبارة: هو مرسلٌ أشبَهُ عندي. وانظر الكلام على لغة ربيعة في المسألة رقم (٣٤).

(٣) وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢٣/ب): «يرويه هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة، واختُلِف عن ابن عيينة فيه: فقيل: عن عبدالجبار، عن ابن عيينة حدثناه مرة ولم يقل فيه: عن عائشة، وأرسله الحميدي عن ابن عيينة ولم يقل فيه: عن عائشة. واختُلِف عن الثوري: فرواه أبو قِلابة، عن محمد بن كثير، عن الثَّوري، عن هشام، عن أبيه، عن عائِشَة، وغيره يرسله. ورواه الليث وحماد بن زيد والمفضل بن فضالة، عن هشام، عن أبيه: أن النبيَّ ﷺ دخل على ضُباعَة؛ مرسلاً. واختُلِف =

٨٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أَسَدُ بن موسى[(١)]، عن قيس ابن الرَّبيع، عن حَبِيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: أن الصَّعْبَ بن جَثَّامة أَهْدَى لرسولِ الله ﷺ عَجُزَ حِمَارِ وَحْشٍ وهو مُحْرِمٌ، فَرَدَّهُ ؟

قال أبي: شُعْبَةُ[(٢)] يرويه عن حبيب، عن الحسن العُرَني[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[(٤)].

وشُعْبَةُ[(٥)]، عن الحَكَم[(٦)]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ[(٧)].

= عن الزهري: فرواه معمر، عن الزهري، عن عُروَة، عن عائِشَة، وغيره يرويه عن الثَّوري [كذا! ولعله: الزهري]، عن عروة مرسلاً، والمرسل أصح، وكذلك رواه أبو الأسود، عن عروة مرسلاً ».

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (١١٩٤) من طريق الأعمش، عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (١٢/١٠٩ رقم ١٢٧٠٦) من طريق حماد بن شعيب، عن حبيب، عن الحسن العرني، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، به.

(٣) هو: الحسن بن عبدالله .

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وهي فاشية في كلام المحدِّثين. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٩٤) من طريقه، عن الحكم وحبيب كلاهما، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

(٦) هو: ابن عُتَيبة .

(٧) من قوله: « مرسل وشعبة عن الحكم . . . » إلى هنا سقط من (ف).

٨٠٥ - **وسألتُ أبي**[١] عن حديثٍ رواه أبو خالدٍ الأحمَرُ[٢]، عن ابن جُرَيج[٣]، عن عبدالكريم بن مالك، عن عِكْرِمَة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه قال لرجُلٍ يَسوقُ[٤] بَدَنَةً: « ارْكَبْهَا » ؟

قال أبي: عِكْرِمَةُ، عن أنس: ليس له نظامٌ، وهذا حديثٌ لا أدري ما هو!!

٨٠٦- **وسألتُ أبي**[٥] عن حديثٍ رواه سَهْلُ بن عَقِيل- ابنُ عَمٍّ[٦]

---

(١) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٢) هو: سليمان بن حيان . وروايته أخرجها أبو سعيد الأشج في "جزئه" (٩٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٨٣)، والدارقطني في "الأفراد" (٩٥٣، المطبوع).
ومن طريق أبي سعيد الأشج رواه أبو يعلى في "مسنده" (٣٦٢٥).
قال ابن عدي: « وهذا الحديث في الأصل عن عكرمة: مُرَّ على النبي ﷺ، مرسلاً ».
وقال الدارقطني: « غريب من حديث عكرمة مولى ابن عباس، عنه، تفرد به أبو خالد الأحمر، عن ابن جريج، عن عبدالكريم الجزري، عنه ».
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٣٣٢) عن أبي خالد الأحمر، عن حميد، عن أنس، به.
رواه البخاري في "صحيحه" (١٧٠٦) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن أبي هريرة، به مرفوعًا.

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٤) تصحَّف في (ك) إلى: « يوسق ».

(٥) كذا في جميع النسخ، وقد يكون صوابه: «وسألت أبي وأبا زرعة»؛ لقوله بعد ذلك في بعض النسخ: «فقالا»، و«قلت لأبي ولأبي زرعة»، والله أعلم.

(٦) قوله: « ابن عم » تصحَّف في (ك) إلى: « يزعم ».

عمرو بن عَوْن[١] - عن عبدالله بن سِنان، عن محمد بن المُنكَدِر؛ قال: رأيتُ ابن عُمَرَ حَجَّ على نابٍ[٢] جَعْمَاءَ[٣]، فقلت: أَتَحُجُّ على هذا[٤]؟! فقال: إنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **لَا تَدَعُوا الحَجَّ وَلَوْ عَلَى نَابٍ جَعْمَاءَ**[٥] »، فلم يكُن لي في الإبلِ غيرُها؟

فقال[٦]: **هذا حديثٌ مُنكَرٌ**.

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٧١ رقم ١٣٣٢٣) من طريق زكريا بن يحيى زحمويه، عن عبدالله بن سنان، به. ولفظه: «سمعت محمد بن المنكدر يقول: لقي لاقٍ ابنَ عمر وهو على ناب جمعاء [كذا] لا تَسْوَى عَشَرَةَ دراهم، فقال له: يا أبا عبدالرحمن، على هذه تَحُجُّ؟! قال: نعم؛ سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: لا تَدَعِ الحجَّ ولو على ناب جمعاء [كذا] تَسْوَىٰ عَشَرَةَ دراهم، فوالله ما حضرني من ظَهْري غَيْرُها، وما كنتُ لِأَدَعَ الحج ».
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (٣١٠٤/ المطبوع/ أطراف الغرائب) من طريق عبدالله ابن سنان، به. وقال: « تفرد به عبدالله بن سنان، به ».

(٢) في (ك): « باب ».

(٣) النَّابُ: هي الناقةُ المُسِنَّةُ، سَمَّوها بذلك حين طال نابُها وعَظُم، والجَعْماءُ: هي الناقة المُسِنَّةُ أيضًا، وقيل: هي التي غابت أسنانُها في اللِّثات. انظر "لسان العرب" (١/ ٧٧٦)، و(١٢/ ١٠١).

(٤) كذا في جميع النسخ بتذكير المشار إليه، والجادَّة: « على هذه » كما في رواية الطبراني ومثلُهُ في "مجمع الزوائد" (٣/ ٢٠٦)، لكنَّ ما وقع في النسخ له وجه صحيح في العربية، وهو الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، وهو بابٌ واسعٌ جدًّا كما قال ابن جِنِّي؛ فهنا حُمِلَتِ النابُ الجعماء على مَعْنى الناضح، كما في رواية الدارقطني: « أنَّه لقي ابن عمر على ناضحٍ لا يَسْوَىٰ عشرة دراهم »؛ كأنه قال: «أتحجُّ على هذا الناضح». وانظر للحمل على المعنى المسألة رقم (٢٧٠).

(٥) من قوله: « فقلت: أتحج... » إلى هنا سقط من (ك).

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « فقالا ».

قلتُ لأبي ولأبي زرعة: ما حالُ سَهْل بن عَقِيل ؟

فقال أبي: هو قَرَابَةُ عمرو بن عَون[١].

قلتُ: صدوقٌ ؟

قال: نعم .

وقلتُ لأبي: ما حالُ عبدالله بن سِنان ؟

فقال: ضعيفُ الحديث[٢].

٨٠٧ - وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه شُعْبَة[٤]، عن

---

(١) ذكره في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٠٢ رقم٨٧٢) فقال: « سهل بن عقيل الواسطي قرابةُ عمرو بن عون، ومؤذِّن مسجده، روى عن عبدالله بن سنان، روى عنه أبي وأبو زرعة، سمعت أبي يقول: هو صدوق ».

(٢) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ٦٨): « سألت أبي عن عبدالله بن سِنان ؟ فقال: ضعيف الحديث ». وفي "مجمع الزوائد" (٣/ ٢٠٦): قال عن هذا الحديث: « فيه عبدالله بن سنان الزهري؛ وهو ضعيف ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٨٤٣).

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٦١٦) عنه، به.

ومن طريقه رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٤٤)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٥٤).

ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ١٠٠ و١٨١ و٢٤٣ رقم ٢٤٦٩٠ و٢٥٤٨٠ و٢٦٠٦١ و٢٦٠٦٢) من طريق محمد بن جعفر غندر وروح بن عبادة، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٥٩٢) من طريق أبي عامر العقدي كلاهما، عن شعبة، به.

وذكر المصنف في المسألة رقم (٨٤٣) أن مسلم بن إبراهيم وأبا زيد الهروي روياه عن شعبة كذلك.

والحديث علَّقه البخاري في "صحيحه" عقب الحديث (١٥٥٠).

الأَعْمَش، عن خَيْثَمَةَ[١]، عن أبي عَطيَّة[٢]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في التَّلبِيَة[٣]؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ يخالفُهُ [أصحابُ][٤] الأعمَش، فقالوا: عن الأعمَش[٥]، عن عُمَارَة[٦]، عن أبي عَطِيَّة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو؟

---

(١) هو: ابن عبدالرحمن بن أبي سَبْرَة الجعفي.

(٢) هو: الوادعي، واسمه: مالك بن عامر، وقيل غير ذلك.

(٣) ولفظه: عن عائشة رضي الله عنها قالت: إني لأعلم كيف كان النبي ﷺ يلبِّي: «لبَّيك اللَّهم لبَّيك، لبَّيك لا شريك لك لبَّيك، إن الحمد والنعمة لك».

(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من المسألة رقم (٨٤٣).

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٤٦٥) من طريق أبي خالد الأحمر، وابن أبي شيبة (١٣٤٦٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٢٣٠ رقم ٢٥٩٣٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٦٧١) من طريق عبدالله بن نمير، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٢٩ رقم ٢٥٩١٨)، والجوزقي في "المتفق" ومسدد في "مسنده" - كما في "تغليق التعليق" (٣/ ٥٤) - من طريق أبي معاوية، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٢ رقم ٢٤٠٤٠) من طريق محمد بن فضيل، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٨١ رقم ٢٥٤٨٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٤٤) من طريق ابن مهدي، والبخاري في "صحيحه" (١٥٥٠) من طريق محمد بن يوسف كلاهما (ابن مهدي ومحمد بن يوسف) عن سفيان الثوري، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٢٤) من طريق أبي الأحوص، جميعهم عن الأعمش، به. وذكر المصنف في المسألة رقم (٨٤٣) أن معاوية بن هشام رواه عن الثوري كذلك.

(٦) هو: عُمارة بن عُمَير.

فقالا: مِنْ شُعْبَةَ(١).

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٥/١٤٨/أ): « يرويه الأعمش، واختُلِف عنه: فرواه الثوري، وإسرائيل، ومحمد بن فضيل، وعَبيدة بن حميد، وسعيد بن الصَّلت، وعبدالله بن داود الخُرَيبي، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير [في الأصل: عمرو!]، عن أبي عطية، عن عائشة، وخالفهم شعبة، فرواه عن الأعمش، عن خيثمة، عن أبي عطية، عن عائشة، وقول شعبة وهمٌ ».
وقال في "التتبع" (ص٣٧٣-٣٧٤ رقم٢٣١): « وأخرج البخاري حديثَ الثوري، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية: في التلبية، وقال: « تابعه أبو معاوية. وقال شعبة: عن سليمان، عن خيثمة ».
وقال أبو العباس بن سعيد [يعني: ابن عُقدة]: تابع شعبة يحيى القطان، عن خيثمة، وخالفهما إسرائيل، وأبو الأحوص، وعمار بن رُزَيق، وزهير بن معاوية، وابن فضيل، وأبو خالد، وجرَّاح بن الضحاك، وغيرهم؛ تابعوا الثوري.
قال أبو الحسن [أي: الدارقطني]: ورواه الخريبي عبدالله بن داود، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة: إني لأحفظُ تلبيةَ النبيِّ ﷺ التي كان يلبِّي بها، فسمعتُها تلبِّي ثلاثًا.
قال الأعمش: وذكر خيثمة عن الأسود: أنه كان يزيد: « والملك ، لا شريكَ لك».
ورواه الشافعي، عن معاذ بن المثنى، عن مسدَّد، عنه .
قال الخريبي: « لم أُصِب عندي ذلك ». ويشبه أن يكون الوهمُ دخل على شعبة من ذكر الأعمش خيثمة في حديثه، والله أعلم ». اهـ.
وذكر الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٥٨) كلام الدارقطني هذا، وذكر أن رواية الخُرَيبي أوضحت الحديث وبيَّنت علَّته، وذكر قول الدارقطني: « يشبه أن يكون الوهم دخل على شعبة من ذكر الأعمش خيثمة في حديثه »، ثم قال ابن حجر: « وهو تحقيق حسن ومقتضاه: صحَّةُ ما اختاره البخاري واعتمده من رواية الأعمش، على أن البخاري لم يهمل حكاية الخلاف، بل حكاها عقب حديث الثوري، والله أعلم ».
وخالف في "فتح الباري" (٣/ ٤١١)، فقال: « والطريقان جميعًا محفوظان، وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين ». وقال في "إتحاف المهرة" (٢٢٩٨٧): «ولعل للأعمش فيه شيخين ».

٨٠٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو عامرٍ العَقَديُّ[(١)]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن منصور بن شَيْبَة[(٢)]، عن أُمِّه، عن عائِشَة؛ قالت: كان لا يوضَعُ حَجَرٌ على حَجَرٍ[(٣)] بِمِنًى؛ إلَّا أن يَتَّخِذَ الرَّجُلُ كنيفًا؟

قال أبي: حدَّثنا أبو سَلَمة[(٤)]؛ قال: حدَّثنا حمَّاد، عن منصور بن شَيْبَة، عن أُمِّه؛ قالت: كان . . . قَوْلَهَا[(٥)]، بلا عائِشَة .

قال أبي: هذا الحديثُ - عن منصور، عن أُمِّه - أشبهُ عندي، ومَتنُ[(٦)] الكلام مشهورٌ عن عائِشَة[(٧)].

٨٠٩ - وسألتُ[(٨)] أبي عن حديثٍ رواه عبَّاد بن العَوَّام، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قَتادة، عن أنس بن مالك: أنَّ أم سُلَيْم حاضَتْ بعد ما طافَتْ يومَ النَّحْر، فأمرَها رسولُ الله ﷺ أن تَنْفِرَ؟

---

(١) هو: عبدالملك بن عمرو .

(٢) كذا في جميع النسخ! وهو منصور بن عبدالرحمن بن طلحة، ويُنسَب أحيانًا إلى أمه، فيقال: منصور بن صَفيَّة، وأمه هي صفية بنت شيبة، وهنا نُسِب إلى جدِّه لأمه.

(٣) في (ف): « كان لا يُوضَعُ حَجَرًا على حَجَرٍ »، وله وجه في العربية. وانظر التعليق على المسألة (٢٥٢).

(٤) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذكي.

(٥) في (ت) و(ك): « قولهما ».

(٦) في (ت): « فمتن ».

(٧) الحديث رواه ابن عدي في "الكامل" (١/٢٣٨) من طريق إبراهيم بن أبي حيَّة - وهو منكر الحديث - عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: استأذنت النبي ﷺ أن أبني كنيفًا بمنى فلم يأذن لي.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٢١٥) عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أمية قال: بلغني أن عائشة. . . به.

(٨) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٩١).

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو كما رواه الدَّسْتوائي[١]، عن قَتادة، عن عِكْرِمَة: أنَّ أمَّ سُلَيم[٢] حاضتْ . . . .

قلتُ لأبي: الخطأُ ممَّن هو ؟

قال: لا أدري، مِن عبَّاد هو، أو من سعيد ؟

٨١٠ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه صالح بن أبي الأخضَر، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب وأبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّمَا سُمِّيَ: البَيْتَ العَتِيقَ؛ لأَنَّهُ أُعْتِقَ مِنَ الجَبَابِرَةِ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه مَعْمَرٌ[٣]، عن الزُّهْري، عن محمد بن عُرْوَة، عن عبدالله بن الزُّبَير، موقوفً[٤] .

ورواه اللَّيْث[٥]، عن عبدالرحمٰن بن خالد بن مُسَافِر، عن الزُّهْري، عن محمد بن عُرْوَة، عن عبدالله بن الزُّبَير، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) هو: هشام بن أبي عبدالله .

(٢) كذا قال هنا، وفي المسألة (٧٩١) ذكر « صفية » بدل أم سليم؛ وكلاهما صحيح كما بيَّنَّاه هناك.

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ٣٧). عن معمر، به.
ومن طريق عبدالرزاق رواه الطبري في "تفسيره" (١٦/ ٥٢٩/هجر)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٤/ ٢١٠).
ورواه الطبري في "تفسيره" (١٦/ ٥٢٩) من طريق ابن ثور، عن معمر، به.

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر لهذه اللغة التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: ابن سعد . وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠١)، =

قال أبي: حديثُ مَعْمَر عندي أشبهُ؛ لأنه لا يَحْتمِلُ أن يكونَ عن النبيِّ ﷺ مرفوعً[١].

٨١١ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه عبدُالأعلى[٣]، عن عُبَيدالله[٤] العُمَري[٥]، عن سعيدٍ المَقْبُري[٦]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «الحَجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ»؟

= والترمذي في "جامعه" (٣١٧٠)، والبزار في "مسنده" (٢٢١٥)، والطبري في "تفسيره" (١٦/ ٥٣١/هجر)، والطبراني في "الكبير" (١٣/ ١٠٨ رقم ٢٦٢)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٨٩)، والبيهقي في "الشعب" (٣٧٢١)، و"الدلائل" (١/ ١٢٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٤/ ٢٠٩ و٢١٠).
ورواية الطبراني موقوفة!
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح [وفي بعض النسخ: حسن غريب] وقد روي هذا الحديث، عن الزهري، عن النبي ﷺ، مرسلاً».
وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن ابن الزبير، عنه، ولا نعلم له طريقًا عن ابن الزبير إلا هذا الطريق».
ورواه الترمذي (٣١٧٠) من طريق قتيبة، عن الليث، عن عُقيل، عن الزهري، عن النبي ﷺ، به مرسلاً.

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
(٢) انظر المسألة الآتية برقم (٨١٣) و(٨١٨) و(٨٩٢).
(٣) هو: ابن عبدالأعلى البصري . وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٥٤٣).
قال الطبراني بعد أن ذكر أحاديث عدة لعبدالأعلى: «لم يرو هذه الأحاديث عن عبيدالله بن عمر إلا عبدالأعلى، تفرد بها محمد بن عثمان العقيلي».
وقال الدارقطني: «تفرد به عبدالأعلى، عن عبيدالله بن عمر، عنه».
(٤) في (ك): «عبدالله».
(٥) هو: عُبَيدالله بن عمر .
(٦) في (ك): «سعيد بن المقبري».

قال أبي: إنما أُنكِرُهُ مِنْ حديث سعيد المَقْبُري؛ يُشبِهُ أن يكونَ: عُبَيْدُاللهِ[1]، عن سُمَيٍّ[2]، عن أبي صالح[3]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[4].

٨١٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بن هارون، عن عبدالعزيز بن الماجِشُون[5]، عن عبدالله بن الفَضْل، عن الأعرَج[6]،

---

(١) في (أ) و(ش): «عبدالله».
وورواية عبيدالله أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٣٤٩) من طريق عبدالله بن نمير، عنه، به. ورواه مالك في "الموطأ" (١/٣٤٦) عن سمي، به.
ومن طريق مالك رواه البخاري في "صحيحه" (١٧٧٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٣٤٩). ورواه مسلم (١٣٤٩) من طريق ابن عيينة، وأحمد في "العلل"(٢٩١٧)، والطبراني في "الأوسط" (٩٠٥) من طريق عبدالعزيز الماجشون، والطبراني في "الأوسط" (١٧٠٤ و٤٤٣٢) من طريق إسماعيل بن أمية جميعهم عن سمي، به.
(٢) هو: مولى أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث .
(٣) هو: ذَكوان السَّمان .
(٤) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٩٦٤) الاختلاف في هذا الحديث وقال: «والصحيح قول من قال: عن سهيل، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة».
وقال الترمذي في "العلل الكبير" (ص ١٣٨): «والمشهور عند الناس: عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ رواه سهيل والثوري ومالك وغير واحد، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/٣٨): «هذا حديث انفرد به سُمَيٌّ، ليس يرويه غيرُه، واحتاج الناس إليه فيه». وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٣/٥٩٨) بعد نقله لكلام ابن عبدالبر: «فرواه عنه [أي عن سمي] مالك والسفيانان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبي صالح حدث به عن سمي، عن أبي صالح، فكأن سهيلاً لم يسمعه من أبيه، وتحقق بذلك تفرد سمي به، فهو من غرائب الصحيح».
(٥) هو: عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجِشُون.
(٦) هو: عبدالرحمٰن بن هُرْمُز .

عن أبي سَلَمة[١]، عن أبي هريرة؛ قال: كان مِنْ[٢] تلبيةِ النبيِّ ﷺ: « لَبَّيْكَ إِلٰهَ الحَقِّ »؟

قال أبي: كذا حدَّثنا محمد بن إسماعيل بن البَخْتَري، عن يزيد.

وحدَّثنا أبو سَلَمة[٣] وغيرُه[٤]، عن عبد العزيز بن الماجِشُون، عن عبدالله بن الفَضْل، عن الأَعْرَج، عن أبي هريرة؛ لا يَذْكُرونَ أبا سَلَمة.

---

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عوف.
(٢) قوله: « من » ليس في (ك).
(٣) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي.
(٤) الحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٢٤٩٩) عن عبدالعزيز بن الماجشون، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٤٦٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٦ رقم ١٠١٧١)، وابن ماجه في "سننه" (٢٩٢٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٦٢٣)، من طريق وكيع، وتصحف (الحق) في المطبوع من "المصنف" إلى (الخلق)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٣٤١ و٣٥٢ رقم ٨٤٩٧ و٨٦٢٩) من طريق أبي سعيد عبدالرحمن بن عبدالله وحجين بن المثنى، والنسائي في "سننه" (٢٧٥٢) من طريق حميد بن عبدالرحمن، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٦٢٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٢٥)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٤٥) من طريق ابن وهب، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٢٥) من طريق أبي عامر العقدي، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٤٢) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٣٦) من طريق شريج ابن النعمان جميعهم عن عبدالعزيز الماجشون، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن حبان في "صحيحه" (٣٨٠٠)، وابن حزم في "حجة الوداع" (٣٧).
ومن طريق النسائي رواه ابن حزم أيضًا (٣٦).
قال النسائي: « لا أعلم أحدًا أسند هذا عن عبدالله بن الفضل إلا عبدالعزيز، رواه إسماعيل بن أمية عنه مرسلاً ».

قلتُ: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: لا أدري، غيرَ أنَّ الناسَ على حديث الأعرَج[(١)] أكثرُ[(٢)]، ويزيدُ بن هارون ثقةٌ.

٨١٣ - **وسألتُ**[(٣)] **أبي** عن حديثٍ رواه حمَّادُ بن سَلَمة، عن سُهَيل، عن أبيه[(٤)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **العُمْرَةُ**[(٥)] **تُكَفِّرُ مَا بَيْنَهُمَا . . .** »، الحديثَ ؟

قال: رواه الثَّوْري[(٦)]، وشُعْبَة[(٧)]، وعُبَيدالله[(٨)]، عن سُهَيل، عن

---

(١) من قوله: « عن أبي هريرة لا يذكرون . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٢) يعني: دون ذكر أبي سلمة في إسناده .

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم(٨١١)، والآتية برقم (٨١٨) و(٨٩٢).

(٤) هو: أبو صالح ذكوان السَّمَّان .

(٥) كذا في جميع النسخ! وضبَّب ناسخ (ت) على قوله: « العمرة »، وكأنه أشكل عليه متن الحديث، وسيأتي في المسألة رقم (٨١٨) السؤالُ عن رواية أيوب للحديث عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: « العُمرَة إلى العُمرَة كفَّارةٌ لما بينَهُما . . . ».

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (١٣٤٩) من طريق وكيع وابن مهدي، عن الثوري، عن سُمَي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به.

(٧) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٥٤٥)، والنسائي في "سننه" (٢٦٢٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٩٥)، وابن عدي في "الكامل" (٣/٤٤٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/٢٠٣)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/٣٨).

(٨) في (ك): « وعبدالله ». وعُبَيدالله هذا هو: ابن عمر بن حفص العُمَري . وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣٨٤١) من طريق سليمان بن بلال، عنه، به. والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (١٣٤٩) من طريق عبدالعزيز بن المختار، عن سهيل، به. وقد تقدمت رواية عبيدالله في المسألة رقم (٨١١) عن سمي، عن =

سُمَيٍّ[١]، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

٨١٤ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه عمر[٢] بن إبراهيم[٣]، عن قَتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال[٤]: « **الحَجَرُ الأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الجَنَّةِ** » ؟

قال أبي: أخطأَ عمر بن إبراهيم؛ ورواه شُعْبَةُ[٥]، وعمرو بن الحارث المِصْري[٦]، عن قَتادة، عن أنس، موقوفً[٧].

= أبي صالح، به. ليس في إسناده « سهيل ».

(١) هو: مولى أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث .

(٢) في (ك): « عمرة ».

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١١١٥/كشف الأستار)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٤٧)، والبغوي في "الجعديات" (٩٤١)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١/ ٨٤ رقم ٧)، والطبراني في "الأوسط" (٤٩٥٤)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٤٢)، وابن الغطريف في "جزئه" (٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٧٥) جميعهم من طريق شاذ بن فياض، عنه، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عمر بن إبراهيم، تفرد به شاذ ».
وقال ابن عدي: « وهذا لا أعلم يرفعه عن قتادة غير عمر بن إبراهيم، وقد أوقفه شعبة وغيره ».

(٤) في (ت) و(ك): « فقال ».

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤١٤٥)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٢٧٧)، والبغوي في "الجعديات" (٩٤٠).

(٦) روايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (١/ ٨٤ رقم ٨).

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

٨١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[١]، عن عَوْف[٢]، عن زياد بن حُصَين، عن أبي العالِيَة[٣] - أو أبي العَلانِيَة - عن ابن عباس[٤]: أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: « نَاوِلْنِي حَصَيَاتٍ »، فناوَلتُه حَصَى الخَذْفِ[٥]، فجعَل يُحَرِّكُهُنَّ في يَدِه ويقول: « بِمِثْلِهِنَّ

---

(١) روايته أخرجها الضياء في "المختارة" (١٠/ ٣١- ٣٢) به عن أبي العالية فقط.
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ١٨٠)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢١٥ رقم ١٨٥١)، وابن ماجه في "سننه" (٣٠٢٩)، والنسائي في "سننه" (٣٠٥٧)، وأبو يعلى (٢٤٢٧ و٢٤٧٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٨٦٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٧٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٨٧١)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢١ رقم ١٢٧٤٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٢٢٣) من طرق عن عوف، به، عن أبي العالية فقط.
ومن طريق أبي يعلى والطبراني رواه الضياء في "المختارة" (١٠/ ٣٠ و٣١).
ومن طريق النسائي رواه ابن حزم في "حجة الوداع" (١٣٩).
ومن طريق أحمد رواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٦٦).
ورواه عبدالرزاق في "الأمالي" (١٨٢) عن جعفر بن سليمان، عن عوف، عن زياد، عن أبي العالية، عن ابن عباس، عن الفضل بن العباس، به.
ومن طريق عبدالرزاق رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٢٧).

(٢) هو: ابن أبي جميلة الأعرابي. (٣) هو: رُفَيع بن مهران الرِّياحي.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٥٤٢٧): « ابن عباس المذكور في هذا الحديث هو « الفضل » لا « عبدالله »؛ لأن الفضل هو الذي أردفه النبي ﷺ، فلم يزل يلبي حتى رمى الجمرة. وأمَّا عبدالله فكان تقدَّم مع الضعفاء من المزدلفة. وكل ذلك ثابت في « الصحيح »، وقد أخرجه البيهقي من هذا الوجه فصرح فيه بالفضل ». اهـ.

(٥) في (ف) و(ك): « الحذف » بالحاء المهملة، وفي (أ) و(ش): « الحدف » بإهمال الحاء والدال، والمثبت من مصادر التخريج.
قال الفيومي: حَصَى الخَذْف؛ معناه: حصى الرَّمْي، والمرادُ: الحصى الصِّغَارُ. "المصباح المنير" (خ ذ ف) (ص١٦٥).

بِمِثْلِهِنَّ[(١)]، وَ إِيَّاكُمْ وَالغُلُوَّ[(٢)]! فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ [بِالغُلُوِّ][(٣)]»؟

قال أبي: أبو العاليَة أصحُّ .

وسُئِلَ أبو زرعة ؟ فقال نحوَ ما قاله أبي، وقال: وَهِمَ حمَّادٌ في ذلك.

٨١٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله العُمَري[(٤)]، عن حُمَيْدٍ الطَّويل[(٥)]، عن رَجُلٍ من أهل البصرة؛ قال: سُئِل ابنُ عمر عن رجُلٍ وَاقَعَ أهلَهُ[(٦)] قبل أن يرميَ الجَمْرَة ؟

فقال أبي: هو[(٧)] عليٌّ البارِقِيُّ الأَزْدي[(٨)].

قال أبي: روى هذا الحديثَ الحسنُ بن صالح وغيرُه[(٩)]، عن لَيْثِ ابن أبي سُلَيم، عن حُمَيد، عن ابن عمر . . . نحوَ هذا الكَلامِ .

---

(١) قوله: « بمثلهن » مرة واحدة في (ت) و(ك).

(٢) في (ك): « والغُلَواء ». والغُلَواء: هو الغُلُوُّ.

(٣) المثبت من (ش) ومصادر التخريج، وفي بقيَّة النسخ: « الغُلَواء ».

(٤) هو: عبدالله بن عمر .

(٥) هو: حُمَيد بن أبي حُمَيد .

(٦) في (أ): « أهل ».

(٧) أي: الرجل من أهل البصرة.

(٨) يعني: الرجل المُبهَم الراوي عن ابن عمر .

(٩) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٩٣٢) عن ابن فضيل وسلام، عن ليث، عن حميد قال: جاء رجل إلى ابن عمر قال: يا أبا عبدالرحمن، رجلٌ جاهلٌ بالسُّنَّة، بعيدُ الشُّقَّة، [قليلُ] ذات اليد، قضَيتُ المناسِكَ كلَّها، غير أني لم أزُر البيتَ حتَّى وقَعْتُ على امرأتي؟ فقال: بَدَنَة وحُجَّ من قابل، فأعاد عليه ثلاثَ مرَّات، كل ذلك يقول: بَدَنَة وحُجَّ من قابل.

قال أبي: فكُنْتُ[١] أحسَبُ أنَّ حُمَيْدًا هذا شيخٌ أدركَ ابنَ عمر، حتى تَبيَّن لي بعدَ ذلك[٢] أنه حُمَيد الطَّويل، عن عليٍّ البارِقِي.

٨١٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه أبانُ العَطَّارُ[٣]، عن قَتادة، عن شَهْرٍ، عن عمرو بن خارِجَة؛ قال: خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ بِمِنًى وهو على ناقَتِه، وهو يقول: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ[٤] حَقَّهُ، وَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ** ».

رواه هَمَّام[٥]، عن قَتادَةَ ومَطَرٍ[٦]، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن عبدالرحمٰن بن غَنْم، عن عمرو بن خارِجَة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) في (ك): « قلت ».

(٢) قوله: « ذلك » ليس في(ف) و(ت) و(ك).

(٣) هو: ابن يزيد العطَّار.
ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢١٩) من طريق أبي سلمة، عن أبان العطار، عن قتادة، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، به.
كذا بزيادة: « عبدالرحمن بن غنم ».

(٤) قوله: « حق » ليس في (أ) و(ف).

(٥) هو: ابن يحيى العَوْذي. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد (٤/ ١٨٦-١٨٧ و٢٣٨ رقم١٧٦٦٥ و١٨٠٨٢)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٥ رقم٦٧) من طريق همام، عن قتادة، عن شهر، عن عمرو بن خارجة، به، ولم يذكر: عبدالرحمن بن غنم.
وعلى هذا الوجه الذي أخرجه أحمد والطبراني ذكر أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢٠٠٩) رواية همام، فقال: « ورواه همام، والحجاج بن أرطاة، والمسعودي، والحسن بن دينار، وبكير بن السميط، عن قتادة، فلم يذكروا: ابن غنم ». وانظر "تحفة الأشراف" (١٠٧٣١).

(٦) هو: ابن طهمان الورَّاق.

فقلتُ لأبي: أَيُّهما أصَحُّ ؟

قال: عن[(١)] عبدالرحمٰن بن غَنْم أصحُّ[(٢)].

---

(١) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٢) هذا الحديث يرويه شهر بن حوشب، ورواه عنه قتادة ومطر الوراق وأبو بكر الهذلي، واختلف عنهم: فأما قتادة، فروى حديثه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٨٦-١٨٧ رقم ١٧٦٦٥)، والترمذي في "جامعه" (٢١٢١)، والنسائي في "سننه" (٣٦٤١)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٥٠٨)، و"المفاريد" (٢٠)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣١ رقم ٦١) من طريق أبي عوانة الوضاح اليشكري، وأحمد (٤/ ١٨٧ رقم ١٧٦٦٦)، وابن البختري في "فوائده" (١٢٠)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣١ رقم ٦٤) من طريق حماد بن سلمة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٧٠٨)، وابن سعد في "الطبقات" (٢/ ١٨٣)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٣٨ و١٣٩ و١٨٦ و١٨٧ رقم١٨٠٨٦ و١٨٠٨٧ و١٨٠٨٨ و١٧٦٦٤ و١٧٦٦٩ و١٧٦٧٠ و١٧٦٧١)، وابن ماجه في "سننه" (٢٧١٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤٨٢)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢١٨)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٢ رقم ٦٥)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٥٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٠٤٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٤/ ٢٩٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٢٦٤) من طرق عن سعيد بن أبي عروبة، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣١ و٣٢ رقم ٦٢ و٦٦) من طريق طلحة بن عبدالرحمن ومُجَّاعة بن الزبير، جميعهم عن قتادة، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، به.

ورواه هشام الدستوائي وطلحة أبو محمد مولى باهلة عن قتادة، واختلف عنهما: فرواه الدارمي في "مسنده" (٣٣٠٣)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٠ رقم ٦٠) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن هشام، عن قتادة بمثل رواية الجماعة.

ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٣١٣) عن هشام، عن قتادة، عن شهر، عن عمرو ابن خارجة، بإسقاط: « عبدالرحمن بن غنم ».

ورواه بحشل في "تاريخ واسط" ص(١١٦)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣١ رقم ٦٣)، و"الأوسط" (٧٧٩١) من طريق زكريا بن يحيى زحمويه، عن هشيم، =

٨١٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عبدُالعزيز بن عبدالصَّمَد[٢]، عن أيُّوب[٣]، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن

= عن طلحة أبي محمد، عن قتادة بمثل رواية الجماعة.
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (١/ ١٥٠) - ومن طريقه الخطابي في "غريب الحديث" (١/ ٥١٤- ٥١٥) - عن هشيم، عن طلحة أبي محمد، عن قتادة، عن شهر، عن عمرو بن خارجة، بإسقاط « عبدالرحمن بن غنم ».
ورواه النسائي في "سننه" (٣٦٤٣)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٢- ٣٣ رقم ٦٨) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قتادة، عن عمرو بن خارجة، به. بإسقاط «شهر وعبدالرحمن بن غنم».
وأما مطر الوراق، فروى حديثه عبدالرزاق في "المصنف" (١٦٣٠٦ و١٦٣٧٦) من طريق معمر، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٠٤/ تعليقًا) من طريق مغيرة بن مسلم وورقاء ثلاثتهم عن مطر، عن شهر، عن عمرو بن خارجة، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٨٧ و٢٣٩ رقم ١٧٦٧٠ و١٨٠٨٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٠٤٧) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن مطر، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، به.
وأما أبو بكر الهذلي فحديثه في "الجزء الثاني من القطيفيات" - كما في "النكت الظراف" لابن حجر (١٠٧٣١) - من طريق مسلم بن إبراهيم، عنه، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، به.
وروي عنه بإسقاط عبدالرحمن بن غنم، فقال أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢٠٠٩): « ورواه أبو بكر الهذلي وليث بن أبي سليم، عن شهر، عن عمرو بن خارجة، من دون [ابن] غنم ».
وحديث ليث بن أبي سليم أخرجه ابن إسحاق في "السيرة" - كما في "سيرة ابن هشام" (٦/ ١١) - قال: حدثني ليث بن أبي سليم، عن شهر، عن عمرو بن خارجة، به.

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٨١١) و(٨١٣)، والآتية برقم (٨٩٢).
(٢) روايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (٢٣٧).
قال الترمذي: « سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: ما أرى أيوب سمع من أبي صالح ».
(٣) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

النبيِّ ﷺ قال: «الْعُمْرَةُ إِلى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالحَجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ»؟

قال أبي: هذا من حديثِ أيُّوبَ موقوفٌ[1].

٨١٩ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه عَوْف[2]، عن زياد بن حُصَين، عن ابن عباس: أنه تَمَثَّلَ وهو مُحْرِمٌ:

وَهُنَّ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيسَا[3] ....

(١) الحديث رواه السهمي في "تاريخ جرجان" (ص٥٤٣) من طريق إسماعيل بن عليَّة، عن أيوب، عن رجل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال... فذكره موقوفًا.
وقال الدارقطني في "العلل" (١٩٦٤): «يرويه أيوب السَّختياني، واختُلِف عنه؛ فرواه عباد بن كثير، وعبدالعزيز بن عبدالصمد العَمِّي، عن أيوب، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وقيل: يحيى بن حكيم المقوِّم، عن عبدالعزيز بن عبدالصَّمد، عن أيوب، ووقفه على أبي هريرة. وخالفهما حماد بن زيد؛ رواه عن أيوب، عن عبيدالله بن عمر، عن سمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، رفعه حسن الحُلْواني، عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، وتابعه سعيد بن عتَّاب الدهقان، عن سليمان بن حرب، ووقفه إسماعيل بن إسحاق القاضي وغيره، عن سليمان بن حرب».

(٢) هو: ابن أبي جميلة الأعرابي. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه سعيد بن منصور في التفسير من "سننه" (٣٤٥)، عن هشيم، عن عوف، عن زياد بن حصين، عن أبيه، عن ابن عباس، به.
ورواه ابن جرير في "تفسيره" (٤/ ١٣٠ رقم ٣٥٩٩) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، عن عوف، عن زياد بن حصين، عن أبي العالية، عن ابن عباس، به.
وانظر تتمة تخريج الحديث في التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٣٤٥).

(٣) في (ش) و(ت) و(ك): «هميشا» بالشين المعجمة. وهو تصحيف؛ لأنَّ البيت أحَدُ بيتين من مشطور الرجز، أنشدهما ابن عباس وهو محرمٌ، وقافيتهما سينيَّة، وبعد البيت المذكور: =

فقال أبي: روى البصريُّون، عن زياد بن حُصَين، عن أبي العاليَةِ[(١)]، عن ابن عباس.

ورواه الكوفيُّون عن زياد، عن أبيه، عن ابن عباس.

قال أبي: البصريُّون[(٢)] أعلمُ بزياد بن حُصَين .

٨٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمر[(٣)] بن عليٍّ المُقَدَّمي[(٤)]،

= إنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنِكْ لَمِيسَا

وفي هذا الأثر: قال له أبو العالية: أترفُثُ وأنتَ محرمٌ؟! فقال ابن عباس: « إنَّما الرفَثُ عند النساء، أو ما روجع به النساء »، أي: مراجعةُ النساء بذكر الجماع، أو ذكر الجماع ودواعيه بحضرتهنَّ، فإنْ لم يكن بحضرتهنَّ فلا يكون رفثًا؛ هذا قول ابن عباس.

قال المطرِّزي في "المغرب" (١/ ٣٣٧): « الضمير في « هُنَّ »: للإبل، والهميسُ: صوتُ نقل أخفافها. وقيل: المشي الخفي، ولميس: اسم جاريته، والمعنى: نفعَلُ بها ما نريد إنْ صَدَقَ الفأل ». اهـ.

وقال النسفي في "طَلِبَةِ الطَّلَبَة" (ص١١٠): «ومعنى البيت: أنه يقول: **فهنَّ**، أي: النُّوقُ، **يَمْشِين**، هو: فعلٌ لازم، وقد تعدَّى هٰهنا بالباء الذي في قوله: **بنا**، **هميسا**، أي: مشيًا خفيفًا لا صوتَ فيه، **إنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ**: إنْ تحقَّق الفأل الذي تفاءلناه بالطير، **نَنِكْ**: أي: نجامع، **لميسا**، أي: الجارية التي اسمها هذا ». اهـ.

وانظر كلام المفسِّرين على معنى الرفث في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٨٧]، وقوله: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البَقَرَة: ١٩٧]، فقد احتجوا بأثر ابن عباس هذا. وانظر: "المبسوط" للسرخسي (٤/ ٦- ٧)، و"النهاية" لابن الأثير (٢/ ٢٤١)، و(٥/ ٢٧٣).

(١) هو: رُفَيع بن مِهْران .

(٢) في (ت) و(ك): « المصريون ».

(٣) في (ك): « عمرو ».

(٤) في (ت) و(ك): « المقدسي ». وروايته أخرجها الطبري في "تهذيب الآثار" (٣٧٥/ مسند ابن عباس) من طريق بشر بن معاذ العقدي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٣٧) مَن طريق ابن أبي داود كلاهما عن عمر بن علي المقدمي، به.=

عن الحجَّاج[1]، عن عُبادَة بن نُسَيٍّ، عن أبي زُبَيد، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: سُئِل رسولُ الله ﷺ يومَ النَّحْر - وهو بين الجَمْرَتَين - عن رَجُلٍ حَلَقَ قبل أن يذبَحَ، وعن رَجُلٍ حَلَق قبل أن يرميَ، وعن رَجُلٍ طافَ قبل أن يرميَ...؟

قال أبي: بين حَجَّاج بن أَرْطَاة وعُبَادَة بن نُسَيّ: محمدُ بنُ سعيد الأزدي[2]، وأبو زُبَيد لا أعرفُه[3].

٨٢١ - وسألتُ[4] أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالسي[5]،

= ورواه الطبري في "تهذيب الآثار" (٣٧٦ و٣٧٧) من طريق محمد بن إبراهيم بن صدران والعلاء الرقي كلاهما عن عمر بن علي المقدمي، عن الحجاج، عن عبادة، عن أبي سعيد، به بإسقاط « أبي زبيد ».

(١) هو: ابن أرطاة كما سيأتي.

(٢) في (ك):« الأردني »، وفي (ت):« الأرداني ».
ومحمد بن سعيد الأزدي هذا هو: المصلوب في الزندقة، ومن المعروفين بالكذب.

(٣) لم نجد أحدًا من القدامى ذكر أبا زُبَيد هذا الذي يروي عن أبي سعيد الخدري، وعنه عُبادة بن نُسيّ، أو ذكر قول أبي حاتم هذا عنه، فهي فائدة تستفاد مما هنا.
وذكر رشدالله السَّندَهي في كتابه "كشف الأستار، عن رجال معاني الآثار"(ص١٢٤) أبا زبيد هذا، وقال:« لا أعرفه. وفي ثقات ابن حبان في طبقة التابعين: أبو زبيد الهَمْداني، يروي عن أبي أيوب، روى عنه يزيد بن حمير .اهـ. فلعل المترجم له هو هذا، والله تعالى أعلم بالصواب ».
وانظر "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٧٥ رقم ١٧٣٣).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٩٥)، وانظر المسألة التالية.

(٥) هو: سليمان بن داود.
والحديث أخرجه في "مسنده" (٦٧٠). وانظر تتمة تخريج هذه الرواية في المسألة رقم (٧٩٥).

عن هَمَّام[١]، عن قَتادة، عن عَزْرَة[٢]، عن الشَّعْبي؛ قال[٣]: أخبرني أسامةُ بن زيد: أنه أفاضَ مِنْ عَرَفَةَ مع رسول الله ﷺ، فلم تَرفَعْ[٤] راحِلَتُه يدًا[٥] غَادِيَةً[٦]، حتى أَتَى المُزدَلِفَة؟[٧]

٨٢٢ - وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ رواه أبو داود[٩]، عن هَمَّام، عن قَتادة، عن عَزْرَة، عن الحسن العُرَني[١٠]، عن الفَضْل بن عباس:

---

(١) هو: ابن يحيى العَوْذي .

(٢) في (ش):« عروة »، وعليها إشارة، فيبدو أنها صُوِّبت في الهامش، ولم يظهر التصويب في التصوير.
وعزرة هذا هو:ابن عبدالرحمٰن بن زُرارة .

(٣) قوله:« قال » ليس في (ك).

(٤) في (ت):« يرفع »، ولم تنقط في بقيَّة النسخ .

(٥) في (ك) يشبه أن تكون:« برا ». ومعنى « لم ترفع راحلتُه يدًا »، أي: أنَّها كانت تمشي بسكينة واتِّئاد .

(٦) في (ش):« عادية » بالعين المهملة، من العَدْو والإسراع، أي: لم تَرْفَعْ راحلتُهُ يَدَهَا مسرعةً؛ بل كانت ماشيةً بالسكينة والوقار، والمراد: ناقة رسول الله ﷺ.
ومعنى « غادية »: أي مُنطَلِقَةً ذاهبة. والمراد: أنها منطلقة من عرفة إلى مزدلفة.
وأصل معنى « غادية »: من الغُدُوِّ، وهو الذهابُ غُدوَةً، أي: ما بين صلاة الصُّبح وطلوع الشمس، ثم كثُر حتى استُعمل في الذهاب والانطلاق أيَّ وقت كان. انظر "المصباح المنير" (غ د ا) (ص٤٤٣).
وقد وردَتْ هذه اللفظة في بعض مصادر التخريج: « عادية » بالمهملة، وفي بعضها: « غادية » بالمعجمة.

(٧) سيأتي جواب أبي حاتم في المسألة التالية .

(٨) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٩٥)، وانظر المسألة السابقة.

(٩) أي: الطَّيَالِسي، وروايته هذه أخرجها في "مسنده" (١٠٢٤).

(١٠) في (ت) و(ك):« العذي ». والحسن هذا هو: ابن عبدالله .

أنه كان رَديفَ النبي ﷺ إلى المُزدَلِفَة، ولم تَرْفَعْ[1] راحِلَتُه يَدَ[2] غادِيَةً[3]، حتى رمى الجَمْرَةَ؟

قال أبي: هذان الحديثان خطأٌ؛ الشَّعْبيُّ لم يسمع من أسامة شيئًا فيما أعلم[4].

٨٢٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عثمانُ بن عبدالرحمٰن الطَّرائِفي[5]؛ قال: حدَّثنا محمد بن عَمْرو، عن عَطَاء بن أبي رَبَاح، عن جابر، عن رسول الله ﷺ قال: « **مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَنْ أُمِّهِ، فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّهُ، وَكَانَ لَهُ فَضْلُ عَشْرِ حِجَجٍ** »؟

قال أبي: ليس هذا محمَّدَ بنَ عَمْرو؛ إنما هذا[6]: محمَّدُ بنُ عُمَرَ الذي يُعْرَفُ بالمُحْرِمِ[7]؛ وكان واهِيَ الحديث؛ وهذا عندي

---

(١) في (ت): « يرفع »، ولم تنقط في بقيَّة النسخ .

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (ش): « عادية » بالعين المهملة، وانظر تفسيرها في المسألة السابقة.

(٤) ولم يذكر أبو حاتم هنا شيئًا عن سماع الحسن بن عبدالله العُرَني من الفضل بن عباس، وفي "المراسيل" (ص٤٦ رقم١٥٥ و١٥٦) ذكر عبدالرحمن بن أبي حاتم عن أبيه أن الحسن العُرَني لم يسمع من ابن عباس شيئًا، ولم يدرك عليًّا رضي الله عنه ، فمن باب أولى ألا يكون الحسن أدرك الفضل بن عباس الذي كانت وفاته في خلافة عمر رضي الله عنهما؛ كما في "التقريب" ٥٤٠٧.

(٥) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٦٠).

(٦) في (ت) و(ك): « هذا هو ».

(٧) بضمِّ الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الراء. ويقال له: محمد بن عبدالله بن عبيد ابن عمير اللَّيثي المكِّي. قال ابن حجر في "لسان الميزان" (٥/ ٢١٧): « وفرَّق =

حديثٌ باطِل.

٨٢٤ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه بِشْر بن بكر[1]، عن الأوزاعيِّ[2]، عن عبدالله بن عُبَيد بن عُمَير، عن أبيه؛ قال: قال عليٌّ لعمر: لِمَ نَهَيْتَ عن مُتْعَةِ الحجِّ ؟ فقال عمر: أحببتُ أن يكثُرَ زُوَّارُ هذا البيت . فقال عليٌّ: مَنْ أَفرَدَ الحجَّ[3]، فقد أحسنَ، ومن تمتَّعَ بالحجِّ، فقد أخذَ بكتابِ الله عزَّ وجلَّ، وسنَّةِ رسوله ﷺ؟

قال أبي: رواه الوليدُ بن مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن عبدالله بن عُبَيد[4]؛ قال: قال عليٌّ. . . .

قال أبي: لم يَذكُرْ: عُبَيْدَ بن عُمَير[5].

قال أبي: تَدُلُّ[6] روايةُ الوليد على أنَّ الصَّحيحَ كما رواه؛ بلا

= ابن عدي بين محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير، وبين محمد المكِّي المُحْرِم، وهو واحد ». وانظر "اللسان" أيضًا (٥/ ٣٢٠).

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في "توضيح المشتبه" (٨/ ٨٦):« لُقِّب: المُحْرِمَ؛ لأنه كان يُحْرِمُ السنة كلَّها ، إذا انصرف إلى أهله لبَّى بالحجِّ ».

(١) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢١).
وصحح إسناده النووي في "المجموع" (٧/ ١٣١).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .

(٣) في (ت) و(ك):« بالحج ».

(٤) قوله:« ابن عبيد » سقط من (ك).

(٥) في (ك):« عميد »..

(٦) كذا في (ك)، وفي (ف) و(ت):« يدل »، ولم تنقط في (أ) و(ش). والتاء والياء في الفعل هنا جائزان؛ لأنَّ تأنيثَ فاعله - وهو قوله: « رواية الوليد » - غير حقيقي، وإنْ كان تأنيث الفعل أرجح وأولى. وانظر إيضاح ذلك في تعليقنا على المسألة رقم (٢٢٤).

عُبَيد بن عُمَير؛ لأنَّ الوليدَ رَفَّاعٌ[١].

قلتُ: فإذا[٢] لم يُوَصِّلْهُ[٣] الوليدُ، فهو مُرسَلً[٤] أشبهُ؛ بلا عُبَيد ابن عُمَير؟

قال: نعم.

٨٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الهِقْلُ بن زياد، عن الأوزاعي[٥]، عن يحيى[٦]؛ قال: حدَّثني أبو سَلَمة[٧]؛ قال: نَزَل النبيُّ ﷺ بالعَقيق وقال: «**أَتَاني آتٍ مِنْ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، فَقَال: صَلِّ في هَذَا الوَادي المُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ في حَجَّةٍ**»؟

قال أبي: ورواه[٨] الناسُ[٩] عن الأوزاعيِّ، عن يحيى، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ[١٠].

---

(١) المراد: أن الوليد يزيدُ في الإسناد، فيرفع الموقوف، والذي هذه صفتُه ترجَّح روايتُه إذا روى إسنادًا ناقصًا كهذا الإسناد.

(٢) في (ت) و(ك): «ماذا».

(٣) من الفعل وصَّل، بتشديد الصاد لا بتخفيفها. انظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٦) يعني: ابن أبي كثير.

(٧) هو: ابن عبدالرحمن بن عوف

(٨) في (ت) و(ك): «رواه» بلا واو.

(٩) الحديث رواه البخاري (١٥٣٤) و(٢٣٣٧) من طريق بشر بن بكر والوليد بن مسلم وشعيب بن إسحاق وأبو داود في "سننه" (١٨٠٠) من طريق مسكين بن بكير، وابن ماجه في "سننه" (٢٩٧٦) من طريق محمد بن مصعب جميعهم، عن الأوزاعي، به.

(١٠) قال الدارقطني في "العلل" (١٣١): «يرويه يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر. حدث به عنه علي بن المبارك، والأوزاعي واختلف عنه،=

٨٢٦ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن سُلَيم[(١)] الطَّائفي[(٢)]، عن محمد بن مسلم الطَّائفي، عن سعيد بن جُبَير: أنَّ عبدالله بن عباس قال: يا بَنِيَّ! اخرجوا مِنْ مكة مُشاةً حتى تَرْجِعوا مُشاةً حاجِّين؛ فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إنَّ لِلحَاجِّ الرَّاكِبِ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا سَبْعِينَ حَسَنَةً، وَلِلمَاشِي سَبْعَ مِئَةِ حَسَنَةٍ مِنْ حَسَنَاتِ الحَرَمِ**»، قيل: يا رسولَ الله، ما حسناتُ الحَرَمِ؟ قال: «**الحَسَنَةُ مِئَةُ أَلفِ حَسَنَةٍ**»؟

= فقال شعيب بن إسحاق، والوليد بن مسلم، وبشر بن بكر، ومحمد بن مصعب: عن الأوزاعي، مثل قول علي بن المبارك، عن يحيى، وروي عن محمد بن حرب الخولاني، عن الأوزاعي، عن يحيى، فقال: عن أبي سلمة، عن ابن عباس؛ مكان عكرمة، والمحفوظ حديث عكرمة».

(١) في (أ) و(ش) و(ف): «سليمان»، والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الصواب. انظر "تهذيب الكمال" (٣١/ ٣٦٥).

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١١٣٥) - من طريق مجاهد بن موسى، والفاكهي في "أخبار مكة" (٨٣٢) من طريق عبدالجبار بن العلاء وإبراهيم بن أبي يوسف - يزيد أحدهما على صاحبه في اللفظ - ثلاثتهم عن يحيى بن سليم، عن محمد بن مسلم، عمن حدثه، عن سعيد، عن ابن عباس، به.
ورواه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٥٩ رقم ١٢٥٢٢) - ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١٠/ ٥٤) - من طريق إبراهيم بن زياد سبلان، عن يحيى بن سليم، عن محمد بن مسلم، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد، عن ابن عباس، به.
ورواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٣٥٤) من طريق سهل بن عثمان، عن يحيى بن سليم، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٥٨) من طريق عبدالله بن محمد المصيصي كلاهما عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة، عن سعيد، عن ابن عباس، به. والحديث ضعفه الشيخ الألباني في "السلسلة الضعيفة" (٤٩٦). =

قال أبي: محمد بن مسلم، عن سعيد بن جُبَير: مُرسَلٌ[١]، وهذا حديثٌ يُروى عن ابن سَيْسَن رَجُلٍ مجهول، وليس هذا حديثٌ صحيحٌ[٢].

٨٢٧ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثِ عبدالحميد بن جعفر[٤]، عن

= وله طريق أخرى عن ابن عباس: رواها ابن خزيمة (٢٧٩١)، والطبراني في "الأوسط" (٢٦٧٥) من طريق عيسى بن سوادة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن زاذان، عن ابن عباس ، به.

قال ابن خزيمة :« إن صح الخبر، فإن في القلب من عيسى بن سوادة هذا ! ».

وقال الطبراني :« لم يرو هذا الحديثَ عن إسماعيل إلا عيسى ».

(١) وسبق ذكر الواسطة بينهما.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « حديثًا صحيحًا » بألف تنوين النصب، لكنَّ ما في النسخ يتوجَّه على لغة ربيعة وقد جرى عليها المحدِّثون في كثير من كلامهم؛ يحذفون ألف تنوين المنصوب وقفًا ووصلاً، نطقًا وخطًّا. وانظر التعليقَ على المسألة رقم (٣٤).

(٣) في هامش النسخة (أ) حاشية غير واضحة.

(٤) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٨٧٦)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٧)، والبزار في "مسنده" (١١٠/ب/مسند أبي هريرة)، والمروزي في "قيام الليل" (ص٨/مختصره)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦٩٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٥٠٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢١٢٦ و٢٥٧٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤٤٣/١).

ومن طريق البزار رواه أبو الشيخ في "الأمثال" (٣٣٤).

قال الترمذي: « هذا حديث حسن ».

وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من حديث أبي هريرة بهذا الإسناد، وعطاء مولى أبي أحمد لا نعلم حدَّث عن أبي هريرة إلا بهذا الحديث، ولا حدث عنه إلا سعيد المقبري ».

سعيد المَقْبُري، عن عَطَاءٍ مولى أبي أحمد[(١)]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا وهم يَسِيرٌ، فدعاهُم، فقال لكُلِّ رجل منهُم: «مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟»، فقال رجلٌ: معي سورة البقرة، قال: «اذْهَبْ فَأَنْتَ أَمِيرًا عَلَيْهِمْ[(٢)]» . . . وذكَرَ الحديثَ؟

---

(١) ويقال: مولى ابن أبي أحمد.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «فأنت أميرٌ عليهم» بالرفع على الخبريَّة، وفي مصادر التخريج: «فأنت أميرهم».

وما وقع عندنا في النسخ جاء منصوبًا على الحال، ويمكن أن يخرَّج على وجهين:

الأول: أنه حالٌ من فاعل «اذهب»، أي: اذهبْ أميرًا عليهم، وقوله: «فأنت» مقحمٌ للتوكيد كضمير الفصل والعماد؛ ونظير ذلك قراءة: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، بنصب «أطهر»، فـ«هؤلاء بناتي»: مبتدأ وخبر، و«هن»: ضمير فصلٍ أو عماد، و«أَطْهَرَ» حالٌ، وانظر: "الدر المصون" (٦/ ٣٦٢)، و"اللباب، في علوم الكتاب" (١٠/ ٥٣٣)، و"معجم القراءات" (٤/ ١١١).

والثاني: أنَّه حالٌ سَدَّ مَسَدَّ خبر «أنت»، والتقدير: فأنت تثبُتُ أميرًا عليهم، أو: أنتَ تكون أميرًا عليهم - و«تكون» هنا تامَّةٌ - حُذِفَ الخبر، فأغنتْ عنه الحالُ.

وقد ذكر النحويُّون أنَّ الخبر إذا حُذِفَ فإنَّه يغني عنه ويَسُدُّ مَسَدَّهُ واحدٌ من خمسة أشياء: ظرف الزمان والمكان، والجار والمجرور، والمصدر، والمفعول به، والحال:

فمثال ظرف الزمان: «السَّفَرُ غَدًا».

ومثال الحال: قراءة علي رضي الله عنه: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾ [يوسف: ٨] بنصب: «عُصْبَةً»، أي: ونَحْنُ نتعصَّبُ أو نجتمعُ أو نُوجَدُ أو نُرَىٰ عُصْبَةً، وقولُ بعض الصحابة في حديث البخاري (٨١٤ و١٢١٥): «كان الناسُ يُصَلُّونَ مع النبي ﷺ وهم عاقدي أُزْرِهِمْ» في رواية، أي: وهم مؤتزرون عاقدي أُزْرهم.

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالحال: ما روى الأخفش من قول بعض العرب: «زيدٌ قائمًا»، والأصل: ثَبَتَ قائمًا، أو عُرِفَ قائمًا.

انظر: "الإنصاف" للأنباري (٢/ ٧٠٢)، و"شرح التسهيل" (١/ ٣٢٤- ٣٢٦)، و"شواهد التوضيح" لابن مالك (ص١٧٠- ١٧١)، و"التذييل والتكميل" لأبي =

قال أبي: وروى اللَّيْثُ بن سعد[١]، عن سعيد، عن عَطاء مولى أبي أحمد[٢]: أنَّ رسولَ الله ﷺ بَعَثَ بَعْثًا. . .

والصَّحيحُ[٣]: ما رواه اللَّيْثُ.

٨٢٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مالكٌ[٤]، عن عبد الكريم الجَزَري[٥]، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كَعْب بن عُجْرَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في قِصَّة القَمْلِ؟

فقال[٦]: أسقَطَ مالكٌ مُجاهِدً[٧] من الإسناد؛ إنما هو:

= حيان (٤/ ٤٨- ٥٠، ٨٢- ٨٧)، و"ارتشاف الضرب" (٣/ ١١٣٥- ١١٣٦)، و"مغني اللبيب" (ص١٢٢)، و"همع الهوامع" (١/ ٣٨٠). وانظر: "الدر المصون" (٦/ ٤٤٢- ٤٤٣)، و"اللباب، في علوم الكتاب" (١١/ ٢٢- ٢٣).

(١) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٦٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٨٧٦). ومن طريق البخاري رواه البيهقي في "شعب الإيمان" (٢٤٤٢).
ورجح البخاري الإرسال.
وقال الدارقطني في "العلل" (٢٠٥٣): «وقول الليث أشبه بالصواب».

(٢) في (ت) و(ك): «ابن أبي أحمد». وهو صحيح أيضًا كما سبق.

(٣) قوله: «والصحيح» مُكرر في (ت).

(٤) في "الموطأ" (١/ ٤١٧/ رواية يحيى الليثي)، و(١٢٥٨/ رواية أبي مصعب الزهري). ومن طريق مالك رواه أبو داود في "سننه" (١٨٦١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٦٩- ١٧٠).
وفيه اختلاف على مالك سيأتي ذكره آخر المسألة.

(٥) في (ت) و(ك): «الخدري». وعبدالكريم هذا هو: ابن مالك.

(٦) في (ت): «يقال».

(٧) كذا في جميع النسخ، وهو مفعولُ «أسقَطَ»؛ فكانت الجادَّة أن يكون «مجاهدًا» بألف تنوين النصب على لغة الجمهور؛ لكنَّ ما وقع في النسخ. جارٍ على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

عبدالكريم[١]، عن مُجاهِد، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كعب ابن عُجْرَة، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٨٢٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ الفَرْوي[٣]، عن محمَّد بن جعفر، عن زيد بن أسلَم، عن أبيه[٤]؛ قال: كنتُ مع

---

(١) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (٥٠٤/رواية محمد بن الحسن الشيباني).
ومن طريق مالك رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٤١ رقم ١٨١٠٦)، والنسائي في "سننه" (٢٨٥١)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٥٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٥٦ و١٦٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ٦٤).
قال البيهقي: « هذا هو الصحيح ».
ورواه مسلم في "صحيحه" (١٢٠١) من طريق سفيان، عن ابن أبي نجيح وأيوب وحميد وعبدالكريم، عن مجاهد، به. ورواه البخاري في "صحيحه" (١٨١٤) من طريق عبدالله بن يوسف، عن مالك، عن حميد بن قيس، عن مجاهد، به.

(٢) قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ٦٢): « هكذا روى يحيى هذا الحديث عن مالك، عن عبدالكريم الجزري، عن ابن أبي ليلى، وتابعه أبو المصعب، وابن بُكير، والقعنبي، ومطرف، والشافعي، ومعن بن عيسى، وسعيد بن عفير، وعبدالله ابن يوسف التنيسي، ومصعب الزبيري، ومحمد بن المبارك الصوري؛ كلٌّ هؤلاء رووه عن مالك كما رواه يحيى، لم يذكروا مجاهدًا في إسناد هذا الحديث. ورواه ابن وَهْب، وابن القاسم، ومكي بن إبراهيم، عن مالك، عن عبدالكريم الجزري، عن مجاهد، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة. وذكر الطحاوي أن القعنبي رواه هكذا كما رواه ابن وَهْب وابن القاسم، فذكر فيه مجاهدًا».
قال ابن عبدالبر: « الصواب في إسناد هذا الحديث قول من جعل فيه مجاهدًا بين عبدالكريم وبين ابن أبي ليلى، ومن أسقطه فقد أخطأ فيه، والله أعلم . وزعم الشافعي أن مالكًا هو الذي وهم فيه ».
وقال البيهقي في "السنن" (٥/ ١٧٠)- بعد أن نقل كلام الشافعي-: « وإنما غلط في هذا [في] بعض العَرَضات، وقد رواه في بعضها على الصحة ».

(٣) هو: إسحاق بن محمد .

(٤) هو: أسلم العدوي .

عبدالله بن عمر بطريق مكَّة، فبلَغَه عن أبيه شِدَّةٌ...؟

فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: فبلَغَه عن ابنةِ أبي عُبَيد[١] شِدَّةُ مَرَضٍ[٢].

٨٣٠ - وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمَّد بن عمرو[٤]، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ خَطَبَ بِالحَزْوَرَة[٥] فقال: «**إِنَّكِ أَحَبُّ أَرْضِ اللهِ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ، مَا خَرَجْتُ منه[٦]**»؟

---

(١) اسمها: صفية، وهي زوجة عبدالله بن عمر.

(٢) من هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٠٥ و٣٠٠٠) من طريق سعيد بن أبي مريم، عن محمد بن جعفر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، به.

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٨٣٦).

(٤) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٥٩٥٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٦١) و(٣/ ٣٢٨)، و"شرح المشكل" (٣١٤٦ و٤٧٩٥ و٤٧٩٦).
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٠٥ رقم ١٨٧١٧)، والبيهقي في "الدلائل" (٢/ ٥١٨) من طريق معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.
قال البيهقي: «وهذا وهمٌ من معمر، والله أعلم. وقد روى بعضهم عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وهو أيضًا وهمٌ، والصحيح رواية الجماعة». أي: حديث عبدالله بن عدي بن الحمراء، وسيأتي تخريجه.

(٥) في (ك): «بالحذورة». والحَزْوَرَةُ: موضعٌ بمكة يلي البيت، وكانت الحَزْوَرَةُ سوق مكَّة، وقد دخلَت في المسجد لمَّا زيد فيه. انظر "معجم ما استعجم" (٢/ ٤٤٤)، و"معجم البلدان" (٢/ ٢٥٥).

(٦) قوله «منه» كذا في جميع النسخ، مع أن «الأرض» مؤنَّثة، والجادَّة أن يقال: «منها»، لكنَّ هذا صحيحٌ أيضًا، ويخرَّج على وجهين: =

فقالا: هذا خطأٌ؛ وَهِمَ فيه محمَّد بن عمرو؛ ورواه الزُّهْري[1]، عن أبي سَلَمة، عن عبدالله بن عَدِيٍّ بن الحَمْراء، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ[2].

= **الأوَّل**: أن يضبط « مِنَهْ » والضمير فيه مؤنَّثٌ، والأصل: « مِنْهَا »، إلا أنه جاء على لغة طيِّئٍ ولَخْم؛ فإنَّهم يحذفون ألف ضمير المؤنَّث « هَا »، ويُسَكِّنون الهاء وينقلون فتحتها إلى ما قبلها. وانظر لهذه اللغة التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

والثاني: أن يضبط « مِنْهُ »، والضمير مذكَّر، وهو عائدٌ إلى « الأرض » باعتبار المعنى، أي: ما خرجتُ من هذا المكان؛ تأوَّل الأرضَ على معنى المكان. انظر الكلام في الحمل على المعنى في المسألة رقم (٢٧٠).

وعلى كلٍّ، فالأصل هنا أن يقال: «منكِ»؛ كما في المسألة رقم (٨٣٦) ومصادر التخريج. لكن ما وقع في النسخ يتخرج على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة. انظر الكلام على الالتفات في المسألة رقم (٨٨٤).

(١) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٢٥٥٢)، والترمذي في "جامعه" (٣٩٢٥)، وابن ماجه في "سننه" (٣١٠٨)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١٢٧/ أخبار المكيين)، والبزار - كما في "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (٣/ ٢١) - وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٢٢)، والفاكهي في "أخبار مكة" (٢٥١٤)، والنسائي في "الكبرى" (٤٢٥٢)، وابن خزيمة - كما في "إتحاف المهرة" (٨/ ٢٥٥) -، وابن حبان في "صحيحه" (٣٧٠٨)، والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ٨٧ و٢٥٠- ٢٥١)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٨٩) و(٦/ ٣٣).

(٢) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديث حسن صحيح غريب، وقد رواه يونس، عن الزهري نحوه. ورواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وحديث الزهري، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن عدي بن حمراء، عندي أصح ».

وقال البزار: « ولا يُعلم لعبدالله بن عدي بن الحمراء غير هذا الحديث ».

وقال البيهقي في "دلائل النبوة" (٢/ ٥١٨): « هذا هو المحفوظ ».

وقال ابن حجر في "الإصابة" (٦/ ١٦٣) في ترجمة عبد الله بن عدي بن الحمراء: =

٨٣١ - وسمعتُ[١] أبا زرعة وذكَرَ حديثًا حدَّثنا به عن الأُوَيْسي[٢]، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ عمر[٣] ضَرَبَ لليهود والنَّصارى والمَجُوس إقامةَ ثلاثِ ليالٍ بالمدينة، يَتَسَوَّقون[٤]، ويَقْضُون حوائِجَهُم.

قال أبو زرعة: في "الموطَّأ"[٥]: مالكٌ، عن نافع، عن أسلَم:

= «انفرد برواية حديثه الزهري، واختُلِف عليه فيه، فقال الأكثر: عنه، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن عدي بن الحمراء. قال معمر فيه: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ومرة أرسله. وقال ابن أخي الزهري: عن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبد الله بن عدي، والمحفوظ الأول. قال البغوي: لا أعلم له غيره».
وقال في "النكت" (٢/ ٦١١) بعد أن ذكر حديث عبدالله بن عدي بن الحمراء: «وهو المحفوظ، والحديث حديثه، وهو مشهور به». وانظر "العلل" للدارقطني (١٧٤٣)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٣/ ١٧٣٠).

(١) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣١٢/ مخطوط).

(٢) هو: عبدالعزيز بن عبدالله، كما في المسألة (١١٩٩). وتابع الأويسي عليه محمد ابن الحسن الشَّيباني، فأخرجه في روايته لـ"الموطأ" (٨٧٣) عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، به.
وقال البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٦١١٢): «ورواه الشافعي في القديم عن الثقة عنده، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر...». ورواية عبيدالله هذه أخرجها النجاد في "مسند عمر بن الخطاب" برقم (٣٧، ٣٨، ٣٩) من طرق عنه به.

(٣) قوله: «أن عمر» سقط من (ك).

(٤) في (ش) يشبه أن تكون: «يتشوفون»، والمثبت من بقية النسخ ومصادر التخريج. ومعنى «يتسوَّقون» أي: يبيعون ويشترون. انظر "اللسان" (١٠/ ١٦٧).

(٥) الأثر أخرجه البيهقي في "سننه" (٣/ ١٤٧-١٤٨)، و(٩/ ٢٠٩) من طريق يحيى بن بكير، عن مالك. فدلَّ هذا على أنه في "الموطأ" برواية يحيى بن بكير. وانظر "إتحاف المهرة" (١٢/ ٩١).

أنَّ عمر... والصَّحيحُ ما في "الموطَّأ".

٨٣٢ - وسمعتُ أبي[١] وذكر حديثًا رواه محمَّدُ بن عبدالله الأنصاريُّ، عن حَبِيب بن الشَّهيد، عن ميمون بن مِهْرَان، عن ابن عباس: أنَّ رسولَ الله ﷺ تزوَّجَ مَيْمُونَةَ وهو مُحْرِمٌ.

فقال أبي: قال[٢] أحمدُ بن حنبل: يقال[٣]: إنَّ غلامًا كان للأنصاريِّ أدخَلَ هذا الحديثَ على الأنصاريِّ[٤].

---

(١) في (ف): «أبي رضي الله عنه».

(٢) في (ت) و(ك): «وقال». (٣) في (ك): «فقال».

(٤) كذا نقل أبو حاتم عن الإمام أحمد قوله في هذا الحديث! ونقل أبو بكر الأثرم كلام أحمد هذا في حديث آخر أنكره الأئمة على الأنصاري، فقال - كما في "تاريخ بغداد" (٣/ ٤٠٨/ دار الغرب)-: «سمعت أبا عبد الله ذكر الحديث الذي رواه الأنصاري، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم، فضعفه، وقال: كانت ذهبت للأنصاري كتبٌ، فكان بعدُ يحدِّث من كتب غلامه أبي حكيم، أراه قال: فكان هذا من تلك».
ونقل الإمام أحمد في "العلل" (١٤٤٨)، والخطيب (٣/ ٤٠٧) عن أبي خيثمة قوله: «أنكر معاذ ويحيى بن سعيد حديث الأنصاري؛ يعني: محمد بن عبدالله، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس: احتجم النبي ﷺ وهو محرم صائم».
وقال الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٧-٨): «سئل علي بن المديني عن حديث الأنصاري، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم؛ قال: ليس من ذاك شيء؛ إنما أراد حديث حبيب، عن ميمون، عن يزيد بن الأصم: تزوج النبي ﷺ ميمونة محرمًا».
وحديث الأنصاري في احتجام النبي ﷺ: رواه أحمد (١/ ٣١٥ رقم٢٨٨٨)، والترمذي (٧٧٦)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٣١) من طريق الأنصاري، به.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه». =

٨٣٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه نافعٌ[٢]، وعبدُالله بنُ دينار[٣]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « خَمْسٌ تُقْتَلُ في الحَرَمِ... ».

رواه الزُّهْري[٤]، عن سالم، عن أبيه، عن حَفْصَة، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: كنا نُنكِرُ حديثَ الزُّهْري، حتى رأينا ما يُقَوِّيه:

أنبا أبو محمد عبدالرحمٰن؛ قال[٥]: حدَّثنا[٦] أبي؛ قال: حدَّثنا مُسَدَّد[٧]، عن أبي عَوَانة[٨]، عن زيد بن جُبَير[٩]، عن ابن عمر؛ قال:

= وقال النسائي: « هذا منكر، ولا أعلم أحدا رواه عن حبيب غير الأنصاري، ولعله أراد أن النبي ﷺ تزوج ميمونة ».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٨٤٥).

(٢) هو: مولى ابن عمر. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٢٦)، ومسلم في "صحيحه" (١١٩٩) من طريق مالك، ومسلم (١١٩٩) من طريق ابن جريج، والليث بن سعد، وجرير بن حازم، وعلي بن مسهر وعبيدالله، وأيوب، ويحيى بن سعيد، ومحمد بن إسحاق، جميعهم عن نافع، به.
قال مسلم: « ولم يقل أحد منهم: عن نافع، عن ابن عمر، سمعت النبي ﷺ إلا ابن جريج وحده، وقد تابع ابن جريج على ذلك ابن إسحاق ».

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٢٦)، ومسلم في "صحيحه" (١١٩٩).

(٤) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٢٨)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٠٠).

(٥) قوله: « أنبا أبو محمد عبدالرحمٰن؛ قال » من (ت) و(ك) فقط .

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدثنا ».

(٧) هو: ابن مُسَرْهَد . وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٢٧).
ورواه مسلم في "صحيحه"(١٢٠٠) من طريق شيبان بن فروخ، عن أبي عوانة، به.

(٨) هو: وضَّاح بن عبدالله اليشكُري.

(٩) في (ف): « جبر ».

حَدَّثَتْني[(١)] إحدى نِسوَةِ رسولِ الله ﷺ، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

قال أبي: يعني أُختَهُ حَفْصَة[(٣)]. فعَلِمْنَا أنَّ حديثَ الزُّهْري صحيحٌ، وأن ابن عمر لم يَسْمَعْ هذا الحديثَ من النبيِّ ﷺ؛ إنما سمعَه من أُختِه حَفْصَة.

٨٣٤ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بن موسى[(٥)]، عن

---

(١) المثبت من (ت) فقط، ومصادر التخريج، وفي بقيَّة النسخ: «حدثني»، وكلاهما صحيحٌ؛ وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٠٦).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٦٦/ب) بعد أن ذكر رواية زيد بن جبير: «وهذا مما يقوي رواية الزهري، عن سالم».

(٣) وقال أبو حاتم في المسألة (٨٤٥): «ولم يُسَمِّ ابنُ عمر لزيد بن جُبَير حفصةَ؛ إذْ كان زيدٌ غريبًا منه، وسمَّاها لسالم؛ أَنْ كانت عمَّةَ سالم».

(٤) نقل ابن الملقن هذا النص في "البدر المنير" (٤/ ٣٩٦/مخطوط) بتصرف.

(٥) قوله: «ابن موسى» مكرر في (أ).
وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٦) تعليقًا.
ورواه الدارمي في "مسنده" (١٩٤٦)، وأبو داود في "سننه" (١٩٨٥)، وأبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١٣٧٣)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٠٤) من طرق عن هشام، به.
ومن طريق أبي داود رواه الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٢٧).
قال أبو زرعة: «لم يسند هذا الحديث إلا هشام بن يوسف، ولا رواه إلا يحيى بن معين، وقد ذكره رجل بالعراق عن روح، عن ابن جريج، فهلك فيه».
قلنا: توبع ابن معين في مصادر التخريج السابقة.
ورواه أبو داود (١٩٨٤) من طريق محمد بن بكر، عن ابن جريج قال: بلغني عن صفية، عن أم عثمان، عن ابن عباس، به. ومن طريق أبي داود رواه البيهقي (٥/ ١٠٤).

هشام بن يوسف، عن ابن جُرَيج[١]، عن عبدالحميد بن جُبَير[٢]، عن صَفِيَّة ابْنَتِ[٣] شَيْبة بن[٤] عثمان، عن أمِّ عُثْمان بنت سُفْيان، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَيْهِنَّ التَّقْصِيرُ** » .

قلتُ لأبي: رواه سعيدٌ القَدَّاح[٥]، عن ابن جُرَيج، عن صَفيَّة ابْنَتِ[٦] شَيْبة، عن أمِّ عُثْمان، عن[٧] ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ، ولم يقُلْ: عبدالحميد ؟

فقال: هشامُ بنُ يوسف ثقةٌ مُتْقِنٌ[٨]، وما يَدُلُّ على[٩] صِحَّةِ حديث هشامِ بن يوسف: ذِكْرُ عبدالحميد في[١٠] آخر حديث سعيد بن سالم[١١].

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٢) قوله: «ابن» سقط من (ت) و(ك)؛ فضبَّب الناسخان على قوله: « جبير».

(٣) في (ك): «ابنة»، وهو الجادَّة، وما أثبتناه صحيحٌ في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٤) قوله: « ابن » تصحف في (ك) إلى: « عن ».

(٥) هو: سعيد بن سالم القَدَّاح .

(٦) في (ك): «ابنة»، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو صحيحٌ في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٧) قوله: « عن » سقط من (أ) و(ف).

(٨) في (ك): « متفق ».

(٩) قوله: « على » سقط من (ك).

(١٠) في (ك): « عبدالحميد ابن في ».

(١١) كذا !.

ورواه يعقوبُ بن عَطَاء[١]، عن صَفِيَّة، عن أمِّ عثمان، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ ما يُقَوِّي ذلك أيضًا[٢].

٨٣٤ /أ- **قلتُ لأبي**: روى ابنُ المبارك[٣]، عن موسى بن عُقْبَة، عن نافع، عن ابن عمر: أنه مشَى بين الرُّكْنَين، ورَمَلَ بينهُما .

وروى زهيرٌ[٤]، عن موسى بن عُقْبَة، عن سالم، عن ابن عمر هذا الحديثَ، فأيُّهما أصَحُّ ؟

قال: جميعًا صَحِيحَينِ[٥]؛ قد[٦] رُوِيَ عنهما جميعًا[٧].

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٩٤ رقم ١٣٠١٨)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٧١)، و"الأفراد" (ل١٧٠/أ- ب/أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "ذكر من اسمه شعبة" (٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٠٤) من طريق أبي بكر بن عياش، عنه، به. قال الدارقطني: « تفرد به أبو بكر بن عياش، عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح، عن صفية بنة شيبة، عنها ».

(٢) كذا؛ ولعل مراده: أن ذلك يقوِّي ثبوت الحديث عن ابن عباس، وإلا فإنَّ رواية يعقوب ابن عطاء لا تقوِّي رواية هشام بن يوسف ولا توهِّنها كما هو ظاهر، والله أعلم.
وقد قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٤٩٨ رقم١٠٦٠): وإسناده حسن وقوَّاه أبو حاتم في "العلل"، والبخاري في "التاريخ"، وأعلَّه ابن القطان، وردَّ عليه ابن المَوَّاق فأصاب .اهـ. وانظر "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٥٤٥)، و"السلسلة الصحيحة" (٦٠٥).

(٣) هو: عبدالله .

(٤) هو: ابن معاوية فيما يظهر، وقد يكون ابن محمد، فكلاهما من الرواة عن موسى ابن عقبة كما في "تهذيب الكمال" (٦٨٧٧).

(٥) كذا في جميع النسخ بالياء، وكان حقُّها أن يقال: «صحيحان» بالألف؛ لكنَّ ما وقع عندنا في النسخ يخرج على وجهَيْنِ، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٥)، (٧٥٩).

(٦) في (ك): « وقد ».

(٧) رواه البخاري (١٦٠٦)، وأحمد (٢/ ١٣ رقم ٤٦١٨) من طريق عبيدالله قال: =

٨٣٥ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة[1]، وأسامة بن زيد اللَّيثي، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عبدالرحمٰن بن عَبْدٍ القاري، عن عمر: أنه طافَ بالبيت بعد الصُّبْحِ، ثم سارَ حَتَّى أَتَى ذَىٰ طُوًى[2]، ثم انتظرَ حتى طَلَعَتِ الشَّمْسُ؟

فقال أبي: أخطأَ في هذا الحديثِ؛ روى كلُّ أصحابِ الزُّهْري، عن الزُّهْري[3] هذا الحديثَ، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، عن عبدالرحمٰن بن عَبْدٍ القاري، عن عمر؛ وهو الصَّحيحُ.

= قلت لنافع: أكان ابن عمر يمشي بين الرُّكنَين ؟ قال: إنما كان يمشي ليكون أيسرَ لاستلامه. واللفظ للبخاري .

(١) روايته أخرجها أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٥٧١٣)، والأثرم - كما في "الفتح" لابن حجر (٣/ ٤٨٩) - والفاكهي في "أخبار مكة" (٥٢٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٨٧)، وابن منده في "أماليه" - كما في "فتح الباري" - ومن طريقه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٧٨).
ورواه الأثرم - كما في "الفتح" أيضًا- فقال: حدثني به نوح بن يزيد - من أصله- عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري؛ كما قال سفيان.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: « حتى أَتَىٰ ذا طُوًى ». ويخرَّج ما في النسخ على الإمالة، أميلتِ الألف في « ذَا » نحو الياءِ فكتبتْ ياءً، ولا تُنْطَقُ إلا ألفًا ممالة « ذَىٰ »، وسببُ إمالتها هنا التناسبُ مع إمالة الألف قبلها في « أتى »، والألف بعدها في « طُوَى »؛ وإنما تمال الألف فيهما لكونها مبدلةً من ياءٍ متطرِّفة، ومثلُهُ: إمالةُ ألف « الضحى » مع أنَّ أصلها واوٌ؛ لمناسبة الإمالة في «سجى» و «قلى» وما بعدهما في سورة « الضحى »، وهذه قراءة أبي عمرو والأخوين (حمزة والكسائي). وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤) و(٧٥٩).
وذو طُوًى: موضعٌ عند باب مكة، يُستحبُّ لمن دخل مكة أن يغتسلَ به . انظر "النهاية" لابن الأثير (٣/ ١٤٦-١٤٧)، و"معجم البلدان" (٤/ ٤٥).

(٣) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (١/ ٣٦٨) عنه، به. =

٨٣٦ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بن سعد، عن صالح بن كَيْسان[2]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن عبدالله[3] بن عَدِيٍّ بن الخِيار: أنه سمعَ النبيَّ ﷺ يقول لمكَّة: ((**وَاللهِ، إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللهِ، وأَحَبُّ أَرْضِ اللهِ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ**))؟

= ومن طريق مالك رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٩١).
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٠٠٨) من طريق معمر، وأحمد في "العلل" (٥٧١٤)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٣٧٤/بغية الباحث) من طريق ابن أبي ذئب، كلاهما عن الزهري، به. قال أحمد: «وهو الصواب» يعني: عن حميد.

(١) انظر المسألة رقم (٨٣٠).

(٢) روايته أخرجها العسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ٨٧) من طريق ابنه يعقوب، عنه، به.
قال العسكري: « وهم فيه من وجهين: أن هذا الحديث هو لعبدالله بن عدي بن الحمراء، والثاني: أن عبدالله بن عدي بن الخيار لم يلحق النبي ﷺ » ثم صحح ما صححه أبو حاتم هنا.
وكذا حكم ابن حجر في "الإصابة" (٦/ ١٦٣) بأن « عبدالله بن عدي بن الخيار » تصحيف. وأن المحفوظ: عبدالله بن عدي بن الحمراء.
وروى العسكري (١/ ٨٥- ٨٦) عن الإمام أحمد قال: « كان في نسخة يعقوب - يعني الزهري -: عن عبدالله بن عدي بن الخيار: حديث وقف الحزورة، فلما رجع إلى أصله وجده: عبدالله بن عدي بن الحمراء ».
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٠٥ رقم ١٨٧١٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٤٩١)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١٢٨/أخبار المكيين)، والنسائي في "الكبرى" (٤٢٥٣) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي بن الحمراء، به.

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): «عُبَيدالله».

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه شُعَيب بن أبي حمزة[1]، وغيرُ واحد[2]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن عبدالله بن عَدِيٍّ بن الحمراء .

٨٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الدَّرَاوَرْدي[3]، وصَفْوانُ بنُ عيسى[4]، عن الحارث بن عبدالرحمٰن بن أبي ذُبَاب، عن مُجاهِد، عن أبي[5] سَخْبَرَة، عن عبدالله[6]: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُلَبِّي حتى رمى جَمْرَةَ العَقَبَةِ؟

قال أبي: إنما هو: مُجاهِدٌ[7]، عن أبي مَعْمَر عبدالله بن سَخْبَرَة.

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٠٥ رقم ١٨٧١٥)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٤٤)، والطبراني في "الشاميين" (٣٠٣٤)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٤٣١).
ومن طريق أحمد رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٨٨). ومن طريق الفسوي رواه البيهقي في "دلائل النبوة" (٢/ ٥١٧- ٥١٨) وقال: « هذا هو المحفوظ ».
ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٣٧٨).

(٢) انظر تخريج رواياتهم في المسألة رقم (٨٣٠).

(٣) هو: عبدالعزيز بن محمد .

(٤) لم نقف على رواية الدراوردي وصفوان من هذا الوجه، وإنما روي عنهما على الوجه الذي رجحه أبو حاتم، كما سيأتي.

(٥) في (ت) و(ك): « ابن ».

(٦) هو: ابن مسعود ﷺ .

(٧) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٩٨٥)، وأحمد في "المسند" (١/ ٤١٧ رقم٣٩٦١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٨٠٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٦١- ٤٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٣٨) من طريق صفوان بن عيسى، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٢٥) من طريق الدراوردي، والشاشي في "مسنده" (٨٥١)، والطحاوي (٢/ ٢٢٥) من طريق عبدالله بن المبارك، جميعهم عن الحارث، عن مجاهد، عن عبدالله بن سخبرة، عن ابن مسعود، به .

٨٣٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زيدُ[١] بنُ الحُبَاب[٢]، عن سُفْيان الثَّوْري، عن منصور بن المُعْتَمِر، عن مُجاهِد، عن يوسف بن ماهِك، عن عبدالله بن الزُّبَيْر؛ قال: قال رجلٌ: يارسولَ الله ، إنَّ أبي أدرَكَتْهُ فريضةُ الحجِّ، فمات ولم يَحُجَّ، أفأَحُجُّ عنه ؟ قال[٣]: « إنْ كُنْتَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِيكَ، فَحُجَّ عَنْهُ »؟

قال أبي: ليس في شيءٍ مِنَ[٤] الحديثِ:« أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِيكَ »، غيرَ هذا الحديثِ[٥].

---

(١) في (ت) و(ك):« يزيد ».

(٢) في (ت) و (ف):«الخباب». ولم نقف على روايته، والحديث معروف من رواية يوسف بن الزبير لا يوسف بن ماهك، كما سيأتي.

(٣) قوله:« قال » سقط من (ف).

(٤) قوله:« شيء من » ليس في (ك).

(٥) الحديث رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣ رقم ١٦١٠٢)، والنسائي في "سننه" (٢٦٤٤) من طريق ابن مهدي عن الثوري، عن منصور، عن يوسف، عن ابن الزبير، به وعندهما: « أكبر ولد أبيك ».
ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٦٣/ قطعة من الجزء ١٣) من طريق أبي حذيفة، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد، عن يوسف مولى الزبير، عن ابن الزبير، به. وعنده: « أنت أكبر ولده ».
ورواه أحمد (٤/ ٥ رقم ٢٦١٢٥)، والدارمي في "مسنده" (١٨٧٧)، والنسائي في "سننه" (٢٦٣٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٨١٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٥٤٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٢٩) من طريق جرير، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥١١٥) من طريق وكيع، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٥٤٤) من طريق عبيدة بن حميد - ولم يسق لفظه -، والضياء في "المختارة"(٩/ ٣٥٢) بسنده إلى أبي يعلى، عن القواريري، عن فضيل بن عياض، جميعهم عن منصور، عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير، عن ابن الزبير، به. وعندهم: « أكبر ولد أبيك ». =

٨٣٩ - قال أبو محمد[١]: سألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ ابن بشَّار[٣]؛ قال: حدَّثنا محمد بن خالد بن عَثْمَة؛ قال: حدَّثنا سعيد

= وفي رواية ابن أبي شيبة: « عن رجل يقال له: يوسف، كان يكون مع ابن الزبير ».
وفي رواية الضياء: « يوسف » ولم ينسبه.
ومن طريق النسائي رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣٩٠ و٩/ ١٣٢) وابن حزم في "حجة الوداع" (٥٣١).
ومن طريق أحمد رواه الضياء في "المختارة" (٩/ ٣٥١).
وروي عن الثوري، به مرسلاً. ذكره البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٢٩) فقال: « وأرسله الثوري عن منصور فقال: عن يوسف بن الزبير، عن النبي ﷺ ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٢٩ رقم ٢٧٤١٧)، والدارمي في "مسنده" (١٨٧٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٨١٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٥٤٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٣٠ رقم ١٠١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٢٩) من طريق عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي عن منصور، عن مجاهد، عن مولى لابن الزبير يقال له: يوسف بن الزبير - أو الزبير بن يوسف - عن ابن الزبير، عن سودة بنت زمعة، به. وليس عندهم « أكبر ولد أبيك ».
وفي رواية الطبراني: « يوسف بن الزبير » بلاشك.
قال الترمذي في "العلل الكبير" (٣٢٦): « وسألت محمدًا عن حديث مجاهد، عن مولى الزبير في هذا؟ فقال: الصحيح: عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير، عن ابن الزبير، ورأى هذا الحديث أصح من حديث عبدالعزيز بن عبدالصمد ».
وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (٢٩٥٤).

(١) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .
(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألتُ » بالواو.
(٣) روايته أخرجها أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٦٦٩) قال: حُدِّثت عن محمد بن إسحاق النيسابوري، ثنا محمد بن بشار، به.
ورواه عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٤/ ٧٧ رقم ١٦٧٠٦)، والبزار في "مسنده" (١٠٦٨/ كشف الأستار) من طريق محمد بن المثنى أبي موسى العنزي، عن محمد بن خالد بن عثمة، به. =

ابن بَشِيرٍ الدِّمَشْقي، عن قَتادة، عن أبي قِلابَة[1]، عن أبي الشَّعْثَاء، عن يونس بن شَدَّاد: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **أَيَّامُ التَّشْرِيقِ إِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ** »؟

قال أبي: هذا إسنادٌ مُضطَرِبٌ؛ أبو قِلابَةَ عن أبي الشَّعْثَاء لا يجيءُ؛ وذاك[2] أنَّ الذي يُعْرَفُ: أبو الشَّعْثاء جابرُ بن زيد[3]، وأبو قِلابَة عن جابر بن زيدٍ يستحيلُ، ويونسُ بنُ شَدَّاد لا نَعْرِفُه[4].

٨٤٠ - قال أبو محمد[5]: سألتُ[6] أبي عن حديثٍ رواه عَبْثَر[7]، عن الأعمَش[8]، عن أبي سُفْيان[9]، عن جابر؛ قال: كان

= قال البزار: « لا نعلم أسند يونس بن شداد إلا هذا، ولا نعلم له إسنادًا إلا هذا، ولم يتابَع محمد بن خالد عليه ».

(١) هو: عبدالله بن زيد الجَرمي.

(٢) في (ت) و(ك): « وذلك ».

(٣) أي: أن المشهور بكنية أبي الشعثاء هو: جابر بن زيد.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « أو لا نعرفه »، وفي (ك): « لا يعرفه »، والمثبت من (ت).
ونقل ابن الأثير في "أسد الغابة" (٥/ ٥٣٠) عن ابن منده أنه قال فيه « مجهول ».
وكذا قال أبو نعيم في "معرفة الصحابة" الترجمة (٣٠٨٩)، وقال الحسيني في "الإكمال" (١٠١٦): « غير معروف ».
وترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٤٠) ولم يذكر ما ذكره هنا، وذكره ابن حجر في "الإصابة"(١٠/ ٣٧٧- ٣٧٨) ولم يذكر له سوى هذا الحديث.

(٥) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألتُ » بالواو.

(٧) هو: ابن القاسم. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٦١ رقم ١٤٨٩١) بلفظ: « أهدى رسول الله ﷺ إلى البيت غنمًا. ولم يذكر: « مقلدة ».

(٨) قوله: « عن الأعمش » سقط من (ش) و(ف)، وألحق في (أ) بخط مغاير.

(٩) هو: طلحة بن نافع.

فيما[١] أَهْدَى رسولُ الله ﷺ غَنَمًا[٢] مُقَلَّدَةً؟

قال أبي: روى جماعةٌ عن الأَعْمَش[٣]، عن إبراهيم[٤]، عن الأَسْوَد[٥]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ أَهْدَى مَرَّة غَنَمًا؛ وليس في حديثِهم: مُقَلَّدة.

قال أبي: اللَّفظانِ ليسا بمُتَّفِقَيْنِ، وأرجو أن يكونَ[٦] جميعًا صَحِيحَينِ[٧].

---

(١) في (ت) و(ك): «فيها».

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «غنم»؛ لأنه اسم «كان» مؤخَّر، وخبره "«فيما أَهْدَى رسولُ الله ...». وفي "مسند الإمام أحمد" وغيره من مصادر التخريج: «أهدى رسول الله ﷺ غنمًا». وما في النسخ يخرَّج على أنه توهم أن «غنمًا» خبرُ «كان» لتأخره لفظًا. أو يقال: نُصِبَ اسمُ «كان» ورفع «خبرها» اكتفاءً بالقرينة المعنوية الفارقة بين الاسم والخبر؛ كما في «كسر الزجاجُ الحجرَ» فلما كان المعنى ظاهرًا نصب الفاعل ورفع المفعول به. وقد أوضحنا ذلك في تعليقنا على قوله: «ليس له مِنْ عَمَلِهِ شيئًا» في المسألة رقم (١٨٥٣- الوجهين الثاني والثالث).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٧٠١) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، ومسلم في "صحيحه" (١٣٢١) من طريق أبي معاوية كلاهما عن الأعمش، به. بلفظ أهدى النبي ﷺ مرة غنمًا. زاد مسلم: «فقلدها».
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٠٨ رقم ٢٥٧٣٧)، وإسحاق في "مسنده" (١٥٠٠)، وأبو داود في "سننه" (١٧٥٥) من طريق وكيع، عن سفيان الثوري، عن منصور والأعمش، عن إبراهيم، به بلفظ أن النبي ﷺ أهدى غنمًا مقلدة.

(٤) هو: ابن يزيد بن قيس النخعي.

(٥) هو: ابن يزيد بن قيس النخعي.

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: «يكونا»؛ لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهَيْنِ ذكرناهما في التعليق على مثل هذه العبارة في المسألة رقم (٣١٥).

(٧) قال ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٣١): «فمن الحفَّاظ من قال: الصحيح: حديث عائشة، وحديث جابر وهمٌ، ومنهم من قال: هما حديثان =

٨٤١- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه مَرْوان الفَزَاري[١]، عن عبدالله بن حُمَيد، عن ابن بُرَيدة[٢]، عن أبيه؛ قال: جاء[٣] رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: إنَّ فريضةَ الله على أبي في الحجِّ...؟

قال أبي وأبو زرعة جميعًا: نخشى أن يكونَ أخطأ مروانُ؛ إنما أراد: عبدالله بن عَطاء[٤].

= مختلفان؛ في أحدهما التقليد، وليس في الآخر، ومنهم أبو حاتم الرازي».
وانظر "العلل" للدارقطني (٥/ ١٣١/ب).

(١) هو: ابن معاوية. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الشافعي في "مسنده" ص(٤٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٤/ ١٥١) من طريق مروان بن معاوية، عن عبدالله بن عطاء، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه أن امرأة أتت النبي ﷺ... فذكره.

(٢) رُوِيَ هذا الحديث عن عبدالله وسليمان ابنَي بريدة، وسيأتي في التخريج أن النسائي قال: «الصواب: عبدالله بن بريدة».

(٣) قوله: «جاء» سقط من (أ)، وفي (ش): «أتى» بدل: «جاء».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٦٤٥)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥١ و٣٦١ رقم ٢٢٩٧١ و٢٣٠٥٤)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٩٤)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣١٥)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٤/ ١٩٠) من طريق الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢٠٨٦) - وعنه مسلم في "صحيحه" (١١٤٩) - من طريق عبدالله بن نمير، ومسلم (١١٤٩)، والترمذي في "جامعه" (٦٦٧ و٩٢٩) من طريق علي بن مسهر، وأبو داود في "سننه" (١٦٥٦ و٢٨٧٧ و٣٣٠٩)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٣٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٤٠٦) من طريق زهير، والنسائي في "الكبرى" (٦٣١٦) من طريق ابن أبي ليلى، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٢٧٤ و٣٥٥) من طريق أبي معاوية الضرير، والطبراني في "الشاميين" (١٦٨) من طريق الحسن بن الحر جميعهم عن عبدالله بن عطاء، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه أن امرأة أتت النبي ﷺ... فذكره مطولاً ومختصرًا. =

٨٤٢ - **قال أبو محمد**[١]: **سألتُ**[٢] **أبي عن حديثٍ** رواه شَريك[٣]، وزُهَيْر[٤]، عن أبي إسحاق[٥]، عن الضَّحَّاك بن مُزاحِم، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يُلَبِّي: « **لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ** »؟

قال أبي: رواه[٦] سُفْيان[٧]، وأبو الأَحْوَص[٨]، وإسرائيل[٩]، وغيرُهم[١٠]، ولم يَرْفَعوه .

= ومن طريق عبدالرزاق رواه مسلم (١١٤٩)، وابن ماجه (١٧٥٩).
قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح، لا يعرف هذا من حديث بريدة إلا من هذا الوجه، وعبدالله بن عطاء ثقة عند أهل الحديث ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٤٩ رقم ٢٢٩٥٦)، ومسلم في "صحيحه" (١١٤٩)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣١٤) من طريق إسحاق الأزرق، عن عبدالملك بن أبي سليمان، عن عبدالله بن عطاء، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، به.
قال النسائي: « هذا خطأ، والصواب عبدالله بن بريدة ».

(١) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .
(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألتُ » بالواو .
(٣) هو: ابن عبدالله النخعي . وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٢/ ١٧٧)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٠٢ رقم ٢٧٥٤).
(٤) هو: ابن معاوية . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٤٦٤)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٦٧ رقم ٢٤٠٤)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٣٥٩/ بغية الباحث).
والضحاك لم يسمع من ابن عباس، كما في "الجرح والتعديل" (٤/ ٤٥٨ رقم ٢٠٢٤)، و"تهذيب الكمال" (١٣/ ٢٩٣).
(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .
(٦) في (ك): « روى ».
(٧) هو: ابن سعيد الثوري .
(٨) هو: سلَّام بن سُلَيم .
(٩) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق .
(١٠) أي: عن أبي إسحاق .

قلتُ لأبي: أيُّهما أَصَحُّ ؟

قال أبي: سُفْيانُ وإسرائيلُ أَتقَنُ، وزهيرٌ مُتْقِنٌ، غيرَ أنه تأخَّر سماعُهُ من أبي إسحاق[١].

٨٤٣ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه مسلمُ بن إبراهيم، وأبو زيد الهَرَوِي[٣]، عن شُعْبة، عن الأَعْمَش، عن خَيْثَمَةَ[٤]، عن أبي عَطِيَّة [٥]، عن عائِشَة؛ قالت: كانت تلبيةُ رسول الله ﷺ: « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » .

رواه معاويةُ بن هشام، عن سُفْيان الثَّوْري، عن الأَعْمَش، عن عُمَارَةَ بن عُمَير، عن أبي عَطِيَّة، عن عائِشَة .

قلتُ: أيُّهما أَصَحُّ ؟

فأجاب أبي: هذا حديثٌ غَلِطَ فيه شُعْبَةُ؛ وأمَّا أصحابُ الأعمَش فيقولون كلُّهم كما روى[٦] الثَّوريُّ: عن الأَعْمَش، عن عُمَارَة بن عُمَير، عن أبي عَطِيَّة، عن عَائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ عندي.

---

(١) انظر نحو ذلك من كلام أبي زرعة في المسألة رقم (١٩٩٠)، (٢٠٥٦).

(٢) تقدَّمت هذه المسألة برقم (٨٠٧). قال ابن حجر في "فتح الباري" (٣/ ٤١١): «ورجَّح أبو حاتم في "العلل" رواية الثوري ومن تبعه على رواية شعبة، فقال: إنها وهم ».

(٣) هو: سعيد بن الربيع .

(٤) هو: ابن عبدالرحمن بن أبي سبرة .

(٥) هو: الوادعي الهَمْداني، اسمه: مالك بن عامر، وقيل غير ذلك.

(٦) في (أ) و(ش): « كما رواه ».

٨٤٤ - **وسمعتُ**[(١)] **أبي** وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[(٢)]، عن أبي زيد عبدالرحمٰن بن أبي الغَمْر؛ قال: حدَّثني يعقوبُ بن عبدالرحمٰن، عن موسى بن عُقْبَة، عن نافع، عن ابن عمر، عن عائِشَة؛ قالت: طَيَّبْتُ رسولَ الله ﷺ بالغاليَةِ[(٣)] الجيِّدةِ عند إحرامِهِ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٨٤٥ - **وسألتُ**[(٤)] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه نافعٌ، وعبدُالله ابنُ دينار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: « **يَقْتُلُ المُحْرِمُ خَمْسًا مِنَ الدَّوَابِّ. . .** »؟

فقال أبي: رواه الزُّهْريُّ، عن سالم، عن ابن عمر، عن حَفْصَة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا الصَّحيحُ .

ومما يُبَيِّنُ صحَّةَ هذا الحديث: أنَّ ابن عمر لم يسمَعْ هذا من

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٣٤١/ مخطوط).

(٢) هو: ابن يحيى التُّجيبي . ولم نقف على روايته، والحديث رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٣٠)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٣٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ٣٠١) من طرق عن عبدالرحمن بن أبي الغمر، به.
قال ابن عبدالبر: « وهذا الحديث بهذا اللفظ وهذا الإسناد لم يروه إلا أبو زيد بن أبي الغمر، وقد أنكروه عليه ».

(٣) الغَالِيَةُ: نوعٌ من الطِّيب مُرَكَّب من مِسْكٍ وعَنبرٍ وعُودٍ ودُهْن. "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٣٨٣).

(٤) تقدَّمت هذه المسألة برقم (٨٣٣).

النبيِّ ﷺ؛ إنَّما رواه زُهَيْرٌ[(١)] وغيرُه[(٢)]، عن زيد بن جُبَير، عن ابن عمر[(٣)]؛ قال: أخبرَني بعضُ نسوة النبيِّ ﷺ .

قال أبي: ولم يُسَمِّ ابنُ عمر لزيد بن جُبَير حَفْصَةَ؛ إذْ كان زيدٌ غريبًا منه، وسَمَّاها[(٤)] لسالم؛ أَنْ كانت عَمَّةَ سالم[(٥)].

٨٤٦ - وسألتُ[(٦)] **أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن حسَّان[(٧)]؛ قال: حدَّثنا حمَّاد بن سَلَمة، عن عَطاء الخُرَاساني، عن مُجاهِد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: **يُكْتَبُ لِلْحُجَّاجِ كَذَا**[(٨)]...؟

---

(١) هو: ابن معاوية . وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٢٠٠).
(٢) انظر ما سبق في المسألة رقم (٨٣٣).
(٣) من قوله: « لم يسمع هذا ... » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).
(٤) في (ت): « وسمالها »، وفي(ك): « وسماها لها »، وكأنه ضرب على قوله: « لها ».
(٥) في (أ): « عمَّةً لسالم »، وفي (ش): « عمَّته لسالم ».
(٦) انظر المسألة التالية، والمسألة رقم (٨٨٧) و(٨٩٤) و(١٠٠٧).
(٧) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الدارقطني في "الأفراد" (ل١٨٥/أ- ب/ أطراف الغرائب) من طريق الحسين بن الوليد النيسابوري، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن مجاهد، عن ابن عمر، به.
قال الدارقطني: « غريب من حديث الحسين بن الوليد النيسابوري، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب ».
ورواه ابن ماجة في "سننه" (٢٨٩٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٦١٣)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٢٣ رقم ١٣٥٥٦) من طريق عمران بن عيينة، عن عطاء بن السائب، عن مجاهد، عن ابن عمر، به.
ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (٨٩٩) و(٩٠١) من طريق محمد بن عبدالله، والوليد بن عبدالله بن أبي مغيث، عن مجاهد، عن ابن عمر، به.
(٨) كذا ذكر ابن أبي حاتم متن هذا الحديث هنا، ولعله أورده بالمعنى، وساقه بلفظه في المسألة التالية، وانظر التعليق آخر المسألة .

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حدَّثناه[1] حَجَّاجٌ الأَنْمَاطي[2]، وأبو سَلَمة[3]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عَطاء بن السَّائب، عن مُجاهِد، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: أخطأَ يحيى بن حسَّان في موضِعَين[4]؛ وهذا الصَّحيحُ[5].

تَمَّ الجُزْءُ الخامسُ بحَمْدِ الله وعَوْنِه ومَنِّه، يَتْلُوه[6] في الجُزْءِ السَّادِسِ: في حديث يحيى بن حسَّان، عن حمَّاد بن سَلَمة والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ[7] وصَحْبِهِ وسَلَّم تَسْليمًا[8]

---

(١) في (ت) و(ك): «حدثنا به».

(٢) هو: ابن مِنْهال.

(٣) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي.

(٤) الموضع الأول: قوله: «عطاء الخراساني»، والصواب: «عطاء بن السائب». والموضع الثاني: قوله: «مجاهد عن ابن عمر»، والصواب: «مجاهد، عن عمر».

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٩٤/أ): «يرويه عطاء بن السائب، واختُلِف عنه، فرواه عمران بن عيينة، عن عطاء بن السَّائب، عن مُجاهِد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، وكذلك قال الحسن بن الوليد، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السَّائب. وقال جرير بن عبدالحميد: عن عطاء بن السَّائب، عن مُجاهِد قولَه، ولا يصحُّ رفعه عن عطاء». وانظر تخريج الأخ ياسر بن فتحي المصري لكتاب "الذكر والدعاء" للقحطاني (٣/ ١٠٧٩-١٠٨٣) فقد استوعب طرق هذا الحديث وشواهده.

(٦) في (ف): «ويتلوه» بالواو.

(٧) من قوله: «تم الجزء الخامس ...» إلى هنا من (أ) و(ف) فقط، وفي (ش) بدلاً منه: «آخر الجزء الخامس».

(٨) قوله: «وصحبه وسلم تسليمًا» من (أ) فقط.

بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد، وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّم تَسْليمًا

الجُزْءُ السَّادِسُ مِن "كِتَابِ الْعِلَلِ"

يَشتَمِلُ على[1] ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي المَنَاسِكِ والسِّيَرِ[2]

٨٤٧ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن حسَّان، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عَطاء بن السَّائب، عن مُجاهِد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الحَاجُّ وَالمُعْتَمِرُ وَالغَازِي وَفْدُ اللهِ** . . . »، الحديثَ؟

قال: هذا خطأٌ، كذا حدَّثنا به[4] الجَرَوِيُّ[5]، عن يحيى بن حسَّان؛ إنما هو: مُجاهِد، عن عمر .

٨٤٨ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[6]، عن جرير بن حازم، عن قَتادة؛ أنه سَمِعَ أَنَسَ بنَ مالك يقول: إنَّ صاحبَ بُدْنِ رسولِ الله ﷺ أخبره: أنَّ رسولَ الله ﷺ أَمرَهُ إذا عَطِبَ منها شيءٌ: أنْ

---

(١) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا ليس في (ش).

(٢) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٣) انظر المسألة السابقة، والمسألة الآتية برقم (٨٨٧) و(٨٩٤) و(١٠٠٧).

(٤) قوله: « به » ليس في (أ) و(ش).

(٥) هو: الحسن بن عبدالعزيز .

(٦) هو: عبدالله . وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٣٠).

يَنْحَرَها، ثم يَغْمِسَ نَعْلَها[١] في دَمِها، ثم يَضْرِبَ بها[٢] صَفْحَتَها، ثم يَدَعَهَا فلا يأكلَ منها هو ولا أصحابُه؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: قَتادةُ[٣]، عن سِنان بن سَلَمة، عن ابن عباس.

٨٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شُعَيب بن إسحاق[٤]، عن

---

(١) في (ت) و(ك): « نعلهما ».

(٢) في (أ): «به»، وكلاهما رُوِيَ به الحديثُ كما في مصادر التخريج.

(٣) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٧٨) من طريق ابن أبي عدي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سنان، عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث مع ذؤيب ببدن، وزاد: « واضرب صفحتها ».
قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤/ ٤٥٧): « سياق حديث ابن أبي عدي يوهم أنه من مسند ابن عباس ». وانظر "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٦٢).
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٢٥ رقم١٧٩٧٤)، ومسلم في "صحيحه" (١٣٢٦)، وابن ماجه في "سننه" (٣١٠٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٧٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سنان بن سلمة، عن ابن عباس، عن ذؤيب أبي قبيصة، به.
قال الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ١٦١-١٦٢): ورواه ابن أبي خيثمة في "تاريخه" في باب الصحابة، في ترجمة ذؤيب، وقال: « سمعت يحيى بن معين يقول: قتادة لم يدرك سنانَ بن سلمة، ولم يسمع منه شيئًا ». اهـ.
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣١/أ): « يرويه ابن وَهْب، عن جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس، وهو وهمٌ، والصحيح: عن قتادة، عن سنان بن سلمة، عن ابن عباس، أن ذؤيبًا أبا قبيصة حدثه ». اهـ. وانظر المسألة الآتية .

(٤) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٦- ٧ رقم ٢٠٠٧٠) عن محمد بن بكر البرساني، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٦٢- ٢٦٣- تعليقًا) من طريق عثمان المؤذن، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٣٣) من طريق أبي عاصم النبيل، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ٤٧ =

ابن جُرَيْج[١]، عن عبد الكريم بن أبي المُخارق، عن معاذ بن سَعْوَة، عن سِنان بن سَلَمة، عن سَلَمة[٢]، عن النبيِّ ﷺ: أنه بعَثَ بَدَنَتَيْنِ مع رَجُلٍ، قال: «إِنْ عَرَضَ لَهُمَا شَيْءٌ، فانْحَرْهُمَا، ثُمَّ اغْمِسِ النَّعْلَ في دِمَائِهِمَا، ثُمَّ اضْرِبْ بِهِمَا[٣] صَفْحَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا[٤]»؟

قال أبي: النَّاسُ لا يقولونَ في هذا الحديث: عن سَلَمة بن[٥] المُحَبِّق؛ إنما يَرْوُونَ[٦] عن سِنان، مُرْسَلً[٧].

= رقم ٦٣٤٥) من طريق هشام بن يوسف، جميعهم عن ابن جريج به.

ورواية أبي عاصم النبيل رواها الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (ص١٤٢٩-١٤٣٠) من طريق يزيد بن سنان عنه به مرسلاً لم يذكر «سلمة بن المحبق».

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٢) في (ت) و(ك) يشبه أن تكون: «مسلمة».

(٣) في (ك): «بها».

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «كُلِّ واحدةٍ منهما»، كما في "مسند أحمد"؛ لأنَّ المراد: البَدَنَتَانِ، لكنْ وَجْهُ ما في النسخ: أنَّه أراد: كلَّ واحدٍ من المُهْدَيَيْنِ أو الحيوانَيْن المذكورَيْن، وهذا من حَمْلِ المؤنَّث على معنى المذكَّر، وهو باب واسع في العربية. وانظر للحمل المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

(٥) قوله: «ابن» سقط من (ت) و(ك).

(٦) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: «يرون».

(٧) قوله: «مرسل» كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

والحديث رواه ابن أبي شيبة (١٤/٢٢٨/الهندية) عن وكيع، عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبدالكريم بن أبي المخارق، عن معاذ بن سعوة، عن سنان: أن النبي ﷺ، فذكره.

ورواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/٣١٩/المطبوع) و(٦٥/ب/المخطوط)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٦١٦) من طريق عبيدالله بن موسى، عن ابن =

٨٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن يحيى الخُشَني[١]، عن عمر[٢] بن قَيس[٣]، عن طَلْحَة بن موسى، عن عَمِّه إسحاق بن طَلْحَة، عن طَلْحَة[٤] بن عُبَيدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: « الحَجُّ جِهَادٌ، والعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ .

٨٥١ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه الوليد[٦]، عن صَدَقَةَ بنِ

= أبي ليلى، عن عبدالكريم، عن معاذ بن سعوة، عن سنان، عن النبي ﷺ ، به، ولم يذكر عطاء . وانظر "الإصابة" (٤/ ٣١٨-٣١٩) ترجمة سنان بن سلمة بن المحبق.

(١) روايته أخرجها الجصاص في "أحكام القرآن" (١/ ٣٣١) قال: حدثنا عبدالباقي بن قانع قال: حدثنا إسماعيل بن الفضل قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا الحسن بن يحيى، به.
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢٩٨٩) عن هشام بن عمار، عن الحسن بن يحيى، به، لكن وقع عنده « طلحة بن يحيى » بدل « طلحة بن موسى ».
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٦٧٢٣) قال: حدثنا محمد بن أبي زرعة قال: ثنا هشام بن عمار، عن الحسن بن يحيى، عن طلحة بن موسى، به، كذا بإسقاط: « عمر بن قيس ».
قال الطبراني: « لا يروى عن طلحة إلا بهذا الإسناد تفرد به هشام بن عمار ».
وقال الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ١٤٩): « غريب مرفوعًا ».
وضعفه الشيخ الألباني في "الضعيفة" (٢٠٠)، وانظر "العلل" للدارقطني (١٢٢٤).

(٢) في (ف): « عمرو ».

(٣) المعروف بـ « سَنْدَل ».

(٤) قوله: « عن طلحة » سقط من (ف).

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٨٨)، وستأتي برقم (٨٦٩).

(٦) هو: ابن مسلم الدمشقي . وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٧٨٨).

يزيد، عن العلاء بن عبدالرحمٰن، عن أبيه[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أَصْحَحْتُ لَهُ جِسْمَهُ، وَوَسَّعْتُ عَلَيْهِ في رِزْقِهِ؛ لَمْ يَفِدْ إِلَيَّ في كُلِّ خَمْسَةِ أعْوامٍ عَامًا - لَمَحْرومٌ[٢]»؟

قال أبي: هذا عندي وَهَمٌ؛ إنما هو: كما رواه خَلَفُ بنُ خليفة[٣]، عن العلاء بن المسيَّب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن يعقوب الحُرَقي.

(٢) كذا بدخول لام التأكيد على خبر المبتدأ «مَنْ أصحَحْتُ»، وفي "مُوضِح الخطيب" (١/ ٢٦٦): «من أوسعتُ عليه في الرزق... لمحروم»، ويرى بعضُ النحاة ذلك قليلاً وشاذًّا، وأنه لا يجوز دخول لام التأكيد إلا على خبر «إن» مكسورة الهمزة، وتسمى اللام المزحلقة. ويراه بعضهم جائزًا وحسنًا، واستشهدوا له بقول عنترة بن عَرُوس:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَىٰ من اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وخرِّج على وجهَيْنِ:

فقيل: زِيدَتِ اللام في خبر المبتدأ، كما زيدت في خبر «أنَّ» في قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة، وكما زيدت أيضًا في خبر «لكنَّ» و«أمسى» و«ما زال».

والوجه الثاني: أنَّ هذه اللام هي لام الابتداء تأخَّرَتْ إلى الخبر، والتقدير: لَأُمُّ الحليسِ عجوزٌ. وفي الحديث الذي معنا: «لَمَنْ أصححْتُ له جِسْمَهُ...».

انظر: "الأصول" لابن السراج (١/ ٢٧٤)، و"سر صناعة الإعراب" لابن جني (١/ ٣٧٨)، و"مغني اللبيب" لابن هشام (ص٣٠٤، ٣٠٧)، و"همع الهوامع" للسيوطي (١/ ٥٠٨)، و"خزانة الأدب" للبغدادي (١٠/ ٣٤٥ الشاهد رقم ٨٥٥)، و"التفسير الكبير" للرازي (٢٢/ ٦٦- ٦٩).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المسند" - كما في "المطالب العالية" (١١٣٩)- وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٧٠٣)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٦٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٣١٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٢)، و"الشعب" (٣٨٣٨)، وابن الجوزي في =

النبيِّ ﷺ، ومنهُم من يَقِفُه[1].

٨٥٢ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ بن شُعَيب بن شابُور[3]، عن معاوية بن يحيى الصَّدَفي، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي سعيد الخُدري، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَيَّامُ التَّشْرِيقِ كُلُّهَا ذَبْحٌ** » ؟

= "العلل المتناهية" (٩٢٨)، وأبو بكر الأنباري في "الأمالي"، وابن مخلد العطاري في "المنتقى من أحاديثه"، والقاضي الشريف أبو الحسين في "المشيخة"، كما في "السلسلة الصحيحة" (١٦٦٢).
قال ابن عدي: « وهذا يعرف بخلف عن العلاء، وقد روي عن الثوري، عن العلاء، وهو غريب ». وقال البيهقي: « وقيل: عن العلاء، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد، وقيل: عنه موقوفًا، وقيل: مرسلاً ».
والمسيب هو: المسيب بن رافع .

(١) كذا قال أبو حاتم هنا ! وتقدم السؤالُ نفسه برقم (٧٨٨)، وقال هناك: « هذا خطأ؛ إنما هو العلاء بن المسيَّب، عن يونس بن خَبَّاب، عن أبي سعيد، مرسل مرفوع ». وانظر المسألة الآتية برقم (٨٦٩) ففيها تفصيلٌ طويل .

(٢) نقل الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٢١٣)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ٢٦٠)، و"الدراية" (٢/ ٢١٥)، والعيني في "عمدة القاري" (٢١/ ١٤٨) بعض هذا النص، وستأتي هذه المسألة برقم (١٥٩٤).

(٣) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٠٠)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٢٩٦).
ورواه ابن عدي - ومن طريقه البيهقي - من طريق محمد بن شعيب، عن معاوية بن يحيى الصدفي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به.
وسقط من مطبوعة "الكامل" قوله: « عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة »، والمثبت من "السنن الكبرى" للبيهقي.
قال ابن عدي: « وهذا سواء قال: عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، =

قال أبي: هذا حديثٌ كَذِبٌ بهذا الإسناد.

٨٥٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَبَّادُ بنُ العَوَّام[1]، عن الحَجَّاج[2]، عن أبي الزُّبَير[3]، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ جمعَ الحَجَّ والعُمْرَةَ، فَطَافَ لهما طوافًا واحدًا؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد.

٨٥٤ - وسألتُ[4] أبي عن حديثٍ رواه يوسف بن الفَيْض[5]، عن

= وسواء قال: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي سعيد الخدري، جميعًا غير محفوظين لا يرويهما غير الصدفي».

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٣١٦)، والترمذي في "جامعه" (٩٤٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٠٤) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، عن الحجاج، به.
قال الترمذي: «حديث حسن».
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٥/ ٢٢٢).
ومن طريق الترمذي رواه ابن الجوزي في "التحقيق" (١٣١٤).
ورواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٠٣) من طريق أشعث بن سوَّار، عن أبي الزبير، به.
ورواه مسلم في "صحيحه" (١٢١٥) من طريق يحيى بن سعيد ومحمد بن بكر، عن ابن جريج، عن أبي الزبير؛ سمع جابرًا قال: لم يطُف النبيُّ ﷺ ولا أصحابه بين الصَّفا والمروة إلا طوافًا واحدًا. زاد في حديث محمد بن بكر: طوافه الأول.

(٢) هو: ابن أرطاة.

(٣) هو: محمد بن مسلم بن تَدرُس.

(٤) نقل هذا النص السَّخاوي في "الأجوبة المرضية" (١/ ٢٩).

(٥) روى ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٦٣) عن يحيى بن صاعد أنه قال: «وهو يوسف بن السفر بن الفيض أبو الفيض». وذكره السَّخاوي في "الأجوبة المرضية" (١/ ٣١)، ثم قال: «فمن قال: يوسف بن الفيض؛ فقد أصاب، ونسبه إلى جدِّه، =

الأَوْزَاعي[1]، عن عَطاء[2]، عن ابن عباس[3]، عن النبيِّ ﷺ قال:

= ولم يصحِّف كنيته ».

وروايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (٣٢٤)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٣٧)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٥٦ رقم ١١٤٧٥)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٦٣)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١١٥- ١١٦ و٣٠٧)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٤٧٢)، وابن بالويه وابن صاعد، كما في "الأجوبة المرضية" للسخاوي (١/ ٣٠- ٣١).

ومن طريق ابن صاعد روته بِيبَى في "جزئها" (٦٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤/ ٣٨٨)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٩٤٠).

قال الدارقطني في "الأفراد" (١٦٤/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرد به أبو الفيض يوسف بن السفر، عن الأوزاعي، عن عطاء ».

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٦٣١٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤/ ٣٨٧- ٣٨٨) من طريق سعيد بن يعقوب، عن عبدالرحمن بن السفر، عن الأوزاعي، به.

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا عبدالرحمن بن السفر ».

وقال ابن عساكر: « كذا سماه: عبدالرحمن بن السفر، وهو يوسف بن السفر، والحديث محفوظ من أصله، ولا يعرف عبدالرحمن بن السفر ».

ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (٣٢٥)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٧٨)، والبيهقي في "الشعب" (٣٧٦٠) من طريق محمد بن صفوان، والأزرقي في "أخبار مكة" (٢/ ٨)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٢١) من طريق سعيد بن سالم وسليم بن مسلم، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٣٨٩/ بغية الباحث) من طريق سعيد وحده، جميعهم عن ابن جريج، عن عطاء، به.

ومن طريق ابن حبان رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٩٤١)، وقال: « هذا حديث لا يصح ».

وقال ابن عدي: « هذا منكر ».

وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (١٨٧ و١٨٨).

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو . (٢) هو: ابن أبي رباح .

(٣) من قوله: « فطاف لهما طوافًا . . . » إلى هنا لم يتضح في مصورة (ف).

« إِنَّ لِلَّهِ في كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عِشْرُونَ وَمِئَةٌ[(١)] رَحْمَةٍ تَنْزِلُ عَلَى هَذَا

---

(١) في (ش): « وعشرون ومئة »، والمثبت من بقيَّة النسخ، ومثله في "أخبار مكة" للفاكهي (٣٢٤)، و"الأفراد" للدارقطني، و"جُزْءِ بيبىٰ"، و"الفردوس" للديلمي (١/ ١٨٩ رقم ٧٠٩)، و"الأجوبة المَرضيَّة" للسخاوي (١/ ٣١).

وفي كثير من مصادر التخريج: « عشرين ومئة » و« مئةً وعشرين »، وهو الجادَّة لأنَّه اسم «إنَّ» مؤخَّر، وفي بقيَّة المصادر: « يُنْزِلُ الله عز وجل كلَّ يوم وليلة عشرين ومئة رحمة »، و« يَنْزِلُ في كل يوم وليلة عِشْرون ومئةُ رحمة »، وهذه الروايات لا إشكال فيها.

أما ما في نسخنا فيخرَّج على وجه صحيح مشهور في العربية، وهو جعل اسم «إنَّ» ضميرَ شأنٍ مقدَّرًا، وخبرها هو الجملةُ الاسمية، والتقدير: « إنَّهُ - أي الشأن والحديث - لِلَّهِ في كل يوم وليلةٍ عشرون ومئةُ رحمة »، ونحوُ هذا ما ذكروه في تخريج قولِهِ ﷺ: « إِنَّ مِنْ أَشَدِّ الناسِ عذابًا يومَ القيامةِ المُصَوِّرُونَ »، كما سيأتي في المسألة رقم (٢٢٠٦)، وقولِهِ ﷺ: «وإنَّ بَينَ عَيْنَيهِ مَكتُوبٌ: كافِرٌ»، وقولِهِ ﷺ: «إنَّ مِنْ أَمَنِّ النَّاسِ في صُحْبَتِهِ ومَالِهِ أبو بَكْرٍ ».

وضميرُ الشأن كثُرَ دورانُهُ في هذا الكتاب، بارزًا ومستترًا ومحذوفًا؛ فنقول: يكون ضمير الشأن بارزًا وهو مبتدأ، أو اسمٌ لـ«إنَّ» أو إحدى أخواتها، أو مفعولٌ أول في باب «ظنَّ» وأخواتها، ويكون مستترًا مرفوعًا اسمًا للأفعال الناسخة في باب «كان» و«كاد»، ويأتي ضمير الشأن محذوفًا منصوبًا اسمًا لـ «إنَّ» المثقلة أو إحدى أخواتها وكذلك «إنْ» و«أنْ» و«كأنْ» المخفَّفات، ويُحذف أيضًا مفعولاً أوَّلَ في باب «ظنَّ»، ولكل ذلك شواهد من القرآن والحديث وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

قال ابن مالك في "شرح الكافية الشافية" له (١/ ٢٣٦): «ويجوزُ حذفه [أي: ضميرُ الشأن] مع «إنَّ» وأخواتها، ولا يُخَصُّ ذلك بالضرورة، وعليه يُحملُ قوله ﷺ: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ»، والتقدير: «إنَّهُ». اهـ. وقد بيَّن رضي الدين الأستراباذي في "شرح كافية ابن الحاجب" (٤/ ٣٩٨) سببَ هذا الحذف؛ فقال: «وإنما جاز حذفُ ضمير الشأن مِنْ غير ضعف؛ لبقاء تفسيره، وهو الجملة؛ فهو كالزائد، وجاء في الخبر: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ»، وعند الكسائي: «مِنْ» فيه زائدةٌ، وعند ابن كَيْسان: الحروفُ في مِثْله غيرُ عاملة لفظًا كالمكفوفة». اهـ.

البَيْتِ؛ فسِتُّونَ لِلطَّائِفِينَ، وَأَرْبَعُونَ لِلْمُصَلِّينَ، وَعِشْرونَ لِلنَّاظِرِينَ »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ويوسفُ ضعيفُ الحديث شِبهُ المَتْروك.

٨٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه خالد بن عمرو القُرَشي[١]، عن الثَّوْري، عن حمَّاد[٢]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجُلاً وَقَصَتْهُ[٣] ناقةٌ، فماتَ وهو مُحْرِم، فقال: « كَفِّنُوهُ، ولَا تُغَطُّوا رَأْسَهُ، وَلَا تُمِسُّوهُ طِيبًا؛ فإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ القِيامَةِ وَهُوَ يُلَبِّي »؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يَرويه الثَّوْري[٤]، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ. وخالدُ بن عمرو ضعيفُ الحديث .

= انظر: "شرح المفصَّل" (٣/ ١١٤-١١٨)، و"إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث" (١/ ٣٩، ٤٦، ١٢٠، ٢٠٠)، و"إملاء ما من به الرحمن" (١/ ٥٣-٥٤)، و"اللمع" لابن جني (١/ ٣٨)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ١٣-١٥)، و"شواهد التوضيح" (ص٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٢٦١-٢٦٦، ٣٥١-٣٥٩)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٦٠-٦٣)، و"مغني اللبيب" (١/ ٨٣، ٢٠٤، ٣٧٨)، و"شرح شذور الذهب" (١/ ١٧٦)، و"همع الهوامع" (١/ ٢٧٢-٢٧٤)، و"شرح النووي على مسلم" (٣/ ٩٨)، و"شرح السيوطي لسنن النسائي" (١/ ٣٠)، و"السير الحثيث، إلى الاستشهاد بالحديث، في النحو العربي" للدكتور محمود فجال (٢/ ٥١٦-٥١٩).

(١) روايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ١٣٦).
(٢) هو: ابن أبي سليمان .
(٣) أي: كَسَرَت عُنُقَهُ . انظر "النهاية" لابن الأثير (٥/ ٢١٤).
(٤) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٢٠٦). =

٨٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أَحْمَدُ بن محمد بن[١] عبدالله بن القاسم بن أبي بَزَّةَ المكِّي[٢]، عن محمد بن يزيد بن خُنَيس[٣]؛ قال[٤]: ثنا ابنُ جُرَيْج[٥]، عن عَطَاء[٦]، عن ابن عباس؛ قال: غَدا رسولُ الله ﷺ مِنْ مِنًى، فلما انبَعَثَتْ به راحِلَتُه وعليها قَطِيفَةٌ قد اشتُرِيَتْ بأربعةٍ؛ قال: «اللَّهُمَّ، اجْعَلْهَا حَجَّةً مَبْرُورَةً، لَا رِيَاءَ فِيهَا[٧] وَلَا سُمْعَةَ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ ليس هو من حديثِ ابن جُرَيج.

٨٥٧ - قال أبو محمد[٨]: سألتُ[٩] أبي عن حديثٍ رواه

= ورواه البخاري (١٢٦٨)، ومسلم (١٢٠٦) من طرق أخرى عن عمرو بن دينار، به.

(١) قوله: «ابن» مكرر في (ت).

(٢) في (ك): «المالكي».
وروايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (٨٥٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٤٥- السلفي)، والطبراني في "الأوسط" (١٣٧٨).
ورواه العقيلي في "الموضع السابق" عن أبي يحيى بن أبي مسرة، عن محمد بن يزيد بن خنيس، عن ابن جريج، عن عطاء مرسلاً.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا محمد بن يزيد، تفرَّد به ابن أبي بزَّة».

(٣) في (أ) و(ف): «حنش»، وانظر "تهذيب الكمال" (٢٧/ ١٥).

(٤) في (ف): «فقال».

(٥) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٦) هو: ابن أبي رباح.

(٧) قوله: «فيها» سقط من (أ) و(ش).

(٨) قوله: «قال أبو محمد» من (ت) و(ك) فقط.

(٩) في (أ) و(ش) و(ف): «وسألت» بالواو.

عُبَيس[١] بن مَرْحوم، عن حاتِم[٢]، عن عبدالله بن مُجَبَّر[٣]؛ قال: رأيتُ سالمَ[٤] - وهو مُحْرِمٌ - ضربَ حَيَّةً بسَوْطٍ حتى قتلَها[٥]؟

قال أبي: إنما هو: عبدالرحمٰن بن مُجَبَّر.

٨٥٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[٦] الأَحْوَص[٧]، وزُهَيْرٌ[٨]، عن أبي إسحاقَ الهَمْداني[٩]، عن المِنْهَال[١٠]؛ قال: قال عَمَّار: إذا أَرَدتَّ الحجَّ[١١] فاشترِطْ.

ورواه إسرائيلُ[١٢]، عن أبي إسحاق، عن المِنْهَال؛ قال: قال عَبَّاد بن عبدالله الأسدي . . . .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: على ما يَرويه إسرائيلُ أصَحُّ.

---

(١) في (ش): « عيسى ».

(٢) هو: ابن إسماعيل.

(٣) في (ت) و(ك): « محبر ».

(٤) كذا في جميع النسخ: « سالم » بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) الأثر رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٨٣١) من طريق نافع قال: كنا مع ابن عمر ونحن محرمون، فرأينا حية، فبدرنا سالم فقتلها. وعلقه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٥/ ١٧٢) من طريق عبدالرحمن بن حرملة قال: رأيت سالم بن عبدالله . . .

(٦) قوله: « أبو » سقط من (ك).

(٧) هو: سلَّام بن سُلَيم.

(٨) هو: ابن معاوية.

(٩) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(١٠) هو: ابن عمرو الأسدي. والأثر علقه ابن حزم في "المحلى" (٧/ ١١٤) من طريق أبي إسحاق، به.

(١١) في (ف): « الحاج ».

(١٢) هو: ابن يونس.

٨٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق[١]، عن محمد بن جعفر بن الزُّبَير، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن أبي ثَوْر، عن صفيَّةَ ابْنَتِ[٢] شَيْبة؛ قالت: إني لَأَنْظُرُ إلى رسول الله ﷺ الغَدَاةَ، وهو قائمٌ على[٣] باب الكعبة، بيده حَمَامةٌ مِنْ عِيدانٍ وجَدَها[٤] في البيت، فكرِهَها[٥]؟

قال أبي: ما بعدَ هذا الكلام، فهو من كلام ابن إسحاق؛ قولُهُ: فلمَّا قامَ على الباب، رَمَىٰ بها، ثم جلَسَ رسولُ الله ﷺ في المسجد، حتى فرَغَ من مقالتِه، فقام إليه عليُّ بن أبي طالب - ومِفتاحُ الكعبة في يده - قال: يا نبيَّ الله، اجمَع لنا الحِجابَة[٦] مع السِّقاية[٧]،

(١) روايته أخرجها في "السيرة" له؛ كما في "سيرة ابن هشام" (٤/ ٤١١)، و"البداية والنهاية" (٤/ ٣٠١)، و"التفسير" (٢/ ٢٩٩) كلاهما لابن كثير.
ومن طريق ابن إسحاق رواه أبو داود في "سننه" (١٨٧٨)، وابن ماجه (٢٩٤٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣١٩١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤/ ٣٢٢ رقم٨١٠)، والبيهقي في "السنن" (٥/ ١٠١).
وانظر "الثقات" لابن حبان (٢/ ٥٥-٥٦)، و"زاد المعاد" لابن القيم (٣/ ٣٥٨).

(٢) في (ك): «ابنة»، وهو الجادَّة، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو صحيحٌ في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٣) في (ك): « قال » بدل: « على ».

(٤) في (ك): « وحدها ».

(٥) كذا في جميع النسخ: « فكرهها »! وفي مصادر التخريج السابقة: « فكسرها ».

(٦) أي: حجابة الكعبة؛ وهي: سِدَانَتُها وتَوَلِّي حِفظِها، يقوم بذلك الذين بأيديهم مِفتاحُها. انظر "النهاية" لابن الأثير (١/ ٣٤٠).

(٧) في (أ) و(ش): « الحجابة والسقاية ».
والسِّقاية: ما كانت قريشٌ تسقيه الحُجَّاجَ من الزَّبيب المنبوذ في الماء، وكان يليها العباسُ بن عبدالمطَّلب في الجاهلية والإسلام. اهـ. "النهاية" (٢/ ٣٨٠-٣٨١).

فليَكُنَّ[١] إلينا جميعًا، فقال رسولُ الله ﷺ: «**أَيْنَ عُثْمَانُ بْنُ طَلحَةَ؟**»، فدُعِيَ له، فقال: «**هَاكَ مِفْتَاحَكَ**»، فلمَّا دخلَ رسولُ الله ﷺ مكَّةَ، هَرَبَ[٢] عِكْرِمَةُ بن أبي[٣] جَهْل، فلَحِقَ باليَمَن، فقد زَعَمَ بعضُ العلماء: أنه كان مِنْ أَمْرِ رسولِ الله ﷺ بِقَتلِهِ[٤].

قال أبي: هذا كلُّه مِنْ كلام ابن إسحاق، إلا ما وَصَفْنا في أوَّل الحديثِ .

٨٦٠ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثَ الزُّهْري[٥]، عن عليِّ بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد؛ قال: قيلَ للنبيِّ[٦] ﷺ: أين تَنْزِلُ[٧] بالخَيْف؟ قال: «**وَهَلْ تَرَكَ لنا عَقِيلٌ[٨] مَنْزِلاً ؟!**».

---

(١) كذا في (ت) و(ك)، ولم تنقط الياء في بقيَّة النسخ. وفي "الثقات" (٢/٥٦): «فلتكن» بالتاء المثناة الفوقية، ولم ترد اللفظة في بقيَّة المصادر التي أخرجته من طريق ابن إسحاق .

(٢) قوله: «هرب» سقط من (ف). (٣) قوله: «أبي» سقط من (ف).

(٤) أي: أنَّ هروب عكرمة كان بسبب أَمْرِ رسول الله ﷺ بقتله، وهذا من باب رجوع الضمير إلى المصدر المستفاد من الفعل، وانظر نحو ذلك في المسألة رقم (٤٠٠) و(١١٦٥) و(٢٠١١).

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٠٥٨)، ومسلم (١٣٥١).
ورواه جماعة عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ذكرهم الدارقطني في "العلل" (١٧٣٨) ثم قال: «وكلاهما محفوظان».

(٦) في (ت): «أقبل للنبي»، وفي (ك): «أقبل النبي».

(٧) في (ف): «ننزل»، وفي (ك): «ينزل»، ولم تُعجَم في (ت).

(٨) في (أ) و(ش) و(ف): «عقيلٌ لنا»، والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الموافق لرواية الصحيحَيْنِ، وغيرهما.

فقال أبي: قد تفرَّد الزُّهْري برواية هذا الحديث.

٨٦١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه الشَّافعي[٢]- حدَّثنا أبي[٣]؛ قال: حدَّثنا أبو ثَوْر[٤]؛ قال: حدَّثنا الشَّافعي- عن سُفْيان بن عُيَينة.

وحدَّثنا[٥] هشام بن عمَّار، عن سُفْيان بن عُيَينة، عن ابن أبي نَجِيح[٦]، عن عَطَاء[٧]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لها: «إِنَّ

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٨٨٠). وانظر المسألة التالية.
(٢) في "الأم" (٢/ ١٣٤)، و"المسند" (ص١١٣). ومن طريق الشافعي أخرجه أبو داود في "سننه" (١٨٩٧)، والبيهقي في "سننه" (٥/ ١٠٦). وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٥/ ٢٢٣).
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٠٠)، و"شرح المشكل" (٣٨٣٨) من طريق أسد بن موسى، والطحاوي في "شرح المعاني" (٢/ ٢٠٠) من طريق يعقوب بن حميد، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٧٣) من طريق ابن أبي عمر، جميعهم عن ابن عيينة، به.
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٢١٨) من طريق محمد بن بكر، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٦٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ٩٦) من طريق داود بن مهران، عن مسلم بن خالد، والدارقطني (٢/ ٢٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٧٣) من طريق قبيصة عن الثوري، ثلاثتهم عن ابن جريج، عن عطاء، عن عائشة، به. قال الشافعي: «وربما قال سفيان: عن عطاء، عن عائشة ﵂، وربما قال: عن عطاء: أن النبي ﷺ قال لعائشة ﵂».
(٣) القائل: «حدثنا أبي»: هو ابن أبي حاتم.
(٤) هو: إبراهيم بن خالد. وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٩/ ١٥٧).
(٥) القائل: «وحدثنا»: هو أبو حاتم الرازي.
(٦) هو: عبدالله.
(٧) هو: ابن أبي رباح.

طَوَافَكِ بِالبَيْتِ، وَسَعْيَكِ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ؛ يَكْفِيكِ لِحَجِّكِ[(١)] وَعُمْرَتِكِ »؟

قال أبي: حدَّثنا أبو نُعَيم[(٢)]، عن ابن عُيَينة، عن ابن أبي نَجيح، عن عَطاء: أنَّ النبيَّ ﷺ...

قال أبي: الناسُ يقولون: ابنُ أبي نَجيح، عن عَطاء: أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ[(٣)].

٨٦٢ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن سُلَيمان

---

(١) في (ك): « بحجك ».

(٢) هو: الفَضْل بن دُكَين، ولم نقف على روايته. والحديث رواه الشافعي في "الأم" (٢/ ١٣٤)، و"المسند" (ص١١٣) من طريق مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء، به مرسلاً. ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "السنن الكبرى"(٥/ ١٠٦).

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٤٤/أ): « يرويه ابن جريج، واختُلِف عنه: فرواه قبيصة، عن الثوري، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عائشة، وخالفه معاوية ابن هشام ؛ رواه عن الثوري، عن ابن جريج، عن عطاء مرسلاً، وكذلك قال ابن عيينة، عن ابن جريج، وهو الصَّحيح ».
والحديث رواه مسلم (١٢١١) من طريق عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن عائشة، به. ثم رواه من طريق عبدالله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن عائشة، به. وقد تكلَّم الأئمة في سماع مجاهد من عائشة، وذكر الرَّشيد العطَّار هذا الحديث في "غرر الفوائد المجموعة" (ص٣٥١) وبيَّن عذر مسلم في إخراجه.
وانظر "السلسلة الصحيحة" للألباني رحمه الله (١٩٨٤)، والمسألة التالية.
هذا؛ وقوله: « مرسلٌ » كذا ورد بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة. وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) انظر المسألة السابقة، والمسألة الآتية برقم (٨٨٠).

المَخْزومي[(١)]، عن ابن جُرَيج[(٢)]، عن عَطاءٍ[(٣)] - وعمرِو بْنِ دينار، عن طَاوُسٍ[(٤)] - عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لعائِشَة: « **يَكْفِيكِ طَوَافُكِ الأَوَّلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ لِلْحَجِّ وَالعُمْرَةِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٨٦٣ - وسألتُ[(٥)] **أبي** عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بن موسى بن الحُصَين[(٦)] بن عبدالرحمٰن بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن مَعْن بن عيسى، عن موسى بن يعقوب، عن عُمَير - أو عَمَّتِهِ[(٧)] - عن أمِّ سَلَمة: أنها كانت تأمُرُ يوم عَرَفَة بالشَّمْسِ - تَرعاها[(٨)] لها رَعِيَّةٌ[(٩)]- إذا زالتْ، قَطَعَتِ التَّلْبيَةَ ؟

قال أبي: كذا قال الشَّيخُ[(١٠)] ! وإنما هو: موسى بن يعقوب[(١١)]،

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٦٣).
(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .
(٣) هو: ابن أبي رَباح .
(٤) الذي يظهر من السياق: أن ابن جريج يروي هذا الحديث عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، وعن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس، ولكن قرن الروايتين .
(٥) في (ت) و(ك): « قال: سألت ».
(٦) في (أ) و(ش): « الحضير ».
(٧) هي: قُرَيْبَة بنت عبدالله .
(٨) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: « ترعى ».
(٩) أي: يراقب لها الشمسَ بعضُ من هم في رعايتها. قال في "اللسان" (١٤/ ٣٢٩): الرَّعِيَّة: كلُّ من شَمِلَه حِفظُ الرَّاعي ونظرُه .
(١٠) يعني: إبراهيم بن موسى.
(١١) روايته علقها ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٧٨) من طريق ابن أبي فديك، عنه، به.

عن عَمَّته، عن أمِّ سَلَمة .

٨٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو غَزِيَّة[١]، عن إبراهيم بن سعد، عن عمر بن محمد العُمَري، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ في ظِلِّ الكعبة مُحتَبِيًا بِيَدَيه[٢] ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

---

(١) هو: محمد بن موسى بن مِسكين . وروايته أخرجها أبو زرعة الرازي - كما في "سؤالات البرذعي" ص(٣٨٧) -، والطبراني في "الأوسط" (٩٤١٧) من طريق أبي موسى الأنصاري، عنه، به. وسقط من مطبوع "سؤالات البرذعي" قوله: « عن نافع » والمثبت من المخطوط (٧/ب).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عمر إلا إبراهيم بن سعد، ولا عن إبراهيم إلا أبو غزية، تفرَّد به أبو موسى الأنصاري ».
ورواه أبو زرعة الرازي - كما في "سؤالات البرذعي" ص(٣٨٦) -، والفاكهي في "أخبار مكة" (٦٨٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٣٥)، وبيبى في "جزئها" (١٠٧) من طريق أبي غزية، عن فليح، عن ابن عمر، به.
قال أبو زرعة بعد روايته لكلا الطريقين: « أخاف ألا يكون لواحد منهما أصل ».
ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٢٧٢)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٦٣-٣٦٤) من طريق إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر، به. وقرن الخطيب بمحمد بن فليح أبا غزية.
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٦٩٢) من طريق إسحاق بن موسى، عن أبي غَزية، عن أبي المثنى الكعبي، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن يحيى إلا أبو المثنى الكعبي سليمان بن يزيد، تفرد به أبو غزية ». وانظر "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٦٥-٦٦).

(٢) الاحتباءُ باليَدَيْنِ: هو جَمْعُهُمَا دون الركبتَيْنِ؛ والاعتمادُ عليهما في القعود. قاله الحميدي في "تفسير غريب ما في الصحيحين" (ص١٩٩). وانظر "النهاية" (١/ ٣٣٥).

٨٦٥ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ عمرو بن عثمان[٢]، عن الحارث بن عُبَيدة، عن ابن جُرَيج[٣]، عن عَطَاء[٤]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَيُّمَا مُحْرِمٍ مَاتَ أَلَّا يُغَشَّى**[٥] **وَجْهُهُ** »، وقال: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بَاعِثُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبِّيًا** »، أَوْ: مُلَبِّدًا[٦]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٨٦٦ - وسألتُ[٧] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن بِشْر[٨] بن

---

(١) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/٤١٩/مخطوط) بعض هذا النص.

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/١٩٢).
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٦٠/ب/أطراف الغرائب) من طريق الحارث بن عبيدة وقال: « تفرد به الحارث بن عبيدة، عن ابن جريج، عنه ».

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٤) هو: ابن أبي رباح.

(٥) كذا في جميع النسخ، ولعلَّه مصحَّف عن: «فَلا يُغَشَّى»، أو «فلا يُغَشَّ»، أو: « لا يُغَشَّ».
لكنَّ الحديث معروف بلفظ: «أنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ بِمُحْرِمٍ هَلَكَ أَلَّا يُغَشَّىٰ وَجْهُهُ»، كما في الموضعين السابقين من "الكامل" لابن عدي، و"الأفراد" للدارقطني، وكما في "ذخيرة الحفاظ" لابن طاهر (٢/٧٠٠)، وهذا هو الصواب.

(٦) المراد أنه يُبعَث يومَ القيامة على هيئته التي مات عليها. وتلبيدُ الشَّعر: أن يُجعَل فيه شيءٌ من صَمغ عند الإحرام؛ لئلا يَشْعَثَ ويَقْمَل إبقاءً على الشَّعر. وإنما يلبِّد من يطولُ مُكثُه في الإحرام. اهـ. "النهاية" (٤/٢٢٤).
وقوله: « ملبِّدًا » كذا بصيغة الفاعل. وانظر لذلك التعليق في هامش الطبعة العامرة من "صحيح مسلم" (٤/٢٥) كتاب الحج، باب ما يُفعَل بالمحرم إذا مات. وانظر كذلك: "اللسان" (٣/٣٨٦).

(٧) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٨) في (ك): « بشير ».

الحَكَم النَّيسابوري[(١)]، عن سُفْيان بن عُيَينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر[(٢)]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ لَمْ[(٣)] يَكُنْ لَهُ نَعْلَينِ[(٤)]، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ** »؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[(٥)] عبدالله بن دينار[(٦)]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ[(٧)]؛ وليس لعمرو مَعْنًى.

---

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٢٩).

(٢) قوله: «عن ابن عمر» سقط من (أ) و(ش).

(٣) قوله: « لم » سقط من (أ) و(ش).

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة « نَعْلَانِ »، ووردَ على الجادَّة في "مسند أحمد" (٥٤٢٧) من حديث ابن عمر، وفي "صحيح البخاري" (٥٨٥٣)، و"سنن الدارقطني" (٢/ ٢٣٠) من حديث ابن عباس، وجاء في مصادر التخريج: « مَنْ لَمْ يَجدْ نَعْلَيْن »، ولا إشكال فيه.
وما وقع عندنا في النسخ يَحْتمِلُ أنْ يكون مصحَّفًا، والأصل: « مَنْ لم يَجِدْ له نَعْلَيْنِ » كما في مصادر التخريج، وإلَّا فهو مرفوعٌ بالألف، وكتابتُهُ بالياء تحتمل وجهَيْن:
الأول: أنْ تكون ياءً خالصةً مشاكلةً للفواصل بعدها « خُفَّيْنِ » و« الكعبَيْنِ »، تحقيقًا للسَّجْع في الكلام؛ فإنَّ المتكلِّم قد يلجأ إلى بعض تصرُّفٍ في الكلمة على خلاف قاعدتها في اللسان العربي مراعاةً للسَّجْع المتناظر كما هنا. وسيأتي نحوه في المسألة رقم (٨٨٨)، (١٦٧٣)، (٢٠٧١)، (٢٠٩٢). انظر: "البلاغة العربية" لعبدالرحمن حَبَنَّكَة (٢/ ٥١١).
والثاني: الإمالة، فالأصل: « نَعْلَانِ »، ثم أُميلت الألف لانكسار النون بعدها، فكتبتْ ياءً، ولا تنطق على هذا إلا ألفًا ممالة: « نَعْلَيْنِ »، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).

(٥) قوله: « عن » ليس في (ش).

(٦) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٨٥٢)، ومسلم في "صحيحه" (١١٧٧).

(٧) من قوله: « قال من لم يكن . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

٨٦٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رَواه روَّاد بن الجَرَّاح[١]، عن عبدالعزيز بن أبي[٢] رَوَّاد، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ عمرَ[٣] قال: وَقَّتَ رسولُ الله ﷺ لأهل نَجْد، فلما فُتِحَتِ العراقُ قال[٤]: قِيسُوا مِنْ نَحْوِ العِراقِ كَنَحْوِ قَرْنٍ[٥]. فاختَلَفوا في القياس، فقال بعضُهم: ذات عِرْقٍ، وقال بعضهم: بَطْن العَقِيق ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: ابن عمر[٦]، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه: عمر.

---

(١) روايته أخرجها الطبري، كما في "الاستذكار" لابن عبدالبر (١٥٤٧٤).
وليس فيه: « قيسوا من نحو العراق كنحو قرن » رواه البخاري في "صحيحه" (١٥٣١) من طريق عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: لما فُتح هذان المِصْران أتَوا عمر، فقالوا: يا أمير المؤمنين، إن رسول الله ﷺ حدَّ لأهل نَجْد قَرْنًا، وهو جَوْرٌ عن طريقِنا، وإنا إنْ أردنا قَرْنًا شَقَّ علينا؛ قال: فانظروا حَذْوَها من طريقِكُم، فحدَّ لهم ذاتَ عِرْق.

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) قوله: « أن عمر » سقط من (ف).

(٤) أي: عمر رضي الله عنه.

(٥) قَرْن: هو ميقاتُ أهل نَجْد تلقاء مكَّة، على يوم وليلة. انظر "معجم البلدان" (٤/ ٣٣٢).

(٦) روايته أخرجها إسحاق في "مسنده" - كما في "نصب الراية" للزيلعي (٣/ ١٣) - قال: أخبرنا عبدالرزاق، قال: سمعت مالكًا يقول: وقَّت رسول الله ﷺ لأهل العراق ذات عرق. فقلت له: من حدثك بهذا؟ قال: حدثني نافع، عن ابن عمر.
ونقل الزيلعي عن الدارقطني قوله في "العلل": « روى عبدالرزاق، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ وقَّت لأهل العراق ذات عرق، ولم يتابع عبدالرزاق على ذلك، وخالفه أصحاب مالك، فرووه عنه، ولم يذكروا فيه ميقات أهل العراق، وكذلك رواه أيوب السختياني، وابن عون، وابن جريج، وأسامة بن زيد، وعبدالعزيز بن أبي رواد، عن نافع، وكذلك رواه سالم، عن ابن عمر، وعمرو بن دينار، عن ابن عمر ».

٨٦٨ - **وسألتُ**[١] **أبي عن حديثٍ رَوَاه روَّاد بن الجَرَّاح**[٢]، عن إبراهيم بن طَهْمان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنس بن مالك؛ قال: رأى رسولُ الله ﷺ رجلاً يُهَادَى بين ابْنَيْهِ، فقال: « **مَا شَأْنُ هَذَا ؟** »، قالوا: نَذَرَ أن يَحُجَّ ماشيًا، قال: « **مُرُوهُ أَنْ يَرْكَبَ؛ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَنْ يَعْبَأَ بِعَنَاءِ هَذَا شَيْئًا** » ؟

قال أبي: إنما هو: حُمَيدٌ الطَّويل[٣]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يَرْوِ إبراهيمُ بن طَهْمان عن حبيب شيئًا.

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٨٤٠).

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٧٨)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢٩٨).

(٣) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٣٨٥٤) من طريق حفص بن عبدالله السُّلمي، عن إبراهيم بن طهمان، عن يحيى بن سعيد، عن حميد، عن أنس، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٣/ ١٠٦ رقم ١٢٠٣٨)، والترمذي في "جامعه" (١٥٣٧) من طريق ابن أبي عدي، عن حميد، عن أنس، به.
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٢٨ و١٢٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٣٨٢) من طريق عبدالرحمن بن اليمان المدني، عن يحيى بن سعيد، عن حميد أنه سمع أنسًا. . . .
قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٩٤٩): « والحديث مع ذلك معلول، رواه الثقات عن حميد، عن ثابت، عن أنس ».
قلنا: ومن هذا الوجه رواه البخاري في "صحيحه" (١٨٦٥ و٦٧٠١) من طريق مروان ابن معاوية الفزاري ويحيى بن سعيد القطان، ومسلم في "صحيحه" (١٦٤٢) من طريق يزيد بن زريع ومروان الفزاري، ثلاثتهم عن حميد، عن ثابت، عن أنس، به.
ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٣٠٤٤): ثنا الصَّنعاني، ثنا بشر، ثنا حميد؛ قال: إما سمعتُ أنسًا، وإما عن ثابت، عن أنس. . . فذكره.

٨٦٩ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه صَدَقَةُ بن يزيد الخُرَاساني نزيلُ الرَّمْلَةِ[٢]، عن العلاء بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ مَنْ أَصْحَحْتُهُ، وَأَوْسَعْتُ لَهُ؛ لَمْ يَزُرْنِي فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَعْوامٍ - لَمَحْرومٌ** »؟

قالا: هذا عندنا مُنكَرٌ من حديث العلاء بن عبدالرحمٰن، وهو من حديث العلاء بن المسيَّب أشبهُ .

قال أبي: والناسُ يَضْطَرِبون في حديث العلاء بن المسيَّب:

فأما خلفُ بن خليفة[٣] فقال: عن العلاء بن المسيَّب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه بعضُهم فقال: عن العلاء بن المسيَّب، عن أبيه[٤]، عن أبي هريرة، موقوفٌ[٥] .

ورواه بعضُهم فقال: عن العلاء بن المسيَّب، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) تقدمت المسألة برقم (٧٨٨) و(٨٥١).

(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٧٨٨).

(٣) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٨٥١).

(٤) من قوله: « عن أبي سعيد . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، والجادَّة: موقوفًا، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

قلتُ لأبي: فأيُّهما[١] الصَّحيحُ منهما[٢] ؟

قال: هو مُضْطَرِبٌ، فَأَعَدتُّ عليه، فلم يَزِدْنِي على قوله: هو مُضطَرِبٌ .

ثم قال: العلاءُ بن المسيَّب، عن يونس بن خَبَّاب، عن أبي سعيد، موقوفً مُرسَلً(*) أشبهُ .

قلتُ لأبي: لم يَسْمَعْ يونسُ من أبي سعيد ؟

قال: لا .

قال أبو زرعة: قال بعضُهم: العلاء بن المسيَّب، عن يونس بن خَبَّاب، عن أبي سعيد، موقوفً(*).

قال: وقال أبو زرعة: والصَّحيحُ: عن العلاء بن المسيَّب[٣]، عن

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولعلَّه أراد: أيهما الصحيح منهما، أي: المرفوع أو الموقوف؟ والمرفوع من طريق أبي سعيد أو مِنْ طريق أبي هريرة؟ وإلَّا فالجادَّة أنْ يقال: أيها الصحيح منها ؟ والله أعلم.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « منها ».

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) روايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (٩٥١)، والطبراني في "الأوسط" (٤٨٦) من طريق محمد بن أبي عمر العدني، عن عبدالرزاق عن الثوري، عنه، به. بلفظ «أربعة أعوام». قال الطبراني: « لم يرفع هذا الحديث عن سفيان إلا عبدالرزاق ».
والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٨٢٦) - وهو من رواية الدبري عن عبدالرزاق - عن الثوري، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه - أو عن رجل - عن أبي سعيد به، موقوفًا.
وقال البيهقي في "الشعب" (٣٨٣٨): « ورواه محمد بن رافع، عن عبدالرزاق موقوفًا على أبي سعيد ».

أبيه، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ[١].

٨٧٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَعْقِلُ بنُ عُبَيدالله[٢]، عن عَطَاء[٣]، عن أُمِّ سُلَيم؛ قال لها النبيُّ ﷺ: «**مَا لَهَا لَمْ تَحُجَّ مَعَنا العَامَ[٤]؟ . . .**» الحديثَ؟

قال[٥] أبي: ورواه حجَّاج[٦]، وابن جُرَيج[٧]، وغيرُ واحد[٨]،

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٨٨)، وفيها رجَّح أبو حاتم رواية العلاء بن المسيَّب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد، مرفوعًا، وحكم عليها بالإرسال؛ يعني بين يونس وأبي سعيد. وتقدمت برقم (٨٥١)، وفيها ترجيح أبي حاتم لرواية من رواه عن العلاء ابن المسيَّب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، وقال: «ومنهم من يقفه».
وهذا يدلُّ على عظم إشكال هذا الحديث، ويؤيِّده ما نقله عنه ابنه هنا من تردُّده في الحكم. وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٣٠٣) الاختلاف في هذا الحديث على أبي سعيد، وختمه بقوله: «ولا يصحُّ منها شيء». اهـ.

(٢) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٨/ ٤٣٠).

(٣) هو: ابن أبي رَباح.

(٤) في (ت) و(ك): «العامة».

(٥) في (ك): «وقال».

(٦) هو: ابن أرطاة. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٠٢٦)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١١٥ رقم ١١٢٩٩).

(٧) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٧٨٢)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٥٦).

(٨) رواه البخاري في "صحيحه" (١٨٦٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٥٦) من طريق حبيب المعلم، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٠٨ رقم ٢٨٠٨)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٢٠ رقم ١١٣٢٢) من طريق ابن أبي ليلى، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٩٩)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٤٤)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٤١ رقم ١١٤١٠)، و"الأوسط" (٨١٥٦)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (١/ ٤٠٥- ٤٠٦) من طريق يعقوب بن عطاء، وتمام في "فوائده" (٥٩٩/ الروض البسام) جميعهم عن عطاء، عن ابن عباس، به. =

عن عَطاء، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ...

قال أبي: أما حديثُ مَعْقِل: فيدُلُّ أنه مُرْسَلٌ، وقد قصَّر به، ومن خالفَ ابنَ جُرَيج في عطاء فقد وقع في شُغْل.

٨٧١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عُمَرُ بنُ علي الكِنْديُّ الإسْفَذَنِيُّ[١]، عن ابن أبي فُدَيك[٢]، عن سُلَيمان بن يزيد، عن ربيعة[٣]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: « مَنْ مَاتَ فِي الحَرَمَيْنِ[٤]... »؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: سُلَيمان، أخافُ أن يكونَ: عن الثِّقة، عن أنس.

قال أبو زرعة: حدَّثنا عَبَّاد[٥] الخُتَّلي[٦]، عن ابن أبي فُدَيْك، عن

= ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/١١٧) من طريق سليمان بن أبي داود، عن عطاء، عن ابن عباس، عن أم سليم، به.

(١) يشبه أن يكون في جميع النسخ: « الإسفذي »، وما أثبتناه من "الأنساب" للسَّمعاني (١/ ١٠٠)، وفي "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين" (١/ ٢٢٧): «الأَسْفَذْنِي» بسكون الذال.

(٢) هو: محمد بن إسماعيل.

(٣) هو: ابن أبي عبدالرحمٰن.

(٤) وتمامه: « بُعِثَ من الآمنين يوم القيامة، ومن زارني محتسبًا إلى المدينة كان في جِوَارِي يوم القيامة ».

(٥) قوله: « عباد » ليس في (ف).

(٦) في (ش) بالجيم بدل الخاء، والتاء مهملة، ولم تُعجَم الكلمةُ كلها في (أ)، وعبَّاد هذا هو: ابن موسىٰ. وروايته أخرجها السهمي في "تاريخ جرجان" ص(٤٣٤). ومن طريقه ابن عبدالهادي في "الصارم المنكي" ص(١٧٤). =

سُلَيمان، عن أنس، وأخافُ أن يكونَ أخطَأَ فيه عمرُ بن أبي بكر الكِنْدي؛ ما أعلمُ لربيعة مَعْنًى.

٨٧٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالله بنُ عِمْران[1]، عن يحيى بن الضُّرَيْس، عن عِكْرِمَة بن عمَّار[2]، عن الهِرْماس؛ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يُلَبِّي بهما جميعًا: «**لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ**»؟

قال أبي: فذكرتُهُ لأحمدَ بن حنبل فأنكَرَه[3].

قال أبي: أرى دخَلَ لعبدالله بن عِمران حديثٌ في حديث، وسَرَقَهُ

= ورواه ابن أبي الدنيا في "كتاب القبور" - كما في "اقتضاء الصراط المستقيم" لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٢٤٧) - ومن طريقه ابن عبدالهادي في "الصارم المنكي" ص(١٧٤) - من طريق سعيد بن عثمان الجرجاني، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٨٦١) من طريق أيوب بن الحسن، كلاهما عن ابن أبي فديك، به.
ومن طريق البيهقي رواه ابن عبدالهادي في "الصارم المنكي" ص(١٧٤) وقال: «هذا الحديث ليس بصحيح ولا ثابت، بل هو حديث ضعيفُ الإسناد، منقطع».
ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (٣/ ٦٩ رقم١٨١٣) من طريق مسلم بن خالد الزَّنجي، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس، به.
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (١/ ١٩٨) - أخبرنا عيسى بن يونس ثنا ثور بن يزيد حدثني شيخ، عن أنس، به.

(١) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٣/ ٤٥٨ رقم ١٥٩٧١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٥٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٠٣ رقم٥٣٤).

(٢) في (ت) و(ك): «عمارة».

(٣) وأنكره كذلك ابن حجر في "إطراف المُسنِد المعتلي" (٥/ ٤٢٩). و"إتحاف المهرة" (١٧٢٢٣).

الشَّاذَكُوني[١]؛ لأنه حدَّث به بعدُ عن يحيى بن الضُّرَيْس.

٨٧٣ - **وسألتُ**[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه وَكِيعٌ، عن شَرِيكٍ[٣]، عن عاصم بن عُبَيدالله، عن سالم، عن ابن عمر: أنه اسْتَعْصَىٰ عليه بعيرُهُ وهو مُحْرِمٌ، فرَمَاهُ[٤] بالحِجَارَةِ حتى قَتَلَهُ؟

قال أبي: هذا الحديثُ ممَّا أنكروا على عاصم بن عُبَيدالله، وحديثُ: أنَّ رجلاً تزوَّج على نَعْلَيْنِ[٥].

٨٧٤ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه عبدالرَّحيم بن سُلَيمان[٦]، عن عُبَيدالله[٧]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**ارْمُوا الجِمَارَ بِمِثْلِ حَصَى الخَذْفِ**[٨]»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الاسناد.

---

(١) هو: سليمان بن داود. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٩٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٠٣ رقم ٥٣٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢١١).
قال ابن عدي: «وهذا يعرف بعبدالله بن عمران الأصفهاني، عن يحيى بن ضريس».

(٢) انظر المسألة رقم (١٢٧٦).

(٣) هو: ابن عبدالله النخعي.

(٤) قوله: «فرماه» سقط من (ف).

(٥) سيأتي الكلام على حديث: «أن رجلاً تزوج على نعلَيْنِ» في المسألة رقم (١٢٧٦).

(٦) روايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (٣٥٤٩) من طريق سهل بن عثمان، عنه، به.

(٧) هو: ابن عمر العُمَري.

(٨) سلف تفسير «حصى الخَذْفِ» في المسألة رقم (٨١٥).

فذكرتُ[١] هذا الحديثَ لابن الجُنَيد[٢]، فقال: حدَّثنا عبدالله[٣] ابن عمر بن أَبَانَ[٤] بهذا الحديث، فقال: حدَّثنا عبدُالرَّحيم بنُ سُلَيمان، عن يحيى بن أبي أُنَيْسَة[٥] - عن أبي الزُّبَير[٦]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ - وعُبَيدِالله[٧] بنِ عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قولَه.

---

(١) القائل: « فذكرت » هو: ابن أبي حاتم.

(٢) هو: علي بن الحسين.

(٣) في (أ) و(ش): « عبيدالله ».

(٤) هكذا ذكر ابن أبي حاتم رواية ابن الجنيد، عن عبدالله بن عمر بن أبان. ولم نقف عليه.

والحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" (٢١٠٨) فقال: حدثنا عبدالله بن عمر بن أبان، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن يحيى بن أبي أنيسة وعبيدالله بن عمر، عن أبي الزبير، عن جابر، به.

ومن طريق أبي يعلى رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٤/ ٤٨).

ورواه النسائي في "سننه" (٣٠٧٤) من طريق محمد بن آدم، وابن خزيمة في "صحيحه" - كما في "إتحاف المهرة" (٣٥٣٠) -، من طريق محمد بن العلاء، وأبو عوانة في "صحيحه" (٣٥٤٨) من طريق سعيد بن عمرو الأشعثي، جميعهم عن عبدالرحيم بن سليمان، عن عبيدالله، عن أبي الزبير، عن جابر، به.

قال ابن خزيمة: « خبر غريب غريب ».

ورواه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٩٠) من طريق مروان بن معاوية الفزاري، عن يحيى بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير، عن جابر، به.

ورواه مسلم في "صحيحه" (١٢٩٩) من طريق ابن جريج؛ أخبرنا أبو الزبير: أنه سمع جابرًا يقول: رأيتُ النبيَّ ﷺ رمى الجمرةَ بمثل حَصى الخَذْف.

(٥) في (ش): « يحيى بن أبي شيبة ».

(٦) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٧) قوله: « وعبيدالله » بالجر عطفًا على « يحيى بن أبي أنيسة ».

٨٧٥ - وسمعتُ أبي وذكَرَ[(١)] حديثًا فقال[(٢)]: حدَّثنا مُسَدَّد[(٣)]؛

---

(١) في (أ) و(ش): «ذكر» بلا واو. (٢) في (ك): «قال».

(٣) في (أ): «مشدد»، ومسدد: هو: ابن مسرهد، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه مسدد في "مسنده" - كما في "مصباح الزجاجة" للبوصيري (١٠٧٦) - عن عيسى بن يونس، عن عمر بن سعيد، عن عثمان بن أبي سليمان، عن علقمة، به. ومن طريقه رواه الطبراني في "الكبير" (٨/١٨ رقم٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/٢٨٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٤٦٦).
فمن الجائز أن يكون مسدد كان يقول: «عثمان بن سليمان»، ثم رواه بما يوافق الجماعة.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٦٩٠) وفي "مسنده" - كما في "مصباح الزجاجة" (١٠٧٦) - عن عيسى بن يونس، عن عمر بن سعيد، عن عثمان بن أبي سليمان، عن علقمة بن نضلة ، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه (٣١٠٧)، والطبراني في "الكبير" (٨/١٨ رقم٧)، والدارقطني في "السنن" (٣/٥٨).
ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (٢٠٤٧)، والأزرقي في "أخبار مكة" (٢/١٦٢-١٦٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٤٨- ٤٩)، والدارقطني في "سننه" (٣/٥٨) من طريق يحيى بن سليم، والطحاوي أيضًا (٤/٤٨) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، وابن عدي في "الكامل" (٧/٢٤٦) من طريق يحيى بن نصر، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٥) من طريق سفيان الثوري جميعهم عن عمر بن سعيد، عن عثمان بن أبي سليمان، عن علقمة، به.
قال البيهقي: «هذا منقطع».
وبوَّب البخاري في كتاب الحج من "صحيحه" (٣/ ٤٥٠) بقوله: «باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها، وأن الناس في المسجد الحرام سواءٌ خاصة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.
فقال ابن حجر في "فتح الباري" تعليقًا على قول البخاري هذا: «أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف حديث علقمة بن نضلة قال: توفِّي رسول الله ﷺ، وأبو بكر =

قال: نا[١] عيسى بن يونس؛ قال: حدَّثنا عمر بن سعيد بن أبي حُسَين، عن عثمان بن سُلَيمان، عن عَلْقَمة بن نَضْلَة؛ قال: تُوُفِّيَ النبيُّ ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وما تُدْعَىٰ رِباعُ[٢] مكة إلا السَّوائِبَ[٣]؛ مَنِ احْتاجَ سَكَنَ، ومن اسْتَغنَىٰ أَسكَنَ؟

قال أبي: كذا قال مُسَدَّد! وإنما هو: عثمان بن أبي سُلَيمان.

٨٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أَبَانُ بن تَغلِب[٤]، عن أبي إسحاق[٥]، عن عبدالرحمٰن بن يزيد، عن[٦] عبدالله بن مسعود، عن

= وعمر، وما تُدعَى رباعُ مكة إلا السَّوائبَ، من احتاجَ سكن . أخرجه ابن ماجه، وفي إسناده انقطاع وإرسال».

(١) في (ت) و(ك): «ثنا».

(٢) جمع رَبْع؛ وهو: المنزلُ ودارُ الإقامة . انظر "النهاية" لابن الأثير (٢/ ١٨٩).

(٣) المراد: أن منازلَ مكة ودورَها كانت تُدعى: السَّوائب؛ لأنها كانت مُسَيَّبة مَشاعًا لكل أحدٍ، لا يتملَّكُها شخصٌ بعينه، فمن احتاج إلى النزول فيها سكنها، ومن استغنى عنها أسكنَ غيرَه فيها .

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٤١٠ رقم ٣٨٩٧)، والبزار في "مسنده" (١٩٠١)، والنسائي في "سننه" (٢٧٥١)، والشَّاشي في "مسنده"(٤٨٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٢٧).
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن أبي إسحاق إلا من حديث أبان بن تغلب».
ورواه مسلم (١٢٨٣) من طريق عبدالرحمن بن يزيد والأسود بن يزيد؛ قالا: سمعنا عبد الله بن مسعود يقول بجَمْعٍ: سمعتُ الذي أُنزلت عليه سورة البقرة هاهنا يقول: «لبَّيكَ اللهم لبَّيك»، ثم لبَّى، ولبَّينا معه .

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٦) قوله: «عن» تصحَّف في (ش) إلى: «ابن».

النبيِّ ﷺ: أنه كان يُلَبِّي: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ...»، فذكَرَ الحديثَ.

ورواه شُعْبَة[1]، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن يزيد؛ قال: كانت تَلبِيَةُ عبدالله بن مسعود ... لم يرفَعْهُ؟

قال أبي: حديثُ شُعْبَةَ أصحُّ.

٨٧٧ - وسألْتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيلُ بنُ عُلَيَّة[2]، عن

---

(١) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٢٧) بلفظ: «كنت مع عبدالله بعرفة، فلبى عبدالله، فلم يزل عبدالله يلبي حتى رمى جمرة العقبة، فقال رجل: من هذا الذي يلبي في هذا الموضع؟ قال: وقال عبدالله في تلبيته شيئًا ما سمعته من أحد: لبيك عدد التراب.

وروواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٠٧٢) من طريق أبي بكر بن عياش، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "نصب الراية" (٣/ ٢٤) - من طريق جرير بن حازم، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٢١) من طريق إسرائيل جميعهم عن أبي إسحاق، به.

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٤٦٧) من طريق عمارة، عن عبدالرحمن بن يزيد قال: كان عبدالله يعلمنا هذه التلبية: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك».

(٢) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته لم نقف عليها، لكن الحديث أخرجه أبو عوانة في "مسنده" (٣٢٢٩) من طريق وهب بن جرير، عن هشام بن حسان به مرسلاً.

ورواية وهب هذه ذكرها ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٧٢١) موصولة بذكر أنس وكذا رواها الإمام أحمد في "مسنده" (٣/ ٢١٤ رقم ١٣٢٤٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٢١٩/ المنتخب)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٨٤).

هشام[١]، عن محمد[٢]: أنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا حَلَق رأسَهُ بمِنًى؛ قال هكذا بشِقِّه[*] الأَيْمَنِ[٣]، فأعطاهُ أبا طَلْحة، ثم قال[٤] هكذا بشِقِّه[*] الأيسَر، فأعطاهُ الناسَ .

قال أبي: الناسُ يَرْوُونَ[٥] هذا الحديثَ عن هشام[٦]، عن محمد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

٨٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قَزَعَةُ بن سُوَيد[٧]، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر؛ قال: كنَّا مع رسول الله ﷺ في المَسِير بِعَرَفَة، فأخرجَتِ امرأةٌ أعرابيَّةٌ رأسَها من هَوْدَجٍ[٨]، ومعها[٩]

---

(١) هو: ابن حسَّان .

(٢) هو: ابن سيرين .

(*) في (ك): « شقه ».

(٣) قوله: « الأيمن » سقط من (أ) و(ش).

(٤) في (ك): « وقال ».

(٥) في (أ) و(ش): « قال أبي: يَرونَ ».

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٣٠٥) من طريق حفص بن غياث، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، وسفيان بن عيينة، ثلاثتهم عن هشام، به.

(٧) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٦٤٣)، والترمذي في "جامعه" (٩٢٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٨/٩٨).
قال الترمذي: « وقد روي عن محمد بن المنكدر، عن النبي ﷺ، مرسلاً ».
ورواه ابن أبي الدنيا في "العيال" (٦٤١)، والترمذي في "جامعه" (٩٢٤)، وابن ماجه في "سننه" (٢٩١٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/١٥٦) من طريق محمد بن سوقة، عن محمد بن المنكدر، به.
قال الترمذي: « حديث جابر حديث غريب ».

(٨) في (ف) حرفٌ زائد متصل بالجيم، يشبه أن يكون نونًا غير معجمة أو نحوها.

(٩) في (ف): « معها » بلا واو .

صَبِيٌّ[١]، فقالت: يا رسولَ الله، ألهذا حَجٌّ؟ قال: «**نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ**»؟

قال أبي: قال ابن عُيَينة[٢]: قال إبراهيم بن عُقْبَة: أنا[٣] حدَّثتُ[٤] ابنَ المُنكَدِر، عن كُرَيب[٥]، عن ابن عباس ... هذا الحديثَ.

٨٧٩ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه المُحاربي[٧]، عن عبدالحميد بن جعفر، عن عثمان بن عَطاء، عن أبيه[٨]، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **الدِّينُ خَمْسٌ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهَا** شَيْئًا دونَ شَيْءٍ: **شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ**،

---

(١) في (ك) كلمةٌ كُتبت فوق قوله: « صبي » لم تتضح .

(٢) يعني: سفيان . وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٣٣٦) من طريقه عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، به.
وراوه الدارقطني في "الأفراد" (ل١٦٧/أ- ب/أطراف الغرائب) من طريق الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن كريب، عن ابن عباس، به. وقال: « تفرد به حماد بن عيسى بن الطفيل الجهني، عن الثوري. . . ».

(٣) في (أ) و(ش): « أما ».

(٤) في (أ) و(ش) و(ك): « حديث »، ولم تنقط التاء في (ت).

(٥) قوله: « عن كريب » سقط من (أ) و(ش).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٦٢)، ونقلها بتمامها ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٩٦).

(٧) هو: عبدالرحمٰن بن محمد . وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٥/٢٠١-٢٠٢) وعنده: « عبدالحميد بن أبي جعفر ». وقال: « غريب من حديث ابن عمر بهذا اللفظ، لم يروه عنه إلا عطاء، ولا عنه إلا ابنه عثمان، تفرد به عبدالحميد بن أبي جعفر ».

(٨) هو: عطاء بن أبي مسلم الخراساني .

وَإِيمَانٌ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالجَنَّةِ، وَالنَّارِ، وَالحَيَاةِ بَعْدَ المَوْتِ؛ هَذِهِ وَاحِدَةٌ. وَالصَّلَوَاتُ الخَمْسُ عَمُودُ الدِّينِ، لَا يَقْبَلُ اللهُ الإِيمَانَ إِلَّا بِالصَّلَاةِ، والزَّكَاةُ طُهُورٌ مِنَ الذُّنُوبِ، لَا يَقْبَلُ اللهُ الإِيمَانَ وَلَا الصَّلَاةَ إِلاَّ بِالزَّكَاةِ ، فَمَنْ فَعَلَ هَؤُلَاءِ[1] ، ثُمَّ جَاءَ رَمَضَانُ، فَتَرَكَ صِيَامَهُ مُتَعَمِّدًا؛ لَمْ يَقْبَلِ اللهُ مِنْهُ الإِيمَانَ، وَلَا الصَّلَاةَ، ولَا الزَّكَاةَ، فَمَنْ فَعَلَ هَؤُلَاءِ الأَرْبَعَ، ثُمَّ تَيَسَّرَ لَهُ الحَجُّ، فَلَمْ[2] يَحُجَّ، وَلَمْ يُوصِ بِحَجَّةٍ، وَلَمْ يَحُجَّ عَنْهُ بَعْضُ أَهْلِهِ؛ لَمْ يَقْبَلِ اللهُ مِنْهُ الأَرْبَعَ الَّتِي قَبْلَهَا؛ لأَنَّ الحَجَّ فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ اللهِ تَعَالَى »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ يَحتَمِلُ أنَّ هذا[3] كلامُ[4] عَطاء الخُراساني، وإنما هو: عبدالحميد بن أبي جعفر؛ شيخٌ كوفي[5].

٨٨٠ - وسألتُ[6] أبي عن حديثٍ رواه أبو ثَوْرٍ[7]، عن ابن

---

(١) في (أ) و(ش):« فمن فعل ذلك ».
(٢) في (أ) و(ش):« ولم ».
(٣) في (ك):« أن يكون هذا ».
(٤) في (ف):« أن هذا الكلام كلام ».
(٥) قال ابن رجب:« الظاهر أنه من تفسيره - أي عطاء - لحديث ابن عمر، وعطاء من جِلَّة علماء الشام ».
(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٨٦١)، وانظر المسألة رقم (٨٦٢).
(٧) هو: إبراهيم بن خالد . وتقدم في المسألة (٨٦١) أنه يروي هذا الحديث عن الشافعي، عن سفيان بن عيينة.

عُيَينة، عن ابنِ[١] أبي نَجِيح[٢]، عن عَطَاء[٣]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لها: «**طَوَافُكِ بِالبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالمَروَةِ؛ يَكْفِيكِ لِحَجِّكِ وَعُمْرَتِكِ**».

قال سُفْيان: يعني بعد المُعَرَّف[٤]؟

قال[٥] أبي: هكذا حدَّثنا به[٦] أبو ثَوْر مُوَصَّلً[٧]!

وحدَّثنا عليُّ بن هاشم بن مَرْزوق[٨]، عن ابن عُيَينة، عن ابن أبي نَجِيح، عن عَطَاء: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لعائِشَة ... مُرسَلً، ومُرْسَلً أَصَحُّ[٩].

---

(١) قوله: « ابن » سقط من (ك).

(٢) هو: عبدالله، واسم أبي نَجيح يَسار. (٣) هو: ابن أبي رَباح.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « المعر »، وانظر التعليق التالي.
والمُعرَّفُ: هو موضعُ الوقوف بعَرَفَة. انظر "معجم البلدان" (٥/ ١٥٥).

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « وقال ». والظاهر أن حرفَ الفاء من الكلمة السابقة - «المعرَّف» - تصحف إلى واو في الأصل الذي نسخت منه هذه النسخ، فألحقت بـ« قال »، فجاءت العبارة فيها هكذا: « المعروقال ».

(٦) قوله: « به » ليس في (أ) و(ش).

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وقوله: « موصَّل » هو بتشديد الصاد. انظر لذلك التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٨) ورواه في المسألة رقم (٨٦١) عن أبي نُعَيم الفضل بن دُكَين، عن ابن عُيَيْنَة، به مرسلاً كذلك.

(٩) كذا، والأصل أن يقال: « ... مرسلاً، وهو أصحُ مرسلاً »؛ لكنَّه جاء بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر لها التعليق على المسألة رقم (٣٤).

٨٨١ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه مالكٌ[٢]، عن أيُّوب السَّخْتِياني، عن محمد بن سيرين، عَمَّن أخبره، عن عُبَيدالله بن عباس: أنَّ رجلاً جاءَ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله، إنَّ[٣] أمِّي كبيرةٌ لا تَسْتَطِيعُ؛ إنْ نُرْكِبْهَا[٤]، لم تَستَمسِكْ، فإنْ[٥] رَبَطناها خِفتُ أن تموتَ، أَأَحُجُّ[٦] عنها؟ قال: «نَعَمْ»؟

قال أبي: عُبَيدالله بن عباس، عن النبيِّ ﷺ، مُرْسَلٌ[٧].

---

(١) سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث أيضًا في "المراسيل" رقم (٤٢٢)، فأجاب بمثل جوابه هنا.
وانظر "جامع التحصيل" ص(٢٣٢)، و"تحفة التحصيل" ص(٢١٧).

(٢) في "الموطأ" برواية القعنبيِّ، ومُطَرِّفٍ، وعبدِالله بنِ وَهْب؛ كما في "التمهيد" (١/ ٣٨٢).

(٣) في (ك): «إني».

(٤) قوله: «لا تستطيع أن نركبها» أثبتناه من (ت)، وكذا في (ك) إلا أنَّ فيها: «يركبها» بالياء التحتية، وفي بقيَّة النسخ: «لا نستطيع أن نركبها».
وفي "المراسيل" للمصنِّف: «ولا نستطيع أن نركبها»، وعلَّق المحقِّق قال: «في المطبوعة: لا تستطيع أنْ تركب». وجاء الحديث في "التمهيد" لابن عبدالبر على ألفاظ، ومنها أن الرجل قال: «يا رسول الله، إنَّ أمَّه عجوزٌ؛ إنْ حَزَمَهَا خَشِيَ أن يقتلها، وإن حَمَلَهَا لم تَسْتَمْسِكْ»، وقد يشهد هذا اللفظ لما أثبتناه من (ت).
والحديث مشهور عن الفضل بن العباس؛ أنَّه كان رديفَ النبي ﷺ، فجاءه رجلٌ فقال: «يا رسول اللهِ، إنَّ أمِّي عجوزٌ كبيرة؛ إنْ حملتُهَا لم تَسْتَمْسِكْ، وإنْ ربطتُهَا خَشِيتُ أنْ أقتُلَهَا».

(٥) في (ت) و(ك): «قال» بدل: «فإن».

(٦) في (ت) و(ك): «أحج».

(٧) اختُلِف في هذا الحديث على ابن سيرين على أوجه عدَّة، وتوسع ابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣٨٢-٣٨٨) في ذكر الاختلاف فيه، وقال بعد ذكره لرواية مالك السابقة: «هكذا رواه القعنبي ومطرِّف وابن وَهْب عن مالك، واختُلِف فيه على =

٨٨٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عبدُالواحد بن زياد، عن يونس بن عُبَيد، عن عمرو[٢] بن سعيد، عن أبي زُرْعَة بن عمرو بن جرير؛ قال: قال لي سعدُ بن مالك: رأيتُ امرأةً تطوفُ بالبيتِ...؟

قال أبي: لا أظنُّه[٣] أدرَكَ أبو زرعة سعدًا.

= ابن القاسم، فمرَّة قال فيه: عن عبد الله بن عباس، وهو الأثبتُ عنه، ومرَّة قال: عن عبيد الله بن عباس، والصَّحيحُ فيه من رواية مالك: عبيد الله بن عباس. وقد اختُلِف فيه أيضاً على ابن سيرين من غير رواية مالك، ومن غير رواية أيوب أيضاً، فقيل عنه فيه: عن عبيد الله بن عباس، وقيل: عنه، عن الفضل بن عباس، وقيل: عنه، عن عبد الله بن عباس. وهم إخوة عدد: الفضل، وعبد الله، وعبيد الله بنو العباس بن عبد المطلب، ولهم إخوة قد ذكرناهم في كتاب الصَّحابة والحمد لله.
ولم يسمع ابن سيرين هذا الحديث لا من الفضل، ولا من غيره من بني العباس؛ وإنما رواه عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، وهو حديثُ يحيى بن أبي إسحاق مشهور عند البصريين، معروف، رواه عنه جماعة من أئمة أهل الحديث، ويحيى بن أبي إسحاق أصغرُ من ابن سيرين بكثير، ومثله يروي عن ابن سيرين.
وقال بعض أصحاب مالك في هذا الحديث: عن مالك، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس؛ ولم يُسمِّه، ثم طرحه مالك بآخره فلم يروه يحيى بن يحيى صاحبنا، ولا طائفة من رواة "الموطأ"، وإنما طرحه مالك؛ لأن الاضطراب فيه كثيرٌ، فمن الاضطراب فيه ...»، ثم شرع في ذكر هذا الاضطراب.

(١) وسأل ابن أبي حاتم أباه أيضًا عن هذا الحديث في "المراسيل" رقم (٤٥٥)، فأجاب بمثل جوابه هنا.

(٢) في (ك): «عمر».

(٣) ضمير النصب في «أظنُّه» هو ضمير الشأن والحديث، والمراد: «لا أظنُّ الشأن: أدرك أبو زرعة سعدًا». وفي "المراسيل" للمصنِّف: «قال أبي: لا أظنُّ أبا زرعة أدركَ سعدًا»، وانظر الكلام على ضمير الشأن في المسألة رقم (٨٥٤).

٨٨٣ - وسُئِلَ أبو زرعة[١] عن حديثٍ رواه يَعْلى بن عُبَيد[٢]، عن سُفْيان الثَّوْري، عن منصور[٣]، عن مِقْسَم[٤]، عن ابن عباس؛ قال: ساقَ النبيُّ ﷺ[٥] مِئَةَ بَدَنَةٍ فيها جَمَلٌ لأبي جَهْلٍ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الثَّوري[٦]، عن ابن أبي ليلى[٧]، عن الحَكَم[٨]، عن مِقْسَم، عن ابن عباس، والخطأُ مِنْ يَعْلى.

---

(١) في (ك): «سألت أبا زرعة»، وفي (ت): «سألت أبو زرعة»، وفي (ف): «وسئل أبي زرعة»، والمثبت من (أ) و(ش).
ونقل هذه المسألة ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٨٧٥)، وفيه: «سألتُ أبا زرعة».

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٣٠).

(٣) هو: ابن المُعتَمِر.

(٤) هو: ابن بُجْرَة، مولى ابن عباس.

(٥) في (ف): «رسول الله ﷺ» بدل «النبي ﷺ».

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٨١٤)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٤ و٢٦٩ رقم ٢٠٧٩ و٢٤٢٨)، وابن ماجه في "سننه" (٣١٠٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٤٠٥)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٩٩ رقم ١٢٠٥٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٩٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٤١٤) من طرق عنه، به.
ورواه أحمد (١/ ٣١٤ رقم ٢٨٨٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٣٠)، و"الدلائل" (٤/ ١٥١- ١٥٢) من طريق زهير بن محمد، والمحاملي في "أماليه" (٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٣٠) من طريق هشيم كلاهما عن ابن أبي ليلى، به.

(٧) هو: محمد بن عبدالرحمن.

(٨) هو: ابن عُتَيبة.

٨٨٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه يونسُ بنُ بُكَير، عن[1] محمد بن إسحاق، عن إبراهيم بن عُقْبَة، عن كُرَيب[2]، عن ابن عباس؛ قال: بَعثَني رسولُ الله ﷺ مع مَيمونَةَ[3] زوجِ النبيِّ ﷺ - يَقُودُ[4] بها بعيرَها يوم النَّحْرِ؛ لترميَ جَمْرةَ العَقَبَة بمِنًى - فما زلتُ

---

(١) في (ف): «و» بدل: «عن». (٣) في (ك): «ميمومنه».

(٢) هو: مولى ابن عباس.

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أَقُودُ» كما في "الطبقات الكبرى" لابن سعد، وجاء في "السنن الكبرى" للبيهقي بلفظ: «فاتَّبَعْتُ هودَجَها»، وما في النسخ يحتمل وجهَيْنِ:

الأوَّل: أنه إدراجٌ من أحدِ الرواة يفسِّر ما أُرْسِلَ به ابن عباس.

والثاني: أنَّه من تتمَّة كلام ابن عباس عن نفسه، لكنَّه جاء على الالتفات؛ من التكلُّم إلى الغيبة؛ والالتفاتُ: هو نقلُ الكلام من أسلوبٍ إلى آخَرَ من التكلُّم أو الخطاب أو الغَيْبة، إلى آخَرَ منها بعد التعبير الأوَّل، وهو نقل لفظي ومعنوي؛ **مثاله من التكلُّم إلى الخطاب قولُهُ**: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧١-٧٢]، **ومن التكلُّم إلى الغيبة نحو**: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۝ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١-٢]، **ومن الخطاب إلى الغيبة نحو**: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ ۝ يُطَافُ عَلَيْهِمْ﴾ [الزخرف: ٧٠-٧١]، **ومن الغيبة إلى التكلُّم نحو**: ﴿وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا﴾ [فصلت: ١٢]، **ومن الغيبة إلى الخطاب نحو**: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ۝ إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإنسان: ٢١-٢٢].

ومن شرط الالتفات: أن يكون الضميرُ في المنتقل إليه عائدًا في نفسِ الأمر إلى المنتقَلِ عنه، وأنْ يكون في جملتين...

والالتفاتُ من محاسن الكلام، ووجْهُ حُسْنِهِ - على ما ذكر الزمخشري -: هو أنَّ الكلام إذا نُقِلَ من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسَنَ تطريةً لنشاط السامع، وأكثر إيقاظًا للإصغاء من إجرائه على أسلوب واحد.

وانظر: "الكليات" للكفوي (ص١٦٩-١٧٠)، و"تلخيص المفتاح مع شرح البرقوقي" (ص٩٤- ٩٧)، و"بغية الإيضاح" (١/ ١١٤- ١٢٠)، و"معاهد التنصيص" (١/ ١٧٠)، و"المثل السائر" لابن الأثير (٢/ ٣- ١٦)، و"خزانة =

أسمعها تقول: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْك[١]، فلمَّا قَذَفَتِ الجَمْرَةَ[٢] بأوَّل حَصاة، أَمسَكَتْ[٣]؟

قال أبو زرعة: إنما هو: عن كُرَيب[٤]؛ قال: بعَثَني ابن عباس مع مَيمونَةَ زوجِ النبيِّ ﷺ...[٥]، ويُونُسُ[٦] بن بُكَيْرٍ يَهِمُ فيه.

٨٨٥ - وسمعتُ أبا زرعة، وحدَّثنا عن بَكَّار بن عبدالله بن بَكَّار ابن عبدالملك بن الوليد بن بُسْرِ بنِ أَرْطَاةَ القُرَشي الدِّمَشْقي[٧]، عن

= الأدب، وغاية الأرب» لابن حجة الحموي (٢/ ٣٤- ٤٠)، و«معجم البلاغة العربية» لطبانة (ص٦٢٦- ٦٣٠)، و«البلاغة العربية» لحبنكة (١/ ٤٧٨- ٤٩٧).

(١) قوله: «اللهم لبيك» ليس في (ت) و(ك).

(٢) المثبت من (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «الجمر».

(٣) يعني: عن التَّلبيَة.

(٤) روايته أخرجها ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/ ١٣٩) من طريق وُهَيب بن خالد، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١١٣) من طريق عبدالعزيز الدَّراوردي، كلاهما عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب؛ قال: بعثني ابن عباس... فذكره.

(٥) قوله: «زوج النبي ﷺ» ليس في (ت) و(ك).

(٦) في (ت) و(ك): «يونس» بلا واو.

(٧) روايته أخرجها بقي بن مخلد في «الحوض والكوثر» (١٠).
ورواه بقي بن مخلد أيضا (٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٧٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ١١٨) و(٥١/ ٥٢) من طريق القاسم بن عثمان الجوعي، عن عبدالله بن نافع، به.
قال ابن عساكر: «غريب من حديث مالك، عن نافع». وقال البرذعي في «سؤالاته لأبي زرعة» (ص ٣٧٥-٣٧٦): «وقال لي أبو زرعة: ابن نافع الصائغ عندي منكر الحديث؛ حدَّث عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «ما بين بيتي ومنبري»، وأحاديثَ غيرها مناكير، وله عند أهل المدينة قدر في الفقه». =

عبدالله بن نافع[1] الصَّائغ، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال رسولُ الله ﷺ: « مَا بَيْنَ بَيْتِي إلى مِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي[2] عَلَى حَوْضِي » .

وسُئِلَ[3] أبو زرعة عن هذا الحديث ؟

فقال[4]: هكذا كان يقولُ عبدالله بن نافع ! وإنما هو: مالكٌ[5]، عن خُبَيب بن عبدالرحمٰن، عن حَفْص بن عاصم، عن أبي سعيد – أو عن أبي هريرة – قال: قال رسولُ الله ﷺ.

= ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٧٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٧/ ٣١٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ١٦٠)، و"المهروانيات" (١٠٢)، وتمام في "فوائده" (٦٦٠/ الروض البسام) من طريق أحمد بن يحيى، والعقيلي (٤/ ٧٢) من طريق حباب بن جبلة الدقاق كلاهما عن مالك، به.

قال الطحاوي: « وهذا من حديث مالك يقول أهل العلم بالحديث: إنه لم يحدث به عن مالك أحد غير أحمد بن يحيى هذا، وغير عبدالله بن نافع الصائغ ».

وقال الخطيب في "المهروانيات": « هذا حديث غريب من حديث مالك، عن نافع، تفرَّد بروايته عن أحمد بن يحيى الأحول، وتابعه عبدالله بن نافع، عن مالك».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ١٨١) بعد أن ذكره من طريق أحمد بن يحيى: « وهذا أيضًا إسناد خطأ لم يتابع عليه، ولا أصل له ».

(١) من قوله: « عبدالملك بن الوليد . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)، وفي موضعه في (ت) إشارة لَحَق، ولم يظهر شيء في التصوير .

(٢) قوله: « ومنبري » تصحَّف في (ك) إلى: « وقبري »، وهي محتملة للوجهين في (ت).

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « سئل » بلا واو. (٤) في (ك): « قال ».

(٥) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ١٩٧).

ومن طريق مالك رواه البخاري في "صحيحه" (٧٣٣٥)، وأحمد (٢/ ٢٣٦ رقم٧٢٢٣)، والبزار في "مسنده" (٩٢/ ب/ مسند أبي هريرة)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٨٦) عن أبي هريرة فقط . =

٨٨٦ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه قُرَّانُ بن تَمَّام[1]، عن أيمَنَ بنِ نَابِلٍ، عن قُدامَةَ العامري[2]؛ قال[3]: رأيتُ النبيَّ ﷺ يطوفُ بالبيت، يَسْتَلِمُ الحَجَر بِمِحْجَنِه .

= قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٨٥): « هكذا رَوى هذا الحديث عن مالك ﷺ رواةُ "الموطأ" كلُّهم - فيما علمت - على الشَّك في أبي هريرة وأبي سعيد، على نحو الحديث الذي قبله، إلا : معن بن عيسى، وروح بن عبادة، وعبد الرحمٰن بن مهدي، فإنهم قالوا فيه: عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعًا على الجمع؛ لا على الشَّك ».

وقال أيضًا: « رواه عبد الرحمٰن بن مهدي عن مالك بإسناده، فجعله عن أبي هريرة وحده، ولم يذكر معه أبا سعيد ».

قال: « والحديث محفوظ لأبي هريرة بهذا الإسناد؛ كذلك رواه عبيد الله بن عمر عن خبيب بهذا ».

ورواه البخاري (١١٩٦)، ومسلم (١٣٩١)، والبزار في "مسنده" (٩١/أ/مسند أبي هريرة) من طريق عبيدالله بن عمر، عن خبيب بن عبدالرحمٰن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة. وانظر "العلل" للدارقطني (١٥٣١).

(١) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٣/ ٤١٣ رقم١٥٤١٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٢٨) والفاكهي في "أخبار مكه" (٤٦٩)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤٣٤)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٨ رقم٨٠)، وفي "الأوسط" (٨٠٢٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٥٨)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٧٧١).

قال الطبراني في "الأوسط": « لم يرو هذا الحديث عن أيمن إلا قران بن تمام ».

وقال العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٤٨/ السلفي): « وهذا الحديث رواه قرَّان بن تمام، عن أيمن بن نابل، عن قدامة بن عبد الله الكلابي، عن النبي ﷺ هكذا، ولم يتابَع عليه قرَّان، ورواه الناس عن أيمن بن نابل: الثوريُّ وجماعة، عن قدامة بن عبد الله: رأيت النبيَّ ﷺ يرمي جمرةَ العقبة على ناقة، بهذا اللفظ ». وانظر "ميزان الاعتدال" (١/ ٤٩٤).

(٢) هو: ابن عبدالله .

(٣) في (ك): « فقال ».

فسمعتُ[١] **أبي يقول**: لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن أَيْمَنَ إلا قُرَّانٌ، ولا أراه محفوظًا، أين كان أصحابُ أيمَنَ بنِ نَابِلٍ عن هذا الحديث؟!

٨٨٧ - **وسألتُ**[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه محمَّد بن أيُّوب، عن حَفْص المِهْرَقاني[٣]، عن محمَّد بن سعيد بن سابق، عن عمرو[٤] بن أبي قَيْسٍ[٥]، عن إبراهيم بن مُهاجِر، عن أبي بكر بن[٦] حَفْصٍ، عن ابن عمر[٧]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الغَازِي وَالحَاجُّ والمُعْتَمِرُ وَفْدُ اللهِ؛ سَأَلُوا**[٨] **اللهَ فَأَعْطَاهُمْ، ودَعَوُا اللهَ فَأَجَابَهُمْ**»؟

فقال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما هو أبو بكر بن حَفْص، عن عمر، مُرسَلٌ[٩]. وقد أدركَ أبو بكرِ بنُ حَفْصٍ ابنَ عمر، ولم يُدْرِكْ عُمَرَ. وكنت قَدِمْتُ قَزْوِينَ، فكتبتُ حديثَ محمد بن سعيد بن سابق،

---

(١) كذا في (ف)، وفي (أ) و(ش): «وسمعت»، وفي (ت) و(ك): «سمعت».

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٨٤٦) و(٨٤٧)، والمسألة الآتية برقم (٨٩٤) و(١٠٠٧).

(٣) هو: حفص بن عمر المِهْرَقاني؛ بكسر الميم، وسكون الهاء، وفتح الراء؛ كما في "الأنساب" للسمعاني (٤/ ٣٥٠).

(٤) في (ك): «عمر».

(٥) قوله: «قيس» تصحَّف في (أ) و(ش) إلى: «سابق».

(٦) قوله: «ابن» سقط من (ش).

(٧) قوله: «عن ابن عمر» سقط من (أ) و(ش).

(٨) في (ت) و(ك): «شاكر» بدل: «سألوا».

(٩) قوله: «مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

عن عمرو بن أبي قَيس، عن إبراهيم بن مُهاجِر، عن كَثِيرِ بن شِهاب .

فإذا هذا الحديثُ - كما قال أبي -: إبراهيمُ بنُ مُهاجِر[١]، عن أبي بكر بن حَفْص، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

٨٨٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عَمْرُو بن خالد الحَرَّاني، عن ابن لَهِيعَة[٢]، عن محمَّد بن عَجْلان، عن أبي سَلَمة، عن سعد[٣]: أنه سمعَ بعضَ بني أخيه يُلَبِّي: لَبَّيْكَ[٤] ذو المَعَارِجِ[٥]، فقال سعد: أَجَلْ! إنه لذو المَعَارِج، وما كُنَّا نقولُ هذا مع رسولِ الله ﷺ؟

---

(١) من قوله: « عن كثير ... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٢) هو: عبدالله .

(٣) في (أ) و(ش): « سعيد ». وسعد هو: ابن أبي وقَّاص رضي الله عنه .

(٤) قوله: « لبيك » مكرر في (ك).

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «لبيك ذا المعارج»، وهو الجادَّة؛ لأنه منادًى مضاف منصوبٌ بالألف، حذفتْ منه أداة النداء « يا »، وما وقع في النسخ إنْ لم يكنْ تحريفًا؛ فإنَّه قد يخرَّج على وجهَيْنِ:
الأوَّل: أنَّ « ذو » بالواو لفظًا ورسمًا، وهي خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لبيك؛ أنتَ ذو المعارج.
والثاني: أنها بالألفِ لفظًا على أنها منادًى مَنْصُوبٌ بالألف، وإنما رسمتْ واوًا على الأصل في لامها؛ فإنَّ أصل « ذو »: « ذوو »، ومثل ذلك كلمة « أبو » كما تقدم في التعليق على المسألة رقم (٢٢).
فإنْ قال قائل: إنما جاءت « ذو » هنا بالواو رسمًا ونطقًا مشاكلةً لما سيأتي بَعْدُ مِنْ قوله: « إنَّه لذو المعارج »؛ فإنَّ المتكلِّم قد يلجأ إلى بعض تصرُّفٍ في الكلمة على خلاف قاعدتها في اللسان العربي مراعاةً للمشاكلة مع كلمة أخرى.
قلنا: لا يبعد ذلك، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٦٦)، وسيأتي نحوه في المسألة رقم (١٦٧٣) و(٢٠٧١) و(٢٠٩٢).

قال أبو زرعة: هكذا رواه عَمْرُو بن خالد! وإنما هو كما رواه الثَّوْري[١]، وجرير[٢]، ويحيى بن سعيد القَطَّان[٣]، وحاتِم[٤]، وأبو خالد الأحمر[٥]، والدَّرَاوَرْدي[٦]، عن ابن عَجْلان، عن عبدالله ابن أبي سَلَمة . زاد الدَّرَاوَرْدي: عن عامر بن سعد، عن سعد[٧].

٨٨٩ - [٨].

---

(١) هو: سفيان .

(٢) هو: ابن عبدالحميد .

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٧٢ رقم ١٤٧٥)، والبزار في "مسنده" (١٢٤٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٢٤)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٨٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٤٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٥/ ١٢٩). ومن طريق أحمد وأبي يعلى رواه الضياء في "المختارة" (٩٦٧ و٩٦٨).

(٤) هو: ابن إسماعيل .

(٥) هو: سليمان بن حيَّان . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٤٦٥). ورواه الشافعي في "الأم" (٢/ ١٥٦)، و"المسند" ص(١٢٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٤٥) من طريق القاسم بن معن، عن ابن عجلان، به.

(٦) في (ف): « الدَّرَاوَرْدِي » بلا واو .
والدراوردي هو: عبدالعزيز بن محمد . وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٢٤٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٢٥).

(٧) قال الدارقطني في "العلل" (٦٤٨): « يرويه محمد بن عجلان، عن عبد الله بن أبي سلمة، واختُلِف عنه، فرواه القاسم بن معن ويحيى بن القطان وأبو خالد الأحمر والثوري، عن ابن عجلان، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن سعد . وخالفهم الدراوردي، فرواه عن ابن عجلان، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن عامر بن سعد، ولم يُتابَع الدراوردي على: عامر . . . ».

(٨) وقع خطأ في ترقيم طبعة محب الدين الخطيب ﵀ ، فجاء رقم (٨٩٠) عقب رقم (٨٨٨)، والكلام متصل، وليس ثَمَّ سقط .

٨٩٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاويةُ بن هشام[(١)]، عن سُفْيان[(٢)]، عن ابن جُرَيج[(٣)]، عن عَطَاء[(٤)]، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ لَبَّى حتى رمى جَمْرَةَ العَقَبَةِ؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما يرويه سُفْيان[(٥)]، عن حبيب[(٦)]، عن عَطاء، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

٨٩١ - وسألت[(٧)] عليَّ بن الحسين بن الجُنَيد عن حديثٍ رواه

---

(١) هو: القصَّار. وروايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٣٠٩).
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (ل١٦٣/أ/أطراف الغرائب) من طريق جعفر بن عنبسة، عن عمر بن حفص المكي، عن ابن جريج، به. وقال بعد أن ذكر عدة أحاديث: « تفرد بهذه الأحاديث عمر بن حفص المكي، عن ابن جريج، وتفرد بها عنه جعفر بن عنبسة ».

(٢) هو: الثوري.

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٤) هو: ابن أبي رَباح.

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣٤٤ رقم٣١٩٩)، والنسائي في "المجتبى" (٣٠٥٦)، وفي "الكبرى" (٤٠٦٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٦٩٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٢٤)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٧ رقم ١٢٣٥١) من طريق سفيان، عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.
وأخرجه البخاري (١٦٨٥) من طريق الضحاك بن مخلد، ومسلم (١٢٨١) من طريق عيسى بن يونس، كلاهما عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس: أن النبيَّ ﷺ لم يزل يلبِّي حتَّى رمى جمرةَ العقبة.

(٦) هو: ابن أبي ثابت.

(٧) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٩٩/ مخطوط).

سعيد بن سَلَّام العَطَّار، عن عبدالله بن عمر[١] العُمَري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ - في قوله تعالى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[٢]- قال: « الزَّادُ والرَّاحِلَةُ » ؟

قال: هذا حديثٌ باطلٌ[٣].

٨٩٢ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه بِشْر بن المُنْذِرِ الرَّمْلي[٥]، عن محمد بن مسلم الطَّائفي، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: « **العُمْرَةُ إلى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالحَجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ** ». قيل: وما بِرُّه[٦] يا رسولَ الله؟

---

(١) في (ف): « عمرو ».
(٢) الآية (٩٧) من سورة آل عمران .
(٣) قال الشيخ الألباني في "الإرواء" (٤/١٦٣): « وآفته ابن سلام هذا، قال أحمد وابن معين: كذاب ».
(٤) انظر المسألة المتقدِّمة برقم (٨١١) و(٨١٣) و(٨١٨).
(٥) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (١/١٤١)، والطبراني في "الأوسط" (٨٤٠٥) من طريق بشر بن المنذر، به.
قال العقيلي عن بشر بن المنذر: « في حديثه وهمٌ »، ثم روى له هذا الحديث، ثم قال: « لا يُتابَع عليه من حديث عمرو بن دينار، وقد روى بشر هذا غيرَ حديثٍ من هذا النحو . وهذا يروى عن جابر من حديث محمد بن المنكدر بإسناد ليِّن، ورواه محمد بن ثابت البُناني، وطلحة بن عمرو، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ».
وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا محمد بن مسلم، ولا عن محمد إلا بشر بن المنذر ».
(٦) في (أ): « وما يرعه »، وكذا في (ش) و(ف) ولكن بإهمال الياء، والمثبت من (ت) و(ك).

قال: « إِطْعَامُ الطَّعَامِ، وَطِيبُ الكَلَامِ » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ شِبهُ موضوعٍ[1]، وبِشْر بن المُنذر كان صدوقًا.

٨٩٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالرَّحيم بنُ مُطَرِّف[2]، عن عيسى بن يونس، عن ابن جُرَيج[3]، عن الزُّهْري، عن أنس؛ قال: صَلَّيْتُ مع رسول الله ﷺ بالمدينة أربعًا، وبذي الحُلَيْفَة رَكْعَتَيْنِ، ثم باتَ بها، فلما استَوت به راحِلَتُه، لَبَّى ؟

فسمعتُ أبي يقول: لا أعلمُ روى هذا الحديثَ غيرُ عيسى بنِ يونس، وشُعَيبِ بنِ إسحاق، ولا أدري ابنُ جُرَيج من أين جاءَ به ؟! والناسُ يَرْوُونَهُ عن إبراهيم بن مَيْسَرة[4]، عن أنس.

٨٩٤ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[6]، عن محمد

---

(١) في (ت) و(ك): « الموضوع ».

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٢٢) من طريق حجاج بن إبراهيم الأزرق، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٠٠) من طريق إسحاق بن راهويه، كلاهما عن عيسى بن يونس، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا ابن جريج، تفرد به عيسى بن يونس، ورواه غير عيسى عن ابن جريج، عن محمد بن المنكدر وإبراهيم بن ميسرة، عن أنس ».

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٤) روايته أخرجها البخاري (١٠٨٩)، ومسلم (٦٩٠) من طريق سفيان، عن محمد بن المنكدر وإبراهيم بن ميسرة، عن أنس، به.

(٥) انظر المسائل المتقدمة برقم (٨٤٦) و(٨٤٧) و(٨٨٧)، والمسألة الآتية برقم (١٠٠٧).

(٦) هو: عبدالله، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه تمام في =

ابن أبي حُمَيد، عن محمد بن المُنكَدِر، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **الحَاجُّ والعُمَّارُ وَفْدُ اللهِ؛ إنْ سَأَلُوا أُعْطُوا، وَإن دَعَوْا أُجِيبُوا، وَإِنْ أَنْفَقُوا أُخْلِفَ علَيْهِم . وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي القَاسِمِ[(١)] بِيَدِهِ، مَا أَهَلَّ مِنْ[(٢)] مُهِلٍّ، وَلَا كَبَّرَ[(٣)] مِنْ مُكَبِّرٍ عَلَى شَرَفٍ مِنَ الأَرْضِ، إِلَّا أَهَلَّ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَكَبَّرَ بِتَكْبِيرِهِ، حَتَّى[(٤)] يَنْقَطِعَ مِنْهُ الصَّوْتُ** » ؟

= "فوائده" (٥٩٧/ الروض البسام) والقاضي الشريف أبو الحسين في "المشيخة" - كما في "السلسلة الصحيحة" (١٨٢٠) - من طريق ابن وَهْب، قال: حدثني محمد بن أبي حميد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه ، به، ولم يذكر محمد بن المنكدر.

ورواه بكر بن بكار في "حديثه" (٣/أ- ب) عن محمد بن أبي حميد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، به.

ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (٨٩٨) من طريق عبدالعزيز بن محمد، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٩٧) من طريق يحيى بن يعلى، والخطيب في "تلخيص المتشابه" (٢/ ٨٣٩) من طريق عبدالله بن نافع الصائغ والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٨٠٩) من طريق بكر بن بكار، جميعهم، عن محمد بن أبي حميد، مثله.

وأخرجه البزار (١١٥٣/ كشف) من طريق أبي عاصم، عن محمد بن أبي حميد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به مرفوعًا .

قال البزار: « لا نعلمه عن جابر إلا عن ابن المنكدر، ورواه عنه ابن أبي حميد وطلحة بن عمرو ».

وانظر "السلسلة الصحيحة" للألباني ﷺ (١٨٢٠).

(١) في (ك): «والذي نَفْسُ أبو القاسم».

(٢) قوله: « من » سقط من (ك) .

(٣) في (ش): « ولا مكبر ».

(٤) في (ك): « وحتى ».

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٨٩٥ - وسألتُ أبي[(١)] عن حديثٍ رواه عَمْرُو بن أبي سَلَمة التِّنِّيسي[(٢)]، عن زهير بن محمد، عن موسى بن عُقْبَة، عن سالم بن عبدالله، عن عائِشَة؛ قالت: دخَلَ رسولُ الله ﷺ الكعبةَ[(٣)]، ما خَلَفَ بَصَرُهُ[(٤)] موضعَ سُجودِهِ، حتى خرجَ منها؟

فسمعتُ أبي يقول: هو[(٥)] حديثٌ مُنكَرٌ .

٨٩٦ - وسمعتُ أبا زرعة[(٦)] وحدَّثنا عن أبي ثابت محمَّد بن عُبَيدالله[(٧)] المَديني[(٨)]، عن عبد العزيز بن محمد[(٩)]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ المَقَامَ كان في زمانِ[(١٠)] النبيِّ ﷺ،

---

(١) نقل حكم أبي حاتم على الحديث العينيُّ في "عمدة القاري" (٩/ ٢٤٥).

(٢) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٣٠١٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٧٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٥٨).

(٣) في (ك): « الكوفة ».

(٤) في (ك): « البصرة ».

(٥) في (ت) و(ك): « هذا ».

(٦) في (ف): « أبي زرعة ».

(٧) في (ك): « عبدالله ».

(٨) روايته أخرجها البيهقي في "دلائل النبوة" (٢/ ٦٣).
قال ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٢٤٦): « وهذا إسناد صحيح ».
وقال ابن حجر في "الفتح" (٨/ ١٦٩): « وكان المقام من عهد إبراهيم لِزْقَ البيت إلى أن أخَّره عمر ﷺ إلى المكان الذي هو فيه الآن، أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" بسند صحيح عن عطاء، وغيره، وعن مجاهد أيضًا، وأخرج البيهقي عن عائشة مثله بسند قوي ».

(٩) هو: الدَّرَاوَرْدي .

(١٠) في (ف) و(ك): « زمن ».

وزمانِ أبي بكر مُلتَصِقٌ[١] بالبيت، ثم أَخَّرَهُ عمر بن الخطاب ﷺ.

فسمعتُ أبا زرعة[٢] يقول[٣]: لا يَرْوُونَهُ[٤] عن عائِشَة؛ إنما يَرْوُونَهُ[٥] عن هشام[٦]، عن أبيه فقَطْ.

٨٩٧ - سمعتُ أبا زرعة[٧] وانتهَىٰ إلى حديثٍ كتَبَهُ عن

---

(١) كذا في جميع النسخ، وهو خبر «كان»، فحقُّه النصب «ملتصقًا»، كما في "دلائل النبوَّة"، و"تفسير ابن كثير"، و"فتح الباري"، و"الدر المنثور" (١/ ٢٩٣)، لكنَّ حَذْفَ هذه الألف - كما في النسخ - جارٍ على لغة ربيعة. وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). ولم نقف على هذا اللفظ في بقيَّة مصادر التخريج؛ فقد جاء الحديث بألفاظ أخرى!.

(٢) في (ف): «أبي زرعة».

(٣) قوله: «يقول» سقط من (ك).

(٤) في (ك): «لا يَرْونه».

(٥) في (ش) و(ك): «يرويه».

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٩٥٤) من طريق معمر، والفاكهي في "أخبار مكة" (٩٩٧) من طريق عيسى بن يونس كلاهما عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: إن النبي ﷺ صلى إلى الكعبة وأبو بكر - ﷺ - بعده، وعمر ﷺ شطر إمارته، ثم إن عمر ﷺ قال: إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ فحوله إلى المقام. واللفظ للفاكهي.

ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (١٠٠٠) والأزرقي في "أخبار مكة" (٢/ ٣٥) قالا: حدثنا محمد بن أبي عمر قال: ثنا سفيان، عن حبيب بن أبي الأشرس قال: كان سيلُ أم نهشل قبل أن يعمل عمر بن الخطاب - ﷺ - الردم بأعلى مكة، فاحتمل المقام من مكانه، فلم يدر أين موضعه، فلما قدم عمر بن الخطاب ﷺ مكة سأل: من يعلم موضعه؟ فقام المطلب بن أبي وداعة السهمي فقال: أنا يا أمير المؤمنين، قد كنت قدرته وذرعته بمقاط - وتخوفت هذا عليه - من الحجر إليه، ومن الركن إليه، ومن وجه الكعبة. قال: ائت به، فجاء به فوضعه في موضعه هذا، وعمل الردم عند ذلك. قال سفيان: فذلك الذي حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه قال: إن المقام كان عند سقع البيت، فأما موضعه الذي هو موضعه فموضعه الآن، وأما ما يقول الناس إنه كان هناك فلا.

(٧) قوله: «سمعت أبا زرعة» سقط من (أ) و(ش) و(ف).

عبدالرحمٰن بن عبدالملك بن شَيْبة الحِزامي[١]، عن ابن أبي فُدَيك[٢]، عن موسى بن يعقوب، عن الزُّبَير بن عبدالله بن أبي خالد - وهو ابن رُهَيْمة[٣] مولى عثمان - عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أَنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إِنَّ الإِيمَانَ لَيَنْحَازُ إِلَيْهَا[٤] كَمَا يَحُوزُ السَّيْلُ الغُثَاءَ، وَوَاللهِ إِنَّ تُرْبَتَهَا لَمُؤْمِنَةٌ**»، سمَّاها رسولُ الله ﷺ[٥]: طَيْبَةَ.

فأملى علينا أبو زرعة: أَنَّ كلامَ الأَوَّلِ[٦]: عن هشام بن عُرْوَة، عن صالح[٧] بن أبي صالح، عن أبيه[٨]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٢٧) بلفظ: «المدينة تربتها مؤمنة». وقال: «وأحاديث زبير هذا منكرة المتن والإسناد، لا تروى إلا من هذا الوجه». ورواه الدارقطني في "الأفراد" (٣٤٩/ أ/ أطراف الغرائب) بلفظ: «ذكر النبي ﷺ المدينة فقال: تربتها طيبة». و(٣٥٠/ أ/ أطراف الغرائب) بلفظ: «سمَّى الله عزوجل المدينة طيبة». قال الدارقطني: «تفرد به موسى بن يعقوب عن الزبير بن عبدالله، وتفرد به أبو بكر بن شيبة، عن ابن أبي فديك عنه».

(٢) هو: محمد بن إسماعيل.

(٣) في (أ): «زهيمة». ووقع في "التقريب" (١٩٩٧): «زُهْمَة»، والمثبت موافق لما في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٨١ رقم ٢٦٤٢) و"تهذيب التهذيب" (١/ ٦٢٥)، و"تهذيب الكمال" (١٩٦٥).

(٤) في (أ) و(ف): «إليهما».

(٥) في (أ) و(ش): «النبي ﷺ».

(٦) مراد أبي زرعة بقوله: «كلام الأول» يعني: «إن الإيمان لينحاز إليها كما يحوز السيل الغثاء» ولم نقف عليه بهذا اللفظ من طريق صالح بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، إنما رواه مسلم في "صحيحه" (١٣٧٨) بهذا الإسناد، ولفظه: «لا يصبر أحدٌ على لأواء المدينة وشدتها إلا كنتُ له شفيعًا يوم القيامة أو شهيدًا». وقوله: «كلام الأوَّل»: من إضافة الموصوف إلى صفته، والأصل: «الكلام الأوَّل»، وهو جائز على قول الكوفيين، وانظر التعليق على المسألة رقم (٥٠٥).

(٧) في (ت) و(ك): «عن أبي صالح».

(٨) هو: ذَكوان السَّمَّان.

٨٩٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن الهاد[١]، عن محمَّد[٢] بن إبراهيم بن الحارث التَّيْمي، عن عيسى بن طَلْحَة، عن عُمَير[٣] بن سَلَمة الضَّمْري؛ قال: بينا نحنُ نسير مع رسولِ الله ﷺ، وهُوَ[٤] حُرُمٌ، إذا حِمارُ وَحْشٍ[٥] مَعْقُورٌ[٦]، فقال رسولُ الله ﷺ: «دَعُوهُ! فَيُوشِكُ صَاحِبُهُ أَنْ يَأْتِيَهُ»، فجاءَ رجلٌ من بَهْز[٧]- هو الذي عَقَرَ الحِمار[٨]- فقال[٩]: يا رسولَ الله، شَأْنُكُمْ بهذا الحِمار، فأمرَ

(١) هو: يزيد بن عبدالله. وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (٤٣٤٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٧٢) وابن حبان (٥١١٢)، والحاكم (٣/ ٦٢٣- ٦٢٤). وسكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: «سنده صحيح».
وتابعه على روايته على هذا الوجه: عبد ربه بن سعيد كما ذكر الدارقطني في "العلل" (٥١٥)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٤٣).
وذكر الدارقطني أيضًا أن يحيى بن أبي كثير تابعهما على هذا الوجه، لكن ذكر المزي في "تحفة الأشراف" (٥٠٠٦) أن أبان العطار رواه عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن عيسى بن طلحة، عن البهزي، عن النبي ﷺ، ولم يذكر في حديثه: «عمير بن سلمة». وبناء على قول المزي لا يكون يحيى متابعًا لهما، والله أعلم.
(٢) قوله: «عن محمد» مكرَّر في (ف).
(٣) في (ك) تشبه أن تكون: «عير».
(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «وهم»، والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الموافق لما في مصادر التخريج، ففي بعضها: أن رسول الله ﷺ خرج يريد مكة وهو محرمٌ.
(٥) قوله: «وحش» من (أ) و(ش) فقط.
(٦) أي: مَنحورٌ، وقد يُستعمَل فيما أُصيبَ ولم يمُت بعد. انظر "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٢٧٢).
(٧) في (أ): «بهذ» بالذال.
(٨) في (أ) و(ش): «عقره» بدل: «عقر الحمار».
(٩) في (ت) و(ك): «قال».

رسولُ الله ﷺ أبا بكر فقَسَمَهُ[١] بين الناس، ثم سِرْنَا حتى إذا كُنَّا بالأُثَايَة[٢]، إذا ظَبْيٌ حاقِفٌ[٣] في ظلِّ شجرة، فيه سَهْمٌ، فأمر رسولُ الله ﷺ إنسانًا، فقال: «لَا يُهَيِّجْهُ أَحَدٌ»، فَنَفَذَ الناسُ وتركوه؟

فسمعتُ أبي يقول: روى هذا الحديثَ يحيى بْنُ سعيد الأنصاريُّ[٤]، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طَلْحَة، عن

---

(١) في (ش): «فقسم».

(٢) الأُثَايَةُ - بفتح الهمزة، وكسرها -: موضعٌ في طريق الجُحْفَة، بينه وبين المدينة خمسةٌ وعشرون فرسخًا. "معجم البلدان" (١/ ٩٠).

(٣) أي: نائمٌ قد انْحَنى في نَومِه. "النهاية" (١/ ٤١٣). قال الفيومي: «ظبيٌ حاقفٌ: للذي انحنى وتثنَّى من جُرحٍ أو غيره». "المصباح المنير" (ح ق ف) (ص١٤٣)، وانظر معنى آخر للحاقف في "المغرب" للمطرِّزي (١/ ٢١٦).

(٤) اختُلِف في هذا الحديث على يحيى بن سعيد الأنصاري.
فرواه مالك في "الموطأ" (١/ ٣٥١) عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عيسى ابن طلحة، عن عمير، عن البهزي، به.
ومن طريق مالك رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٣٣٩)، والنسائي في "سننه" (٢٨١٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥١١١). قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٤١): «ولم يُختَلَف على مالك في إسناد هذا الحديث».
وتابع مالكًا على روايته من هذا الوجه: يونس بن راشد، كما عند الخطيب في "الأسماء المبهمة" (ص٤١٩).
ورواه يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، واختُلِف على يزيد: فرواه جماعة عنه منهم:
أحمد في "المسند" (٣/ ٤٥٢ رقم١٥٧٤٤)، وابن أبي شيبة؛ كما عند ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٣٨٢)، ويزيد بن سنان؛ كما عند الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٧٢)، وإدريس بن جعفر العطار؛ كما عند الطبراني في "الكبير" (٥/ ٢٥٩ رقم ٥٢٨٣)، ومحمد بن رمح البزاز؛ كما عند البيهقي في "سننه" (٥/ ١٨٨)، كلهم عن يزيد، عن الأنصاري بمثل رواية مالك. =

. . . .

= وخالفهم عبدالله بن روح المدائني، فرواه عن يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، به . أخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٤٢).
والصَّحيحُ رواية الجماعة عنه.
ورواه حماد بن زيد؛ كما عند ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٤٢)، والخطيب في "الأسماء المبهمة" (ص٤١٨)، وهشيم؛ كما عند أحمد (٣/ ٤١٨ رقم ١٥٤٥٠)، كلاهما عن الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، به .
قال الدارقطني في "العلل"(٤/ ١١٦/ أ):«اتفق حماد بن زيد وهشيم وعلي بن مسهر وسويد بن عبدالعزيز؛ فرووه عن يحيى بن سعيد وأسندوه عن عمير بن سلمة، عن النبي ﷺ. وخالفهم مالك بن أنس وجرير بن عبدالحميد ويزيد بن هارون وعبدالوهَّاب بن عبدالمجيد (في الأصل: عبدالحميد) الثقفي، وأبو ضمرة أنس بن عياض وعباد العوام والنضر بن محمد المروزي وعبدالرحيم بن سليمان ويونس بن راشد، فرووه عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، عن البهزي، عن النبي ﷺ ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٥١٥):« والصَّواب قول من قال: عمير بن سلمة ».
قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٤٣):« وقال موسى بن هارون: والصحيح عندنا: أن هذا الحديث رواه عمير بن سلمة، عن النبي ﷺ ليس بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد ». قال:« وذلك بيِّن في رواية يزيد بن الهادي، وعبد ربه بن سعيد ». قال موسى بن هارون: ولم يأت ذلك من مالك؛ لأن جماعة رووه عن يحيى بن سعيد كما رواه مالك، ولكن إنما جاء ذلك من يحيى بن سعيد، كان يرويه أحيانًا فيقول فيه: عن البهزي، وأحيانًا لا يقول فيه: عن البهزي، وأظن المشيخة الأولى كان ذلك جائزًا عندهم، وليس هو رواية عن فلان، وإنما هو: عن قصة فلان ».
ونقل الحافظ ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٥٨٨-٥٩٠) كلام موسى بن هارون باختصار.
ورواه سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن =

عُمَير[1] بن سَلَمة، عن البَهْزي[2]، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: ورواه الأوزاعي، وقَصَّر به، ولم يُجَوِّده .

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ ؟

قال: حديثُ ابن الهادِ أشبهُ؛ لأنَّ في حديث ابن الهادِ ذِكْرَ

= طلحة، عن أبيه طلحة: أن النبي ﷺ أعطاه حمار وحش، وأمره أن يفرِّقَه في الرِّفاق وهم محرمون . أخرجه ابن ماجه (٣٠٩٢).

ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (٥٠٠٦) عن يعقوب بن شيبة قوله: « وهذا الحديث لا أعلم رواه هكذا غير ابن عيينة وأحسبه أراد أن يختصره فأخطأ فيه، وقد خالفه الناس في هذا الحديث ».

قال المزي: « ولعل ابن عيينة حين اختصره لحقه الوهم ».

وقال ابن حجر في "النكت الظراف" (٥٠٠٦): « وقد كشف الغطاءَ عن ذلك عليُّ ابن المديني، فذكر إسماعيل القاضي عن علي بن المديني أنه قال في كتاب "العلل" بعد أن ساق الحديث عن سفيان بن عيينة مطوَّلاً : قلت لسفيان: إنه كان في "كتاب الثقفي" : عن يحيى بن سعيد، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، عن البهزي، قال: فقال لي سفيان: ظننت أنه « طلحة » وليس أستيقنه، وأما الحديث فقد جئتك به ».

قال ابن حجر: « فلم يلحق سفيان الوهم بسبب اختصاره؛ بل اعترف أنه لما حدَّث به ظن أنه عن طلحة ». ونقل الخطيب في "الأسماء المبهمة" (ص٤٢٠) كلام علي بن المديني.

وقال الدارقطني في "العلل" (٥١٥): « تفرد به ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن طلحة، ووهم فيه ». وانظر التعليق على "مختصر المستدرك" لابن الملقن رقم (٨٠٧).

(١) في (ك): « عمر ».

(٢) في (ش): « النهدي »، وفي (أ) و(ف): « البهذي »، وفي (ت) و(ك): « اللهزي ». وتقدم أنه من بَهْز، وسيأتي على الصَّواب في بعض النسخ .

البَهْزِي[١]، والحديثُ عن عُمَير، وكان المجني[٢] على الحِمار: البَهْزِيَّ[٣].

٨٩٩ - وسمعتُ[٤] أبي وذكَرَ حديثًا رواه رَجَاءُ بنُ صَبِيح أبو[٥] يحيى الحَرَشِيُّ[٦] صاحبُ السَّقَط، عن مُسَافِع بن شَيبة، عن عبدالله بن عَمْرو؛ أنه قال: أشهدُ بالله لَسَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**الرُّكْنُ وَالمَقَامُ يَاقُوتَتَانِ[٧] مِنْ يَاقُوتِ الجَنَّةِ، وَلَوْلَا أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ طَمَسَ**

---

(١) في (أ) و(ف): «البهدي»، وفي (ش): «النهدي».

(٢) كذا في جميع النسخ! ولعل صوابه: «الجاني». وقد تكون: «المُجْنِي»؛ وهو: المُكِبُّ؛ من أَجْنأ يُجْنِئُ: إذا أَكَبَّ عَليه ومالَ وعَطفَ، والله أعلم. انظر "النهاية" لابن الأثير (١/ ٣٠٢)، و"لسان العرب" (١/ ٥٠).

(٣) في (أ) و(ف): «البهذي»، وفي (ش): «النهدي».

(٤) ذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في "فتح الباري" (٣/ ٤٦٢) وقال: «وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: وقفه أشبهُ، والذي رفعَهُ ليس بقوي».

(٥) في (أ) و(ش): «ابن».

(٦) في (أ) و(ش): «الحسيني».

ورواية رجاء أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢١٣ و٢١٤ رقم ٧٠٠٠ و٧٠٠٨)، والترمذي في "جامعه" (٨٧٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٧٣٢)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٢/ ٢١٤ رقم ٧٠٠٩)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (٢/ ١٦٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٧١٠)، والفاكهي في "أخبار مكة" (٩٦٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٥٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٧/ ٣٨٢ و٣٨٣).

قال الترمذي: «حديث غريب» وقال: «هذا يروى عن عبدالله بن عمرو موقوفًا، قوله».

وقال ابن خزيمة: «لست أعرف رجاء (في الأصل: أبا رجاء) هذا بعدالة ولا جرح، ولست أحتج بخبر مثله».

(٧) في (ت) و(ك): «ياقوتان».

نُورَهُمَا، [لأَضَاءَتَا][(١)] مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ »؟

فقال أبي: روى[(٢)] الزُّهْرِيُّ[(٣)] وشُعْبَةُ، كلاهما عن مُسافِع بن شَيبة، عن عبدالله بن عَمْرٍو[(٤)]، موقوفٌ[(٥)]، وهو أشبهُ، ورجاءٌ شيخٌ ليس بِقَوِيٍّ.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وأثبتناه من مصادر التخريج السابقة.

(٢) في (ك): « رواه ».

(٣) وروي عن الزهري به مرفوعًا، فرواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٧٣١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٧٥)، وفي "الشعب" (٣٧٤١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٧/ ٣٨١) من طريق أيوب ابن سويد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٧٥) و"الشعب" (٣٧٤٢) - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٧/ ٣٨١) - من طريق شبيب بن سعيد الحبطي، والفاكهي في "أخبار مكة" (٩٦٢) من طريق عبدالله بن وهب، ثلاثتهم عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن مسافع، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعًا.
قال ابن خزيمة: « هذا الخبر لم يسنده أحدٌ أعلمه من حديث الزهري غير أيوب بن سويد إن كان حفظ عنه ».
وقال الحاكم: « هذا حديث تفرَّد [به] أيوب بن سويد، عن يونس، وأيوب ممَّن لم يحتجَّا به، إلا أنه من أجِلَّة مشايخ الشام»، فتعقبه الذهبي في "التلخيص" بقوله: « ضعَّفه أحمد ».
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٩٢١) عن ابن جريج، عن ابن شهاب؛ قال: أخبرني مُسافع الحجبي: انه سمع رجلاً يحدِّث عن عبدالله بن عمرو [في الأصل: عبدالله بن عمر]؛ قال: فذكره موقوفًا.
ورواه الأزرقي في "أخبار مكة" (١/ ٣٢٨) من طريق المثنى بن الصباح، عن مسافع، عن عبدالله بن عمرو به موقوفًا.
وانظر "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٣٢).

(٤) في (ش): « ابن عمر ».

(٥) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، وجادَّتُهُ: موقوفًا، بالألف، لكنْ حذفت هنا جريًا على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

٩٠٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو سعيدٍ الأَشَجُّ[١]، عن أبي خالد الأَحمر[٢]، عن ابنِ عَجْلان[٣]، عن عُبَيدالله[٤] بن عبدالله ابن عاصم، عن عبدالله بن عامر، عن أبيه[٥]؛ قال: سمعتُ عمر بن الخطَّاب يقول: قال رسولُ الله ﷺ: « **تَابِعُوا بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي[٦] الكِيرُ خَبَثَ الحَدِيدِ** »؟

فسمعتُ[٧] أبا سعيدٍ الأَشَجَّ يقول: « كذا قال أبو خالدٍ الأحمرُ[٨]! وأخطأ ». ولم يُبيِّنْ[٩] ما[١٠] الصَّوابُ؟

فسألت أبي عنه؟

فقال: إنما هو: ابنُ عَجْلان[١١]،

---

(١) هو: عبدالله بن سعيد الكندي.
(٢) هو: سليمان بن حيَّان.
(٣) هو: محمد.
(٤) في (ف): « عن عبدالله ».
(٥) هو: عامر بن ربيعة.
(٦) في (ك): « ينفد ».
(٧) في (ك): « سمعت ».
(٨) قوله: « الأحمر » ليس في (ف) و(ت) و(ك).
(٩) أي: أبو سعيد الأشجُّ. وفي نسخة (ت): « ولم بين ».
(١٠) قوله: « ما » ليس في (أ) و(ش).
(١١) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٧)، والطبراني في "الأوسط" (٥٥٢٩) من طريق حاتم بن إسماعيل، عنه، به.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عجلان إلا حاتم بن إسماعيل».
ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٦)، وابن ماجه في "سننه" (٢٨٨٧)، والمحاملي في "الأمالي" (٢٢٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" =

. . . .

= (٢٥/ ٢٥٧) من طريق عبيدالله بن عمر، والدارقطني في "العلل" (٢/ ١٣٠) من طريق سفيان الثوري كلاهما عن عاصم بن عبيدالله، به.
ورواه الحميدي في "مسنده" (١٧) عن ابن عيينة، عن عاصم بن عبيدالله، عن عبدالله بن عامر، عن أبيه، عن عمر، به.
ومن طريق الحميدي رواه ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (٤٣١/ المكيين)، والبيهقي في "الشعب" (٣٨٠١).
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢٨٨٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٨) من طريق ابن أبي شيبة، وأبو يعلى في "مسنده" (١٩٨) - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥/ ٢٥٨) - من طريق أبي خيثمة والقواريري، والفاكهي في "أخبار مكة" (٨٦٨) من طريق يعقوب بن حميد ومحمد بن أبي عمر، والبيهقي في "الشعب" (٣٨٠٠) - ومن طريقه ابن عساكر (٢٥/ ٢٥٨) - من طريق علي بن حرب الموصلي، جميعهم عن سفيان، بمثله.
قال الحميدي: «قال سفيان: هذا الحديث حدثناه عبدالكريم الجزري، عن عبدة، عن عاصم، فلما قدم عبدة، أتيناه لنسأله عنه، فقال: إنما حدثنيه عاصم، وهذا عاصم حاضر، فذهبنا إلى عاصم، فسألناه عنه، فحدثنا به هكذا، ثم سمعته منه بعد ذلك، فمرة يقف على عمر، ولا يذكر فيه «عن أبيه» وأكثر ذلك كان يحدثه عن عبدالله بن عامر، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ».
وقال ابن أبي عاصم: «ورأيته عن أبي بكر [يعني ابن أبي شيبة] في كتابه في موضع آخر: عن عبدالله بن عامر عن عمر، والمحفوظ: عن عبدالله بن عامر عن أبيه، عن عمر».
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٥ رقم ١٦٧) و(٣/ ٤٤٧ رقم ١٥٦٩٨) عن ابن عيينة، عن عاصم، عن عبدالله بن عامر، عن عمر، به. كذا بإسقاط: «عامر بن ربيعة».
ونقل ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥/ ٢٥٩) عن يعقوب بن شيبة قوله في الاختلاف في هذا الحديث على عاصم.
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٥٩) الاختلاف في هذا الحديث، وبيَّن أن الاضطراب فيه من عاصم بن عبيدالله ؛ وذكر أنه لم يكن بالحافظ .
وانظر "مسند الفاروق" لابن كثير (١/ ٢٩٤).

عن عاصم بن عُبَيدالله[١]، عن عبدالله بن عامر، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

٩٠١ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه يعقوبُ بنُ سُفْيان[٣]، عن عمرو بن عاصم، عن عُبَيدالله بن الوازع[٤]، عن لَيْث بن أبي سُلَيم[٥]، عن أبي إسحاق[٦]، عن الحارث[٧]، عن عليٍّ: أنه كان إذا سافرَ ورَكِبَ قال: الحمدُ لله الذي سَخَّر لنا هذا... وذكَرَ الحديثَ؟

فقال: هذا حديثٌ ليس له أصلٌ بهذا الإسناد[٨].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) في (ك): «عبدالله».
(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٧٩٩) و(٨٠٠).
(٣) لم نقف على روايته، والحديث رواه ابن فضيل في "الدعاء" (٥٦) عن الأجلح، عن أبي إسحاق عن الحارث، عن علي، به.
ومن طريق ابن فضيل رواه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٤٩٩).
(٤) في (أ): «الوارع»، وفي (ش) و(ك): «الوراع»، وفي (ت): «الوزاع»، والمثبت من (ف)، وهو الصَّواب كما في "التقريب" (٤٣٧٩).
(٥) في (ت) و(ك): «سليمان».
(٦) هو: عمرو بن عبيدالله السَّبيعي.
(٧) هو: ابن عبدالله الأعور.
(٨) ذكر الدارقطني في "العلل" (٤٣٠) الاختلاف في هذا الحديث وبيَّن أن من رواه عن ليث، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي فقد وهم، وقال: «والصَّواب ما رواه شيبان، عن الأجلح، عن أبي إسحاق، عن علي بن ربيعة، وكذلك قال أصحاب أبي إسحاق عنه».

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْغَزْوِ وَالسِّيَرِ

٩٠٢ - سألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه مَرْوان الفَزَارِيُّ[2]، عن أبي حَيَّان التَّيْمي[3]، عن أبي زُرْعَة[4]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ سمَّى الأُنثى من الخَيْل: الفَرَسَ ؟

فقال: هذا حديثٌ مشهورٌ، رواه جماعةٌ عن أبي[5] حَيَّان، عن أبي زُرْعَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه ذكَرَ الغُلُولَ[6]، فقال: « **لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى عُنُقِهِ فَرَسٌ** »[7].

فاختَصَر مَرْوانُ هذا الحديثَ لمَّا قال: « **يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ** »؛ أي: جعلَ الفَرَسَ أُنثى حين قال: يحملُها[8]، ولم يقل: يَحْمِلُه .

---

(١) في (أ) و(ش): « وسألت » بالواو.

(٢) هو: ابن معاوية . وروايته أخرجها أبو داود (٢٥٤٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٦٨٠).

(٣) هو: يحيى بن سعيد بن حيان.

(٤) هو: ابن عمرو بن جرير، مشهور بكنيته، ومُختَلَف في اسمه، فقيل: هَرِم، وقيل غير ذلك .

(٥) في (ش): « عن ابن ».

(٦) الغُلول: هو الخيانةُ في المَغْنَم، والسَّرِقةُ من الغَنيمة قبل القِسْمة . انظر "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٣٨٠).

(٧) الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٠٧٣) من طريق يحيى بن سعيد القطان، ومسلم (١٨٣١) من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عُلَيَّة، وعبدالرحيم بن سليمان، وجرير بن عبدالحميد، وأيوب السّختياني، جميعهم عن أبي حيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة ، به بلفظ : « لا أُلفِينَّ أحدَكم يوم القيامة على رَقَبته شاةٌ لها ثُغاء، على رقبته فرسٌ له حَمْحَمَة . . . ». ورواه أبو عوانة في "المستخرج" (٤/ ٤٣٨-٤٣٩) من طريق أبي أسامة، عن أبي حيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة ، به بلفظ: « لا أُلفِينَّ يجيءُ أحدُكم يوم القيامة على رَقَبَته فرسٌ لها حَمْحَمَة . . . ».

(٨) في (ك): « حملها ».

٩٠٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة، عن عُمرَ بنِ ذَرٍّ، عن ابن أخي أنس[١]، عن عمِّه أنس[٢]: أنَّ النبيَّ ﷺ بعثَ عليًّا إلى قومٍ يقاتلُهم، ووَجَّهَ خلفَهُ رَجُلَ[٣]، فقال: « **لَا تَدْعُهُ مِنْ خَلْفِهِ** » ؟

قال أبي وأبو زرعة: هذا خطأٌ؛ أخطأَ فيه ابنُ عُيَينة، وليس هو بابن أخي أنس؛ إنما هو: يحيى بن أبي إسحاق، عن عمِّه[٤]. وعمُّه ليس هو أنسَ بن مالك، وهو مُرسَلٌ .

قلتُ لأبي زرعة: مَنْ عمُّه ؟

قال: لا أدري مَنْ عَنَىٰ[٥].

---

(١) هو: إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة كما جاء مصرَّحًا به في رواية الطبراني في "الأوسط" (٨٢٦٥) من طريق عثمان بن يحيى القرقساني، عن سفيان بن عيينة، عن عمر بن ذر، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك ، به.
وكذا ذكره الدارقطني في "العلل" كما سيأتي في التعليق آخر المسألة. وإسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة: ابن أخي أنس بن مالك لأُمِّه .

(٢) قوله: « عن عمه أنس » سقط من (ف).

(٣) كذا، والجادَّة: رجلاً، بالألف، لكنَّها حذفت هنا على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) ذكر المزي في "تهذيب الكمال" (٣١/ ١٩٤) يحيى بن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، وذكر أنه يروي عن عمِّه عمر بن عبد الله بن أبي طلحة، ويروي عنه عمر بن ذر ، فالظاهر أنه هذا، والله أعلم . وانظر التعليق التالي .

(٥) أي: من قصد بقوله: « عمه ».
وهذا الحديث ذكره الدارقطني في "العلل" (٩٤٨)، فقال: « رواه عمر بن ذر، واختُلِف عنه: فرواه أحمد بن عبد المؤمن المصري، عن إسماعيل بن إسحاق =

٩٠٤ - وسمعتُ[١] أبي[٢] وذكر حديثَ صَفْوان[٣]، عن الوليد[٤]، عن شَيْبان[٥]، عن الأعمَش، عن أبي صالح[٦]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ[٧]، وَإِذَا[٨] اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ .

قال أبي: كان صَفْوان ربَّما يَرْويه فيقول: عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ . ويَرْويه شَيْبان فيَضْطَرِبُ فيه، مَرَّةً يقول: عن ابن عباس[٩][١٠]، وأحيانًا يقول: عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

= الأنصاري، عن عمر بن ذر، فقال: عن يحيى بن أبي إسحاق، عن رجل، عن أبي طلحة؛ قال: بعث النبي ﷺ عليًّا . وقد وقع في هذا الإسناد وهم في مواضع: في قوله: يحيى بن أبي إسحاق، وإنما هو: يحيى بن إسحاق. وفي قوله: عن رجل، عن أبي طلحة، وإنما روى هذا الحديث عمر بن ذر، عن يحيى بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي طلحة: أن النبي ﷺ بعث عليًّا . وقيل: عن وكيع، عن عمر بن ذر، عن يحيى بن إسحاق، عن علي . وقيل: عن ابن عيينة، عن عمر بن ذر، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس ، ولا يصحُّ ، والمرسل أصحُّ »اهـ.

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٩٥٣).
(٢) قوله:« أبي » سقط من (ك).
(٣) هو: ابن صالح المؤذِّن .
(٤) هو: ابن مسلم .
(٥) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحوي .
(٦) هو: ذَكْوان السَّمَّان .
(٧) في (ت):« وفيه »، وفي (ك):« وثية »، ولم تُعجَم الياء .
(٨) في (ت) و(ف) و(ك):« وإن » بدل:« وإذا ».
(٩) من قوله:« عن النبي ﷺ ويرويه شيبان . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).
(١٠) أما روايته له عن أبي هريرة: فهي التي ذكرها المؤلف في صدر المسألة عن صفوان، عن الوليد ، عنه . وأما روايته له عن ابن عباس: فأخرجها أبو يعلى في "معجمه" (٧٩) من طريق أبي الوليد أحمد بن عبدالرحمن، وأخرجها ابن حبان =

والصَّحيحُ إنما هو: الأعمَشُ[١]، عن مُجاهِد، عن[٢] طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ[٣].

قال أبي: ويَظُنُّ قومٌ أنَّ حديثَ الوليد غريبٌ.

٩٠٥ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُوَيد بن عبدالعزيز[٥]، عن ابن عَجْلان[٦]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «كُلُّ شَيءٍ مِنْ لَهْوِ الدُّنْيَا بَاطِلٌ، إِلَّا ثَلَاثًا: تَأديبُكَ فَرَسَكَ، وَرَمْيُكَ عَنْ قَوْسِكَ، وَمُلَاعَبَتُكَ أَهْلَكَ؛ فَإِنَّهُنَّ مِنَ الحَقِّ». فقال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُدْخِلُ الجَنَّةَ[٧] بِالسَّهْمِ الوَاحِدِ الثَّلَاثَةَ ...»، فذكرتُ[٨] لهما الحديثَ؟

= في "صحيحه" (٤٥٩٢) من طريق هشام بن خالد الأزرق، كلاهما عن الوليد بن مسلم، عن شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن عباس، به.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٣٣٩ رقم١٠٨٤٤) من طريق صفوان، عن الوليد، عن شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن عباس، به. وهذا يدلُّ على أن الإختلاف من صفوان، وليس من شيبان، إلا أن يكون هناك من رواه عن شيبان بذكر أبي هريرة غير الوليد بن مسلم، من رواية صفوان، عنه.

(١) في (ك): «عن الأعمش».

(٢) قوله: «عن» تصحَّف في (ت) إلى «ابن».

(٣) وقد رواه البخاري (١٨٣٤)، ومسلم (١٣٥٣) من طريق منصور، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، به.

(٤) نقل هذه المسألة بتمامها الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٢٧٤)، وستأتي برقم (٩٩٧)، وانظر المسألة رقم (٩٥٥).

(٥) روايته عند الطبراني في "الأوسط" (٥٣٠٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٩٥). قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، فتعقَّبه الذهبي بقوله: «كذا قال، وسويد متروك».

(٦) هو: محمد.

(٧) قوله: «الجنة» سقط من (ف).

(٨) من قوله: «إن الله عز وجل ...» إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

فقالا: هذا خطأٌ، وَهِمَ فيه سُوَيد؛ إنما هو: عن ابن عَجْلان، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي حُسَين؛ قال: قال[١]: بلغني أنَّ رسولَ الله ﷺ قال . . .[٢].

كذا رواه اللَّيْثُ[٣]، وحاتِمُ بن إسماعيل، وجماعةٌ - وهو الصَّحيحُ - مُرسَلٌ[٤].

قال أبي[٥]: ورواه ابن عُيَينة، عن ابن أبي حُسَين، عن رجُلٍ، عن أبي الشَّعْثاء[٦]، عن النبيِّ ﷺ، وهو أيضًا مُرسَلٌ[٧].

٩٠٦ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عَمْرُو بن حَكَّام، عن شُعْبَة، عن عليِّ بن زيد بن جُدْعان، عن أبي المُتوكِّل النَّاجي[٨]، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: أهدى مَلِكُ الرُّومِ[٩] إلى النبيِّ ﷺ

(١) كذا في جميع النسخ! وفي الموضع السابق من "نصب الراية": «قال» مرة واحدة.
(٢) في "نصب الراية": «قال: فذكره».
(٣) في (ش): «روي الليث»، وهو: ابن سعد.
(٤) كذا، وهو حالٌ منصوب، وقد ورد على الجادَّة: مرسلاً، في "نصب الراية"، لكنَّه جاء هنا بحذفها على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
(٥) قوله: «أبي» سقط من (ك).
(٦) في (ك): «أبي شعثاء». وأبو الشعثاء هو: جابر بن زيد.
(٧) الحديث رواه الترمذي (١٦٣٧) من طريق محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي حسين: أن رسول الله ﷺ قال. . . فذكره هكذا مرسلاً، ولم يتكلم عليه بشيء.
(٨) هو: عليُّ بن داود.
(٩) في رواية الحاكم الآتية: «أهدى ملك الهند»، وفي "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٢٨): «أن النجاشي أهدى».

هدايا، فكان فيما أهدَىٰ إليه جَرَّةٌ فيها زَنْجَبِيل[١]؟

فقالا: لا نَعْرِفُه من حديث شُعْبَة! رواه[٢] يزيد[٣] بن هارون، عن سُفْيان بن حُسَين، عن عليِّ بن زيد[٤]، عن أنس[٥].

قلتُ: فهذا صَحيحٌ؟

---

(١) الحديث رواه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٦٧)، والطبراني في "الأوسط" (٢٤١٦)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٣٧)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٣٥) من طريق عمرو بن حكَّام، عن شعبة، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا عمرو».
وقال الحاكم: «لم أخرج من أول هذا الكتاب إلى هنا لعلي بن زيد بن جُدعان القرشي - رحمه الله تعالى - حرفًا واحدًا، ولم أحفظ في أكل رسول الله ﷺ الزَّنجبيل سواه، فخرجته». فتعقَّبه الذهبي بقوله: «هذا مما ضَعَّفوا به عمرًا؛ تركه أحمد».
وأما قول الحاكم: «لم أخرج من أول هذا الكتاب إلى هنا لعلي بن زيد بن جُدعان القرشي رحمه الله تعالى حرفًا واحدًا»: ففيه نظر! فقد أخرج له في (٢/ ٥٥٦) محتجًا به، ومصححًا لحديثه. انظر "مختصر المستدرك" لابن الملقن (٥/ ٢٦٥٥).

(٢) في (أ) و(ش): «روى».

(٣) في (ت) و(ك): «ابن زيد» بدل: «يزيد».

(٤) في (أ) و(ش): «يزيد».

(٥) الحديث رواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٣٧-١٣٨) من طريق يزيد بن هارون، عن سفيان، به. ثم قال ابن عدي: «وهذا لا يرويه عن شعبة غير عَمرو بن حكَّام، فقال: عن علي بن زيد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، ورواه سفيان بن حسين من رواية يزيد عنه، عن علي بن زيد، عن أنس كما ذكرت، وتكلَّم الناس في عمرو بن حكَّام؛ حيث روى عن شعبة هذا الحديث، وقد رواه سفيان بن حسين عن أنس، فكان الاختلاف من علي بن زيد فإذا كان بهذه الصورة؛ لأن علي بن زيد يحتمل أن يخلِّط، ويبرأ عمرو بن حكَّام من العُهدة، ويبقى عليه أنه لم يروه عن شعبة غيره».
وكذا جاءت عبارة ابن عدي في المطبوع! وكذا هي في مخطوط "الكامل".

قالا: هذا أشبهُ. وأما حديثُ عَمْرو بن حَكَّام: فإنه حديثٌ مُنكَرٌ[(١)]؛ لا نعلَمُه أنه رواه أحدٌ سوى عَمْرو بن حَكَّام[(٢)].

قال: قلتُ[(٣)]: فما حالُ عَمْرِو بنِ حَكَّام[(٤)]؟

قالا: ليس بقَويٍّ[(٥)].

قال أبو زرعة: كان قَدِمَ الرَّيَّ، فكَتَبَ عنه أخي أبو بَكْر[(٦)].

---

(١) قال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٢٥٤): «هذا منكر من وجوه[كذا !]: أحدهما: أنه لا يعرف أن ملك الروم أهدى شيئًا إلى النبي ﷺ، وثانيهما: أن هدية الزَّنجبيل من الروم إلى الحجاز شيء ينكره العقل! فهو نظير هدية التمر من الروم إلى المدينة النبوية، ورواه غيرُ واحد عن عمرو بن حكَّام».

(٢) وكذا قال الطبراني وابن عدي - كما سبق -. وقال العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٦٧): «ولا يعرف إلا بعمرو»، وكذا قال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٤٨٦). وقال الخليلي في "الإرشاد" (٢/ ٤٩٠): «لم يتابعه عليه أحد».

(٣) قوله: «قلت» سقط من (ت).

(٤) من قوله: «فإنه حديث منكر...» إلى هنا سقط من (ك).

(٥) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٢٨): «سألت أبي عن عمرو بن حكام؟ فقال: خرج إلى خراسان، ورجع، فأخرج حديثًا كثيرًا عن شعبة، فلم يُنكَرَ عليه إلا حديثُ الزنجبيل: إن النجاشيَّ أهدى إلى النبي ﷺ الزَّنجبيل. قال أبي: فلا أبعد، فإن الحديث له أصل. قلت: ما تقول فيه؟ قال: هو شيخ ليس بالقوي، لين، يكتب حديثه».

(٦) في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٢٨): «قدم الرَّيَّ، وكتب عنه أخي أبو بكر، وليس بالقوي».
وقد توبع عمرو بن حكَّام عليه من أوجه لا تثبت، فرواه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٦٧) من طريق أحمد بن عمر الوادي؛ قال: حدثنا النضر بن محمد الجرشي، ثنا شعبة ... به فذكره. قال العقيلي: قال الصَّائغ: هذا حديث عمرو بن حكَّام، وكان عند أحمد بن عمر، عن عمرو بن حكَّام، وعن النضر بن محمد، =

٩٠٧ - قال أبو محمد[١]: **سألتُ**[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدالرزَّاق[٣]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن عَطاء بن يزيد، عن عُبَيدالله بن عَدِيّ[٤] بن الخِيَار، عن عبدالله بن عَدِيٍّ الأنصاريِّ، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ ليستَأْذِنَهُ في قَتْلِ رجلٍ من المنافقينَ ... الحديثَ[٥]؟

= فانهدمت دارُه، وتقطَّعت الكتب، فاختلط عليه حديث عمرو بن حكَّام في حديث النضر، ولا يعرف إلا بعمرو، وهذا لأنهما جميعًا يحدثان عن شعبة، فحدث بهذا عن النضر بن محمد».

ورواه الذهبي في "الميزان" (٣/ ٤٨٥) من طريق محمد بن أشرس - وهو متهم في الحديث- عن الحسين بن الوليد، عن شعبة، به. قال الذهبي: «هذا إنما يعرف بعمرو ابن حكَّام، عن شعبة، فالحسين بن الوليد من ثقات الخراسانيين، لا يحتمل هذا».

(١) قوله: «قال أبو محمد» من (ت) و(ك) فقط.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): «وسألت» بالواو. وفي هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٣) في "المصنف" (١٨٦٨٨). ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد (٥/ ٤٣٣ رقم ٢٣٦٧١)، وابن حبان (٥٩٧١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ١٦٦-١٦٧).
قال ابن عبدالبر (١٠/ ١٦١): «وأما طرق حديث ابن شهاب، عن عبيدالله بن عدي ابن الخيار: فقد ذكرها إسماعيل بن إسحاق القاضي مستقصاةً مجوَّدة، ونحن نذكرها عنه» ثم شرع في ذكرها. ونقل عن إسماعيل القاضي قوله بعد ذكره طرقَ الحديث: «وليس فيهم أجودُ من رواية معمر إن كان عبدالرزاق ضبط عن معمر..».
وذكر ابن حجر الحديث في "الإصابة" (٦/ ١٦٤) وقال: «إسناده صحيح، وقد جوَّده معمر، عن الزهري. ورواه مالك والليث وابن عيينة، عن الزهري فقالوا: عن رجل من الأنصار، ولم يسمُّوه».

(٤) في (أ): «غدي».

(٥) قوله: «الحديث» سقط من (ك).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن عُبَيدالله بن عَدِيٍّ، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[(١)].

قلتُ لأبي: الخطأُ ممَّن هو[(٢)]؟

قال: مِنْ عبدالرزَّاق.

٩٠٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم، عن عبدالله ابن العلاء بن زَبْر[(٣)]؛ أنه سمع أبا سلَّامٍ الأَسْوَدَ[(٤)]؛ قال: سمعتُ عمرو بن عَبَسَة؛ قال: صلَّى بنا النبيُّ ﷺ إلى بَعيرٍ من المَغْنَم، فلمَّا سَلَّم أخذ وَبَرَةً من جَنْبِ البَعِير فقال: «**وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِمِكُمْ هَذِهِ إِلَّا الْخُمُسُ، وَالْخُمُسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ**»؟

قال أبي[(٥)]: ما أدري ما هذا[(٦)]؟! لم يسمَعْ أبو سلَّام من عمرو

---

(١) رواه مالك في "الموطأ" (١/ ١٧١) عن الزهري، عن عطاء، عن عبيدالله بن عدي، عن النبي ﷺ مرسلاً. قال ابن عبدالبر في "التمهيد"(١٠/ ١٥٠): «هكذا رواه سائرُ رواة "الموطأ" عن مالك، إلا روحَ بن عبادة؛ فإنه رواه عن مالك متصلاً مسندًا».
ورواه أحمد في "المسند" (٥/ ٤٣٢-٤٣٣ رقم ٢٣٦٧٠) عن عبدالرزاق؛ أخبرنا ابن جريج؛ أخبرني ابن شهاب، عن عطاء، عن عبيدالله بن عدي: أن رجلاً من الأنصار حدَّثه... فذكره.
وقوله: «مرسل»: يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) قوله: «هو» من (ت) و(ك) فقط.

(٣) في (ك): «زيد».

(٤) هو: مَمْطور الحَبَشي.

(٥) في (ك): «إني».

(٦) في (ت): «يا هذا».

ابن عَبَسَة شيئًا؛ إنما يَروي عن أبي أُمامَة، عنه [١].

٩٠٩ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه عُبَيدالله بن أبي جعفر، عن صَفْوان بن يزيد، عن أبي العلاء بن أبي اللَّجْلاج [٢]، عن أبي هريرة - قولَهُ -: لا يَجْمَعُ الله غُبَارًا في سبيلِ الله، ودُخَانَ جهنَّم في مَنْخِرَيْ عَبدٍ مسلم . . . الحديثَ .

قال أبي: قال لنا أبو صالح، عن اللَّيث [٣]؛ وإنما هو صَفْوَانُ بن أبي يزيد، وأرى أنَّ بين عُبَيدالله بن أبي جعفر وبين صَفْوان: سُهَيلَ بْنَ أبي صالح [٤].

---

(١) الحديث رواه أبو داود في "سننه" (٢٧٥٥)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦١٦-٦١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٣٩) من طريق عبدالله بن العلاء؛ أنه سمع أبا سلام الأسود قال: سمعت عمرو بن عبسة، به .
وقد وقع في هذا الحديث اختلاف كثير انظره في التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٥/ ١٨٧-١٩٨ رقم٩٨٢).

(٢) اسمه القَعقاع، وقيل: حصين، وقيل: خالد. قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ١٣٦): « قعقاع بن اللَّجلاج: روى عن أبي هريرة، روى عنه صفوان ابن أبي يزيد، سمعت أبي يقول ذلك، وقال محمد بن عمرو: عن حصين بن اللَّجلاج. قال يحيى بن معين - فيما ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عنه -: أن القعقاع أصوب ».

(٣) أي: هكذا قال لنا أبو صالح - وهو عبدالله بن صالح، كاتب الليث - عن اللَّيْث، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن صفوان بن يزيد.

(٤) الحديث رواه النسائي في "سننه" (٣١١٥) من طريق شعيب بن الليث، عن الليث، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن صفوان بن أبي يزيد، عن أبي العلاء بن اللَّجلاج، عن أبي هريرة، به موقوفًا . =

٩١٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُفْيان[١]، عن عاصم[٢]، عن أبي وائل[٣]، عن عبدالله[٤]، عن النبيِّ ﷺ أنه قال لرسول مُسَيْلِمَة: « لَوْلَا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ، لَقَتَلْتُكَ[٥] ».

ورواه أبو بكر بن عَيَّاش[٦]، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن

= ورواه أحمد في "المسند" (٢/ ٢٥٦ رقم٧٤٨٠)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٤٠٢)، والنسائي (٣١١٤) من طريق محمد بن عمرو، عن صفوان، عن حصين ابن اللَّجلاج، عن أبي هريرة، به مرفوعًا إلى النبي ﷺ.
ورواه النسائي (٣١١٠) من طريق جرير، وفي (٣١١٢) من طريق ابن الهاد، وسعيد ابن منصور في "سننه" (٢٤٠١) من طريق خالد بن عبدالله ، ثلاثتهم عن سهيل بن أبي صالح، عن صفوان ، عن القعقاع بن اللجلاج، عن أبي هريرة، به مرفوعًا .
ورواه النسائي (٣١١١) من طريق حماد بن سلمة، عن سهيل بن أبي صالح، عن صفوان بن سليم، عن خالد بن اللجلاج، عن أبي هريرة، به مرفوعًا .
قال الدارقطني في "العلل" (١٦٠١): « يرويه سهيل بن أبي صالح ومحمد بن عمرو واختُلِف عنهما: فرواه حماد بن سلمة، عن سهيل ومحمد بن عمرو فقال: عن صفوان بن سليم، عن القعقاع بن اللجلاج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ . خالفه خالد الواسطي؛ رواه عن سهيل،عن صفوان بن أبي يزيد،عن القعقاع بن اللجلاج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .[ورواه عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن صفوان بن سليم، عن حصين بن اللجلاج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، والصَّواب: القعقاع بن اللجلاج]». اهـ.
تنبيه : ما بين معقوفين سقط من المطبوع من "العلل" ، فاستدركناه من المخطوط (ج٣/ ق٤٥/ ب-٤٦/ أ).

(١) هو: الثوري .
(٢) هو: ابن أبي النَّجود .
(٣) هو: شقيق بن سَلَمة .
(٤) هو: ابن مسعود .
(٥) في (أ): « لقتلك ».
(٦) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (١/ ٤٠٤ رقم٣٨٣٧) .

مُعَيْن[(١)] السَّعْدي[(٢)]، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: الثَّوْري أحفَظُ من أبي بكر[(٣)]، وأرى أن عاصمًا حكى عن أبي وائل: أنَّ رجلاً يقال له: أبو مُعَيْن[(٤)]، مَرَّ بمسجدِ

(١) كذا في جميع النسخ: « ابن مُعَيْن »، وسيأتي بكنيته: « أبو مُعَيْن »، وكلاهما صواب. وانظر التعليق بعد التعليقين التاليين .

(٢) في (ك) يشبه أن تكون: « السعيري ».

(٣) وقال الدارقطني في "العلل" (٧٣٤) بعد أن ذكر الاختلاف في هذا الحديث : « والصواب: عن الثوري، عن عاصم ».

(٤) وكذا ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٨٨ رقم ٧٣٤) أنه مرة يُنسَب، ومرة يُكنى. وهذا بعضٌ من الاختلاف في اسم هذا الرواي؛ فمنهم من قال - كما هنا -: « ابن مُعَين »، وهذا جاء في بعض نسخ "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٢٨ رقم١٤٣٤) كما ذكر المحقق، وكذا جاء في"معرفة الثقات" للعجلي (٢٣١٣/ ترتيبه)، لكنه ضُبط: «ابن مُعَيِّن»، وذكر المرتِّب أن في الحاشية: « مُعَيْن بالتخفيف »، وكذا جاء في "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٢/ ل٢٩٧/ أ): « ابن مُعَيْن » مضبوطًا، وذكر أنه كذا عند ابن منده. وأما ابن الأثير في "أسد الغابة" (٦/ ٣٤٦) فذكره هكذا: « ابن مُعَيْز» بالزاي، ونسبه لابن منده وأبي نعيم! وهذا الذي ذكره الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ٢٠١٦-٢٠١٧)، حيث قال: « وأما مُعَيْز: فهو عبدالله بن مُعَيْز - بالزاي - السَّعْدِي . . . » الخ . وكذا جاء في بعض نسخ "الجرح والتعديل"، وهو الذي أثبته المحقق، وكذا جاء أيضًا في "طبقات ابن سعد" (٦/ ١٩٦)، و"مسند الإمام أحمد" (١/ ٤٠٤ رقم٣٨٣٧)، وكثيرٍ من المصادر التي أخرجت الحديث، وهذا الذي اختاره كثيرٌ ممن ألف في مشتبه النسبة، ومنهم ابن ماكولا في "الإكمال" (٧/ ٢٠٥).

وتعقَّب ذلك كله الحافظ ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٨/ ١٩٧-١٩٨) بعد أن حكى عن الذهبي قوله: « ومُعَيْز - تصغير مَعْز -: عبدالله بن مُعَيْز السَّعْدي، عن ابن مسعود، وعنه أبو وائل »، ثم قال ابن ناصر الدين: « قلت: ذكره المصنِّف في كتابه "التجريد" في ذكر الأبناء، ولم يُسَمِّه، وذكر اسمَ والده بكسر الميم، =

بني[(١)] حَنِيف[(٢)]، فجعَلَ أبو بكر: عن ابن مُعَيْن[(٣)]، والثَّوريُّ أَفهَمُ.

٩١١- وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه بَكْرُ بن يونس بن بُكَير[(٥)]، عن موسى بن عُلَيٍّ، عن أبيه[(٦)]، عن أبي قَتَادة الأنصاريِّ[(٧)]: أنَّ

= وسكون العين المهملة، وفتح المثناة، تليها راء ؛ فقال: ابن مِعْيَر، له إدراك، روى عنه أبو وائل، فخالف المصنِّف ما قيَّده هنا، والمعروف غيرُ هذين القولين، وهو ابن مُعَيْن - بضم الميم، وفتح العين، وسكون المثناة تحت، تليها نون -. وكذا ذكره ابن منده في "المعرفة"، فقال: ابن مُعَيْن، أدرك النبي ﷺ ولم يره، روى عنه أبو وائل، يروي عن عبدالله . انتهى . وكذا ذكره بالنون أبو الغنائم النَّرْسي، فروى في كتابه "حديث مختلفي الأسماء" من طريق عبدالله بن زيدان؛ حدثنا أبو كُرَيب؛ حدثنا أبو بكر، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مُعَيْن السَّعْدي، فذكر قصَّةً فيها روايتُه عن عبدالله بن مسعود، تقدَّمت في حرف الحاء المهملة. نقلتُه مجوَّدًا من خط الحافظ عبدالغني المَقْدسي من كتاب النَّرْسي ».اهـ كلام ابن ناصر الدين.

(١) في (ت) و(ك): « بين ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «حنيفة».

(٣) انظر التعليق قبل التعليقين السابقين.

(٤) انظر المسألة الآتية برقم (١٠١٦).

(٥) لم نقف على روايته، وسيأتي الحديث في المسألة رقم (١٠١٦) من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن عُلي بن رباح، به.
وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٧/ ٢٩٣ رقم٨٠٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٩٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٣٠) من طريق عبيد بن الصَّبَّاح، عن موسى بن عُلي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، به مرفوعًا، فجعله من مسند عقبة بن عامر.

(٦) هو: عُلَيُّ بن رَباح اللَّخْميُّ.

(٧) في جميع النسخ: « عن أبي قتادة، عن الأنصاري »، وكأنه ضُرِب على قوله: « عن » الثانية في نسخة (أ).

رسولَ الله ﷺ قال: « خَيْرُ الخَيْلِ: الأَدْهَمُ[١]، الأَقْرَحُ[٢]، الأَرْثَمُ[٣]، المُحَجَّلُ[٤] ثَلَاثٌ[٥]، طَلْقُ اليَمِينِ[٦]، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ فَكُمَيْتٌ[٧] عَلَى هَذِهِ[٨] الشِّيَةِ[٩] » ؟

---

(١) الأَدْهَمُ: الأَسْوَد. والعربُ تقول: ملوكُ الخيل دُهْمُها. انظر "لسان العرب" (١٢/ ٢٠٩).

(٢) الأَقْرَحُ: الذي في جَبهَته قُرْحَة، وهي بياضٌ يسير في وجه الفَرَس، دون الغُرَّة. انظر "النهاية" لابن الأثير (٤/ ٣٦).

(٣) الأَرْثَمُ: الذي أنفُه أبيضُ، وشَفَتُه العُليا. انظر "النهاية" (٢/ ١٩٦).

(٤) المُحَجَّلُ: الذي يرتفعُ البياضُ في قوائمه إلى مَوضِع القَيد، ويُجاوِزُ الأرساغَ ولا يُجاوِزُ الرُّكبَتَين؛ لأنهما مواضِعُ الأحْجال وهي الخَلاخيلُ والقُيودُ، ولا يكونُ التَّحجيلُ باليدِ واليدَين مالم يكُن معها رِجل أو رِجلان. "النهاية" (١/ ٣٤٦).

(٥) في (ف): « فلت »، وهو تصحيفٌ، والمثبت من بقيَّة النسخ، وقد رسمت فيها هكذا: «ثلث» على الرسم القديم، ومثل ما أثبتنا جاء في المسألة رقم (١٠١٦)، و"مسند أحمد"، وفي "صحيح ابن حبان": «المحجَّلُ ثلاثًا»، وفي "سنن البيهقي": «المُحَجَّلُ الثَّلاث»، وفي إحدى نسخ "مسند أحمد": « مُحَجَّل الثَّلاث ».
وقوله: «ثلاث» فيما أثبتناه يحتمل وجهين:
الأول: الرفع على أنه نائب فاعل لاسم المفعول «المحجَّلُ»، والمراد: المحجَّلُ ثلاثٌ منه، أي: أنَّ التَّحجيل في ثلاثٍ من قوائمه فقط.
والثاني: النصب على نزع الخافض، أي: المُحَجَّلُ في ثلاث، حُذفَ الخافض، فانتصَبَ ما بعده «ثلاثً»؛ ويشهد لهذا روايةُ ابن حبَّان: «المحجَّلُ ثلاثًا» بألف تنوين النصب، لكنَّ الألف حُذفت هنا جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدَّم إيضاحها في المسألة رقم (٣٤)، وتقدَّم أيضًا في المسألة رقم (١٢) التعليق على نزع الخافض.

(٦) أي: يده اليُمنىٰ مُطلَقَة، ليس فيها تحجيلٌ. انظر "النهاية" (٣/ ١٣٤).

(٧) الكُمَيْتُ من الخيل: بين الأسود والأحمر. "المصباح المنير" (ك م ت) (ص٥٤٠).

(٨) في (ك): « هذا »، والمثبت من بقية النسخ ومصادر التخريج.

(٩) كذا في (أ) وفي مصادر التخريج، ولم تنقط الياء في (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «الشبه» بالباء الموحَّدة. =

قال أبي: إنما يُروَىٰ هذا الحديثُ عن موسى بن عُلَيٍّ[1]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلْ[2]؛ وبَكْرُ بن يونس ضعيفُ الحديث.

٩١٢ - وسمعتُ[3] **أبي** ورأَىٰ في كتابي عن هارونَ بنِ إسحاق، عن محمَّد بن بِشْر، عن عبدالرحمٰن بن أبي الزِّناد[4]، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ أربعَ أحاديثَ[5]: أحدُهَا : وأنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى أن يُسَافَرَ بالقُرآنِ إلى أرضِ العَدُوِّ .

فسمعتُ أبي يقول: هذه الأحاديثُ وَهَمٌ؛ وإنما هو: عن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن دينار، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

٩١٣ - وسألتُ[6] **أبا زرعة** عن حديثٍ رواه أبو بكرِ بنُ

= والشِّيَةُ: العَلامَةُ . "المصباح المنير" (و ش ي) (ص٦٦١). والمراد: على هذه الصِّفة وهذا اللون من الخيل . انظر "النهاية" (٢/ ٥٢٢).

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٥٦٢) عن الفضل بن دكين، عن موسى بن علي، عن أبيه ، عن النبي ﷺ مرسلاً بنحوه .

(٢) كذا «مرسل» وهو حالٌ منصوب، وجاء بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليقُ عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٥٢)، وفيها ذكرُ الأحاديث الأربعة جميعها .

(٤) اسم أبي الزناد: عبدالله بن ذكوان .

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة:«أربعة أحاديث»، لكن ما في النسخ جائز على مذهب البغداديين والكسائي. وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٢٥٢).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٩٥).

عَيَّاش[(١)]، عن لَيث[(٢)]، عن أبي الخَطَّاب[(٣)]، عن أبي زُرْعَة[(٤)]، عن ثَوْبان مولى رسول الله ﷺ أنه قال: لعَنَ رسولُ الله ﷺ الرَّاشِيَ والمُرْتَشِيَ، وإنَّ هذا الفَيْءَ لا يُحِلُّ فيه خَيْطًا ولا مِخْيَطًا[(٥)]، وإنَّ

---

(١) روايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٥١١٥). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٥/ ٢٧٩ رقم٢٢٣٩٩) بلفظ: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي والرائش يعني الذي يمشي بينهما. وأخرجه الحربي في "غريب الحديث" (٣/ ١٠٥٢) مختصرًا بلفظ:«المختلعات هنَّ المنافقات».

(٢) هو: ابن أبي سُلَيم .

(٣) سأل الترمذي في "العلل الكبير"(٣٠٤) البخاريَّ عن أبي الخطاب من هو ؟ فقال: « لعله الهجري، وأبو زرعة لعله يحيى بن أبي عمر السيباني، وقال: كنيته أبو زرعة».اهـ. وقد ترجم البخاري في "الكنى" (٢١٨) لأبي الخطاب الهجري، ثم ترجم لأبي الخطاب هذا الذي يروي عن أبي زرعة؛ فجعلهما اثنين .
وقال ابن حجر في "التقريب" (٨١٤٢):« أبو الخطاب: شيخٌ لليث بن أبي سُلَيم، مجهول من السادسة ». وقال في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٥١٧-٥١٨) في الكلام عن أبي الخطاب هذا:« ذكر ابنُ مَنْده وابن عبد البر أنَّه يَروي عن أبي زُرْعة بن عمرو بن جرير، والذي عند الترمذي عن أبي زُرْعة حَسْبُ، والأشبه: أنه أبو زرعة يحيى بن أبي عمرو السَّيْباني؛ فإنه شاميٌّ، وأبو إدريس شاميٌّ، وأما أبو زرعة بن عمرو بن جرير فإنه عراقيٌّ، ولا يُعرَفُ له روايةٌ عن الشاميين، قلت [والكلام لابن حجر]: تَبعَ ابنُ منده وابنُ عبدِالبرِّ عبدالرحمن بن أبي حاتم؛ فإنه هكذا قال في كتابه "أبو الخطاب" ، رَوى عن أبي زُرْعة بن عمرو بن جرير، وعنه لَيْث بن أبي سُلَيم. وكذا قاله الحاكم أبو أحمد، والظَّاهر ترجيح قَوْلهم، ولا مانع أن يكون أبو زُرْعة لقي أبا إدريس بمكة أو بغيرها ».اهـ.

(٤) قال ابن حجر في "التقريب أيضًا (٨١٦٥):« أبو زرعة: عن أبي إدريس الخولاني، قيل: هو ابن عمرو بن جرير ، وإلا فهو مجهول، من الخامسة ».

(٥) كذا في جميع النسخ، وكذا في المسألة الآتية برقم (١٣٩٥)، والجادَّة:« لا يَحِلُّ فيه خيطٌ ولا مِخْيَطٌ» كما ورد في جميع مصادر التخريج، لكن ما وقع عندنا لك أن تضبطه على أوجه ثلاثة؛ **الأول**:«لا يُحِلُّ فيه خَيْطًا ولا مِخْيَطًا»، **والثاني**: =

المُخْتَلِعاتِ[(١)] هُنَّ المُنافقاتُ ؟

قال أبو زرعة: رواه ذَوَّادُ[(٢)] بن[(٣)] عُلْبَة[(٤)]، وابنُ أبي زائدة[(٥)]، عن لَيْث، عن أبي الخَطَّاب، عن أبي زُرْعَة، عن أبي

= «لا يُحَلُّ فيه خَيْطًا ولا مِخْيَطًا»، والثالث: «لا يَحِلُّ فيه خَيْطًا ولا مِخْيَطًا»:

فالضبط الأول: يتخرَّج على أنَّ الفاعل ضمير يعود إلى رسول الله ﷺ، والتقدير: «إنَّ هذا الفيءَ لا يُحِلُّ فيه رسولُ الله ﷺ خيطًا ولا مخيطًا».

والضبط الثاني: يتَّجه على قول الكوفيين ومن تابعهم في جواز إنابة الجارِّ والمجرور مَنَابَ الفاعل مع وجود المفعول به، عند بناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله وقد تقدَّم إيضاح مذهب الكوفيين في المسألة رقم (٢٥٢).

والضبط الثالث: يصحُّ على الإضمار، والتقدير: «لا يَحِلُّ فيه شيءٌ ولوكان خيطًا أو مِخْيَطًا»؛ ففاعل «لا يَحِلُّ»: محذوفٌ، و«خيطًا»: خبر «كان»، ولعل هذا أوفَقُ للمعنى المقصود، والله أعلم.

(١) في (ك): « المختلفات ». والمُختَلِعاتُ: اللاتي يطلُبنَ الخُلعَ والطَّلاقَ من أزواجِهِنَّ بغير عُذر .اهـ. "النهاية" (٢/ ٦٥).

(٢) في (ف) و(ك): « داود »، وفي (ش): « داوذ ». وروايته أخرجه الترمذي في "جامعه" (١١٨٦)، وفي "العلل الكبير" (٣٠٤)، والطبري في "تفسيره" (٤٨٤١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٢٢)، والدارقطني في "الأفراد" (١٠٥/ ب/ أطراف الغرائب) مختصرًا بلفظ: « المختلعات هُنَّ المنافقات ».

قال الترمذي في "الجامع": « هذا حديث غريبٌ من هذا الوجه، وليس إسناده بالقوي ». وقال في "العلل": « سألت محمدًا عن هذا الحديث ؟ فلم يعرفه ».

وقال الدارقطني: « تفرَّد به أبو كُرَيب محمد بن العلاء، عن مُزاحم بن ذَوَّاد بن عُلْبة، عن أبيه، عن ليث، عن صاحب له يقال له: عمر أبو الخطاب، عن أبي زرعة، عن أبي أدريس ».

(٣) علق عليها بهامش (ك) بما نصه: « وابن ».

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « علية »، ولم تنقط في (ت) و(ك).

(٥) هو يحيى بن زكريا. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٠٨٥)، وفي "المسند"؛ كما في "إتحاف الخيرة" (٤٩٠٠). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه =

إدريس الخَوْلانيِّ[١]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبو زرعة: وهذا الصَّحيحُ؛ قد وصلوه؛ زادوا فيه رَجُلَ[٢].

٩١٤ - وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُفْيان الثَّوري[٤]، عن أبي الزِّنَاد[٥]، عن المُرَقِّعِ بنِ صَيْفي، عن حَنْظَلَةَ الكاتب[٦]؛ قال:

= أبو يعلى في "المسند الكبير" - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٩٠٠)-، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٩٤ رقم ١٤١٥).

ورواه البزار في "مسنده" (١٣٥٣/ كشف الأستار) من طريق عبدالواحد بن زياد، عن ليث، عن أبي زرعة، عن أبي إدريس، عن ثوبان، أن رسول الله ﷺ لعن الراشي والمرتشي والرائش.

قال البزار: «قوله: الرائش، لا نعلمها إلا من هذا الطريق، وإنما يرويه ليث بن أبي سُلَيم، عن أبي زرعة، عن أبي إدريس، وقد أدخل ذاود بن عُلْبة بينه وبين أبي زرعة رجلاً، فذكره عن أبي الخطاب، وأبو الخطاب فليس بالمعروف إلا انه قد روى عنه ليث غير حديث».

(١) هو: عبدالله بن ثُوَب .

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)، وسيأتي على الجادَّة: «رجلاً» في المسألة رقم (١٣٩٥).

(٣) نقل هذا النص بتصرف الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٣٧٨)، وانظر المسألة رقم (١٠١٩).

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣١٠٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٧٨ رقم ١٧٦١١)، والترمذي في "العلل الكبير" (٤٧١)، وابن ماجه في "سننه" (٢٨٤٢)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦٢٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٢٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٩١).

(٥) هو: عبدالله بن ذكوان .

(٦) هو: ابن الربيع بن صيفي.

لمَّا خرَجَ رسولُ الله ﷺ في بعضِ مَغَازيه، نظَرَ إلى امرأةٍ مقتولة فقال: « مَا كَانَتْ هَذِهِ[١] تُقَاتِلُ !»، فنهى عن قَتْلِ النِّساء والوِلْدان ؟

قال أبي وأبو زرعة: هذا خطأٌ، يقال: إنَّ هذا مِنْ وَهَمِ الثَّوْري؛ إنما هو: المُرَقِّعُ بن صَيْفي، عن جَدِّهِ رياح[٢] بنِ الرَّبيعِ أخي حَنْظَلَة، عن النبيِّ ﷺ. كذا يَرْوِيهِ مغيرةُ بنُ عبدالرحمٰن[٣]، وزيادُ بن سعد، وعبدالرحمٰن بن أبي الزِّناد[٤].

قال أبي: والصَّحيحُ هذا[٥].

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « هذا ».

(٢) في (أ) و(ت) و(ك): « رباح » بالموحدة، وكذا في "نصب الراية" (٣/ ٣٨٨) نقلاً عن "العلل"، ولم تنقط في (ش) و(ف). والمثبت هو الصَّواب ، وانظر تفصيل ذلك في المسألة رقم (١٠١٩).

(٣) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٢٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٨٨ رقم١٥٩٩٢) و(٤/ ٣٤٦ رقم١٩٠٤٣ و١٩٠٤٤)، وابن ماجه في "سننه" (٢٨٤٢)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦٢٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٥٤٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٢١ و٢٢٢)، و"شرح مشكل الآثار"(٦١٣٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٨٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٦٢٠).

(٤) يعني: عن أبي الزِّناد، عن المُرَقِّعِ بن صَيْفي، عن جده. ورواية عبدالرحمن أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٨٨ رقم١٥٩٩٣ و١٥٩٩٤) و(٤/ ١٧٨-١٧٩ رقم ١٧٦١٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣١٤)، وفي "التاريخ الأوسط" (١/ ١٤٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٧٥١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٦١٣٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٦١٧ و٤٦١٨)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٢٢).

(٥) قال الترمذي في الموضع السابق:« حديث سفيان هذا خطأ؛ إنما هو: عن المرقع، عن رياح بن الربيع أخي حنظلة الكاتب، هكذا رواه غير واحد عن أبي الزناد. =

٩١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وكيعٌ، عن مالك بن أنس، عن عبدالله بن يزيد، عن ابن نِيَار[1]، عن عُرْوَة، عن عَائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في قصَّة الرَّجُل الذي أتى النبيَّ ﷺ حين خرجَ إلى بَدْر،

= وسألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: رباح بن الربيع. ومن قال: رياح بن الربيع هو وهم. قال أبو عيسى: رباح بن الربيع أصح. وقد روى بعض ولد رباح غير هذا عن جده وقال: رباح بن الربيع، وهكذا قال علي بن المديني: رباح». اهـ.
وقال الطحاوي في الموضع السابق" من "شرح المشكل": «ولا نعلم أحدًا تابع الثوري على روايته كذلك».
وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣١٤) بعد أن ذكر الاختلاف فيه: «وقال الثوري: عن أبي الزناد، عن مرقع، عن حنظلة الكاتب، وهذا وهم».
ونقل ابن ماجه (٢٨٤٢) عن ابن أبي شيبة قوله: «يخطئ الثوري فيه».

(١) كذا في (ت)، وفي بقيَّة النسخ: «دينار»، عدا (ف) فهي محتملة بسبب طمس على الدال، أو تعديل للكلمة، ولعلها كانت «دينار»، ثم ضُرب على الدال.
والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣١٥٢) فقال: حدثنا وكيع، عن مالك ابن أنس، عن عبدالله بن يزيد، عن أبي نيار، عن عروة، عن عائشة... فذكره.
وقوله: «عن أبي نيار» تصحيف، وصوابه: «عن نيار»؛ فقد أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٨٣٢/ ط بشار) من طريق ابن أبي شيبة وعلي بن محمد، كلاهما عن وكيع، عن مالك، عن عبدالله بن يزيد، عن نيار، عن عروة، به. وانظر "تحفة الأشراف" (١٢/ ١٣ رقم١٦٣٥٨).
وأخرج الحديث أيضًا إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٧٥٩)، فقال: أخبرنا وكيع، نا مالك بن أنس، عن عبدالله بن نيار، عن عروة، عن عائشة... فذكره هكذا بإسقاط: عبدالله بن يزيد. ومن طريق إسحاق رواه الدارمي (٢/ ٢٣٣)، والنسائي في "الكبرى" (٨٧٦٠)، لكن وقع اختلافٌ في روايتهما عما في "مسند إسحاق".
أما الدارمي فإنه سمى: «عبدالله بن نيار»: «عبدالله بن دينار».
وأما النسائي فقال: أبنا إسحاق بن إبراهيم؛ قال: أبنا وكيع؛ قال: حدثنا مالك، عن فضيل بن أبي عبدالله، عن عبدالله بن نيار، عن عروة، عن عائشة، به. فزاد في الإسناد: «فضيل بن أبي عبدالله». وهذه الزيادة جاءت في بعض نسخ النسائي، =

فقال: جئتُكَ لِأُبايِعَكَ وأُصِيبَ[١] معك، فقال له[٢] النبيُّ ﷺ: «أَتُؤْمِنُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ ؟ »، قال: لا[٣]، ثم أتاهُ فقال: نعم ... وذكَرَ الحديثَ ؟

قال: هذا وَهَمٌ[٤]، وَهِمَ فيه وكيعٌ؛ إنما هو: عن الفُضَيل[٥] بن أبي عبدالله، عن عبدالله بن نِيار[٦]، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ وهذا الصَّحيحُ[٧].

٩١٦ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة، عن عمر بن سعيد بن مَسْروق، عن أبيه، عن عَبَايَة[٨] بن رِفاعَة بن رافع بن خَدِيج، عن رافع بن خَدِيج؛ قال: أعطى النبيُّ ﷺ أبا سُفْيانَ - يوم حُنَيْن[٩]- وصَفْوانَ بنَ أُميَّة ، وعُيَينةَ بنَ حِصْن، والأَقْرَعَ بن حابِس،

= فقد ذكر المزِّي في الموضع السابق من "التحفة" أن في رواية أبي علي الأسيوطي: « عن وكيع، عن مالك، عن عبدالله بن نيار »، ولم يذكر « الفضيل بن أبي عبدالله »، وهذا هو الموافق لرواية إسحاق في "مسنده".
فدلَّ هذا على أن الاختلافَ في اسم هذا الراوي منشؤه من النُّسَّاخ بسبب تشابه الرسم بين « نيار » و « دينار »، والله أعلم .

(١) في (ت) و(ك): « وأوصيت »، ولم تنقط في (أ) و(ف).
(٢) قوله: « له » ليس في (أ) و(ش) و(ك).
(٣) تتمة الحديث : « قال: فارجع؛ فلن أستعين بمشرك ... ».
(٤) قوله: « وهم » ليس في (أ) و(ش).
(٥) في (ش): « الفضل ».
(٦) في (ت) و(ك): « دينار ».
(٧) من الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٨١٧).
(٨) في (ت) و(ك): « عبادة ».
(٩) في (ك): « خيبر ».

مِئَةً من الإِبِل[١]. . . الحديثَ ؟

فقال[٢] **أبو زرعة**: هذا خطأٌ؛ رواه الثَّوري فقال: عن أبيه[٣]، عن ابن أبي نُعْمٍ[٤]، عن أبي سعيد الخُدري، عن النبيِّ ﷺ ؛ وهذا الصَّحيحُ[٥].

قلتُ لأبي زرعة: مِمَّن الوَهَمُ ؟

قال: من عمر .

٩١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه[٦] قَبِيصَةُ[٧]، عن سُفْيان الثَّوري، عن أيُّوب[٨]، عن أبي العالِيَة[٩]، عن أُبَيٍّ[١٠] بن كعب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **« بَشِّرْ هَذِهِ الأُمَّةَ بالسَّنَاءِ**[١١]**، والرِّفْعَةِ في**

---

(١) أخرج مسلم هذا الحديث في "صحيحه" (١٠٦٠) من طريق سفيان بن عيينة، به، ووقع عنده: « كل إنسان منهم مئة من الإبل ».

(٢) في (ك): « قال ».

(٣) هو: سعيد بن مسروق .

(٤) في (ك): « نعيم ». وهو: عبدالرحمن بن أبي نُعْم .

(٥) من هذا الوجه رواه البخاري (٣٣٤٤ و٤٦٦٧ و٧٤٣٢) عن سفيان الثوري. ورواه مسلم (١٠٦٤) من طريق أبي الأحوص، كلاهما عن سعيد بن مسروق، عن عبدالرحمن بن أبي نُعْم، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: بعث عليٌّ وهو باليمن بذَهَبَة في تربتها إلى رسول الله ﷺ فقسمها رسولُ الله ﷺ بين أربعةِ نفر . . . فذكر الحديثَ بطوله .

(٦) قوله: « عن حديث رواه » مكرَّر في (ت).

(٧) هو: ابن عُقبة السُّوائي. وروايته عند عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٥/ ١٣٤ رقم٢١٢٢٤)، ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١١٥٣).

(٨) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

(٩) هو: رُفَيع بن مِهران الرِّياحي .

(١٠) قوله: « أُبَي » ليس في (ك).

(١١) السَّناءُ: الرِّفعَة، وعلوُّ المنزلة والقَدْر عند الله . انظر "النهاية" (٢/ ٤١٤).

الدِّينِ، والتَّمْكِينِ في البِلَادِ؛ فَمَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ في الدُّنْيَا عَمَلاً لَا يُرِيدُ بِهِ الآخِرَةَ، فَلَيْسَ لَهُ في الآخِرَةِ نَصِيبٌ » ؟

فقالا [١]: هذا خطأٌ؛ أخطأَ فيه قَبِيصَةُ . وقد روى هذا الحديثَ جماعةٌ من الحفَّاظ[٢]، فقالوا: عن الثَّوري،عن المُغيرَة بن مسلم، عن الرَّبيع بن أنس، عن أبي العالِيَة، عن أُبَيٍّ، عن النبيِّ ﷺ[٣].

٩١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالواحدِ بنُ عَمرِو بنِ صالح قاضي رامَهُرْمُز[٤]، عن عبد الرَّحيم الرَّازي[٥]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن سِماك[٦]، عن عِكرمَة، عن ابن عباس؛ قال: قيل للنبيِّ ﷺ حين فرَغَ من بَدْر: عليكَ بالعِيرِ[٧]! ليس دونَها شيءٌ، فناداه العبَّاسُ وهو أَسِير: إن الله عز وجل قد وعَدَك إحدى الطَّائفتَين ؟

---

(١) كذا في جميع النسخ، والسؤال موجَّه إلى أبي حاتم فقط.

(٢) قوله:« الحفاظ » تصحَّف في (ت) و(ك) إلى:« أكفاء لم له ».

(٣) الحديث رواه أحمد (٥/ ١٣٤ رقم٢١٢٢٠) عن عبدالرزاق، ورواه عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٥/ ١٣٤ رقم٢١٢٢١) من طريق معتمر بن سليمان، ورواه الشاشي في "مسنده" (١٤٩١)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣١١) من طريق زيد بن الحباب، ورواه الحاكم أيضًا (٤/٣١٨) من طريق عبد الصمد بن حسان ، كلهم عن سفيان،عن المغيرة،عن الرَّبيع، عن أبي العالية، عن أُبَيّ، عن النبي ﷺ.

(٤) في (ك):« رام هو من ».
ورامَهُرْمُز: مدينةٌ مشهورةٌ بنواحي خُوزِسْتان . "معجم البلدان" (٣/ ١٧).

(٥) هو: ابن سليمان .

(٦) هو: ابن حَرْب .

(٧) في (ت) و(ك):« بالعين ».

قال أبي: هذا خطأٌ، رواه أبو كُرَيبٍ[١] وغيرُهُ، عن[٢] عبدالرَّحيم، عن إسرائيل[٣]، عن سِماك، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ وليس هذا مِنْ حديثِ إسماعيل بن أبي خالد؛ لعلَّه دخلَ له[٤] حديثٌ في حديث[٥].

٩١٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الشَّاذَكُوني[٦]، عن[٧] ابن إدريس[٨]، عن أبيه[٩]، عن أبي إسحاق[١٠]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان له فَرَسٌ يقال له: المُرْتَجِزُ[١١]؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ الهَيثَمُ بنُ عَدِيٍّ، عن إدريس، فأخذَهُ

---

(١) هو: محمد بن العلاء.
(٢) قوله: «عن» سقط من (ك).
(٣) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي.
(٤) قوله: «له» سقط من (ك).
(٥) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٦٩١) عن عبدالرحيم بن سليمان، عن إسرائيل، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢٣٧٣)، ورواه أحمد (١/ ٢٢٩ رقم٢٠٢٢) و(١/ ٣١٤ رقم٢٨٧٣)، والترمذي (٣٠٨٠) من طرق أخرى عن إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. قال الترمذي: «هذا حديث حسن». وجوَّد إسناده الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٣/ ٥٥٦).
(٦) هو: سليمان بن داود.
(٧) في (ت): «على».
(٨) هو: عبدالله.
(٩) هو: إدريس بن يزيد الأَوْدي.
(١٠) كذا في جميع النسخ! وما في المصادر: «عدي بن ثابت» بدل: «أبي إسحاق»، ومن ذلك ما سيأتي في سؤالات البرذعي لأبي زرعة. وأبو إسحاق المذكور هنا هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.
(١١) سُمِّي بهذا الاسم لحُسن صَهيلِه. "النهاية" لابن الأثير (٢/ ٢٠٠).

الشَّاذَكُوني، فأقلَبَهُ[1] على ابن إدريس[2].

٩٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه جريرُ بن حازم[3]، عن قيس ابن سعد، عن يزيد بن هُرْمُز، عن ابن عباس: أن نافعَ بن الأَزْرَق[4]

---

(١) أقلَبَه: لغةٌ ضعيفة في « قَلَبَهُ ». وسبق التنبيه عليها في المسألة رقم (٤٦٤).

(٢) الحديث رواه الطبراني في "الأوسط" (٧٥١٥)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢/ ١٢٥) و(٣/ ٣٦٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦٠٨)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٣٣٤) جميعهم من طريق سليمان الشاذكوني، عن عبدالله بن إدريس، عن أبيه، عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ، به .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عدي إلا إدريس، ولا عن إدريس إلا ابنه، تفرَّد به الشاذكوني ».
وقال البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (ص٥٦٢-٥٦٤): « وقال لي أبو زرعة: رأيت في كتاب الهيثم بن عدي، عن إدريس الأَوْدي، عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: كان اسمُ فرس النبيِّ ﷺ: المُرْتَجِز . وقال أبو زرعة: قال سليمان الشاذكوني: حدثنا به ابن إدريس، عن أبيه. فاتَّهمتُ أنه أخذه من الهيثم . ثم قال أبو زرعة: ذاك اللسان والفصاحة، بأي شيء خُتِم له نسأل الله السَّتر ! ثم قال: شَمِتَ به علي بن المديني ».اهـ. ويعني بقوله: « ذاك اللسان والفصاحة . . . » : سليمان الشاذكوني .
وضعَّف الشيخ الألباني هذا الحديث في "السلسلة الضعيفة" (٤٢٢٧).

(٣) في (ك): « جرير، عن حازم ».

(٤) كذا ! والحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٤٨ و٢٩٤ رقم٢٢٣٥ و٢٦٨٥)، ومسلم في "صحيحه" (١٨١٢)، والنسائي في "الكبرى" (١١٥٧٧) من طريق جرير ابن حازم، عن قيس بن سعد، عن يزيد بن هرمز؛ قال: ثم كتب نَجدةُ بن عامر إلى ابن عباس . . . فذكره .
ونافع بن الأزرق من رؤوس الخوارج، وإليه تنسب طائفة الأزارقة، وكان قد خرج في أواخر دولة يزيد بن معاوية . "لسان الميزان" (٦/ ١٤٤).
ونجدة: هو ابن عامر الحروري، من رؤوس الخوارج، خرج باليمامة عَقِب موت يزيد بن معاوية، وقدم مكة، وله مقالات معروفة، وأتباع انقرضوا. =

كتب إلى ابن عباس يسألُه عن سَهْمِ ذي القُربَىٰ، وعن قَتلِ الوِلدان ... الحديثَ .

ورواه حمَّادُ بن سَلَمة، عن قيس بن سعد: أن نافعَ بن الأَزْرَق كتب إلى ابن عباس، مُرسَلٌ[1] ؟

قال أبي[2]: قد زاد جَريرٌ فيه[3] رجلَيْنِ، ووصله، وهو صحيحٌ، وحمَّادٌ قد[4] نقَصَ رجلَيْنِ .

٩٢١ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بن موسى، عن عبد الوهَّاب الثَّقَفي[5]، عن خالد الحَذَّاء[6]، عن عِكرمَة، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال يوم بَدْر: « **هَذا**[7] **جِبْرِيلُ، آخِذٌ بِرَأْسِ فَرَسِهِ، عَلَيْهِ أَدَاةُ**[8] **الحَرْبِ** »[9]؟

قال أبو زرعة: حدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيبة[10]، عن عبد الوهَّاب

= انظر "لسان الميزان" (٦/ ١٤٨) أيضًا.

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قوله: « قال أبي » سقط من (ف).

(٣) في (ك): « فيه جرير فيه ».

(٤) قوله: « قد » ليس في (أ) و(ش).

(٥) هو: عبدالوهَّاب بن عبدالمجيد .

(٦) هو: خالد بن مهران .

(٧) في (ت) و(ك): « وهذا ».

(٨) في (ك): « أذاة ».

(٩) الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٣٩٩٥ و٤٠٤١) من طريق إبراهيم بن موسى، به .

(١٠) هو عنده في "المصنف" (٣٦٦٥٦).

الثَّقَفي[١]، عن خالد، عن عِكرِمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال ... وهذا الصَّحيحُ، ولا أدري مِنْ أينَ جاءَ إبراهيمُ بن موسى بابن عباس!

٩٢٢ - وسألتُ أبا زرعة[٢] عن حديثٍ رواه أبو ربيعة فَهْدُ بن عَوْف[٣]، ويحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني[٤]، عن أبي عَوانة[٥]، عن هارون بن سعد[٦] العِجْلي، عن أبي صالح الحَنَفي[٧]، عن عليٍّ: أنَّ رسولَ الله ﷺ أَمَره أن يُغَوِّرَ[٨] آبارَ بَدْر[٩]؟

قال[١٠] **أبو زرعة**: لا أعلَمَ روى هذا الحديثَ عن أبي عَوانة غيرُ أبي ربيعة والحِمَّانيِّ، ولا أحسَبُه من حديث أبي عَوانة؛ إنما[١١] هو:

---

(١) قوله: «الثَّقَفي» من (ت) و(ك) فقط.

(٢) في (أ) و(ش): «وسألت أبي وأبا زرعة».

(٣) أبو ربيعة هذا: اسمه: زيد، وفهد لقبه.

(٤) كذا ذكر ابن أبي حاتم رواية يحيى الحماني. والحديث رواه أبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٦٧) من طريق يحيى الحماني؛ قال: ثنا قيس بن الربيع، عن هارون بن سَعْد، عن أبي صالح الحنفي، عن علي، به.

(٥) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليَشكُري.

(٦) في (أ) و(ش): «سعيد». وانظر "تهذيب الكمال" (٣٠/ ٨٥).

(٧) هو: عبدالرحمن بن قيس.

(٨) في (ت): «يعوّد». ومعنى «يغوِّر آبارَ بدر»: يطمرها حتى تصيرَ مياهها بعيدةَ المنال، فكأنَّها غارت في الأرض. والله أعلم.

(٩) رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٨٤) من طريق أبي ربيعة، ثنا أبو عوانة، عن هارون بن سَعِيد، عن أبي صالح الحنفي، عن علي، به، ثم قال البيهقي: «وكذلك رواه يوسف بن خالد بن عمير، عن هارون. ويوسف وأبو ربيعة محمد [كذا!] بن عوف ضعيفان».

(١٠) في (ش): «وقال».

(١١) في (ش): «وإنما».

من حديث يوسف بن خالد السَّمْتي، عن هارون بن سعد[(١)].

٩٢٣ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا عن موسى بن إسماعيل، عن حمَّاد[(٢)]، عن أَبان بن أبي عَيَّاش، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: **« يُعْطَى الشَّهِيدُ ثَلَاثَةً: أَوَّلُ دُفْعَةٍ يَغْفِرُ[(٣)] لَهُ ذُنُوبَهُ، وَأَوَّلُ مَنْ يَمْسَحُ التُّرَابَ عَنْ وَجْهِهِ زَوْجَتُهُ مِنَ[(٤)] الحُورِ العِينِ، وَإِذَا وَجَبَ[(٥)] إِلَى الأَرْضِ وَقَعَ في الجَنَّةِ »**[(٦)].

---

(١) في (أ): «هارون بن سعيد»، وهي محتملة في (ش).
والحديث رواه أبو نعيم في "الحلية" (٤/٣٦٧) من طريق يوسف بن خالد السَّمتي، عن هارون بن سَعْد، عن أبي صالح الحنفي، عن علي، به . قال أبو نعيم: « رواه أبو عوانة عن هارون مثله ».

(٢) هو: ابن سَلَمَة .

(٣) كذا في (ت)، ولم تنقط الياء في بقيَّة النسخ، وتحتمل في ضبطها وجهين:
الأول: « يَغْفِرُ » بالبناء للفاعل، و«ذنوبه» بالنصب مفعولاً به. ويكونُ الفاعل ضميرًا يعود إلى الله سبحانه، ولم يذكر لفظ الجلالة لفهمه من السياق. وانظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).
والثاني: « يُغْفَر » لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ، و«ذنوبه» بالرفع نائبًا للفاعل.

(٤) قوله: « من » سقط من (ت) و(ك).

(٥) في (ف): « وقع ». ومعنى: وَجَبَ: سَقَطَ. انظر "الغريبين" (٦/ ١٩٧١).

(٦) ذكر القزويني في "التدوين" (٣/ ٤١٧) أن أبا طاهر محمد بن علي بن السَّقَّاء روى هذا الحديث عن موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن أبان، عن أنس، به. وعزاه المتقي الهندي في "كنز العمال" (١١١٥٣) إلى الدارقطني في "الأفراد"، والديلمي . ولم أجده عند ابن طاهر في "أطراف الغرائب" (٦٩) في باب: أبان بن أبي عياش، عن أنس، ولكن وجدته ذكر في (ق ٧٠) في باب: حماد ابن سلمة، عن ثابت ، عن أنس حديثًا بلفظ: « من طلب الشهادة. . . » الحديث، =

قال أبي: يروي هذا الحديثَ مُؤَمَّلٌ[١]، عن حمَّاد، عن ثابت[٢]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ وأَبانُ أصَحُّ.

٩٢٤ - وسمعتُ أبي وقيل له: حديثٌ يرويه الجُرَيريُّ[٣]، عن أبي عبدالله؛ قال: قلتُ لابن عمر : هل تَعْلَمُ عَمَلً[٤] في سبيل الله إلا الجهادَ ؟ فقال: « كُلُّ[٥] عَمَلٍ صَالِحٍ فَهُوَ[٦] في سَبيلِ اللهِ » .

فقيل لأبي: مَن هذا أبو عبدالله ؟ وهل يُسمَّى ؟

= وقال: « تفرد به شيبان بن فرُّوخ، عن حماد، وأخرجه مسلم في "الصحيح" عن شيبان كذلك ». وهذا الحديث أخرجه مسلم - كما قال الدارقطني -(١٩٠٨) من طريق شيبان بن فرُّوخ، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: « من طلب الشَّهادة صادقًا أعطيها، ولو لم تُصبه ».

قال ابن عمار الشهيد في "علل أحاديث في صحيح مسلم" الحديث (٢٤): « ووجدت فيه -أي "صحيح مسلم"-: عن شيبان، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: « من طلب الشَّهادةَ صادقًا أُعطيها، وإن لم تُصبه» قال: ووافقه على هذه الرواية المؤمَّل بن إسماعيل. وهذا حديث وهم فيه شيبان والمؤمل جميعًا، فأما المؤمل فكان قد دفن كتبه، وكان يحدث حفظًا فيخطئ الكثير. والصَّحيح: ما رواه الحجاج بن المنهال وموسى بن إسماعيل والعبسي، عن حماد، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس، عن النبي ﷺ، وعن حماد ، عن ثابت، عن النبي ﷺ مرسلاً مثله. والصحيح من حديث ثابت مرسل، وحديث أبان مسند».اهـ.

(١) هو: ابن إسماعيل .

(٢) هو: ابن أسلم البُناني.

(٣) هو: سعيد بن إياس.

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ت) و(ك): « كان » بدل: « كل ».

(٦) قوله: « فهو » ليس في (ف).

فقال: لا أعلَمُه، إلا أنه يُروى عن أبي عبدالله الجَسْري، وهو: حِميَريُّ[١] بن بَشِير، فلا أدري هو ذا أم لا ؟

٩٢٥ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا يرويه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن بُدَيل بن مَيْسَرة، عن عبدالله بن شَقيق، عن رجُلٍ من بَلْقَيْنِ[٣]؛ قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ وهو بِوادي القُرى[٤]؛ قلتُ: يا رسولَ الله، لِمَنِ المَغْنَمُ ؟ قال: « **لِلَّهِ سَهْمٌ، وَلِهَؤُلَاءِ أَرْبَعَةُ أَسْهُمٍ** ...» الحديثَ.

وروى أيضًا حمَّادُ بن زيد[٥]، عن بُدَيلٍ، وخالدٍ الحَذَّاء، والزُّبَير ابن الخِرِّيت[٦]، عن عبدالله بن شَقيق[٧]، عن رجُلٍ من بَلْقَيْنِ؛ قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ ... الحديثَ[٨].

---

(١) في (ت) و(ك): « حمير »، وانظر ترجمة: « حميري » هذا في "التقريب" (١٥٧٩).

(٢) روايته عند أبي يعلىٰ في "مسنده" (٧١٧٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٢٩)، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٣٣٦).

(٣) يقال هذا لبني القَيْنِ من بني أَسَد، كما قالوا: بَلْحارث وبَلْهُجَيم، وهو من شواذِّ التخفيف. انظر "لسان العرب" (ق ي ن) (١٣/ ٣٥٢).

(٤) قوله: « القرى » سقط من (أ) و(ش).
ووادي القُرى: وادٍ بين الشَّام والمدينة، وهو بين تَيْماء وخَيبر، فيه قُرًى كثيرةٌ، وبها سُمِّي: وادي القُرى. "معجم البلدان" (٤/ ٣٣٨).

(٥) روايته عند البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٢٤ و٣٣٦).

(٦) في (ت) و(ك): « الحريث ».

(٧) في (ك): « سفيان » بدل: « شقيق ».

(٨) ذكر ابن كثير في "التفسير" (٤/ ٤) هذا الحديث من رواية حماد بن زيد، وصحَّح سنده.

ورواه وُهَيبُ بن خالد، عن خالد الحَذَّاء[1]، عن عبدالله بن شَقيق، عن رجُلٍ من بَلْقَيْنِ، عن رجُلٍ من قومه؛ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ . . . .

قال أبو زرعة: هذا أصَحُّ .

٩٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن حمزة[2]، عن المُطْعِم بن المِقْدام، عن الحسن بن أبي الحسن [3]؛ أن معاويةَ قال لابن الحَنظَلِيَّة: حدِّثنا حديثًا سمعتَهُ من رسول الله ﷺ، فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: **«الخَيْلُ مَعْقودٌ في نَوَاصِيهَا الخَيْرُ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ»**؟

قال أبي: هذا عندي وَهَمٌ؛ رواه أبو إسحاقَ الفَزاريُّ[4]، عن

(١) هو: خالد بن مهران. وقد اختُلِف على خالد هذا . فرواه عبدالله بن المبارك عنه بما يوافق رواية الحمَّادَين. أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٢٩). ورواه هشيم عنه بما يوافق رواية وهيب بن خالد. أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٨٠).

(٢) روايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٦٨) من طريق منصور بن أبي مزاحم، عن يحيى بن حمزة، عن المطعم، عن الحسن، قال: قال معاوية لابن الحنظلية . . . فذكره .
ورواه الطبراني في "المعجم الكبير" (٦/ ٩٨ رقم ٥٦٢٣)، و"مسند الشاميين" (٩١٤) من طريق هشام بن عمار، عن يحيى بن حمزة؛ ثنا المطعم بن المقدام، عن الحسن بن أبي الحسن أنه قال لابن الحنظلية حدثنا حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ، فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ . . . ، فذكره هكذا: أن السائل لابن الحنظلية هو الحسن البصري !

(٣) هو: الحسن البصري .

(٤) هو: إبراهيم بن محمد .

المُطْعِم بن المِقْدام، عن جَسْر[١] بن الحسن، عن يَعْلى بن شَدَّاد، عن سَهل بن الحَنظَلِيَّة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا أشبهُ.

قلتُ لأبي: فَلِمَ لم تَحكُم للحديثِ المُرسَل[٢]؟

فقال: المُطْعِم عن الحسن ليس له معنًى؛ [لم][٣] يسمع منه. والحسنُ البصريُّ عن سَهل بن الحَنظَلِيَّة لا يجيءُ، وأبو إسحاق الفَزاري أحفَظُ وأتقنُ من يحيى بن حمزة.

٩٢٧ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه الهِقْلُ[٥]، وعَمْرُو[٦] بن هاشم، عن الأوزاعيِّ[٧]، عن سُلَيمان بن حبيب، عن أبي أُمامة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **ثَلاثَةٌ كُلُّهُمْ ضَامِنٌ عَلَى اللهِ . . .** ».

قال: ورواه الوليدُ[٨]، وغيرُه، عن الأوزاعيِّ، عن سُلَيمان، عن أبي أُمامة، موقوفً[٩]؟

---

(١) في (ك): « عن جبير ».
(٢) يعني: الإسناد الأول الذي فيه ذكر الحسن البصري.
(٣) مابين المعقوفين سقط من (أ) و(ش) و(ف)، وتصحَّف في (ت) و(ك) إلى: « له ».
(٤) انظر ما يأتي في المسألة رقم (٩٦٦).
(٥) هو: ابن زياد.
(٦) في (ك): « وعمر ».
(٧) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.
(٨) هو: ابن مسلم الدمشقي.
(٩) كذا بلا ألف، وهو حالٌ منصوب، والجادَّةُ: «موقوفًا»، لكن حذفت هنا ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: هِقْلٌ أحفَظُ، والحديثُ موقوفَ[١] أشبهُ[٢].

٩٢٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزارِي[٣]، عن أبي مالك الأَشْجعي[٤]، عن نُعَيم بن أبي هند، عن سَمُرَة بن جُنْدُب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً، فَلَهُ سَلَبُهُ[٥]»؟

قال أبي: بين نُعَيم وسَمُرَة: ابنُ سَمُرَةَ[٦]، عن سَمُرَةَ[٧].

---

(١) كذا، والجادَّةُ: «موقوفًا»، أي: والحديثُ أشبَهُ موقوفًا. انظر التعليق السابق.

(٢) الحديث رواه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٥١) من طريق هقل بن زياد.
ورواه الروياني في "مسنده" (١٢٦٥)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٩٩ رقم٧٤٩١)، وفي "مسند الشاميين" (١٥٩٦) من طريق عمرو بن هشام البيروتي، وأبو داود في "سننه" (٢٤٩٤) من طريق إسماعيل بن عبدالله بن سماعة، وابن السنِّي في "عمل اليوم والليلة" (١٦١) من طريق عمر بن عبدالواحد، أربعتهم، عن الأوزاعي، عن سليمان بن حبيب، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، به.
ورواه البخاري في "الأدب المفرد" (١٠٩٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٩٩) من طريق عثمان بن أبي عاتكة. ورواه الطبراني في "الكبير" (٧٤٩٣) من طريق كلثوم بن زياد، كلاهما، عن سليمان بن حبيب، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ.

(٣) هو: إبراهيم بن محمد.

(٤) في (ت): «الأشجع»، وفي (ك): «الأَشَجّ». وأبو مالك هذا هو: سعد بن طارق.

(٥) السَّلَبُ: هو ما يأخذه أحد القِرْنَين في الحرب من قِرْنه مما يكونُ عليه ومعَه من سلاح وثياب ودابَّة وغيرها. "النهاية" (٢/ ٣٨٧).

(٦) يقال: اسمه: سليمان. انظر "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٤٤٨-٤٤٩)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٦١٧).

(٧) الحديث رواه الروياني في "مسنده" (٨٥٩) عن عبدالرحمن بن يونس السراج، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٤٦ رقم٧٠٠٠) من طريق محمد بن عيسى الطباع، كلاهما عن أبي إسحاق الفزاري، عن أبي مالك الأشجعي، عن نعيم بن أبي هند، عن سمرة، به. =

٩٢٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ أبي فُدَيك[١]، عن موسى بن يعقوب الزَّمْعي، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن ابن شِهاب، عن عثمان بن عبدالله بن سُراقَة، عن بُسْر[٢] بن سعيد، عن زيد بن خالد، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا في أَهْلِهِ**[٣] ... » ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه خالد الواسِطيُّ[٤]، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن محمد بن زيد بن المُهاجِر بن قُنفُذ[٥]، عن بُسْر[٦] بن سعيد، عن زيد بن خالد، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا[٧] الصَّحيحُ[٨].

= ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٠٩) من طريق معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق، عن أبي مالك، عن نعيم بن أبي هند؛ قال: حدثني ابن سمرة بن جندب، عن سمرة ، به .

ورواه ابن أبي شيبة (٣٣٠٧٢)، وأحمد (٥/ ١٢ رقم٢٠١٤٤)، وابن ماجه (٢٨٣٨) من طريق أبي معاوية، عن أبي مالك، عن نعيم ، عن ابن سمرة، عن أبيه، به .

(١) هو: محمد بن إسماعيل . وروايته أخرجها: البخاري في "التاريخ الكبير: (٦/ ٢٣٠)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٢٤٦ رقم٥٢٣٣)، وابن حبان (٤٦٣٢)، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٢٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٢٠٦).

(٢) في (ش): « بشر ».

(٣) تمام الحديث: « ومن خَلَفَ غازيًا في أهله بخير، فله مثلُ أجره »؛ يقال: خَلَفْتُ الرجلَ في أهله: إذا أقمتَ بعدَه فيهم، وقمتَ عنه بما كان يفعلُه. "النهاية" (٢/ ٦٦).

(٤) هو: خالد بن عبدالله، وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٨٩)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٢٤٦ رقم٥٢٣٤).

(٥) في (ت): « فيفد ».

(٦) في (ش): « بشر ».

(٧) في (ت) و(ك): « فهذا ».

(٨) الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٨٤٣)، ومسلم (١٨٩٥)، كلاهما من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن خالد الجهني، به .

قلتُ لأبي زرعة: مِمَّن الخطأُ ؟

قال: من موسى بن يعقوب .

٩٣٠ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه أنس بن عِيَاض[٢]، عن محمد بن عَمرو، عن عَبِيدَة بن سُفْيان، عن أبي الجَعْد الضَّمْرِي[٣]، عن سلمان الفارسي، عن النبيِّ ﷺ: « **رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ**[٤] **خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ** » ؟

فقالا : هذا خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن عَمرو، عن مَكحول، عن سلمان ؛ كذا رواه يحيى القطَّان[٥]، وإسماعيلُ بن جعفر .

قلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قالا: من أبي ضَمْرَة[٦].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٩٦٩)، وفيها ذكرُ أبي حاتم أن الخطأ من ابن أبي أويس الرَّاوي عن أبي ضمرة أنس بن عياض، وستأتي أيضًا برقم (١٠٠٩).

(٢) روايته ذكرها ابن أبي حاتم في المسألة رقم (٩٦٩) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، ورواها أبو زرعة في المسألة رقم (١٠٠٩) عن إسحاق بن موسى الأنصاري، وأبي ثابت المديني، وأخرجها البزار في "مسنده" (٢٥١٧) عن أحمد ابن عبدة، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٣٣ رقم٦٠٧٧) من طريق هارون بن موسى الفروي، كلهم عن أبي ضمرة أنس بن عياض، به.

(٣) صحابي ، اختُلِف في اسمه، فقيل: أدرع، وقيل: عمرو، وقيل غير ذلك .

(٤) لفظ الجلالة « الله » ليس في (ك).

(٥) هو: يحيى بن سعيد .

(٦) يعني: أنس بن عياض. قال الدارقطني في "الأفراد" (ق١٤٠/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرد به أبو ضمرة أنس بن عياض، عن محمد بن عمرو، عن عبيدة بن سُفيان الحضرمي، عن أبي الجعد، عنه، ووهم فيه، وإنما رواه محمد بن عمرو،=

٩٣١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن جعفر بن أبي كثير[٢]، عن حُمَيد[٣]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « غَدْوَةٌ[٤] في سَبيلِ اللهِ[٥] أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيها، وَلَوْ أَنَّ امرَأَةً مِنْ

= عن مكحول، عن سلمان مرسلاً ».
والحديث أخرجه ابن المبارك في "الجهاد" (١٨٢) عن هشام بن الغاز، عن مكحول، عن سلمان، به. وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٦١٨) عن عبدالوهاب بن هشام بن الغاز، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٤٤٦) عن عيسى ابن يونس، كلاهما عن هشام بن الغاز، به .
ورواه مسلم في "صحيحه" (١٩١٣) من طريق أيوب بن موسى، عن مكحول، عن شرحبيل بن السِّمْط، عن سلمان، به، قال الرشيد العطار في "غرر الفوائد المجموعة" (ص٢٤١): « وفي سماع مكحول من شرحبيل بن السمط نظر؛ فإن شرحبيل معدود في الصحابة رضي الله عنهم ، وتقدمت وفاته ». وقال (ص٢٤٣): « وإذا لم يثبت لمكحول سماع من شرحبيل، فإسناده مقطوع . . . » إلخ .

(١) ستأتي هذه المسألة من طريق آخر عن حميد برقم (٢١٣١).

(٢) لم نجده من طريقه، ولكنه لم ينفرد به، فقد تابعه عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون في المسألة الآتية برقم (٢١٣١).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٣/ ١٤١ و٢٦٣-٢٦٤ رقم ١٢٤٣٧ و١٣٧٨٠)، والبخاري في "صحيحه" (٦٥٦٨)، والترمذي (١٦٥١)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٣٩٨)، جميعهم من طريق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير أخي محمد هذا، عن حميد، به.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٣/ ١٤١و١٥٧و٢٦٣ رقم١٢٤٣٦ و١٢٦٠٣ و١٣٧٧٩) من طريق محمد بن طلحة ويحيى بن أيوب، والبخاري في "صحيحه" (٢٧٩٢ و٢٧٩٦) من طريق وهيب بن خالد، وأبي إسحاق الفزاري، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٧٧٥) من طريق خالد بن عبدالله الطحان، جميعهم عن حميد، به مرفوعًا .
وأخرج بعضه مسلم في "صحيحه" (١٨٨٠) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، به مرفوعًا .

(٣) هو: ابن أبي حميد الطَّويل .

(٤) في (ك): « غزوة ».

(٥) لفظ الجلالة «الله» ليس في (ف).

نِساءِ[١] أهلِ الجَنَّةِ اطَّلَعَتْ إِلَى[٢] الأرضِ، لأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا ... » الحديثَ ؟

قال أبي: حدَّثنا الأنصاري[٣]، عن حُمَيد، عن أنس، موقوفٌ[٤].

قال أبي: حديثُ حُمَيد فيه مِثْلُ ذا كثيرٌ؛ واحدٌ عنه يُسنِدُ، وآخَرُ يُوقِفُ[٥].

٩٣٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الثَّوري، عن عُبَيدالله[٦]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: كتبَ عُمَرُ إلى أُمَراءِ الأَجنَاد: أَلَّا يأخذوا[٧] الجِزْيَةَ إلا مِمَّن جَرَتْ عليه المَوَاسي[٨] ؟

---

(١) قوله: « نساء » سقط من (ك).

(٢) في (ت) و(ك): « على ».

(٣) هو: محمد بن عبدالله .

(٤) رواه ابن المبارك في "الزهد" (٢٥٧/رواية نعيم بن حماد)، وفي "الجهاد" (٢٣) عن حميد، عن أنس موقوفًا.
وقوله: « موقوف » جاء في النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، والجادَّةُ: موقوفًا، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) هذا يدلُّ على أن الوجهين صحيحان عن حميد، وتقدم أن ثمانية من الرواة روَوه عنه مرفوعًا، ولا يتصور اتفاق هؤلاء على الخطأ، وقد صحح البخاري هذا الحديث مرفوعًا كما سبق، فقول أبي حاتم في المسألة الآتية برقم (٢١٣١): « هذا خطأ، الصحيح عن أنس، موقوفٌ »: لا يُسَلَّم به .

(٦) هو : ابن عمر العُمَري .

(٧) في (ك): « لا تأخذوا ».

(٨) في (أ) و(ش): «الموسى»، وفي (ك): «المواشي».
والمراد: من نبتَتْ عانَتُه؛ لأن المواسِيَ إنما تجري على من أنبتَ؛ أراد: من بلغ الحُلُمَ من الكفَّار. "النهاية" (٤/ ٣٧٢).

قال أبي: ومنهُم من يقول: عن نافع، عن أَسلَمَ، عن عمر[1].

قلتُ لأبي: فأيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: الثَّوْرِيُّ حافظٌ، وأهلُ المدينة أعلمُ بحديث نافع من أهل الكُوفة[2].

٩٣٣ - وسألتُ أبي[3] عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيمان الواسِطي، عن إسحاق بن سُلَيمان الرَّازي،[عن أبي جعفر الرَّازي][4]، عن الرَّبيع بن أنس، عن أبي العاليَة[5]، عن عبدالله بن مُغَفَّل[6]

(١) الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف"(١٠٠٩٠ و١٠٠٩٦ و١٩٢٦٧ و١٩٢٧٣) من طريق عبدالله بن عمر وأيوب السَّختياني، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٣٢) من طريق حجاج بن أرطاة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٦٢٦ و٣٢٦٣٠) من طريق عبيدالله بن عمر، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢١٧) من طريق عمر بن محمد، جميعهم عن نافع، عن أسلم، عن عمر، به .

(٢) يشير إلى رُجْحان رواية أهل المدينة - الذين رَوَوه عن نافع، عن أسلم، عن عمر - على رواية سفيان الثوري - وهو كوفي - مع كونه حافظًا .

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٥٦٩).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من المسألة رقم (١٥٦٩)؛ فهي تكرار لهذه . وأبو جعفر هو: عيسىٰ بن أبي عيسىٰ.
والحديث رواه الطبراني في "الأوسط" (٨٨٠) من طريق سعيد بن سليمان، عن إسحاق، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن عبدالله ابن مغفل ، به .
قال الطبراني:« لا يُروى هذا الحديث عن عبد الله بن مغفل إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أبو جعفر ».

(٥) هو: رُفَيع بن مهْرَان .

(٦) في (ك):« مَعْقِل ».

المُزَني؛ قال: كنتُ آخِذًا[١] بِغُصْنٍ[٢] من أَغْصان الشَّجَرة التي بايعَ رسولُ الله ﷺ تحتها، فبايعناه[٣] على ألَّا نَفِرَّ. وسمعتُه حين نهى عن نَبيذِ[٤] الجَرِّ، وشَهِدتُّهُ حين أمرَ بِشُرْبِه، وقال:« **اجتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ** »؟

قال أبي: كذا حدَّثنا سعيدٌ، ورواه[٥] الفَضْل بن دُكَين[٦]، عن أبي جعفر[٧]، عن الرَّبيع، عن أبي العالية، عن[٨] عبدالله بن مُغَفَّل أو غيره، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ[٩].

٩٣٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[١٠] أسامةَ[١١]، عن

---

(١) في (ش):« آخذ ».
(٢) في (ك):« بعض ».
(٣) في (أ) و(ش):« بايعناه ».
(٤) النَّبيذ: هو ما يُعمَل من الأشربة من التَّمر، والزَّبيب، والعَسَل، والحِنطَة، والشَّعير، وغير ذلك . "النهاية" (٥/ ٧).
(٥) في (ت) و(ف) و(ك):«وروى».
(٦) هو: أبو نعيم، وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٢٩)، والروياني في "مسنده" (٩٠٢). ووقع عند الطحاوي:« عن أبي العالية وغيره ، عن عبدالله بن مغفل ».
(٧) هو: عيسى بن أبي عيسى الرازي، وقيل غير ذلك .
(٨) في (ش):« و » بدل:«عن»، وكذلك في (أ) وغيرت فيها بخط مغاير إلى:«عن».
(٩) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٧٥٤)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٨٧ رقم ١٦٨٠٤)، والروياني في "مسنده" (٩٠٣) ثلاثتهم من طريق وكيع، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية - أو غيره -، عن عبدالله ابن مغفل ، به .
(١٠) قوله:« أبو » سقط من (ك).
(١١) هو: حمَّاد بن أسامة . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة (٣٦٩٧٦)، وأحمد (٣/ ١١٢ رقم ١٢١٠٨) على الوجه الذي رجحه أبو حاتم .

سُلَيمان بن المغيرة، عن حُمَيد بن هلال، عن أنس؛ قال: قال أبو طَلْحَةَ لرسولِ الله ﷺ في بعض غَزَواته: أَلا ترى إلى أم سُلَيم في يدها خَنْجَرٌ ؟! فقال النبيُّ ﷺ: «مَا تَصْنَعِينَ بِالخَنْجَرِ ؟»، قالت: إنْ دنا منِّي رجلٌ من العدوِّ، بَعَجْتُ[1] بطنَه ؟

قال أبي: هذا خطأٌ[2]؛ إنما هو: سُلَيمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس[3].

٩٣٥ - قال أبو محمد[4]: قيل[5] لأبي زرعة: الحديثُ الذي يرويه شَريك[6]، عن الرُّكَين[7]؛ قال: حدَّثني عمِّي[8]؛ قال: أصاب العدوُّ فرسًا لي، ثم وَجَدتُّهُ[9] بعدُ في مَرْبَطِ سعدٍ، فقلت: فرسي! فقال: أَقِمْ بَيِّنَتك ... وذكر الحديثَ ؟

قال[10] أبو زرعة: الصَّحيحُ ما يرويه عليُّ بن صالح، عن الرُّكَين، عن أبيه[11]؛ قال: أصابوا يوم القادسيَّة فرسًا ... وذكر

---

(١) أي: شققت. "النهاية" (١/ ١٣٩).

(٢) ليس الخطأ من أبي أسامة؛ فقد رواه ابن أبي شيبة وأحمد من طريقه - كما سبق - على الصَّواب.

(٣) الحديث رواه مسلم (١٨٠٩)، وأحمد (٣/ ٢٨٦ رقم ١٤٠٤٩) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، به.

(٤) قوله: «قال أبو محمد» من (ت) و(ك).

(٥) في (ف): «وقيل».

(٦) هو: ابن عبدالله النخَعي، القاضي.

(٧) في (ف) و(ش): «الزكين». والرُّكَين هو: ابن الربيع.

(٨) هو: يُسَير بن عَميلة.

(٩) في (ت) و(ك): «وجدت».

(١٠) في (ت) و(ك): «فقال».

(١١) هو: الرَّبيع بن عَميلة.

الحديثَ[١].

٩٣٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عَبْدَة بن سُلَيمان[٢]، عن محمد بن إسحاق، عن الزُّهْري، عن ابن[٣] طَلْحَة بن عُبَيدالله، عن معاوية -رجلٍ من بني سُلَيم- قال: جئتُ رسولَ الله ﷺ، فقلت[٤]: يا رسولَ الله، أَرَدتُّ الجهادَ والغزوَ معك؛ قال النبيُّ ﷺ: « أَحَيَّةٌ أُمُّكَ ؟ »، قلتُ[٥]: نعم؛ قال: « الزَمْ رِجْلَيْهَا » ؟

فقال[٦] أبو زرعة: وَهِمَ عَبْدَة في هذا الحديث[٧]؛ روى هذا

---

(١) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٣٤٧) عن شريك، عن الركين، عن أبيه - أو عمِّه -؛ قال: حُبِسَ لي فرس . . . فذكره .
وروواه البغوي في "الجعديات" (٢٣٢٤) عن علي بن الجعد، عن شريك، عن الركين، عن أبيه؛ قال: فَقَدَ أخي فرسًا له . . . فذكره .
وروواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١١١) من طريق زائدة، عن الركين، عن أبيه قال: أصاب المشركون فرسًا لهم . . . فذكره .

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٢١).

(٣) في (ت) و(ك): « أبي ».

(٤) في (أ) و(ش): « فقال ».

(٥) في (ف): « قال ».

(٦) في (ف) و(ت) و(ك): « قال ».

(٧) قال الدارقطني في "العلل" (١٢٢٧): « وقال عبدة: عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن ابن طلحة بن عبيدالله، عن معاوية السلمي، فوهم في موضعين: في ذكر الزهري، وليس من حديث الزهري، وفي قوله: ابن عبيد الله ». اهـ. وخالف في ذلك عبدالباقي بن قانع؛ فأخرج الحديث في "معجم الصحابة" (٣/ ٧٤-٧٥) من طريق عبدالرحيم بن سليمان ويونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن طلحة بن أبي بكر، عن أبيه، عن معاوية بن جاهمة . ثم أخرجه من طريق عبدة، عن محمد بن إسحاق، ثم قال: « وهذا هو الصَّحح إن شاء الله ». =

الحديثَ أيضًا عبدالرَّحيم بن سُلَيمان[١]، فقال: عن[٢] ابن إسحاق، عن محمد بن طَلْحَة، عن أبيه طَلْحَة بن معاوية السُّلَمي؛ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ[٣].

ورواه محمد بن سَلَمة[٤]، عن ابن إسحاق، عن محمد بن طَلْحَة ابن[٥] عبدالله بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن أبيه طَلْحَة[٦]، عن معاوية بن جاهِمَة السُّلَمي؛ قال: جئتُ رسولَ الله ﷺ.

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: حديثُ محمد بن سَلَمة هذا.

= وكان قد أخرج الحديث قبل ذلك (١/ ١٥٨) من طريق ابن جريج، عن محمد بن طلحة، عن معاوية ابن جاهمة، عن أبيه، ثم قال: «ورواه محمد بن إسحاق، عن محمد بن طلحة، فزاد في الإسناد رجلين، ولم يذكر أباه، وجوَّده ابن جريج»!!

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٤٠٢ و٣٣٤٩).

(٢) في (ك): «عمر» بدل: «عن».

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٢/ ٥٥): «ورواه عبد الرحيم بن سليمان، عن ابن إسحاق فقال: عن محمد بن طلحة، عن أبيه طلحة بن معاوية بن جاهمة؛ قال: أتيت النبي ﷺ، وهو غلط نشأ عن تصحيف وقلب، والصواب: عن محمد بن طلحة، عن معاوية بن جاهمة، عن أبيه، فصحَّف "عن" فصارت «ابن»، وقدَّم قوله: «عن أبيه»، فخرج منه أن لطلحة صُحبة، وليس كذلك، بل ليس بينه وبين معاوية بن جاهمة نسب، ولو كان الأمر على ظاهر الإسناد؛ لكان هؤلاء أربعة في نَسَقٍ صحبوا النبي ﷺ: طلحة ابن معاوية بن جاهمة بن العباس بن مرداس السُّلمي». اهـ.

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٢١)، وابن ماجه (٢٧٨١) عنه، عن ابن إسحاق، عن محمد بن طلحة بن عبدالرحمن بن أبي بكر، عن معاوية بن جاهمة، به هكذا دون ذكرٍ لطلحة، وكذا ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٢٢٧)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢٨/ ١٦٣).

(٥) في (ك): «عن» بدل: «ابن».

(٦) في (ف): «وطلحة».

وسألتُ أبي ؟ فقال[1]: هذا أصحُّ: حديثُ محمد بن سَلَمة، ولكنْ هو محمد بن طَلْحَة بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن أبيه طَلْحَة[2]، عن معاوية بن جاهِمَة السُّلَمي؛ قال: جئتُ رسولَ الله ﷺ [3].

---

(١) في (ك): « قال ».

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وطلحة ».

(٣) وهذا الترجيح فيما يظهر إنما هو في رواية محمد بن إسحاق للحديث، ولا يلزم منه الترجيح المطلق؛ لأن ابن جريج روى هذا الحديث أيضًا عن محمد بن طلحة، عن أبيه، عن معاوية بن جاهمة: أن جاهمة جاء إلى النبي ﷺ، وجعل الحديث لجاهمة .

قال الدارقطني في "العلل"(٧/ ٧٨ رقم١٢٢٧): « وقول ابن جريج أشبه بالصَّواب».

وتقدم نقل كلام ابن قانع .

وذكر البيهقي في "شعب الإيمان" (١٣/ ٥٢٩-٥٣٣ رقم٧٤٤٨-٧٤٥٠) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « والصَّواب رواية ابن جريج، عن محمد بن طلحة بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أبيه، عن معاوية بن جاهمة ».

وقد أطال ابن حجر في "الإصابة" (٢/ ٥٤-٥٥)، و"تهذيب التهذيب"(٤/ ١٠٥) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث بين ابن إسحاق وابن جريج، وعليهما أيضًا، ولخَّص ذلك في نهاية ترجمة معاوية بن جاهمة في الموضع السابق من "التهذيب"، فقال: « قلت: تلخَّص من ذلك: أن الصحبة لجاهمة، وأنه هو السائل، وأن رواية معاوية ابنه عنه صواب، وروايته الأخرى مرسلة، وقول ابن إسحاق في روايته عن معاوية: " أتيت النبي ﷺ" وَهْمٌ منه؛ لأن ابن جريج أحفظ من ابن إسحاق وأتقن، على أن يحيى بن سعيد الأموي قد روى عن ابن جريج مثل رواية ابن إسحاق، فوهم، وقد نبَّه على غلطه في ذلك أبو القاسم البغوي في "معجم الصحابة" والله تعالى أعلم ».اهـ.

وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (١/ ١٢١-١٢٢)، و"الجرح والتعديل" (٢/ ٥٤٤)، و"موضح أوهام الجمع والتفريق" للخطيب (١/ ٢١-٢٣).

٩٣٧- **وسُئِلَ أبو زرعة**[١] عن حديثٍ رواه زيد بن الحُباب[٢]، عن ابن لَهِيعَةَ[٣]، عن يزيد بن أبي حَبيب، عن لَهِيعَة بن عُقْبة؛ سمعتُ[٤] أبا الوَرد[٥] صاحبَ رسول الله ﷺ يقول: إِيَّاكَ[٦] والسَّرِيَّةَ التي إنْ لَقِيَتْ فَرَّتْ، وإن غَنِمَتْ غَلَّتْ .

ورواه ابنُ وَهْب[٧]؛ فقال: عن ابن لَهِيعَة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن لَهِيعَة بن عُقْبَة، عن أبي[٨] الوَرد، عن أبي هريرة؛ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول . . . ؟

قال أبو زرعة: الحديثُ حديثُ ابن[٩] وَهْب .

---

(١) المثبت من (ف)، وفي (أ): «وسألتُ أبو زرعة»، وفي (ش): «وسألت أبا زرعة»، وفي (ت) و(ك): «قال: سئل أبو زرعة».

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه (٢٨٢٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٨٧)، كلاهما من طريق ابن أبي شيبة، عن زيد، به موقوفًا .
وروواه أبو نعيم في "معرفة الصَّحابة" (٧٠٤٨) من طريق الليث بن هارون، عن زيد ابن الحباب، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن لهيعة بن عُقبة، عن أبي الورد، عن النبي ﷺ، به. وانظر "تهذيب التهذيب"(٤/ ٦٠٥/ ترجمة أبي الورد المازني).

(٣) هو: عبدالله .

(٤) في (ك): « ابن » بدل: « سمعت ».

(٥) هو: المازني، قيل: اسمه: حرب، وقيل: عبيد بن قيس، وقيل غير ذلك .

(٦) في جميع النسخ: « إياي »، ثم صوِّبت في (أ) و(ش) إلى: « إياك ». وفي "الجرح والتعديل" (٩/ ٤٥١) ومصادر التخريج: « إياكم ».

(٧) هو: عبدالله . وروايته عند ابن عبدالحكم في "فتوح مصر" (ص٢٨١). وتابعه عليه عبدالله بن المبارك وإسحاق بن عيسى ويحيى بن إسحاق عند الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٥٦ و٤٠١ رقم٨٦٧٦ و٩٢١١).

(٨) قوله: « أبي » ليس في (ف) و(ت) و(ك)، وهو ملحق بهامش (أ) و(ش).

(٩) قوله: « ابن » سقط من (ك).

٩٣٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو معاويةَ الضَّريرُ[(١)]، عن حجَّاج[(٢)]، عن قَتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: كانت قَبِيعَةُ سيفِ[(٣)] رسول الله ﷺ من فِضَّة ؟

قال أبي: إنما هو: سعيدُ بن أبي الحسن؛ قال: كان[(٤)] قَبِيعَةُ[(٥)]

---

(١) هو: محمد بن خازم. (٢) هو: ابن أرطاة.

(٣) قَبِيعَة السيف: هي التي تكونُ على رأس قائم السَّيف. وقيل: هي ما تحتَ شارِبَي السَّيف. "النهاية" (٤/٧).

(٤) في (ك): «كانت».

(٥) في (ك): «قبيضة»، وفي (ت): «قَبِيصَة». وقوله: «كان قبيعة سيفِ رسول الله ﷺ» كذا جاء في جميع النسخ، ومثلُهُ في بعض مصادر التخريج، والجادَّة أن يقال: «كانت قبيعة سيفِ رسول الله ﷺ»؛ كما وقع في أول المسألة وفي بعض مصادر التخريج. لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، ويخرَّج على وجهين:
الأوَّل: أنَّ اسم «كان» مؤنث غير حقيقي التأنيث، فيجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه، وإن كان التأنيث أولى. وانظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).
والثاني: أنَّه ذكَّر «القبيعة» - أي عدَّها مذكَّرَة - لإضافتها إلى «سيف رسول الله»؛ فإنَّ المضافَ المؤنَّث قد يكتسبُ من المضاف إليه المذكَّر تذكيرَهُ؛ كما أنَّ المضافَ المذكَّر قد يكتسبُ من المضاف إليه المؤنَّث تأنيثَهُ، وشرطُ ذلك في الصورتين: أنْ يكونَ المضافُ صالحًا للحذف وإقامةِ المضاف إليه مُقَامَهُ، ويُفْهَمَ منه ذلك المعنى.
فمن تأنيث المذكَّر: قولهم: «قُطعت بعض أصابعه»، وقراءة الحسن ومجاهد وقتادة وغيرهم: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يُوسُف: ١٠]. وذلك لصحة قولك: قُطِعَتْ أصابعُهُ، وتَلْتَقِطْهُ السَّيَّارَةُ.
ومن تذكير المؤنَّث: قول الشاعر [من البسيط]:

إنارةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى   وعَقْلُ عَاصِي الهَوَىٰ يزدادُ تَنْوِيرَا

وساغ ذلك لصحةِ قولك: العَقْلُ مَكْسُوفٌ. وهذا يصدُقُ في هذا الحديث، فيقال: «كان سيفُ رسول الله ﷺ من فِضَّة». انظر: "أوضح المسالك" (٣/٩١-٩٦)، و"شرح ابن عقيل" (٢/٤٨-٤٩)، و"شرح الأشموني" (٢/١٣٦-١٤٠ ط. دار الكتب العلمية).

سيفِ رسول الله ﷺ . . . [مُرسَلاً](١)؛ بلا عبدالله بن عمرو(٢).

٩٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن بِشْر البَجَلي، عن قيس بن الرَّبيع، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛

---

(١) المثبت من (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «مرسل»، ويخرَّج على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) ذكر ابن الملقن هذا الحديث في "البدر المنير" (٢/ ٤٦٣-٤٦٤)، ونقل عن أبي حاتم أنه قال: « المحفوظ أنه مرسل ».
والحديث رواه أبو داود (٢٥٨٤)، والنسائي في "الكبرى" (٩٨١٤)، والبيهقي (٤/ ١٤٣)، جميعهم من طريق قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن؛ قال. . . فذكره مرسلاً. ورواه الدارمي (٢٥٠١)، وأبو داود (٢٥٨٣)، والنسائي في "الكبرى" (٩٨١٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٩٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١٤٣) جميعهم من طريق جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس قال: كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضَّة .
وهذا الحديث أنكره الأئمة على جرير، وخطَّؤوه فيه. قال الدارمي: « هشام الدستوائي خالفه؛ قال: قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، عن النبي ﷺ ، وزعم الناس أنه هو المحفوظ ».
وقال أبو داود : « أقوى هذه الأحاديث: حديث سعيد بن أبي الحسن، والباقية ضِعاف ».
وقال النسائي - كما في "تحفة الأشراف" (١/ ٣٠١ رقم١١٤٦)-: « هذا حديث منكر، والصواب: قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن ».
وقال البيهقي عن حديث أنس: « والحديث معلول ». وقال عن حديث سعيد بن أبي الحسن: « وهذا مرسلٌ ، وهو المحفوظ ».
وقال عبدالله بن أحمد في "العلل" (٣١٢): « حدثني أبي عن عفان قال: جاء أبو جزي - واسمه نصر بن طريف - إلى جرير بن حازم يشفع لإنسان يحدثه، فقال جرير: حدثنا قتادة، عن أنس؛ قال: كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضَّة . قال أبو جزي: كذب والله ما حدثناه قتادة إلا عن سعيد بن أبي الحسن. قال أبي: وهو قول أبي جزي؛ يعني أصاب، وأخطأ جرير ».

قال: قال رسولُ الله ﷺ: « مَنْ تَعَلَّمَ الرَّمْيَ ثُمَّ نَسِيَه[١]، فَهِيَ نِعْمَةٌ جَحَدَهَا » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٢].

٩٤٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيْد بن الصَّبَّاح المُقرِئ؛ قال: نا كاملُ بن العلاء التَّيْمي، عن الحَكَم بن عُتَيبة، عن إبراهيم[٣]، عن عَلْقَمة[٤]، عن عبدالله[٥]؛ قال: بينما رسولُ الله ﷺ جالسٌ مع أصحابه؛ إذ أقبلَتِ امرأةٌ عُريانَةٌ، فقام إليها رجُل من القوم، فألقى عليها ثوبًا وضَمَّها إليه. قال: فَتَغَيَّر وجهُه، فقال[٦] بعضُ أصحابه: أحسَبها امرأتَه، فقال النبي ﷺ: « أَحْسَبُهَا غَيْرَى[٧]، إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ كَتَبَ الغَيْرَةَ عَلَى[٨] النِّسَاءِ، والجِهَادَ عَلَى الرِّجَالِ؛ فَمَنْ صَبَرَ مِنْهُنَّ احْتِسَابًا، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ » ؟

---

(١) في (ت) و(ك): « نسي ».

(٢) الحديث رواه الطبراني في "الأوسط" (٤١٧٧)، و"الصغير" (٥٤٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٥٢)، و(١٢/ ٦١) من طريق الحسن بن بشر البجلي، به.
ورواه الخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٨١) من طريق أبي بلال الأشعري، والقزويني في "التدوين" (٣/ ٣٦٦) من طريق طلق بن غنام، كلاهما عن قيس، به.
قال الطبراني في "الصغير": « لم يروه عن سهيل إلا قيس، تفرد به الحسن بن بشر»، فكأنه لم يطلع على متابعة أبي بلال الأشعري وطلق بن غنام.

(٣) هو: ابن يزيد النخعي.

(٤) هو: ابن قيس النخعي.

(٥) هو: ابن مسعود.

(٦) في (أ) و(ش): « قال ».

(٧) قوله: « غيرى » سقط من (أ) و(ش).

(٨) في (ت): « عن » بدل: « على ».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

وقال مرَّة أخرى: هذا حديثٌ موضوعٌ بهذا الإسناد[١].

٩٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عُثمان بن حَكيم، عن حَسَن بن حُسَين، عن كادِحِ بن جَعْفَر، عن عبدالله بن لَهِيعَة، عن عبدالرحمٰن بن زياد، عن مسلم بن يَسار، عن جابر بن عبدالله[٢]؛ قال: لمَّا قَدِمَ عليٌّ على رسولِ الله ﷺ بفَتْح خَيْبَر؛ قال رسولُ الله ﷺ: « لَوْلَا أَنْ يَقُولَ فِيكَ طَوائِفُ مِنْ أُمَّتِي مَا قَالَتِ النَّصارى في

---

(١) الحديث رواه البزار في "مسنده" (٤/ ٣٠٨ رقم١٤٩٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٨٦٧ رقم١٠٩٦/ت السلفي)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٨٧ رقم١٠٠٤٠)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٨٢) من طريق عبيد بن الصبَّاح، عن كامل، به .
قال البزار:« وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وعبيد بن الصبَّاح ليس به بأس، وكامل بن العلاء مشهور من أهل الكوفة قد روى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه، على أنه لم يشاركه في هذا الحديث غيره ».
وقال العقيلي في عبيد بن الصباح:« لا يُتابَع على حديثه، ولا يُعرَف إلا به ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٧٩٣):« يرويه كامل بن العلاء، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، حدث به عبيد بن الصبَّاح عنه، واختُلِف عنه: فرواه أبو يعلى الإبلي، عن موسى المسروقي، عن عبيد بن الصبَّاح فقال: عن شعبة، عن الحكم، عن أبي وائل، عن عبد الله، ووهم فيه في موضعَين؛ في قوله: عن شعبة، وفي قوله: عن أبي وائل ».
وعدَّه الذهبي في "الميزان" (٣/ ٢٠) من منكرات عبيد بن الصبَّاح .
تنبيه : سقط هذا الحديث من مطبوعة "الضعفاء" للعقيلي بتحقيق: عبدالمعطي قلعجي .

(٢) في (ت) و(ك):« جابر بن عبد ».

المَسيحِ بْنِ مَرْيَمَ[١]، **لَقُلْتُ**[٢] **فِيكَ اليَوْمَ قَولاً...** » وذَكَر الحديثَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ عندي، والحسنُ بن الحسين هذا هو العُرَني، وأتيتُه ولم أكتُبْ عنه، ولم يكنْ بصدوقٍ[٣] عندَهم، وكان من رؤساء الشِّيعة[٤].

٩٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٥]، عن حَجَّاج[٦]، عن إسماعيل[٧]، عن قيس[٨]، عن جرير[٩]: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **مَنْ أَقَامَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ** » ؟

فقال أبي: الكوفيُّون -سِوى حَجَّاج- لا يُسنِدونَه[١٠]،

---

(١) قوله: « ابن مريم » ليس في (ف).

(٢) قوله: « لقلت » مكرر في (ك).

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « يصدق »، والمثبت من (أ) و (ش) و"الجرح والتعديل" (٣/ ٦).

(٤) في (ت) و(ك): « الشعبة ».

(٥) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٢٦)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٠٢ رقم٢٢٦١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١٢-١٣).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٣٣) من طريق عمران القطان، عن حجاج، عن إسماعيل بن أبي خالد به، ثم قال ابن عدي: « لا أعلم رواه عن ابن أبي خالد غير حجاج، وعن حجاج رواه رجلان: عمران وحماد بن سلمة ».

(٦) هو: ابن أرطاة .

(٧) هو: ابن أبي خالد .

(٨) هو: ابن أبي حازم .

(٩) هو: ابن عبدالله البجلي .

(١٠) في (ف): « لا يسندون هذا » وعليها إشارة، وكتبت في الهامش عبارة: « نسخة: لا يسندونه »، والله أعلم .

ومُرسَلٌ[(١)] أشبهُ[(٢)].

٩٤٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بعضُ أصحاب قابوسَ[(٣)]:

---

(١) أي: « وهو أشبَهُ مرسلٌ»، والجادَّة: مرسلاً، بألف تنوين النصب، وحذفت هنا جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) الحديث رواه الترمذي (١٦٠٤)، وأبو داود (٢٦٤٥)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٠٢ رقم٢٢٦٤) من طريق أبي معاوية، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن جرير، عن النبي ﷺ بلفظ: « أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين ».
ورواه الترمذي (١٦٠٥) من طريق عبدة، والنسائي في "الكبرى" (٦٩٨٢) من طريق أبي خالد، وأبو عبيد في "غريب الحديث" (٤/ ٣٦) من طريق هشيم، ثلاثتهم عن إسماعيل، عن قيس، أن رسول الله ﷺ . . . فذكره هكذا مرسلاً .
قال الترمذي: « وأكثر أصحاب إسماعيل قالوا: عن قيس بن أبي حازم : أن رسول الله ﷺ بعث سَريَّة، ولم يذكروا فيه: " عن جرير "».اهـ.
وقال: « وسمعت محمدًا يقول: الصحيح حديث قيس ، عن النبي ﷺ مرسل ».
وذكر نحوه في "العلل الكبير" رقم (٤٨٣) وزاد: « قلت له: فإن حماد بن سلمة روى هذا الحديث عن الحجاج بن أرطاة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير ؟ فلم يعدَّه محفوظًا ».
وقال أبو داود : « رواه هشيم ومعمر وخالد الواسطي وجماعة لم يذكروا جريرًا ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٨٧/ ب) : « يرويه إسماعيل بن أبي خالد، واختُلِف عنه: فرواه أبو معاوية الضرير وصالح بن عمرو، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير، ورواه حفص بن غياث، عن إسماعيل، عن قيس، عن خالد بن الوليد؛ قاله يوسف بن عدي، عنه ، ورواه أبو إسحاق الفزاري ومروان بن معاوية ومعتمر بن سليمان، عن إسماعيل، عن قيس مرسلاً ، وهو الصَّواب ».
وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢٢٨٥): « وصحح البخاري وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني إرساله إلى قيس بن أبي حازم ».

(٣) هو: ابن أبي ظَبيان .

جَرِيرٌ[(١)]، أو أبو[(٢)] كُدَيْنَةَ[(٣)]، عن قابوسَ، عن أبيه[(٤)]، عن ابن عباس؛ قال: خرجَ نبيُّ الله[(٥)] ﷺ فقال: **« لَيْسَ عَلَى مُسْلِمٍ جِزْيَةٌ، وَلا يَصْلُحُ قِبْلَتَانِ بِأَرْضٍ وَاحِدَةٍ »** ؟

قال أبي: رواه زُهَيرٌ[(٦)]، عن قابوسَ، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ خرجَ ... مُرسَلٌ[(٧)].

قال أبي: هذا[(٨)] من قابوسَ[(٩)]، لم يكن قابوسُ بالقويِّ؛ فيَحْتَمِلُ أن يكونَ مرةً قال هكذا، ومرةً قال هكذا.

---

(١) في (ك) يشبه أن تكون: « حربني » أو نحوها .
وجرير هذا: هو ابن عبدالحميد . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٥٧٧)، وأحمد في "المسند" (١/ ٢٢٣ رقم١٩٤٩)، والترمذي (٦٣٣ و٦٣٤)، وأبو داود (٣٠٣٢)، وابن الجارود في "المنتقى"(١١٠٧). قال الترمذي : « حديث ابن عباس قد روي عن قابوس بن أبي ظبيان، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً ».
(٢) قوله: « أبو » ليس في (ت) و(ك).
(٣) هو: يحيى بن المُهَلَّب. وروايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٤/ ١٥٦).
(٤) هو: أبو ظَبْيان حُصَين بن جُندب .
(٥) في (أ) و(ش): «النبي» بدل: «نبي الله».
(٦) هو: ابن معاوية . وروايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٤/ ١٥٧). وأخرجه أيضًا هو وأبو عبيد في "الأموال" (١٢١) من طريق سفيان الثوري، عن قابوس، عن أبيه، عن النبي ﷺ، به .
(٧) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٨) يعني: الاختلاف .
(٩) قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢٣٢٤): « وقابوسُ ضعيفٌ عندهم، وربما ترك بعضهُم حديثَه ، ولا يُدفع عن صدق، وإنما كان قد افترى على رجل فَحُدَّ، فكُسِر لذلك ».

٩٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفَضْل بن موسى، عن شَريك[(١)]، عن أبي إسحاق[(٢)]، عن عُمارَة بن عَبْد، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا مِنْ غَادِرٍ إِلَّا وَلَهُ لِوَاءُ غَدْرٍ يَوْمَ القِيامَةِ!** » ؟

قال أبي: مَنْ رَفَعَ هذا الحديثَ فقد غَلِطَ؛ رواه إسرائيلُ[(٣)]، عن أبي إسحاق، عن عُمارَة، عن عليٍّ، موقوفٌ[(٤)].

ورواه زُهَيرٌ[(٥)]، عن أبي إسحاق، عن هُبَيرة بن يَريم، عن عليٍّ.

قال أبي: عُمارَة أشبهُ[(٦)].

٩٤٥ - وسألتُ[(٧)] أبي عن حديثٍ رواه عَطاء بن السَّائب، عن مُحارِب بن دِثار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: « **إِيَّاكُمْ وَالظُّلْمَ؛ فَإِنَّهَا ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ** » ؟

---

(١) هو: ابن عبدالله النخعي.

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٣) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي.

(٤) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: ابن معاوية.

(٦) قال الترمذي في "العلل الكبير" (٤٧٦): « سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن حديث شريك، عن أبي إسحاق، عن عمارة بن عَبْد، عن علي، عن النبي ﷺ قال: « لكل غادر لواءٌ يوم القيامة » ؟ قال محمد: لا أعرفُ هذا الحديث مرفوعًا ». وذكر نحو هذا في "الجامع" (١٥٨١).

(٧) في هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: «الظلم ظلمات».

قال أبي: رواه جَريرٌ[(١)]، عن أبي إسحاقَ الشَّيباني[(٢)]، عن مُحارِب، عن أبي الصِّدِّيق النَّاجي[(٣)]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ ... مُرسَلٌ[(٤)].

قال أبي: هذا بَيِّنَ[(٥)] عَوَارَ[(٦)] حديثِ عَطاء، وهذا أشبهُ؛ لو كان عن ابن عمرَ، كان أسهلَ عليه حفظًا[(٧)] من أبي الصِّدِّيق، وكان عَطاءُ ابن السَّائِب ساءَ حِفظُه[(٨)].

٩٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زيدُ بن أبي أُنَيسة[(٩)] ويوسف ابن أبي إسحاق[(١٠)] جميعًا، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ قال[(١١)]: **« مَنِ ارْتَبَطَ فَرَسًا عُدَّةً في سَبيلِ اللهِ، كَانَ عَلَفُهُ وَرَوْثُهُ وَأَثَرُهُ في مَوَازِينِهِ يَوْمَ القِيامَةِ »** ؟

---

(١) هو: ابن عبدالحميد.

(٢) هو: سليمان بن أبي سليمان . (٣) هو: بكر بن عمرو .

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤). (٥) في (ك): « هل أبين ».

(٦) العَوارُ - بالفتح -: العَيبُ، والضمُّ لغةٌ. "المصباح المنير" (ع و ر) (ص٤٣٧).

(٧) قوله: « حفظًا » ليس في (ت) و(ك).

(٨) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٢٣٤)، والبيهقي في "الشعب" (٧٠٥٦) من طريق زائدة، ورواه أحمد في "مسنده" (١٠٦/٢ رقم٥٨٣٢)، والبيهقي في الموضع السابق من طريق علي بن عاصم، كلاهما عن عطاء بن السائب، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر، به .

(٩) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٠٩).

(١٠) روايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (٢٦١/٢).

(١١) قوله: « قال » سقط من (ك).

قال أبي: ورواه إسرائيلُ[(١)] وزُهَير[(٢)]، فقالا: عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليٍّ، قولَهُ، لا يرفَعانِه .

قلتُ لأبي: فأيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: موقوفَ[(٣)] أشبهُ بالصَّواب .

وسألتُ أبا زرعة عن هذا الحديث، وقلتُ له: ورواه[(٤)] إسرائيلُ، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليٍّ، موقوفَ[(*)] ؟

قال أبو زرعة: والموقوفُ أصَحُّ؛ لأنَّ إسرائيلَ وزهيرَ[(*)] أحفظُ[(٥)].

---

(١) هو: ابن يونس . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٤٨٠).

(٢) هو: ابن معاوية . وروايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٢٥٣٠).

(٣) أي: الحديثُ أشبَهُ بالصواب موقوفَ، وكانت الجادَّة أن يقال: موقوفاً، بألف تنوين النصب، لكنَّ حذفها هنا جارٍ على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) في (ك):« رواه » بلا واو.

(*) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب في الموضعين، جارٍ على لغة ربيعة.

(٥) روي الحديث أيضًا مرفوعًا من طريق سفيان الثوري، عن أبي إسحاق؛ أخرجه الدارقطني في "العلل" (٣/ ١٧٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٣٥)، كلاهما من طريق أبي مسعود أحمد بن الفرات، عن عبدالرزاق، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، به مرفوعًا .
قال الدارقطني في "الأفراد" - كما في "أطرافه" لابن طاهر (ق ٣٨/ أ)-:« تفرد به عبدالرزاق، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عنه مرفوعًا ». وقال أبو نعيم:« غريب من حديث الثوري، ويقال: إن أبا مسعود تفرد به عن عبدالرزاق ». وكان الدارقطني ذكر في "العلل" (٣٤٢) الاختلاف في هذا الحديث عى أبي إسحاق السبيعي، وذكر رواية موسى بن عقبة ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق مرفوعًا أيضًا، ثم قال:« وغيرهما يرويه عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي موقوفًا ، غير مرفوع إلى النبي ﷺ ».اهـ.

٩٤٧ - قال أبو محمد[١]: سألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ ابن موسى الخَطْمي، عن أبي معاوية الضَّرير[٣]، عن محمد بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة[٤]؛ قالت: لمَّا قُتِلَ أبو عُبَيد[٥] وأصحابُه يومَ الفِيل[٦]، أَفْلَتَ عبدالله بن يزيد[٧] وثلاثةُ نَفَرٍ، فقَدِمَ عبدُالله على عمرَ، وبَقِيَ الثلاثةُ في الطَّريق، فلَقِيَ عمرَ ليلاً فأخبره، فَرَقَا[٨] عمرُ المِنْبَرَ

---

(١) قوله: «قال أبو محمد» من (ت) و(ك) فقط .

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): «وسألت» بالواو.

(٣) هو: محمد بن خازم.

(٤) أخرج هذا الحديث: ابن جرير الطبري في "تاريخه" (٤/ ٢٨٠) من طريق عمرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة، به باختصار، ووقع عنده: «عبدالله بن زيد» بدل: «عبدالله ابن يزيد». وفي سنده شيخ ابن جرير محمد بن حميد الرازي، وهو ضعيف كما في "التقريب" (٥٨٣٤)،واتهمه بعضهم بالكذب كما في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ١٠٣ وما بعدها).

(٥) هو: أبو عبيد بن مسعود بن عمرو الثَّقفي، الذي استُشهد في جماعة من المسلمين في قتال الفُرس يوم الجسر، وهو والدُ المختار بن أبي عبيد. انظر "الإصابة"(١١/ ٢٤٩).

(٦) وهو يوم الجسر، وإنما سمِّي يومَ الفيل؛ لأن الفُرسَ قاتلوا على الفِيَلَة التي لم تصمُد معها خيلُ المسلمين، وبَرَكَ الفيلُ على أبي عبيد رحمه الله فقتلَه . انظر تفاصيل ذلك في "تاريخ الأمم والملوك" للطبري (٤/ ٢٧٥ فما بعد).

(٧) هو: عبدالله بن يزيد بن زيد بن حِصْن الخَطْمي، الأنصاري، صحابيٌّ صغير، ولأبيه صحبة . انظر "الإصابة" (٦/ ٢٤٤).

(٨) رُسِمت في (ش): «فَرَقَى»، والمثبت من بقيَّة النسخ، ولغة جمهور العرب: رَقِيَ يَرْقَى، من باب رَضِيَ يَرْضَىٰ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، لكنَّ ما في النسخ جارٍ على لغة طيِّئ وبعض العرب؛ يكرهون مجيء الياء المتحرِّكة بعد الكسرة، فيفتحون ما قبلها لتنقلب الياء إلى الألف لخفتها، فيقولون: رَقَا، في رَقِيَ، وبَقَا، في بَقِيَ، وفَنَا، في فَنِيَ، ولَقَا في لَقِيَ، ونَسَا في نَسِيَ، وفي فعل المجهول يقولون: رُضَا، في رُضِيَ، ونُعَا، في نُعِيَ، وهُدَا، في هُدِيَ، وبُنَا، في بُنِيَ، =

حين صلَّى الصُّبْح، فَنَعَى[١] أبا عُبَيد وأصحابَه، ثم قال: وهذا عبدُالله يُخْبِرُكُمْ كيف كان ذلك. قالَ[٢]: فقَعَدَ عمرُ على المِنبَر، وقام عبدُالله

= وفي اسم الفاعل يقولون: باقاة، في باقية، وناصاة، في ناصيَة، وجاراة، في جارية، وفي المصدر يقولون: تَوْصَاة، في تَوْصية، وفي الجمع يقولون: أوداة، في أودية، وأصْبَاة، في أَصْبِيَة، والشواهد على هذه اللغة كثيرة، منها قولُ زيد الخيل الطائي [من الطويل]:

أفي كلِّ عامٍ مأتمٌ تَبْعَثُونَهُ ... على مِحْمَرٍ عَوْدٍ أُثِيبَ وما رُضَا

تُجِدُّون خَمْشًا بعد خَمْشٍ كأنَّه ... على فاجعٍ منِ خير قومِكُمُ نُعَا

وقال:

فلولا زُهَيْرٌ أنْ أكدِّرَ نِعْمَةً ... لَقَاذَعْتُ كَعْبًا ما بَقَيْتُ وما بَقَا

انظر "شرح الشافية" للأستراباذي (١/ ١٢٤-١٢٥)، و"طبقات فحول الشعراء" (١/ ٣٣-٣٤)، و"الإنصاف" للأنباري (١/ ٧٥)، و"المحكم" لابن سيده (٨/ ٥٤١)، وانظر كلامًا مطوَّلًا عن هذع اللغة في كتاب "بحوث ومقالات في اللغة" للدكتور رمضان عبدالتواب (ص٢٣٧-٢٤٣). وانظر كذلك نَصًّا للزمخشري في "أساس البلاغة" (ر ق ي) على أنَّه يقال: رَقَىٰ يَرْقىٰ، كما يقال: رَقِيَ يَرْقَىٰ.

(١) في (ت) و(ك): «فنعنا».

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «قالت»، أي: عائشةُ ﵂؛ لأنها راوية الخبر، وما وقع في النسخ إنْ لم يكن تصحيفًا، فإنه يخرَّج على أوجه ثلاثة:

الأول: أنه ذكَّر ضمير الفاعل مع عوده إلى اسم مؤنَّث؛ قياسًا على مثل قولهم: «ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا»، والجادة: أَبْقَلَتْ. انظر التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

والثاني: أنَّ مجيء «قال» بصيغة التذكير؛ إنما هو لمجاورة «ثم قال» قبلها، وللمجاورة تأثيرات في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٥٤ - الوجه الثالث).

والثالث: أنَّ الفعل مسند إلى ضمير مذكَّر، كأنه قال: «قال الراوي»، وهو عائشة ﵂، وهذا من الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، وهو كثير في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

على المِنبَر، فحَمِدَ الله وأثنى عليه، وذكَرَ رسولَ الله ﷺ وما مَنَّ الله به على العَرَب، ثم ذكَرَ أبا بكر رضي الله عنه وحُسْنَ قيامِه بعدَ رسول الله ﷺ، ثم ذكَرَ قتلَ[1] أبي عُبَيد وأصحابِه. قال[2]: وبه[3] جِراحاتٌ. قالت عائِشَة: فوالله، ما رأيتُ رجلاً كان أَربَطَ جَأْشًا[4]، ولا أشَدَّ قلبًا، ولا أفضَلَ بيانًا، ولا أحسَنَ وجهًا ولفظًا مِنْ عبدالله، فأُعْجِبَ المسلمونَ به أشدَّ من إعجابي! قال: ثم وجَّهَهُ عمر [إلى][5] سعدٍ[6]؛ فقال: أَحضِرْهُ أمرَكَ؛ فقد عَرَفَ أمورَ القَوْمِ، وكيف التَّأتِّي لهم وحَرْبُهم؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُضطَرِبُ الإسناد.

٩٤٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحُسَين[7] بن[8] عيسى - أخو سُلَيم[9] بن عيسى القَارِئ - عن مَعْمَر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: بينا رسولُ الله ﷺ في غزوة تَبوك

---

(١) في (ك): «قبل».
(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «قالت»، أي: عائشةُ رضي الله عنها، وقد تقدَّم تخريج ذلك.
(٣) أي: بعبدالله بن يزيد.
(٤) الجأش: القلب، والنفس، والجَنَان. يقال: فلانٌ رابطُ الجَأْش، أي: ثابتُ القلب لا يرتاعُ ولا ينزعجُ للعظائم والشَّدائد. انظر "النهاية" (١/ ٢٣٢).
(٥) قوله: «إلى» تصحف في جميع النسخ إلى: «ابن».
(٦) هو: ابن أبي وقَّاص رضي الله عنه.
(٧) في (ف): «الحسن»، وهو خطأ. انظر "الجرح والتعديل" (٣/ ٦٠).
(٨) قوله: «بن» سقط من (ت).
(٩) في (ك): «مسلم».

يَسيرُ[١] ليلاً؛ إذ تقدَّم الناسَ، ثم وقَفَ لهم حتى أَتَوْهُ، ثم[٢] قال: «أُعْطِيتُ اللَّيْلَةَ الكَنْزَيْنِ»، قيل: يا رسولَ الله، وما الكَنْزَانِ؟ قال: «فَارِسُ وَالرُّومُ[٣]، وَأُمِدْتُ[٤] بِالمُلُوكِ - مُلُوكِ حِمْيَرَ - يُجَاهِدُونَ في سَبيلِ اللهِ، وَيَأْخُذُونَ في اللهِ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٥].

٩٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزَاري[٦]، عن ابن شَوْذَب[٧]؛ قال: حدَّثني عامر[٨] بن عبد الواحد، عن ابن أبي

---

(١) كذا في (ك)، وفي (ت) و(ف): «نسير»، ولم تنقط في (أ) و(ش).

(٢) قوله: «ثم» سقط من (ك).

(٣) قوله: «والروم» سقط من (أ) و(ش).

(٤) كذا ضُبطت في (أ) و(ف)، وفي (ت) و(ك): «وأمرت»، وفي (ش): «وأمدى»، ووقع عند أحمد في "المسند" (٥/ ٢٧٢ رقم ٢٢٣٣٥): «وأمدَّني»، وعند عبدالرزاق في "المصنف" (١٩٨٧٨): «وأيَّدني»، وما أثبتناه من (أ) و(ف) يخرَّج على وجهين؛ الأول: «أُمِدْتُ»، وهو جارٍ على لغةٍ فصيحةٍ مشهورةٍ؛ وهي أن الأصلَ: أُمْدِدْتُ، وحذفت إحدى الدالين تخفيفًا، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]، وقوله: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، وأصله: ظَلِلْتَ عليه، وظَلِلْتُمْ تَفَكَّهُونَ، ويقولون: أَحَسْتُم، في: أَحْسَسْتُم، ومَسْتُم، في: مَسِسْتُمْ، ونظائره كثيرة. والثاني: «أُمِدَّتُ»، وهذا جارٍ على لغةِ أُناسٍ من بكر بن وائل، لا يَفُكُّون التضعيفَ من الأفعالِ عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحرِّكة.
وانظر تعليقنا على المسألة رقم (١٢٥٩).

(٥) الحديث لم نقف عليه من رواية يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس. وقد رواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٩٨٧٨)، وعنه أحمد في "المسند" (٥/ ٢٧٢ رقم٢٢٣٣٥) عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي همام الشعباني؛ قال: حدثني رجل من خثعم؛ قال: كنا مع رسول الله ﷺ . . . فذكره، وانظر "السلسلة الضعيفة" للألباني رحمه الله (٣٠٥٠).

(٦) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث.

(٧) هو: عبدالله.

(٨) قوله: «عامر» ليس في (أ) و(ش).

بُرْدَةَ[١]؛ قال: قال عبدُالله بن عمر[٢]: لو كنتُ مُستَحِلاً من الغُلُول[٣] القَليلَ، لاسْتَحْلَلْتُ منه الكثيرَ، وما من عبدٍ يَغُلُّ غُلُولًا إلا كُلِّفَ يومَ القيامة أن يَستَخْرِجَه من أسفلِ دَرْكِ جهنَّم .

قال أبي: إنما هو: عن عامر بن عبد الواحد، عن ابن بُرَيْدة[٤]، عن عبدالله بن عمرو .

٩٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزاري[٥]، عن ابن شَوْذَب[٦]، عن عامر بن عبدالواحد، عن أبي بُرْدَة[٧]، عن ابن عمر؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا أصابَ غَنيمةً، أمر بلالاً فنادى في الناس، فيجيئونَ بغنائِمهم، فَيَخْمُسُه[٨] ويَقْسِمُه . فجاء رجلٌ بعد ذلك بزِمامٍ[٩] من شَعْرٍ، فقال: يا رسولَ[١٠] الله [١١]، هذا كان فيما أَصَبنا

---

(١) هو: بُرَيد بن عبدالله .

(٢) في (ت):« عمرو ».

(٣) تقدم تفسير « الغلول » في المسألة رقم (٩٠٢).

(٤) هو: عبدالله .

(٥) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث. والحديث أخرجه في كتابه "السير" (٣٨٧).

(٦) هو: عبدالله .

(٧) يعني: ابن أبي بُردة المذكور في المسألة السابقة، واسمه: بُريد بن عبدالله بن أبي بُردة، وكنيته: أبو بردة .

(٨) خَمَسَ المالَ يَخمُسُه خَمْسًا: إذا أخذَ خُمُسَهُ. انظر "المصباح المنير" (خ م س) (ص١٨٢).

(٩) الزِّمامُ: مِقْوَدُ البعير، وهو في الأصل: حبلٌ يُشَدُّ في حَلْقة تُجعل في أنف البعير، ثم يُشَدُّ إليه المِقْوَد . انظر "المصباح المنير" (ز م م) (ص ٢٥٦).

(١٠) من قوله:« إذا أصاب غنيمة . . . » إلى هنا مكرر في (ت) و(ك)، إلا أنه قال في المرة الثانية:« فأمر » بدل:« أمر ».

(١١) في (ت) زيادة:« ﷺ » !

من الغَنيمة ، قال: « فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَجِيءَ بِهِ ؟ »، فاعتَذَر، قال: « كُنْ[١] أَنْتَ الَّذي تَجِيءُ[٢] بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ فَلا أَقْبَلُهُ مِنْكَ » ؟

قال أبي : وهذا أيضًا[٣] هو عن عامر بن عبد الواحد[٤]، عن ابن بُرَيْدة[٥]، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ.

٩٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سَعْدان[٦]، عن يونس[٧]، عن الزُّهْري، عن قَبِيصَة بن ذُؤَيب وأبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال[٨]: « **يُوشِكُ أَقْصَى مَسَالِحِ[٩] المُسْلِمِينَ بِسلاح** »[١٠]؟

---

(١) في (ت) و(ك): « كنت »، وفي (ف): « كنه ».

(٢) في (ك): « تأتي ».

(٣) في (ك): « هذا هو أيضًا ».

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢١٣ رقم٦٩٩٦)، وأبو داود في "سننه" (٢٧١٢)، وابن حبان (٤٨٠٩ و٤٨٥٨)، والخطيب في "تالي التلخيص" (١/ ٧٥) من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن ابن شوذب، عن عامر، عن عبدالله ابن بريدة، عن عبدالله بن عمرو، به.

(٥) هو: عبدالله .

(٦) هو: سعيد بن يحيى اللخمي. وروايته أخرجها هشام بن عمار في حديثه (٧٣). ومن طريقه أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٧٤٣)، و"الصغير" (٦٤٤). قال الطبراني في "الأوسط": « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا يونس، ولا عن يونس إلا سعيد بن يحيىٰ، تفرد به هشام بن عمار ». وقال في "الصغير": « لم يروه عن الزهري إلا يونس، تفرد به سعيد بن يحيى، وسليمان بن عبدالرحمٰن يقول: سعد بن يحيى اللخمي ».

(٧) هو: ابن يزيد .

(٨) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٩) جمع مَسْلَحَة، وهُم القوم الذين يحفَظون الثُّغورَ من العدوِّ. وسُمُّوا: مَسْلَحَة؛ لأنهم يكونونَ ذوي سِلاح، أو لأنهم يسكُنون المَسْلَحَة، وهي [أي المَسْلَحَة]: كالثَّغر والمَرْقَبِ يكونُ فيه أقوامٌ يرقُبون العدوَّ؛ لئلا يطْرُقَهم على غَفْلَة. انظر "النهاية" (٢/ ٣٨٨).

قال أبي: ورواه[١] الزُّهري، عن سالم؛ سمع أبا[٢] هريرة، موقوفً[٣].

قال أبي: الموقوفُ أشبهُ .

قلتُ: وما تُنكِرُ أن يكونَ سمع منهُما ؟

قال: أُنكِرُ ! فإنَّه لا يَحْتملُ[٤] أن يكونَ هذا من حديث قَبِيصَة .

---

(١) كذا ورَدَ لفظُ الحديث في جميع النسخ، وجاء في "حديث هشام بن عمار" = = و"أوسط الطبراني" : «يوشك أقصى مسالح المسلمين أن يكونَ سلاح، وسلاح عند خَيْبَر»، وفي "الصغير" للطبراني: « يُوشِكُ أن يكون أقصى مسالحِ المسلمين بِسِلاح، وسلاحُ من خَيْبَر »، وكلا اللفظين جاء على الجادَّة في العربية؛ لأنَّ «يوشك» من أفعال المقاربة، ويجب أن يكون خبرها جملةً فعلية فعلها مضارع، وهذا ما وقع في مصادر التخريج.
أما ما عندنا في النسخ، فالظاهر أن فيه سقطًا، ووجهه أن يقال: «يُوشكُ أقصى مسالح المسلمين [أن يكون] بسلاح »، والله أعلم.
وسِلاح: موضعٌ أسفلَ من خيبر.
قال البكري: « سِلاح » بكسر أوله، وبالحاء المهملة. "معجم ما استعجم" (٣/ ٧٤٤).
ولم يجزم ياقوت بضبطها فقال: كأنه بوزن قَطام . "معجم البلدان" (٣/ ٢٣٣).
وجزم الفيروز آبادي فقال: كسَحابٍ أو قَطام. "القاموس المحيط" (س ل ح / ص ٢٢٥)، ولم يتعقَّبه الزَّبيدي في "التاج". والله تعالى أعلم.

(٢) في (ك): « رواه » بلا واو.

(٣) في (أ) و(ش): « أبي ».

(٤) الحديث رواه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٥١١) من طريق ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن سالم؛ أنه سمع أبا هريرة يقول... فذكره موقوفًا .
وقوله: «موقوفً» بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

وسَعْدانُ أرى أنه[١] سمعَ من يونس بمكة، أو بالمدينةِ[٢]، ويُونُسُ لم يكن[٣] معه كُتُبُهُ. قال وكيعٌ: رأيتُ يونسَ بن يزيد بمكة، فجَهَدتُّ أن يُقيمَ لي إسنادَ حديثٍ، لم يُقِمْه[٤]، فَنَرَى[٥] أنَّ سَعْدان سمع منه بمكة[٦]؛ لأنَّ حديثَهُ وحديثَ أبي ضَمْرة[٧] وسُلَيمانَ بن بلال وطَلحَةَ ابن يحيى متقاربٌ[٨].

٩٥٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزاري[٩]،

---

(١) في (أ) و(ش): «فإنه يحتمل».
(٢) قوله: «أنه» سقط من (أ) و(ش).
(٣) في (ت) و(ك): «أو مدينة».
(٤) المثبت من (ت) و(ف)، وأهمل النقط في بقية النسخ، وهي محتملة أن تكون بالتحتية والفوقية، وكلاهما صحيح في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).
(٥) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: فلم يقمه.
(٦) في (ش) يشبه أن تكون: «فترى»، وفي (ك): «فيرى».
(٧) من قوله: «فجهدت أن ... » إلى هنا سقط من (ف).
(٨) هو: أنس بن عياض.
(٩) قال الدارقطني في "العلل" (٢١٨٢): «يرويه الزهري، واختُلِف عنه: فرواه سعيد ابن يحيى المعروف بسَعْدان اللخمي، عن يونس، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله، عن قبيصة وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووهم فيه. وخالفه القاسم بن مبرور؛ فرواه عن يونس، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله، عن أبي هريرة موقوفًا، وقال فيه: قال الزهري: حدثني سعيد بن خالد، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة موقوفًا أيضًا، وهو الصَّواب».
والحديث روي عن أبي هريرة من طريق أخرى أخرجها أحمد في "المسند" (٢/ ٤٠٢ رقم٩٢١٦) قال: حدثنا نوحٌ، أخبرنا عبد الله - يعني العُمَري -، عن خُبَيب ابن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «يُوشِكُ أن يَرجعَ الناسُ إلى المدينةِ، حتى تصيرَ مَسالِحُهُم بسلاح».
(١٠) هو: إبراهيم بن محمد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٩٩) من

وابن المبارك[(١)]، عن سُفْيان الثَّوري، عن زيد العَمِّي[(٢)]، عن معاوية ابن قُرَّة، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لِكُلِّ[(٣)] أُمَّةٍ رَهْبَانِيَّةٌ، وَرَهْبَانِيَّةُ أُمَّتِي الجِهَادُ في سَبِيلِ اللهِ**» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما هو: معاويةُ بن قُرَّة: أنَّ[(٤)] النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ[(٥)].

قيل لأبي زرعة: أَيُّهما أَصَحُّ ؟

قال: إذا زاد حافِظٌ على حافِظٍ[(٦)] قُبِلَ، وابنُ المبارك حافظٌ[(٧)].

طريق المسيَّب بن واضح - وهو ضعيف -، عن أبي إسحاق الفزاري، به .

(١) هو: عبدالله. وروايته في "كتاب الجهاد" له (١٦)، وعند أحمد في "المسند" (٣/ ٢٦٦ رقم١٣٨٠٧)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٣٣)، وأبي يعلى في "المسند" (١٤٤٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٩٩) و(٤/ ٢٣٠)، والبيهقي في "الشعب" (٣٩٢٣).

(٢) هو: ابن الحواري.

(٣) في (ك): «كل».

(٤) في (ت) و(ك): «أتى» بدل: «أن».

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٦) قوله: «على حافظ» ليس في (ف).

(٧) مدار هذا الحديث على معاوية بن قرَّة، ويرويه عنه اثنان:

الأول: زيد العَمِّي، ويرويه عنه سفيان الثوري، واختُلِف عنه: فرواه أبو إسحاق الفزاري وعبدالله بن المبارك - كما سبق - عنه، عن زيد العمِّي ، عن معاوية بن قرَّة، عن أنس، عن النبي ﷺ. ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٣٢٦) عن وكيع بن الجراح، عن سفيان الثوري، عن زيد، عن معاوية، عن النبي ﷺ مرسلاً. واختلف أبو حاتم وأبو زرعة في التَّرجيح في هذا الاختلاف. أما أبو حاتم: فرجَّح الرواية المرسلة، ولم يذكر سبب التَّرجيح، ولعله لأجل الرواية الآتية، وأما أبو زرعة: فرجَّح الرواية الموصولة، وهذا صحيح بالنظر في رواية سفيان الثوري

٩٥٣ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه الوليدُ[٢]، عن شَيبان[٣]، عن الأعمَش، عن أبي صالح[٤]، عن ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ[٥]: «**لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا**»؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: الأعمَشُ، عن مُجاهِد، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

٩٥٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن [حِمْيَر][٦]، عن زيد بن جَبِيرة[٧]، عن يحيى بن سعيد[٨]، عن أنس بن مالك؛ قال:

والاختلاف عليه فقط؛ فإن ابن المبارك - مع كونه حافظًا - تابعه أبو إسحاق = = الفزاري، وهو حافظ أيضًا.

والثاني: الحجَّاج بن دينار، وروايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٣٠٩) عن شيخه محمد بن فضيل بن غزوان، عن الحجاج بن دينار، عن معاوية بن قرَّة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وهذه الرواية أرجح من رواية زيد العمِّي؛ لأن الحجّاج بن دينار لا بأس به، وأما زيد فضعيف؛ كما في "التقريب" (١١٣٣ و٢١٤٣)، ولعل هذا الذي جعل أبا حاتم يرجح الإرسال، والله أعلم.

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٩٠٤).
(٢) هو: ابن مسلم.
(٣) هو: ابن عبدالرحمن النَّحوي.
(٤) هو: ذَكوان السَّمَّان.
(٥) في (ف) و(ت) و(ك): «النبي ﷺ» بدل: «رسول الله ﷺ».
(٦) في (ف) و(ت) و(ك): «حُميد»، وفي (أ) و(ش): «جعفر»، وكلُّه تصحيفٌ، فالذي يروي عن زيد بن جَبيرة هو محمد بن حِمْيَر، كما في "تهذيب الكمال" (١٠/ ٣٤). والحديث رواه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٠٣) من طريق ابن حِمْير، عن زيد بن جبيرة، به، ثم قال ابن عدي: «وهذا لا أعلم يرويه عن زيد بن جبيرة غير ابن حمير».

قام فينا عثمانُ بن عَفَّان رضي الله عنه يومًا خطيبًا، ثم قال: إنه لم يَمنَعْنِي أن أحدِّثَكُم حديثي هذا إلا الضَّنُّ[١] بكم، سمعتُ رسولَ الله ﷺ وهو[٢] يقول في مقامي هذا: « لَيَوْمُ[٣] أَحَدِكُمْ[٤] في سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ يَقُومُ اللَّيْلَ لَا يَفْتُرُ، وَيَصُومُ النَّهَارَ لَا يُفْطِرُ » .

قال: وقال أنس: حُدِّثتُ عن رسول الله ﷺ أنه قال: « لَيَوْمُ أَحَدِكُمْ في سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ في إِحْدَى الْمَسْجِدَيْنِ[٥]: مَسْجِدِ الحَرَامِ[٦]، وَمَسْجِدي بِالْمَدِينَةِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ كذبٌ، وزيدٌ لا أعلمُ له حديثًا صحيحًا، وهو ضعيفُ الحديث جِدًّا، إلى التَّرْك ما هو، روى عنه اللَّيْثُ،

---

(١) في (ت) و(ك): « حسرة ».
(٢) هو: الأنصاري .
(٣) في (أ) و(ش): « الظن »، وفي (ف): « لظن ».
(٤) قوله: « وهو » سقط من (ك).
(٥) في (ك): « اليوم ».
(٦) في (ت) و(ك): « بأحدكم ».
(٧) كذا في جميع النسخ ، والجادَّة: «أحد المسجدين»، كما في "الكامل" لابن عدي، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج من باب الحمل على المعنى بتأنيث المذكر؛ حمَلَ المسجدَ على معنى البقعة التي يُسْجَدُ فيها، والتقدير: في إحدى البقعتين، والحمل على المعنى باب معروف في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٨١).
وقوله: « إحدى المسجدين» ورد أيضًا في حديث آخر في مطبوع "الفردوس بمأثور الخطاب" (٥/ ١٧٤ رقم ٧٨٧٢).
(٨) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «المسجد الحرام» أي: المحرَّم، وما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية على إضافة الموصوف إلى صفته، ويقال: إضافة الشي إلى نفسه، وهذا مذهب الكوفيين، وأجازه البصريون على تأويل. انظر التعليق على المسألة رقم (٥٠٥)، ووقع لفظ «مسجد الحرام» بالإضافة في أحاديث كثيرة كما في البخاري وغيره، ووقع أيضًا على الوصف: «المسجد الحرام». وانظر: "مشارق

ويحيى بن أيُّوب .

٩٥٥ - **وسمعتُ**[(١)] **أبي** وذكَرَ حديثًا رواه مَرْوان الفَزاري[(٢)]؛ قال: نا هشامٌ الدَّسْتوائيُّ[(٣)]، عن يحيى بن أبي كثير؛ قال: نا أبو سَلَمة، عن عبدالله الأزرَق، عن عَلْقَمة بن عامر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الوَاحِدِ ثَلاثَةَ نَفَرِ الجَنَّةَ . . .** »، فذكر الحديثَ .

قال أبي: إنما هو: يحيى، عن أبي سَلَّام[(٤)]، عن عبدالله بن زيد الأزرَق، عن عُقبة بن عامر، عن النبيِّ ﷺ[(٥)].

٩٥٦ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة[(٦)]، عن

الأنوار" (١/ ١٩٠)، و"شرح السيوطي لسنن النسائي" (٢/ ٣٧).

(١) انظر المسألة رقم (٩٠٥) و(٩٩٧).

(٢) هو: مروان بن معاوية .

(٣) في (أ) و(ف): « الدستواني ». وهشام هذا هو: ابن أبي عبدالله سَنْبَر .

(٤) هو: مَمْطور الأسود الحبشي .

(٥) الحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (١٠٩٩)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٣١٥)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٤٤ رقم١٧٣٠٠)، والترمذي في "جامعه" (١٦٣٧)، وابن ماجه (٢٨١١) وغيرهم من طرق عن هشام الدستوائي، عن يحيى ابن أبي كثير، عن أبي سلَّام، عن عبدالله بن زيد الأزرق، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ ، به .
ورواه معمر في "الجامع" (٢١٠١٠)- ومن طريقه أخرجه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٤٨ رقم١٧٣٣٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤/ ١١٣)-، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن عبدالله بن زيد الأزرق، عن عقبة، به .

(٦) روايته أخرجها الهروي في "ذم الكلام" (٢/ ٣٨٨ رقم٤٧٤)، والذهبي في "السير"

صَدَقَة بن عبدالله، عن الأوزاعيِّ[١]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، وَجُعِلَ[٢] رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الذُّلُّ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَنِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ** » ؟

قال أبي: قال لي[٣] دُحَيم[٤]: هذا الحديثُ ليسَ بشيء؛ الحديثُ حديثُ الأوزاعيِّ، عن سعيد بن جَبَلَة، عن طاوس، عن النبيِّ ﷺ[٥].

٩٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الأوزاعيُّ[٦]، عن موسى بن يَسار، عن أبي مُصَبِّح[٧]؛ قال: قلتُ لأبي عبدالله - رَجُلٍ من

(١٦/ ٢٤٢) من طريق دُحيم، عنه.

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٢) قوله: « وجعل » مكرر في (ت).

(٣) في (ت) و(ك): « قال أبي »، وكتب فوق « أبي » في (ك): « كذا ».

(٤) هو: عبدالرحمٰن بن إبراهيم.

(٥) الحديث رواه ابن المبارك في "الجهاد" (١٠٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٠٠١) من طريق الأوزاعي، عن سعيد بن جبلة، عن طاوس، عن النبي ﷺ به. وحسَّن إسناده الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٦/ ٩٨).
وقال الدارقطني في "العلل" (١٧٥٤): « يرويه الأوزاعي، واختُلِف عنه: فرواه صدقة بن عبد الله بن السمين - وهو ضعيف -، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وخالفه الوليد بن مسلم؛ رواه عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن أبي منيب الجرشي، عن ابن عمر، وهو الصحيح ».

(٦) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٧) هو: المَقْرَئي، بفتح الميم والراء، بينهما قاف، ثم همزة قبل ياء النَّسب. كذا ضبط نسبتَه الحافظُ في "التقريب" (٨٣٧٠)، وانظر ما سيأتي في نسبته في التعليق على

أصحاب النبيِّ ﷺ - وهو بأرض الرُّوم: ألا تَركَبُ ؟ فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللهِ إِلَّا حَرَّمَهُمَا**[1] **اللهُ عَلَى النَّارِ**». وأُصلِحُ دابَّتي[2] لِتُغْنِيَني عن عَشيرَتي . فما رُئِيَ[3] يومًا أكثَرَ نازِلاً مِنهُ[4] ؟

قال أبي: منهُم من يقول: هذا الرَّجُل هو جابرُ بن عبدالله، ومنهُم من يقول: هو الصُّنابِحي، وليس للصُّنابِحي صُحبَة؛ وجابرٌ[5] أشبهُ[6] .

فقلتُ لأبي: أنا العبَّاسُ بن الوليد؛ قال[7]: أخبرني أبي[8]، ثنا

المسألة التالية .

(١) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: « حرَّمها »، وهما صحيحان، وكلاهما ورد في مصادر التخريج.

(٢) في (ت) و(ك): « ذات بين ».

(٣) في(ت) و(ك) رسمت هكذا: «رُأي».

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي "الجهاد" لابن المبارك (٣٢): « فما رأيتُ يومًا أكثَرَ ماشيًا مِنهُ»، ونحوه في "صحيح ابن حبان"، وفي "الجهاد" (٣٣): «قال أبو مصبِّح: فنَزَلَ الناسُ، فلم أرَ نازلاً قطُّ أكثَرَ مِنْ يومئذٍ»، ونحوه في "مسند الطيالسي". وما وقع في النسخ جادَّتُهُ أن يقال: « فما رُئِيَ يومٌ أكثَرُ نازلاً منه » برفع «يوم»، والله أعلم. والمعنى: أنه لمَّا سمع الناسُ بهذا الحديث، نزلوا عن دَوابِّهم؛ رغبةً في الثواب .

(٥) في (ت) و(ك): « وبجابر ».

(٦) قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٩/ ٥٥): « وسمَّى أبو داود الطيالسي في "مسنده" وعبدالله بن المبارك في كتاب "الجهاد" الرجلَ المذكور: جابر بن عبدالله، وهذا هو الصَّواب: أن الحديث لجابر بن عبدالله ».اهـ. وسيأتي تخريج الحديث من "مسند الطيالسي"، و"الجهاد" لابن المبارك .

(٧) في (ت) و(ك): « قراءة » بدل: « قال ».

الأوزاعيُّ؛ قال: حدَّثني أبو مُصَبِّح[١] ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ[٢] خطأٌ؛ لم يسمَعِ الأوزاعيُّ من أبي مُصَبِّح؛ بينهما موسى بن يَسار[٣].

---

(١) هو: الوليد بن مَزْيَد البيروتي .

(٢) الحديث رواه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٩٣٣) من طريق العباس بن الوليد، عن أبيه، عن الأوزاعي، حدثنا أبو مصبح؛ قال: قيل لأبي عبدالله . . . فذكره. ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٨٠٥) من طريق العباس بن الوليد به، ولم يقع عنده تصريح الأوزاعي بالسماع من أبي مصبح .

(٣) قوله:«حديث» ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٤) في (ت):« سيار ».

والحديث أخرجه عبدالله بن المبارك في "الجهاد" (٣٢) عن عتبة بن أبي حكيم، عن حصين بن حرملة المهري، عن أبي مصبح الحمصي،عن جابر بن عبدالله ، به. ومن طريق ابن المبارك أخرجه: أبو داود الطيالسي في "مسنده" (١٨٨١)، وأحمد في "المسند" (٣/ ٣٦٧ رقم١٤٩٤٧)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١١٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٠٧٥)، وابن حبان في "صحيحه"(٤٦٠٤). ووقع في إسناد الطيالسي خطأ نبَّه عليه المحقق. وأخرجه ابن المبارك أيضًا (٣٣) عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر،عن أبي مصبح؛ قال: غزونا مع مالك بن عبد الله الخثعمي أرض الروم، فسبق رجل الناس، ثم نزل يمشي ويقود دابته، فقال مالك: يا أبا عبد الله ألا تركبُ ؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره .

وأخرجه أحمد في "المسند" (٥/ ٢٢٥ رقم٢١٩٦٢)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٥٥)، والطبراني في "الكبير"(١٩/ ٢٩٧ رقم٦٦١)، و"مسند الشاميين" (٦٠٩)، جميعهم من طريق الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، به. إلا أن الطبراني قرن مع ابن جابر عبدالله بن العلاء، وجاء الحديث عنده في "الكبير" من رواية مالك بن عبدالله الخثعمي.

وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٢١٩٦٣) من طريق ليث بن المتوكل، عن مالك بن عبدالله الخثعمي؛ قال: قال رسول الله ﷺ . . . فذكره هكذا من مسند مالك.

٩٥٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه[١] عمرو بن أبي قَيْس، عن منصور[٢]، عن أبي بكر بن حَفْص[٣]، عن أبي صالح، عن عُبادة، عن النبيِّ ﷺ: أنه عاد عبدَالله بن رَواحة، فما تحَوَّزَ[٤] عبدُالله عن مكانِه[٥]، فقال النبيُّ ﷺ: «**مَنْ شُهَدَاءُ أُمَّتِي ؟**»، قالوا: القتلُ في سبيل الله، قال: «**القَتْلُ في سَبِيلِ اللهِ شَهَادَةٌ، والبَطْنُ شَهَادَةٌ، والغَرَقُ شَهَادَةٌ . . .**»، الحديثَ ؟

وليث بن المتوكل مجهول الحال. =

= وأخرجه الدارمي (٢/ ٢٠٢ رقم٢٣٩٧)، والطبراني في "الكبير" (٦٦٢) كلاهما من طريق عبدالرحمن بن شريح، عن عبدالله بن سليمان بن أبي زينب؛ أن مالك بن عبدالله [زاد الطبراني: الجهني] مرَّ على حبيب بن مسلمة - أو حبيب مرَّ على مالك - وهو يقود فرسًا، وهو يمشي، فقال: ألا تركب إذ حملك الله ؟ فقال. . . فذكره هكذا على الشك هل هو من مسند حبيب، أو مالك، وبنسبه مالك جهنيًا في رواية الطبراني .

وعبدالله بن سليمان بن أبي زينب لم نجد من ترجم له، وأخرجه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (١١٤)، و"الآحاد والمثاني" (٢٧٧٧) من طريق زرعة بن عبدالله الوحاظي: أن مالك بن عبد الله الخثعمي كان بذات الجون، فرأى بعض أصحابه يمشي يقود فرسه، فناداه مالك بن عبد الله : يا فلان بن فلان ألا تركب ؟ قال: إني سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره . وبإبهام هذا الرجل أيضًا أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٩٤٤) من طريق سليمان بن موسى، قال: مرَّ مالك بن عبدالله الخثعمي. . . فذكره .

(١) قوله: « رواه » ليس في (ت) و(ك).

(٢) هو: ابن المعتمر .

(٣) هو: عبدالله بن حفص .

(٤) في (ف) يشبه أن تكون: « تجوز » بالجيم. ومعنى « فما تحوَّز »: فما تنحَّىٰ . انظر "النهاية" (١/ ٤٥٩).

قال أبي: ورواه [شُعْبَةُ][1]، عن أبي بكر بن حَفْص، عن ابن الفَصِيح[2]- أو أبي المُصَبِّح - عن ابن السِّمْط[*]، عن عُبادة، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: وهذا أشبهُ، ليس لأبي صالح معنًى، لم يضبِط عمرو، وضبَطَ شُعْبَة . وهذا حديثٌ من حديثِ أهل الشَّام، وهو أبو المُصَبِّح المَقْرائي[3]، عن شُرَحْبيل بن السِّمْط[*]، عن عُبادة .

(١) في (ش): « من مكانه »، وفي (ك): « عن كانه ».

(٢) في جميع النسخ: «سعيد»، عدا (أ)، فإما أن تكون « سعيد » وصُحِّحت، أو العكس - وهو الأقرب - وأُكِّد التصحيح في الهامش، ولكنه لم يتضح في التصوير.
والحديث أخرجه الطيالسي (٥٨٣)، وابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٥٢٨-٥٢٩)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٢٠١) و(٥/ ٣١٤ و٣٢٣)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٦٣٣)، جميعهم من طريق شعبة، عن أبي بكر بن حفص، به، وهو الصَّواب، ويدلُّ عليه قول أبي حاتم في آخر المسألة: « وضبط شعبة ».
ورواه الدارمي في "مسنده" (٢٤٥٨) من طريق إسرائيل، عن منصور، عن أبي بكر ابن حفص، عن شرحبيل بن السمط، عن عبادة، عن النبي ﷺ، به .
ورواه الضياء في "المختارة" (٣٥٤) من طريق حرب، عن منصور، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي مصبح، عن شرحبيل بن السمط، عن عبادة، به .

(٣) كذا في جميع النسخ عدا (ف) ففيها: « عن أبي الفصيح » ! وفي المواضع السابقة من مصادر التخريج: «عن ابن المصبح، أو أبي المصبح». وذكر في بعض الروايات أن الشَّك من أبي بكر بن حفص .

(*) في (ك): « الشمط » بالشين المعجمة. وهو: شُرَحبيل بن السِّمْط .

(٤) نسبةً إلى « مَقْرَى » بفتح الميم، قريةٌ بالشَّام من نواحي دمشق. والمحدثون وأهل دمشق يضمُّون الميم. وقد وردت النسبةُ إليها على أوجهٍ هي: المَقْرِيُّ، والمَقْرائيُّ، كلاهما بفتح الميم، والمُقْرائيُّ بضم الميم، والمَقْرَئيُّ كما سلف في تعليقنا على المسألة السَّابقة. وانظر "الأنساب" للسَّمعاني (٤/ ٣٤٤)، و"معجم البلدان"

٩٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه صالح بن موسى الطَّلْحي[(١)]، عن سُهَيل[(٢)]، عن أبيه[(٣)]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الزَمُوا الجِهَادَ تَصِحُّوا[(٤)] وَتَسْتَغْنُوا» ؟

قال أبي: هذا[(٥)] حديثٌ باطلٌ، وصالحٌ الطَّلْحي ضعيفُ الحديث.

٩٦٠ - وسألتُ[(٦)] أبي عن حديثٍ رواه أبو هارون البَكَّاء[(٧)]، عن ابن لَهِيعَة[(٨)]، عن [عبد ربِّه][(٩)] بن سعيد، عن سَلَمة بن كُهَيل، عن شَقِيق بن سَلَمة، عن جرير؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا بايَعَ[(١٠)]، بايَعَ على شهادةِ أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، وإقامِ الصَّلاة، وإيتاء الزَّكاة، والسَّمعِ والطَّاعةِ للَّه ولرسوله، والنُّصْحِ لكُلِّ مسلم. وإذا بَعَثَ سَرِيَّةً قال: «بِاسْمِ اللهِ، وَفِي سَبِيلِ اللهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ، لا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا[(١١)]، وَلَا تَقْتُلُوا الوِلْدَانَ» ؟

لياقوت (٥/ ١٧٣-١٧٤).

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٦) من طريق بشر بن آدم، عنه، به.

(٢) هو: ابن أبي صالح.

(٣) هو: أبو صالح ذَكوان السَّمان.

(٤) في (ك): «وتضحوا».

(٥) قوله: «أبي هذا» مكرر في (ك).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٤٨)، وانظر المسألة رقم (٩٧٩) و(٩٩٩/أ).

(٧) هو: موسى بن محمد، ولم نقف على روايته، والحديث أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٧٥٠٥) من طريق عبدالله بن وهب، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٣١٣ رقم ٢٣٠٣ و٢٣٠٤)، و"الأوسط" (٧٤٥)، و"الصغير" (١١٥) من طريق عمر بن خالد الحراني، كلاهما عن ابن لهيعة، به.

(٨) هو: عبدالله.

(٩) في جميع النسخ: «عبدالله»، وهو تصحيف. والتصويب من المسألة رقم (١٩٤٨) ومصادر التخريج.

(١٠) في (ك): «باع».

(١١) «مَثَّل» بالتشديد مبالغةٌ لـ«مَثَلَ»، يقال: مَثَلْتُ بالقتيل: إذا جَدَعْتَ أنفَه وأذنَه أو

قال أبي: ليس لهذا الحديث أصلٌ بالعراق[(١)]، وهو حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[(٢)].

٩٦١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[(٣)] النَّضر هاشمُ بنُ القاسم، عن عاصم بن عمر، عن عُبَيدالله[(٤)]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ استعمَلَ أسامةَ بنَ زيد على جيشٍ فيهم أبو بكر وعمر، فتكلَّم الناسُ في ذلك . . . وذكرتُ له الحديثَ ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لم يروه غيرُ عاصم بن عمر، وعاصمُ بن عمر ليس بالقويِّ[(٥)].

مَذاكيرَه أو شيئًا من أطرافِه. انظر "النهاية" (٤/ ٢٩٤).

(١) لأن سلمة بن كهيل وشقيق بن سلمة من أهل العراق، ولم يرو هذا الحديثَ عن سلمة سوى عبد ربه بن سعيد وهو مدني، وعنه عبدالله بن لهيعة وهو مِصري، فلو كان الحديث صحيحًا لرواه أهل العراق عن سلمة بن كهيل، أو على الأقل لوجدنا له أصلاً عندهم عن أبي وائل شقيق بن سلمة . وآفته ابن لهيعة فهو معروف بالضَّعف، وقد روى هذا الحديث عنه عبدالله بن وَهْب عند أبي يعلى في الموضع المتقدم، ومع ذلك أعلَّ أبو حاتم روايته هذه؛ جريًا على عادته في إعلال بعض أحاديث ابن لهيعة وإن كانت من رواية ابن وَهْب أو عبدالله بن يزيد المقرئ ممَّن قيل: إن روايتهم عنه قبل احتراق كتبه؛ كما في المسائل (٧٢ و٦٣٤ و٦٣٦ و٦٣٧ و١١٣٧ و١١٨١ و١٢٢٩ و١٢٣١ و١٧٠٩ و٢٨٠٧) وغيرها، وهذه فائدةٌ تستفاد في أن رواية ابن وَهْب وباقي العبادلة ليست صحيحةً كما ذهب إلى ذلك بعض الفضلاء، وإنما هي أعدلُ من غيرها، ولا تصل لدرجة الاحتجاج بها على الانفراد.

(٢) قال الطبراني في الموضع السابق من "الأوسط": « لا يروى هذا الحديث عن جرير إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة ».

(٣) قوله: « أبو » سقط من (ك).

(٤) هو: ابن عمر العُمَري .

(٥) لم نقف على الحديث من رواية عاصم. وقد رواه ابن سعد في "الطبقات" (٢/

٩٦٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عفَّان بن مسلم الصَّفَّار[١]، عن خَليفة بن غالب؛ قال: حدَّثنا سعيد المَقبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: سُئِل النبيُّ ﷺ: أيُّ العمل أفضلُ ؟ قال: « **إيمانٌ باللهِ، وَجِهَادٌ في سَبِيلِهِ** . . . »، وذكَرَ الحديثَ ؟

قال أبي: كذا رواه عَفَّان ! وحدَّثنا أبو سَلَمة[٢]، عن خَليفة بن غالب، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: رواه أبو مَعْشَر[٤]، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ. قد اتَّفق نَفْسانِ، وهو أشبهُ عندي، فلا أدري ما قال عَفَّان[٥] !

---

٢٤٩) و(٤/٦٦) عن عبدالوهَّاب بن عطاء العجلي؛ قال: أخبرنا العمري، = = عن نافع، عن ابن عمر: أن النبيَّ ﷺ بعث سريَّةً فيهم أبو بكر وعمر، واستعملَ عليهم أسامةَ بن زيد . . . . ورواه البخاري (٣٧٣٠)، ومسلم (٢٤٢٦) من طريق عبدالله بن دينار، عن ابن عمر؛ قال: بعث رسول الله ﷺ بعثًا ، وأمَّر عليهم أسامة بن زيد . . . . ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٢) من طريق الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، به .

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٨٨ رقم٩٠٣٨)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢٨٩)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٨/ ٣٢٢).

(٢) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذكي ، وروايته أخرجها البخاري في "خلق أفعال العباد" (ص ٥١).

(٣) قوله: « عن النبي ﷺ » ليس في (ف).

(٤) هو: نجيح بن عبدالرحمٰن .

(٥) لكن عفان قد توبع . فأخرجه أحمد في "المسند" (٢/ ٥٣١ رقم١٠٨٧٨) من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم - واسمه عبدالرحمٰن بن عبدالله -، والبخاري في "خلق أفعال العباد"(ص ٥١) من طريق أبي عامر العَقَدي -واسمه: عبدالملك-، وابن أبي

٩٦٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن الصَّبَّاح البَزَّاز(١)، عن هُشَيم(٢)، عن يحيى بن سعيد، [عن عمرو بن سعيد](٣) ابن العاص؛ أخبرنا سَيَابَةُ(٤) السُّلَمي: أنَّ النبيَّ ﷺ قال يومَ حُنَين(٥): « أَنَا ابْنُ العَوَاتِكِ(٦) »؟

عاصم في "الجهاد" (٢٨) من طريق أبي بكر الحنفي - واسمه: عبدالكبير بن كثير -، =
= جميعهم عن خليفة بن غالب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « البزار ». ورواية محمد بن الصبَّاح أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٣٠٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٦٦٤)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٥/ ١٣٦).

(٢) هو: ابن بشير الواسطي.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من "المراسيل" للمصنف (ص٦٩-٧٠) حيث ذكر هذه المسألة هناك، ومن مصادر التخريج السابقة.
ونقل الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٤/ ٣٠٧) هذا النص بتصرُّف، وفيه الزيادة؛ وذلك أنه ذكر بعض الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: وقال أبو حاتم: « حدثنا بعض أصحاب هشيم عنه هكذا، وحدثنا عنه محمد بن الصَّبَّاح، فقال: عن يحيى ابن سعيد، عن عمرو بن سعيد، عن سيابة. قال أبو حاتم: الأول أشبه ». اهـ.

(٤) بفتح السِّين المهملة، وتخفيف الياء المثناة التحتية، كذا ضبطه ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٥/ ٢٧١)، ومثله في "الصحاح"، و"القاموس" (س ي ب)، وقيَّده ابن حجر في "تبصير المنتبه" (٢/ ٧٦٧)، و"الإصابة" (٢/ ١٠٢)، و"التقريب" (ترجمة يعلى بن سِيَابة) بكسر السين مع تخفيف الياء، وأما ابن ماكولا في "الإكمال" (٥/ ١٤) فأطلقها ولم يقيِّدها بشيء.

(٥) في (ك): « حين ».

(٦) في (ك) يشبه أن تكون: « العراتك ». والعواتك: جمع عاتِكَة. وأصل العاتكة: المتَضمِّخة بالطِّيب.
و« العَواتك » هنا: جَدَّاتٌ للنبي ﷺ كلٌّ منهُنَّ تسمَّى « عاتكة »، وذكر الفيروزآبادي أنهنَّ تسعٌ، وذهب ابن بري إلى أنهنَّ اثنتا عشرة جدَّة، واتفقا على أن ثلاثًا منهُنَّ من سُلَيم، والبواقي من غير بني سُلَيم. انظر "اللسان" (ع ت ك) (١٠/ ٤٦٤)،

قال أبي: [حدثنا][(١)] بعضُ[(٢)] أصحاب هُشَيم، عن هشيم؛ قال: أخبرنا يحيى بن عمرو بن سعيد بن العاص[(٣)]؛ قال: أخبرنا سَيَابَةُ بن عاصم السُّلَمي، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: وهذا أشبهُ. وعلى هذا: الحديثُ دليلٌ على أنَّ سَيَابَةَ[(٤)] ليس[(٥)] من أصحاب النبيِّ ﷺ.

و"القاموس المحيط" (ع ت ك) (ص ٩٤٨).

(١) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من "المراسيل" أيضًا.

(٢) هم: سعيد بن منصور، وإسحاق بن إدريس، ولُوَين في إحدى الطرق عنه كما سيأتي.

(٣) كذا وقع هنا! ومثله في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٦٩ رقم١٤٨٨) في ترجمة ابنه عمرو. وكذا وقع في "الآحاد والمثاني" (٥٤٠)، و"الفتن" لأبي عمرو الداني (١٨٧)، و"ذكر أسماء التابعين" للدارقطني(٧٧١)، وهو محمول على أنه نسب إلى جده، وإلا فهو «يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص»؛ كما في ترجمته في "الجرح والتعديل" (٩/ ١٥٢ رقم٦٢٧)، وفي مواضع أخرى من "الجرح" أيضًا؛ كترجمة عبيد بن عبدالرحمن (٥/ ٤١٠ رقم١٩٠٤)، وترجمة محمد بن بحر (٧/ ٢١٥ رقم١١٩٢)، وهذا الذي جاء في باقي كتب الرجال، ودواوين السنة.
تنبيه: روى ابن أبي حاتم هذا النص أيضًا في "المراسيل" كما تقدم، ووقع في هذا الموضع من الإسناد هناك: «عن يحيىٰ بن سعيد عن عمرو بن سعيد بن العاص»، وهو تلفيق اجتهد فيه المحقق فلم يصب، فنص نسخته كما يقول: «يحيىٰ عن عمرو بن سعيد بن العاص»، وذكر أنه وقع في مطبوعة السامرائي: «ابن» بدل: «عن»، فخطَّأها، مع أنها الصَّواب، وأخذ منها زيادة «سعيد» فجعلها بين يحيى وعمرو، وهي وإن كانت زيادة صحيحة في نسب يحيىٰ، إلا أنها لم ترد في مخطوطته التي اعتمد عليها، ولا في نسخ "العلل".

(٤) في (ت) و(ك): «بدليل أن سيابة».

(٥) قوله: «ليس» من (ت) و(ك) والموضع السابق من "المراسيل" للمصنِّف فقط. وقد أتبعها ابن أبي حاتم بقوله: «يعني: بأن يحيىٰ بن سعيد، عن [كذا! وصوابه فيما يظهر: «ابن» بدل: «عن»، وبه يستقيم السياق] عمرو بن سعيد بن العاص لم يكن

وقال أبو زرعة: ما أدري ما نقولُ لك ! لم أكتُبْ[١] عن أحدٍ سوى محمد بن الصَّبَّاح[٢].

يشبه أن يلحق صحابيًّا، وبروايته بانَ أنه تابعي، وحديث هشيم عن يحيى بن = = سعيد، عن عمرو بن سعيد بن العاص رواه الصبَّاح البزَّار [كذا ! والصواب: البزاز] المعروف بالدولابي ، فغلط في روايته ».

(١) يعني هذا الحديث .

(٢) هذا الحديث يرويه هشيم بن بشير ، واختُلِف عنه: فرواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٤١٣)، و"الجهاد" (٢٥٥) من طريق أبي الربيع سليمان بن داود، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٣٠٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٦٦٤)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٥/ ١٣٦) من طريق محمد بن الصباح، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٦٨ رقم٦٧٢٤) من طريق عمرو بن عوف، ثلاثتهم عن هشيم، عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرو بن سعيد بن العاص، عن سَيابة: أن النبِّي ﷺ قال يوم حُنَين . . . الحديث . ووقع عند ابن أبي عاصم في كتابيه تصريح سيابة بالسماع له من النبي ﷺ .

ورواه سَعْدُويَه، عن هشيم، عن يحيىٰ بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عمرو ابن سعيد بن العاص؛ حدثني سيابة قال: سمعت النبي ﷺ يقول . . . فذكره. أخرجه الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٦٧) وقال: « هذا صحيح غريب ».

ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٨٤١) عن هشيم، عن يحيىٰ بن سعيد، عن سيابة، به هكذا بإسقاط عمرو بن سعيد . وتابع سعيدَ بن منصور: إسحاقُ بن إدريس ؛ كما في "الإصابة" لابن حجر (٤/ ٣٠٧). ورواه محمد بن سليمان المصِّيصي لُوَيْن، واختُلِف عليه: فرواه العسكري في "تصحيفات المحدثين" (٢/ ١٠٧١) عن أبي مسعود الأصبهاني، عن محمد بن سليمان بمثل رواية سعيد بن منصور.

ورواه الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٣٧٥) فقال: حدثنا أبو محمد بن صاعد، حدثنا لُوَيْن محمد بن سليمان، حدثنا هشيم، عن عمرو بن يحيىٰ بن سعيد ابن العاص، عن رجل، عن سَيابة السلمي؛ قال: قال النبي ﷺ . . . فذكره .

ورواه ابن عساكر في "معجم شيوخه" رقم (١٠٩٤) من طريق أبي بكر محمد بن عمر الوراق، عن ابن صاعد، عن لُوَيْن، عن هشيم، عن يحيىٰ بن سعيد بن عمرو بن العاص، عن سَيابة السلمي قال: سمعت النبيَّ ﷺ يقول يوم خيبر: « أنا ابن العواتك

٩٦٤ - وسألتُ أبي عن خالدٍ [أبي][1] الهيثم المَدائني ؟

فقال أبي: جاءني سعيدٌ البَرْذَعِيُّ[2]، فقال: حدَّثنا أبو مسعود بن الفُرَات[3]، عن خالد، عن بَكْر بن مُضَر، عن راشد بن أبي سَكْنَةَ[4]، عن معاوية، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي . . .** ».

قال أبي: فأنكرتُ ذلك، وأنكَرَه أبو زرعة، وجعلوا يقولونَ :

= من سُلَيم». قال ابن عساكر: «هذا حديثٌ غريبٌ، والمحفوظ: يوم حنين». =

= تنبيه: وقع في المطبوع من "معجم شيوخ ابن عساكر": « هشام » بدل: « هشيم »، وهو على الصَّواب في المخطوط (ل ١٧٤/ب).

قال أبو عمر بن عبدالبر في "الاستيعاب" رقم (١١٢٧): « سَيابة بن عاصم السلمي: حديثه عند هشيم، عن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، عن أبيه، عن جده، عن سيابة . . . »، فذكره. وتعقبه الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٤/ ٣٠٧) بقوله: « وأغرب ابن عبدالبر فقال. . . » فذكره، ثم قال: « لم أره عن هشيم كذلك ».

وقال ابن حجر أيضًا: « وذكر البخاري الاختلاف على هشيم في الواسطة، وجزم بأن الحديث مرسل ». وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٤/ ٢٠٩-٢١٠).

(١) في جميع النسخ: «ابن»، وهو تصحيف، فخالدٌ هذا هو: ابن القاسم المدائني، المتقدِّم في المسألة رقم (٤١٠)، وكنيته: أبو الهيثم؛ كما في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٤٧).

(٢) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: « البردَعي » بالدال المهملة، وكلاهما صواب، فهو منسوب إلى « بَرْذَعَةَ » مدينة بأَذْرَبيجان، وقد صحَّ فيها إعجام الدال وإهمالها. وقيل: هو منسوب إلى « بَرْذَعَةِ الدابة»، وقد صحَّت فيها لغةٌ بإهمال الدال، وعليه فالنسبة إليها يصحُّ أن تكون بالمعجمة والمهملة، وبالوجهين وردت في مصادر ترجمته. انظر "معجم البلدان" (١/ ٣٧٩)، و"توضيح المشتبه" (١/ ٤٥١-٤٥٢) وتعليق محققه، و"القاموس المحيط" وشرحه "تاج العَروس" (بردع ، وبرذع ».

(٣) في (ف): « فقال حدثنا أبو مسعود، قال: حدثنا أبو مسعود بن الفرات ». وهو: أحمد بن الفرات .

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « سكينة »، والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الصَّواب، كما في

هو غريبٌ.

فقلتُ: لم يَرْوِ خالدٌ عن بكر بن مُضَرَ شيئًا .

فقيل لأبي زرعة: مَن خالدٌ هذا ؟

قال: لا أدري مَن هو ! وأعلمُ أن الحديثَ مُنكَرٌ .

فقلتُ أنا: هو[١] خالدٌ المَدائني .

فقيل لأبي زرعة، فقال: صَدَقَ[٢]؛ يشبهُ أن يكونَ من حديث خالد، ولم يكن أبو مسعود بَيَّنَ لهم مَنْ خالدٌ هذا؛ لكي يَحْسَبُونَ[٣] أنه غريبٌ.

٩٦٥ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزاري[٥]، عن رجُلٍ من أهل الشَّام، عن أبي عثمان، عن أبي خِداش[٦]؛ قال: كُنَّا في غَزاة[٧]، فنزَلَ الناسُ منزلاً، فقطع الناسُ الطريقَ، ومَدُّوا

"الجرح والتعديل" (٣/ ٤٨٤)، و"الإكمال" لابن ماكولا (٤/ ٣٢٠).

(١) قوله: «هو» ليس في (ف).   (٢) في (ف): «صدوق».

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «لكي يَحْسَبُوا» بحذف نون الرفع؛ لأنَّه منصوب بـ«كي»، لكن ثبوت النون مع الناصب لغةٌ قليلةٌ لبعض العرب، ومن ذلك ما ذكره النووي - وتابعه السيوطي في حديث مسلم (١١٠٦)-: «عن الأسود ومسروق، أنهما دخلا على أمِّ المؤمنين لِيَسْأَلَانِهَا ... الحديثَ»، قال النووي: «كذا هو في كثير من الأصول: «لِيَسْأَلَانِهَا» باللام والنون، وهي لغةٌ قليلةٌ، وفي كثير من الأصول: «يَسْأَلَانِهَا» بحذف اللام، وهذا واضحٌ، وهو الجاري على المشهور في العربية». اهـ. انظر: "شرح النووي على مسلم" (٧/ ٢١٧-٢١٨)، و"الديباج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج" للسيوطي (٣/ ٢٠٦).

(٤) في هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: «الناس شركاء في ثلاث».

(٥) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث. وروايته هذه أخرجها الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٤٤٨ و٦٣٠/ بغية الباحث).

الحِبالَ[(١)] على الكَلأ [(٢)]، فلمَّا رأى ما صَنَعوا، قال[(٣)]: سُبحانَ الله! لقد غَزَوْتُ مع رسول الله ﷺ غَزَواتٍ، فسَمعتُه[(٤)] يقول: « **النَّاسُ شُرَكَاءُ في ثَلَاثٍ: في المَاءِ، وَالكَلأ ، والنَّارِ** » ؟

قال أبي: هذا الرجلُ من أهل الشَّام هو عندي: بَقِيَّةُ، وأبو عثمان هو عندي: حَرِيز بن عثمان، وأبو خِدَاش لم يُدْرِكِ النبيَّ ﷺ، إنما حكى عن رجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ[(٥)].

كذلك حدَّثنا أبو اليَمَان[(٦)]، وعليُّ بن الجَعْد، عن حَرِيز - كما وصَفْتُ- وإنما لم يُسَمِّه[(٧)] أبو إسحاق؛ لأنه كان حيًّا في ذلك الوقت[(٨)].

---

(١) هو: حبَّان بن زيد الشَّرْعَبي .

(٢) في (ف):« غزوة ».

(٣) في (ت):« الجبال ».

(٤) الكَلأُ: العُشب. "النهاية" (٤/ ١٩٤). ومدُّهم الحبال على الكَلأ: أراد به كلٌّ منهم تحديدَ مكان لنفسه لا يشركه فيه أحد .

(٥) في (أ) و(ش):« فقال ».

(٦) في (ك):« فسمعه ».

(٧) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣١٨٤)، وأحمد في "المسند"(٥/ ٣٦٤ رقم٢٣٠٨٢) كلاهما عن وكيع، عن ثور الشامي، عن حريز بن عثمان، عن أبي خداش، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، عن النبي ﷺ ، به .

(٨) في (ت) و(ك):« اليماني ». وأبو اليمان هذا هو: الحكم بن نافع .

(٩) أي: لم يُسَمِّ بقيَّة .

(١٠) روى الخطيب البغدادي في "الموضح" (٢/ ٦٩) هذا النص من طريق المصنف. ورواه ابن أبي حاتم أيضًا في كتاب "المراسيل" (ص٢٥٤-٢٥٥ رقم٩٤٥)، لكن وقع هناك:« أبو خراش » بالراء، ومن طريق "المراسيل" ذكره ولي الدين أبو زرعة ابن العراقي في "تحفة التحصيل" (ص٦٠٦ رقم١٢٨٢)، والعلائي في "جامع التحصيل" (٣٠٩)، وقال:« وقد وقع في كتاب ابن أبي حاتم تكنية هذا بأبي خراش - بالراء - كذا وجدته في نسختين ».

٩٦٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ بنُ المبارك الصُّوري[٢]، عن الهيثَم بن حُمَيد، عن حَفْص بن غَيْلان، عن مَكحول؛ قال: دخلتُ أنا وابنُ أبي زكريَّا[٣] وسُلَيمانُ بن حبيب على أبي أُمامة بحِمْص، فسلَّمنا عليه، فقال: إنَّ رسولَ الله ﷺ قد بَلَّغ ما أُمِرَ به، فبَلِّغوا عني ما تسمعونَ، سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «مَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى اللهِ؛ إِنْ تَوَفَّاهُ اللهُ أَدْخَلَهُ الجَنَّةَ[٤]، وَإِنْ رَدَّهُ فَبِمَا[*] نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ. وَالخَارِجُ مِنْ بَيْتِهِ إِلى المَسْجِدِ ضَامِنٌ عَلَى اللهِ تَعَالى؛ إِنْ تَوَفَّاهُ أَدْخَلَهُ الجَنَّةَ، وَإِنْ رَدَّهُ[٥] فَبِمَا[*] نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ. وَالدَّاخِلُ بَيْتَهُ بِسَلامٍ ضَامِنٌ عَلَى اللهِ» ؟

وقول أبي حاتم هذا هنا يدلُّ على أن أبا إسحاق الفَزاري يدلس تدليس الشيوخ.

(١) انظر ما تقدم في المسألة رقم (٩٢٧).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٤١ و١٢٤٣). والطبراني في "الكبير" (٨/ ١٣٥ رقم٧٦١٤)، به إلى قوله: « فبلِّغوا عني ما تسمعون »، ولم يذكرا باقيه.
والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٨/ ١٢٧ رقم ٧٥٧٩) من طريق هشام بن الغاز، حدثني مكحول أنهم دخلوا على أبي أمامة ﷺ، فقال سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « من خرج في سبيل الله ...»، فذكره.
ورواه الطبراني في "الكبير" أيضًا (٨/ ١٠٠ رقم ٧٤٩٣ من طريق كلثوم بن زياد، عن سليمان بن حبيب: أنه دخل هو وثابت بن معبد وابن أبي زكريا ومكحول على أبي أمامة...، فذكر الحديث عن النبي ﷺ.

(٣) هو: عبدالله.

(*) في (ك): « فيما ».

(٤) قوله: «الجنة» سقط من (أ) فقط.

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ مَكحُولٌ لم يَرَىَ[1] أبا[2] أُمامة.

٩٦٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالله بن إدريس؛ قال: قال ابن إسحاق[3]: وحدَّثني عاصمُ بن عمر، عن أنس بن مالك.

قال ابن إسحاق: وأخبرني عثمان بن أبي سُلَيمان بن جُبَير؛ قال[4]:

---

(١) في (ت) و(ك): «رد».

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «لم يَرَ»، وما في النسخ صحيحٌ، ويتخرج على لغة من يجري الفعل المعتل مجرى الصحيح في الجزم والبناء، أو على الإشباع؛ وقد تقدم تفصيل القول فيهما في التعليق على المسألة (٢٢٨).

(٣) في (ك): «أبو».

(٤) هو: محمد، والحديث أخرجه أبو داود (٣٠٣٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/١٨٦) من طريق يحيى بن أبي زائدة، عن ابن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن أنس بن مالك، وعن عثمان بن أبي سليمان: أن النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى أُكَيْدِر دُومَة فأُخِذ، فأتَوه به، فحقَنَ له دمَه، وصالحَه على الجِزيَة.
ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٣/٢٣٨ رقم ١٣٤٩٢) من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن إسحاق؛ قال: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة، عن أنس بن مالك قال: رأيت قَباءَ أُكَيْدِر حين قُدِمَ به على رسول الله ﷺ، فجعل المسلمون يلمَسونه بأيديهم ويتعجَّبون منه، فقال رسول الله ﷺ: «أتعجَبون من هذا؟! فوالذي نفس محمد بيده، لمنديلُ سعد بن معاذ في الجنَّة أحسنُ من هذا».
ورواه البيهقي أيضًا (٩/١٨٧) من طريق يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق؛ قال: حدثني يزيد بن رومان وعبدالله بن أبي بكر: أن رسول الله ﷺ بعث خالد ابن الوليد ... فذكر القصة بتمامها.

(٥) ساق هذه القصة مع بعض الاختلاف كلٌّ من: الطبري في "تاريخه" (٣/٣٤٩)، وابن حبان في "الثقات" (٢/٩٦-٩٧)، وابن هشام في "السيرة" (٤/٥٢٦)، والبكري في "معجم ما استعجم" (١/٣٠٣)، وابن كثير في "البداية

ثم بعثَ رسولُ الله ﷺ خالدَ بن الوليد إلى أُكَيْدِر دُومَةَ[1]، فقال[2]: «إِنَّكَ تَجِدُهُ يَصِيدُ البَقَرَ[3]». فخرج خالدٌ، حتى إذا كان من حِصْنِهِ[4] نَظَرَ[5] العَين في ليلةٍ مُقمِرَةٍ، [فباتَتِ البَقَرُ][6]- وهو على سَطْحٍ له، معه امرأتُه - تَحُكُّ القَصْرَ بقُرونها[7]، فقالت امرأتُه: هل رأيتَ مثلَ هذه اللَّيلة ؟ قال: لا والله ! قالت: فمن يَترُكُ مثلَ هذا ؟ قال: لا أحد[8]. قال: فنزلَ، فأمر بفرَسِه فأُسْرِجَ، وركبَ معه ناسٌ

والنهاية" (٧/ ١٧٩/ دار هجر).

(١) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٥/ ٢٣١): «هو: أُكَيْدِر - تصغير أكدَر -، ودُومة - بضم المهملة وسكون الواو -: بلدٌ بين الحجاز والشام، وهي دومة الجندل، مدينة بقرب تبوك، بها نخل وزرع وحصن، على عشر مراحل من المدينة، وثمان من دمشق، وكان أكيدر ملكها، وهو أكيدر بن عبد الملك بن عبد الجن -بالجيم والنون- بن أعياء بن الحارث بن معاوية، ينسب إلى كندة، وكان نصرانيًّا».

(٢) في (ف): «قال».

(٣) في الموضع السابق من "الثقات" لابن حبان: «يصيد بقر الوحش». وهذا النوع من البقر مثل الظِّباء .

(٤) في (ك): «حصبه».

(٥) في (ت): «يظن»، ولم تنقط الياء، ومثله في (ك)، إلا أنها لم تنقط بكاملها، ووقع عند جميع من ساق القصة: «منظر».

(٦) تصحفت هذه العبارة في (أ) و(ش) و(ف) إلى: «ثابت البصر»، وفي (ت) إلى: «مشايت البصر»، وفي (ك) يشبه أن تكون: «مشاتت البصر»، والتصويب من من الموضع السابق من "تاريخ الطبري" (٣/ ٣٤٩)، و"سيرة ابن هشام"، و"الثقات" لابن حبان، وفي "البداية والنهاية": «وباتت البقر»، وفي "معجم ما استعجم": «فباتت بقر الوحش».

(٧) في (ت): «بفروتها»، وفي (ك): «يقرونها».

مِنْ أهله فيهم أَخٌ له يقال له: حسَّان، وأخذوا مَطارِدَهُم[١]، فلمَّا خرج واتَّبَعَهُم خيلُ رسول الله ﷺ، فأَخَذوه[٢]، وقَتلوا أخاه حسَّان، وأتَوْا به رسولَ الله ﷺ، وقد كان عليه يَلْمَقٌ[٣]، له دِيباجٌ، مُخَوَّصٌ[٤] بالذَّهَب، اسْتَلَبَهُ إيَّاه خالدٌ، فبعثَ به إلى رسول الله ﷺ قبل قُدُومِه عليه، فوُضِعَ بين يدَيه، فلمسَتْهُ الرجالُ بأيديهم - أو تعجَّبوا منه - قال أنس: فسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**أَتَعْجَبُونَ لِهَذا ؟! فَوَالَّذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ! لَمِنْديلُ سَعْدِ بن مُعاذٍ في الجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا**»[٥].

فلما انتهى خالد بأُكَيْدِر إلى رسول الله ﷺ؛ حَقَن دمَه، وصالحَهُ على الجِزْيَة، وخَلَّى رسولُ الله ﷺ سبيلَه، فرجعَ إلى قريتِه ؟

قال أبي: أَوَّلُ الحديثِ كلامٌ أظنُّه من كلام عثمان بن أبي سُلَيمان، وفي آخره خبرٌ أيضًا من كلام ابن إسحاق، والحديثُ إنما هو: أتى النبيَّ ﷺ وعليه ثيابٌ؛ يَلْمَقٌ مُخَوَّصٌ بالذَّهَب .

---

(١) في (ك): « لا أجد ».

(٢) جمع « مِطْرَد »، وهو رُمْحٌ قصير تُطْعَن به حُمُر الوَحْش . انظر "لسان العرب" (٣/ ٢٦٨).

(٣) في (ت) و(ك): « فأخذوهم ».

(٤) اليَلْمَق: القَبَاءُ المَحْشُوُّ . "لسان العرب" (١٠/ ٣٣٢)، وهي كلمة فارسيَّة معرَّبة. انظر "المعجم العربي لأسماء الملابس" صنعة د. رجب إبراهيم. وفي المصادر السابقة التي ساقت القصة: « قَبَاء » بدل: « يلمق ».

(٥) المُخَوَّص بالذَّهب: المنسوجُ به كخُوص النَّخل، وهو وَرَقُه . "النهاية" (٢/ ٨٧).

(٦) جوَّد ابن جرير الطبري وابن هشام وابن كثير هذا النص؛ فإنهم لما وصلوا في

٩٦٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه النعمانُ بن راشد[٢]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة: أنَّ رسولَ الله ﷺ[٣] لم يَضرِب امرأةً قَطُّ، ولا خادمًا، إلَّا أن يجاهدَ في سبيل الله ؟

قال أبي: والصَّحيحُ ما رواه عُقَيل[٤]، عن الزُّهْري، عن عليِّ بن حسين: أنَّ النبيَّ ﷺ ... مُرسَلٌ[٥].

قال أبي: وقد رواه[٦] الثَّوريُّ، وعَمْرو بن أبي قيس، عن منصور[٧]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: حَدَّث[٨] الزُّهْريُّ[٩] بهذا الحديث: أن هشام بن عُرْوَة

نقلهم إلى هذا الموضع؛ جعلوا السياق بعده عن ابن إسحاق.

(١) في (ف): «قال: وسألت».

(٢) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٦٧).

(٣) في (أ): «النبي ﷺ» بدل: «رسول الله ﷺ».

(٤) هو: ابن خالد. وتابعه على روايته هكذا: صالح بن كيسان، وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٦٧-٣٦٨).

(٥) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٦) في (أ) و(ش): «ورواه» بدل: «وقد رواه».

(٧) هو: ابن المعتمر. وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٢٦٠/ تحقيق حسين أسد)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤٥٢)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٤٧/ أ)، ثلاثتهم من طريق فضيل بن عياض، عن منصور، به.
وأخرجه أبو الشيخ أيضًا (٤٧/ ب) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن منصور، به.

(٨) في (ش): «حديث».

روى عن أبيه، عن عائِشَة.

فقال : الزُّهْري لم يسمع من عُرْوَة هذا الحديثَ؛ فلعلَّه دَلَّسَه[١].

٩٦٩ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي أُوَيس[٣]، عن أبي ضَمْرَة، عن محمد بن عمرو بن عَلْقَمة، عن عَبِيدَة بن سُفْيان الحَضْرَمي، عن أبي الجَعْد الضَّمْري، عن سلمان الفارسي: أنه مَرَّ على ابن السِّمْط[٤] - وهو مُرابِطٌ - فقال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: **« رِبَاطُ يَوْمٍ في سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنْ صِيامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ... »**، الحديثَ؟

---

(١) من قوله:« عن عروة، عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ ... » إلى هنا سقط من (ف).

(٢) الحديث رواه النسائي في "الكبرى" (٩١٦٣) من طريق محمد بن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، كلاهما عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به .
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٧٩٤٢) عن معمر ، عن الزهري، به كذلك.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٨١٢)، وأحمد في "المسند" (٦/ ٢٣٢ رقم٢٥٩٥٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٤٨١).
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٤٧٨٦) من طريق يزيد بن زريع، عن معمر.
ورواه هشام بن عروة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به. وتكلَّم الأئمة في سماع هشام بن عروة لهذا الحديث من الزهري؛ كما تجده مفصلاً في "الفصل للوصل المدرج في النقل" للخطيب (١/ ٤٨٧).
والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٢٣٢٨) من طريق أبي أسامة وعبدة ووكيع وأبي معاوية، جميعهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به .

(٣) تقدمت هذه المسألة مختصرة برقم (٩٣٠)، وقد ذكر فيها أبو حاتم وأبو زرعة أن الوهم من أبي ضمرة، وستأتي برقم (١٠٠٩).

(٤) هو: إسماعيل. وروايته لم نقف عليها، لكن تقدم تخريج الحديث في المسألة رقم (٩٣٠) من طرق عن أبي ضمرة.

(٥) هو: شُرَحبيل .

قال أبي: هذا خطأٌ؛ دخل لابن أبي أُوَيس حديثٌ في حديث[١]، «سلمانُ في الرِّباط[٢]»: يرويه عن محمد بن عمرو، عن مَكْحُول: أنَّ سلمان ... فذكَرَ الحديثَ، مُرسَلٌ[٣].

وحديثُ أبي الجَعْد الضَّمْري: هو[٤] عن النبيِّ ﷺ ؛ محمد بن عمرو[٥]، عن عَبِيدَة، عن أبي الجَعْد، عن النبيِّ ﷺ [٦]: « مَنْ تَرَكَ ثَلاثَ جُمَعٍ مُتَوالِيَ[٧]، طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ ... »، الحديثَ.

(١) كذا ذكر أبو حاتم هنا أن الخطأ من ابن أبي أويس، وفي المسألة المتقدمة برقم (٩٣٠) ذهب أبو حاتم وأبو زرعة إلى أن الوهم في هذا الحديث من أبي ضمرة أنس بن عياض؛ وهو الأصوب؛ فإن ابن أبي أويس لم ينفرد برواية هذا الحديث عن أبي ضمرة على هذا الوجه، بل تابعه عليها إسحاق بن موسى الأنصاري، وأبو ثابت المديني كما سيأتي في المسألة رقم (١٠٠٩)، وأحمد بن عبدة وهارون ابن موسى كما تقدم في المسألة رقم (٩٣٠).

(٢) أي: حديث « سلمانُ في الرِّباط ».

(٣) كذا «مرسلَ» بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة. انظر الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) قوله: « هو » ليس في (ف).

(٥) أي: من طريق محمد بن عمرو، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٥٣٢)، وأحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٤ رقم١٥٤٩٨)، وأبو داود (١٠٥٢)، والترمذي (٥٠٠)، والنسائي (٣/ ٨٨ رقم١٣٦٩)، وابن ماجه (١١٢٥)، وانظر الاختلاف على محمد بن عمرو في هذا الحديث في "علل الدارقطني" (٨/ ٢٠ رقم ١٣٨٤).

(٦) من قوله: « محمد بن عمرو، عن عبيدة ... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٧) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: متواليًا، أو متواليات، وجاء مكانه في مصادر التخريج: «تهاونًا»، و«تهاونًا بها»، و«تهاونًا من غير عذر»، و«من غير ضرورة»، وفي "علل الدارقطني": «ولاءً من غير علة». وما وقع في النسخ يخرَّج على وجهين: =

٩٧٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه بِشْر بن المُفَضَّل[٢]، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الزُّهْري، عن سهل بن سعد[٣]، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت؛ أخبره: أنَّ رسولَ الله ﷺ أملى عليَّ: ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[٤]. فجاء ابنُ أم مَكْتُوم وهو يُمليها عليَّ، فقال: يا رسولَ الله، لو أستطيعُ الجهادَ لجاهدتُّ، فأنزَلَ الله عز وجل: ﴿ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴾ ؟

قال أبي: رواه ابن المبارك[٥]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن

= **الأوَّل**: أن يكون الأصل: متواليّ، والمراد: مَن ترك ثلاثَ جُمَعٍ تركًا متواليًا؛ فحذف المصدر «تركًا»- الذي هو مفعولٌ مطلق - وأقام صفتَهُ مُقامَهُ، وأجراها على لغة ربيعة. وانظر التعليق على لغة ربيعة في المسألة رقم (٣٤). ويشهدُ لهذا الوجه: روايةُ الدارقطني المشار إليها آنفًا؛ فإنها بمعنىٰ الرواية التي وقعت عندنا.

والثاني: أن يكون بفتح اللام «متوالَى»؛ على أن يكون مصدرًا ميميًّا؛ بمعنى: التوالي والولاء، وهذا المصدر هنا جاء بمعنى اسم الفاعل «متواليَات» على قاعدة وقوع المصدر موقع المشتقّ، وهو على ذلك منصوبٌ حالاً، أو صفةً لـ«ثلاث»، أو مجرورٌ صفةً لـ«جُمَعٍ»، والتقدير - في الأعاريب الثلاثة -: «مَن تَرَكَ ثلاثَ جُمَعٍ متوالياتٍ». ويؤيِّده: روايةُ الحديث بهذا اللفظ في "مسند الطيالسي" (٢٥٥٧)، و"الكامل" لابن عدي (٧/ ٥٤)، و"التمهيد" لابن عبدالبر (١٦/ ٢٤٢). وفي الطبعات السابقة لكتابنا هذا غُيِّرَتْ هذه الكلمة إلى «متوالية» دون اعتماد على أصل يُعْرَفُ، أو رواية يركنُ إليها، والله أعلم. وانظر في معنى الحديث: "فيض القدير" (٦/ ١٠٢)، و"شرح السيوطي لسنن النسائي" (٣/ ٨٨).

(١) انظر المسألة رقم (٩٩٢).

(٢) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٣٠٩٩)، والطبري في "التفسير" (٩/ ٩٠).

(٣) في (ت): «سهل بن ربيعة بن سعد».

(٤) الآية (٩٥) من سورة النساء.

(٥) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٥/ ١٤٦ رقم٤٨٩٩). =

قَبِيصَة بن ذُؤَيب، عن زيد بن ثابت، عن النبيِّ ﷺ .

قيل لأبي: أيُّهما أشبهُ ؟

قال: قد تابع عبدَالرحمٰن بنَ إسحاق صالحُ بنُ كَيْسان[1] على هذه الرواية، وتابَعَ مَعْمَرَ[2] بعضُ الشاميين، عن الزُّهْري، ومَعْمَرٌ كان ألزمَ للزُّهْري .

٩٧١ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه خالدُ بن عبدالرحمٰن، عن محمد بن صالح التَّمَّار المَدِيني[4]، عن سعد بن إبراهيم، عن

= ورواه عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ١٦٩) عن معمر، به . ومن طريق عبدالرزاق: أخرجه أحمد في "المسند" (٥/ ١٨٤ رقم٢١٦٠١)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧١٣)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ١٠٤٣ رقم٥٨٤٦).

(١) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٥/ ١٨٤ رقم٢١٦٠٢)، والبخاري في "صحيحه" (٢٨٣٢)، والترمذي (٣٠٣٣)، والنسائي (٣١٠٠).

(٢) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب من «معمر» على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٢٦١٤).

(٤) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٤٢٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٤٩) كلاهما من طريق خالد بن مخلد، عن محمد بن صالح التمار، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، به.
وأخرجه البزار في "مسنده"(١٠٩١)، والدورقي في "مسند سعد"(٢٠)، والنسائي في "الكبرى" (٨٢٢٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢١٦) أربعتهم من طريق عبدالملك بن عمرو أبي عامر العقدي، وعن محمد بن صالح التمار، به.
وأخرجه البيهقي في "سننه" (٩/ ٦٣) من طريق إسحاق بن محمد الفروي وإسماعيل ابن أبي أويس، عن محمد بن صالح التمار، به .

عامر بن سعد؛ قال[١]: أتى سعدٌ[٢] رسولَ الله ﷺ يوم حَكَمَ في بني قُرَيظَة، فحَكَم فيهم أن يُقتَلَ كلُّ من مرَّ عليه[٣] المُوسى، فقال رسولُ الله ﷺ: « **لَقَدْ حَكَمَ فِيكُمُ الْيَوْمَ بِحُكْمِ اللهِ الَّذي حَكَمَ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَٰوَاتٍ** ». ثم أُتِيَ فقيل: هذا سعدٌ قد صار إلى المسجِد، فقال النبيُّ ﷺ : « **قُومُوا إلى سَيِّدِكُمْ** ».

وكان اشتكى، فنقلَهُ النبيُّ ﷺ إلى المسجِد[٤]، فكان يُمَرِّضه فيه، فأُتِيَ يومًا حين صلَّى الغَداة، فقيل له: قد ماتَ سعدٌ، فاستَرجَعَ ثم قال: « **لَقَدْ**[٥] **نَزَلَ الْيَوْمَ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لِيَشْهَدُوهُ، وَاسْتَبْشَرَ بِهِ أَهْلُ السَّمَاءِ . . .** »، فذكر الحديثَ بطوله ؟

قال أبي: كلامُ الأوَّلِ[٦]؛ قولُهُ: « **قُومُوا إلى سَيِّدِكُمْ** »[٧]: رواه شُعْبَةُ[٨]، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي أُمامَة بن سهل بن حُنَيف، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ .

---

(١) كذا في جميع النسخ، وتقدم في التخريج أن الحديث من رواية عامر بن سعد، عن أبيه سعد بن أبي وقاص.

(٢) هو: سعد بن معاذ رضي الله عنه.

(٣) في (أ) و(ش): « على ».

(٤) قوله: « إلى المسجد » سقط من (أ) و(ش) و(ف).

(٥) قوله: « لقد » سقط من (ك).

(٦) كذا في جميع النسخ، وهو من إضافة الشي إلى نفسه مع اختلاف اللفظين، أو مِنْ إضافة الموصوف إلى صفته، والمراد: الكلامُ الأوَّلُ. انظر التعليق على هذا في المسألة رقم (٥٠٥)، وانظر مثل ذلك في المسألة رقم (٨٩٧) و(٩٥٤).

(٧) يعني: من أول الحديث إلى قوله: « قوموا إلى سيِّدكم ».

(٨) روايته أخرجها البخاري (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨).

وذاك[١] خطأٌ، ومحمدُ بن صالح شيخٌ لا يُعجِبني حديثُه[٢].

٩٧٢ - وسألتُ أبا زرعة[٣] عن حديثٍ رواه عَمرو بن ثابت[٤]، عن عبدالله بن محمد بن عَقيل، عن عبدالله بن سهل بن حُنَيف، عن سهل بن حُنَيف[٥]: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا في سَبِيلِ**

---

(١) في (ت) و(ك): «وذلك».
ويعني بقوله: « وذاك »: آخر الحديث؛ من قوله: « وكان اشتكى ».

(٢) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث قد روي عن النبي ﷺ من غير وجه، وأعلى من روى ذلك عن النبي ﷺ سعد، ولا نعلم له عن سعد طريقًا إلا هذا الطريقَ إلا حديثًا رواه عياض بن عبدالرحمن بن سعد، عن أبيه، عن جدِّه، ولم يُتابَع عليه ».
وذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٩١) حديث محمد بن صالح التمار هذا ثم قال: « وخالفه شعبة، عن سعد، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبي سعد، عن النبي ﷺ، وهذا أصحُّ ». وقال الدارقطني في "الأفراد" (٥٦/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرد به محمد بن صالح التمار، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر ».
وقال في "العلل" (٥٧٣): « يرويه سعد بن إبراهيم واختُلِف عنه، فرواه صدقة بن عبد الله السَّمين أبو معاوية، عن عياض بن عبد الرحمن، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن جده، ووهم فيه . ورواه محمد بن صالح التمار المديني، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، ووهم فيه أيضًا، والصواب ما رواه شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي أمامة بن حنيف، عن أبي سعيد الخدري».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ٤١٢): « ورواية شعبة أصحُّ، ويحتمل أن يكون لسعد بن إبراهيم فيه إسنادان ». اهـ. وهذا الاحتمالُ مُنتَفٍ بعد حكم أبي حاتم والبخاريِّ والدارقطنيِّ على رواية محمد بن صالح التمار بالخطأ .

(٣) في (ف): « وسألت أبي عن حديث زرعة »، وضرب الناسخ على قوله: «عن حديث»، ولم يصوِّب قوله: « أبي»؛ فكأنَّه توهم أنَّ السؤال موجَّه إلى أبي حاتم.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في كتاب "الجهاد" (٩٣)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٨٦ رقم ٥٥٩١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٣٢٠).

(٥) قوله: « عن سهل بن حنيف » سقط من (ف).

اللهِ، أَوْ غَارِمًا[١] في عُسْرَتِهِ، أَوْ مُكَاتِبًا[٢] في رَقَبَتِهِ؛ أَظَلَّهُ اللهُ في ظِلِّهِ[٣] يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ » .

ورواه يوسفُ بن عدي، عن عُبَيدالله بن عمرو، عن عبدالله بن محمد بن عَقيل، عن سهل بن[٤] حُنَيف، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي زرعة[٥]: أَيُّهما أَصَحُّ ؟

قال: الصَّحيحُ: عن ابن عَقيل، عن عبدالله بن سهل، عن أبيه .

وقد حدَّثني عَمْرو بن قُسَيط[٦]، عن عُبَيدالله بن عمرو[٧]، عن ابن عَقيل، عن[٨] ابن سهل، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ .

وكذا رواه زهيرُ بن محمد[٩]، عن ابن عَقيل، عن ابن سهل، عن أبيه .

---

(١) في (ك): « غازيًا »، وفي (ش) يشبه أن تكون كذلك .
(٢) في (أ) و(ش) و(ف): «مكاتب».
(٣) في (ك): « أظله في ظله ».
(٤) قوله : « ابن » سقط من (ك).
(٥) قوله: « زرعة » سقط من (أ) و(ش) و(ف).
(٦) القائل: «وقد حدَّثني عمرو بن قسيط» هو أبو زرعة؛ فإنَّ عمرًا هذا من شيوخه، وكانت وفاته سنة ثلاث وثلاثين ومئتَيْن قبل ولادة ابن أبي حاتم.
(٧) أخرج هذا الطريق الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٨٧ رقم١٥٩٨٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٤٧١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٨١٨)، أما الإمام أحمد وعبد بن حميد فمن طريق زكريا بن عدي، وأما الطحاوي فمن طريق علي بن معبد، كلاهما عن عبيدالله بن عمرو، به .
(٨) من قوله: « وقد حدثني عمرو . . . » إلى هنا مكرر في (ك).
(٩) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٥٤٧)، وأحمد في "المسند" =

٩٧٣ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ حدَّثناه عن يحيى بن داود بن مَيْمون الواسِطي، عن أبي معاوية الضَّرير[١]، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي مَيمونة[٢]، عن عَطاء بن يزيد اللَّيْثي، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « مَنْ خَرَجَ غَازِيًا فَمَاتَ، كَتَبَ اللهُ لَهُ أَجْرَ الغَازِي إلى يَوْمِ القِيامَةِ » .

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال[٣]: حدَّثنا[٤] أبو زرعة أيضًا؛ قال: حدَّثنا محمد بن العلاء الهَمْداني؛ قال: حدَّثنا أبو معاوية، عن محمد بن إسحاق، عن مَيمون بن أبي جَبَلة، عن عَطاء ابن يزيد اللَّيْثي، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « مَنْ خَرَجَ مُجَاهِدًا في سَبيلِ اللهِ، ثُمَّ مَاتَ؛ كَتَبَ اللهُ لَهُ[٥] أَجْرَ المُجَاهِدِ إلى يَوْمِ القِيامَةِ » ؟

= (٣/ ٤٨٧ رقم١٥٩٨٧)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٩٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٨١٩)، والطبراني في "الكبير" (٥٥٩٠).

(١) هو: محمد بن خازم.
وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٣٥٧)، وفي "معجمه" (١٠١)، والطبراني في "الأوسط" (٥٣٢١) كلاهما من طريق إبراهيم بن زياد سبلان، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٨٠٦) من طريق الحسين بن عبدالأول، كلاهما عن أبي معاوية، به .

(٢) هو: جَميل بن أبي ميمونة .

(٣) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا من (ت) و(ك) فقط .

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدثنا » بالواو.

(٥) قوله: « له » سقط من (ك).

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: الله أعلمُ[١] !

٩٧٤ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه أبو عاصم[٣]، عن ابن[٤] عَجْلان[٥]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة؛ قال: جاء[٦] رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ؛ قال[٧]: أرأيتَ إنْ قاتلْتُ في سبيل الله صابرًا مُحْتَسِبًا، مُقْبِلاً غير مُدْبِر، كفَّر الله عني سيِّئاتي ؟ قال: « نَعَمْ »، ثم سكتَ ساعةً، فقال: « أَيْنَ السَّائِلُ آنِفًا ؟ »، قال: « نَعَمْ ، إِلَّا الدَّيْنَ؛

---

(١) الذي يظهر أن قول مَن قال: «جميل بن أبي ميمونة» أرجحُ من قول مَن قال: « ميمون ابن أبي جبلة »؛ لأن من رواه عن أبي معاوية على هذا الوجه أكثر عددًا، وهم: يحيىٰ بن داود، وإبراهيم بن زياد، والحسين بن عبدالأول ، وأما الوجه الآخر فلم نجد له ذكرًا إلا من طريق محمد بن العلاء عند المصنف هنا ، والله أعلم .
قال الطبراني في الموضع السابق: « لم يرو هذا الحديثَ عن عطاء بن يزيد الليثي إلا جميلُ بن أبي ميمونة، ولا عن جميل إلا محمد بن إسحاق ، تفرَّد به أبو معاوية ».
وقال ابن كثير في "تفسيره" (٢/ ٣٤٦/ النساء الآية ١٠٠): « هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه ».
وانظر "نصب الراية" (٣/ ١٦٠)، و"السلسلة الضعيفة" للألباني رحمه الله (٧٤٥).

(٢) انظر المسألة الآتية برقم (١٠١٧).

(٣) هو الضَّحَّاك بن مخلد . وروايته عند النسائي في "المجتبى" (٦/ ٣٣ رقم٣١٥٥).
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٢) من طريق المغيرة بن عبدالرحمٰن، عن محمد بن عجلان، به، وتوبع ابن عجلان - كما سيأتي -، لكن من قبل رواة تُكلِّم في حفظهم .

(٤) قوله: « ابن » سقط من (ك). (٥) هو: محمد .

(٦) قوله: « جاء » سقط من (ت) و(ك).

(٧) في (ت): « فقال ».

سَارَّنِي بِهِ جِبْرِيلُ آنِفًا » ؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما[(١)] هو كما يرويه اللَّيْث[(٢)]، عن سعيد المَقْبُري، عن عبدالله بن أبي قَتادة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ[(٣)].

٩٧٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه موسى بن أيُّوب، عن الجَرَّاح ابن مَلِيح، عن أَرْطاة بن المنذر، عن عُبادة بن نُسَيّ، عن ابن غَنْم[(٤)]،

---

(١) في (ك): « وإنما ».

(٢) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٨٨٥)، وأحمد في "المسند" (٣/ ٣٠٣ رقم٢٢٥٨٥)، والترمذي في "جامعه" (١٧١٢).
قال الترمذي: « وهذا أصح من حديث سعيد المقبري، عن أبي هريرة ». وتابع الليثَ جماعةٌ كما سيأتي .

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٢٨) هذا الحديث والاختلاف فيه، وذكر رواية الإمام مالك، وسفيان الثوري، وابن جريج، وغيرهم، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، ثم قال: « ورواه الليث بن سعد وابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه. ورواه عباد بن إسحاق - وهو عبد الرحمن بن إسحاق - ومحمد ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ووَهِما فيه . . . والقول قول من رواه عن يحيى بن سعيد، عن المقبري، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، بمتابعة الليث وابن أبي ذئب، عن المقبري على ذلك ».
وذكره أيضًا في موضع آخر (١٤٦٤) فقال: « يرويه سعيد المقبري، واختُلِف عنه: فرواه ابن عجلان، وعباد بن إسحاق، وأبو صخر حميد بن زياد، وأبو معشر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. . . »، ثم ذكر رواية من رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، ثم قال: «وكذلك رواه الليث بن سعد وابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، وهو الصَّواب». اهـ.

(٤) هو: عبدالرحمٰن .

عن معاذ بن جبل، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ بَلَّغَ كِتَابَ غَازِي**[١] **في سَبيلِ اللهِ إلى أَهْلِهِ؛ كَانَ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عِتْقُ رَقَبَةٍ، وَأَعْطَاهُ اللهُ**[٢] **كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وكَتَبَ لَهُ بَراءَةً مِنَ النَّارِ. وَمَنْ أَطْعَمَ**[٣] **ثَلاثَةً مِنَ الغُزَاةِ في سَبيلِ اللهِ، أَوْ سَقَاهُمْ؛ أَطْعَمَهُ اللهُ . . .**»، وذكَرَ الحديثَ[٤]؟

قال[٥] **أبي**: هذا شِبهُ[٦] الموضوع، يُشْبِهُ حديثَ محمد بن سعيد

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولغةُ جمهور العرب: «غازٍ» بحذف الياء، وهو الجادَّة، وجاء في "شعب الإيمان" بلفظ: «كتاب الغازي»، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية؛ فإنَّ إثباتَ ياء الاسم المنقوص المنوَّن في حالتي الرفع والجر: جارٍ على لغة صحيحة وعليها وردتْ قراءة ابن كثير. انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٤٦).

(٢) لفظ الجلالة من (ف) فقط.

(٣) قوله: « أطعم » سقط من (ك).

(٤) الحديث أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٩٧٤) من طريق زكريا بن دلويه، عن أحمد بن حرب، عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن الخليل بن عبدالله، عن مكحول، عن عبدالرحمن بن غنم ، عن معاذ، به .
قال البيهقي :« والخليل بن عبدالله هذا مجهول، ومتن الحديث منكر ».
وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٦٧٦ و٢٤٩٠) من طريق شيخه أحمد بن عبدالله بن زياد، عن يزيد بن قبيس، عن الجرَّاح بن مليح، عن أرطاة بن المنذر وإبراهيم بن ذي حماية، عن عبدالرحمن بن غنم، عن ابن عمرو، عن معاذ بن جبل، عن رسول الله ﷺ قال:« من أطعم ثلاثة من الغزاة في سبيل الله أو سقاهم؛ أطعمه الله من ثلاث جنان: من جنة عدن، وجنة المأوى، وجنة الخلد، مع إبراهيم وموسى عليهما السلام ».
كذا رواه بزيادة « ابن عمرو » في إسناده، وإسقاط «عبادة بن نسي».

(٥) في (ت) و(ك):« فقال ».

(٦) في (ش):« أشبه »، وفي (ت) و(ك):« يشبه ».

الأَزْدي[١] أخذَه عنه، يُشْبِهُ أنْ وقعَ عليه[٢]، وأَرطاةُ لم يَسْمَعْ من عُبادة بن نُسَيٍّ شيئًا .

٩٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش[٣]، عن بَحِير[٤] بن سعد، عن خالد بن مَعْدان، عن كَثير بن مُرَّة، عن نُعَيم بن هَمَّار، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لِلشَّهِيدِ[٥] عِنْدَ اللهِ سِتُّ خِصَالٍ...**»؟

قال أبي: رواه بَقِيَّة[٦]، عن بَحِير[٧]، عن خالد بن مَعْدان، عن المِقْدام، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

فقال: كان ابنُ المبارك يقول: إذا اختَلَف بَقِيَّةُ وإسماعيلُ، فبَقِيَّةُ أحبُّ إليَّ .

---

(١) في (ت) و(ك): «الأردني».
وذكر الذهبي في "الميزان" (٧٥٩٥) محمد بن سعيد، وقال: «لعلَّه الصواب»، فتعقَّبه الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٥/ ١٧٥-١٧٦) بقوله: وهو هو، فقد ذكر عبدالغني أن آخر ما غُيِّر به اسم المصلوب: محمد بن سعيد الأزدي . والظَّاهر أن قول الذهبي: «الأزدي» تصحيفٌ، ثم وجدت في "كامل ابن عدي" أن المصلوب قيل فيه: الأسْدي، فكأنها ساكنة السين، ويقال في ذلك بالزَّاي، والله أعلم .اهـ.
(٢) في (ش): «عنه»، وفي (ت): «إليه».
(٣) اختُلِف على إسماعيل هذا اختلافًا كثيرًا كما سيأتي .
(٤) في (أ) و(ت): «بجير».
(٥) في (ك): «الشهيد».
(٦) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٦٦٣) وقال: «هذا حديث صحيح غريب». وتابعه على هذا الوجه أيضًا إسماعيل بن عياش في بعض الروايات عنه كما سيأتي .
(٧) في (ت) و(ك): «عن يحيى».

قلتُ: فأيُّهما أشبهُ عندك ؟

قال: بَقِيَّة أحبُّ إلينا من[(١)] إسماعيل؛ فأما الحديثُ فلا يُضبَطُ أيُّهما[(٢)] الصَّحيحُ[(٣)].

---

(١) قوله: « من » ليس في (ف).   (٢) في (أ) و(ش) و(ف): « أيها ».

(٣) كذا قال ! وهذا يدل على أنه لم يطلع على رواية إسماعيل بن عياش الموافقة لرواية بقية. فالحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٥٥٩) عن شيخه إسماعيل بن عياش، عن بحير، عن خالد بن معدان، عن المقدام بن معدي كَرِب، عن النبي ﷺ، به هكذا مثل رواية بقية بن الوليد.
وهكذا رواه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣١ رقم١٧١٨٢) من طريق إسحاق بن عيسى والحكم بن نافع، وابن ماجه في "سننه" (٢٧٩٩) من طريق هشام بن عمار، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٠٤ و٢٠٦) من طريق عبدالوهاب بن نجدة وإسحاق بن إدريس، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٦٦ رقم ٦٢٩)، و"مسند الشاميين" (١١٢٠) من طريق عبدالرزاق وعبدالوهاب بن نجدة، جميعهم عن إسماعيل بن عياش، به مثل رواية بقية.
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٦٣) عن شيخه إسماعيل بن عياش، عن بحير، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن عبادة، به مرفوعًا.
وهكذا أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣١ رقم١٧١٨٣) عن الحكم بن نافع، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٠٧) من طريق إسحاق بن إدريس، كلاهما عن إسماعيل، به مثل رواية سعيد بن منصور.
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٠٥) من طريق عبدالوهاب بن نجدة الحوطي، عن إسماعيل بن عياش، عن سعيد بن يوسف، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلام، عن أبي معانق، عن أبي مالك، به مرفوعًا.
وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (١١٦٣) من طريق الحكم بن نافع، عن إسماعيل بن عياش، عن بحير، عن خالد، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر، به موقوفًا. فهذه أربعة أوجه من الاختلاف على إسماعيل، والخامس ما ذكره ابن أبي حاتم. ومن الواضح أن معظم هذا الاختلاف من إسماعيل نفسه؛ لكثرة الذين يروونه على ذلك الوجه، ولكون بعضهم يروي عنه بعض الأوجه الأخرى؛ =

٩٧٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم[(١)]، عن أبي بكر الهُذَلي[(٢)]، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن شَيْبة بن عثمان بن شَيْبة بن ربيعة بن عبد شمس؛ قال: لمَّا رأيتُ النبيَّ ﷺ[(٣)]، ذكرتُ يوم بدر وما قلتُ: أَنَّىٰ أُدرِكُ ثَأْرِي من محمد ؟![(٤)]

قال أبي: هذا غَلَطٌ؛ إنما حدَّثونا عن ابن المبارك[(٥)]، عن أبي

= كالحكم بن نافع، وعبدالوهاب بن نجدة الحوطي، وإسحاق بن إدريس. فإما أن يكون إسماعيل كان يضطرب في هذا الحديث ، فتكون روايته الموافقة لرواية بقية هي الراجحة، أو يكون له في هذا الحديث أكثر من وجه ، ولا يلزم من ذلك ثبوت جميع الوجوه المذكورة عنه، أو عمَّن دونه، والله أعلم .

(١) روايته أخرجها البيهقي في "دلائل النبوة" (٥/ ١٤٥) عنه؛ قال: حدثنا عبدالله بن المبارك، عن أبي بكر الهذلي، عن عكرمة مولى ابن عباس، عن شيبة بن عثمان؛ قال: . . . فذكره هكذا بزيادة ابن المبارك بين الوليد والهذلي، وإسقاط ابن عباس من سنده، كما رجَّح أبو حاتم. والحديث معروف من رواية ابن المبارك، فالظاهر أنه سقط من النسخ. والله أعلم .

(٢) قيل: اسمه سُلمى بن عبدالله بن سُلمى، وقيل: اسمه رَوْح .

(٣) يعني : يوم حنين .

(٤) وردت العبارة في مصادر التخريج أوضحَ مما هنا :« اليومَ أدرك ثأري من محمد »؛ ولكنْ لعلَّ وجه العبارة عندنا :« أَنَّى أدركُ ثأري من محمد ؟! »، أي: متى أُدْرِكه؟! ويكون شيبة بن عثمان قد قال هذا في فتح مكة لا في غزوة حنين؛ ويشهد لهذا قوله -كما في "أعلام النبوة" للماوردي (ص١٦٣)-:« . . . فلما فَتَحَ الله تعالى مكَّةَ يَئِسْتُ ممَّا كنتُ أتمنَّاه مِنْ قتله، وقلتُ في نفسي: قد دخلتِ العرب في دينه، فمتى أدركُ ثأري مِنْهُ ؟! فلما اجتمعَتْ هوازن بحنين، قصدتُّهُمْ لأجد منه غِرَّةً. . . إلخ»، والله أعلم.

(٥) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (٢٨٩٧) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٩٨ رقم٧١٩٢) من طريق ابن الأصبهاني، والأصبهاني في "دلائل النبوة" (ص ١٨٢) من طريق عبدالله بن =

بَكْر الهُذَلي، عن عِكرمَة، عن شَيْبَة بن عثمان الحَجَبي، ليس فيه: ابن عباس، والوليدُ عندي كثيرُ الغَلَط .

٩٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم، عن شَيبان[1]، عن عليِّ بن عبدالله بن عباس: أنَّ النبيَّ قال: « **يُمْنُ الخَيْلِ في شُقْرِهَا**[2] » ؟

قال أبي: روى زيد بن الحُبَاب[3]، عن عبدالصَّمد بن عليِّ بن عبدالله بن عباس[4]، عن أبيه، عن جده، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه حسين بن محمد المَرْوَرُوذِي[5]، عن شَيبان، عن سُلَيمان بن عليِّ بن عبدالله بن عباس، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبيِّ ﷺ .

= محمد الكرماني، ثلاثتهم عن ابن المبارك، عن أبي بكر الهُذَلي، عن عكرمة؛ قال: قال شيبة بن عثمان: لما غزا النبي ﷺ حُنَين، تذكرتُ أبي وعمِّي، قتلهما عليٌّ وحمزة، فقلت: اليوم أُدرك ثأري من محمد . . . ، فذكر الحديث بطوله .

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحوي .

(٢) أي: بركتها في الأحمر الصَّافي منها. انظر "فيض القدير" للمناوي (٦/ ٢٤٨). والأشقر من الدَّواب: الأحمر؛ كما في "لسان العرب" (٤/ ٤٢١).

(٣) في (أ) و(ف): « الخباب ».

(٤) ذكر ابن حجر في "لسان الميزان"(١/ ٤١٦) أن الأزدي روى لإسماعيل بن عبدالله - وهو متروك - عن علي بن سيَّار، عن عبدالصمد بن علي بن عبدالله بن عباس رفعه: « الخيلُ في نواصي شُقْرها الخير ».

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٧٢ رقم ٢٤٥٤)، وأبو داود في "سننه" (٢٥٤٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٤٨)، وفي "الموضح" (٢/ ١٦٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٣٠)، لكن وقع عندهم: عن حسين، عن شيبان، عن عيسى بن علي، عن أبيه، عن جدِّه، فذكره . =

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: حديثُ حسين بن محمد صحيحٌ، وحديثُ زيد بن حُباب[1] صحيحٌ؛ كان سُلَيمان وعبدالصَّمَد أخوَيْنِ، وقد روَيا هذا الحديثَ جميعًا - مُوَصَّلً[2]- عن أبيه، عن جدِّه . والذي أرى: أن الوليدَ بن مسلم تركَ سُلَيمان من الإسناد على العَمْد؛ لأن سُلَيمان أسرفَ في القتل والنِّكايَة فيهم، فكان يَكْرَهُ أن يكونَ ذِكْرُه في الحديث .

قلتُ: سُلَيمان بن عليٍّ كان بالشَّام ؟

قال: لا، كان بالبصرة. وكان بالشَّام صالحُ بن عليٍّ، وعبدُالله بن عليٍّ .

= وقد توبع حسين بن محمد في روايته على هذا الوجه: فرواه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢٧٢٢) عن شيبان، به .
وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١٦٩٥)، وفي العلل الكبير" (٥٠٩) من طريق يزيد ابن هارون، والطبراني في "الكبير" (١٠/١٠٦٧٧) من طريق فرج بن يحيى ، كلاهما عن شيبان، به . قال الترمذي في "الجامع" :« هذا حديث حسن غريبٌ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث شيبان ». وقال في "العلل الكبير" :« سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: إنهم ليدخلون بين شيبان وبين عيسى بن علي في هذا الحديث رجلاً ».
ونقل الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/١٤٨) عن ابن معين أنه سئل عن عيسى بن علي ؟ فقال: ليس به بأس، كان له مذهب جميل، معتزلاً للسلطان، روى هذا الحديث وهو غريب، عن أبيه ، عن جده ».

(١) في (أ) :« خباب ».

(٢) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). =

٩٧٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم، عن سعيد بن بَشير، عن علقمة بن مَرْثَد، عن أبيه[٢]، عن النُّعْمان بن مُقَرِّن، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا بَعَثَ جُيوشَهُ[٣] . . . ؟

قال أبي: قد دخلَ له إسنادٌ في إسناد؛ إنما هو: عَلْقَمَةُ بنُ مَرْثَد[٤]، عن ابن بُرَيدة[٥]، عن أبيه[٦]، عن[٧] النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا[٨] بَعَثَ جُيوشَهُ . . . .

قال عَلْقَمَة: فحدَّثتُ به مُقاتِلَ بن حَيَّان، فحدَّثني عن مسلم بن هَيْصَم[٩]، عن النُّعْمان بن مُقَرِّن، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا بعثَ جُيوشَهُ . . . الحديثَ .

= وقوله: « موصَّل » هو بتثقيل الصاد مِنْ «وَصَّلَ الحديثَ » بمعنى وصَلَهُ. انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٦٣).

(١) انظر المسألة رقم (٩٦٠) و(٩٩٩/أ) و(١٩٤٩).

(٢) هو: مرثد الحضرمي .

(٣) لفظ الحديث : « كان رسول الله ﷺ إذا أمَّر أميرًا على جيش أو سرية، أوصاه في خاصَّته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرًا ، ثم قال: « اغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله . . . »، الحديث بطوله . رواه مسلم (١٧٣١).

(٤) روايته بهذا الوجه أخرجها مسلم في "صحيحه" كما سبق، وأحمد في "المسند" (٥/ ٣٥٢ و٣٥٨ رقم٢٢٩٧٨ و٢٣٠٣٠)، ولم يذكر أحمد رواية علقمة، عن مقاتل ابن حيان، عن مسلم بن هيصم، عن النعمان.

(٥) هو: سليمان .

(٦) هو: بريدة بن الحصيب الأسلمي .

(٧) في (ت) و(ك): « أن » بدل: « عن ».

(٨) في (أ) و(ش): « أنه إذا كان ».

(٩) في (أ) و(ش) و(ف): « هيضم ».

٩٨٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شَيبان[١]، وموسى بنُ خَلَف العَمِّي، وحَرْبُ[٢] بنُ شَدَّاد[٣]، عن يحيى[٤]، عن أبي سعيد مولى المَهْري، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ: أنه بعثَ رجُلَين من بني لِحْيان في بَعْثٍ، وقال: « **الأَجْرُ بَيْنَكُمَا** » .

ورواه الـهِقْل[٥]، عن الأوزاعيِّ[٦]، عن يحيى بن أبي كثير: أنَّ النبيَّ ﷺ بَعَثَ . . . .

قلتُ لأبي: أيُّهما أَصَحُّ ؟

قال: جميعًا صَحِيحَينِ[٧]؛ هذا قَصَّر، وأولئك جَوَّدوا .

قلتُ: فهو محفوظٌ ؟

---

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحْوي. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٨٩٦).

(٢) في (ت):« حزب ».

(٣) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٣١٨)، وأحمد (٣/ ٤٩ رقم١١٤٦١).

(٤) هو ابن أبي كثير .

(٥) هو: ابن زياد .
وتابعه الوليد بن مسلم في روايته عن الأوزاعي، ولكنه خالفه. فأخرجه أبو عوانة في "مستخرجه" (٤/ ٤٨٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٢٩)، كلاهما عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سعيد مولى المهري، عن أبي سعيد الخدري، به مرفوعًا وموصولاً هكذا كبقية الروايات .

(٦) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .

(٧) كذا، والجادَّة:« قال: جميعًا صحيحان »، والتقدير: هما جميعًا صحيحان، غير أن ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، وقد ذكرنا في تخريجه وجهَيْنِ في التعليق على المسألة رقم (٢٥).

قال: نعم[١].

٩٨١ - وسمعتُ[٢] **أبي** وحدَّثنا عن هلال بن العلاء، عن أبيه[٣]، عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شِهاب، عن عليِّ بنِ حُسين[٤]- وهشامِ ابنِ عُرْوَة، عن أبيه-: أنَّ رسولَ الله ﷺ التقَى هو والمشركونَ[٥] بِبَدرٍ صَبيحةَ يوم الجُمُعَة، لسبعَ عَشْرةَ خَلَتْ من رمضان، ثم تَتَامَّ الوَحْيُ إلى رسول الله ﷺ ، ومضى مُصَدِّقًا لما جاء به، قد قَبِلَه بقَبوله[٦]، وتحَمَّل ما حُمِّلَ على رِضا العباد وسَخَطِهِم. وللنُّبُوَّة أثقالٌ ومؤونةٌ؛ لا يستطيعُ[٧] لها إلا أهلُ القُوَّة والعَزْمِ من الرُّسُل، بعَوْنِ الله وقُوَّته؛ لِمَا يَلْقَوْنَ من النَّاس، ومِن[٨] رَدِّهم عليهم .

قال أبي: الحديثُ عن[٩] محمد بن إسحاق؛ قد[١٠] أُسقِطَ محمدُ ابن إسحاق من الوَسَط. قولُه[١١]:« ثم تَتَامَّ الوَحْيُ»: مِنْ كلام ابن

---

(١) أخرج الحديث أيضًا مسلم (١٨٩٦)، وأحمد (٣/ ٣٤ و٩١ رقم ١١٣٠١ و١١٨٦٧) من طريق علي بن المبارك وحسين المعلِّم، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير، به موصولاً .

(٢) في (ف):« وسألت ».

(٣) هو: العلاء بن هلال الباهلي .

(٤) كذا في جميع النسخ ! ولعل صوابه:« محمد بن علي بن حسين » كما سيأتي في التعليق على آخر المسألة ، ولا ندري: أهو من علَّة هذه الرواية التي لم نجد من أخرجها، أم هو سَقطٌ وقع في الأصول ؟!

(٥) في (أ) و(ش):« والمشركين »، وهو مفعولٌ معه، أي: التقى هو مع المشركين.

(٦) في (ت) و(ك):« بقوله ».

(٧) في (ك):« لا تستطيع ».

(٨) في (ت) و(ك):« فمن ».

(٩) في (ك):« من ».

(١٠) في (أ) و(ش):« وقد ».

(١١) أي: وقولُه .

إسحاق [١].

٩٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حُسَين بن واقد، عن ثابت[٢]، عن[٣] عبدالله بن مُغَفَّل[٤]: أنَّ ناسًا من المشركين كانت لهم ذِمَّةٌ، فمَرَّ بهم جيشٌ لرسول الله ﷺ، فأخذوا جيشَ رسول الله ﷺ[٥] . . . الحديثَ ؟

قال أبي: رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت: أنَّ جيشًا لرسول الله ﷺ؛ ولم يذكُرْ عبدَالله بن مُغَفَّل[٦].

قال أبي: حمَّادٌ أعلمُ بحديث ثابت، من حُسَين.

٩٨٣ - وسألتُ[٧] أبي عن حديثٍ رواه سَهْلُ بن عثمان، عن

---

(١) الخبر في القطعة الموجودة من "السير والمغازي" لابن إسحاق رقم (١٤٩) من رواية أحمد بن عبدالجبار العطاردي، عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق؛ قال: حدثني أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين: أن رسولَ الله ﷺ التقى هو والمشركونَ يوم بدر صبيحةَ الجمعة، لسبعَ عشرةَ من شهر رمضان.
وفي رقم (١٥٣) قال أحمد بن عبدالجبار: « نا يونس، عن ابن إسحاق، قال: تَتَامَّ الوحي إلى رسول الله ﷺ وهو مؤمنٌ بالله، ومصدِّقٌ لما جاءه، قد تقبَّله بقول، وتحمَّل منه ما حمَّله الله على رضا العباد وسخطهم. وللنُّبوة أثقال ومَؤونة لا يحملها ولا يستطيعها إلا أهل القوَّة والعزم من الرُّسُل بعون الله وتوفيقه؛ لِمَا يلقَون من الناس، وما يُرَدُّ عليهم مما جاء به من عند الله تعالى ».
(٢) هو: ابن أسلم البُناني.
(٣) في (ك): « ابن » بدل: « عن ».
(٤) في (أ) و(ش) و(ك): « معقل ».
(٥) قوله: « فأخذوا جيش رسول الله ﷺ » ليس في (أ) و(ش).
(٦) في (ك): « معقل ».
(٧) ذكر ابن الملقن هذه المسألة في "البدر المنير" (٤/ ١١٨-١١٩/ مخطوط) =

موسى بن صالح الهَمْداني الكوفي، عن ابن أبي ليلى[١]، عن أبيه[٢]، عن جَدِّه أبي ليلى[٣]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ قُتِلَ في سَبيلِ اللهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ أَكَلَهُ السَّبُعُ فَهُوَ شَهِيدٌ، والغَرِقُ، وَالحَرِقُ، وَصَاحِبُ الهَدْمِ**[٤]، **وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ أَدْرَكَهُ المَوْتُ وَهُوَ يَكُدُّ**[٥] **عَلَى عِيَالِهِ مِنْ حَلَالٍ فَهُوَ شَهِيدٌ** ».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وموسى بنُ صالحٍ مُنكَرُ الحديث[٦].

= بتصرف واختصار .

(١) هو: عيسىٰ بن عبدالرحمٰن .

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن أبي ليلى .

(٣) هو: الأنصاري؛ قيل: اسمه: بلال، أو بُلَيْل، وقيل غير ذلك .

(٤) قوله: « الهدم » يضبط على ثلاثة أوجه: بسكون الدال: « الهَدْم »، وبفتحها: « الهَدَم »، وجاء بكسرها: « الهَدِم »؛ فيقال: «صاحبُ الهَدِمِ» كما في "فيض القدير"!! وآثرنا ضبطها بالسكون اتباعًا لرواية الشيخين لحديث أبي هريرة مرفوعًا: « الشهداءُ خمسةٌ: المطعونُ ، والمبطونُ، والغَرِقُ، وصاحبُ الهَدْمِ، والشهيدُ في سبيل الله ». البخاري (٦٥٣)، ومسلم (١٩١٤).
قال الزرقاني في شرحه لـ"موطأ مالك" (١/ ٣٨٥): « صاحب الهَدْم » بفتح فسكون. وقال العيني في "عمدة القاري" (٥/ ١٧١): « صاحب الهَدَم »: الذي يموت تحت الهَدَم . قال ابن الجوزي: بفتح الدال المهملة، وهو اسمُ ما يقع، وأما بتسكين الدال [أي: الهَدْم]: فهو الفعل. والذي يقعُ هو الذي يقتُل، ويجوز أن يُنسَب القتلُ إلى الفعل. وانظر النهاية" لابن الأثير (٥/ ٢٥٢)، و"فيض القدير" للمُناوي (٤/ ١٧٩).

(٥) الكَدُّ: الشدَّة في العمل، وطلبُ الكسب، وبابه: « رَدَّ »، وفعلُه لازمٌ ومُتعدٍّ. انظر "مختار الصحاح" (ك د د)، و"اللسان" (ك د د) (٣/ ٣٧٧).

(٦) في (ف): « ضعيف الحديث ».

٩٨٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الخليل بن موسى، عن سُلَيمان التَّيمي[(١)]، عن أبي عثمان[(٢)]، عن عبدالله بن عامر، عن الزُّبَير ابن العَوَّام: أنه حَمَلَ على فَرَسٍ في سبيل الله تعالى يقالُ له: غَمْرَةُ - أو غَمْرٌ[(٣)]- أَنْتَجَتْ[(٤)] مُهْرًا، فأراد أن يَشتَرِيَهُ، فنُهِيَ[(٥)] عن اشتِرائِه[(٦)]؟

قال أبي: رواه يحيى القطَّانُ[(٧)]، عن التَّيْمي، عن أبي عثمان، عن عبدالله بن عامر؛ أن الزُّبَير حَمَل على فَرَسٍ في سبيل الله .

(١) هو: سليمان بن طَرْخان .
(٢) هو: النَّهْدي، واسمه: عبدالرحمٰن بن مُلّ .
(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه (٢٣٩٣) من طريق يزيد بن هارون، عن سليمان التيمي، به، وفيه: « غَمْر أو غَمْرة ».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٦٤ رقم١٤١٠) من طريق يزيد بن هارون أيضًا، وفيه عنده: « غَمْرة أو غَمْراء »، وكذا جاء في رواية الهيثم بن كليب الشاشي في "مسنده" (٥٠) من طريق يزيد بن زريع، عن سليمان التيمي .
وأخرجه الهيثم أيضًا برقم (٥١) من طريق عاصم الأحول، عن أبي عثمان النهدي، عن ابن عامر: أن الزبير . . . فذكره وليس فيه هذه اللفظة. ومن طريق الإمام أحمد والهيثم أخرجه الضياء في "المختارة"(٨٦٩ و٨٧٠ و٨٧١) ثم قال: « رواه أحمد بن منيع وإسحاق بن راهويه، كلاهما عن يزيد بن هارون ». والغَمْرُ: هو الفرس الجواد . وفرسٌ غَمْرٌ: جواد كثيرُ العَدْو . "لسان العرب" (٥/ ٢٩).
(٤) في (أ): « انتخت ».
ومعنى أنتجت هنا: وَلَدَتْ . قال ابن الأثير في "النهاية" (٥/ ١٢): « إنما يقال: نَتَج، فأما أَنْتَجَتْ فمعناه: إذا حَمَلَت، أو: حان نِتاجُها . وقيل: هما لغتان ».
(٥) في (أ) و(ش): « فنها ».
(٦) في جميع النسخ: « اشتراه ».
(٧) هو: يحيى بن سعيد.

قلتُ: فأيُّهما أصَحُّ ؟

قال: يحيى أحفَظُ [١].

٩٨٥ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه أبو عَوانة[٢]، عن أبي حَيَّان التَّيمي [٣]، عن شيخٍ من أهل المدينة؛ أن عبدالله بن أبي أَوْفى

(١) ترجم ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ١٢٢) لعبدالله بن عامر بن ربيعة العَدَوي الصَّحابي وذكر هذا الحديث، ثم رجح أن يكون عبدالله بن عامر المذكور في هذا الحديث هو الصحابي فقال: « فيحتمل أن يكون عبدالله بن عامر بن ربيعة هذا ».

وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٥٤٢) فقال: « يرويه سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن عبدالله بن عامر، عن الزبير، قاله يزيد بن زريع وابن المبارك ويزيد بن هارون، عن التيمي . وخالفه عاصم الأحول، فرواه عن أبي عثمان، عن ابن عباس؛ أن الزبير حمل على فرس في سبيل الله . وكذلك قال يحيى القطان عن التيمي؛ بموافقة عاصم . وقيل: عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان، عن عياش؛ أن الزبير ».

ونقل هذا النص الضياء في الموضع السابق من "المختارة" وقال: « عامر » بدل: «عيّاش ».

(٢) هو: وضَّاح بن عبدالله اليشكري.

(٣) هو: يحيى بن سعيد. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٥٣ رقم ١٩١١٤)، وابن صاعد في "مسند عبدالله بن أبي أوفى" (٢٣) من طريق إسماعيل ابن إبراهيم ابن عليَّة .

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٠٧٠)، وابن صاعد (٢٤) من طريق يعلى بن عبيد، كلاهما عن أبي حيَّان التيمي ، قال: سمعت شيخًا بالمدينة يحدِّث: أن عبدالله بن أبي أوفى كتب إلى عبيدالله؛ إذا أراد أن يغزوَ الحَروريَّة، فقلت لكاتبه - وكان لي صديقًا -: انسخه لي، ففَعَل: إن رسول الله ﷺ كان يقول. . . فذكره، والسياق لأحمد . =

كتب: إنَّ رسولَ الله ﷺ كَتَبَ: « **لَا تَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ، وَسَلُوا اللهَ العَافِيَةَ، وَإِذا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ** ». وكان ينتظرُ، حتى إذا[1] زالَتِ الشَّمسُ، نَهَدَ[2] إلى عَدُوِّه، ثم يقول: « **اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، مُجْرِيَ السَّحَابِ، هَزَّامَ[3] الأَحْزَابِ، اهْزِمْهُمْ، وانْصُرْنا عَلَيْهِمْ** » .

قلتُ لأبي: مَنْ هذا الشَّيخُ مِنْ[4] أهل المدينة الذي روى عنه أبو حَيَّان ؟

قال: نرى أنه أبو النَّضْر[5]؛ رواه موسى بن عُقْبَة، عن أبي النَّضْر[6].

= ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٥١٥)، وابن صاعد (٢٦) من طريق الثوري، عن أبي حيَّان، عن شيخ من أهل المدينة؛ قال: حدثني كاتب عبيدالله بن معمر؛ قال: كتب عبدالله بن أبي أوفى إلى عبيدالله بن معمر: إن النبي ﷺ قال. . . فذكره.
ورواه ابن صاعد (٢٧) من طريق قبيصة، عن سفيان الثوري، عن أبي حيان، ثنا شيخ - قال سفيان: أظنه سالمًا أبا النَّضر -؛ قال: ثنا كاتب عبيد الله بن معمر؛ قال: كتبت إلى عبد الله بن أبي أوفى: متى كان رسول الله ﷺ ينهَدُ إلى عدوِّه ؟ قال: فذكر عن عبد الله بن أبي أوفى، عن النبي ﷺ، نحوه .
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٥١٨)، وابن صاعد (٢٥) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن أبي حيان، عمَّن حدَّثه عن عبد الله بن أبي أوفى قال: قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

(١) قوله: « إذا » سقط من (ك).

(٢) نَهَدَ، أي: نَهَضَ . ونَهَدَ القومُ لعدُوِّهم: إذا صَمَدوا له وشَرعوا في قتاله . "النهاية" (٥/ ١٣٤).

(٣) في (ك): « حزام ».

(٤) في (ت) و(ك): « ومن ».

(٥) هو: سالم بن أبي أمية .

(٦) في (ف): « موسى بن عُقْبَة بن النضر ». =

٩٨٦ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه بِشْر بن المُفَضَّل[٢]، عن عُمارَة بن غَزِيَّة، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن سعد بن زُرارَة، عن جابر بن عبدالله؛ قال: خرجنا معَ رسول الله ﷺ في غزوة تَبوك، فكانت[٣] تُدعىٰ غزوةَ العُسْرَة[٤]، فبينما هو يسير؛ إذا هو بجماعة في ظِلِّ شجرة؛ قال: « **مَا هَذِهِ الجَمَاعَةُ ؟**»، قالوا: يا رسول الله، رجلٌ صامَ فَجَهَده[٥] الصَّومُ، قال:« **لَيْسَ البِرَّ أن تَصُومُوا في السَّفَرِ**»؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ شُعْبَةُ[٦]، عن محمَّد بن

= والحديث من هذا الوجه رواه البخاري في "صحيحه" (٢٨١٨) من طريق أبي إسحاق -أي الفزاري- عن موسى بن عقبة، عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيدالله - وكان كاتبه - قال: كتب إليه عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنهما : إنَّ رسول الله ﷺ قال... فذكره بنحوه.

ورواه مسلم (١٧٤٢) من طريق ابن جريج ، أخبرني موسى بن عقبة، عن أبي النضر، عن كتاب رجل من أسلم من أصحاب النبي ﷺ يقال له: عبدالله بن أبي أوفى، فكتب إلى عمر بن عبيدالله حين سار إلى الحرورية يخبره أن رسول الله ﷺ ... فذكره .

(١) انظر المسألة رقم (٧٢٨).

(٢) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٣٥٥٣).

والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٥٢ رقم١٤٧٩٤)، والنسائي في "سننه" (٢٢٥٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٥٤) من طريق بكر بن مضر، عن عمارة بن غزية، به .

(٣) في (ف):« وكانت ».

(٤) سُمِّيت بذلك؛ لأنه ﷺ ندَبَ الناس إلى الغزو في شدَّة القَيْظ، وكان وقتَ إيناع الثَّمرة، وطِيب الظِّلال، فعَسُر ذلك عليهم وشَقَّ . انظر "النهاية" (٣/ ٢٣٥).

(٥) جَهَدَهُ الصَّومُ، أي: بلغَ منه المَشَقَّة. انظر "المصباح المنير" (ج هـ د ص١١٢).

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "صحيحه"(١٩٤٦)، ومسلم (١١١٥).

عبدالرحمٰن، عن محمَّد بن عمرو[١] بن الحسن، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ .

٩٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بن موسى، عن بِشْر ابن المُفضَّل[٢]، عن ابن عَوْن[٣]، عن عُمَير بن إسحاق، عن المِقْدادِ ابن الأسْوَد، عن النبيِّ ﷺ: أنه بعَثَ بَعْثًا، فلمَّا رجعَ قال: « **كَيْفَ وَجَدتَّ نَفْسَكَ ؟** »، قال: مازلتُ حتى ظننتُ أنَّ معي[٤] خَوَلاً لي[٥]، وَايْمُ[٦] الله[٧]! لا أعمَلُ على رجُلَين ما دُمْتُ حيًّا ؟

---

(١) في (ك): « عمر ».

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٢٧٤٨) من طريق حميد بن مسعدة، والطبراني في "الكبير" (٢٠/٢٥٨-٢٥٩ رقم٦٠٩) من طريق العباس بن الوليد النَّرسي وصالح بن حاتم بن وردان، والحاكم في "المستدرك" (٣/٣٤٩-٣٥٠) من طريق العباس بن الوليد أيضًا، ثلاثتهم عن بشر بن المفضل، به .
قال النسائي: « عمير بن إسحاق هذا لا نعلم أن أحدًا روى عنه غيرُ ابن عَوْن ».
وقال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ».

(٣) هو: عبدالله بن عَوْن .

(٤) في (ت) و(ك): « أن من معي ».

(٥) الخَوَلُ: ما أعطاك اللهُ تعالى من النَّعَم والعَبيد والإماءِ، وغيرهم من الحاشية، للواحدِ والجميع، والمذكَّر والمؤنث، ويقال للواحدِ: خائلٌ. "القاموس المحيط" (خ و ل ص٩٩٦).

(٦) تحرفت في (ك) إلى: «خولاي دايم».

(٧) « ايْمُ اللهِ »: أصلها: ايمُنُ اللهِ، ثم كثر في كلامهم، وخفَّ على ألسنتهم، حتى حذفوا النون. وهو اسمٌ وُضع للقَسَم، وهمزتُه همزة وصل. وهو مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوف، والتقدير: « وايم الله قسمي». انظر "شروح ألفية ابن مالك" (فصل في زيادة همزة الوصل، ضمن باب التصريف)، وانظر "معجم القواعد العربية" للشيخ عبدالغني الدقر (ص١٢٦). =

فقال[١] أبي: كذا حدَّثنا إبراهيمُ بن موسى . وحدَّثنا مُسَدَّدٌ[٢]، عن بِشْر بن المُفضَّل، عن ابن عَوْنٍ، عن عُمَير بن إسحاق: أنَّ رسولَ الله ﷺ بعث المِقْدادَ بن الأسوَد بَعْثًا . . . فذكَرَ الحديثَ .

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ ؟

قال: حديثُ مُسَدَّدٍ .

٩٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي أُوَيس[٣]، عن أبيه[٤]، عن مُفَضَّل بن محمد الضَّبِّي، عن عمر بن عبدالله بن يَعْلى؛ قال: سمعتُ يَعْلى بن مُرَّة؛ قال: سافرتُ مع رسول الله ﷺ غيرَ مَرَّة، فما رأيته مَرَّ بِجِيفَةِ[٥] إنسانٍ فيُجاوِزُها حتى يأمُرَ بدَفْنها، لا يَسأَلُ: مسلمٌ هو أم كافرٌ ؟

قال أبي: لم يسمع عمرُ مِن يَعْلى بن مُرَّة؛ إنما يحدِّث عن أبيه،

= وقال ابن الأثير: « وايمُ الله »: من ألفاظ القَسَم؛ كقولك: لَعَمْرُ الله، وعَهْد الله، وفيها لغاتٌ كثيرة، وتُفتَح همزتُها وتكسَر، وهمزتُها وصلٌ، وقد تقطعُ، وأهلُ الكوفَة من النُّحاة يزعمون أنها جمعُ يمين، وغيرُهم يقول: هي اسمٌ موضوعٌ للقَسَم . "النهاية" (١/ ٨٦).

(١) في (ف): « قال ».

(٢) روايته أخرجها في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٢١١٤)، ومن طريقه أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٠/ ١٦٩).

(٣) هو: إسماعيل بن عبدالله .

(٤) هو: عبدالله بن عبدالله بن أويس.

(٥) الجِيفةُ: جُثَّة الميت إذا أنتنَ . انظر "النهاية" (١/ ٣٢٥). قال الفيومي: سُمِّيت بذلك لتغيُّر ما في جَوف الميتة. انظر "المصباح المنير" (ج ي ف ص١١٦).

عن جَدِّه [(١)]؛ وعمرُ ضعيفُ الحديث[(٢)].

٩٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه جعفر بن سُلَيمان الضُّبَعي[(٣)]، عن هشام بن حسَّان، عن محمد بن سِيرين، عن ابن عباس؛ قال: بُعِثَ النبيُّ ﷺ وهو ابنُ أربعينَ سنةً، ودعا الناسَ إلى الإسلام - ولم يُؤْذَنْ له في القتال - ثلاثَ عَشْرَةَ[(٤)] سنةً، وكانتِ الهجرةُ عَشْرَ سِنِينَ[(٥)]، فقُبِضَ رسولُ الله ﷺ وهو ابنُ ثلاثٍ وستِّين سنةً ؟

---

(١) جدُّه: هو يعلى بن مُرَّة .

(٢) الحديث أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٥٦٨) من طريق يعقوب بن حميد، والدارقطني في "سننه" (٤/ ١١٦)- ومن طريقه البيهقي في "سننه" (٣/ ٣٨٦)- من طريق عبدالله بن شبيب، كلاهما عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن مفضل بن محمد، عن عمر بن عبدالله بن يعلى بن مرة، عن أبيه، عن جده، به.
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٧١)- ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق، من طريق العباس بن الفضل الأسفاطي، عن إسماعيل بن أبي أويس،عن أبيه، عن مفضل بن محمد الضبي، عن عمر بن يعلى بن مرة، عن أبيه؛ قال: سافرت مع النبي ﷺ . . . الحديث .
وصححه الحاكم على شرط مسلم، فتعقبه ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٣/ ٧٣٧) بأن الصواب: « عمر بن عبدالله بن يعلى بن مرة، عن أبيه، عن جده ».
ثم قال ابن حجر: « وزعم أنه على شرط مسلم، وليس كذلك؛ لضعف عمر بن عبدالله بن يعلى ».

(٣) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٦٣٩٠). وتابعه في روايته على هذا الوجه: إسماعيل بن عبدالله، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٧٨٤)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٥٠ رقم١٢٨٧٠).

(٤) كذا في (ش) و(ف)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ت) و(ك): «ثلاث عشر»، وكذا في هامش (ف) وعليها « صح »!

(٥) في (ك): « عَشَرة سنين».

قال أبي: إنما هو: هشام، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس[1].

٩٩٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه سَعدانُ بن يحيى، عن صَدَقة بن أبي عِمران، عن أبي إسحاق[2]، عن عَدِيِّ بن حاتِم؛ قال: كان الفُرَاتُ بن حَيَّان من أشدِّ الناس على رسولِ الله ﷺ، فحَمَلَ عليه ناسٌ من المسلمين، فأخذوه أسيرًا؛ قالوا: يا رسولَ الله، هذا فُراتُ ابن حَيَّان، قد جئناك به أسيرًا، فكَبَّر رسول الله ﷺ، ثم قال: «**اذْهَبوا بِهِ فَاقْتُلُوهُ**». وكان لا يُؤتى بأسيرٍ إلَّا دعاه إلى الإسلام، إلا فُرَاتَ[3]. فلمَّا انطلقوا به[4]؛ قال: أشهدُ أَنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ، فأَتَوْا رسولَ الله ﷺ فأخبروه، فقال: «**خَلُّوا سَبيلَهُ؛ إنَّما أَرَدْنَا قَتْلَهُ عَلَيْهَا**»؟

---

(١) من هذا الوجه رواه أحمد في "المسند" (١/ ٢٤٩ رقم٢٢٤٢) من طريق محمد بن جعفر، ورواه البخاري في "صحيحه" (٣٨٥١ و٣٩٠٢) من طريق النضر بن شُميل، وروح بن عبادة، ثلاثتهم عن هشام، عن عكرمة، عن ابن عباس، به .

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٣) كذا في جميع النسخ، ويحتمل وجهَيْن:
الأوّل: النصب على الاستثناء؛ لأنَّ الكلام تامٌّ موجَبٌ، ويجوز أن ينصب بدلاً من ضمير النصب في «دعاه». وعلى ذلك كُتبَ «فراتَ» بحذف ألف تنوين النصب، جريًا على لغة ربيعة. وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: الرفع على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: إلَّا فراتٌ لم يَدْعُهُ.
وسنبيِّن في التعليق على المسألة رقم (٩٩٧) أنَّ حكم المستثنى في الكلام التام الموجب كحكمه في التام غير الموجب، حكى ذلك أبو حيان عن بعض العرب، وانظر تفصيل ذلك هناك.

(٤) في (ف): « فانطلقوا » بدل: « فلما انطلقوا».

قال أبو زرعة: روى زكريَّا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّب؛ قال: أُتِيَ النبيُّ ﷺ بفُراتِ بن حَيَّان؛ وهو أَصَحُّ[(١)].

---

(١) كذا ذكر أبو زرعة رواية زكريا لهذا الحديث. وذكرها ابن حجر في "الإصابة" (٨/ ٨٦) موصولة فقال: وقال أبو العباس بن عُقْدة الحافظ: حدثنا محمد بن عبد الله بن عتبة، حدثنا موسى بن زياد، حدثنا عبد الرحمن بن سليمان الأشهل، عن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي؛ أُتي النبي ﷺ بفرات ابن حيان . . . . وأخرجه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٦٨٨) من طريق وكيع ابن الجراح، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرِّب: أن رسول الله ﷺ قال: « إنَّ منكم وُكِلَ إلى إيمانه، منهم فراتُ بن حيَّان ».
وأخرجه البيهقي في "سننه" (٨/ ١٩٧) من طريق حجاج بن أرطاة، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب: أن فرات بن حيان ارتدَّ على عهد رسول الله ﷺ، فأُتي به رسول الله ﷺ، فأراد قتله، فشهد شهادة الحق، فخلَّى عنه، وحَسُن إسلامُه.
والحديث رواه الإمام أحمد (٤/ ٣٣٦ رقم١٨٩٦٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ١٢٨)، وأبو داود (٢٦٥٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٦٦٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٥٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٢٤-٣٢٥)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٢٢ رقم٨٣١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١١٥) من طريق سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرِّب، عن الفرات بن حيان: أن النبي ﷺ أمر بقتله، وكان عينًا لأبي سفيان وحليفًا، فمرَّ بحَلْقة الأنصار، فقال: إني مسلم . قالوا: يا رسول الله، إنه يزعم أنه مسلم . فقال: « إنَّ منكم رجالاً نَكِلُهم إلى إيمانهم، منهم فراتُ بن حيَّان ».
ورواه عبدالرزاق (٩٣٩٦)، عن الثوري وإسرائيل - أو أحدهما - عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن فرات بن حيان، به .
ورواه البزار في "مسنده" (٧٢٢) من طريق ضرار بن صُرَد، عن يحيى بن اليمان قال: نا سفيان، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي، به مرفوعًا .
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه بهذا الإسناد عن علي إلا ضرار بن صُرد، عن يحيى بن يمان ». ورواه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٧): من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن المضرب، عن علي ، به . =

٩٩١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ حدَّثنا به عن أحمدَ بنِ أيُّوب ابن راشد البصري(١)، عن مَسْلَمة بن عَلْقَمة، عن داود بن أبي هند(٢)، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن النَّوَّاسِ بن سَمْعان؛ قال: بعثَ رسول الله ﷺ سَرِيَّة فقال: « **تَهَافَتُونَ(٣) في الكَذِبِ تَهافُتَ الفَرَاشِ في النَّارِ؛ إِنَّ كُلَّ كَذِبٍ مَكْتُوبٌ كَذِبًا(٤) لا مَحَالَةَ، إِلَّا أَنْ يَكْذِبَ الرَّجُلُ في الحَرْبِ؛ فَإِنَّ الحَرْبَ خَدْعَةٌ(٥)** ».

= ورواه أحمد في "المسند" (٤/ ٦٢ رقم١٦٥٩٣)، و(٥/ ٣٧٥ رقم٢٣١٨٢) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن بعض أصحاب النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: « إن منكم رجالاً لا أُعطيهم شيئًا، أَكِلُهُم، منهم فرات بن حيان ».

(١) روايته أخرجها ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦١٢)، وقرن معه محمد بن جامع، عن مسلمة بن علقمة، عن داود، عن شهر، عن الزبرقان، عن النواس، به. هكذا بزيادة الزبرقان في إسناده، ولعل هذا سياق محمد بن جامع!

(٢) في (ت) و(ك): « رواد بن أبي هنة ».

(٣) أصلها: تَتَهَافتون، وحذفت منه إحدى التاءين تخفيفًا، أي: تتساقطون؛ من الهَفْت، وهو: السُّقوط قِطْعةً قِطْعة. وأكثر ما يُستعمَل التهافتُ في الشَّرِّ. "النهاية" (٥/ ٢٦٦)، وقد وردتْ هذه اللفظة في بعض مصادر التخريج بتاء واحدة كما هنا، وفي بعضها: بتاءين على الأصل: تَتَهَافتون. وانظر في حذف إحدى التاءين من أول المضارع: التعليق على المسألة رقم (٣٨٨).

(٤) في (ف): « كذب ».

(٥) قال ابن الأثير: يُروى بفتح الخاء وضَمِّها مع سكون الدال، [أي: خَدْعَة وخُدْعَة]، وبضمِّ الخاء مع فتح الدال، [أي: خُدَعَة]؛ فالأولُ معناه: أن الحربَ ينقضي أمرها بخَدْعَة واحدة؛ من الخِداع، أي: أن المقاتلَ إذا خُدع مرَّة واحدة، لم تكن لها إقالَة، **وهي أفصحُ الرِّوايات وأصحُّها**. ومعنى الثاني: هو الاسمُ من الخِداع. ومعنى الثالث: أن الحربَ تخدعُ الرجال وتمنِّيهم ولا تَفي لهم، كما يقال: فلانٌ رجل لُعَبَة وضُحَكَة، أي: كثيرُ اللَّعِب والضَّحِك. "النهاية" (٢/ ١٤). =

أنا أبو محمد؛ قال[١]: وحدَّثنا أبو زرعة، عن قيس بن حَفْص[٢]، عن مَسْلَمة بن عَلْقَمة، عن داود بن أبي هند، عن شهْر بن حَوْشَبٍ، عن الزِّبْرِقان[٣]، عن النوَّاسِ بن سَمْعان، عن النبيِّ ﷺ[٤].

ورواه مُعْتَمِر بن سُلَيمان، عن داود بن أبي هند، عن شَهر بن حوشَبٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «الحَرْبُ خَدْعَةٌ»؟

قال أبو زرعة: حديثُ[٥] المُعتَمِرِ أَصَحُّ[٦].

= وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٥٨/٦): قال النووي: اتفقوا على أن الأُولى [أي: خَدْعَة] الأفصح، حتى قال ثعلب: بلغَنا أنها لغةُ النبي ﷺ. وبذلك جزم أبو ذَر الهروي والقزَّاز. اهـ. وانظرْ قول النووي في "شرح مسلم" (٤٥/١٢).

(١) قوله: «أنا أبو محمد قال» من (ت) و(ك) فقط.

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٣٦/٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١٦٣/٣)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٤/ ٨١-٨٢)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص ١٨٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان"(٤٤٦٠). وتابعه على هذا الوجه محمد بن جامع، وروايته أخرجها ابن قانع في الموضع السابق.

(٣) قال ابن حبان في "الثقات"(٤/ ٢٦٥): «شيخ، يروي عن النواس بن سمعان، روى داود بن أبي هند، عن شهر بن حوشب عنه، لا أدري من هو، ولا ابن من هو».

(٤) بعد هذا الموضع في (أ) و(ش) زيادة: «ورواه معتمر بن سليمان، عن داود بن أبي هند، عن الزبرقان، عن النواس بن سمعان، عن النبي ﷺ»، وهو تكرارٌ وخلطٌ.

(٥) قوله: «حديث» سقط من (أ) و(ش).

(٦) الحديث أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٢ و١٣) من طريق أبي معاوية وأبي همام، والترمذي في "جامعه" (١٩٣٩) من طريق يحيى بن أبي زائدة، ثلاثتهم عن داود بن أبي هند، عن شهر، عن النبي ﷺ مرسلاً؛ كما رواه معتمر. وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٤٥٩ و٤٦٠ رقم٢٧٥٩٧ و٢٧٦٠٨) من طريق عبدالرزاق وأبي أحمد الزبيري. وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١١)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٦٥ رقم٤٢٠) من طريق قبيصة بن عقبة، والترمذي في =

٩٩٢ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه إسحاق بن سُلَيمان[٢]، عن أبي سِنان[٣]، عن أبي إسحاق[٤]، عن زيد بن أَرْقَم؛ قال: لمَّا نزلَتْ[٥]: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٦]؛ **جاء ابنُ أمِّ مكتوم، فقال: يا رسول الله، أما لي رُخصَة؟ قال:** « لَا »، فقال[٧] ابنُ أمِّ مكتوم: إني ضَرير، فأنزلَ الله عز وجل: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾[٨]، **فأَمْلَى رسولُ الله ﷺ، فكَتَبها الكاتِبُ ؟**

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ عن زيد بن أَرْقَم؛ فإنما هو: أبو إسحاق، عن البَراء[٩]، عن النبيِّ ﷺ؛ كذا رواه شُعْبَة[١٠]،

= "جامعه" (١٩٣٩) من طريق بشر بن السري وأبي أحمد الزبيري، أربعتهم عن سفيان الثوري، عن ابن خثيم، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، عن النبي ﷺ به .

قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث أسماء إلا من حديث ابن خثيم ». ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٣٦) فقال: وقال عمرو بن خالد: حدثنا زهير، سمع ابن خثيم، سمع شهرًا قال: حدثتني أسماء بنت يزيد الأشهلية، عن النبي ﷺ .

(١) انظر المسألة رقم (٩٧٠).

(٢) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٩/ ٨٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥/ ١٩٠ رقم٥٠٥٣).

(٣) هو: سعيد بن سنان الشيباني . وذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٨/ ٢٦١) أنه: ضرار بن مرَّة، وهو وَهَمٌ كما يتضح من ترجمته في "تهذيب الكمال" (١٠/ ٤٩٢ رقم٢٢٩٤) وغيره .

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٥) في (ك): « أنزلت ».

(٦) الآية (٩٥) من سورة النساء .

(٧) في (ف): « قال ».

(٨) في (ت) و(ك): « أولي الضرر » بلا « غير ».

(٩) قوله: « عن البراء » سقط من (ش)، وهو ملحق بهامش (أ).

(١٠) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٤/ ٢٨٢ رقم١٨٤٨٥)، والبخاري في =

والثَّوريُّ[(١)]، وإسرائيل[(٢)].

٩٩٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الصَّعْقُ بنُ حَزْنٍ[(٣)]، عن سيَّار أبي الحكم، عن جَبْر[(٤)] بن عُبَيد، عن أبي هريرة؛ قال: وَعَدَنا رسولُ الله ﷺ غزوةَ الهند؛ فإنْ أُدْرِكْها أُنْفِق فيها مالي، فإنْ أُقتَلْ أكونُ[(٥)]

= "صحيحه" (٢٨٣١ و٤٥٩٣)، ومسلم (١٨٩٧).

(١) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٤/ ٢٩٠ رقم١٨٥٥٦)، والترمذي في "جامعه" (٣٠٣١)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) يعني: عن أبي إسحاق. ورواية إسرائيل بن يونس أخرجها البخاري في "صحيحه" (٤٥٩٤ و٤٩٩٠). ورواه عن أبي إسحاق على هذا الوجه أيضًا:
مسعر، وروايته أخرجها مسلم (١٨٩٨)، وزهير بن معاوية. وروايته أخرجها أحمد (٤/ ٣٠١ رقم١٨٦٧٩)، وسليمان التيمي، وروايته أخرجها الترمذي (١٦٧٠)، والنسائي (٦/ ١٠ رقم٣١٠١).
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وهو حديث غريب من حديث سليمان التيمي، عن أبي إسحاق». وقال الدارقطني في "الأفراد" (١٣٥/ب أطراف الغرائب): «تفرد به أبو سنان الشيباني، عن أبي إسحاق، عنه».

(٣) في (ك): «الصعق بن حرب».

(٤) في (ك): «جبير».

(٥) في مصادر التخريج: «كنت» كما سيأتي، وما أثبتناه كذا جاء في جميع النسخ، ولو جاء على المشهور لقيل: «فإن أُقتَلْ أكُنْ» بجزم المضارع الواقعِ جزاءً لشرطٍ فعلُهُ مضارعٌ، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على جواز رفع المضارع في مثل هذه الصورة؛ وذلك إمَّا بتقدير الفاء في الجزاء، أو بالتقديم والتأخير مع كون الجواب محذوفًا، والتقدير على الأول: إنْ أُقتَلْ فأكونُ حيًّا مرزوقًا، وعلى الثاني: أكونُ حيًّا مرزوقًا إنْ أُقتَلْ، والأوَّل لأبي العباس المبرِّد، والثاني لسيبويه؛ قال ابن مالك في "شرح التسهيل": «وقد يُرفَعُ بكثرةٍ [أي: المضارعُ الواقعُ جزاءً للشرط] إنْ كان الشرط ماضيًا، أو منفيًّا بـ«لم»، وبقلَّةٍ إن كان غير ذلك:
وانظر "الكتاب" لسيبويه (٣/ ٦٧)، و"شرح التسهيل" (٤/ ٧٧-٧٩)، و"شواهد التوضيح" (ص٢٣٢-٢٣٣)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٣٤٢-٣٤٤)، و"شرح =

حيًّا مرزوقًا[(١)]، وإن أرجِعْ فأنا أبو هريرةَ[(٢)] المُحَرَّرُ[(٣)].

ورواه[(٤)] هُشَيم[(٥)]، عن سَيَّار، عن جَبْر بن عَبِيدَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ ما رواه هُشَيم[(٦)].

٩٩٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عَمْرو بن عاصم[(٧)]، عن عِمْران القَطَّان[(٨)]، عن مَعْمَر، عن[(٩)] الزُّهْري، عن أنس؛ قال: لمَّا

= الأُشموني" (٤/ ٤٩-٥١)، و"مغني اللبيب" (ص٧١٧)، و"شرح ديوان المتنبي" المنسوب للعكبري (٢/ ٣٣٩)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٥٧-٥٥٩)، و"ارتشاف الضَّرَب" (٤/ ١٨٧٤)، و"الدر المصون" (٤/ ٤٣)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٢/ ١١١)، وانظر مظانَّ المسألة في هوامش المحقِّقين.

(١) في مصادر التخريج: «فإنْ قُتِلْتُ، فأنا أفضَلُ الشهداء»، وفي بعضها: «فإنْ قُتِلْتُ، كنتُ مِنْ أفضَل الشهداء»، وفي بعضها: «فإنْ استشهدتُ، كنتُ مِنْ خير الشهداء»، وفي "سنن النسائي" (٣١٧٣): «فإنْ أُقْتَلْ، كنتُ مِنْ أفضَلِ الشهداء».

(٢) قوله: «أبو هريرة» ليس في (ك).

(٣) قال السِّنْدي في "حاشية سنن النسائي": «المحرَّر، بتشديد الراء الأولى مفتوحةً، أي: المعتَقُ من النار على مقتضى ذلك العمل، أو النجيب، ويَحْتملُ أنَّ النبي ﷺ أخبره بأنَّك إنْ حضرتَ فَقُتِلْتَ فإنك من أفضل الشهداء، وإن رجعتَ فأنتَ محرَّرٌ من النار ...». اهـ.

(٤) في (ك): «رواه» بلا واو.

(٥) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٣٧٤)، وأحمد (٢/ ٢٢٩ رقم ٧١٢٨)، والنسائي في "المجتبى" (٦/ ٤٢ رقم٣١٧٣ و٣١٧٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣١٦)، والحاكم (٣/ ٥١٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١٧٦).

(٦) تابع هشيمًا: زيد بن أبي أنيسة، وروايته أخرجها النسائي (٦/ ٤٢ رقم٣١٧٣) مقرونة مع رواية هشيم.

(٧) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦/ ٢٨٩ رقم٣٦٠٦).

(٨) هو: عمران بن داوَر.

(٩) قوله: «عن» سقط من (ك).

كان يومُ حُنَين، أَمَرَ رسولُ الله ﷺ العبَّاسَ[١] أن ينادِيَ: يا أصحابَ سورة البقرة ، يا معشَرَ الأنصار ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو كما رواه عبدُالرَّزَّاق[٢]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن كَثير بن العباس، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ .

٩٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي أُوَيس[٣]؛ قال:

---

(١) قوله: « العباس » سقط من (ك).

(٢) روايته في "مصنفه" (٩٧٤١). ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٠٧ رقم١٧٧٥)، ومسلم (١٧٧٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٠٤٩).
وروواه النسائي في "الكبرى" (٨٦٤٧) من طريق محمد بن ثور، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٧٠٨) من طريق محمد بن كثير الصنعاني، كلاهما عن معمر، به.
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١٧٧٥) من طريق سفيان بن عيينة ويونس بن يزيد، وابن سعد في "الطبقات" (٤/١٨-١٩) من طريق محمد بن عبدالله ابن أخي الزهري، ثلاثتهم عن الزهري، به كما رواه معمر، إلا أنه يشكل على رواية ابن عيينة: أن الإمام أحمد أخرجها في "مسنده" (١/ ٢٠٧ رقم١٧٧٦) فقال: حدثنا سفيان بن عيينة؛ قال: سمعت الزهري مرَّة أو مرتين ، فلم أحفظه: عن كثير بن عباس قال: كان عباس وأبو سفيان معه يعني مع النبي ﷺ . . فذكره هكذا مرسلاً؛ لأن كثير بن العباس ولد قبل وفاة النبي ﷺ بأشهر في سنة عشر من الهجرة كما قال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٢٢١١).

(٣) هو: إسماعيل بن عبدالله بن أويس . وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٤/ ٣٨)، إلا أنه وقع عنده: « عبدالله » بدل: « عبيدالله »، وأظنه خطأ في الطباعة.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٩٧١)، وأبو عوانة في "المستخرج"(٥/ ١١٨-١١٩)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ١٠٧ رقم١٤٦٤)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢١٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ١١٧)، جميعهم من طريق أبي إسحاق الأزدي إسماعيل بن أبان الورَّاق، عن أبي أويس، عن عبيدالله ، به ، إلا أنه تصحَّف « عبيدالله » في "الحلية" إلى « عبدالله ».

حدَّثنا أبي، عن عُبَيدالله[١]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: كنتُ بِمُؤْتَة، فلمَّا فَقَدنا جعفرَ بن أبي طالب، طَلَبناه في القَتلى، فوجَدنا فيه بين طَعنَةٍ ورَميَةٍ بِضْعًا[٢] وتسعينَ، ووجدنا ذلك فيما أَقبَلَ من جَسَدِه؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ من حديث عُبَيدالله[٣].

٩٩٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ حدَّثَنا به عن ثابت بن محمد، عن زائدة[٤]، عن إبراهيم بن مُهاجِر، عن أبي الشَّعْثَاء[٥]؛ قال: ذُكِرَ الشَّهيدُ عند عبدالله[٦]، فقال: إن شُهَدَاءَكم إِذَنْ لقليلٌ؛ مَنْ[٧] يَتَرَدَّى في الجبل، ويَغْرَقُ في البحور، وتأكلُهُ[٨] السِّباعُ: شهداءُ عند الله يوم القيامة؟

---

(١) هو: ابن عمر العُمَري.

(٢) البِضْعُ في العدد - بكسر الباء، وبعضُ العرب يفتحُها -: هو ما بين الثَّلاث إلى التِّسْع، تقول: بِضعُ سنينَ، وبِضعَةَ عشرَ رجلاً، وبِضعَ عشْرةَ امرأةً. "مختار الصحاح" (ب ض ع).

(٣) أما من غير طريق عبيدالله فهو صحيح، فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٢٦١) من طريق مغيرة بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: أمَّر رسول الله ﷺ في غزوة مؤتة زيدَ بن حارثة، فقال رسول الله ﷺ: «إن قُتل زيدٌ فجعفر، وإن قُتل جعفرٌ فعبدالله بن رواحة». قال عبدالله - أي ابن عمر -: كنت فيهم في تلك الغَزوة، فالتمسنا جعفر بن أبي طالب، فوجدناه في القتلى، ووجدنا ما في جسده بِضعًا وتسعين، من طَعنة ورَمية.

(٤) هو: ابن قُدامة.

(٥) هو: سُلَيم بن أسود.

(٦) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٧) «مَنْ» هنا موصولةٌ، وليست شرطيَّة؛ فالأفعالُ بعدها مرفوعةٌ.

(٨) في (ت): «ويأكله».

قال أبو زرعة: كذا قال: عن أبي الشَّعْثاء! وإنما هو: إبراهيم ابن مُهاجِر البَجَلي، عن طارق بن شِهاب[١].

٩٩٧ - وسمعتُ[٢] أبا زرعة[٣] وذكَرَ حديثًا رواه سُوَيدُ[٤] بن عبدالعزيز، عن ابن عَجْلان[٥]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «كُلُّ شَيْءٍ مِنْ لَهْوِ الدُّنْيَا بَاطِلٌ، إِلَّا ثَلَاثٌ[٦]:

---

(١) على هذا الوجه الذي رجَّحه أبو زرعة رواه ابن المبارك في "الجهاد" (٦٩) عن زائدة بن قدامة، عن إبراهيم بن مهاجر، به.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٥٧٢)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٤٧٠)، كلاهما من طريق سفيان الثوري، وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٦١٧) من طريق أبي عوانة، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٩٦) من طريق شعبة، ثلاثتهم عن إبراهيم بن مهاجر، عن طارق بن شهاب، عن عبدالله بن مسعود، به.
وصحَّح سنده الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٦/ ٤٤).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٩٠٥)، وانظر المسألة رقم (٩٥٥).

(٣) في (أ): «وسمعتُ أبي زرعة»، وفي (ك): «سمعت من أبي زرعة»، ويشبه أن تكون هكذا في (ت)، غير أنَّ «من» أشبهتْ قوله: «صحـ».

(٤) في (ك): «سعيد»، وهي محتملة للوجهين في (ت).

(٥) هو: محمد.

(٦) كذا في جميع النسخ؛ وتقدَّمت في المسألة رقم (٩٠٥): «ثلاثًا».
وقوله: «ثلاث» هنا، يَحْتَملُ ثلاثة أوجه:
الأوَّل: النصب على الاستثناء غير أنَّه ورد هنا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وكانت الجادَّةُ: «ثلاثًا» بالألف كما في المسألة رقم (٩٠٥). وانظر للغة ربيعة التعليق على المسألة رقم (٣٤).
والثاني: الرفع على الإتباع بدلاً من «كل»، أو على الابتداءِ وحذف الخبر، والتقدير: إلا ثلاثٌ ليستْ بباطلٍ.
والثالث: الجر على الإتباع بدلاً من «شيء».
وقد اشتهر في كتب النحو: أنَّ المستثنى في الكلام التامِّ الموجب - كما وقع هنا -=

انْتِضَالُكَ[١] بِقَوْسِكَ، وَتَأْدِيبُكَ فَرَسَكَ، وَمُلَاعَبَتُكَ أَهْلَكَ؛ فَإِنَّهُنَّ مِنَ الحَقِّ »، وقال رسولُ الله ﷺ: « انْتَضِلُوا وَارْكَبُوا، وَأَنْ تَنْتَضِلُوا أَحَبُّ إِلَيَّ؛ فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُدْخِلُ[٢] بِالسَّهْمِ الوَاحِدِ ثَلاثَةً الجَنَّةَ: صَانِعَهُ يَحْتَسِبُ[٣] فِيهِ الخَيْرَ، وَالمُمِدَّ[٤] بِهِ، وَالرَّامِيَ بِهِ ».

= واجبُ النصب، بل لا يكادُ نحاةُ البصرةِ المتأخِّرون يذكرون إلا النصب، لكنْ أفاد أبو حيَّان أنَّ ورود غير المنصوب في ذلك لغةٌ لبعض العرب؛ فإنهم يجعلون الكلامَ التامَّ الموجَبَ، والتامَّ غيرَ الموجب متماثلَيْن في الحكم؛ فيجوز فيهما ثلاثة أوجه: إمَّا النصب على الاستثناء، وإمَّا الرفع على الابتداء، وإمَّا الإتباعُ على البدل من المستثنى منه.

فمِنْ رَفْعِ المستثنى في الكلام التامِّ الموجب: قراءةُ عبدالله وأُبَيٍّ والأعمش: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٩]، وقولُهُ ﷺ في حديث البخاري (٦٠٦٩) في رواية النسفي: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا المُجَاهِرُونَ »، والرفع فيه على الابتداء، وخبره مذكور أو محذوفٌ مقدَّر، أو هو مرفوعٌ على الإتباع بدلاً من المستثنى منه.

ومِنْ رَفْعِ المستثنى على الابتداء في الكلام التامِّ غير الموجب: قراءةُ ابن كثير وأبي عمرو: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هُود: ٨١].

وأما شواهدُ الشعر على ذلك فكثيرةٌ. وانظر "التبيان" للعكبري (١/ ٨٥ و١٩٩)، و"شواهد التوضيح" لابن مالك (ص ٩٤-٩٧)، و"حاشية الشيخ ياسين على التصريح" (١/ ٣٤٨-٣٤٩)، و"حاشية الصبان على الأشموني" (٢/ ١٤٢)، و"فتح الباري" (٤/ ٢٩) و(١٠/ ٤٨٦)، و"البحر المحيط" لأبي حيان" (٢/ ٢٦٦)، و"روح المعاني" للآلوسي (١٢/ ١١١)، وانظر "السير الحثيث، إلى الاستشهاد بالحديث" للدكتور محمود فجال (١/ ٢٤٦-٢٥٤).

(١) أي: رمْيُك للسَّبْق؛ قال ابن الأثير: يقال: انتَضَلَ القومُ وتناضَلوا، أي: رَمَوْا للسَّبْق. "النهاية"(٥/ ٧٢).

(٢) في (ك): « فإن الله عز وجل؛ فإن الله يدخل ».

(٣) في (ف): « محتسب ».

(٤) أي: الذي يقومُ عند الرَّامي، فيُناوِلُه سَهْمًا بعد سهم ، أو يَرُدُّ عليه النَّبْلَ من الهَدَف. "النهاية" (٤/ ٣٠٨).

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ والصَّحيحُ ماروىه حاتِمٌ[(١)]، واللَّيث بن سعد، عن ابن عَجْلان، عن ابن[(٢)] أبي حُسَين[(٣)]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ.

٩٩٨ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه عبدالوهَّاب الثَّقفي[(٥)]، وجَرير بن حازم، عن أيُّوب[(٦)]، عن أبي قِلابة[(٧)]، عن رَجُلٍ من أهل

---

(١) هو: ابن إسماعيل .

(٢) قوله: « ابن » سقط من (ش)، وفي موضعه إشارة لَحَق، ولم يظهر اللَّحَق في التصوير.

(٣) في (ف) و(ت) و(ك): « حنين ». وهو: عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي حسين .

(٤) ذكر ابن أبي حاتم هذا الحديث في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٣٠)، وذكر كلام أبيه بنحو ما هنا .

(٥) هو: عبدالوهاب بن عبدالحميد.

(٦) هو: ابن أبي تميمة السَّختِياني . وروايته أخرجها مسدَّد ، وأحمد بن منيع في "مسنديهما" - كما في "المطالب العالية" لابن حجر (٢٨٧٤)، و"إتحاف الخيرة" للبوصيري (١١٠)- من طريق إسماعيل بن علية .
ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (١٣/البغية)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٢) من طريق سفيان الثوري.
ورواه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٣٩٢)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٢) من طريق حماد بن زيد .
ورواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ٢٤٦) من طريق حماد بن سلمة . ورواه أبو يعلى في "مسنده"- كما في "المطالب العالية" (٢٨٧٤)- من طريق عبدالوارث.
خمستهم عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل من أهل الشام، عن أبيه ، به .
ورواه معمر في "جامعه" (٢٠١٠٧) عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عمرو بن عنبسة، عن النبي ﷺ .
ومن طريق معمر رواه أحمد في "المسند" (٤/ ١١٤ رقم١٧٠٢٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٣٠١).

(٧) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

الشَّام، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ :« أَسْلِمْ تَسْلَمْ »، قال: وما الإسلامُ ؟ قال:« أَنْ يُسْلِمَ[١] قَلْبُكَ للهِ، وأَنْ يَسْلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ ويَدِكَ »، قال: فأيُّ الإسلام أفضلُ ؟ قال:« الإِيمَانُ ». قلتُ: وما الإيمانُ ؟ قال:« أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، ومَلَائِكَتِهِ، وكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، والبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ»، قلتُ: فأيُّ الإيمانِ أفضلُ ؟ قال:« الهِجْرَةُ »، قلتُ: وما الهجرةُ ؟ قال: «أَنْ تَهْجُرَ السُّوءَ»، قلتُ: فأيُّ الهجرة أفضلُ ؟ قال:« الجِهَادُ[٢]». قلتُ[٣]: وما الجهادُ[٤]؟ قال:« أَنْ تُقَاتِلَ الكُفَّارَ إِذَا لَقِيتَهُمْ، ثُمَّ لَا تَغُلَّ ولَا تَحِيزَ[٥] ». ثم قال: « عَمَلانِ هُمَا أَفْضَلُ الأعْمَالِ، لا عَمَلَ أَفْضَلَ مِنْهُمَا إِلَّا كَمِثْلِهِمَا[٦]: حَجٌّ مَبْرُورٌ، أو عُمْرَةٌ » ؟

قلتُ لأبي: هذا الرَّجلُ يُسمَّى ؟

---

(١) كذا في النسخ بالياء المثناة التحتية، ما عدا (ش) فجاءت فيها مهملةً بلا نقط، وجاء في بعض مصادر التخريج مثل ما أثبتناه، وفي "الجرح والتعديل" وكثير من المصادر:« أن تُسْلِمَ قلبَكَ لله ».

(٢) في (ف):«الجهاد في سبيل الله».

(٣) في (أ) و(ش) و(ف):« قال » بدل:« قلت »، وضبَّب عليها ناسخ (أ).

(٤) في (ف):« وما الجهاد في سبيل الله ».

(٥) كذا في (أ) و(ف)، وهي مهملة في(ش)، وفي (ت):« تجبر »، ومثلها في (ك)، ولكن بإهمال التاء والجيم، ووردت في جميع مصادر التخريج:« تَجْبُنَ »، والأرجحُ أن ما في أصولنا مصحَّف عنها؛ بيد أن « تَحِيز » لها وجهٌ في العربية صحيحٌ، قال الفيومي في "المصباح المنير" (ح و ز/ ص١٥٦):« حازَهُ حَيْزًا من باب « سار » لغةٌ فيه »، أي: لغةٌ في : حازه يَحوزُه حَوزًا وحِيازَةً، بمعنىٰ : ضمَّ الشيءَ وجمعَه إلى نفسِه، والله تعالى أعلم .

(٦) في (ك):« كمثلها ».

قال: لا، وليس هذا الحديثُ عند أهل الشَّام .

٩٩٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو زِياد القطَّان[١]، عن ابن وَهْبٍ[٢]، عن معاوية بن صالح، عن أسدٍ وحمزةَ[٣]؛ قالا: إذا دخَلَ الرجلُ العَسكَرَ وقد غَنِمَ أهلُه، لم يَشْهَدْ معهُمُ القتالَ، ولا الفَتْحَ؛ فلا شيءَ له من المَغْنَم ؟

قال أبي: إنما هو: أسدُ بن وَدَاعَة، وأبو حمزة بن[٤] [سُلَيْم][٥] العَنْسي: حِمْصِيٌّ ثقة لا يُسمَّى، روى عنه عمرو[٦] بن الحارث، وعيسى بن يونس، هو مثل ثَور بن يزيد .

٩٩٩/أ - وسمعتُ[٧] أبي يقول: ذاكَرَني أبو زرعة حديثًا عن خالد بن يزيد[٨]، عن أبيه[٩]، عن عَلْقَمة بن مَرْثَد، عن ابن بُرَيدة[١٠]،

---

(١) هو: حماد بن زاذان . (٢) هو: عبدالله .
(٣) ضبَّب ناسخ (ف) بين « أسد وحمزة ». (٤) قوله: « ابن » سقط من (ش).
(٥) في جميع النسخ: « سليمان » وقد ترجم ابن أبي حاتم لهذا الراوي في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٦٢ رقم١٦٤٦)، فقال: « أبو حمزة بن سُلَيم العنسي، روى عن [. . .]، روى عنه معاوية بن صالح وعمرو بن الحارث وعيسى بن يونس، سمعت أبي يقول: لا يُسمَّى، وهو حمصي ثقة ». وقد عرفه غير أبي حاتم، واسمه: عيسى ابن سُلَيم العَنْسي، أبو حمزة الحِمصي، الرَّسْتَني، له ترجمة في "تهذيب الكمال" (٢٢/ ٦٠٣-٦٠٦). (٦) في (ك): « عمر ».
(٧) انظر المسألة رقم (٩٦٠) و(٩٧٩) و(١٩٤٨).
(٨) من قوله: « وسمعت أبي . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)، فدخلت هذه المسألةُ في المسألة السابقة لها .
(٩) هو: يزيد بن عبدالرحمٰن بن أبي مالك .
(١٠) هو: سليمان .

عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا بعثَ سَرِيَّةً، قال: «**سِيرُوا في سَبِيلِ اللهِ** ... »، الحديثَ.

فجعَلَ يَعْجَبُ من رواية يزيد بن أبي مالك[1]، عن عَلْقَمة!

قال أبي: فقيل بالشَّام: إنَّ ولدَ يزيد كانوا ربَّما أخذوا من حديث الناس، فيَحْكُونَ عن أبيهم، والله أعلم.

١٠٠٠ - وسألتُ أبا زرعة[2] عن حديثٍ حدَّثناه، عن شُعَيب بن يوسف النَّسَوي - وقال[3]: كتبتُ عنه منذ أربعينَ سنةً[4]- عن معاذ ابن هشام[5]، عن أبيه[6]، عن عليِّ بن الحَكَم، عن أبي صَفْوان، عن مُجاهِد، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: ما التَقَىٰ صَفَّانِ[7] إلا بينهما يَدُ الله، فإذا أمالَها على هؤلاءِ انهزموا هؤلاءِ[*]، وإذا أمالَها على هؤلاءِ انهزموا هؤلاءِ[*].

---

(١) أي: والد خالد بن يزيد.

(٢) في (أ): «أبي زرعة».

(٣) في (أ) و(ش): «قال» بلا واو.   (٤) قوله: «سنة» ليس في (ت) و(ك).

(٥) روايته أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في كتاب "السنة" (١٠٨٢)؛ من طريق أبيه، عن معاذ بن هشام به، إلا أنه وقع عنده: «عن أبي صفوان مجاهد»، فالظاهر أنه سقط قوله: «عن» من الطباعة.

(٦) هو: هشام بن أبي عبدالله الدَّسْتوائي.

(٧) في (ت) و(ك): «صَفْوَان»، وكتب ناسخ (ك) في الهامش: «لعله صفان».

(*) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: «انهزَمَ هؤلاء»، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على لغة «أكلوني البراغيث». انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٤١٠).

قلتُ لأبي زرعة: يُسَمَّى أبو صَفوان هذا ؟

قال: لا يُسَمَّى .

ثم سألتُ أبي عن أبي صَفوان هذا ؟

فقال: هو حُمَيد بن قيس الأَعْرَج المَكِّي .

١٠٠١ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه إبراهيم بن أبي[2] شَيْبان[3]، عن يونس بن مَيْسَرة بن حَلْبَس، عن أبي إدريس[4]، عن عبدالله بن حَوَالَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « تُجَنَّدُونَ[5] أَجْنَادًا » ؟

قال: هو صحيحٌ حسنٌ غريبٌ[6] .

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (١/ ٣٤٣/ تحقيق د. نور الدين عتر) ووقع عنده: « تُسْتجندون »، وجاءت على الصَّواب في تحقيق د. همام سعيد (٢/ ٥٧٥). ونقل ابن رجب أيضًا في كتابه "فضائل الشام" (ص٣٥) حكم أبي حاتم على الحديث ، وقال: وله طرق كثيرة، وقد ذكرتها في "شرح كتاب الترمذي" مستوفاة . اهـ. وستأتي هذه المسألة برقم (٢٧٧٠)، وانظر المسألة رقم (٢٧٦٢).

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ت) و(ك).

(٣) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٧١)، ثم قال ابن عساكر: « رواه أبو الربيع سليمان بن عتبة الغساني، عن يونس، عن أبي إدريس أيضًا؛ إلا أنه قال: عن أبي الدرداء بدلاً عن أبي حوالة ». ثم رواه من طريق سليمان بن عتبة .

(٤) هو: عائذ الله بن عبد الله .

(٥) في (ك): « يجندون ».

(٦) قال ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٦٨): « وقد رواه عن عبدالله بن حوالة: بُسر بن عبدالله الحضرمي، وأبو عبدالسلام صالح بن رستم، ويونس بن ميسرة ابن حلبس الحلاني الدمشقيين، وجبير بن نفير الحضرمي، وأبو قتيلة مرثد بن وداعة العمي، وسلمان بن سُمير، وعبدالله بن عبد الثماني، والحارث بن =

١٠٠٢ - وسمعت[1] **أبا زرعة**[2] وحَدَّثنا عن محمد بن المُثَنَّى، عن محمد بن عَثْمَة[3]، عن موسى بن يعقوب، عن أبي الحُوَيرِث[4]، عن محمد بن جُبَير بن مُطْعِم؛ أنه سمع عليًّا يَخطُبُ[5] الناسَ، فقال: بينا أنا أَمْتَحُ[6] في قَلِيبِ[7] بَدْرٍ؛ جاءت ريحٌ لم أَرَ مثلَها قَطُّ، ثم

= الحارث الأزدي، وكثير بن مرَّة الحضرمي الحمصيون، وعبدالله بن شقيق العقيلي البصري». ثم شرع في رواية هذه الطرق بأسانيده .
وقد توسع الحافظ السخاوي في "البلدانيات" (ص٥٨-٦٢) في تخريج هذا الحديث، وقال: « هذا حديث حسن ». وقال النووي في "الإرشاد" (ص٢٥١): «حديث حسن مشهور». وفي هامش النسخة (أ) كُتِبَ عند هذه المسألة بخط مغاير ما نصه: «صحيح حسن غريب».

(١) في (ت) و(ك): «سمعت» بلا واو. (٢) في (ف): «أبي» بدل: «أبا زرعة».

(٣) هو: محمد بن خالد بن عَثْمَة . وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٤٨٩) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة البصري، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٨) من طريق إبراهيم بن عبدالله السعدي، كلاهما عن محمد بن عثمة ، به ، ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٣/ ٥٥). قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه »، وتعقبه الذهبي بقوله: « بل منكر عجيب ؛ وأبو الحويرث عبدالرحمن قال مالك: ليس بثقة، وموسى فيه شيء ».
ورواه الطبري في "تفسيره" (١٣/ ٤١٧) من طريق عبدالعزيز بن عمران ، عن موسى بن يعقوب به . وذكره ابن كثير في "البداية والنهاية" (٣/ ٢٧٥/ المعارف) وقال: « وهذا غريب، وفي إسناده ضعفٌ ».

(٤) هو: عبدالرحمن بن معاوية . (٥) في (ف): « خطب » .

(٦) المَتْحُ: جَذْبُكَ رِشاء الدَّلْو، تَمُدُّ بِيَدٍ، وتَأخذُ بِيَدٍ، على رأس البئر . "لسان العرب" (٢/ ٥٨٨)، أي: أن المَتْحَ : الاستقاءُ من أعلى البئر .

(٧) القَلِيبُ: البئرُ التي لم تُطْوَ، ويُذَكَّر ويُؤَنَّث . "النهاية" (٤/ ٩٨). وقال ابن منظور: القَلِيبُ: البئرُ ما كانت، والقَلِيبُ: البئر قبل أن تُطوى، فإذا طُويَت فهي الطَّويُّ، والجمعُ: القُلُبُ . "اللسان" (ق ل ب ١/ ٦٨٩).

ذهبت، ثم جاءت ريحٌ أُخرى لم أَرَ مثلَها قَطُّ، ثم ذهبت، ثم جاءت ريحٌ أُخرى لم أَرَ مثلَها قَطُّ إلا التي كانت قَبْلَها، فكانتِ الرِّيحُ الأولى جبريلَ في ألفٍ مع رسول الله ﷺ، وكانتِ الريحُ الثانيةُ ميكائيلَ عن مَيْمَنَةِ رسول الله ﷺ، وكانتِ الرِّيحُ الثالثةُ إسرافيلَ[1] عن مَيْسَرَةِ رسول الله ﷺ، وأنا في المَيْسَرَة . . . وذكر الحديثَ .

قال أبو زرعة: هكذا قال ابن عَثْمَةَ[2]، ووَهِمَ فيه؛ وإنما هو: كما رواه ابنُ أبي فُدَيك[3]، وخالد بن مَخْلَد، وابن أبي مريم[4]، عن موسى بن يعقوب، عن أبي الحُوَيرِث، عن محمد بن جُبَير بن مُطْعِم[5]، عن رجُلٍ من بني أَوْدٍ؛ أَخبَرَهُ عن عليٍّ .

١٠٠٣ - وسمعتُ[6] **أبي** وذكر حديثًا رواه أبو النَّضْر هاشم بن القاسم[7]، عن الأَشْجَعي[8]، عن الثَّوْري، عن عبدالرحمٰن بن

---

(١) في (أ): « سرافيل »، وضبَّب الناسخُ فوقها .

(٢) تقدم أن عبدالعزيز بن عمران، رواه عن موسى بن يعقوب بمثل رواية محمد بن عثمة.

(٣) هو: محمد بن إسماعيل .

(٤) هو: سعيد بن الحكم بن أبي مريم .

(٥) من قوله: « وابن أبي مريم . . . » إلى هنا سقط من (ف).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (١٠١٨).

(٧) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٧٨).
وأخرج الحديث الضياء في "المختارة" (٨/ ٢٩٧-٢٩٨) من طريق إبراهيم بن أبي الليث، عن الأشجعي، عن سفيان، به .

(٨) هو: عُبَيدالله بن عُبَيدالرحمن .

الحارث، عن سُلَيمان بن موسى - هو: ابن الأَشْدَق[(١)]- عن مَكْحول، عن أبي سَلَّام[(٢)]، عن أبي أُمامَة؛ قال: لمَّا هَزَمَ الله المشركينَ يوم بَدْر، ذهبتْ طائفةٌ يَهزِمُون العدوَّ ويقاتلون، وطائفةٌ حَوَتِ[(٣)] الغَنائمَ، وطائفةٌ حَدَقَتْ[(٤)] برسول الله ﷺ. فقال أصحابُ الغَنيمَة: نحن حَوَيْنا الغَنيمَة[(٥)]، فنحنُ[(٦)] أَحَقُّ بها. وقال الآخرون: نحن كَشَفْنا العدوَّ. وقال الآخرون: نحن أَحْدَقْنا برسول الله ﷺ لا يَغْتالُهُ[(٧)] المشركون، فأنزل الله سبحانه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[(٨)]؛ فقَسَمَه رسولُ الله ﷺ بينهُم.

وروى هذا الحديثَ عبدُالعزيز بن محمد الدَّراوَرْدي[(٩)]، عن

---

(١) ويقال: سليمان بن موسى الأشدق. قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٣٨ رقم١٨٨٨).

(٢) في (ت) و(ك): « ابن سلَّام ». وهو: أبو سَلَّام ممطور الأسود، الحبشي.

(٣) حَوَى الشيء يَحْويه حَيًّا، وحَوايَةً، واحتَواه، واحْتَوى عليه: جمَعَه وأَحْرَزَه. "لسان العرب" (١٤/٢٠٨).

(٤) في (ك): « صدقت ».
وحَدَق به الشَّيءُ، وأَحْدَقَ: اسْتَدار، وكلُّ شيء استَدارَ بشيء وأحاطَ به؛ فقد أَحْدَقَ به. "لسان العرب" (١٠/٣٨).

(٥) قوله: « نحن حوينا الغنيمة » سقط من (أ) و(ش).

(٦) قوله: « حوينا الغنيمة فنحن » سقط من (ف).

(٧) كذا في جميع النسخ، والمراد: «أنْ لَا يغتالَهُ»، أي: لِئَلَّا، وحذفتْ «أن» الناصبة، وحينئذ يجوز بقاء عملها ويجوز إهماله، فيجوز في الفعل النصب والرفع. وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٠٢٤).

(٨) الآية (١) من سورة الأنفال.

(٩) روايته أخرجها حميد بن زنجويه في "الأموال" (٢/٧٠٣ رقم١١٨٧). وتابعه جماعة في روايته على هذا الوجه، انظر تفصيل ذلك في التعليق على "سنن سعيد =

عبدالرحمٰن بن الحارث، عن سُلَيمان بن موسى، عن مَكْحول، عن أبي سَلَّام، عن أبي أُمامَة، عن عُبادة بن الصَّامت، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: الصَّحيحُ: أبو أُمامَة، عن عُبادة، عن النبيِّ ﷺ .

١٠٠٤ - وسمعتُ محمدَ بن عَوْفٍ الحِمْصيَّ وحدَّثنا عن سَلْم[١] ابن مَيْمُون الخَوَّاص، عن ابن عُيَينة، عن الزُّهْري، عن أبي إدريس[٢]، عن أبي ثَعلَبة الخُشَني؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن قَتل النِّساء والوِلدان .

فسمعتُ محمد بن عَوْفٍ يقول: « غَلِطَ سَلْمُ[٣] بن مَيْمون في هذا الحديث ». ولم يُبَيِّن أكثرَ من هذا، ولم يُبَيِّنِ الصَّحيحَ ما هو، ولم يَتَّفِقْ لي سؤالُ أبي عن ذلك !!

فسألتُ عليَّ بن الحُسَين بن الجُنَيد - حَافِظَ حديثِ الزُّهْري - وذكرتُ له هذا الحديثَ ؟ فقال: الصَّحيحُ: الزُّهْريُّ[٤]، عن ابن[٥]

= ابن منصور" (٥/ ١٨٨-١٩٨ رقم٩٨٢).

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « سالم ». والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الصَّواب كما في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٦٧).
ورواية سَلْم هذا أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٧٠١١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٢٨). قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا سفيان ابن عيينة. تفرَّد به سَلْم الخوَّاص ».

(٢) هو: عائذ الله بن عبدالله الخَولاني.

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « سالم ».

(٤) من قوله: « وذكرت له ... » إلى هنا سقط من (ك).

(٥) في (ت) : « أبي » بدل: « ابن ».

كعب بن مالك[١]، عن عمِّه، عن النبيِّ ﷺ[٢].

١٠٠٥ - وسمعتُ أبا زرعة[٣] وحدَّثنا عن أبي طالب عبدالجبَّار[٤] ابن عاصم، وعمرو بن عثمان، ومحمد بن المُصَفَّى[٥]، كلُّهم عن بَقِيَّة[٦]، عن بَحِير[٧] بن سعد، عن خالد بن مَعْدان، عن أبي المُتَوَكِّل، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « خَمْسٌ لَيْسَ لَهُنَّ كَفَّارَةٌ: الشِّرْكُ بِاللهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ المُسْلِمَةِ[٨] بِغَيْرِ حَقٍّ، أَوْ بَهْتُ[٩] مُؤْمِنٍ، وَفِرارٌ مِنَ

---

(١) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك.

(٢) الحديث رواه الحميدي في "مسنده" (٨٧٤)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٢٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣١٠٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٢١) جميعهم من طريق ابن عيينة ، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن عمه، به .
ورواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٤٤٧) عن الزهري، عن ابنٍ لكعب - قال حسبت أنه قال: عن عبدالرحمن بن كعب - أنه قال: نهىٰ رسول الله ﷺ . . . فذكره. ورواه الطبراني في الكبير" (١٩/ ٧٥ رقم١٥٠) من طريق ابن جريج ، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب، عن أبيه،عن عمه، به. وانظر "التاريخ الكبير"(٥/ ٣١٠)، و"الجرح والتعديل"(٥/ ١٢١)، و"التمهيد"(١١/ ٦٦-٧٠)، و"الإصابة" (٤/ ٢٨٠-٢٨١/ ترجمة سهل بن مالك).

(٣) في (أ): « أبي زرعة ».

(٤) في (ش): «عن أبي طالب،عن عبدالجبار».

(٥) في (ك): « مصطفى ».
ورواية ابن مصفًّى وعمرو بن عثمان أخرجها ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٧٨).

(٦) هو: ابن الوليد .

(٧) في (ت) و(ك): « يحيى ».

(٨) في (ش): « المسلم ».

(٩) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: « وبهت » بواو العطف، وهو الجادَّة، لكنَّ ما وقع في النسخ يتوجَّهُ على أنَّ «أوْ» قد تأتي بمعنى «الواو» في كلام =

الزَّحْفِ، وَيَمينٌ [صَابِرَةٌ][(١)] يَقْتَطِعُ بِها مالاً بِغَيْرِ حَقٍّ »).

فسمعتُ أبا زرعة[(٢)] يقول: حدَّثنا هشام بن عمَّار[(٣)]؛ قال: حدَّثنا

= العرب؛ فتكون لمطلق الجمع، وهذا مذهب الكوفيين والأخفش وأبي عمر الجَرْمي وابن مالك، واحتجوا بقول تَوْبَة بن الحمير [من الطويل]:

وقد زعمتْ لَيْلَىٰ بِأَنِّيَ فَاجِرٌ ... لِنَفْسِي تُقَاها أو عليها فُجُورُهَا

وقول جرير [من البسيط]:

جاء الخِلافةَ أو كانتْ له قَدَرًا ... كما أتى رَبَّهُ موسى على قَدَرِ

وللكوفيين في ذلك شواهد واحتجاجات أخرى من القرآن ومن الشعر القديم. انظر: "أمالي ابن الشجري" (٣/ ٧٣-٧٨)، و"مغني اللبيب" (ص٧٤-٧٦)، و"خزانة الأدب" (الشاهد رقم ٨٩٠)، و"همع الهوامع" (٣/ ٢٠٤-٢٠٦).

(١) في جميع النسخ: «صابر»، والتصويب من مصادر التخريج الآتية. ويمينٌ صابِرَةٌ: بمعنى مَصْبورة. وهي التي يُلزَمُ بها صاحبُها، ويُحبَسُ عليها، وتكونُ لازمةً له من جهة الحَكَم. انظر "النهاية" (٣/ ٨).

(٢) في (أ): « أبي زرعة ».

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (١١٨٤).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٦١ رقم ٨٧٣٧) من طريق زكريا بن عدي؛ أخبرنا بقيَّة، عن بحير بن سعد، عن خالد بن مَعْدَان، عن المتوكل - أو أبي المتوكل -، عن أبي هريرة، فذكره هكذا بالشَّكِّ في اسم المتوكل .
وفي "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٨/ ٣٧٢ رقم١٧٠٠): « مُتَوَكِّل: شاميٌّ روى عن أبي هريرة، روى عنه خالد بن مَعْدَان، سمعت أبي يقول ذلك ».
وقال الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (١٠٠٠): المتوكل أو أبو المتوكل، كذا وقع بالشَّكِّ: عن أبي هريرة حديث: « من لقيَ الله لا يُشرِك به شيئًا . . . »، الحديث، وفيه: " وخمسٌ ليس لهنَّ كفَّارة "، روى عنه خالد بن مَعْدَان، وذكره ابن حبان في "الثقات"، فقال: لا أدري من هو، ولا ابن من هو ؟ قلتُ: وقد أخرج ابن شاهين في "كتاب الأفراد" الحديث الذي له في "المسند" فقال: « عن أبي المتوكل ولم يشُكَّ »، ولم أره في كتاب الحاكم أبي أحمد في "الكنى"، فظن =

بَقِيَّة؛ قال: حدَّثنا بَحِير بن سعد، عن خالد بن مَعْدان، عن المُتَوَكِّل[(١)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

فسمعتُ أبا زرعة يقول: أبو المُتَوَكِّلِ أصحُّ.

١٠٠٦ - **وسُئِلَ أبو زرعة** عن حديثٍ رواه ابن حُمَيد[(٢)]، عن مِهْران[(٣)]، عن سُفْيان[(٤)]، عن أبي العلاء، عن الحَكَم بن عُتَيبة[(٥)]، عن مِقْسَم، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ مرَّ على أبي قَتادة قد قَتَلَ رجلاً، فقال: «**دَعُوا أَبا قَتادَةَ[(٦)] وَسَلَبَهُ[(٧)]**»؟

فقال[(٨)] أبو زرعة: هذا هو خطأٌ؛ إنما هو: سُفْيان، عن ابن أبي ليلى[(٩)].

= ابن الجوزي أنه أبو المتوكل النَّاجي المخرَّج له في "الصحيح"، فاحتجَّ بحديثه هذا في التحقيق، فوهم في ذلك، وقد جزم ابن أبي حاتم بأن المتوكِّل اسمٌ لا كُنية، وقال أبو حاتم: هو مجهول، وهذا هو المعتمَد .اهـ.

(١) في جميع النسخ: «أبي المتوكل»، ويترتب عليه خُلُوُّ السياق من موضع الاختلاف الموجب للسؤال. وقد أخرج الطبراني الحديث - كما سبق -، ووقع عنده: «عن المتوكل» على الصَّواب.

(٢) هو: محمد بن حُمَيد الرازي.

(٣) هو: ابن أبي عمر الرازي.

(٤) هو: الثوري.

(٥) في (أ): «عُيَيْنَة»، ويشبه أن تكون هكذا في (ش)، ولم تنقط في (ت) و(ك)، والمثبت من (ف).

(٦) في (أ) و(ف): «دعوا أبو قتادة».

(٧) تقدم تفسير «السَّلَب» في المسألة رقم (٩٢٨).

(٨) في (أ) و(ش): «قال».

(٩) يعني: أن «ابن أبي ليلى» بدل: «أبي العلاء».
ومن هذا الوجه أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢٦٨٢) من طريق سليمان بن داود الشَّاذَكوني، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن محمد بن =

١٠٠٧ - وسمعتُ[(١)] أبي وذكَرَ حديثًا رواه [ابنُ][(٢)] وَهْبٍ، عن مَخْرَمة بن بُكَير، عن أبيه، عن سُهَيل[(٣)] بن أبي صالح، عن أبيه[(٤)]،

= عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم ، عن مقسم، عن ابن عباس، به .
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٠٠ رقم١٢٠٦٠) من طريق عبيدالله بن عمر القواريري، عن ابن مهدي، به، لكن سقط من سنده ذكر الحكم، وهو ابن عتيبة .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٨٩ رقم٢٦٢٠) من طريق عبدالله بن المبارك، عن سفيان الثوري، عن الحكم ، به هكذا بإسقاط الواسطة بين سفيان والحكم .

(١) انظر المسألة رقم (٨٤٧) و(٨٨٧) و(٨٩٤).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، والصَّواب إثباته . فالحديث أخرجه النسائي في "سننه" (٢٦٢٥ و٣١٢١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥١١)، وابن حبان (٣٦٩٢/ الإحسان)، وابن شاهين في "فضائل الأعمال" (٣٢١)، والدارقطني في "العلل" (١٠/ ١٢٦)، وفي "الأفراد" (٣٢١/ ب/ أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٢٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٤١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٢)، وفي "الشعب" (٣٨٠٨) جميعهم من طريق عبدالله بن وَهْب، عن مخرمة، به.
قال الدارقطني في "الأفراد" : « غريب من حديثه عن أبيه ، تفرد به بكير بن عبدالله ابن الأشج، وعنه ابنه، ولا نعلم حدث به غيرُ عبدالله بن وَهْب »، وقال أبو نعيم: «غريب، تفرَّد به مخرمة، عن أبيه، عن سهيل ».
ورواه ابن ماجه (٢٨٩٢)، والطبراني في "الأوسط" (٦٣١١)، وابن بشران في "الأمالي" (٢٠٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٢)، وفي "الشعب" (٣٨١١)، والخطيب في "تلخيص المتشابه" (١/ ١٧٢) جميعهم من طريق إبراهيم ابن المنذر، عن صالح بن عبدالله مولى ابن عامر، عن يعقوب بن يحيى بن عباد، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به مرفوعًا.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن يعقوب بن عباد إلا صالح بن عبدالله ، تفرد به إبراهيم بن المنذر ». وقال البيهقي في "السنن" : « صالح بن عبدالله منكر الحديث ». وقال في "الشعب" : « تفرَّد به صالح بن عبدالله هذا وليس بالقوي ».

(٣) في (ك): « سهل ».

(٤) هو: ذَكوان السَّمَّان .

عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**وَفْدُ اللهِ ثَلاثةٌ: الغازِي، والحاجُّ، والمُعتَمِرُ**».

قال أبي: ورواه سُلَيمان بن بلال[١]، عن سُهَيل، عن أبيه، عن مِرْداس الجُنْدَعي[٢]، عن كعب[٣]، قولَهُ[٤].

ورواه عاصم[٥]، عن أبي صالح، عن كعب، قولَه[٦].

١٠٠٨ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا حدَّثنا به عن أحمد بن أبي شُعَيب[٧]، عن موسى بن أَعْيَن، عن الأوزاعي[٨]، عن يحيى بن أبي كَثير، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ رَابَطَ**

---

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (١٠/ ١٢٧).
(٢) هو: ابن عبدالرحمن.
(٣) هو: كعب الأحبار ﷺ.
(٤) الحديث أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/ ١٢٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٢)، وفي "الشعب" (٣٨٠٧) من طريق وهيب بن خالد، عن سهل، عن أبيه، عن مرداس، عن كعب، قوله. قال البيهقي في الشعب": «وحديث وهيب أصحُّ»؛ أي: أصحُّ من حديث مخرمة بن بكير، عن أبيه.
(٥) هو: ابن بَهْدَلة. ولم نجد روايته، ولكن أخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (٩١٢) من طريق عبدالعزيز بن أبي حازم، عن سهيل، عن أبيه، عن السَّلُولي، عن كعب. ورواه برقم (٩١٥) من طريق موسى بن عبيدة، عن محمد بن كحلا، عن مرداس الجُنْدَعي، عن كعب، به من قوله.
(٦) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٩١٣) هذا الحديث، والاختلاف فيه على سهيل، وذكر رواية سليمان بن بلال ووهيب بن خالد وغيرهم، عن سهيل، عن أبيه، عن مرداس الجُنْدَعي، عن كعب الأحبار قوله، ثم قال: «وهو الصحيح».
(٧) روايته أخرجها أبو داود في "المراسيل" (٣٢٤).
(٨) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

أَرْبَعِينَ صَباحًا مِنْ وَراءِ بَيْضَةِ المُسْلِمينَ[١]، أَعْطاهُ اللهُ مِنْ[٢] كُلِّ مَنْ تَرَكَ خَلْفَ ظَهْرِهِ - مِنْ أَهْلِهِ، ومَالِهِ، ودَمِهِ، والبَهائِمِ الَّتي[٣] بِأَيْديهِمْ - قِيراطًا[٤] قِيراطًا[٥] مِنْ حَسَنَةٍ ».

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال[٦]: وحدَّثنا[٧] أبو زرعة، عن المُعافى بن سُلَيمان، عن موسى بن أَعْيَن، عن الخليل بن مُرَّة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ بنحوه .

---

(١) بيضةُ المسلمين، أي: مجتمعُهم، وموضعُ سلطانهم، ومستقرُّ دعوتهم . انظر "النهاية" (١/ ١٧٢).

(٢) كذا في جميع النسخ، وتحتمل «مِنْ» هنا وجهين:
الأول: أن تكون بمعنى البدل، كما في قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي: بدلها ومكانها؛ ويشهد لهذا الوجه روايةُ أبي داود في "المراسيل" ففيه: «أعطاه الله مكانَ مَنْ تَرَكَ . . .».
والثاني: أن تكون بمعنى «عَنْ»، وهو واردٌ في العربية أيضًا؛ ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، أي: عن هذا . انظر في معاني «مِنْ»: "مغني اللبيب" لابن هشام (ص٣١٤-٣١٥).

(٣) في (ك): « الذي ».

(٤) القيراطُ: جُزء من أجزاء الدِّينار، وهو نصف عُشْره في أكثر البلاد، وأهل الشَّام يجعلونه جُزءًا من أربعة وعشرين. انظر "النهاية" (٤/ ٤٢). قال الفيومي في "المصباح المنير" (ق ر ط ص٤٩٨): والحُسَّاب يَقْسِمونَ الأشياءَ أربعةً وعشرين قيراطًا؛ لأنه أول عددٍ له ثُمُنٌ ، ورُبْعٌ ، ونِصْفٌ ، وثُلُثٌ صحيحاتٌ من غير كسر .

(٥) كذا في (ش) و"المراسيل"، وهو توكيدٌ لما قبله أو مفعولٌ به لفعل مقدَّر، تقديره: أعني: قيراطًا من حسنة، وفي بقية النسخ: « قيراط » بلا ألف في آخره، فلعلَّها حذفت تمشيًا مع لغة ربيعة. وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا من (ت) و(ك) فقط.

(٧) في (ت) و(ك): « ثنا ».

وسمعتُ[(١)] أبا زرعة يقول: عن أبي هريرة أَصَحُّ .

١٠٠٩ - سمعتُ[(٢)] أبا زرعة وحَدَّثَنا عن مُسَدَّد[(٣)]، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمرو، عن مَكْحول؛ قال: مَرَّ سلمان على ابن السِّمْطِ[(٤)] وهو مُرابِطٌ، فقال: ألا أُرَغِّبُكَ فيما أنت فيه ؟ قال: بلى؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « رِبَاطُ يَوْمٍ في سَبيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وقيامِهِ » ؟

وأَخْبرنا أبو محمد؛ قال[(٥)]: وحدَّثنا[(٦)] أبو زرعة، عن إسحاق بن موسى الأنصاري وأبي ثابت المَدِيني[(٧)]، عن أنس بن عِياض، عن محمد بن عمرو، عن عَبِيدَة بن سُفْيان الحَضْرَمي، عن أبي الجَعْد[(٨)] الضَّمْري، عن سلمان، عن النبيِّ ﷺ بنحوه .

وسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحيحُ: حديثُ يحيى بن سعيد .

١٠١٠ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر عن القَواريريِّ[(٩)]، ونَصْر بن

(١) في (ت) و(ك): «سمعت» بلا واو.
(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألت » بدل: « سمعت »، وتقدمت هذه المسألة برقم (٩٣٠) و(٩٦٩).
(٣) هو: ابن مُسَرْهَد . (٤) هو: شُرَحْبيل .
(٥) قوله: « أخبرنا أبو محمد قال » من (ت) و(ك) فقط .
(٦) في (ت) و(ك): « ثنا ». (٧) هو: محمد بن عبيدالله مولى آل عثمان.
(٨) في (ك): « جعد ». وأبو الجعد هذا: صحابي مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه، فقيل: أدرع، وقيل: عمرو، وقيل غير ذلك .
(٩) هو: عُبَيدالله بن عمر .

علي، وابن أبي شَيبة[١]، عن أبي أحمد الزُّبَيري[٢]، عن سُفْيان[٣]، عن يونس[٤]، عن الحسن[٥]- في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ ﴾[٦]- قال: الدَّيْلَم[٧].

وقال[٨] أبو زرعة: عن قَبِيصَة[٩]، وخَلَّاد[١٠]، عن سُفْيان، عن الرَّبيع بن صَبِيح، عن الحسن مِثْلَهُ[١١].

---

(١) هو: أبو بكر عبدالله بن محمد.
(٢) هو: محمد بن عبدالله بن الزبير. وروايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (١٧٤٨٢) من طريق محمد بن بشار وأحمد بن إسحاق وسفيان بن وكيع، ثلاثتهم عنه، به.
(٣) هو: الثوري.
(٤) هو: ابن عُبَيد.
(٥) هو: البصري.
(٦) الآية (١٢٣) من سورة التوبة.
(٧) قال ياقوت: الديلمُ: جِيلٌ سُمُّوا بأرضهم في قول بعض أهل الأثر، وليس باسمِ لأبٍ لهم. معجم البلدان (٢/ ٥٤٤).
وخالفه القلقشندي فقال في كلامه على بلاد الديلم: جِيلٌ من الأعاجم، سكنوا هذه البلاد فعُرفت بهم، وبعض الناس يزعم أنهم من العرب من بني ضَبَّة، ومنهم كان بنو بُوَيه القائمون على خلفاء بني العباس ببغداد. قال ابن حوقل: هي بلادٌ متسعة إلى الغاية، وبها غِياض ومياه مشتبكة في الوجه الذي يقال له: طبرستان، وقاعدتها رُوذَبار. "صبح الأعشىٰ" (٤/ ٣٧٩).
وقال ابن منظور في "اللسان" (د ل م) (١٢/ ٢٠٤): الدَّيْلَمُ: جِيلٌ من الناس معروفٌ يسمَّى: التُّرْك. وانظر مادة (ت ر ك) (١٠/ ٤٠٦) أيضًا.
و« الجِيل » هو: كل صِنف من الناس، التُّركُ جِيلٌ، والصِّينُ جِيلٌ، والعربُ جِيلٌ، والرومُ جِيلٌ، والجمع أجيال. "اللسان" (ج ي ل) (١١/ ١٣٤).
(٨) في (ت) و(ف) و(ك): « قال » بلا واو.
(٩) هو: ابن عُقْبَة.
(١٠) هو: ابن يحيى.
(١١) الحديث رواه الطبري في "تفسيره" (١٧٤٨٥) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكين، عن سفيان، عن الربيع، عن الحسن، به.
ورواه الطبري أيضًا (١٧٤٨٣) من طريق وكيع، عن الربيع، عن الحسن، به

وسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحيحُ: الرَّبيع بن صَبِيح[١]، عن الحسن.

١٠١١ - وسمعتُ أبي يقول في حديثٍ حدَّثنا به يحيى بن عَبْدَك القَزوينيِ، عن مَكِّي بن إبراهيم، عن حَبِيب بن الشَّهيد، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: ((**مَا في النَّاسِ مِثْلُ رَجُلٍ آخِذٍ بِرَأْسِ فَرَسِهِ؛ فَيُجَاهِدُ[٢] في سَبِيلِ اللهِ، وَيَجْتَنِبُ شُرُورَ النَّاسِ، أَوْ مِثْلُ رَجُلٍ بَادِي[٣] في نَعَمِهِ[٤]، يَقْرِي[٥] ضَيْفَهُ، وَيُعْطِي حَقَّهُ**)).

فسمعتُ أبي يقول: ليس هذا الحَبيبَ بنَ الشَّهيد؛ إنما هو: حَبيبُ بن شِهاب[٦] المُدْلِجيُّ، عن أبيه[٧]، عن ابن عباس[٨].

---

(١) قوله: « ابن صبيح » ليس في (ت) و(ك).

(٢) في (ك): « فجاهد ».

(٣) كذا رسمت في جميع النسخ: «بادي» بإثبات الياء، وكذا جاءت في "الجهاد" لابن أبي عاصم، و"بغية الباحث، في زوائد مسند الحارث"، و"شعب الإيمان" للبيهقي، وفي بقيَّة مصادر التخريج": « بادٍ ». والأفصحُ في المنقوص المنوَّن المرفوع والمجرور أن يوقف عليه بحذف الياء؛ تقول: هذا قاض، ومررتُ بقاض. ويجوز أن يوقفَ عليه بالياء؛ تقول: هذا قاضي، ومررتُ بقاضي، وهي لغة صحيحةٌ فصيحةٌ. انظر الكلام عليها في المسألة رقم (١٤٦).

(٤) النَّعَم: المالُ الرَّاعي، وهو جمعٌ لا واحد له من لفظه، و أكثرُ ما يقعُ على الإبل. وجمعه: نُعْمان، وأنعام. وقيل: النَّعَمُ: الإبلُ خاصَّةً، والأنعامُ: ذواتُ الخُفِّ والظِّلْف؛ وهي الإبِلُ والبقرُ والغَنَمُ. انظر "المصباح المنير" (ص ٦١٣-٦١٤).

(٥) أي: يُكرمُه ويحسنُ إليه. انظر "لسان العرب" (١٥/ ١٧٩).

(٦) في (ك): « الشهاب ».

(٧) هو: شهاب بن مُدلج العنبري.

(٨) حديثه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٢٦ و٣١١ رقم١٩٨٧ و٢٨٣٧)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٥٤)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٦٤ رقم ١٢٩٢٤)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٦١٨/بغية الباحث)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦٧)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٥٩٥).

١٠١٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختُلِفَ على ثابتٍ البُنَاني: فروى مَعْمَر[١]، عن ثابت[٢]، عن أنس؛ قال: وقع فَزَعٌ بالمدينة، فركب جُلَيْبِيب، فَوَجَدُهُ[٣] قد قُتِلَ وحولَه ناسٌ من المشركين قد قتَلَهُمْ.

وروى حمَّاد بن سَلَمة[٤]، عن ثابت، عن كِنانة بن نُعَيْم، عن أبي بَرْزَة[٥]، عن النبيِّ ﷺ بهذا المتن، وبزيادة: أنهم وَجَدُوهُ إلى جَنْبِ سبعةٍ قد قَتَلَهُمْ[٦] ثم قَتَلُوهُ، فأُتِيَ النبيُّ ﷺ فأُخْبِرَ[٧]، فجاء حتى قامَ عليه، فقال[٨]: «**هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، قَتَلَ سَبْعَةً ثُمَّ قَتَلُوهُ، هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ**»، ثم حَمَلَهُ النبيُّ ﷺ على ساعِدِهِ، مالَهُ سَريرٌ[٩] غيرُ ساعِدَيْ رسولِ الله ﷺ، حتى حُفِرَ له ودُفِنَ؛ ولم يذكُرْ غُسْلاً؟

---

(١) هو: ابن راشد. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٣٣٣)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٣٦ رقم١٢٣٩٣). وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٣٣٤٣ و٣٣٤٤) من طريق ديلم بن غزوان، عن ثابت، عن أنس، به.

(٢) هو: ابن أسلم البُناني.

(٣) كذا في جميع النسخ: «فوجده»، وسيأتي بعد أسطر بلفظ: «وجدوه»، ومثله في رواية عبدالرزاق؛ وهو الجادة، وما في النسخ يتخرَّج على أنه حَذَف الواو واجتزأ عنها بالضمة على الدال؛ والاجتزاء بالحركات عن حروف المد هو لغةٌ لهَوَازِنَ وعُليا قَيْسٍ، تقدم بيانها وبيان شواهدها في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(٤) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٤٧٢)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٤٢٢ رقم١٩٧٨٤)، ثم قال: « ما حدَّث به في الدنيا أحدٌ إلا حماد بن سلمة، وما أحسَنَه من حديث! ».

(٥) هو: نَضْلَة بن عُبَيد الأسلمي.

(٦) من قوله: «وروى حماد بن سلمة ...» إلى هنا سقط من (ف)، بسبب انتقال النظر.

(٧) في (ك): « فأخبره ».

(٨) في (ك): « وقال ».

(٩) في (ت) و(ك): « بسرير ».

فقال أبو زرعة: عن أبي بَرْزَة أَصَحُّ، من حديث ثابت[١].

١٠١٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالسي[٢]، عن شُعْبَة، عن أبي إسحاق[٣]، عن هُنَيدة بن خالد، عن أبيه[٤]: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ يَأْخُذُ هَذَا السَّيْفَ؟»، فقال رجل: أنا. فَأَخَذَهُ، فجعَلَ يَضْرِبُ به ويقول:

إِنِّي امْرُؤٌ بَايَعَنِي خَلِيلِي ... ونَحْنُ عِنْدَ أَسْفَلِ النَّخِيلِ

أَلَّا أَقُومَ الدَّهْرَ فِي الكَيُّولِ ... أَضْرِبْ بِسَيْفِ اللهِ والرَّسُولِ[٥]

ثم قاتلَ حتى قُتِل؟

---

(١) وكذا قال الحافظ ابن حجر في "أطراف المسند" (٢٨٩).

(٢) هو: سليمان بن داود.

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٤) هو: خالد الخُزاعي.

(٥) هذه أربعة أبيات من الرجز، وهي لأبي دُجَانة سِمَاك بن خَرَشَة رضي الله عنه، كما في "سيرة ابن هشام" (٣/ ٦٨)، و"الروض الأنف" (٣/ ٢٥٢)، و"تاريخ الطبري" (٣/ ١١٣-١١٧)، و"البداية والنهاية" (١٤/ ١٦)، و"سمط النجوم العوالي" (٢/ ١٢٦)، و"تفسير الثعلبي" (٣/ ١٧٤-١٧٥)، و"اللسان" (١١/ ٦٠٦ كيل)، و"التاج" (٣٠/ ٣٦٩ كيل)، ونسبها ابن سِيدَه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه في كتابَيْه "المحكم" (٧/ ٨٣)، و"المخصَّص" (١١/ ٢٩٠)، وتعقَّبه الشِّنْقِيطي في تعليقه على "المخصَّص"، وصوَّب نِسْبته إلى أبي دُجَانة، وقد جاءت الأبيات بلا نسبة في "مصنَّف ابن أبي شيبة" (١٩٤٣٧)، و"سنن البيهقي" (٩/ ١٥٥)، و"غريب الحديث" لأبي عُبَيد (٢/ ٢٤٥-٢٤٦)، و"الفائق" للزمخشري (٣/ ٢٨٩)، و"تهذيب اللغة" للأزهري (١٠/ ٣٥٦)، و"الصحاح" للجوهري (٥/ ١٨١٥).
وورد في "الفائق" و"اللسان"، و"التاج" بيت خامس، وهو قوله: =

. . . .

= ضَرْبَ غُلَام ماجدٍ بُهْلُولِ

وفي معنى « الكَيُّول » قال أبو عُبَيد الْقاسم بن سلَّام: يعني: مؤخَّر الصفوف، سمعتُه من عدَّة من أهل العلم، ولم أسمعْ هذا الحرفَ إلا في هذا الحديث. "غريب الحديث" (٢/ ٧٢). وانظر أقوالاً أخرىٰ في تفسير «الكَيُّول» في "اللسان" (١١/ ٦٠٦).

وقولُهُ في الأبيات:«أَضْرِبْ بِسَيْف الله» يُضْبَطُ بتسكين باء «أَضْرِبْ»، ويخرَّج ذلك على ثلاثة أوجه:

الأول: أنه سكَّن الباءَ في «أضربْ» لكثرة الحركات؛ لأنها لو تحرَّكت لاجتمع أربع حركات متتالية: حركة الراء والباء من «أضرِبُ»، وحركة الباء والسين من «بِسَيف»، والعرب يكرهون توالي أربع حركات في كلمة واحدة أو ما في حكمها، وقد أُجري المنفصلُ هنا (الكلمتان) مُجرى المتصل (الكلمة الواحدة). وانظر "الصحاح" (٥/ ١٨١٥).

والثاني: أن يكونَ من باب إدغام المتماثل الكبير، فسُكِّنت الباء من « أَضْرِب » وأُدغمت في باء « بسيف »، قال الزمخشري في "الفائق" (٣/ ٢٩٠):« ولا كلامَ في جوازه في حال السَّعَة». اهـ.

ومنه قراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿الرَّحِيم مَّلِكِ﴾ [الفاتحة:٣-٤]، بتسكين ميم ﴿الرحيمْ﴾، وإدغامها في ميم ﴿مَلِك﴾. انظر "معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (١/ ٨).

والثالث: أن يكون سُكِّن للتخفيف؛ كما في قراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئْكُمْ﴾ [البَقَرَة: ٥٤] بسكون الهمزة، وقراءته أيضًا:﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرْكُمْ﴾ [البَقَرَة: ٦٧] بسكون الراء؛ قال السمين الحلبي: السُّكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيرًا. "الدر المصون" (١/ ٣٦١)، وانظر "البحر المحيط" (١/ ٣٦٥). **ومذهبُ الجمهور:** جوازُه في الضَّرورة الشعرية فقط، وعدمُ جوازه في سعة الكلام. ويَرِدُ عليهم ورود بعض القراءات القرآنية على ذلك؛ **فالصواب:** أنَّها لغةٌ لبعض العرب. قال في "معجم القراءات" (١/ ١٠١):« وإسكانُ الهمزة في ﴿بَارِئْكُمْ﴾ لغةُ بني أسد وبني تميم وبعض نجد؛ طلبًا للتخفيف ». =

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، الناسُ لا يقولون: هُنَيْدة، عن [أبيه][(١)].

١٠١٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيالِسي[(٢)]، عن شُعْبَة، عن أبي إسحاق[(٣)]، عن أبي مالك وأبي مُسافِر؛ قالا: أتانا كتابُ عمر بن الخطَّاب ونحن مع النُّعمان بن مُقَرِّن: أنْ صَلُّوا الصَّلاةَ لوقتها، وإذا لَقِيتُمُ العدوَّ فلا تَفِرُّوا[(٤)]، وإذا غَنِمْتُمْ فلا تَغُلُّوا.

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو عن أبي[(٥)] مُسافِع[(٦)].

= وانظر "منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب" للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد (ص ٢٣٨).

(١) المثبت من (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «أخيه».
والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤/ ٢٢٣ رقم١٩٤٣٧) من طريق المسعودي، عن أبي إسحاق؛ قال: جاء رجل ... فذكره هكذا مرسلاً.
وأخرجه البيهقي في "السنن" (٩/ ١٥٥) من طريق عمرو بن مرزوق، عن شعبة، عن أبي إسحاق؛ قال: سمعت هنيدة - رجل من خزاعة - قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره، ولم يذكر خالدًا والد هنيدة.

(٢) هو: سليمان بن داود.

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٤) في (ك): «تنفروا».

(٥) قوله: «أبي» سقط من (ك).

(٦) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٧٨٩) من طريق غندر، عن شعبة قال: سمعت أبا إسحاق يقول: سمعت أبا مالك وأبا مسافع من مزينة يحدثان ... فذكره. ورواه ابن أبي شيبة أيضًا (٣٣٧٨٨) من طريق عبيدالله بن موسى؛ أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الصلت وأبي مدافع [كذا !]، به. ورواه سعيد ابن منصور في "سننه" (٢٣٨٦) من طريق أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أبي الصلت وأبي المسافع، به.

١٠١٥ - وسمعتُ[١] أبي[٢] وذكر الحديثَ[٣] الذي رواه مَعْمَر[٤]، والنُّعمان بن راشد[٥]، عن الزُّهْري، عن عبدالله[٦] بن ثَعْلَبَة ابن صُعَير، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ في قتلى أُحُد: « **زَمِّلُوهُمْ[٧] بِجِرَاحِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ كُلِمَ كَلْمًا[٨] فِي اللهِ، جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِ، وَرِيحُهُ رِيحُ المِسْكِ** ».

ورواه عُقَيل[٩]، وعمرو بن الحارث[١٠]، ومحمد بن إسحاق[١١]،

---

(١) انظر المسألة رقم (١٠٣٨).

(٢) في (ف): «قال: وسمعت أبي».

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « حديث ».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٦٣٣ و٩٥٣١ و٩٥٨٠)، ومن طريقه أخرجه أحمد في "المسند" (٥/ ٤٣١ رقم٢٣٦٦٠)، وأبو يعلى في "المسند" (١٩٥١ و٢٠١٣)، وابن الأعرابي في "المعجم" (١١٩٤ و١١٩٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١١).

(٥) روايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٢٧/أ). وذكر الدارقطني أيضًا أن أبا بكر الهذلي تابع النعمان في روايته على هذا الوجه .

(٦) في (أ) و(ش): « عبيدالله ». (٧) أي: لُفُّوهُم. "النهاية" (٢/ ٣١٣).

(٨) أي: جُرِح جُرحًا. يقال: كَلَمْتُه كَلْمًا - من باب قَتَل -: جَرَحتُه، ثم أُطلِق المصدر على الجُرح. انظر "المصباح المنير" (ص ٥٤٠).

(٩) هو: ابن خالد. وذكر روايته على هذا الوجه الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٢٧/أ)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣/ ١٦٠٢).

(١٠) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٧٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٥٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ١٨٠)، والضياء في "المختارة" (٩/ ١١٥-١١٦).

(١١) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٨٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة"(٢/ ٩٦) من طريق هشيم، وأحمد في "المسند"(٥/ ٤٣١ رقم ٢٣٦٥٨)=

. . . .

= من طريق يزيد ابن هارون، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ١٨٠)، والبيهقي في "دلائل النبوة"(٣/ ٢٩٠) من طريق يونس بن بكير، والضياء في "المختارة"(٩/ ١١٦) من طريق علي بن مسهر، أربعتهم عن محمد بن إسحاق، به.
ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٣٠) فقال: حدثنا دُحيم، عن عبدالرحمن بن بشير، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري. محمد بن مسلم بن شهاب، عن عبدالله بن الحارث بن زهرة، عن عبد الله بن ثعلبة، عن النبي ﷺ.
قال ابن أبي عاصم:« ورواه عن الزهري بضعة عشر نفسًا لم يضبطه إلا محمد بن إسحاق، أدخل بين الزهري وبين عبد الله رجلاً، وقد سمع الزهري من عبدالله بن ثعلبة ، وحفظه، وروى عنه ».اهـ. وكذا ذكره أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣/ ١٦٠٢) رواية عبدالرحمن بن بشير. وأخرجها الخطيب في "تالي التلخيص" (٢/ ٥٥٢) من طريق دُحيم قال: حدثنا عبدالرحمن بن بشير الدمشقي - وكان ثقة -، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن مسلم بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة، عن عبد الله بن ثعلبة، عن النبي ﷺ ، به
فظهر برواية الخطيب أن عبدالرحمن بن بشير وافق الجماعة في روايته عن ابن إسحاق، وأن كلمة « ابن » تصحفت عند ابن أبي عاصم وأبي نعيم إلى :« عن »؛ فالزهري هو: محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي.
والحديث رواه ابن أبي عاصم أيضًا في "الجهاد" (١٧٧-١٧٨) من طريق صالح بن كيسان وعبدالرحمن بن إسحاق، وفي "الآحاد والمثاني" أيضًا (٢٦٠٨) من طريق صالح بن كيسان وحدَه، والنسائي في "المجتبى" (٤/ ٧٨ رقم٢٠٠٢)، و(٦/ ٢٩ رقم ٣١٤٨)، وفي "الكبرى" (٢١٢٩ و٤٣٥٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ١٧٩) من طريق معمر، وأبو يعلى (٢٦٢٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٧٧) من طريق إسحاق بن راشد، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٠٣٦) من طريق أبي أيوب الإفريقي، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ١٧٨-١٧٩)،والضياء في "المختارة" (٩/ ١١٥) من طريق ابن عيينة، ستتهم عن الزهري، عن عبدالله بن ثعلبة، عن النبي ﷺ، به.
قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٢٧/أ):« يرويه الزهري، واختُلِف عنه: =

وابن جُرَيْج[(١)]، عن الزُّهْري، عن عبدالله بن ثَعْلَبَة، عن النبيِّ ﷺ لا يذكُرُوا[(٢)]

= فرواه النعمان بن راشد وأبو بكر الهذلي، عن الزهري، عن عبدالله بن ثعلبة بن صُعَير، عن جابر. وخالفهم الليث بن سعد وعبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عثمان بن حنيف الأمامي - من ولد أبي أمامة -؛ رووه عن الزهري، عن عبدالرحمن بن مالك، عن جابر. وخالفهما عبد ربه بن سعيد؛ رواه عن الزهري، عن ابن جابر، عن جابر. ورواه الأوزاعي، واختُلِف عنه، فرواه عباد بن حوثرة، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن جابر، عن جابر. ورواه محمد بن مصعب القرقساني، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن جابر مرسلاً. ورواه عقيل، عن الزهري، عن عبدالله بن ثعلبة، عن النبي ﷺ ؛ لم يذكر فيه جابرًا. وقول الليث أشبه بالصَّواب ». وذكر الدارقطني الخلاف في الحديث في "التتبع" (ص٣٦٧-٣٦٨) وقال: «وهو مضطرب». وانظر "هدي الساري" لابن حجر (ص٣٥٥-٣٥٦).

(١) في (ك): «وجريج»، بسقوط قوله: «ابن». وابن جريج هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٢) في (ك): « لا تذكروا »، والمثبت من بقيَّة النسخ، والجادَّة أن يقال: «لا يَذْكُرون»؛ لأنَّه مضارع مسبوقٌ بـ«لا» النافية، لكنَّ ما وقع في النُّسخ من حذف نون الرفع يتخرَّج على وجهين:
الأوَّل: إجراء «لا» النافية مُجْرى «لا»الناهية، كما أجريت «لا» الناهية مُجْرى النافية.
والثاني: على لغة قليلة لبعض العرب؛ يحذفون نون الرفع من الأفعال الخمسة لمجرَّدِ التخفيف، بلا جازم أو ناصب، أو نون توكيد أو نون وقاية؛ يقول ابن مالك: « وهذا ثابتٌ في الكلام الفصيح نثرِهِ ونظمِهِ».اهـ. وقد وردت لهذا شواهد كثيرة في القراءات، والحديث النبوي، وأشعار العرب، ومن ذلك قراءةُ الحسن: ﴿يَوْمَ يُدْعَوْا كُلُّ أُناسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[الإسراء: ٧١]، والأصل: يُدْعَوْنَ، ومن الأحاديث قوله ﷺ - كما جاء في "صحيح مسلم" (٥٤)، وغيره-: «لا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حتى تُؤْمِنُوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا »، وقولُ عمر للنبي ﷺ في قتلى بدر - كما عند مسلم أيضًا (٢٨٧٤) وغيره - قال: «يا رسول الله، كيف يسمعوا، وأنَّى يُجيبوا وقد جيَّفُوا؟!»، قال النووي: «هكذا هو في عامَّة النسخ المعتمدة: "كيف يَسْمَعُوا؟!وأنَّى يُجيبوا؟!" من غير نون، وهي لغة صحيحة وإن كانت قليلة الاستعمال، وسبق بيانها مرَّات ».اهـ. وغير ذلك من الشواهد. =

جابرٌ[١].

فقلتُ لأبي: فحديثُ[٢] مَعْمَرٍ والنُّعمان بن راشد - الذي يَرْوِيان[٣] عن الزُّهْري، عن عبدالله بن ثَعلبَة، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ - هو محفوظٌ ؟

قال: لا، الصَّحيحُ مُرسَلٌ .

قلتُ: عبدالله بن ثَعْلَبة، أليس قد رأى النبيَّ ﷺ ؟

قال: نعم، وهو صغيرٌ[٤].

= انظر: "الخصائص" (١/ ٣٨٨-٣٩٠)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٢٣٣ و٢٧٨ و٢٨٦ و٣٥٥ و٣٥٧ و٣٨١ و٣٨٣)، و"شواهد التوضيح" لابن مالك (ص٢٢٨-٢٣٠)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (٢/ ٣٦) و(١٢/ ١٢٦) و(١٧/ ٢٠٧)، و"الأشباه والنظائر" للسيوطي (٢/ ٦٣-٦٥)، و"عقود الزبرجد" (٢/ ٥٠٥-٥٠٦)، و"همع الهوامع" (١/ ٢٠٠-٢٠٢)، و"خزانة الأدب" (٨/ ٣٣٩-٣٤٠ و٤٢٥ و٤٢٦)، و"أضواء البيان" (٢/ ٢٨٢-٢٨٣).

(١) كذا في جميع النسخ عدا (ك)، ففيها: « جابرًا » على لغة الجمهور، وما أثبتناه يخرَّج على حذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ك): « فحدث ».

(٣) أي: الذي يرويانه، حذف العائد في جملة الصلة؛ لأنَّه ضميرٌ منصوبٌ بالفعل المتصرِّف، وهو كثيرٌ جدًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدَّثِر: ١١]، وقوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أي: خلقتُهُ، وبعثَهُ. انظر: "شرح ابن عقيل" (١/ ١٥٥-١٦٠)، و"شرح الأشموني" (١/ ١٥٢-١٥٩)[آخر باب الموصول].

(٤) الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣٤٣) من طريق الليث بن سعد، عن ابن شهاب الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر، به .

١٠١٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه هانئ بن المُتَوَكِّل الإِسكَنْدَرانِي، عن ابن لَهِيعَة[٢]، عن يزيد بن أبي حبيب: أن ابن شهاب كتبَ إليه، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عُتبَة، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «خَيْرُ الخَيْلِ: الأَدْهَمُ، الأَقْرَحُ، الأَرْثَمُ، المُحَجَّلُ ثَلاثٌ[٣]، طَلْقُ اليَمِينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ فَكُمَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشِّيَةِ[٤]» ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديث غلطٌ[٥]؛ روى[٦] ابنُ لَهِيعَة[٧] هذا الحديثَ عن يزيد بن أبي حبيب، عن عُلَيِّ بن رَبَاح، عن أبي قَتادة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٩١١)، وفيها تفسير غريب ألفاظ هذا الحديث.

(٢) هو: عبدالله.

(٣) كذا في جميع النسخ، ومثله في المسألة (٩١١)، وقد تقدم تعليقنا عليه هناك.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «الشبه».

(٥) في (ك): «غليط».

(٦) في (ش): «رواه».

(٧) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده"(٦٣٨)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٠٠ رقم٢٢٥٦١)، والدارمي في "مسنده" (٢٤٧٢)، والترمذي في "جامعه" (١٦٩٦)، ولم يذكر في مسند الطيالسي يزيد بن أبي حبيب بين ابن لهيعة وعُلَيّ بن رباح. وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١٦٩٧)، وابن ماجه في "سننه" (٢٧٨٩)، والرامهرمزي في "الأمثال"(١٢٣)، والحاكم في "المستدرك"(٢/ ٩٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٣٠) من طريق يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، به.
وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٦٧٦) من طريق جرير بن حازم، عن يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب،عن عُلي بن رباح، عن عقبة بن عامر أو أبي قتادة، به.

١٠١٧- وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن الدَّشْتَكي[(٢)]، عن أبي جعفر الرَّازِي[(٣)]، عن لَيث بن أبي [سُلَيم][(٤)]، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس وغيره؛ قال: أَتَى رسولَ الله ﷺ رجلٌ فقال: رجلٌ قاتلَ في سبيل الله مُحتَسِبًا حتى قُتِل؛ في الجنة هو ؟ قال: « **نَعَمْ في الجَنَّةِ** »[(٥)]. فلما قَفَّى دعاه، فقال: « **أَتَاني جِبْرِيلُ فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ** » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو - على ما يَرْويه[(٦)] ابنُ عُيَينة[(٧)]-: عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قَيْس، عن عبدالله بن

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٩٧٤).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله .

(٣) هو: عيسى بن أبي عيسى. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ٨٩ رقم ١١١٩٧) من طريق هاشم بن مرزوق، عنه، به .

(٤) في جميع النسخ: « سليمان »، إلا أنها صوبت في (أ) إلى: «سليم»، وهو الصواب. انظر "تهذيب الكمال"(٢٤/ ٢٧٩).

(٥) قوله: « هو قال نعم في الجنة » سقط من (ك).

(٦) في (ف): « رواه » بدل: « يرويه ».

(٧) هذا الحديث يرويه ابن عيينة واختُلِف عنه: فرواه عبدالجبار بن العلاء، عن ابن عيينة على الوجه الذي ذكره أبو حاتم هنا،وقد أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٣٥١/الرسالة). ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (١٢١٠٤) عن الحافظ حمزة ابن محمد الكِناني - صاحب النسائي - قوله: « هذا الحديث خطأ ، وإنما رواه الثقات عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً. وعن ابن عيينة، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبدالله بن أبي قَتادة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ. وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة، فجمعهما: عمرو بن دينار ومحمد بن عجلان، فحملوا حديث عمرو بن دينار المرسل على =

. . . .

= حديث محمد بن عجلان، ولا أدري كيف جاز هذا على أبي عبدالرحمن [أي: النسائي]، ولعله اتَّكل فيه على عبدالجبار ». اهـ.
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٥٣) فقال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن النبيِّ ﷺ ، وابن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبدالله ابن أبي قَتادة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ. . . فذكره. ورواه الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٧٤١) من طريق سعيد بن منصور على هذا الوجه. ورواه مسلم في "صحيحه" (١٨٨٥) عن سعيد بن منصور؛ ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس (ح)، قال: وحدثنا محمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، به. هكذا وقع عنده بإسقاط قوله: «عن النبي ﷺ » بعد محمد بن قيس في رواية عمرو بن دينار، فصار ظاهره أن عمرو بن دينار ومحمد بن عجلان يرويانه عن محمد بن قيس، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ .
ورواه الحميدي في "مسنده"(٤٣٠) عن سفيان؛ حدثنا عمرو ، عن محمد بن قيس، عن النبي ﷺ. ورواه الحميدي أيضًا (٤٢٩) عن سفيان؛ حدثنا محمد بن عجلان؛ أخبرني محمد ابن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ .
وأخرجه أبو عوانة في "مستخرجه" (٥/ ٥٠) من طريق شعيب بن عمرو الدمشقي، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار وابن عجلان؛ سمعا محمد بن قيس، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ ، به.
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٢٨) أنه رواه هكذا أيضًا محمد بن يحيى بن أبي عمر، وابن أبي عبدالرحمن المقرئ، وهو محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ، كلاهما عن سفيان بن عيينة، به، ثم قال الدارقطني: « وفي هذا الإسناد وهمٌ؛ وإنما رواه عمرو بن دينار عن محمد بن قيس مرسلاً بغير إسناد، ورواه ابن عجلان، عن محمد بن قيس، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه بيَّن ذلك محمد بن ميمون الخياط، وفَهْم بن عبدالرحمن بن فَهْم، وعباس بن يزيد، وسعدان بن نصر، عن ابن عيينة ». =
ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٩٧ رقم٢٢٥٤٢)، ومسلم (١٨٨٥) من طريق سعيد ابن أبي سعيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ ، به. وهذا الوجه هو الذي رجَّحه الدارقطني في "العلل" (٦/ ١٣٦).

أبي قَتادة، عن أبيه[(١)]، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

١٠١٨- وسألتُ[(٣)] **أبي** عن حديثٍ رواه الأَشْجَعي[(٤)]، عن سُفْيان[(٥)]، عن[(٦)] [عبدالرحمٰن][(٧)] بن الحارث بن عَيَّاش بن أبي رَبِيعة، عن سُلَيمان ابن موسى، عن مَكْحول، عن أبي سَلَّام[(٨)]، عن أبي أمامَة، عن النبيِّ ﷺ.

قال[(٩)]: خرجنا مع رسول الله ﷺ، وشَهِدتُّ معه بدرًا، فلقِينا المشركينَ فهزم الله - عزَّ وجلَّ - العدوَّ، فانطلقتْ طائفةٌ في آثارهم يَهْزِمون ويقتُلون، وأَكَبَّتْ طائفةٌ على العَسْكر يَحُوزُونَهُ[(١٠)] ويَجْمَعُونَهُ، وأَحدَقَتْ طائفةٌ[(١١)] برسول الله ﷺ؛ لا يُصِيبُ[(١٢)] العدوُّ منه غِرَّة[(١٣)]،

---

(١) قوله: « عن أبيه » سقط من (أ) و(ش)، وهو مثبت في الزيادة التي سيأتي التنبيه عليها في التعليق التالي.

(٢) في جميع النسخ بعد هذا الموضع زيادة هذا نصُّها: « وسألت أبي عن حديثٍ رواه الأَشْجَعِي، عن سفيان، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ »، وهو تكرار وخلط بين آخر هذه المسألة وأول المسألة الآتية. وانظر التعليق السابق.

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٠٠٣).

(٤) هو: عُبَيدالله بن عُبَيدالرحمن.

(٥) هو: الثوري.

(٦) في (ك): « ابن » بدل: « عن ».

(٧) في جميع النسخ: « عبدالله »، وتقدم في المسألة رقم (١٠٠٣) على الصَّواب، وانظر "التقريب" (٣٨٥٥).

(٨) هو: ممطور الأسود الحَبَشي.

(٩) أي: أبو أمامة.

(١٠) في (ت): « يجوزونه ».

(١١) قوله: « وأحدقت طائفة » مكرر في (ف).

(١٢) كذا في جميع النسخ، والمراد: «أنْ لا يصيبَ»، أي: لئلا، وحذفتْ «أنْ» الناصبةُ؛ وإذا حذفت «أنْ»، جاز بقاءُ عملها، على قول الكوفيين، وجاز إهمالُهُ على قول الأخفش؛ فيجوز هنا أن يقال: لا يُصيبُ، بالنصب أو بالرفع. وانظر بيان ذلك في التعليق على في المسألة رقم (١٠٢٤)، وتقدَّم نحوه في المسألة رقم (١٠٠٣).

(١٣) الغِرَّةُ بالكسر: الغَفْلَة. "المصباح المنير" (ص٤٤٤).

حتى إذا كان الليلُ [وفاءَ][١] الناسُ بعضُهم إلى بعض؛ قال[٢] الذين جمعوا الغَنائم: نحن حَوَيناها وجمعناها، فليس لأحدٍ فيها نصيبٌ، وقال الذين خرجوا في طَلَب العدوِّ: لستُم بأحقَّ بها منَّا[٣]، نحن نَفَينا[٤] عنها العدوَّ وهَزَمناهُم، فنزَلَت: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ...﴾ إلى قوله: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[٥]؛ فقَسَمَها رسول الله ﷺ بين المسلمين.

وكان رسولُ الله ﷺ إذا أغارَ[٦] في أرض العدوِّ نَفَّلَ[٧] الرُّبُعَ، وإذا قَفَلَ[٨] راجعًا نَفَّل الثُّلُث، وكان يَكْرَهُ الأَنْفالَ، ويقول: « لِيَرُدَّ قَوِيُّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى ضَعِيفِهِمْ ».

وروى أبو إسحاق الفَزاري[٩]، عن الثَّوري، عن عبدالرحمٰن بن

(١) في (ف) و(ت) و(ك): « وفتا »، إلا أن الفاء لم تنقط، وكذا في (أ) و(ش)، إلا أن التاء أيضًا لم تنقط، والتصويب من "مسند أحمد" (٥/ ٣٢٣-٣٢٤)، ومعنى «فاء» أي: رجع.

(٢) قوله: « قال » مكرر في (ك).

(٣) في (أ): « منها » بدل: « منا »، وفي (ك): « بهلينا » بدل: « بها منا ».

(٤) أي: طَرَدنا وأبعَدنا عنها العدوَّ . انظر "النهاية" (٥/ ١٠١).

(٥) الآية (١) من سورة الأنفال .

(٦) في (أ) و(ش) و(ك): « غار ».

(٧) أي: أعطى من النَّفَل الرُّبُع، والنَّفَلُ - بالتَّحريك -: الغَنيمةُ، وجمعه: أنفال، والنَّفْلُ بالسكون - وقد يُحَرَّك -: الزِّيادة، أي: زادهم على سهامهم . انظر "النهاية" (٥/ ٩٩). وانظر معنى الحديث أيضًا في (١/ ١٠٣).

(٨) في (ك): « قفا »، وفي (ت) يشبه أن تكون « نفا »، والمثبت من بقيَّة النسخ ومصادر التخريج.

(٩) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث. وروايته أخرجها الشاشي في "مسنده" (١١٧٥) من طريق أبي بكر الصغاني، والطبراني في "الكبير" - كما في "تغليق التعليق" =

الحارث، عن سُلَيمان بن موسى، عن مَكْحول، عن أبي سَلَّام، عن أبي أُمامَة، عن عُبادة بن الصَّامت، عن النبيِّ ﷺ ؟

فسمعتُ أبي يقول: الصَّحيحُ: أبو أُمامة،عن عُبادة،عن النبيِّ ﷺ.

١٠١٩ - قال أبو محمد[١] أيضًا[٢]: وقد[٣] أدخَلَ محمَّدُ بن إسماعيل البخاريُّ - في كتاب "الطبقات"[٤] [و][٥] "التاريخ"[٦]، في باب من كان يُسمَّى: « رَبَاحَ »[٧]؛ من الطبقة الأولى من

= (٣/ ٥٠٧)- من طريق محمد بن النضر، كلاهما عن معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق الفزاري، به .

وخالفهما الإمام أحمد، فرواه في "المسند" (٥/ ٣١٨ رقم ٢٢٧١٤) عن معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق الفزاري، عن عبدالرحمن بن الحارث به ، ولم يذكر سفيان الثوري .

ورواه الدارمي في "مسنده"(٢٥٣٠) عن محمد بن عيينة، عن أبي إسحاق الفزاري، عن عبدالرحمن بن عياش، عن سليمان بن موسى، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن عبادة به . وانظر المسألة رقم (١٠٠٣).

(١) هو: ابن أبي حاتم .

(٢) انظر المسألة رقم (٩١٤).

(٣) قوله: « أيضًا وقد » من (ف) فقط .

(٤) الظاهر أنه يعني "التاريخ الأوسط"، وهو المطبوع باسم: "التاريخ الصغير"، وانظر (١/ ١٤٢-١٤٣) منه .

(٥) في جميع النسخ: « من »، والتصويب من "تصحيفات المحدثين" للعسكري (١/ ١١٦) و(٢/ ٦٢٩)؛ فإنه روى بعض هذا النص عن شيخه ابن أبي حاتم .

(٦) أي: "التاريخ الكبير" (٣/ ٣١٤ رقم١٠٦٩).

(٧) كذا في النسخ، وفي "تصحيفات المحدثين": « من يسمى: رباحًا ». ويخرَّج ما في النسخ على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

"التاريخ"-: رَبَاحَ[١] بنَ الرَّبيع الأُسَيِّدي[٢]،[أخا][٣] حَنْظَلَة الكاتب التَّميمي، روى[٤] عنه المُرَقِّعُ بنُ صَيْفي بن الرَّبَاح بن الرَّبيع، عن جَدِّه رَبَاح بن الرَّبيع[٥].

فقال أبي: هذا غَلَطٌ .

قلتُ: إنما غَلِطَ يوسف بن عَدِيّ - أخو زكريا بن عَدِيّ[٦]- في حديثٍ رواه عن ابن أبي الزِّناد[٧]، عن أبيه[٨]، عن المُرَقِّع بن صَيْفي ابن رَبَاح؛ أنَّ رَبَاحًا حدَّثه: أنَّ رسولَ الله ﷺ كَرِه قتلَ النساء في الغَزْو؛ وذلك أنه رأى امرأةً مقتولة .

فظَنَّ البخاريُّ أن ذاك[٩] صحيحٌ، فجعله في أَوَّل ترجمةِ مَنِ اسمُه

---

(١) قوله: «رباح»، بالنصب مفعولٌ به للفعل «أدخَلَ» المذكور في أول المسألة.

(٢) في (ف): « الأسدي ». وهذه النسبة - الأُسَيِّدي بضم الألف، وفتح السين المهملة، وكسر الياء المشدَّدة المنقوطة بنقطتين من تحتها، بعدها دال مهملة -: إلى بَطْن من تميم يقال له: أُسَيِّد بن عمرو بن تميم ، كما في "الأنساب" للسمعاني (١/ ١١١).

(٣) في جميع النسخ: « عن أخي »، والمثبت هو الصَّواب كما في الموضعين السابقين من "تاريخي البخاري" ، وكذا ذكره على الصواب المصنِّف - ابن أبي حاتم - في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥١١ رقم٢٣١٤)، وجاء على الصَّواب أيضًا في آخر المسألة .

(٤) في (أ) و(ش): « رواه ».

(٥) من قوله: « من التاريخ . . . » إلى هنا لم يذكره العسكري .

(٦) قوله: « أخو زكريا بن عدي » سقط من (ك).

(٧) هو: عبدالرحمٰن . وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٩١٤).

(٨) هو: أبو الزناد عبدالله بن ذَكوان .

(٩) في (ك): «ذلك»؛ وكذا عند العسكري .

رَبَاح؛ وإنما هو: الرِّيَاح[١] بن الرَّبيع؛ روى عن عبدالرحمٰن بن أبي الزِّناد[٢]: محمدُ بنُ سعيد بن[٣] الأصبَهاني وغيرُه، عن عبدالرحمٰن ابن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن المُرَقِّع[٤] بن صَيْفي بن رِيَاح[*]؛ أن رِيَاحًا[*] حدَّثه: أنَّ رسولَ الله ﷺ . . . .

وكذلك رواه المغيرةُ بن عبدالرحمٰن[٥]، عن أبي الزِّناد[٦]، عن مُرَقِّع[٧] بن صَيْفي، عن جدِّه رِيَاح[*] بن ربيع؛ قال: كنَّا مع رسول الله ﷺ . . . .

حدَّثنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم[٨]؛ قال[٩]: وحدَّثنا[١٠] أبو زرعة[١١] قال: ثنا أبو الوليد الطَّيالسي[١٢]؛ قال: ثنا

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « الرباح » بالموحَّدة، ولم تنقط الياء في (أ) و(ش)، والمثبت هو الصَّواب كما في "تصحيفات المحدثين" للعسكري، وإلا فلا يكون لتخطئة البخاري معنى، ويدل عليه أيضًا: أن ابن أبي حاتم ذكره هكذا في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥١١ رقم٢٣١٤).

(٢) قوله: «أبي الزناد» سقط من (ت) و(ك).

(٣) قوله: «ابن» سقط من (أ) و(ش).

(٤) في (ش): « أبي المُرَقِّع ».

(*) في (ت) و(ك): بالباء الموحَّدة، ولم تنقط في (أ) و(ش)، وهي ضمن السقط الواقع في (ف) كما سيأتي التنبيه عليه .

(٥) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٩١٤).

(٦) من قوله: « عن أبيه عن المرقع . . . » إلى هنا سقط من (ف) بسبب انتقال النظر.

(٧) في (ك): « المرقع ».

(٨) قوله: « عبدالرحمٰن بن أبي حاتم » من (ت) و(ك) فقط .

(٩) من قوله: « حدثنا أبو محمد . . . » إلى هنا ليس في (ف).

(١٠) في (أ) و(ت) و(ش): « ثنا » مكان: « وحدثنا ».

(١١) قوله: «قال: وحدثنا أبو زرعة » سقط من (ك).

(١٢) هو: هشام بن عبدالملك. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" =

عمر بن المُرَقِّعِ بنِ صَيْفيٍّ بنِ رِيَاح[١] بن ربيع، أخو[٢] حَنْظَلَة الكاتب؛ قال: سمعتُ أبي يحدِّث عن جدِّي رِيَاح[٣] بن الرَّبيع؛ قال: كنَّا مع رسول الله ﷺ .....[٤].

= (٣/ ٣١٤)، و"التاريخ الأوسط" (١/ ١٤٣)، وأبو داود في "سننه" (٢٦٦٩)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦٢٥)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٦٢١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٨٢) وجاء عندهم جميعًا: «رباح» بالباء الموحدة.

(١) في (ت) و(ك): بالباء الموحَّدة، ولم تنقط في (أ) و(ش) و(ف).

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّةُ: «أخي»؛ لأن المراد: رِيَاحُ بنُ الربيع، لكنْ يخرَّج ما هنا أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أخو حنظلة الكاتب.

(٣) في (ت) و(ك): بالباء الموحَّدة، ولم تنقط في (أ) و(ش).

(٤) ذكر البخاري هذا الصحابي - كما تقدم - فيمن اسمه: « رباح » بالباء الموحدة، ثم ذكر الأسانيد بذلك، ثم قال: « وقال بعضهم: رياح، ولم يثبت ». والغريب أن ابن أبي حاتم لم يذكره في "بيان خطأ البخاري" ! وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٤٧٢): « رباح بن الربيع أصح ». وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣/ ١٢٧)، وأبو نعيم في "المعرفة" (١/ ٢٤٥/ أ) فيمن اسمه: «رباح» بالباء، ثم قال ابن حبان: « ومن زعم أنه رياح بن الربيع فقد وهم »، وقال أبو نعيم: « وقيل: رياح، وهو وهم».
ورجح العسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ١١٧) ما ذهب إليه أبو حاتم .
وجميع من أخرج الحديث ذكره بالباء الموحدة: « رباح »، ومنهم الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٨٨)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٧٢).
وذكره الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ١٠٢٨)، وابن ماكولا في المختلف فيهم في "الإكمال" (٤/ ١١)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٩/ ٤١)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (١/ ٢١٠-٢١١)، و(٤/ ١١٦)، وحكَوا الخلاف، ولم يرجِّحوا.
وأما الحافظ ابن حجر: فإنه ذكره في "الإصابة" (٣/ ٢٤٨-٢٤٩) في «رباح» بالباء الموحدة، وقال: « ويقال فيه بالتحتانية، وهو قول الأكثر »، ثم عكس ذلك، فذكره في « رياح » بالياء المثناة، وقال: « ذكره ابن أبي حاتم والدارقطني بالياء آخر الحروف، والأكثر على أنه بالموحَّدة، وقد تقدم ».

١٠٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[(١)]، عن مَسْلَمَة ابن عُلَيٍّ، عن سعيد بن يَسار، عن ثَعلَبة بن مُسلِم الخَثْعَمي، عن رَوْح ابن زِنْباع، عن تَميمٍ الدَّارِيِّ؛ قال: سمعتُ عائِشَة أمَّ المؤمنين تقول[(٢)]: خرجتُ يومًا، فإذا أنا برسول الله ﷺ يمسحُ بِردائِه[(٣)] عن ظهر فَرَسِه، قلتُ: يا رسول الله، أَبِثوبِكَ تمسحُ عن فرسِك؟ قال: **«نَعَمْ يا عَائِشَةُ، مَا يُدْرِيكِ لَعَلَّ جِبْرِيلَ أَمَرَني بِذَلِكِ، مَعَ أَنِّي لَقَدْ بِتُّ**[(٤)]

---

(١) هو: عبدالله . وروايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخه" (١٨/ ٢٤٤). غير أنه سقط في سنده: سعيد بن يسار .

(٢) في (ف): «يقول»، وأهملت في (ش).

(٣) في (ك): « براده ».

(٤) كذا في جميع النسخ، ومثلُه في "تاريخ دمشق"، وهو من الإخبار بالجملة القَسَمِيَّة؛ لأن هذه اللام في «لقد» هي اللام الموطِّئةُ للقَسَم، والتقدير: مع أنِّي والله لقد بِتُّ... إلخ. والصحيح عند جمهور النحويين: جوازُ وقوع الجملة القسميَّة خبرًا، خلافًا لأبي العباس ثعلب، ومما استشهد به الجمهور: قولُهُ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [النحل: ٤١]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٩]، وغير ذلك من الآيات. ومن الحديث قولُهُ ﷺ: « وَقَيْصَرُ لَيَهْلِكَنَّ، ثُمَّ لا يكونُ قَيْصَرُ بعده » رواه البخاري في "صحيحه" (٣٠٢٧)، ومسلم في "صحيحه" (٢٩١٨)، وقولُهُ: «لقد كان مَنْ قبلكم لَيُمشَطُ بِمِشَاطِ الحديد» رواه البخاري (٣٨٥٢). وجاء أيضًا في الشِّعْرِ كما في قوله [من الكامل]:

جَشَأَتْ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيتِ لَيَأْتِيَنْ ... وإذا أتاكِ فَلاتَ حِينَ مَنَاصِ

انظر "شرح كافية ابن الحاجب" (١/ ٢٠٧-٢٠٨)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣٠٩-٣١٠)، و"التذييل والتكميل" لأبي حَيَّان (٤/ ٢٦-٢٨)، و"ارتشاف الضرب" (٣/ ١١١٥)، و"مغني اللبيب" (ص٣٩٠-٣٩١).

وَإِنَّ المَلَائِكَةَ لَتُعاتِبُنِي في[(١)] حَسِّ[(٢)] الخَيْلِ وَمَسْحِهَا »، فقلتُ: يا نبيَّ الله، فَتُوَلِّنِيهِ[(٣)] فأكونَ أنا الذي أَلِيهِ وأقومُ عليه. قال: «إِذَنْ[(٤)] لا أَفْعَلُ[(٥)]...»؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

١٠٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يونس بن حَبيب، عن أبي داود[(٦)]، عن[(٧)] شُعْبَة، عن محمد بن عبدالله بن أبي يعقوب، عن رجُلٍ سمع أبا بَرْزَة الأَسْلَمي خَلْفَ نهر بَلْخٍ[(٨)] وهو يقول: لا عَيْشَ إلا

---

(١) في (ف): « عن ».

(٢) في (ك): « حسن »، وفي (ت): « حسر ».
وحَسُّ الدَّوابِّ: نَفْضُ التُّراب عنها. "لسان العرب" (٦/ ٥٣).

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: «فَتُوَلِّينِيهِ» بإثبات ياء «تُولِّي»، كما في "تاريخ ابن عساكر"؛ لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ، وفيه وجهان:
الأوَّل: أنه فعل مضارع مرفوع، والأصل: «فَتُوَلِّينِيهِ»، ثم حُذفت منه الياء اكتفاءً بالكسرة قبلها، وهذا جارٍ على لغة هوازن وعليا قيس. وقد تقدم بيانها وبيان شواهدها في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).
والثاني: أنَّه فعلٌ مضارعٌ معتلُّ الآخر مجزومٌ بلام أمر محذوفة؛ وحذف لام الأمر فيه أقوال، وما هنا جارٍ على اختيار ابن مالك؛ أن حذفها يجوز مطلقًا. وانظر تفصيل ذلك في "المساعد، على تسهيل الفوائد" لابن عقيل (٣/ ١٢٣)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ١٧)، و"خزانة الأدب" (٩/ ١٢- الشاهد رقم ٦٨٠)، و"تفسير الكشاف" (٤/ ٥٢٧)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٣٩).

(٤) في "تاريخ دمشق": «إني» مكان: «إذن».

(٥) في رواية ابن عساكر زيادةٌ في أول الحديث وزيادةٌ في آخره.

(٦) هو: سليمان بن داود الطَّيالسي.

(٧) في (ف): « عم » بدل: « عن ».

(٨) بَلْخ: مدينة مشهورة بخراسان. "معجم البلدان" (١/ ٤٧٩).

طِرَادُ الخَيلِ الخَيْلَ[1]؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن عبدالله بن أبي يعقوب، [عن رجُلٍ][2] سمع بُرَيدة الأَسْلَمي .

١٠٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيالسي[3]، عن ابن المبارك[4]، عن عبدالله بن عُقْبة الحَضْرَمي، عن عَطاء بن دينار الخَوْلاني؛ أنه سمع فَضالَة بن عُبَيد الأنصاري؛ قال: سمعتُ عمر بن الخطَّاب يقول: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «**الشُّهَداءُ أَرْبَعَةٌ: فَمُؤمِنٌ جَيِّدُ الإِيمانِ؛ لَقِيَ العَدُوَّ فَصَدَقَ اللهَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَذَاكَ[5] الَّذِي**

---

(١) قوله: «الخيل» الثانية سقط من (ك).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولا بُدَّ منه أو ما يقوم مقامه؛ فمحمد بن عبدالله بن أبي يعقوب لم يدرك بريدة ولا أحدًا من الصَّحابة، وإنما يروي عن التابعين كما يتضح من ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٥٧٣-٥٧٤)، ولذلك جعله ابن حجر في "التقريب" (٦٠٩٥) في الطبقة السادسة، وهي طبقة من عاصروا صغار التابعين، ولم يثبت لهم لقاءُ أحد من الصَّحابة . انظر مقدمة "التقريب" (ص٨٢).
ويؤيِّد هذا: أن الحديث أخرجه سعيد بن منصور في كتاب الجهاد من "سننه" (٢٨٥٦) من طريق عبدالرحمٰن بن زياد، وابن سعد في "الطبقات"(٤/ ٢٤٣) و(٧/ ٨ و٣٦٥)، وعباس الدوري في "تاريخ ابن معين"(١٥١)، من طريق هاشم بن القاسم، كلاهما عن شعبة، به بإثبات الواسطة المبهم بين ابن أبي يعقوب وبريدة .

(٣) هو: سليمان بن داود. ولم نقف على روايته على هذا الوجه، وقد رواه عنه يونس ابن حبيب في "المسند" (٤٥) على الوجه الذي صحَّحه أبو حاتم .

(٤) هو: عبدالله ، وفي (ت): «ابن الميرك». وابن المبارك أخرج هذا الحديث في "كتاب الجهاد" كما سيأتي، لكن على الوجه الصحيح الآتي ذكره .

(٥) في (ت): «فذلك».

يَرْفَعُ إِلَيْهِ النَّاسُ[١] أَعْيُنَهُمْ ... »، وذكر الحديثَ ؟

فسمعتُ أبي يقول: هو عبدالله بن لَهِيعَة بن عُقْبة؛ نَسَبَهُ إلى جدِّه[٢]، وإنما هو: عن عَطاء بن دينار، عن أبي يزيد الخَوْلاني؛ أنه سمع فَضَالَة، عن عمر بن الخطَّاب، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ[٣].

---

(١) في (أ) و(ش): « الناس إليه ».

(٢) وتقدّم نحوُ هذا في المسألة رقم (٧٦٨).

(٣) قوله: « وهو الصحيح » من (ف) فقط . والحديث أخرجه ابن المبارك في "الجهاد" (١٢٦)- ومن طريقه علي بن المديني؛ كما في "مسند الفاروق" (٢/ ٤٦٥)، و"التفسير" (٨/ ٤٩) كلاهما لابن كثير، والطيالسي في "مسنده" (٤٥)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٢٧)- ورواه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٢ و٢٣ رقم١٤٦ و١٥٠) عن أبي سعيد مولى بني هاشم ويحيىٰ بن إسحاق، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٢) من طريق عبدالرحمن بن يزيد المقرئ، والترمذي في "الجامع (١٦٤٤) و"العلل الكبير" (٥٠٢) عن قتيبة بن سعيد، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٨٦ و١٨٧) من طريق زياد بن الحباب وكامل بن طلحة، والبزار في "مسنده" (٢٤٦) من طريق زيد بن الحباب، والطبراني في "الأوسط" (٣٦١) من طريق عبدالغفار ابن داود، جميعهم عن ابن لهيعة، عن عطاء ابن دينار، عن أبي يزيد الخولاني، عن فضالة، عن عمر، به .

قال الترمذي في "الجامع": « هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن دينار ».

وقال في "العلل الكبير": « سألت محمدًا [يعني البخاري]: هل روى هذا الحديث غيرُ ابن لهيعة ؟ قال: نعم، رواه سعيد بن أبي أيوب، عن عطاء بن دينار؛ إلا أنه يقول: عن أشياخ من خَوْلان، ولا يقول فيه: عن أبي يزيد . فقلت له: أبو يزيد الخولاني ما اسمه ؟ فلم يعرف اسمه ». اهـ.

وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا عن عمر من هذا الوجه، ولا له إسناد غير هذا الإسناد ». =

قال أبو محمد[١]: فنظرتُ بعد ذلك فيما كتبتُ عن يونس بن عبدالأَعلى في "كتاب الجهاد"، فإذا هو[٢] قد أخبَرنا، عن ابن وَهْب[٣]، عن ابن لَهِيعَة، عن عَطاء بن دينار، عن أبي يزيد الخَوْلاني، عن فَضالَة بن عُبَيد، عن النبيِّ ﷺ[٤]؛ كما قاله أبي سواءً.

١٠٢٣ - وسمعتُ أبي يقول: لا أعلمُ أحدً[٥] روى حديثَ عمرو ابن دينار، عن الحسن بن محمد، عن [عُبَيدالله][٦] بن أبي رافع؛

= وقال الطبراني: «لا يُروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به ابن لهيعة».

ونقل ابن كثير في "التفسير" عن علي بن المديني قوله: «هذا إسناد مصري صالح». ونحوه في "مسند الفاروق".

(١) قوله: «قال أبو محمد» من (أ) و(ش).

(٢) قوله: «هو» ليس في (ت) و(ك).

(٣) هو: عبدالله.

وروايته ذكرها ابن عبدالحكم في "فتوح مصر" (ص ٢٧٦-٢٧٧) تعليقًا عن عبدالله بن وَهْب، عن ابن لهيعة، عن عطاء بن دينار، عن أبي يزيد الخولاني، عن فَضالة بن عبيد: أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: إنه سمع رسول الله ﷺ...، به.

(٤) كذا في جميع النسخ! والظاهر أنه سقط منه ذكر عمر بن الخطاب بين فضالة والنبي ﷺ، يدلُّ عليه: قوله آخر المسألة: «كما قاله أبي سواء»، وأبوه ذكر في إسناده عمر ابن الخطاب - كما سبق - ويؤيده ما تقدم ذكره من أن ابن عبدالحكم رواه من طريق عبدالله بن وهب بذكر عمر في إسناده أيضًا، والله أعلم.

(٥) قوله: «أحد» من (أ) و(ش) فقط، وهو فيهما بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) في جميع النسخ: «عبدالله»، والتصويب من مصادر التخريج الآتية، وانظر "تهذيب الكمال" (١٩/ ٣٤).

قال: سمعتُ عليَّ[١] في قصَّة حاطِبِ بن[٢] أبي بَلْتَعَةَ[٣] حين[٤] بعثَه إلى أهل مكة، فوقع[٥] الكتابُ في يَدَيِ النبي ﷺ . . . الحديثَ، لا[٦] يَرويه إلا ابنُ عُيَينة[٧] وإبراهيمُ بنُ إسماعيل بن مُجَمِّع، عن عمرو بن دينار[٨].

١٠٢٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ[٩] رواه وَهْب بن جَرِير[١٠]، عن

---

(١) كذا في جميع النسخ ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قوله: « ابن » سقط من (ف) و(ت) و(ك).

(٣) في (ك): « بليقة ».

(٤) في (أ) و(ش): « حتى » بدل: « حين ». (٥) في (ك): « فرفع ».

(٦) قوله: « لا » سقط من (أ) و(ش) و(ف).

(٧) هو: سفيان، وروايته أخرجها البخاري(٣٠٠٧)، ومسلم(٢٤٩٤) في "صحيحهما". وأخرجها البزار في "مسنده"(٥٣٠)، ثم قال: « وهذا الحديث قد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه من غير هذا الوجه، وهذا الإسناد أحسن إسنادًا [كذا !] يروى في ذلك عن علي وأصحُّه، وقد ذكرناه عن عمر في قصة حاطب بغير هذا اللفظ، فذكرناه عن علي إذ كان لفظه غير ذلك اللفظ، وكان إسناده صحيحًا ».

(٨) الحديث رواه الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٢٢٣) من طريق أبان بن عثمان؛ حدثني محمد بن شريك المكي، عن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد ابن الحنفية، عن عبيدالله بن أبي رافع؛ عن علي، به. قال أبان بن عثمان: «وحدثني أبو بَصير [وهو يحيى بن القاسم]: أنه سمع هذا الحديث من عمرو بن دينار».

(٩) قوله: « عن حديثٍ » مكرر في (ش).

(١٠) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٩٤ رقم٢٦٨٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٦٥٢)، وأبو داود في "سننه" (٢٦١١)، والترمذي في "الجامع" (١٥٥٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٨٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٣٨)، وابن حبان (٤٧١٧)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٥٧٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٤٣) و(٢/ ١٠١)، والبيهقي في "سننه" (٩/ ١٥٦).

أبيه[١]، عن يحيى بن أيُّوب، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « خَيْرُ الجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلافٍ، وَخَيْرُ السَّرَايا أَربَعُ مِئَةٍ[٢]... ».

ورواه لُوَيْنٌ محمَّدُ[٣] بنُ سُلَيمان[٤]، عن حِبَّانَ بنِ عليٍّ -

---

(١) هو: جرير بن حازم .

(٢) تتمة الحديث :« ولا يُغْلَبُ اثنا عشر ألفًا من قِلَّة ».

(٣) قوله:« محمد » ليس في (ف)، وفي (أ) و(ش):« لوين بن محمد »، وانظر "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٢٩٧).

(٤) روايته أخرجها هو في "جزئه" (١١).

ومن طريقه رواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٥٧٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٢٣٩).

ورواه الإمام أحمد (١/ ٢٩٩ رقم٢٧١٨) عن يونس بن يزيد، وأبو يعلى (٢٧١٤) من طريق يونس بن محمد وحجين بن المثنى، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٢٧) من طريق داود بن عمرو، ثلاثتهم عن حبان بن علي به .

ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٥٧٤) من طريق يحيى الحماني؛ حدثنا مندل وحبان، عن يونس، عن عقيل، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، به .

قال الطحاوي:« فعاد هذا الحديث عن حبان عن يونس بن يزيد، عن عقيل بإسناده ومتنه،وكان حبان ليس بالقوي في روايته كما ذكر أحمد بن شعيب،وكذلك يقول أهل العلم بالأسانيد سواه، ومندل أخوه عندهم دونه في ذلك، وإذا كان ذلك كذلك، عاد الحديث إلى يونس على ما رواه عنه جرير بن حازم بلا شريك له من الثبت في الرواية فيه ».

ورواه الدارمي في "مسنده"(٢٤٨٢) فقال:حدثنا محمد بن الصَّلت، حدثنا حبان ابن علي، عن يونس وعقيل، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ، به .

أخو[١] مِنْدَل - عن عُقَيل[٢]، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله[٣] بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه ليثُ بن سعد[٤]، عن عُقَيل، عن ابن شِهاب: أنَّ النبيَّ ﷺ قال... ؟

فسمعتُ أبي يقول: مُرسَلٌ[٥] أشبهُ، لا يَحْتملُ[٦] هذا الكلامُ يكونُ[٧] كلامَ النبيِّ ﷺ.

---

(١) كذا في جميع النسخ بالواو في «أخو مندل»، والجادَّة أن يقال: «أخي مندل» بالياء، لأنه بدلٌ من «حبانَ»؛ لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أخو مندل.

(٢) هو: ابن خالد.

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): «عبدالله».

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (٥٧٥). ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٦٩٩) عن معمر، عن الزهري، عن النبي ﷺ به مرسلاً.
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٣٨٧) عن عبدالله بن المبارك، عن حيوة، عن عقيل، عن الزهري، عن النبي ﷺ به مرسلاً.
ومن طريق سعيد بن منصور رواه أبو داود في "المراسيل" (٣١٣).
وكان الشيخ الألباني رحمه الله قد صحَّح هذا الحديث في السلسلة الصحيحة" (٩٨٦)، ثم ظهرت له علته، فَعَدَل عن تصحيحه، ورجح الإرسال، وقال في خاتمة بحثه في الموضع السابق: «وجملة القول أن الحديث لا يصحُّ، فما جاء مخالفًا لهذا في بعض كتاباتي فأنا راجع عنه قائلاً: ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا». اهـ.

(٥) كذا في جميع النسخ، والتقدير: هو أشبهُ مرسلٌ، ولكنَّه جاء هنا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) في (ف): «لا يحمل».

(٧) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أنْ يكونَ»؛ لكنْ يخرَّج ما هنا على حذف «أنْ»، ويجوزُ لك نصبُ الفعل ورفعه؛ قال العكبري: «إذا حُذِفَتْ «أنْ»، فمن العرب مَنْ يرفع الفعل المذكور، ومنهم من ينصبه بتقدير «أن»». اهـ. =

فقلتُ لأبي: فَسَمِعَ حِبَّانُ من عُقَيل بن خالد ؟

قال: نعم، لا أعلمُ من العراقيين من سمع من عُقَيل إلا حِبَّانَ بنَ علي - أخو مِنْدَلٍ[(١)]- ومَخْلَد بن الحسين[(٢)].

= قال ابن الأثير في "النهاية: « وهي لغةٌ فاشيةٌ في الحجاز، يقولون: يريدُ يَفْعَلَ، أي: أنْ يَفْعَلَ، وما أكثَرَ ما رأيتُهَا واردةً في كلام الشافعي رحمة الله عليه ». اهـ.
ومن شواهد حذف «أنْ» مع انتصاب الفعل وارتفاعه: قراءةُ الحسن البصري: ﴿تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ﴾[الزمر: ٦٤]، بنصب «أَعْبُدَ»، وقرأ الجمهور برفعه: «أَعْبُدُ»، وقولُ العرب: تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أنْ تراه، يروى بنصب: «تسمع»، ورفعه، وقولُ طَرَفَة بنِ العبد [من الطويل]:

أَلا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟!

يروى بنصب «أحضر» وبرفعه، وفي ذلك شواهد كثيرة.
انظر: "رسالة الشافعي" (الفقرة رقم: ١٦٨، ٧٣١، ١٧٣٢). وانظر: "سر صناعة الإعراب" (١/ ٢٨٥)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص ٢٦٣-٢٦٤)، و"مغني اللبيب" (٢/ ٦٠٥)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٧٠-١٧٩)، و"التصريح، شرح التوضيح" للشيخ خالد الأزهري (٢/ ٢٤٥)، و"همع الهوامع" (١/ ٣٠-٣١)، و"خزانة الأدب" (٨/ ٥٨٠- الشاهد رقم ٦٧٣).

(١) كذا في جميع النسخ، « أخو مندل »، والجادة: « أخا » بالألف؛ لأنه بدل من « حبانَ »؛ لكن ما في النسخ صحيح، ويخرَّج على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أخو مندل؛ وقد تقدَّم نحو ذلك في أول المسألة.

(٢) قال أبو داود (٢٦١١): « والصحيح أنه مرسل ».
وقال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب، لا يسنده كبيرُ أحدٍ غير جرير بن حازم، وإنما روي هذا الحديث عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً، وقد رواه حِبَّان بن علي العَنَزي، عن عقيل، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، ورواه الليث بن سعد، عن عقيل، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً».
وقال الطحاوي (٥٧٢): « هذا الحديث عندنا ممَّا تفرَّد به جرير بن حازم، عن يونس بن يزيد بهذا الإسناد، ولا نعلم أحدًا شركه فيه، ولا نعلم أحدًا من =

١٠٢٥ - **وسألتُ أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه أبو حَيْوَة شُرَيح ابن يزيد الحِمصي، عن أبي بكر بن أبي مريم[(١)]، عن المُهاصِر بن حَبيب، عن المُسَيَّب بن مُهاجِر القرشي؛ قال: إنْ ظَنَنْتَ أن تَفِيَ بثلاثٍ فَاغْزُو[(*)] وإلا فلا تَغْزُو[(*)]: إذا أُمِرْتَ أَطَعْتَ، وإذا لَقِيتَ العدوَّ

= أصحاب الزهري رواه عن الزهري غير يونس بن يزيد، غير أن أحمد بن شعيب [يعني النسائي] قد خالفنا في ذلك ، وذكر أن الحديث بهذا الإسناد قد شرك يونسَ ابن يزيد فيه عقيل بن خالد فرواه عن الزهري بهذا الإسناد ».
وقال الحاكم (١/ ٤٤٣):« هذا إسناد صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والخلاف فيه على الزهري من أربعة أوجه ».
وقال أيضًا (٢/ ١٠١):« صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلاف بين الناقلين فيه على الزهري ».
وقال البيهقي (٩/ ١٥٦):« تفرد به جرير بن حازم موصلاً، ورواه عثمان بن عمر، عن يونس، عن عقيل، عن الزهري، عن النبي ﷺ منقطعًا ».

(١) هو: أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم، قيل اسمه: بكير ، وقيل عبدالسلام .

(*) رُسِمت في جميع النسخ :« فاغزوا » و « فلا تغزوا » بإثبات الواو بعدها ألف، والخطاب لمفرد لا لجمع، فالجادة:« فاغزُ . . . فلا تغزُ » بحذف لام الفعل المعتل الآخر؛ لبناء الأمر في الموضع الأول، ولدخول « لا » الجازمة في الموضع الآخر. ويخرَّج ما في النسخ على وجهين:
الأول: إجراء المعتل مُجرى الصحيح.
والثاني: أنَّه على لغة بعض العرب في إشباع الحركات حتى تَنشَأ عنها حروف.
وقد تقدم ذكرهما في المسألة رقم (٢٢٨).
وأما الألفُ المرسومةُ بعد الواو في الموضعين: فزائدةٌ على طريقة المتقدمين من الكتَّاب في زيادة ألف بعد واو الفعل؛ قال النووي في شرحه للحديث (١٦) من "صحيح مسلم"- وفيه أنَّ رجلاً قال لعبدالله بن عمر: أَلَا تغزو ؟! - قال:« ويجوز أن يكتب « تغزوا » بالألف وبحذفها، فالأولُ قولُ الكتاب المتقدِّمين، والثاني قولُ بعض المتأخرين؛ وهو الأصحُّ، حكاهما ابن قتيبة في أدب الكاتب ».اهـ. =

قاتَلتَ، وإذا غَنِمتَ أَدَّيْتَ ؟

فسمعتُهُما يقولانِ : إنما هو : [السَّائبُ][١] بن مهجـان .

تَمَّ الجُزْءُ السَّادسُ بحمد الله وعَوْنِه

يَتلوه[٢] في الجُزْءِ السَّابعِ في حديث: سألتُ أبي وأبا زرعة عن رواية الأوزاعيِّ، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ

والحمدُ للَّه ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآلِهِ[٣]، وسلَّم[٤]

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

= من "شرح صحيح مسلم" (١/ ١٧٩). وانظر كلام ابن قتيبة في "أدب الكاتب" (ص٢٢٥-٢٢٦). وانظر تفصيل المسألة في كتاب "المطالع النصرية، للمطابع المِصْرية، في الأصول الخطية" للعلامة نصر الهوريني (ص ١٨٩-١٩٣).

(١) في جميع النسخ :«المسيب»، والتَّصويب من مصادر ترجمته، ومنها "التاريخ الكبير" (٤/ ١٥٥ رقم٢٣٠٦)، و"الجرح والتعديل" (٤/ ٢٤٤ رقم١٠٤٨)، و"الإصابة" (٥/ ٥ رقم٣٦٥٥)، وقد أطال ابن عساكر في ترجمته في "تاريخ دمشق"(٢٠/ ١٠٢-١٠٦)، وذكر الاختلاف في نسبه، وأنه يقال أيضًا :« مهجار » بالراء، وهناك من قال:« مهاجر »، و « مهاجن »، ولم يذكر أن أحدًا سَمَّاه: « المسيب ».

(٢) في (ف):«و يتلوه ».

(٣) زاد بعده في (ف) قوله :«وصحبه ».

(٤) زاد بعده في (ف):« تسليمًا كثيرًا »، ومن قوله :« تم الجزء السادس . . . » إلى هنا من (أ) و(ف) فقط، لكن بهامش (ش):«آخر الجزء السادس».

بِسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم

وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا

الجُزْءُ السَّابعُ مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"، يَشْتَمِلُ على ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الجَنَائِزِ، والبُيُوعِ، وأَوَّلِ النِّكَاحِ[(١)]

١٠٢٦ - قال أبو محمد[(٢)]: سألتُ[(٣)] أبي وأبا زرعة عن رواية الأَوزاعي[(٤)]، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كَبَّر في الصَّلاة على الجَنائز ؟

فقال: إنه لا يُوَصِّلُونَهُ[(٥)]؛ يقولون: عن أبي سَلَمة: أنَّ

---

(١) من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم...» إلى هنا من (أ)، ومثله في (ف) إلا أنه قال: «يشتملُ على أخبار...» إلخ. وجاء بدلاً منه في (ت) و(ك): «علل أخبار رويت في الجنائز» فقط. وفي (ش): «ذكر علل أخبار رويت في الجنائز والبُيوع وأول النِّكاح» فقط.

(٢) قوله: «قال أبو محمد» من (ت) و(ك) فقط.

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «سألت» بلا واو.
والحديث تقدم في المسألة رقم (٤٨٣) بهذا الإسناد عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى على جِنازة، فكبَّر عليها أربعًا، ثم أتى قبر الميِّت، فَحَثا عليه من قِبَلِ رأسِه ثلاثًا.

(٤) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٥) «لا يوصِّلونه» بتشديد الصاد المهملة من «وصَّل»، وهو بمعنى لا يَصِلُونَهُ». انظر إيضاح ذلك في التعليق على المسألة رقم (٤١٠).
وقوله: «فقال» كذا جاء في جميع النسخ! والسؤال موجَّه في صدر المسألة إلى أبي حاتم وأبي زرعة، فيحتمل ذلك أمرين:
الأوَّل: إمَّا أن يكون الجواب منهما جميعًا، فتخرَّج «قال» على الاجتزاء، =

النبيِّ ﷺ ... مُرسَلٌ[١]، إلا إسماعيلُ بنُ عَيَّاش وأبو[٢] المُغِيرة[٣]، فإنهما رويا عن الأوزاعي كذلك.

١٠٢٧ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه هَمَّام[٤]، عن

= والأصلُ: «قالا»، ثمَّ حُذِفَتِ الألفُ، واجتزئ عنها بالفتحة قبلها، على لغة هوازن وعليا قيس في الاجتزاء بالحركات من حروف المد، وقد تقدم بيانها وبيان شواهدها في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

والثاني: أن يكون أراد: واحد منهما. فحذف الفاعل.

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) كذا في جميع النسخ بالواو، وكانت الجادَّة أن يقال: إلا إسماعيلَ بن عيَّاش وأبا المغيرة، بنصب المستثنى وما عطف عليه؛ لأنَّ الاستثناء هنا تامٌّ موجبٌ، وفي مثل ذلك يجب النصب عند أكثر النحاة خاصَّة نحاة البصرة، لكنَّ ما وقع في النسخ جائزٌ على لغةٍ حكاها أبو حَيَّان عن بعض العرب يُجْرون الاستثناء التامَّ الموجب مجرى التامِّ غير الموجب، فيجوزُ في المستثنى على ذلك ثلاثة أوجه: النصبُ على الاستثناء، والرفعُ على الابتداء، والإتباعُ بدلاً من المستثنى منه.
إذا تقرَّر هذا، فما وقع في النسخ يخرَّج على الرفع على الابتداء، وخبره: قوله: «فإنهما رويا عن الأوزاعي كذلك»، ودخولُ الفاء على خبر المبتدأ جائزٌ مطلقًا عند الأخفش، وانظر تفصيل ذلك في "همع الهوامع" (١/٤٠٣- ٤٠٦). وانظر الكلام على اللغة التي حكاها أبو حيان في المسألة رقم (٩٩٧).

(٣) هو: عبدالقدوس بن الحجَّاج .

(٤) هو: ابن يحيى العَوْذي. ولم نقف على روايته على هذا الوجه ،ولكن الحديث رواه الإمام أحمد (١/٣٨ رقم ٢٦٤) عن عفان، عن همام، عن قتادة، عن قزعة، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ ، به هكذا بزيادة « عمر ».
وقال البزار في "مسنده" (١/٢١٨): « ورواه همام أيضًا، عن قتادة، عن قزعة ويحيى بن رؤبة، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٢/٦١): « وأما حديث قزعة: فأسنده ابن عمر،عن عمر، عن النبي ﷺ».

قَتادة، عن قَزَعَة[١]، عن ابن عمر[٢]، عن النبيِّ ﷺ قال[٣]:« **إنَّ المَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ** » ؟

قال أبي: ورواه شُعْبَةُ[٤]، وابنُ أبي عَروبة[٥]، وعمر بن إبراهيم، عن قَتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبو زرعة: رواه[٦] بعضُهم عن هَمَّام[٧]، عن قَتادة، عن يحيى ابن رُؤْبَة، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي زرعة: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: مِنْ حديث هَمَّام - يعني: قَتادة: عن قَزَعَة - أشبهُ .

قلتُ: فحديثُ سعيد بن المسيّب ؟

فقال: هما حديثانِ قد رواهما[٨] جميعًا[٩].

(١) هو: ابن يحيى . (٢) في (ت) و(ك):« عن ابن عمه ».
(٣) قوله:« قال » ليس في (أ) و(ش).
(٤) روايته أخرجها البخاري (١٢٩٢)، ومسلم (٩٢٧).
(٥) هو: سعيد . وروايته أخرجها أحمد (١/ ٥١ رقم٣٦٦)، ومسلم (٩٢٧).
(٦) في (أ) و(ش) و(ف):« روى ».
(٧) رواية همام على هذا الوجه ذكرها البزار في "مسنده" (١/ ٢١٨)، والمزي في "تحفة الأشراف" (٨/ ٦٠)، وقال البزار:« ولا نعلم أحدًا روى هذا الحديث عن قزعة ويحيى بن رؤبة إلا همامٌ، عن قتادة ». (٨) يعني : قتادة .
(٩) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٩) هذا الحديث ،وأطال في ذكر الاختلاف فيه، فانظره إن شئت.

١٠٢٨ - **وسألتُ**[١] **أبا زرعة** عن حديثٍ رواه الدَّراوَرْدي[٢]، عن كَثير بن زيد، عن زينب ابْنتِ[٣] نُبَيْط[٤]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ علَّم قبرَ عثمان بن مَظْعون بِصَخْرة ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ، يُخالَفُ الدَّرَاوَرْدي فيه؛ يرويه حاتِم[٥] وغيرُه[٦]، عن كَثير بن زيد، عن المُطَّلِب بن عبدالله بن حَنْطَب؛ وهو الصَّحيحُ[٧].

١٠٢٩ - **وسألتُ**[٨] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن المبارك[٩]، عن ابن

(١) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٩٦-٩٧/مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٧٩٥).
(٢) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها ابن ماجه (١٥٦١)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٦٨).
(٣) في (ك): « ابنة »، والمثبت من بقيَّة النسخ، وله وجه صحيح في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٦).
(٤) هي: امرأة أنس بن مالك رضي الله عنه .
(٥) هو: ابن إسماعيل . وروايته اخرجها أبو داود في "سننه" (٣٢٠٦)، وابن شبَّة في "تاريخ المدينة" (١/ ١٠٢)، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٤١٢).
(٦) رواه أبو داود أيضًا (٣٢٠٦) من طريق سعيد بن سالم، عن كثير بن زيد، عن المطلب به، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٤١٢).
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٣٩٩-٤٠٠) من طريق الواقدي، عن كثير بن زيد ، به .
(٧) قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٧٩٥): « وإسناده حسنٌ، ليس فيه إلا كثير بن زيد راويه عن المطَّلب، وهو صدوق وقد بيَّن المطَّلب أن مخبرًا أخبره به ولم يُسَمِّه، ولا يضرُّ إبهام الصحابي ».
(٨) تقدمت هذه المسألة بنصها برقم (٢١٣)، وستأتي مختصرة برقم (١٠٩٢).
(٩) هو: عبدالله .

جابر[١]، عن بُسْر[٢] بن عُبَيدالله، عن أبي إدريس[٣]، عن واثِلَة[٤]، عن أبي مَرْثَد[٥]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا تُصَلُّوا إلى القُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا** » ؟

قال أبي: يَرَوْنَ أن ابنَ[٦] المبارك وَهِمَ في هذا الحديث؛ أدخلَ أبا إدريس الخَوْلانيَّ بين بُسْر بن عُبَيدالله وبين واثِلَة .

ورواه عيسى بنُ يونس، وصَدَقَةُ بنُ خالد، والوليدُ بنُ مسلم، فقالوا كلُّهم: عن ابن جابر، عن بُسْر[٧] بن عُبَيدالله؛ قال: سمعتُ واثِلَةَ بنَ الأَسْقَع يُحدِّث عن أبي مَرْثَد الغَنَوِي، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي : بُسْرٌ قد سمع من واثِلَة، كثيرًا مَّا[٨] يُحدِّثُ بُسْرٌ عن أبي إدريس؛ فغَلِطَ ابنُ المبارك، وظنَّ أنَّ هذا ممَّا روى[٩] عن أبي إدريس، عن واثِلَة . وقد سمع هذا الحديثَ بُسْرٌ مِنْ واثِلَة نفسِه؛ لأنَّ أهلَ الشام أعرفُ بحديثهم .

١٠٣٠ - وسألتُ[١٠] **أبي** عن حديثٍ رواه المُؤَمَّل بن إسماعيل، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عليِّ بن زيد، عن جابر[١١]، عن ابن عباس:

---

(١) هو: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر.
(٢) في (ش) و(ك): « بشر ».
(٣) هو: عائذ الله بن عبدالله الخولاني.
(٤) هو: ابن الأسقع.
(٥) هو: كَنَّاز بن الحصين الغَنَوي .
(٦) قوله: « ابن » سقط من (ك).
(٧) من قوله: « وصدقة بن خالد . . . » إلى هنا سقط من (ف).
(٨) في المسألة المتقدمة برقم (٢١٣): « وكثيرًا مَّا » بالواو.
(٩) أي: مما رواه بُسْرُ بنُ عبدالله .
(١٠) انظر المسألة رقم (١٠٥٠).
(١١) هو: ابن زيد .

أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على النَّجاشي ؟

قال أبي[١]: حدَّثنا أبو سَلَمة[٢]؛ قال: ثنا حمَّاد، عن عليِّ بن زيد، عن رجُلٍ، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على النَّجاشي[٣].

قال أبي: حديثُ موسى[٤] أصَحُّ .

١٠٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُؤَمَّلُ[٥]، والعلاءُ بن عبدالجبَّار، وجماعةٌ، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثُمامَة بن عبدالله، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على صَبِيٍّ - أو صَبِيَّة - فلمَّا دُفِنَ قال: « لَوْ عُوفِيَ أَحَدٌ مِنْ عَذَابِ[٦] القَبْرِ، لَعُوفِيَ هَذَا الصَّبِيُّ » ؟

قال أبي: حدَّثنا أبو سَلَمة[٧]؛ قال: حدَّثنا حمَّاد[٨]، عن ثُمامَة: أنَّ النبيَّ ﷺ ... مُرسَلٌ[٩]؛ وهذا أصَحُّ وأقوى من حديث العلاء والمُؤَمَّل[١٠] .

---

(١) قوله: « أبي » ليس في (ف). (٢) هو: التَّبُوذَكي، واسمه: موسى بن إسماعيل.

(٣) الحديث رواه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٥٤ رقم ٢٢٩٢) فقال: حدثنا عفان ابن مسلم، عن حمَّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن رجل، عن ابن عباس، فذكره.

(٤) أي: حديث أبي سلمة التَّبوذَكي .

(٥) هو: ابن إسماعيل . (٦) في (ت) و(ك): « العذاب ».

(٧) هو: التَّبوذَكي موسى بن إسماعيل. وروايته ذكرها الضياء في "المختارة" (٥/ ٢٠١).

(٨) في (ك): « جماعة »، وكذا كانت في (ت)، ثم صوِّبت .

(٩) قوله: « مرسل » ليس في (ت) و(ك)، وما أثبتناه من بقية النسخ جار على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١٠) قال الضياء في "المختارة" (٥/ ٢٠١): «وقد رواه غير واحد متصلاً كما أخرجناه، منهم: المؤمل بن إسماعيل، والعلاء بن عبد الجبار، والله أعلم ». =

١٠٣٢ - أنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم ﷺ ؛ قال[1]: حدَّثنا[2] أبي، عن أبي سَلَمة[3]، عن حمَّاد[4]، عن عثمان بن حَكيم: أنَّ جاريةً لثَقِيف بَغَتْ[5]، فوَلَدَتْ من الليل، فسألوا الحَسَنَ؛ فقال الحسن: صَلُّوا عليه[6].

= والحديث رواه أبو يعلى - كما في "المطالب العالية" (٤٥٣٢)-، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (١٤٣٥)، والطبراني في "الأوسط" (٢٧٥٣)، وابن عدي في "الكامل" (٢/١٠٨)، والضياء في "المختارة" (١٨٢٤ و١٨٢٥ و١٨٢٦) من طريق إبراهيم بن الحجَّاج، عن حمَّاد، عن ثمامة، عن أنس، به.
قال الطبراني :« لم يرو هذا الحديث عن ثمامة إلا حماد ».
واستنكره الذهبي في "الميزان" (١/ ٣٧٢). وقال ابن حجر في "المطالب العالية" (٤٥٣٢) بعد أن عزاه لأبي يعلى:« إسناده صحيح ».
ورواه عبدالله بن أحمد في "السنة" (١٤٣٤) عن أبيه، عن وكيع، عن حمَّاد، عن ثمامة، عن أنس، به. ورواه الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٢١ رقم٣٨٥٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن وكيع، عن حمَّاد، عن ثمامة، عن البراء بن عازب، عن أبي أيوب ، به مرفوعًا .
قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٤٢/ب):« يرويه حماد بن سلمة واختُلِف عنه، فرواه حَرَمي بن عمارة وسعيد بن عاصم الملح [كذا]- شيخ بصري- عن حمَّاد بن سلمة، عن ثمامة، عن أنس، وخالفهما وكيع وأبو عمر الحوضي روياه عن حمَّاد، عن ثمامة مرسلاً، وهو الصَّحيح ». وانظر "المختارة" (٥/ ٢٠١).

(١) من قوله:« أنا أبو محمد . . . » إلى هنا ليس في (ف).
(٢) في (ف):« وحدثنا ». (٣) هو: التَّبوذَكي موسى بن إسماعيل.
(٤) هو: ابن سلمة . (٥) أي: زَنَتْ . "النهاية" (١/ ١٤٤).
(٦) كذا في جميع النسخ! وفي النص إشكال، ويبدو أن المعنى: أن الجاريةَ التي بَغَتْ ولَدَتْ فماتت -أو مات ولدُها-، فسألوا الحسن البصري، فقال: صلُّوا عليها، أو عليه.
وهذا يتعلق بمسألة خلافية عَرَضَ لها الحافظُ ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ١٣١)، وهي: هل يُصلَّى على المحدود؟ فنقل عن القاضي عياض قوله:« لم يختلف العلماءُ في الصَّلاة على أهل الفِسْق والمعاصي والمقتولين في الحدود، وإن كَرِهَ =

قال أبي: لَيْتَهُ لم يكُنْ بكرَ بن عثمان والدَ محمد بن بكر البُرْساني[(١)]! والبُرْساني هو: محمد بن بكر بن عثمان، وما أخوفَني أنه خطأٌ[(٢)]! لعله أراد بكرَ بن عثمان .

١٠٣٣ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه أبو الوليد[(٤)]، عن حمَّاد ابن سَلَمة، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: كان بالمدينة حَفَّارانِ: واحدٌ يَلْحَدُ [(٥)]، والآخرُ يَشُقُّ[(٦)]، فلمَّا تُوُفِّيَ النبيُّ ﷺ، بعثوا إليهما، فسَبَقَ بالمجيء الذي يَلْحَدُ ؟

= بعضُهم ذلك لأهل الفضل، إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المحاربين، وما ذهب إليه الحسن في الميتة من نِفاس الزِّنىٰ، وما ذهب إليه الزُّهري وقتادة . . . » إلخ .
والذي ذهب إليه الزهري وقتادة ذكره ابن حجر قبل ذلك، فقال:« وعن الزهري: لا يُصَلَّى على المرجوم، ولا على قاتل نفسه، وعن قتادة: لا يُصَلَّى على المولود من الزنىٰ ».اهـ. وانظر "مصنف عبدالرزاق" (٣/ ٥٣٣-٥٣٤).

(١) معناه: أن أبا حاتم يتوقَّع أن قوله:« عثمان بن حكيم » خطأ، وصوابه:« بكر بن عثمان ».

(٢) في (ش):« أخطأ ».

(٣) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٨٥/ مخطوط) بعض هذا النص بتصرف ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٧٨٣).

(٤) هو: الطَّيالسي، هشام بن عبدالملك . وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٩٥). وتابعه يزيد بن هارون وحجاج بن منهال في وجه عنه. أما رواية يزيد ابن هارون: فأخرجها ابن سعد في الموضع السابق.
أما رواية حجاج بن منهال فأخرجها ابن عبد البر في "التمهيد"(٢٢/ ٢٩٧)، لكن حكى الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٧/ أ) أن حجاجًا أرسله،ولم يذكر فيه عائشة!.

(٥) أي: يَحفِرُ القبورَ لَحْدًا، واللَّحْدُ: الشَّقُّ الذي يُعْمَلُ في جانبِ القبر لموضع الميت؛ لأنه قد أُمِيلَ عن وسَط القبر إلى جانبه . "النهاية" (٤/ ٢٣٦).

(٦) أي: يَحفِرُ القبورَ شقًّا، بحيثُ يكون الشَّقُّ في وسَط القبر .

قال أبي: حدَّثنا أبو سَلَمة[١]؛ قال: حدَّثنا حمَّاد، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، بلا عائِشَة؛ وهذا الصَّحيحُ: بلا عائِشَة[٢].

قلتُ لأبي: الخطأُ مِنْ أبي الوليد؟

قال: لا أدري؛ من أبي الوليد، أو من حمَّاد[٣]؟

١٠٣٤ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه عبد الوارث[٥]، عن أيُّوب[٦]، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه[٧]، عن عائِشَة: أنَّ

(١) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي.

(٢) الحديث أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ٢٣١ رقم٥٤٦) عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسلاً، ليس فيه ذكر لعائشة. ومن طريق مالك أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٩٦)، وابن بشكوال في "غوامض الأسماء المبهمة" (١/ ١٥٤). وأخرجه ابن سعد أيضًا (٢/ ٢٩٥ و٢٩٦) من طريق همام بن يحيى وأنس بن عياض، كلاهما عن هشام، عن أبيه مرسلاً كذلك. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٦٣١) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن هشام بن عروة، عن فقهاء أهل المدينة. ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٣٨٤) عن معمر، عن هشام بن عروة، قال: كان بالمدينة رجلان... فذكره.
قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٧/ أ): «هو حديث يرويه هشام بن عروة، واختُلِف عنه، فرواه عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، وأرسله حجَّاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن هشام، عن أبيه. وكذلك رواه مالك وابن عيينة مرسلاً، وهو المحفوظ».

(٣) تقدم أن يزيد بن هارون وحجَّاج بن منهال تابعا أبا الوليد؛ وهذا مما يقوي أن الخطأ من حماد.

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (١٠٤٢)، وفيها زيادة على ما ها هنا، وسيأتي تخريج الحديث هناك.

(٥) هو: ابن سعيد.

(٦) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٧) هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدِّيق.

النبيَّ ﷺ كُفِّن في ثلاثة أثواب ؟

قال أبي: حدَّثنا عمرو بن مرزوق؛ قال: أخبرنا شُعْبَة[(١)]؛ قال: قلتُ لعبدالرحمٰن - يعني: ابنَ القاسم-: مَنْ حدَّثك حديثَ النبيِّ ﷺ: أنه كُفِّن في ثلاثة أثواب ؟ فقال: حدَّثنا أبو جعفر محمد بن عليٍّ: أنَّ النبيَّ ﷺ كُفِّن . . . .

١٠٣٥ - وسُئِلَ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه هُدْبَة[(٣)]، عن حمَّاد بن سَلَمَة[(٤)]، عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن

---

(١) في (ك): « أما شعبة » بدل: « أخبرنا شعبة ».

(٢) ذكر بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٦٠)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٦٩)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٦٢/مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٣٧)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٠٤٦) و(١٠٩٤).

(٣) تصحفت في (ف) إلى «هديَّة »، و هو: ابن خالد .

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٩٧) من طريق موسى بن إسماعيل، وابن حزم في "المحلى" (١/ ٢٥٠) و(٢/ ٢٣) من طريق الحجاج بن المنهال، كلاهما عن حماد، به . وقال البخاري عقبها: « ولا يصحُّ ».
ورواه البزار في "مسنده" (١٤٨/ أ/ مسند أبي هريرة) من طريق عبدالوهاب - وهو الثقفي - ورواه البزار أيضًا، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٣٤) من طريق أبي بحر البكراوي، ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢١٧)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٧٤ رقم٦٢٤) من طريق محمد بن شجاع، كلاهما عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، به .
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٠٢) من طريق ابن لهيعة، عن حُنين بن أبي حكيم، عن صفوان بن أبي سليم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعًا.
قال البيهقي: « ابن لهيعة وحنين لا يُحتجُّ بهما، والمحفوظ من حديث أبي سلمة ما أشار إليه البخاري؛ موقوف من قول أبي هريرة ».

النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: موقوفٌ على[1] أبي هريرة، لا يرفَعُهُ الثِّقات[2].

---

(١) كذا في (ش)، ومثله في "الإمام"، وفي بقية النسخ: « عن ».

(٢) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف"(١١١٥٢ و١١٩٩٨) من طريق عبدة بن سليمان ويزيد بن هارون، والبخار ي في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٩٧) من طريق عبدالعزيز الدَّرَاوَرْدي، والبزار في "مسنده" (١٤٨/ أ/ مسند أبي هريرة) من طريق ثابت بن يزيد، والدَّراوَرْدي، وابن المنذر في "الأوسط" (٥/ ٣٥٠) من طريق ابن عُلَيَّة، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٣٥) من طريق المعتمر بن سليمان، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٠٢) من طريق عبدالوهاب بن عطاء، جميعهم عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، موقوفًا عليه .
قال البخاري: « وهذا أشبه ». ونقل الترمذي في "العلل الكبير" (٢٤٥) عن البخاري أيضًا أنه قال: « إن أحمد بن حنبل وعلي بن عبدالله [أي: المديني] قالا: لا يصحُّ في هذا الباب شيء ». وقال أبو داود في "مسائله" (١٩٦٤): « سمعت أحمد ذكر في « من غسَّل ميِّتًا فليغتَسِل » فقال: ليس يثبت فيه حديث ».
وقال ابن المنذر : « الاغتسال من غسل الميت لا يجب، وليس فيه خبر يثبت ».
وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٠٢): « هذا هو الصَّحيح؛ موقوفًا »، ثم روى بإسناده إلى محمد بن يحيى الذُّهلي أنه قال: لا أعلم في: « من غسَّل ميِّتًا فليغتَسِل » حديثًا ثابتًا، ولو ثبت لزمنا استعماله .
وانظر طرق هذا الحديث والكلام عليها في "العلل" للدارقطني (١٧٧٠ و١٩٥٤)، و"الإمام" لابن دقيق العيد (٢/ ٣٧٢-٣٩١)، و(٣/ ٥٨-٦٥)، و"تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي" (١/ ١٨٠)، و"البدر المنير" لابن الملقن (٢/ ٦١-٦٩/ مخطوط)، و"فتح الباري" لابن حجر (٣/ ١٢٧)، و"التلخيص الحبير" (١٨٢)، والتعليق على "الخلافيات" للبيهقي (٣/ ٢٧٣-٢٩١).
فائدة : قال ابن المنذر في "الأوسط" (٥/ ٣٥١): « أجمع أهل العلم على أن رجلاً لو مسَّ جِيفةً، أو دمًا، أو خِنزيرًا ميتًا: أن الوضوءَ غيرُ واجب عليه؛ فالمسلم الميت أحرى أن لا يكون على من مسَّه طهارة ».

١٠٣٦ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن الحسن[١] بن زَبالَة[٢]، عن سُلَيمان بن بلال، عن عبدالحكيم بن عبدالله بن أبي فَرْوَة[٣]، عن يعقوب بن عُتبَة، عن عُرْوَة بن الزُّبَير، عن عائِشَة، عن أبي بكر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ المَيِّتَ يُنْضَحُ[٤] عَلَيْهِ الحَمِيمُ[٥] بِبُكَاءِ الحَيِّ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ ، وابنُ زَبالَة ضعيفُ الحديث[٦].

١٠٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثَناه، عن إسماعيل بن موسى[٧]؛ قال: ثنا شَريك[٨]، عن عُبَيدالله بن سعد؛ قال: حدَّثني

---

(١) في (ك): « حسن ».
(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٦٤)، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٣٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٧).
(٣) في (ك): « بُرْدَة » بدل: « فروة ».
(٤) في (ف): « لَيُنْضَحُ ».
(٥) الحَميمُ: الماء الحُارُّ . "المصباح المنير" (ص ١٥٣).
(٦) قال البزار في "مسنده" (٦٤): « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكر عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه، وعبدالحكيم بن عبدالله رجل من أهل المدينة مشهور، صالح الحديث، ويعقوب بن عتبة مشهور، ومحمد بن الحسن هذا ليِّن الحديث؛ لأنه روى أحاديث لم يتابع عليها، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم، وهو يعرف بمحمد بن الحسن بن زبالة المخزومي ».
وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٨٠٦) في محمد بن الحسن هذا: « ولقد أتى في هذه الرواية بطامة؛ لأن المشهور أن عائشة كانت تنكر هذا الإطلاق كما سيأتي ».
(٧) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/١٣٣). ورواه البخاري أيضًا من طريق أبي نضرة، عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال لعشرةٍ: « آخرُكُم موتًا في النَّار »، وكان سمرة آخرَهم . ثم قال البخاري: « ووقع في النَّار، فمات ».
(٨) هو: ابن عبدالله النَّخعي، القاضي .

رَجُل من أهل سُوقِنا من الحَمَّالين يقال له: حُجْرٌ؛ قال: غَلا السِّعْرُ بالمدينة، قال: فجَلَبْتُ إليها[١]، قال[٢]: فجلستُ إلى أبي هريرة، فقال لي[٣]: مِنْ أينَ أنت؟ قلتُ: من أهل البصرة، قال: ما فعل سَمُرَةُ بنُ جُنْدُب؟ قلتُ: حَيٌّ، قال: آللهِ، فقلتُ[٤]: آللهِ[٥]، فقال أبو هريرة: ما مِنْ أحدٍ أحبُّ إِلَيَّ بَقاءً منه. قال: قلتُ: ولِمَ ذاك[٦]؟ قال: قال لي رسولُ الله ﷺ[٧] ولحذيفةَ ولهُ -يعني[٨] سَمُرَةَ بنَ جُنْدُب-: «آخِرُكُمْ مَوتًا في النَّارِ»؟

قال أبي: ليس فيه حُذَيفة[٩].

---

(١) لعل المراد: فجلبتُ إليها بضائعَ، أو نحو هذا، والله أعلم.

(٢) قوله: «قال» سقط من (أ) و(ش).

(٣) قوله: «لي» ليس في (ك).

(٤) في (أ) و(ك): «قلت».

(٥) قوله: «فقلت آلله» سقط من (ش).

(٦) في (ت) و(ك): «ذلك».

(٧) في (ف): «النبي ﷺ» بدل: «رسول الله ﷺ».

(٨) في (ك): «معنى».

(٩) تقدم أن البخاري أخرج الحديث في "التاريخ الأوسط"، ثم قال: «ووقع في النَّار، فمات». وقال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" رقم (٩٩٦)- في ترجمة سمرة -: «سكن البصرة، وكان زياد يستخلِفُه عليها ستةَ أشهر، وعلى الكوفة ستةَ أشهر، فلما مات زياد استخلفَه على البصرة، فأقرَّه معاوية عليها عامًا أو نحوه، ثم عزله، وكان شديدًا على الحَروريَّة؛ كان إذا أُتي بواحدٍ منهم قتله، ولم يُقِلْه، ويقول: شرُّ قتلى تحت أديم السَّماء؛ يُكفِّرون المسلمين، ويَسفِكون الدِّماء. فالحَروريَّة ومن قاربهم في مذهبهم يطعَنون عليه، وينالون منه. وكان ابن سيرين والحسن وفضَلاء أهل البصرة يُثنون عليه، ويجيبون عنه».
وقال أيضًا: «وكان سمرةُ من الحفَّاظ المكثرين عن رسول الله ﷺ، وكانت وفاتُه بالبصرة في خلافة معاوية سنة ثمان وخمسين؛ سقط في قِدْرٍ مملوءةٍ ماءً حارًّا كان يتعالجُ بالقعود عليها من كُزازٍ شديد أصابه، فسقط في القِدْر الحارَّة فمات، =

١٠٣٨ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه خالد بن مَخْلَد القَطَواني[٢]، عن عبدالرحمٰن بن عبدالعزيز الأنصاري؛ قال: أخبرني الزُّهْري، عن عبدالرحمٰن بن كعب بن مالك، عن أبيه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **مَنْ رَأى**[٣] **مَقْتَلَ حَمْزَةَ ؟** »، فقالَ رجل: أنا رأيتُ مَقْتَلَهُ[٤]، فانطَلَقَ حتى أراناه، فخرجَ[٥] حتى وقفَ على حمزة، فرآه قد شُقَّ بطنُه؛ قد مُثِّلَ به. قال: يا رسولَ الله ! مُثِّلَ به والله[٦]! فكَرِهَ رسولُ الله ﷺ أن ينظرَ إليه، ووقف بين ظَهْرانَي القَتْلى؛ قال: « **أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلاءِ القَوْمِ، لُفُّوهُمْ في دِمَائِهِمْ؛ فإِنَّهُ لَيسَ جَرِيحٌ**[٧] **يُجْرَحُ في اللهِ إِلَّا جَاءَ جُرْحُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ يَدْمَى، لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِ، وَرِيحُهُ رِيحُ المِسْكِ. قَدِّموا أَكْثَرَ القومِ قُرْآنًا، وَاجْعَلوهُ في اللَّحْدِ** » ؟

= فكان ذلك تصديقًا لقول رسول الله ﷺ له ولأبي هريرة ولثالث معهما: " آخرُكُم موتًا في النَّار " ».

(١) انظر المسألة رقم (١٠١٥).

(٢) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ١٣)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٧٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١١) على هذا الوجه، وكذا ذكرها ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٥٦)؛ لكن ذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٢٧/ أ) أن عبدالرحمٰن هذا - وهو: ابن عبد العزيز بن عبدالله بن عثمان بن حنيف الأُمامي من ولد أبي أُمامة - رواه هو والليث بن سعد، عن الزهري، عن عبدالرحمٰن بن كعب بن مالك، عن جابر .اهـ. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٨٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ٨٢ رقم ١٦٧)، وفي "الدعاء"(١٩٧٣). قال الحافظ ابن حجر عن هذا الطريق: « وهو خطأ أيضًا، وعبدالرحمن هذا ضعيف ».

(٣) في (ف): « قتل » بدل: « رأى ».

(٤) في (أ) و(ش): « مقتل حمزة ».

(٥) أي: النبي ﷺ .

(٦) قوله: « والله » ليس في (أ) و(ش).

(٧) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: « جرح ».

قال أبي: يُروىٰ هذا الحديثُ عن الزُّهْري، عن ابن كعب بن مالك، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ [١].

وعبدُالرحمٰن [٢] هذا [٣]: شيخٌ مَدَنيٌّ مُضطَرِبُ الحديث [٤].

١٠٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يعقوب بن كعب الحَلَبي، عن عيسى بن يونس، عن بَشِيرٍ أبي [٥] إسماعيل، عن يحيى بن عَبَّاد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه خرجَ في جِنازَة، فعَرَضَ عليه رجُلٌ دابَّتَهُ، فلم يركَبْ، فلما دفنَها عَرَضَ عليه رجُل آخَرُ [٦] دابَّته، فركبَ ؟

---

(١) من هذا الوجه أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣٤٣) من طريق الليث ، عن ابن شهاب الزهري، به . وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٢٧/أ) الاختلاف في هذا الحديث ، ثم قال: « وقول الليث أشبه بالصَّواب ».
وقال الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٥٦) بعد أن ذكر الاختلاف في هذا الحديث:« ولا يخفى على الحاذق أن رواية الليث أرجحُ هذه الروايات - كما قررناه -؛ وأن البخاري لا يُعِلُّ الحديث بمجرَّد الاختلاف ».

(٢) يعني: ابن عبدالعزيز الأنصاري، الراوي عن الزهري .

(٣) قوله:« هذا » ليس في (ف).

(٤) وكذا قال عن هذا الراوي في "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٦٠ رقم ١٢٣١).

(٥) في (ش) و(ف):« ابن » بدل:« أبي »،والمثبت هو الصَّواب - إن شاء الله - فبشير هذا هو: ابن سليمان أبو إسماعيل الكِنْدي - ويقال: النَّهْدي - وهو يروي عن يحيى بن عبَّاد أبي هُبيرة - كما في "المعرفة والتاريخ" للفسوي (٣/ ١١٨)-، وقال الدُّوري في "تاريخه" (٢٥٣٩):« سمعت يحيى [يعني: ابن معين] يقول: بشير أبو إسماعيل هو: بشير بن سلمان ».
وعليه فالذي يظهر أن ما سيأتي في المسألة التالية متمِّمٌ لهذه المسألة؛ على نقصٍ فيها كما سيأتي التنبيه عليه ، والله أعلم .

(٦) قوله:« آخر » سقط من (ك).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يحيى بن عَبَّاد أبو هُبَيرة: أنَّ النبيَّ ﷺ ... مُرسَلٌ[١]؛ فغَلِطَ يعقوب، إلا أن يكونَ حُدِّثَ عيسى على خبر الصِّحَّة، فجعَلَ: كُنيةُ يحيى بن عَبَّاد: أبو هريرة[٢]، وزاد فيه: « عن »[٣].

---

(١) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، تقدَّم التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) كذا في جميع النسخ: « أبو هريرة » بالرفع، والجادَّة: « فجعل كُنيةَ يحيى بن عبَّاد أبا هريرة » بنصب: « كنيةَ » و « أبا هريرة » على أنهما مفعولا « جعل ».
ويُخرَّج ما في النسخ على وجهين:
الأوَّل: أن تُضبط « كنيةُ » بالرفع على أنها مبتدأ، خبرُه: « أبو هريرة »، وجملة المبتدأ والخبر في محل المفعول الثاني لـ« جعل »، والمفعولُ الأول ضميرُ الشَّأن المنويّ، والتقدير: فجَعَلَه -أي: فجعَلَ الشَّأنَ- كنيةُ يحيى بن عباد أبو هريرة. انظر تفصيلَ القول على ضمير الشأن وحذفه مفعولاً أوَّل في باب «ظن» في التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).
والثاني: أن تضبط «كُنْيَةَ» بالنصب على أنها المفعولُ الأول، وقوله: «أبو هريرة» هو المفعولُ الثاني، وهو منصوبٌ أيضًا، ومجيئُه بالواو هنا صحيح؛ وله وجهان ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢) الوجهين الأول والثالث.

(٣) المعنىٰ: أن عيسى حُدِّث بالخبر على الوجه الصحيح، أي: مرسلاً، غير أنه أخطأ؛ فصحَّف، وزاد: « عن »، فجعله متصلاً.
وتحتمل العبارة وجهًا آخرَ بأن تُضبط « حدَّث » بالبناء للفاعل، ويكون المعنىٰ: أن عيسى حدَّث بالخبر على الوجه الصحيح، مرسلاً، غير أنه صحَّف « أبي هبيرة » فجعله: « أبي هريرة »، ولما سمع يعقوب الإسناد زاد: « عن »، فشارك عيسى في الخطأ، والله تعالى أعلم.
وقد روي الحديث عن أبي هريرة من غير هذا الطريق. فأخرج ابن أبي شيبة في المصنف" (١١٢٥٤) عن وكيع، عن سفيان [وهو الثوري]، عن أبي همام السَّكوني - وهو الوليد بن قيس - عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ أُتِيَ بدابة وهو في جنازة فلم يركب، فلما انصرف ركب.

١٠٤٠ - وسمعتُ[١] أبي يقول: حدَّثنا عبدالصَّمد بن عبدالعزيز العطَّار؛ قال: حدَّثنا بَشير[٢] بن سلمان[٣].

١٠٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عثمان المُؤَذِّن[٤]، عن أبيه، عن عاصم[٥]، عن أبي وائل[٦]، عن عبدالله[٧]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يَمُوتُ لَهُما ثَلاثَةٌ** ... » ؟

قال أبي: رواه حمَّاد[٨]، عن عاصم، عن أبي وائل: أنَّ النبيَّ ﷺ.

[قلتُ][٩] لأبي[١٠]: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال أبي: قد تُوبِعَ الهيثَم بن جَهْم[١١] في هذه الرِّواية موصولاً[١٢].

---

(١) هذه المسألة تابعة للمسألة السابقة - فيما يظهر - وأفردناها بترقيم مستقل مراعاة لترقيم الطبعة الأولى.

(٢) في (ف): « بشر ».

(٣) في (ك): « سليمان ».
وقد جاءت هذه المسألة ناقصة في جميع النسخ ! والظاهر: أنها متمِّمة للمسألة التي قبلها، كما سبقت الإشارة إليه؛ فكأن أبا حاتم يعني: أن بشيرًا أبا إسماعيل المذكور في المسألة السابقة هو: بشير بن سلمان، والله أعلم.

(٤) هو: عثمان بن الهيثم بن جَهْم. وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/١٨٨ رقم ١٠٤١٤).

(٥) هو: ابن أبي النَّجود.

(٦) هو: شقيق بن سلمة.

(٧) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٨) هو: ابن زيد، أو: ابن سلمة، وكلاهما روي عنه هذا الحديث كما سيأتي في التخريج آخر المسألة، لكن كلاهما وصلاه، فلعل ثَمَّ اختلافًا على أحدهما لم نقف عليه.

(٩) في جميع النسخ: « قال » !

(١٠) في (ك): « لي أبي ».

(١١) يعني: والد عثمان المؤذِّن.

(١٢) تابعه: زائدة بن قدامة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة: =

١٠٤٢ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه[٢] عبدالوارث[٣]، عن أيُّوب[٤]، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه[٥]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كُفِّنَ في ثلاثة أثواب ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه شُعْبَةُ[٦]، عن عبدالرحمٰن بن القاسم: أنَّ النبيَّ ﷺ كُفِّنَ . . . .

قال شُعْبة: فقلتُ لعبدالرحمٰن بن القاسم: مَن حدَّثك ؟ قال: أبو جعفر محمد بن علي[٧]؛ وهو الصَّحيحُ[٨].

= أما رواية زائدة: فأخرجها البزار في "مسنده" (١٧٢٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٨٥).

وأما رواية حماد بن زيد: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٣٩ رقم١٠٢٤٠).

وأما رواية حماد بن سلمة: فأخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ٤٢١ رقم٣٩٩٥). وذكر الدارقطني في "العلل" (٧٠٣) هذا الحديث، وذكر الاختلاف على عاصم في كونه من روايته عن زِرِّ بن حبيش عن ابن مسعود موقوفًا، أو عن أبي وائل، عن ابن مسعود مرفوعًا. وقال: « ولعل عاصمًا حفظ عنهما ».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٠٣٤).

(٢) قوله: « رواه » سقط من (ك).

(٣) هو: ابن سعيد .

(٤) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

(٥) هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق .

(٦) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٨٣)، و(٣/ ٢٠٥).

(٧) أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٦١٦٩) عن ابن جريج؛ قال: سمعت محمد بن علي بن حسين يقول: بلغنا أن النبيَّ ﷺ كُفِّن في ثلاثة أثواب . . . الحديث .
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٨٤) من طريق جعفر بن محمد وجابر الجعفي، كلاهما عن محمد بن علي بن الحسين، به مرسلاً .

(٨) قوله: « وهو الصحيح » من قول أبي حاتم .

قلتُ لأبي: الوَهَمُ من عبد الوارث ؟

قال: لا أدري؛ مِنْ عبدالوارث هو، أو من أيُّوب[١] !

١٠٤٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حُمَيد بن هلال - في قَتْلى يومِ أُحد - فقال النبيُّ ﷺ: ((**احْفِرُوا وَأَعْمِقُوا، وَقَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا**)) ؟

قال أبي: ورواه سُلَيمان بن المغيرة[٢]، وأيُّوب[٣]، عن حُمَيد بن هلال، عن هشام بن عامر .

---

(١) الذي يظهر: أن الوهم من أيوب؛ لأن عبدالوارث توبع، فأخرجه ابن مردويه في "جزء أحاديث أبي الشيخ" (٧٨) من طريق سفيان بن موسى، عن أيوب، به .
وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ٥٤/ب) عن هذا الحديث ؟ فقال: « يرويه عبيدالله بن عمر، واختُلِف عنه؛ فرواه عبدالله العمري، عن أخيه عبيدالله ، عن القاسم، عن عائشة، وخالفه أبو ضمرة؛ فرواه عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة . ورواه أيوب السَّختياني، عن عبدالرحمن بن القاسم، قاله سفيان بن موسى وعبدالوارث، عن أيوب، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة. ورواه مُسَدَّد، عن أيوب، عن عبدالرحمٰن، عن عائشة مرسلاً، والذي قبله أصحُّ ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٩ و٢٠ رقم١٦٢٥١ و١٦٢٥٩)، وأبو داود (٣٢١٥)، والنسائي (٢٠١٥)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٥٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٤٤)، وأبو يعلى في "المسند" (١٥٥٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٧٣ رقم ٤٤٩).

(٣) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني. وقد اختُلِف عليه في هذا الحديث: فرواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٨٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٠ رقم١٦٢٥٦)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٧٤٩/ مسند عمر) من طريق ابن عليَّة، وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٢١٦)، والنسائي في "المجتبى" (٢٠١٠)، والفسوي في =

. . . .

= "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٥٥)، والطبري (٧٥٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٤) من طريق الثوري، وأخرجه أحمد أيضًا (٤/ ١٩ رقم١٦٢٥٤) عن ابن عيينة، ثلاثتهم - ابن علية، والثوري، وابن عيينة - عن أيوب، عن حميد، عن هشام بن عامر، عن النبي ﷺ ، به .

ورواه الطبري في "تهذيب الآثار" (٧٥٠/ مسند عمر) من طريق عبدالوهاب الثقفي، عن أيوب، عن حميد، عمَّن حدثه، عن هشام ، به .

قال أبو حاتم - كما في "المراسيل" لابنه (١٧١)-: « حميد بن هلال لم يلقَ هشام ابن عامر، يدخُل بينه وبين هشام: أبو قتادة العدوي. ويقول بعضهم: عن أبي الدَّهماء، والحفَّاظ لا يُدخلون بينهم أحدًا ». اهـ.

ورواه الإمام أحمد (٤/ ٢٠ رقم ١٦٢٦١) عن عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن حميد بن هلال؛ قال: أخبرنا هشام بن عامر به، هكذا بتصريح حميد بسماعه من هشام ! ورواية معمر عن العراقيين ضعيفة؛ قال ابن معين: « إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه؛ إلا عن الزهري وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا . . . » نقله ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٤/ ١٢٦).

ورواه عبدالرزاق في "المصنف"(٦٥٠١)- ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٧٢ رقم ٤٤٤)- عن معمر وابن عليَّة، عن أيوب،عن حميد؛ أخبرني هشام، به؛ بذكر التصريح بالسَّماع . والذي يظهر أن عبدالرزاق حمل رواية ابن علية على رواية معمر؛ لأن الإمام أحمد وغيره قد رَوَوه - كما سبق - عن ابن علية، ولم يذكروا التصريح بالسَّماع، فهذا هو المحفوظ من رواية ابن علية.

ورواه الطبراني في "الكبير"(٢٢/ ١٧٢ رقم٤٤٥) عن أبي مسلم الكشِّي، عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن حميد، عن هشام به .

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف" (٣٦٧٧٧)، والنسائي في "سننه" (٢٠١٦)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٤) من طريق سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن حميد، عن سعد بن هشام، عن هشام به . =

وقال جرير بن حازم: عن حُمَيد بن هلال، عن سعد بن[1] هشام[2].

ورواه غيرُهما[3] فقال[4]: عن حُمَيد بن هلال، عن أبي الدَّهْماء[5] - أو غيرِهِ - عن هشام بن عامر .

= قال الفسوي (٣/ ١٥٦): « وحضرت سليمان بن حرب وأجرى في ذكر هذا الحديث فقال لي: كيف رواه سليمان بن المغيرة، كتبتَه من حديث سليمان ؟ قلت: نعم؛ قال: حدثنا حميد بن هلال، عن هشام بن عامر الأنصاري . . . فذكره . ثم قال الفسوي: « وذكرت له رواية قبيصة، فإذا هو يفخِّم أمر سليمان بن المغيرة ».
ورواه عبدالوارث، عن أيوب، فزاد فيه أبا الدهماء كما سيأتي.

(١) قوله: « ابن » سقط من (ك).

(٢) لعله يعني: عن سعد بن هشام، عن هشام به . فقد أخرجه على هذا الوجه: الإمام أحمد (٤/ ٢٠ رقم١٦٢٦٣)، وأبو داود (٣٢١٧)، والنسائي (٢٠١١)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٧٤٨/ مسند عمر) من طريق جرير، به . وتقدم أن سليمان بن حرب رواه عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن حميد، عن سعد بن هشام، عن هشام ، به .

(٣) كذا ! وتقدم أن الذين رَوَوه عن حميد ثلاثة؛ إلا أن يكون قصد: على غير الوجهين السابقين .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٤/ ٢٠ رقم١٦٢٦٢)، والترمذي في "جامعه" (١٧١٣)، والنسائي في "سننه" (٢٠١٧)، وابن ماجه (١٥٦٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٥٥٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٩٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٧٣ رقم ٤٤٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٤) جميعهم من طريق عبدالوارث بن سعيد، عن أيوب، عن حميد بن هلال، عن أبي الدهماء، عن هشام بن عامر، به . قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ». وقال الطبراني: « زاد عبدالوارث في إسناد هذا الحديث: أبا الدهماء ».

(٥) هو: قِرْفَةُ بن بَيْهَس ، أو بُهَيْس .

فقلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

فقال: أيُّوب وسُلَيمان بن المغيرة أحفَظُ من جَرير بن حازم .

١٠٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هَمَّام[1]، عن قَتادة، عن أبي الجَوْزاء[2]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا حَضَرَ المُؤْمِنَ المَوْتُ، حَضَرَهُ مَلائِكَةُ الرَّحْمَةِ، قَبْضَ نَفْسِهِ فِي حَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ**[3] . . . »، الحديث[4] ؟

قال أبي: ورواه معاذ بنُ هشام[5]، عن أبيه[6]، عن قَتادة، عن

---

(١) هو: ابن يحيى العَوْذي . وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٥١١)، والبزار في "مسنده" (٢٣٥/ب/مسند أبي هريرة)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠١٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/٣٥٣). قال البزار: « وهذا الحديث رواه هشام عن قتادة، عن قسامة، عن أبي هريرة وهو أحسن له سياقة ».

(٢) هو: أَوْس بن عبدالله الرَّبَعي .

(٣) كذا جاء متن الحديث في جميع النسخ ! ولفظه في رواية ابن حبان في الموضع السابق: « إنَّ المُؤْمِن إِذَا حَضَرَه المَوْتُ حَضَرَتْهُ مَلائِكَةُ الرَّحْمَةِ، فَإِذا قُبِضَتْ نَفْسُه جُعِلَتْ في حَرِيرَةٍ بَيْضَاء . . . »، الحديث .
وقوله: « قَبْضَ نفسِه » ضبطناه على أنه مفعول لأجله، ويحتمل أن يُضبط: « قَبَضَ نفسَه » على أنه فعل ماض، فاعله ضمير مستتر يعود على مَلَك الموت، والله أعلم.

(٤) قوله: « الحديث » سقط من (ك).

(٥) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٨٣٣)، والبزار في "مسنده" (٢٤٣/أ/مسند أبي هريرة)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠١٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/٣٥٣).
قال البزار: « ولا نعلم روى هذا الحديثَ بهذا اللفظ إلا قتادة، عن قسامة، عن أبي هريرة. وقسامة رجلٌ من أهل البصرة، حدث عنه قتادة وعمران بن حُدير، وسليمان التيمي، والجريري ».

(٦) هو: هشام بن أبي عبدالله الدَّسْتَوائي.

قَسامَة بن [زُهَير][(١)]، عن أبي هريرة، عن[(٢)] النبيِّ ﷺ .

وتابعه على هذه الرِّواية القاسمُ بن الفَضل[(٣)].

قال أبي: هذا أشبهُ؛ لأنَّ هشامَ[(٤)] أحفَظُ من هَمَّام[(٥)].

١٠٤٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن حُمْران[(٦)]، عن الفَضْل بن سُوَيد، عن أبي المَلِيح بن أسامة[(٧)]، عن ابن عمر، عن[(٨)] النبيِّ ﷺ قال: « **مَا مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ إِلَّا غُفِرَ لَهُ** » ؟

قال أبي[(٩)]: يقولون: عن أبي المَلِيح، عن عبدالله بن سَلِيل[(١٠)]، عن ميمونة، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) في جميع النسخ: « زيد »، والتصويب من مصادر التخريج .

(٢) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٤٣/أ/مسند أبي هريرة)، والطبراني في "الأوسط" (٧٤٢)، وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٥٢-٣٥٣) من طريق معمر، عن قتادة، عن قسامة بن زهير، عن أبي هريرة، به .

(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) ذكر الدارقطني في "العلل" (٢٢٤٤) طريق همام والقاسم بن الفضل، ثم قال: « والله أعلم بالصَّواب ».

(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١١٤) تعليقًا من طريق معلًّى بن أسد، عن محمد بن حمران، به .

(٧) اسمه : عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد .

(٨) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٩) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(١٠) ويقال: « عبدالله بن سليط »: بالطاء كما سيأتي في التخريج، وترجم له ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٣٤٨) باسم: عبدالله بن سليط - بالطاء -، ثم قال: « وكذا ذكر البخاري الاختلاف في أبيه، والرَّاجح : السَّليط ». =

ورواه يحيى بن سعيد[١]، عن عُبَيدالله بن العَيْزار[٢]، عن أبي المَلِيح، عن عُبَيدِالله - أو عبدِالله - بنِ سَلِيل، عن بعض أزواج النبيِّ ﷺ[٣].

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ ؟

قال: ما يروي يحيى القَطَّانُ .

= وقال الخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٨٩):« وقال يحيى بن سعيد القطان: عن أبي بكار، عن أبي المليح، عن عبدالله بن سليل باللام بدل الطاء»، ثم روى في (١/ ٣٩١) عن ابن معين أنه قال:« ليس بابن سليل؛ إنما هو: عبدالله بن سليط ».

(١) هو: القطَّان .

(٢) في (ك):« الغيزار ».

(٣) لم نجد رواية يحيى بن سعيد القطان لهذا الحديث عن عبيدالله بن العيزار، ولكن وجدناه يرويه عن أبي بكار الحكم بن فرُّوخ. فالحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٦٢٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٤٣٧ رقم١٠٦٠) من طريق يحيى القطان، عن أبي بكار الحكم بن فرُّوخ، عن أبي المليح، عن عبدالله بن سليط، عن بعض أزواج النبي ﷺ - وهي ميمونة -، به .
ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٠ رقم٤٢) من طريق ابن أبي شيبة، عن يحيى القطان، به ، إلا أنه قال:«عن عبدالله بن أبي السليل» بدل:«عن عبدالله بن سليط».
ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٣١ رقم٢٦٨١٢)، والخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٨٩) من طريق يحيى القطان، به، فقال:« عن عبدالله بن سليل ».
ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٣٥ رقم٢٦٨٣٨) عن عبدالواحد الحداد، والنسائي في "سننه" (١٩٩٣) من طريق محمد بن سواء، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١١٣) من طريق مبارك أبي عبدالرحمن، ثلاثتهم عن أبي بكار الحكم ابن فرُّوخ، عن أبي المليح، عن عبدالله بن سليط، عن بعض أزواج النبي ﷺ - وهي ميمونة -، به .
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١١٣-١١٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٩ رقم٣٩)، كلاهما من طريق القاسم بن المطيب، عن أبي المليح الهذلي، حدثني سليط أخو ميمونة، عن ميمونة، به . =

١٠٤٦ - وسألتُ[(١)] **أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن المِنْهَال الضَّرير[(٢)]، عن يزيد بن زُرَيع[(٣)]، عن مَعْمَر، عن أبي إسحاق[(٤)]، عن أبيه، عن حُذَيفة؛ قال النبيُّ ﷺ: « **مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ غلَطٌ. ولم يُبيِّن غلطَه [(٥)].

= ورواه يحيى القطان وابن أبي عدي - فيما ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١١٤)- عن شعبة، عن مبشر بن أبي المليح، عن أبيه، عن ابن عمر، به .

(١) انظر المسألة رقم (١٠٣٥) و(١٠٩٤).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢٧٦٠)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٣٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٠٤)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٧٦ رقم٦٢٨).

(٣) في (ت) و(ك): « رزيع ».

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٥) نقل ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٦٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٦٨/ مخطوط) قوله: « هذا حديث غلط. ولم يبين غلطه »، وانظر "التلخيص الحبير" (١/ ٢٣٨).

وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا معمر، ولا عن معمر إلا يزيد، تفرد به محمد ».

وقال البيهقي: « قال ابو بكر بن إسحاق الفقيه: خبر أبي إسحاق، عن أبيه، عن حذيفة: ساقط ». قال البيهقي: « والمشهور: عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب الأسدي، عن علي رضي الله عنه ». وقال في "معرفة السنن والآثار" (٢/ ١٣٤) بعد أن ذكر طريق معمر وغيرها: « وكل ذلك ضعيف ».

وقال ابن الجوزي في الموضع السابق : « وأما حديث حذيفة: فإن أبا إسحاق تغير بأخرة، وأبوه ليس بمعروف في النقل ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٤٦) بعد أن ذكر طريق معمر: « ولا يثبت هذا عن أبي إسحاق، والمحفوظ: قول الثوري وشعبة ومن تابعهما عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب، عن علي ».

١٠٤٧ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن ذَكْوان، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمةَ[٢]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا صلَّى على جِنازَةٍ قال: « **اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنا وَمَيِّتِنَا** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الحفَّاظُ لا يقولون: أبو هريرة؛ إنما يقولون: أبو سَلَمة: أنَّ النبيَّ ﷺ[٣].

---

(١) نقل بعض هذه المسألة ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٧٢/ مخطوط)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٣٠)، وانظر "النكت الظراف" (١١/ ٧٢)، وستأتي برقم (١٠٥٨)، وانظر رقم (١٠٧٦).

(٢) قوله: « عن أبي سلمة » سقط من (ف).

(٣) هذا الحديث يرويه يحيى بن أبي كثير، واختُلِف عنه: فرواه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٦٨ رقم٨٨٠٩) من طريق أيوب بن عتبة، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٠٠٩ و٦٠١٠) من طريق سعيد بن يوسف وصاحب لسويد أبي حاتم، والطبراني في "الدعاء" (١١٧٥ و١١٧٦ و١١٧٧ و١١٧٨) من طريق سعيد بن يوسف، وهشام ابن حسان، وصاحب لسويد أبي حاتم، وهشام الدستوائي، وعاصم، ستتهم عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به مرفوعًا كما رواه محمد بن ذكوان .

ورواه همام بن يحيى، وهشام الدستوائي، وأبان العطَّار في بعض الطرق عنهم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه، عن النبي ﷺ ؛ كما سيأتي في المسألة رقم (١٠٧٦). وكذا رواه محمد بن يعقوب، عن يحيى .

واختُلِف على الاوزاعي فيه، فروي عنه على هذا الوجه، وروي عنه على غيره كما سيأتي .

ورواه علي بن المبارك عن ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٣٥٦)، ومعمر عند عبدالرزاق في "المصنف" (٦٤١٩)، وهمام بن يحيى عند الطحاوي في "شرح المشكل" (٩٦٦)، ثلاثتهم عن يحيى، عن أبي سلمة، به مرسلاً .

ورواه الأوزاعي عن يحيى، واختُلِف عنه: فرواه الوليد بن مسلم عند ابن حبان (٣٠٧٠)، وأبو المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج عند النسائي في "الكبرى" =

١٠٤٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالواحد بن زياد[(١)]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن علي؛ قال: أُلحِدَ لرسول الله ﷺ، ولم يُشَقَّ شَقًّا[(٢)]، ونُصِبَ عليه اللَّبِنُ نَصْبًا .

= (١٠٩١٩)، والطبراني في "الدعاء" (١١٧٤)، وإسماعيل بن عيَّاش عند أبي يعلى (٦٠٠٩)، والطبراني في "الدعاء" (١١٧٥)، وشعيب بن إسحاق عند أبي داود في "سننه" (٣٢٠١)، والبيهقي (٤/ ٤١)، وهقل بن زياد عند الترمذي في "جامعه" (١٠٢٤)، والبيهقي (٤/ ٤١)، ومحمد بن كثير الصنعاني عند الطحاوي في "شرح المشكل" (٩٧١)، ستتهم عن الأوزاعي،عن يحيى،عن أبي سلمة،عن أبي هريرة، به.

ورواه جماعة آخرون - سيأتي ذكرهم في المسألة رقم (١٠٧٦)- عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه، عن النبي ﷺ .

وأخرجه البيهقي في "سننه" (٤/ ٤١) عن الوليد بن مزيد وبشر بن بكر، كلاهما عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، به مرسلاً .

قال الترمذي في "جامعه" (١٠٢٤):« وسمعت محمدًا [يعني: البخاري] يقول: أصحُّ الروايات في هذا؛ حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه . وسألته عن اسم أبي إبراهيم فلم يعرفه ».

وذكر الدارقطني في العلل" (١٧٩٤) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « والصَّحيح عن يحيى:[فقول] من قال: عن أبي إبراهيم، عن أبيه، وعن أبي سلمة، مرسل ».

(١) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى (٣/ ٣٨٨) و(٤/ ٥٣)، و"دلائل النبوة" (٧/ ٢٥٣).

ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١/ ٣٣٩) أيضًا من طريق عبدالواحد ابن زياد، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: قال عليُّ ابن أبي طالب :« ووَلِيَ دفنَه وتكفينَه وجنَّته دونَ الناس - يعني النبيَّ ﷺ - كلُّهم أربعةٌ: عليٌّ، والعباسُ، والفضلُ، وصالحٌ مولى رسول الله ﷺ ».

(٢) تقدم تفسير اللَّحد والشَّق في المسألة رقم (١٠٣٣).

قال أبو محمد[١]: ورواه عبدالله بن داود الخُرَيْبي[٢]، عن مَعْمَر[٣]، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب؛ قال: أُلحِدَ لرسول الله ﷺ؟

قال أبي: الصَّحيحُ مُرسَلٌ، وحديثُ عبدالواحد خطأٌ.

١٠٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدة بن الأَسْوَد، عن القاسم بن الوليد، عن زُبَيد الأَيامي[٤]، عن أبي محمد، عن أبي صالح[٥]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **النِّياحةُ عَلَى المَيِّتِ، والطَّعْنُ في النَّسَبِ: كُفْرٌ** »؟

قال أبي: أبو محمد هو عندي: الأعمَش[٦].

---

(١) في (ف): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».

(٢) في (ت): « الخريني »، وفي (ك): « الحريني »، وفي(ش) يشبه أن تكون: « الحديثي ». وانظر "تهذيب الكمال" (١٤/ ٤٥٨-٤٥٩).

(٣) أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٣٨١) عن معمر، به مرسلاً كذلك، ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٠١٨) عن عبدالأعلى، عن معمر، به مرسلاً أيضًا.

(٤) هو: زُبَيد بن الحارث الأيامي، ويقال: اليامي.

(٥) هو: ذَكوان السَّمَّان.

(٦) الحديث رواه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٧٧ رقم٨٩٠٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٠٥) من طريق أبي بكر بن عياش، ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢١٠١)، وابن منده في "الإيمان" (٦٦٣) من طريق أبي معاوية، ورواه ابن منده في "الإيمان" أيضًا (٦٦٠) من طريق محمد بن عبيد وجرير بن عبدالحميد، أربعتهم عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به مرفوعًا.
قال أبو نعيم: « مشهور عن الأعمش، رواه عنه [زبيد] اليامي، وسفيان الثوري، وجرير، وأبو معاوية في آخرين ».

١٠٥٠ - وسألتُ[١] **أبا زرعة**[٢] عن حديثٍ رواه عَبْدَة[٣]، عن عُبَيدالله[٤] بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى على النَّجاشي، فكبَّر أربعًا؟

فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُبَيدالله[٥]، عن الزُّهْري، عن

---

(١) انظر المسألة رقم (١٠٣٠). (٢) في (أ) و(ش): «وسألت أبي».

(٣) يعني: ابن سليمان، وروايته أخرجها أبو يعلى في "معجمه" (٢١٦). وذكر الدارقطني في "العلل" (٩/ ٣٥٦) أن عبدة يرويه عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة. (٤) في (ف): «عبيدة».

(٥) أخرجه من طريق عبيدالله: الطيالسي في "مسنده" (٢٤١٠)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٨٩ رقم٧٨٨٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٣١٠٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٩٥)، والدارقطني في "العلل" (٩/ ٣٥٩).
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٤٥ و١٣٣٣)، ومسلم (٩٥١)، كلاهما من طريق الإمام مالك، عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، به.
وأخرجه البخاري أيضًا (٣٨٨١)، ومسلم في الموضع السابق من طريق صالح بن كيسان، عن الزهري كذلك.
وأخرجه البخاري (١٣٢٧ و١٣٢٨)، ومسلم أيضًا من طريق عقيل بن خالد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، كليهما عن أبي هريرة، به.
وأخرجه البخاري أيضًا (١٣١٨) من طريق معمر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، به.
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٨٠٤) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «والصحيح من ذلك قول من قال: عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: نعى لأصحابه النَّجاشي في اليوم الذي ماتَ فيه، وقال: «استَغفِروا لأخيكُم». قال الزهري: فحدثني سعيد، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ خرج بهم إلى المصلَّى، وصلَّى عليه، وكبَّر أربعًا». اهـ.
وذكر الدارقطني في "العلل" أيضًا (٤/ ١٠٨/أ) حديث عبدة، وبيَّن أنه وهمٌ، وقال: «والصَّحيح: عن عبيدالله، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي هريرة». اهـ.

سعيد[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: ونرى أنه وَهِمَ فيه عَبْدَةُ[٢].

١٠٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أسد بن موسى؛ قال: حدَّثنا أبو خُرَيم؛ قال: حدَّثني سُهَيل بن علي: أن عبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس كانا قاعدَيْنِ يتحدَّثان، فمرَّتْ جِنازَة، فقام أحدُهما، وجلس الآخَرُ، فلما مَضَتِ الجِنازَة؛ قال القائمُ للجالس: فلولا كنتَ قُمْتَ إذْ مَرَّتِ الجِنازَة! قال الجالسُ: فلو كنتَ جلستَ إذ مَرَّتِ الجِنازَة! قال: أنا رأيتُ[٣] رسولَ الله ﷺ يقوم؛ قال: وأنا رأيتُه يجلسُ؟

قال أبي: لا أدري أبو خُرَيْم[٤] هذا هو عُقْبَةُ بنُ أبي الصَّهْباء أو غيرُه؟

١٠٥٢- وسمعتُ أبي يقول[٥] وذكر حديثًا رواه عبدالله بن وَهْب[٦]،

---

(١) هو: ابن المسيّب.

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (١٠٩١) من طريق أخرى عدَّها أبو زرعة وهمًا أيضًا. وانظر "تهذيب التهذيب" (٢/ ٧٧).

(٣) في (ك): «أنا وأنت» بدل: «أنا رأيت».

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو مبتدأ مرفوعٌ بالواو، على إضمار همزة الاستفهام، وهذا من باب تعليق أفعال القلوب المتصرِّفة إذا وقع بعدها استفهام، نحو: ما أعلَمُ أزيدٌ عندك أم بكرٌ؟ انظر: "شرح ابن عقيل" (١/ ٣٩٣-٤٠٠).

(٥) قوله: « يقول » ليس في (ك).

(٦) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٥٧١ و٣٣٨٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٧٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٢٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٩٨١)، والشاشي في "مسنده" (٣٩٧)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٥٦ رقم ١٠٣٠٤)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٥١)، والدارقطني =

عن ابن جُرَيج[١]، عن أيُّوب بن هانئ[٢]، عن مَسْروق[٣]، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: خرجَ رسولُ الله ﷺ يومًا إلى المقابر فاتَّبَعناه، وذكر: « **قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا** »، و: « **كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ** ».

فقال: هذا أحبُّ إليَّ من حديث حمَّاد بن زيد[٤]، عن فَرقَد[٥]، عن الشَّعبي، عن مَسروق، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ؛ في هذا المعنى.

١٠٥٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدَة[٦]، عن عمرو بن النُّعمان، عن علي بن الحَزَوَّر، عن نُفَيْع[٧]، عن عمران بن

= في "سننه" (٤/ ٢٥٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٧٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٧٧) و(٨/ ٣١١).

قال ابن عدي: « وهذا في كتب ابن جريج مرسل، وهذا حديث لا يساوي شيئًا، وأيوب بن هانئ لا أعرفه، ولا يحضرني له غير هذا الحديث ».

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٢) في (ك): « حابي ».

(٣) هو: مسروق بن الأجدع.

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٥٢ رقم٤٣١٩)، وفي "الأشربة" (١٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٢٩٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٢٨)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٥٩)، وقال: « فرقد وجابر ضعيفان، ولا يصحُّ ».

(٥) هو: ابن يعقوب السَّبَخي.

(٦) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٤٨٥)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٣٩ رقم ٦٠١)، وفي "الأوسط" (٧١٣٣).

(٧) هو: ابن الحارث، أبو داود الأعمى، مشهور بكنيته.

حُصَيْن، [وأبي بَرْزَة][(١)]: أنَّ النبيَّ ﷺ خرجَ في جِنازَة، فرأى قومًا قد طَرَحوا أَرْدِيَتَهُم يمشونَ في قُمُصٍ؛ فقال: « **أَبِفِعْلِ الجَاهِلِيَّة[(٢)] تأخُذونَ؟ لَقَدْ هَمَمْتُ أنْ أدْعُوَ عَلَيْكُمْ دَعْوَةً تَرْجِعُونَ في غَيرِ صُوَرِكُم** »، فأخذوا أَرْدِيَتَهُم، فلم يعودوا لذلك؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وعَليٌّ مِنْ عُتَّقِ الشِّيعة، مُنكَرُ الحديث، ونُفَيْعٌ مُنكَرُ الحديث ضعيفٌ.

١٠٥٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن[(٣)] المَدِيني، عن عثمان بن فَرْقَد[(٤)]، عن جعفر بن محمد، عن ابن أبي رافع[(٥)]؛ قال: سمعتُ شُقْرانَ مولى رسول الله ﷺ يقول: أنا - واللهِ - طَرَحْتُ لرسول الله ﷺ قَطِيفَةً[(٦)] في القبر؟

---

(١) في جميع النسخ: « عن أبي بردة »، وهو تصحيف، وجاء على الصَّواب عند ابن ماجه والطبراني كما سبق في التخريج.

(٢) في (ك): « أنفعل للجاهلية ».

(٣) قوله: « ابن » سقط من (ت) و(ك).

(٤) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٠٤٧) فقال: حدثنا زيد بن أخزم؛ حدثنا عثمان بن فرقد، به. ثم قال: « حديث حسن غريب »، وروى علي بن المديني عن عثمان بن فرقد هذا الحديث ». ورواه الطبراني - ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٥٤٥-٥٤٦)-، فقال: حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي؛ حدثنا زيد بن أخزم؛ حدثنا عثمان بن عثمان الغطفاني؛ قال: سمعت جعفر بن محمد يحدث عن أبيه؛ قال: أخبرني عبيد الله بن أبي رافع؛ قال: سمعت شقران ... فذكره. قال المزي: « ورواية من قال عن أبيه أولى بالصَّواب ».

(٥) هو: عُبَيد الله بن أبي رافع.

(٦) في (ك): « قطيعة ».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [١].

١٠٥٥ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه وَهْب بن جرير، عن أبيه[٣]، عن النُّعمان[٤]، عن الزُّهْري، عن محمد بن سُوَيد الفِهْري، عن الضَّحَّاك بن قَيس، عن محمد بن مَسْلَمة؛ قال: السُّنَّةُ على الجِنازَة: أن يكبِّرَ الإمامُ، ثم يقرأ أمَّ القرآن في نفسِه، ثم يدعوَ ويُخْلِصَ الدُّعاءَ للميت، ثم يكبِّرَ ثلاثًا، ثم يسلِّمَ وينصرفَ. ويفعل مَن وَراءَه مثلَ[٥] ذلك ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو حبيبُ بن مَسْلَمة[٦].

---

(١) ذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ١٦٤ رقم ٨٩٩) عثمان بن فرقد، ثم قال: « سألت أبي عن عثمان بن فرقد ؟ فقال: شيخ بصري، والحديث الذي رواه عن جعفر بن محمد، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن شقران مولى رسول الله ﷺ: أنه ألقى في قبر النبي ﷺ قطيفة: حديث منكر ».

(٢) ذكر هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/٦٦/مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص" (٢/ ٢٤٤ رقم٧٦٧).

(٣) هو: جرير بن حازم .

(٤) هو: ابن راشد الجَزَري .

(٥) قوله: « مثل » سقط من (ك).

(٦) الحديث رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٥٠٠) من طريق شعيب بن أبي حمزة، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٩-٤٠) من طريق يونس بن عبدالأعلى، كلاهما عن الزهري، عن محمد بن سويد، عن الضَّحاك بن قيس، عن حبيب بن مسلمة ، به .

ورواه النسائي في "المجتبى" (١٩٩٠) من طريق الليث، عن ابن شهاب، عن محمد بن سويد، عن الضَّحاك بن قيس بنحو ذلك من قوله، ولم يذكر حبيب ابن مسلمة .

وذكر الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٤/ ٢٠٤ رقم٤٩٧٤) أن يونس بن يزيد وشعيب بن أبي حمزة خالفا الليث بن سعد، فروياه عن الزهري - وهما أحفظ الناس لحديث الزهري -، فزادا في السَّنَد ، وساقا المتن أتمَّ من سياق الليث .

١٠٥٦ - وسمعتُ أبي يقول: حدَّثنا أبو سَلَمة[١]؛ قال: حدَّثنا أبان[٢]؛ قال: حدَّثنا يحيى[٣]؛ أنَّ[٤] شَدَّاد بن عبدالله بن الهاد حدَّثه: أن نبيَّ الله ﷺ أتى على قَبر امرأة ورجُل، فقال: « **أَمَّا هذانِ فَيُعَذَّبانِ في قَبْرَيْهِمَا . . .** »، وذكر الحديثَ .

فقال[٥] أبي: كذا قال أبو سَلَمةَ: «ابنُ الهادِ» ! وهو خطأٌ، وهو عندي: شَدَّاد أبو عمَّار .

١٠٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مروان الطَّاطَرِي[٦]، عن سُلَيمان بن بلال، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه[٧]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ صَلَّى عَلَى جِنازَةٍ، فَلَهُ قِيراطٌ** » ؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: عَمرو بن يحيى، عن محمد بن يوسف بن[٨] عبدالله بن سَلَام، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ[٩] .

---

(١) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي .
(٢) هو: ابن يزيد العطَّار .
(٣) هو: ابن أبي كثير .
(٤) في (ف): « ابن » بدل: « أن ».
(٥) في (أ) و(ش): « قال ».
(٦) هو: مروان بن محمد .
(٧) هو: يحيى بن عمارة .
(٨) في (ف): «عن» بدل: «بن».
(٩) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٦١٩) من طريق خالد بن مخلد، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٧ رقم١١٢١٨) من طريق أبي سلمة منصور بن سلمة، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٢٥٨) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي، ثلاثتهم عن سليمان بن بلال، عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن يوسف ابن عبدالله بن سلام، عن أبي سعيد، به.
ورواه الإمام أحمد (٣/ ٢٧ رقم١١٢١٨)، والطحاوي في "شرح المشكل"(١٢٥٩) من طريق وُهَيب بن خالد، عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن يوسف بن عبدالله =

١٠٥٨ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن سَلَمة[٢]، عن ابن إسحاق[٣]، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى على جِنازة، فقال:« **اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا ومَيِّتِنَا، وذَكَرِنَا وأُنْثَانَا** » ؟

قال أبي: رواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة: أنَّ[٤] النبي ﷺ... مُرسَلً[٥]؛ لا يقول: أبو هريرة، ولا يُوَصِّلُه[٦] عن أبي

= ابن سلام، عن أبي سعيد، به. وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (١/ ٢٦٢-٢٦٣).

(١) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٧٢)، وابن حجر في "التلخيص" (٢/ ٢٤٨-٢٤٩ رقم٧٧٢)، وانظر "النكت الظراف" (١١/ ٧٢)، وتقدمت هذه المسألة برقم (١٠٤٧)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٠٧٦).

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٩٢٠)، والبزار في "مسنده" (١٨٠/ أ/ مسند أبي هريرة)، والطبراني في "الدعاء" (١١٧٣).
وتابعه عبدة بن سليمان عند الطحاوي في "شرح المشكل" (٩٧٣)، وعلي بن مسهر عند ابن ماجه في "سننه" (١٤٩٨)، وحماد بن سلمة عند البيهقي في "السنن" (٤/ ٤١).
وخالفهم إسماعيل بن عياش - عند الطبراني في "الدعاء" (١١٧٣)- فرواه عن محمد بن إسحاق،عن عمران بن أبي أنس،عن أبي سَلَمة،عن أبي هريرة به مرفوعًا. وإسماعيلُ بن عياش ضعيفٌ في روايته عن غير أهل الشام، وهذه منها .

(٣) هو: محمد .

(٤) في (أ) و(ش):« عن ».

(٥) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) «لا يوصِّله» من «وصَّل» مضعَّف العين، وهو في معنى «لا يَصِلُهُ»، انظر التعليق على المسألة رقم (٤١٠).

هريرة إلا غيرُ مُتْقِنٍ، والصحيح مُرسَلٌ[١].

١٠٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي مريم[٢]، عن محمد بن جعفر[٣]، عن موسى بن عُقْبَة، عن أبي إسحاق[٤]، عن مَسْرُوق، عن عبدالله[٥]، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى عن لَطْمِ الخُدودِ، وشَقِّ الجُيوبِ ؟

قال أبي: يرويه إسرائيلُ[٦]، عن أبي إسحاق، عن مَسْرُوق؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ ... مُرسَلٌ[٧].

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: إسرائيلُ أحفظُ[٨]، وموسى بن عُقبَة يروي هذه الأحاديثَ

---

(١) وهذا الذي رجحه الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٧٠-٢٧٢ رقم٥٥٦).

(٢) هو: سعيد بن الحكم. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٥٤ رقم ١٠٢٩٧).

(٣) هو: ابن أبي كثير الأنصاري.

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٥) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي. وذكر روايته الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٤٨).

(٧) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) هذا بالنسبة لرواية أبي إسحاق السَّبيعي عن مسروق، وإلا فالحديث رواه البخاري في "صحيحه" (١٢٩٧ و١٢٩٨)، ومسلم (١٠٣) من طريق الأعمش، عن عبدالله ابن مُرَّة، عن مسروق، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ به.
ورواه البخاري (١٢٩٤) من طريق الثوري، عن زُبيد اليامي، عن إبراهيم النخعي، عن مسروق، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ بمثله.

عن رجلٍ يقال له: عبدالله بن عليٍّ، عن أبي إسحاق، وعبدالله هذا رجلٌ مجهولٌ[(١)].

١٠٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن جُرَيج[(٢)]، عن إبراهيم ابن محمد بن أبي عَطاء، عن موسى بن وَرْدان، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ مَاتَ مَرِيضًا، مَاتَ شَهِيدًا، ووُقِيَ فَتَّانَ القَبْرِ**»؟

قال أبي : هذا خطأٌ؛ إنما هو: «**مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا**»[(٣)]، غيرَ أن ابن جُرَيج هكذا رواه، وإبراهيمُ[(٤)] بن محمد هو عندي: ابنُ أبي يحيى[(٥)].

---

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٨٥٧)، وذكر الاختلاف فيه على مسروق فمن دونه، وقال: وروى هذا الحديث أيضًا موسى بن عُقبَة، عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن مسروق، وهو غريب عنه، تفرَّد به محمد بن جعفر بن أبي كثير عنه، قيل :[يعني: للدارقطني] فإن ابن لهيعة رواه عن موسى بن عُقبَة، عن أبي إسحاق كذلك؟ فقال: لا أحفظه . وقال إسرائيل: عن أبي إسحاق، عن مسروق: نهى رسول الله ﷺ عن لَطْمِ الخُدود وشَقِّ الجُيوب .اهـ.

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٦١٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦١٤٥)، والطبراني في "الأوسط" (٥٢٦٢)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٢١)، والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ١٣٤)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٣٦٦).

(٣) رواه الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٠٤ رقم٩٢٤٤) من طريق ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة، به.

(٤) في (ف):« إبراهيم » بلا واو .

(٥) وهو متروك، وكذَّبه بعض أهل العلم . وتسميته: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء تدليسٌ من ابن جريج؛ كما أوضحه الدارقطني في "العلل" (١٥٩٠) بعد ذكره الاختلاف في هذا الحديث . وقال ابن معين في "تاريخه" رواية الدوري (٦٥٧): =

وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن هذا الحديث ؟

فقال: الصَّحيحُ: « مَنْ مَاتَ مُرابِطًا » .

١٠٦١ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه أَسَدُ بن موسى[٢]، عن

= «حديث، من مات مريضًا، مات شهيدًا ؛ كان ابن جريج يقول فيه: إبراهيم بن أبي عطاء ؛ يكنِّي عن اسمه، وهو إبراهيم بن أبي يحيى، وكان قدريًّا رافضيًّا ». وقال أيضًا في "سؤالات ابن الجنيد" (٢٤٢): « ليس هذا الحديث بشيء ».
وقال الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣٠٨) في إبراهيم بن أبي يحيىٰ :« وقد روى عنه ابن جريج حديثًا مع جلالته، ودلس به، فقال: إبراهيم بن أبي عطاء . . .». وانظر "لسان الميزان" (٩٩٥٥) ترجمة أبي الذئب.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٢١) من وجهين آخرين وقع في أحدهما: إبراهيم بن محمد بن أبي عاصم، وفي الآخر: إبراهيم بن أبي عاصم.
وقال ابن حجر في "لسان الميزان" (٢٨٧) في ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي عاصم: «ذكره الساجي في المكيين من "الضعفاء" وقال: تركه ابن المبارك. قال البناني في "الحافل": أخطأ فيه الساجي، والصواب: أنه ابن أبي عطاء، بدل ابن أبي عاصم، وهو الأسلمي المشهور ».اهـ.

(١) في (ك): « سئل » بلا واو .
(٢) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٤٧)، وعنه البيهقي في "شعب الإيمان" (٩٣٩٤).
والحديث أخرجه ابن أبي الدنيا في "المرض والكفارات" (٢٠٧)، والدولابي في "الكنى" (٢٠٩١/ابن حزم) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَين، والطبراني في "الأوسط" (٢٤٦٠) من طريق عبدالله بن رجاء، وابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (٤٥٩) من طريق إسماعيل بن أبان، ثلاثتهم عن عمران بن زيد التغلبي ، به .
قال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث عن عائشة إلا بهذا الإسناد تفرد به عمران ».
وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ١٠٥): « سنده جيد » !
وضعفه الشيخ الألباني في "الضعيفة" (٤٤٥٦).

عمران بن زيد التَّغْلَبي[١]، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن سالم[٢]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا ضُرِبَ مُؤمِنٌ مِنْ عِرْقٍ، إلَّا حَطَّ اللهُ بِهِ خَطِيئَةً، وَكَتَبَ لَهُ بِهِ حَسَنَةً، وَرَفَعَ لَهُ بِهِ[٣] دَرَجَةً** » ؟

قال أبي: هذا إسنادٌ مُضطَرِبٌ، وعمرانُ هو: أبو يحيى الطَّويل، كوفيٌّ ليس بالقويِّ، يُكتَب حديثُه[٤].

١٠٦٢ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن موسى[٦]، عن إسرائيل، عن عبدالله بن المُختار، عن ابن سيرين[٧]، عن أبي هريرة؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: « **وَصَبُ[٨] المُؤمِنِ كَفَّارَةٌ لِخَطَايَاهُ** » ؟

---

(١) في (ت) و(ك): «الثعلبي».
(٢) في (ك): « مسلم ». وهو : سالم بن عبدالله بن عمر .
(٣) قوله: « به » سقط من (ك).
(٤) ذكر ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٩٨ رقم ١٦٥٢) أنه سأل أباه عن عمران الطويل هذا ؟ فقال: « شيخ يُكتَب حديثه، ليس بالقويِّ ».
(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٩٣).
(٦) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣/ ق ٢٧٤/أ مسند أبي هريرة)، وابن أبي الدنيا في "المرض والكفارات" رقم (٥٨ و١٣١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٤٧)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٣٧٥).
قال البزار: « ولا نعلم روى هذه الأحاديث عن عبدالله بن المختار، عن محمد، عن أبي هريرة، إلا إسرائيل».
ورواه الدارقطني في "الأفراد"(٣٠٥/أ/ أطراف الغرائب) من طريق إسرائيل، به .
قال الدارقطني: « تفرَّد به عبدالله بن المختار عنه، وتفرَّد به عنه إسرائيل ».
(٧) هو: محمد.
(٨) الوَصَبُ: الوَجَعُ. "المصباح المنير" (ص ٦٦١). وقال ابن الأثير: « الوَصَبُ: =

قال أبي: هذا حديثٌ وَهَمٌ؛ إنما هو: ما رواه أيُّوب السَّخْتِياني(١)، عن ابن سيرين، عن أبي الرَّباب(٢) القُشَيري(٣)، عن أبي الدَّرْداء، موقوفَ(٤)(٥).

١٠٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفِرْيابي(٦)، عن عمر بن راشد(٧)، عن يحيى بن أبي كثير، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛

= دوامُ الوَجَع ولزومُه . . . وقد يطلق الوَصَبُ على التَّعب والفُتور في البَدَن. انظر "النهاية" (٥/ ١٩٠).

(١) روايته أخرجها معمر في "الجامع"(٢٠٣١٣/ المصنف)، إلا أنه وقع في المطبوع: « عن الرباب » وهو خطأ .

(٢) في (ش) تشبه أن تكون:« ابن الرفات» بدل:«أبي الرباب».

(٣) هو: مُطَرِّف بن مالك .

(٤) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٢٧ رقم ١٤٥١):« هو حديث يرويه عبد الله بن المختار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، حدَّث به عنه إسرائيل بن يونس. وقد وَهِمَ فيه عبد الله بن المختار في موضعين؛ في قوله: " عن أبي هريرة "، وفي رفعه إلى النبي ﷺ، والصَّحيح من ذلك: ما رواه أيوب السختياني، وهشام ابن حسان- وحسبُك بهما في الثقة - عن ابن سيرين، عن أبي الرئاب - واسمه مطرف بن مالك القشيري - عن أبي الدرداء من قوله؛ في حديث طويل ».

(٦) هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٥٨٢).
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٦) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَين، عن عمر بن راشد، به، ثم قال:« ولعمر بن راشد غيرُ ما ذكرت من الحديث، وعامة حديثه - وخاصةً عن يحيى بن أبي كثير - لا يوافقه الثقاتُ عليه، وينفرد عن يحيى بأحاديث عداد، وهو إلى الضَّعف أقرب منه إلى الصِّدق ».

(٧) هو: اليَمامي.

قال: قال رسولُ الله ﷺ: « إنَّ في أمَّتي أَرْبَعٌ[(١)] مِنَ[(٢)] الجَاهِلِيَّةِ لَيْسُوا بتارِكِيهِمُ[(٣)]: الفَخْرُ في الأَحْسَابِ، والطَّعْنُ في الأَنْسَابِ، والاسْتِسْقَاءُ

---

(١) كذا في جميع النسخ، ومثله في "مستدرك الحاكم" (١/ ٣٨٣)، والجادَّة: « إنَّ في أمتي أربعًا »، لكنْ يخرَّج ما في النسخ تخريجين:
الأول: برفع « أربعٌ » على أنها مبتدأ مؤخَّر، خبرُه: شبه الجملة « في أمتي »، وجملة المبتدأ مع الخبر: خبرٌ لـ« إنَّ »، واسم « إنَّ » ضميرُ الشَّأن المحذوفُ، والتقدير: « إنَّهُ - أي: الشأن والحديث - في أمَّتي أَرْبَعٌ ». وانظر الكلام على ضمير الشأن في التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).
والثاني: بنصب « أربعَ » اسمًا مؤخَّرًا لـ«إنَّ» والجادَّة: أربعًا، لكنْ حذفت ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ف): « في ».

(٣) كذا في جميع النسخ باستعمال الضمير «هم» في غير العقلاء، والجادَّة: إمَّا «ليسوا بتاركيها»، أو «بتاركيهنَّ». وما وقع في النسخ له وجه في العربية، وهو أنَّ الضمير «هم» وغيره مما يختصُّ بالعقلاء: قد يستعمل في التعبير عن غير العقلاء على سبيل التشبيه والتنزيل، وهذا كثيرٌ في كلام العرب: أن يُشبِهَ الشيءُ الشيءَ من بعض الوجوه، فيعطى حكمه، إظهارًا لأثر الملابسة والمقاربة، فيعبَّر عنه بضميره أو صفته.
ومن شواهد إجراء ضمائر العقلاء وصفاتهم على غير العقلاء: قولُ يوسف ﷺ فيما حكى الله تعالى عنه: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، وقولُهُ تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، وقولُهُ تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨]، وقولُهُ تعالى: ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾ [غافر: ١٨]، ولوجاء على الجادَّة المشهورة لقال: رأيتها لي ساجدةً، وكلٌّ في فلك يَسْبَحْنَ أو تَسْبَحُ، وادخُلْنَ مساكنكنَّ، ولدى الحناجر كاظمةً، وفي كتابنا أتي بضمير العقلاء في «بتاركيهم» للمشاكلة والملابسة اللفظية لقوله: «ليسوا»، والله أعلم. انظر "تفسير الطبري" (١٥/ ٥٥٦)، و"الكشاف" (٢/ ٤١٨)، و"التفسير الكبير" (١٨/ ٧٠)، و"البرهان في علوم لقرآن" (٤/ ٢٢)، و"الأشباه والنظائر" للسيوطي (٢/ ٦٤٩-٦٥٠)، و"تفسير أبي السعود" (٤/ ٢٥٢)، =

بِالنُّجُومِ، والنِّيَاحَةُ عَلى المَيِّتِ »، قال: « النَّائِحَةُ إذا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ؛ فَإِنَّهَا تُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَيْهَا[١] سَرَابِيلُ[٢] مِنْ قَطِرانٍ[٣]، ثُمَّ يُعْلَى[٤] عَلَيْهَا بِدِرْعٍ مِنْ لَهَبِ النَّارِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ - يعني: بهذا الإسناد - وعمرُ بن راشد ضعيفُ الحديث .

= و"روح المعاني" (١٢/ ١٧٩-١٨٠)، و"فتح القدير" (٣/ ٤٠٦)، و"أضواء البيان" (٦/ ٣٨١-٣٨٢).

(١) في (ت) و(ك): « وعليها ».

(٢) السَّرابيلُ: جمع سِرْبال، وهي كلمة فارسية معرَّبة، معناها: القميصُ الذي يُلبَسُ من أي جنسٍ كان، والقميصُ الذي يلبَسُه المحاربُ وهو الدِّرْع. وقد وردت الدَّلالتان في آية واحدةٍ من القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ﴾ [النّحل: ٨١]. انظر "النهاية" (٢/ ٣٥٧)، و"المعجم العربي لأسماء الملابس" للدكتور رجب إبراهيم (ص ٢٣١).

(٣) القَطِران: فيه ثلاث لغات: فتح القاف وكسر الطَّاء، وكسر القاف وسكون الطَّاء، وفتح القاف وسكون الطَّاء. وهو: عُصَارة شجر الأَبْهَل والأَرْز ونحوهما، يُطبَخُ فيُتحلَّب منه، فتُطلى به الإبِلُ الجَرْبى، فيَحرِقُ الجَرَبَ بحدَّته، وهو أسود مُنتِنٌ، تشتعلُ فيه النارُ بسرعة.
والمعنى: أن جلودَ أهل النار - ومنهم النائحة - تُطْلى بالقَطِران حتى يكون لهم لباسًا؛ ليزيدَ في حرِّ النار عليهم، فيكون ما يُتَوقَّى به العذابُ عذابًا. انظر "اللسان" (٥/ ١٠٥)، و"القاموس" (٤٦٣)، و"تفسير البيضاوي" (٣/ ٣٥٨)، و"المعجم الوجيز لألفاظ القرآن الكريم" للدكتور نبيل عبدالسلام هارون (ص ١٦٦).

(٤) المثبت من (أ) و(ف)، ومثله في "سنن ابن ماجه"، وفي بقيَّة النسخ: «يُغْلَى» بالمعجمة، ومثله في "مستدرك الحاكم" (١/ ٣٨٣)، و"شعب الإيمان" للبيهقي (٤٧٧٩)، و"الكامل" لابن عدي، وجاء في "مسند أحمد"(٥/ ٣٤٣ رقم٢٢٩٠٤) بلفظ: «ثمَّ يُعَلُّ عليها دِرْعٌ مِنْ لَهَبِ النار»، وفي حاشيته من طبعة الرسالة: «قال السندي: قوله: "ثم يُعَلُّ" على بناء المفعول بلام مشدَّدة، أي: يُضاعَفُ عليها». اهـ.

١٠٦٤ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثًا رواه ابن وَهْب[٢]، عن ابن جُرَيج[٣]، عن يحيىٰ، عن قَتادة، عن أنس: أنَّ رسولَ الله ﷺ جمع يوم أُحُدٍ النَّفَرَ في القبر الواحد، فكان يُقَدِّمُ في القبر إلى القِبْلَةِ أقرأَهم، ثم ذا السِّنِّ يَلي أقرأَهم .

قال أبي: يحيى هذا هو: يحيى بن صَبِيح[٤].

١٠٦٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عثمان[٥] بن حَكِيم[٦]، عن خارجة بن زيد، عن عمِّه يزيد[٧] بن ثابت، عن النبيِّ ﷺ؛ في الصَّلاة على القبور .

---

(١) نقل هذه المسألة العيني في "عمدة القاري" (٨/ ١٥٤).

(٢) هو: عبدالله . (٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٤) سُئل الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٨/ب) عن هذا الحديث ؟ فقال:« يرويه ابن جريج، واختُلِف عنه: فرواه ابن وَهْب، عن ابن جُرَيج، عن يحيىٰ، عن قتادة، عن أنس، وخالفه حجاج بن محمد، فرواه عن ابن جُرَيج، عن يحيىٰ، عن أنس، لم يذكر بينهما أحدًا، وقول ابن وَهْب أشبه بالصَّواب. وهذا يحيى يقال إنه يحيى بن صَبيح ».

(٥) في جميع النسخ:« علي »، وصحِّحت بهامش (أ)، وسيأتي في آخر المسألة على الصواب، وانظر "تهذيب الكمال" (٨/ ٩-١٠)، و(١٩/ ٣٥٥-٣٥٦).

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٢١٧)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٣٨٨ رقم١٩٤٥٣)، والبخاري في "التاريخ الأوسط" (١١٧/ الصميعي)، وابن ماجه في "سننه" (١٥٢٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٧٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠٨٣ و٣٠٨٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٢٨ و٢٢٩)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٥٩٤)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٥٩١)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٥).

(٧) في (ش):« زيد ».

رواه مَخْرَمة[١]، عن أبيه، عن عُبَيدالله بن مِقْسَم، عن خارجة بن زيد، عن أبيه زيد[٢] بن ثابت، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: حديثُ عثمان بن حَكيم أشبهُ؛ لأنَّ حِفظَ « زيد بن ثابت » أسهلُ من « يزيد بن ثابت »، لو كان كذلك، وهذا يزيدُ بن ثابت[٣] أخو زيد بن ثابت[٤].

١٠٦٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٥]، عن الوليد بن مسلم؛ قال: حدَّثنا الأوزاعي[٦]، عن عَطاء[٧]؛ أنه حدَّثه،

---

(١) هو: ابن بُكَير بن عبدالله بن الأشَج، وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١١٨/ الضميعي).

(٢) في (ش) و(ف): « عن أبيه عن زيد »، وفي (ك): « عن أبيه يزيد ».

(٣) قوله: « لو كان كذلك وهذا يزيد بن ثابت » مكرر في (ف).

(٤) قال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" رقم (٢٧٣٩): « وذكر موسى بن عقبة، عن ابن شهاب: أنه [أي: يزيد بن ثابت] رُمي يوم اليمامة بسهم، فمات بالطريق راجعًا».
وقال البخاري في "التاريخ الأوسط" (١١٧): « فإن صحَّ قول موسى بن عقبة أن يزيد بن ثابت قُتل أيام اليمامة في عهد أبي بكر، فإن خارجة لم يدرك يزيد ».
وقال ابن عبدالبر في الموضع السابق: « وروى عنه خارجةُ بن زيد؛ ولا أحسَبُه سمع منه ». وقال ابن حجر في "الإصابة" (١٠/ ٣٤١): « وإذا مات باليمامة فرواية خارجة عنه مرسلة ».

(٥) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٤٥١)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦٨٨). قال الذهبي: « رواته ثقات؛ لكنه منكر »، وقال المعلِّمي في تعليقه على "التذكرة": « علَّته أن الوليد يدلس التسوية، وكذا هشام فيما يظهر ».
وضعفه الألباني في "الضعيفة" (٤٧٧٢) لتدليس الوليد تدليس التسوية، وضَعْفِ هشام بن عمار.

(٦) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٧) هو: ابن أبي رَباح.

عن عائِشَةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ دخل عليها وعندها حَمِيمٌ[١] لها يَخْنُقُهُ الموت، فلمَّا رأى النبيُّ ﷺ ما بها قال[٢]: «**لَا تَبْتَئِسي عَلَى حَمِيمِكِ؛ فَإِنَّ ذَاكِ مِنْ حَسَنَاتِهِ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

١٠٦٧ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٤]؛ قال: ثنا معاوية

---

(١) الحَمِيمُ والحامَّةُ: هو خاصَّة الإنسان ومن يَقرُبُ منه. انظر "النهاية" (١/ ٤٤٦).

(٢) قوله: «قال» سقط من (ك).

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٨٧٠) و(١٨٩٢).

(٤) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "الصبر" (١١١)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٠١)، وابن فيل في "جزئه" (٢١/أ)، ومن طريقه القضاعي في "مسند الشهاب" (٩٩٢).
ورواه ابن عدي أيضًا (٢/ ٣٧) من طريق اليُسير بن موسى، عن بقية، ثنا معاوية بن يحيى وأبو بكر بن أبي مريم، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به.
قال ابن عدي: «وأبو بكر بن أبي مريم في هذا الإسناد غير محفوظ ...».
ورواه ابن عدي (٤/ ١١٥)، وأبو أحمد الحاكم في "الأسامي والكنى" (٢/ ٢٦٤)، وابن شاهين في "فضائل الأعمال" (٢٧٢)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٩٥٦/ العلمية) من طريق عمار بن نصر، عن بقية، عن معاوية بن يحيى، ثنا أبو بكر القتبي، عن أبي الزِّناد، به. قال الحاكم: «هذا حديث منكر، لا يحتمله أبو الزناد، وأبو بكر القتباني رجل مجهول، لا يُدرى من هو».
وهذا الحديث يُعرف بطارق بن عمار عن أبي الزِّناد؛ كما قال ابن عدي، ويأتي الكلام على روايته. وقال الذهبي في "المقتنى" (٩٠٩) في أبي بكر القتبي هذا: «مجهول، والخبر منكر».
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٥٥) من طريق معلَّى بن منصور، وابن عدي (٤/ ١١٥) من طريق يعقوب بن كاسب، كلاهما عن الدراوردي، عن طارق بن عمار، عن أبي الزناد، به. قال البخاري: «ولا يُتابَع عليه»؛ أي: طارق بن عمار. =

ابن يحيى، عن أبي الزِّناد[1]، عن الأعرَج[2]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ الرِّزْقَ يَأْتِي[3] العَبْدَ مِنَ اللهِ عَلَى قَدْرِ المَؤُونَةِ، وإِنَّ الصَّبْرَ يَأتي العَبْدَ مِنَ اللهِ[4] عَلَى قَدْرِ المُصِيبَةِ»؟

قال أبي: هو معاويةُ بن يحيى الأَطْرابُلُسي، وهذا الحديثُ هو حديث عَبَّاد بن كثير[5]، فأراه أَخَذَ[6] عن عَبَّاد، عن أبي الزِّناد[7].

= ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٢٧)، وابن عدي (٤/ ١١٥) من طريق إبراهيم ابن حمزة، عن الدراوردي، عن عباد، عن طارق، عن أبي الزناد، به.
ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٤٢١/ بغية الباحث) من طريق وهب بن وهب، عن عبَّاد، عن أبي الزناد، به.
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" أيضًا، والبزار (رقم ١٥٠٦/ كشف الأستار)، وابن عدي (٤/ ١١٥)، والفاكهي في "فوائده" (١١١)- ومن طريقه ابن بشران في "الأمالي" (١٤٥٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٩٥٤/ العلمية)-، كلُّهم من طريق الدراوردي، عن طارق وعباد بن كثير، عن أبي الزناد، به .
قال البزار: « لا نعلمه عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد »، وقال البيهقي: « تفرَّد به طارق بن عمار وعباد، وقد قيل: عن عباد، عن طارق، و[هو] الأصح، وطارق يُعرَف بهذا الحديث ».

(١) هو: عبدالله بن ذَكوان .

(٢) هو: عبدالرحمن بن هُرمُز .

(٣) في (ت): « يأتني ».

(٤) قوله: « من الله » من (ف) فقط.

(٥) روايته أخرجها الحارث بن أبي أسامة (٤٢١/ بغية الباحث) عن عبدالرحيم بن واقد، عن وهب بن وهب، عن عباد، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به.
ورواه الحسن بن سفيان - كما في "تفسير ابن كثير" (٨/ ٤٥٤)-، عن يزيد بن صالح، عن خارجة، عن عباد، عن أبي الزناد، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به.
ومن طريق الحسن بن سفيان رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٤٠٠).

(٦) أي: أَخَذَهُ، والمراد: أخذه معاوية بن يحيى، عن عَبَّاد بن كثير، عن أبي الزناد. وهذا من حذف المفعول للعلم به. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٧) سيأتي في المسألة رقم (١٨٧٠) قولُ أبي حاتم: « هذا حديثٌ منكر، يَحْتملُ =

١٠٦٨ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه المُسَيَّب بن واضح، عن أبي إسحاق الفَزاري[(٢)]، عن خالد الحذَّاء، عن أبي قِلابة[(٣)]، عن عبدالله بن يزيد، عن عليِّ بن أبي طالب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ[(٤)] يَمُوتُ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ المُسْلِمينَ يَكُونُوا[(٥)] مِئَةً يَشْفَعونَ لَهُ، إلا شُفِّعُوا فيه » ؟

قال أبي: إنما هو[(٦)]: عبدالله بن يزيد[(٧)]، عن عائِشَة[(٨)].

= أن يكون بين معاوية وأبي الزناد: عبَّاد بن كَثِير، وهو عندي الأطرابلسي ». وانظر المسألة رقم (١٨٩٢) ففيها تفصيلٌ.

(١) انظر المسألة رقم (١٨٩٢).

(٢) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث . وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٣٩٧).

(٣) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي .

(٤) في (ت) و(ف): « ما من عبد من مسلم ».

(٥) كذا في جميع النسخ، بحذف نون الرفع بلا ناصب ولا جازم، ولا نون توكيد ولا نون وقاية، والجادَّة: « يكونون»، لكنَّ ما وقع في النُّسخ يحتمل وجهين:
الأوَّل: إمَّا أن يكون هناك سقطٌ، والأصل: «يبلغون أن يكونوا»- كما في بعض مصادر التخريج - فسقط قوله: «يبلغون أن»، فبقي «يكونوا» بلا نون.
والثاني: إذا صحَّت الرواية بهذا، ولم يكن فيها سقط أو تصحيف، فإنَّ لها وجهًا صحيحًا في العربية، على لغة لبعض العرب يحذفون نون الرفع من المضارع بلا موجب؛ تخفيفًا، وهذا ثابتٌ في الكلام الفصيح نثرِهِ ونظمِهِ، وهي لغةٌ صحيحةٌ قليلة الاستعمال. وانظر الكلام عليها في المسألة رقم (١٠١٥). ووقع في المسألة رقم (١٨٠٣): « يبلغون مئة ».

(٦) قوله: «هو» سقط من (ت) و(ف) و(ك). (٧) في (ف): « زيد ».

(٨) الحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (١٦٣٠)، وأحمد في "المسند" (٦/ ٩٧ رقم ٢٤٦٥٧) من طريق شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عبدالله بن يزيد، عن عائشة، به . =

١٠٦٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم[(١)]، عن شَيبان[(٢)]، عن ليث[(٣)]، عن[(٤)] عبد الملك بن أبي بشير، عن حَفْصَةَ ابْنَتِ[(٥)] سيرين، عن أم سُلَيم[(٦)]، عن رسول الله ﷺ قال:« لِتَلِي[(٧)] غَسْلَ المَرأةِ أَوْلَى نِسَائِهَا بِهَا، فإنْ كَانَتْ ضَعيفَةً أو صَغيرَةً، وَلِيَتْهَا

= ورواه أحمد في "المسند" (٦/ ٣٢ رقم٢٤٠٣٨)، ومسلم في "صحيحه" (٩٤٧)، والترمذي في "جامعه" (١٠٢٩)، والنسائي في "المجتبى" (١٩٩١ و١٩٩٢) من طريق أيوب، عن أبي قلابة، عن عبدالله بن يزيد، عن عائشة، به .
قال الترمذي:«حديث عائشة حديث حسن صحيح، وقد أوقفه بعضهم ولم يرفعه ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٩١/ب) الخلاف في رفع هذا الحديث ووقفه، وقال:« ورفعُه صحيحٌ ».
وقال أيضًا في "العلل" (٣٩٧):« يرويه أبو إسحاق الفزاري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عبدالله بن يزيد، عن علي، عن النبي ﷺ ، وخالفه أصحابُ خالد الحذاء؛ رَوَوه عنه،عن أبي قلابة، عن عبدالله بن يزيد، عن عائشة، عن النبي ﷺ، وهو الصَّواب ».

(١) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٥).
ورواه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٥/ ١٢٤ رقم ٣٠٤) من طريق آدم بن أبي إياس، والحسن بن موسى الأشيب، كلاهما عن شيبان، به . وسيأتي ذكر رواية هاشم بن القاسم عن شيبان قريبًا .

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن النحوي .

(٣) هو: ابن أبي سُلَيم .

(٤) في (ك):« ابن » بدل:« عن ».

(٥) في (ك):« ابنة »، وهو الجادَّة، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو صحيح في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٦) في (أ) و(ش):« أم سلمة ».

(٧) كذا في جميع النسخ :« لتلي » بإثبات ياء في آخره، والقياس:« لِتَلِ »؛ لأنه مضارع معتل الآخر مجزوم بلام الأمر، وفاعله:« أولى »، وعلى ذلك جاءت الرواية في "المعجم الكبير" للطبراني:«وَلْيَلِ غَسْلَهَا أَوْلَى النِّساء بها»، ومثله في "سنن البيهقي"، إلا أن فيها:«أَوْلَى الناس بها». ويخرَّج ما في النسخ على وجهين : =

امْرَأَةٌ[١] مُسْلِمَةٌ وَرِعَةٌ، فَأَمِرِّي[٢] بِبَطْنِهَا، فَامْسَحِيهِ مَسْحًا رَفِيقًا، فَإِنْ كَانَتْ حُبْلَى فَلا تُحَرِّكِيهَا، ثُمَّ خُذي كُرْسُفًا[٣]، فَاغْسِلِيهِ غَسْلاً حَسَنًا، ثُمَّ أَدْخِلي يَدَكِ[٤] مِنْ تَحْتِ الثَّوْبِ، فَامسَحِي سِفْلَتَهَا ثَلاثَ مَرَّاتٍ مَسْحًا حَسَنًا قَبْلَ أَنْ تُوَضِّئيهَا، ثُمَّ وَضِّئيهَا بِماءٍ فيهِ سِدْرٌ، وَلْتُفْرِغِ المَاءَ امرَأَةٌ قَائِمَةٌ لا تَلي شَيْئًا غَيْرَهُ، حتَّى[٥] تُنَقِّيَ السِّدْرَ وأَنتِ تَغْسِلِي[٦] بِهِ، هَذَا بَيانُ وُضُوئِهَا، فَإِذا فَرَغْتِ مِنْ[٧] وُضُوئِهَا، فَأَمِرِّي[٨] بِغَسْلِ

= **الأول**: أن المعتلَّ أُجريَ مُجرى الصحيح، بتقدير ضمة الرفع على الياء، ثم حذفها للجزم، فتكونُ علامةُ الجزم السكون؛ كالفعل الصحيح.
والثاني: أن الفعل مجزومٌ بحذف الياء التي هي لامُ الكلمة؛ لكنَّ هذه الياء التي في آخر الفعل نشأت عن إشباع كسرة اللام؛ فهي ياءٌ زائدة، لا أصليَّة.
وانظر تعليقنا على المسألة رقم (١٢٣) و(٢٠٠) و(١٠٢٥).

(١) في "المعجم الكبير" للطبراني: «فَلْتَلِهَا امْرَأَةٌ»، وفي "سنن البيهقي": «فلتغسِّلها امْرَأَةٌ».

(٢) في (ت) و(ك): «فآمري». وفي "معجم الطبراني": «فليبدؤوا ببطنها، فليُمْسَح»، وفي "سنن البيهقي": «فليُبْدأ ببطنها فليُمْسَح». وفي هذه العبارة التفات من ضمير الغيبة إلى الخطاب، وانظر الكلام على الالتفات في التعليق على المسألة رقم (٨٨٤).

(٣) الكُرْسُف: القُطْن. "المصباح المنير" (٢/ ٥٣٠).

(٤) في (ت): «بيدك»، وفي (ك): «بيديك».

(٥) في (ت) و(ك): «ثم» بدل: «حتى».

(٦) كذا في جميع النسخ بحذف نون الرفع بلا ناصب ولاجازم، ولا نون توكيد ولا نون وقاية، تخفيفًا، وهي لغة صحيحة تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (١٠١٥). وفي "معجم الطبراني": «حتَّى تُنَقِّيَ بالسِّدرِ وأَنتِ تَغْسِلينَ»، وهو الأصل، ولم ترد هذه الجملة في رواية البيهقي ولا في بقيَّة مصادر التخريج.

(٧) قوله: «من» سقط من (ف).

(٨) كذا في جميع النسخ، وعند الطبراني: «فابدئي»، وعند البيهقي: «وابدئي».

رَأْسِهَا، فاغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَلَا تَقْرَعي[١] رأسَهَا بِمُشْطٍ ...»، وذكرتُ حديثَ غسل الميِّت بطوله؟

قال أبي: هذا حديثٌ كأنه باطلٌ! يشبه أن يكونَ كلام ابن سيرين.

قال أبو محمد[٢]: روى هذا الحديثَ عن شَيبان[٣] - سوى الوليد ابن مسلم - أبو النَّضْر هاشم بن القاسم[٤].

وحدَّثنا أبي عن سهل بن عثمان العَسْكري[٥]، عن [عبدالرحيم][٦] ابن سُلَيمان، عن[٧] جُنَيد بن أبي دَهْرَة[٨] التَّيمي، عن عبد الملك بن أبي بَشير[٩].

---

(١) في (ش): «ولا تقرع»، وفي (ت): «ولا تفرغي»، وعند الطبراني والبيهقي: «ولا تُسَرِّحي»، ومعنى «لا تقرعي رأسها بمشط» أي: لا تسرِّحيها؛ يقال: قَرَعَ الشيءَ يَقْرَعُهُ قَرْعًا، أي: ضرَبَهُ. انظر: "المعجم الوسيط" (قرع).

(٢) في (ف): «قلت».

(٣) في (أ): «شعبان»، وفي (ش): «سفيان».

(٤) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٤-٥).

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٥/ ١٢٤ رقم٣٠٤).

(٦) في جميع النسخ: «عبدالرحمٰن»، والمثبت هو الصَّواب، كما في مصادر التخريج. والمعروف بالرواية عن جنيد بن أبي دهرة: عبدالرحيم بن سليمان، وهو الذي يروي عنه سهل بن عثمان العسكري؛ كما في "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٢٧ رقم٢١٩٢)، و"تهذيب الكمال" (١٨/ ٣٦-٣٨).

(٧) في (أ) و(ش): «ابن» بدل: «عن».

(٨) بدال مهملة، مع هاء ساكنة. انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٤/ ٣١٣). وقال الذهبي في ترجمته من "الميزان" (١/ ٤٥٢): «له حديثٌ في غسل الميت طويلٌ منكر؛ في ثاني حديث ابن السوَّاق».

(٩) المقصود هنا: بيانُ أنَّ ليث بن أبي سُلَيم لم ينفرد بالحديث، بل تابعه جُنيد بن أبي دهرة، عن عبدالملك بن أبي بشير، عن حفصة بنت سيرين، عن أم سُلَيم، به.

ورَوَى عن حَفْصَة ابْنَتِ[١] سيرين، عن أُمِّ عَطِيَّة، عن النبيِّ ﷺ: أَيُّوبُ[٢]، وخالدٌ الحذَّاء[٣]، وعاصمٌ الأحولُ[٤]، وهشامُ بن حَسَّان[٥]: أن إحدى بنات النبيِّ ﷺ تُوُفِّيَتْ ... كُلَيْماتٍ يزيد بعضُهم على بعض، ليس مِنْ هذا المتن فيه إلا ذِكْرُ السِّدْرِ والكَافُور، و: «اغْسِلِيها[٦] وِتْرًا، وابْدَئي بمَيامِنِها»، وهاهنا: «ابْدَئي بِسِفْلَتِهَا[٧]». والحديثُ عن أُمِّ عَطِيَّة، وقال هاهنا[٨]: عن أُمِّ سُلَيم، وليس لأُمِّ سُلَيم عن النبيِّ ﷺ في غُسْلِ الميِّت شيءٌ .

١٠٧٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُخَيِّس[٩] بن تَميم

---

(١) في (ك): « ابنة »، والمثبت من بقيَّة النسخ، وله وجه صحيحٌ في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٢) هو: ابن أبي تميمة السَّخْتِياني. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٢٥٤ و١٢٦٠)، ومسلم (٩٣٩).

(٣) روايته أخرجها البخاري أيضًا (١٦٧ و١٢٥٥ و١٢٥٦)، ومسلم (٩٣٩).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٥/ ٨٥ رقم٢٠٧٩٥)، ومسلم (٩٣٩).

(٥) روايته أخرجها البخاري (١٢٦٣)، ومسلم (٩٣٩).

(٦) في (ش): «واغسلنها».

(٧) في (ت): «سفلتها»، وفي (ك): «بسفليها»، والذي تقدَّم في هذا الحديث: «فامْسَحِي سِفْلَتَهَا».

(٨) بعده في (ف): « ابدَئي بِسِفْلَتِهَا، والحديثُ عن أُمِّ عَطِيَّة، وقال هاهنا»، وهو تكرار بسبب انتقال النظر.

(٩) كذا ضبطه ابن ماكولا في "الإكمال" (٧/ ١٧٠) بضم الميم ، وفتح الخاء المعجمة، بعدها ياء مشددة، وبعدها سين مهملة، وذكر أنه يقال في ضبطه أيضًا: « مِخْيَس » بكسر الميم، وسكون الخاء المعجمة، وتخفيف الياء .

الأَشْجعي[١]، عن بَهْزِ بن حَكيم، عن أبيه، عن جدِّه[٢]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الغَضَبَ يُفْسِدُ الإيمَانَ كَما يُفْسِدُ الصَّبِرُ[٣] العَسَلَ». وقال: «يَا مُعَاويةُ بنَ حَيْدَةَ، إنِ[٤] اسْتَطَعْتَ أن تَلْقَى اللهَ وَأَنْتَ تُحْسِنُ الظَّنَّ بِهِ، فافْعَلْ؛ فَإنَّ اللهَ عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِهِ بِهِ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، ومُخَيَّسٌ مجهولٌ[٥].

١٠٧١ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن مَسْلَمَة بن

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/٤١٧ رقم ١٠٠٧)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٧٩٤١)، وتمام في "فوائده" (١٠٩٣/الروض البسام)- ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٢٧)- جميعهم من طريق هشام ابن عمار، عن مُخَيَّس، به .
قال البيهقي: «قال أبو حازم [شيخ البيهقي]: تفرَّد به هشام بن عمار، عن مُخَيَّس ابن تميم».
ورواه الطبراني أيضًا (١٩/ ٤١٦ رقم ١٠٠٥) من طريق هشام بن عمار، عن مُخَيَّس، به . بلفظ: «قال الله : أنا عِندَ ظنِّ عَبدي بي». ورواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣/ ٨٠) من طريق شعيب بن أحمد بن عبدالحميد، عن أبيه، عن إسماعيل بن زياد، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدِّه، به .

(٢) هو: معاوية بن حَيْدَة .

(٣) الصَّبِرُ: الدَّواءُ المُرُّ، بكسر الباء في الأشهر، وسكونُها للتخفيف لغةٌ قليلة. "المصباح المنير"(١/ ٣٣١).

(٤) في (ك): «أنا».

(٥) وحكم عليه بالجهالة أيضًا في "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٤٢ رقم٢٠١٩).
والحديث ضعفه العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (٢٨٤٩/ تخريج أحاديث الإحياء)، والألباني في "الضعيفة" (١٩١٨).

(٦) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

هشام بن عبد الملك، عن إسماعيل بن أميَّة، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: سمعتُ عامرَ بنَ ربيعة يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « **إِذَا رَأَيْتُمُ الجِنَازَةَ فَقُومُوا حَتَّى تُجَاوِزَكُمْ، أو تُوضَعَ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطل - يعني[1]: بهذا الإسناد[2]- وسعيدٌ ضعيفُ الحديث[3].

١٠٧٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه رَوَّاد بن الجَرَّاح، عن الأوزاعي[4]، عن محمَّد بن محمَّد، عن نافع[5]، عن أبي هريرة،

---

(١) في (ك): « بمعنى ».

(٢) هذا احترازٌ جيد من ابن أبي حاتم؛ لأن الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (١٣٠٨)، ومسلم (٩٥٨)، كلاهما من طريق الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، عن عامر بن ربيعة، به . ورواه مسلم أيضًا من طريق أيوب السختياني، وعبيدالله بن عمر، وعبدالله بن عون، وابن جريج، جميعهم عن نافع، به .
وأخرجه البخاري أيضًا (١٣٠٧)، ومسلم في الموضع السابق، كلاهما من طريق الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عامر بن ربيعة، به.

(٣) وكذا قال في "الجرح والتعديل" (٤/ ٦٧ رقم ٢٨١)، وزاد: « منكر الحديث ».

(٤) هو: عبدالرحمن بن عمرو . وروايته لم نجد من أخرجها على هذا الوجه، لكن ذكر الدارقطني في "العلل" (٩/ ١٤٦ رقم ١٦٨٣) أن عقبة بن علقمة رواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن نافع؛ أن رجلاً أخبره عن أبي هريرة. وقال البابلتي: عن الأوزاعي، عن الزبيدي، عن نافع نحو هذا القول. وقال غيرهما: عن الأوزاعي؛ حدثني نافع، عن أبي هريرة موقوفًا .اهـ. وانظر التعليق التالي .

(٥) هو: مولى ابن عمر كما سيأتي. وتقدم تخريج روايته من طريق الأوزاعي.
ورواه عنه أيضًا أيوب السختياني والإمام مالك.
أما رواية أيوب: فأخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٨٨ رقم١٠٣٣٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٣٢)، كلاهما من طريق أيوب، عن نافع، عن =

عن النبيِّ ﷺ قال: « أَسْرِعُوا بِجَنَائِزِكُمْ؛ فإِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ تُقَدِّمُوا[(١)] عَلَيْهِ، أَوْ شَرٌّ تُلْقُوهُ[(٢)] عَنْ رِقَابِكُمْ » .

فقلتُ لأبي: مَنْ محمدُ بن محمد ؟

قال: لا أعرفُه، ونافعٌ هو: مولى ابن عمر .

= أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .
وأما مالك: فأخرجه في "الموطأ" (١/ ٢٤٣) عن نافع، عن أبي هريرة موقوفًا .
قال ابن عبدالبر (١٦/ ٣١): « هكذا روى هذا الحديث جمهور رواة الموطأ موقوفًا على أبي هريرة، ورواه الوليد بن مسلم، عن مالك، عن نافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، لم يُتابَع على ذلك عن مالك، ولكنه مرفوع من غير رواية مالك، من حديث نافع، عن أبي هريرة، من طرق ثابتة، وهو محفوظ أيضًا من حديث الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا ».اهـ.
وحديث الزهري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا ؛ الذي أشار إليه ابن عبدالبر: أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣١٥)، ومسلم (٩٤٤).
وأخرجه مسلم أيضًا من طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبي هريرة. وذكر الدارقطني في "العلل" (١٦٨٣) الاختلاف على الزهري في هذا الحديث، ثم قال: « وحديث سعيد بن المسيب وأبي أمامة بن سهل محفوظان، والباقي غير محفوظ عن الزهري ».اهـ.

(١) كذا، والجادَّةُ : «تُقَدِّمُونَ»، بإثبات نون الرفع، لكنَّ ما في النسخ يتَّجِهُ على حذف النون تخفيفًا بغير ناصب ولاجازم، ولا نون توكيد ولا نون وقاية، وهي لغةٌ صحيحة سبق التعليق عليها في المسألة رقم (١٠١٥).
هذا؛ وكانت الجادَّة أيضًا أن يقال: « تُقَدِّمُونَهَا عليه »، أو «تُقَدِّمُونهَا إليه»، لكنْ حُذِفَ هنا ضميرُ المفعول به، وهو مَنْوِيٌّ، وهذا جائز في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «تُلْقُونَهُ» بنون الرفع، وتخريجه على اللغة المذكورة في التعليق السابق، وقد جاء في مصادر التخريج بلفظ: «تَضَعُونَهُ»، و«تَطْرحُونهُ».

١٠٧٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن خالد[١] الوَهْبي[٢]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قَيْس بن أبي حازم، عن عبدالله بن مسعود، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا كَانَتْ مَنِيَّةُ[٣] أَحَدِكُمْ بِأَرضٍ؛ قُيِّضَتْ[٤] لَهُ الحَاجَةُ، فَيَعْمِدُ[٥] إِلَيْهَا، فَيَكُونُ أَقْصَى أَثَرٍ مِنْهُ، فَيُقْبَضُ فِيهَا، فَتَقُولُ الأَرْضُ يَوْمَ القِيَامَةِ[٦]: رَبِّ! هَذا مَا اسْتَوْدَعْتَنِي** » ؟

قال أبي: الكوفيُّون لا يرفَعونه .

قال أبو محمد[٧]: هذا الحديثُ[٨] معروفٌ بعمر بن عليٍّ بن مُقَدَّم[٩]، تفرَّد به عن إسماعيل بن أبي خالد، وتابعه على روايته محمد ابن خالد الوَهْبي[١٠].

---

(١) قوله: « رواه محمد بن خالد » ليس في (ف).

(٢) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ٤١-٤٢ و٣٦٧).

(٣) في (ف): « ميتة ».

(٤) أي: قُدِّرَتْ؛ يقال: قَيَّضَ الله له كذا، أي: قَدَّرَهُ . انظر "المصباح المنير" (٢/ ٥٢١).

(٥) في (ك): « فعمد ».

(٦) من قوله: « فيكون أقصى . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٧) في (ف): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».

(٨) قوله: « الحديث » سقط من (ك).

(٩) روايته أخرجها ابن ماجه (٤٢٦٣)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٣٩٢)، والبزار في "مسنده" (١٨٨٩)، والحاكم (١/ ٤١). قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا يرفعه إلا عمر بن علي المقدَّمي ».

(١٠) ذكر الدارقطني في "العلل" (٨٤٨) هذا الحديث والاختلاف فيه، وقال: « رواه ابن عيينة ويحيى القطان وغيرهما موقوفًا، وهو الصَّواب ».
ورواية ابن عيينة أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٨٩٤)، عنه، عن إسماعيل ابن أبي خالد، عن قيس، عن ابن مسعود موقوفًا . وانظر تخريج الحديث والاختلاف فيه في التعليق على الموضع السابق من "سنن سعيد بن منصور".

١٠٧٤ - وسألتُ[١] أبي[٢] عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٣]، عن حمَّاد بن عبدالرحمٰن؛ قال: حدَّثنا إدريس بن صَبِيح الأَوْدي[٤]، عن سعيد بن المُسَيَّب[٥]؛ قال: حضرتُ عبدالله بن عمر في جِنازة، فلمَّا وضعها[٦] قال[٧]: باسمِ الله، وفي سبيلِ الله، وعلى مِلَّةِ رسولِ الله. فلمَّا أخَذَ في تَسْوِيَةِ اللَّبِنِ على اللَّحْدِ، قال[٨]: اللَّهمَّ أَجِرْهُ من الشَّيطان، ومن عذاب القَبر، ومن عذاب النَّار. فلمَّا[٩] سَوَّى الكَثِيبَ[١٠] عليها؛ قام إلى جانب القَبر، ثم قال: اللَّهُمَّ جافِ الأرضَ

---

(١) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٩٠/مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٢٦١) حكم أبي حاتم على هذا الحديث بالنكارة .

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٤١)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٥٥).
ورواه ابن ماجه (١٥٥٣)، والطبراني في "الدعاء" (١٢١٠) عن هشام بن عمار، عن حماد بن عبدالرحمن؛ حدثنا إدريس الأودي، عن سعيد بن المسيب، به هكذا لم يسمِّ إدريس .

(٤) في (ك): « الأزدي ».

(٥) قوله: « عن سعيد بن المسيب » سقط من (ك). وقوله: « عن سعيد بن » مكانه بياض في (ت).

(٦) في (ك): « فلما وصلت إليه ».

(٧) قوله: « قال » في مكانه بياض في (ت) و(ك).

(٨) قوله: « اللبن على اللحد قال » في مكانه بياض في (ت) و(ك).

(٩) قوله: « ومن عذاب النار فلما » في موضعه بياض في (ك)، وقوله: « النار فلما » مطموس في (ت)، وقوله: « من عذاب النار» ليس في (ف).

(١٠) الكَثِيبُ: الرَّمْلُ المُسْتَطِيلُ المُحْدَوْدِب. "النهاية" (٤/ ١٥٢).

عن[١] جَنْبِها [٢]، وصَعِّد رُوحَها، ولَقِّها منك رضوانًا . قلت: يا ابن عمر ! أشيئًا[٣] سمعتَه من رسول الله ﷺ ، أو شيئًا قُلْتَه من[٤] رأيك ؟ قال[٥]: إني[٦] إِذَنْ لقادِرٌ على القول ! بل شيءٌ سمعتُه من رسول الله ﷺ ؟

قال أبي: الحديثُ مُنكَرٌ [٧].

---

(١) قوله: « الأرض عن » في مكانه بياض في (ت) و(ك).

(٢) في (ك): « جنبيها ».

(٣) في (ك): « أشيء ».

(٤) في (ف): « قلت من من ».

(٥) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٦) قوله: « إني » سقط من (ش).

(٧) لأنه تفرد به إدريس بن صبيح هذا، وقد قال عنه أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٦٤ رقم ٩٤٩): « مجهول ».

وقال ابن عدي في الموضع السابق بعد روايته لهذا الحديث ولحديث آخر: « هكذا قال: " إدريس بن صبيح الأودي " ! وانما هو: إدريس بن يزيد الأودي، وهذان الحديثان لا أعلم يرويهما غيرُ حماد بن عبد الرحمن هذا، وهو قليل الرواية ».

كذا ذهب ابن عدي إلى أن إدريس هو: ابن يزيد الأودي، وصوَّب ابن حجر في "التهذيب" (١/ ١٠١) قول ابن عدي.

وقد فرق بينهما ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٦٣-٢٦٤) فترجم لإدريس بن صبيح وقال: « روى عن سعيد بن المسيب، روى عنه حماد بن عبدالرحمن الكلبي، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه فقال: هو مجهول ».

وترجم لإدريس بن يزيد وقال: « ذكره أبي عن إسحاق بن منصور الكوسج، عن يحيى بن معين أنه قال: إدريس بن يزيد الأودي: ثقة ».

وكذا فرق بينهما ابن حبان في "الثقات" (٦/ ٧٨) وقال في إدريس بن صبيح: « يُغرِب ويخطئ على قلَّته ».

والحديث رُوي من طرق عن ابن عمر، واختُلِف في رفعه ووقفه .

وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٦٠/أ-٦١/ب) الاختلاف فيه ورجَّح الوقف.

وانظر تخريج الأخ ياسر فتحي لـ"الذكر والدعاء" للقحطاني (٢٢٨).

١٠٧٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن[١] عمَّار[٢]، عن إسماعيل بن عَيَّاش؛ قال: حدَّثنا سُلَيمان بن سُلَيم، عن زيد بن أسلم، عن عَطاء بن يَسار، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « إِنَّ الله إذا ابْتَلَى عَبْدًا بِالبَلاءِ في الدُّنيا[٣]؛ بَعَثَ إليهِ مَلَكَيْنِ، فَقالَ لَهُما: انْظُرَا مَا يَقُولُ عَبْدي لِعُوَّادِهِ حِينَ يَعُودُونَهُ: فإنْ قَالَ خَيْرًا وَلَمْ يَشْكُو[٤] إِلَيْهِمُ الَّذي بِهِ مِنَ البَلاءِ؛ قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ لِمَلائِكَتِهِ: أَبْدِلُوا عَبْدي[٥] لَحْمًا خَيْرًا[٦] مِنْ لَحْمِهِ، ودَمًا خَيْرًا[٧] مِنْ دَمِهِ، وأَخْبِرُوهُ أَنِّي[٨] إنْ أَنَا قَبَضْتُهُ أَدْخَلْتُهُ الجَنَّةَ، وإنْ أَنَا أَطْلَقْتُهُ مِنْ وَثَاقِي فَلْيَسْتَأْنِفِ العَمَلَ » ؟

---

(١) في (ك): « عن » بدل: « ابن ».

(٢) لم نقف على هذا الحديث من رواية هشام عن إسماعيل بن عياش، لكنَّ الحديث رواه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٣٩٢) من طريق هشام بن عمار، قال: حدثني سليمان بن سليم، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ. ورواه البيهقي في "شعب الإيمان" (٩٤٧٢) من طريق أبي صالح الحرَّاني؛ حدثنا ابن عياش، حدثني سليمان بن سليم، عن زيد، عن عطاء، عن أبي سعيد، به مرفوعًا. وقد نبَّه المحقق على أنه وقع في جميع نسخ "الشعب": « أبو عياش »، ثم قال: « وهو خطأ فاحش ».

(٣) قوله: « الدنيا » مطموس في (ت) و(ك).

(٤) رسمت في جميع النسخ: «لم يشكوا»، بإثبات الواو بعدها ألف، أما إثبات الواو مع الجازم فله وجهان مشهوران في العربية، تقدَّم بيانهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨)، وأما إثبات الألف مع واو الفعل فهذا قولُ الكُتَّاب المتقدِّمين، وتقدَّم التعليق عليه في المسألة (١٠٢٥).

(٥) في (ك): « لعبدي ».

(٦) في (ت): « خير ».

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): « خير ».

(٨) قوله: « أني » كتب في (ف)، وضرب عليه الناسخ.

قال أبي: يَرْوُونه[١] مُرسَلٌ[٢].

(١) في (ف): «يرونه»، لكن الواو مضمومة.

(٢) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والحديث رواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٩٤٠) عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن رسول الله ﷺ قال ... فذكره هكذا مرسلاً.
قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٥/ ٤٧): «هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك مرسلاً، وقد أسنده عباد بن كثير، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري»، ثم رواه بسنده إلى عباد بن كثير.
وذكر الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٤/ ٢٥٤) أن الدارقطني رواه في "غرائب مالك" من طريق علي بن محمد الزيادباذي، عن معن بن عيسى، عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة به مرفوعًا، ثم قال الدارقطني: «إنما هو في "الموطأ" بسند منقطع عن غير سهيل».
وله طريق آخر عن أبي هريرة رواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٤٨-٣٤٩)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٧٥)، وفي "شعب الإيمان" (٩٤٧٣)، رواه من طريق علي بن المديني، عن أبي بكر الحنفي، عن عاصم بن محمد بن زيد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى: إذا ابتَلَيتُ عبدي المؤمنَ ولم يَشكُني إلى عُوَّاده أطلَقتُه من إساري، ثم أبدلتُه لحمًا خيرًا من لحمه، ودمًا خيرًا من دمه، ثم يَستأنفُ العملَ».
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».
وزعم ابن عمار الشهيد في "علل أحاديث في صحيح مسلم" رقم (٢٩) أن مسلمًا أخرج هذا الحديث في "صحيحه" من طريق القواريري، عن أبي بكر الحنفي، ثم قال ابن عمار: «وهذا حديث منكر، وإنما رواه عاصم بن محمد عن عبدالله بن سعيد المقبري، عن أبيه، وعبدالله بن سعيد شديدُ الضعف؛ قال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت أحدًا أضعف من عبدالله بن سعيد المقبري. ورواه معاذ بن معاذ، عن عاصم بن محمد، عن عبدالله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو [حديث] يشبه أحاديثَ عبدالله بن سعيد». اهـ. وانظر "شرح العلل" لابن رجب (٢/ ٧٦٨-٧٦٩).

١٠٧٦ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلِم، عن الأوزاعي[٢]، عن يحيى، عن أبي إبراهيم الأنصاري - رجلٍ من بني عبدالأَشْهَل - قال: حدَّثني أبي: أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول في الصَّلاة على الميِّت: « **اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لأوَّلِنا وآخِرِنَا، وحَيِّنَا ومَيِّتِنا، وشَاهِدِنَا وغَائِبِنا، وذَكَرِنَا وأُنْثَانَا، وصَغيرِنَا وكَبيرِنا** ».

قال يحيى: وأخبرني أبو سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ بمثل هذا ، وزاد فيه: « **وَمَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الإِسْلامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الإِيمَانِ** » ؟

قال أبي: أبو إبراهيم: هو مجهولٌ، هو وأبوه .

---

(١) نقل الحافظ ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٣٠) بعض هذا النص بتصرف، وانظر المسألة رقم (١٠٤٧) و(١٠٥٨).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. وروايته أخرجها: الترمذي في "جامعه" (١٠٢٤) من طريق الهقل بن زياد، والنسائي في "الكبرى" (١٠٩٢٣) من طريق المعافى بن عمران، والطحاوي في "شرح المشكل" (٩٦٩)، والبيهقي (٤/ ٤١) من طريق بشر ابن بكر، والطبراني في "الدعاء" (١٠٦٧) من طريق يحيى البابلتي، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٤١) من طريق الوليد بن مَزْيَد، خمستهم عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه، به مرفوعًا .
ورواه الإمام أحمد (٤/ ١٧٠ رقم١٧٥٤٣ و١٧٥٤٤ و١٧٥٤٥ و١٧٥٤٧) من طريق أبان العطار، وهشام الدستوائي، وابن أبي شيبة في "المصنف"(١١٣٥٤)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٨٨)، والنسائي في "المجتبى" (١٩٨٦)، و"الكبرى" (١٠٩٢٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٩٧٠)، والطبراني في "الدعاء" (١١٦٦) من طريق هشام الدستوائي، والطبراني في "الدعاء" (١٠٦٨) من طريق محمد بن يعقوب، ثلاثتهم عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه، به .

قال أبو محمد[(١)]: وتَوهَّمَ بعضُ الناس أنه عبدالله بن أبي قَتادة[(٢)]، وغَلِطَ؛ فإنَّ أبا قَتادة مِنْ بني سَلِمَةَ، وأبو إبراهيم رجُلٌ من بني عبدالأَشْهَل[(٣)].

١٠٧٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مُسْلِم[(٤)]؛ قال:

---

(١) في (ف): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».

(٢) رواه هكذا الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٧٠ رقم١٧٥٤٦)، و(٥/ ٢٩٩ و٣٠٨ رقم ٢٢٥٥٤ و٢٢٦١٩)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٩٢٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٩٦٦ و٩٦٧)، والطبراني في "الدعاء" (١١٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٤١) جميعهم من طريق همام بن يحيى، يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، به.
ونقل ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤/ ٢٠٤) عن ابن أبي شيبة قوله: « أبو إبراهيم هو: عبدالله بن أبي قتادة ».

(٣) قال الترمذي في "جامعه" (١٠٢٤): « وسمعت محمدًا [يعني: البخاري] يقول: أصحُّ الروايات في هذا: حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه، وسألته عن اسم أبي إبراهيم؟ فلم يعرفه ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥٥٦) هذا الحديثَ واختلاف الرواة فيه على يحيى ابن أبي كثير، ثم قال: « ورواه غيرُ واحد من البصريين عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأنصاري، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وهو الصَّحيح . وعن أبي سلمة مرسل، وهو الصَّحيح . وأبو إبراهيم قيل في الحديث: رجل من بني عبدالأَشْهَل، ومن قال فيه: إن أبا إبراهيم عبدُالله بن أبي قتادة فقد وهم ».

(٤) قوله: « مسلم » سقط من (أ)، وسقط قوله: « رواه الوليد بن مسلم » من(ف)، وقوله: « ابن مسلم » ليس في (ت) و(ك). ورواية الوليد بن مسلم هذه أخرجها ابن أبي حاتم نفسه في "تفسيره" (١/ ١٤٩ رقم١٣٣٤)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٣/ ١٤٨ رقم ٢١٨٤).
ورواه البخاري في "تاريخه الكبير" (٥/ ١٦٩) من طريق مخلد بن يزيد وأبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجَّاج، والطبري برقم (٢١٨٣) من طريق رواد بن الجراح =

حدَّثنا الأوزاعي[١]؛ قال: حدَّثني[٢] يحيى[٣]؛ قال: حدَّثني عبدالله بن أبي الفَضْل المَدِيني؛ قال: حدَّثني أبو هريرة؛ قال: أُتِيَ رسولُ الله ﷺ بجِنازة يُصَلِّي عليها، فقال الناس: نِعْمَ الرَّجُلُ! فقال النبيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ». قال[٤]: وأُتِيَ بجِنازة أُخرى، فقالوا[٥]: بِئْسَ الرَّجُلُ! فقال النبيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ[٦]»، فقال أُبَيُّ بن كعب: [ما][٧] قولك: وَجَبَتْ؟ فقال[٨]: «قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[٩]»؟

قال أبي: عبدالله هذا مجهولٌ[١٠].

١٠٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبد الرزاق[١١]، عن

= العسقلاني، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ٤٣٣) من طريق الوليد بن مزيد البيروتي، جميعهم عن الأوزاعي، به.

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٢) في (أ) و(ش): «حدثنا».

(٣) هو: ابن أبي كثير.

(٤) قوله: «قال» ليس في (ف).

(٥) في(ف): «فقالوا الناسُ».

(٦) من قوله: «قال وأتي بجنازة ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٧) ما بين معقوفين زيادة من "تفسير ابن أبي حاتم"، وبعض مصادر التخريج.

(٨) في (ك): «قال».

(٩) الآية (١٤٣) من سورة البقرة.

(١٠) وكذا قال الذهبي في "الميزان" (٤٧٤٨).

(١١) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣١٧٧)، والبزار - كما في "تحفة المحتاج" لابن الملقن (٢/ ٢٠)-، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٥٥-٣٥٦)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٣). قال ابن الملقن: «قال البزار: لا نعلمه يُروى بهذا اللفظ إلا عن ثوبان بهذا الإسناد، وهو حسن الإسناد، ولا نعلم كلامه جاء به أحد غيره بإسناد متصل، وقد رواه عامر بن يساف، عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً، لم يقل: عن أبي سلمة ولا ثوبان، ومعمر - يعني راوي الأول - أثبت من عامر». =

مَعْمَر، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سَلَمة، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان في جِنازة، فأُتِيَ بدابَّةٍ، فَأَبى أن يركبَها، فلما انصرف أُتِيَ بدابَّة فركبَ، فقالوا له الذي أتاه[1] بالدَّابة أوَّلاً: أُنْزِلَ فِيَّ شيءٌ؟ قال: «لا، وَلَكِنْ لَمْ أَكُنْ لِأَرْكَبَ والمَلائِكَةُ يَمْشُونَ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ، ليس الحديثُ من حديث أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، وأبو سَلَمة عن ثَوْبان لا يجيء؛ إنما هذا حديث يرويه أبو سَلَّام[2]، عن ثَوْبان، ويحيى بنُ أبي كثير يروي عن زيد بن سَلَّام، عن جدِّه أبي سَلَّام[3]، فيَحْتملُ أن يكونَ أخذه عن زيد، عن أبي سَلَّام، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ، وأسقَطَ زيدًا من الوَسَط، أَوْ لم يحفَظ عنه.

= ورواه الترمذي في "جامعه" (١٠١٢)، وابن ماجه (١٤٨٠)، والبيهقي في الموضع السابق، جميعهم من طريق أبي بكر بن أبي مريم، عن راشد بن سعد، عن ثوبان قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جِنازة، فرأى ناسًا رُكبانًا، فقال: «ألا تَسْتَحيون؟! إن ملائكةَ الله على أقدامهم وأنتم على ظُهور الدَّواب». قال الترمذي: «حديث ثوبان قد رُوي عنه موقوفًا؛ قال محمد [أي البخاري]: الموقوفُ منه أصحُّ».
وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي بكر بن أبي مريم، عن راشد بن سعد، عن ثوبان موقوفًا عليه، ثم قال البيهقي: «هذا هو المحفوظ بهذا الإسناد، موقوف ...»، ثم رواه من طريق آخر عن أبي بكر بن أبي مريم، به مرفوعًا، ثم قال: «ورواه ثور بن يزيد، عن راشد بن سعد موقوفًا عن ثوبان، وفي ذلك دلالة على أن الموقوف أصحُّ، وكذا قاله البخاري».

(١) كذا في جميع النسخ: «فقالوا له الذي أتاه ...» ولعل «الذي» بدلٌ من واو الجماعة في «قالوا»، وهو بدلُ بعضٍ من كُلٍّ، والله تعالى أعلم. ولم ترد هذه العبارة في مصادر التخريج.

(٢) هو: ممطور الحبشي.

(٣) من قوله: «عن ثوبان ويحيى بن أبي كثير...» إلى هنا سقط من (ك).

ولا أعلم روى أبو سَلَمة عن ثَوْبان إلا حديثًا يرويه أبو سعد[1] البَقَّال[2] - وهو حديثٌ مُنكَرٌ - عن أبي سَلَمة[3]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ ».

قال أبي: وأبو سعد[4] البَقَّال لا أعلم سمعَ من أبي سَلَمة، ولا من أبي سَلَّام، وإذا رأيتَ الرَّجُلَ لا يروي عنه الثَّوريُّ - وأُراه قال: وشُعبة - وقد أدركاه، فما ظَنُّك به ؟!

١٠٧٩ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه حسن[6] بن حَكَم[7] بن

---

(١) في (ش): « أبو سعيد ».

(٢) هو: سعيد بن المَرْزُبان . وروايته هذه أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٣٨٩) من طريق عقبة بن خالد، والصيداوي في "معجم الشيوخ" (ص ٢٩٦) من طريق عبدالرحمن الزجاج، والطبراني في "الدعاء" (٣٠٤) من طريق علي بن هاشم بن البريد، ثلاثتهم عن أبي سعد البقَّال، عن أبي سلمة، عن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال حين يُمسي: رَضيتُ بالله ربًّا ، وبالإسلام دينًا ، وبمحمدٍ نبيًّا ، كان حقًّا على الله أن يرضيَه». قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

(٣) في (أ) و(ش): « منكر متصل عن أبي سلمة »، لكن في (أ) جعل الناسخ الدائرة المنقوطة (⊙) للفصل بين قوله: « منكر» و «عن أبي سلمة »، ثم ضرب عليها، وكتب فوقها « متصل »، فإما أنه لَحَق، أو قصد إلغاءَ الفصل، والتنبيهَ على اتصال الكلام، وهذا الأقربُ، فإن كان كذلك فهو شاهدٌ على أن نسخة (ش) منقولة من (أ)، والله أعلم .

(٤) في (ش): « وأبو سعيد ».

(٥) نقل هذه المسألة ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٧٠-٣٧١/ مخطوط)، وانظر المسألة رقم (١٠٩٣).

(٦) قوله: « حسن » كأنه في (ش): « جبير »، ثم صُوِّب .

(٧) في (أ): « حكيم ». وانظر "الجرح والتعديل" (٣/ ٧).

طَهْمان[١]، عن هشام الدَّسْتوائي[٢]؛ قال: أخبرني أبو عِصام[٣]، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «خَيْرُ ثِيابِكُم البَياضُ، فَلْيَلْبَسْهَا أحياؤُكُمْ، وكَفِّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا، باطلٌ بهذا الإسناد.

١٠٨٠- **وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبيد بن إسحاق العطَّار[٤]؛ قال: ثنا القاسم بن محمد بن عبدالله بن محمد[٥] بن عَقيل بن أبي طالب؛ قال: حدَّثني أبي: عبدُالله بن محمد[٦]؛ قال: حدَّثني جابر بن عبدالله؛ قال: بينما نحن عند النبيِّ ﷺ جلوسٌ؛ إذ أتاه آتٍ فقال[٧]: إنَّ فاطمةَ ابْنَتَ[٨] أَسَد - أُمَّ عليٍّ وعَقيل وجعفر- قد ماتت، فقال**

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٥٣٩١) إلا أنه وقع عنده: «الحسين بن الحكم بن طهمان». قال الطبراني: «لا يُروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به الحسين ابن الحكم».
ورواه البزار (٢٩٤١/كشف الأستار) من طريق أشعث، عن الحسن - قال: وأظنه عن أنس - قال: قال رسول الله ﷺ فذكره. قال البزار: «لا نعلم أحدًا رواه عن أشعث عن الحسن، إلا منصور، وليس به بأس، وهو بصري، انتقل إلى واسِط، وأقام بها حتى مات».

(٢) هو: هشام بن أبي عبدالله.

(٣) في (ك): «أبو عاصم»، وكذا في "البدر المنير". وهو: أبو عصام البصري، مشهور بكنيته، واسمه: خالد بن عبيد، وقيل: ثمامة. انظر "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٨٧).

(٤) روايته أخرجها ابن شبة في "تاريخ المدينة" (١/ ١٢٤).

(٥) قوله: «بن محمد» سقط من (أ) و(ش).

(٦) في "تاريخ المدينة" زيادة: «قال: ولم يَدْعُه قطُّ إلا أباه وهو جدُّه».

(٧) قوله: «فقال» سقط من (ك).

(٨) في (ك): «ابنة»، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو صحيحٌ في العربية. انظر توجيهه في التعليق على المسألة رقم (٦).

النبيُّ ﷺ:« قُومُوا بِنَا إِلَى أُمِّي »، فقُمنا كأنما على رؤوسِ مَنْ معه الطيرُ، [فلمَّا][1] انتهى[2] إلى الباب نَزَعَ قميصه، فقال:« إذا غَسَّلْتُموهَا، فأَشْعِرُوهَا[3] تَحْتَ أَكْفَانِهَا[4] »، فلما أخرجوها، جعل رسولُ الله ﷺ مرَّةً يَحْمِلُ، ومرَّة يتأخَّر، فلما انتهى إلى القبر، نزل فتَمَعَّكَ[5] باللَّحْدِ، وقال:« أَدخِلوهَا عَلَى بِاسْمِ اللهِ - أو اسْمِ اللهِ[6] - »، فلما أدخلوها قال: « جَزَاكِ الله مِنْ أُمٍّ ورَبِيبَةٍ خَيْرًا[7]، فَنِعْمَ الأمُّ، ونِعْمَ الرَّبِيبَةُ كُنْتِ لِي »، قال: قلنا - أو قيل له -: يا رسولَ الله ، لقد صَنَعْتَ شيئين[8] ما رأيناك[9] صنعتَهُما ! قال:« مَا هُوَ ؟ »، قلنا: في نَزْعِ قميصك، وفي تَمَعُّكِكَ في القبر، قال:« أَمَّا قَمِيصِي: أَلَّا تَمَسَّهَا[10] النَّارُ أَبَدًا إِن شَاءَ اللهُ، وَأَمَّا تَمَعُّكِي في القَبْرِ:

---

(١) في جميع النسخ:« فكأنما »،والتصويب من الموضع السابق من "تاريخ المدينة".

(٢) في (ف):« أتنها »، وهي مصحَّفة عن «انتهى».

(٣) قوله:«غسلتموها فأشعروها» مطموس في (ك).
ومعنى «فأشعروها»: أي: اجعلوا قميصي شِعارَها. والشِّعار: الثَّوبُ الذي يلي الجَسدَ؛ لأنه يلي شَعرَه . انظر "النهاية" (٢/ ٤٧٩-٤٨٠).

(٤) في (ت) و(ك):« أكنافها ».

(٥) قوله:« فلما انتهى إلى القبر نزل فتمعَّك » مطموس في (ك).
ومعنىٰ: تَمَعَّك باللَّحد: تمرَّغ في تُرابِه . انظر "النهاية" (٤/ ٣٤٣).

(٦) لفظ الجلالة ليس في (ف).

(٧) قوله:« جزاك الله من أم وربيبة خيرًا » مطموس في (ك).

(٨) في (ت):« بشيئين »، ويشبه أن تكون كذلك في (ك).

(٩) قوله:« ما رأيناك » مطموس في (ك).

(١٠) كذا في جميع النسخ، وفي "تاريخ المدينة":« فأردتِ ألا تمسَّها »، وهذا هو الجادَّة، ويشهد له أيضًا قوله آخر الحديث:«فَأَرَدتُّ أنْ يُوَسِّعَ »، وما في النسخ =

فَأَردتُّ أنْ يُوَسِّعَ اللهُ عَلَيْهَا قَبْرَهَا » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا[1].

١٠٨١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَفَّان[2]، عن أبي عَوانة[3]، عن الأعمَش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « أَكْثَرُ عَذَابِ القَبْرِ مِنَ البَوْلِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ يعني: مرفوعً[4].

= يحتمل وجهين؛ إما أن يكون سقط قوله: «فأردتُّ» من المصنِّف أو النساخ، وإمَّا ألا يكون هناك سقط، لكنْ حذفتِ الفاءُ من جواب «أمَّا»، وهو جائزٌ في الاختيار وسعة الكلام عند حُذَّاق النحويين؛ وقد تقدَّم التعليقُ عليه في المسألة رقم (٦٣٧).

(١) قال الشيخ الألباني في "الضعيفة" (٥٤٩٣): « ضعيف جدًّا ».

(٢) هو: ابن مسلم . والحديث عنده في "جزئه" (٨/ب)، ومن طريقه أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٠٦)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٣٨٨ و٣٨٩ رقم ٩٠٣٣ و٩٠٥٩)، وابن ماجه (٣٤٨)، والطحاوي في "شرح المشكل"(٥١٩٣)، والآجري في "الشريعة" (٨٥٣)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٢٨)، والإسماعيلي في "جمعه لحديث الأعمش" - كما في "الإمام" لابن دقيق العيد (٣/ ٣٨٩)-، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٨٣)، والبيهقي في "إثبات عذاب القبر" (١٢٠).
قال الدارقطني :« صحيح ».
ورواه أحمد (٢/ ٣٢٦ رقم ٨٣٣١)، والبزار في "مسنده" (٢٢٠/ب/ مسند أبي هريرة)، والإسماعيلي في الموضع السابق، والآجري في "الشريعة" (٨٥٢)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ١٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤١٢)، كلهم من طريق يحيى بن حماد، عن أبي عوانة، به .

(٣) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشكُري .

(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وتقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). ونقل ابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٥١/ مخطوط) هذا النص بتمامه، وقال: « يعني مرفوعًا »، وانظر "إرشاد الفقيه" لابن كثير (١/ ٥٧). =

١٠٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بن مروان بن الحَكَم بن يزيد الأسيِّدِيّ[١]، عن عبد الوارث بن سعيد، عن شُعَيب بن الحَبْحاب، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ، فَإِنْ قَامَ حَتَّى يُفْرَغَ مِنْهَا[٢]، فَلَهُ قِيرَاطَانِ » ؟

= قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، إلا أبو عوانة ». ونقل الترمذي في "العلل الكبير" (٣٧) عن البخاري أنه قال: « هذا حديث صحيح ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٥١٨) رواية أبي عوانة هذه، ثم قال: « وخالفه ابن فضيل فوقفه، ويشبه أن يكون الموقوف أصح ».

(١) المثبت من (ت)، وفي بقيَّة النسخ: « الأسدي »، وما أثبتناه موافقٌ لما في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٤٥ رقم١٥٣٨)، و"تفسير ابن أبي حاتم" (٨٧٧١)، ومصدري التخريج التاليين .
ورواية أبي بكر بن مروان أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٤١٦٩) عن عمر بن شَبة، عن أبي بكر بن مروان، به.
وأخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ٣٨٥) من طريق أبي علي الحسن بن علي المعمري، عن عمر بن شبة، عن أبي بكر بن مروان - وكان ثقة وفوق الثقة-، عن عبد الوارث، عن شعيب، عن أنس، به .
ثم نقل الخطيب عن أبي علي الحسن بن علي المعمري أنه قال: « هكذا قال هذا الشيخ ! وأراه وَهِمَ فيه، وذلك أن عبيدالله بن عمر حدثنا؛ قال: حدثنا عبدالوارث، عن شعيب بن الحبحاب، عن عثمان بن سعيد، عن أبي هريرة موقوفًا. وقد رواه حماد بن زيد، عن شعيب فقال: عن أبي الليث مولى كثير بن الصَّلت، عن أبي هريرة موقوفًا . ورواه عبدالكبير بن شعيب، عن أبيه، عن كثير مولى ابن الصَّلت، عن أبي هريرة ورفعه . قال أبو علي: وقد كتبت أنا عن أبي بكر الأسيدي هذا الذي رواه عن عبدالوارث ؛ إلا أني لم أكتب هذا عنه ».

(٢) قوله: « منها » ليس في (أ) و(ش).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ وأبي بَكرِ[١] بنِ مَرْوان: كتبتُ عنه، ليس به بأس.

١٠٨٣ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي بَزَّة[٣]، عن مُؤَمَّل[٤]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَبْلُغُونَ مِئَةً، فَيَشْفَعُونَ فِيهِ إِلَّا شُفِّعُوا » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ[٥].

١٠٨٤ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن[٧] حَبَّان، عن زيد[٨] بن

---

(١) كذا في جميع النسخ ! عدا (ك)، ففيها: « وأبو بكر »، وهو الجادَّة، ولم يمنع من إثباته إلا أنها منقولة من (ت) التي وافقت بقيَّة النسخ. ومع ذلك فما أثبتناه من تلك النسخ له وجه في العربية، وهو حذف حرف الجر مع بقاء الاسم مجرورًا، والتقدير: « وكتبتُ عن أبي بكر بن مروان كتبتُ عنه »؛ حُذِفَ الفعلُ وحرفُ الجر، وبقي الاسم مجرورًا، وهذا قليلٌ في النثر، وإن كان كثيرًا في الشعر. انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (٤٤٠).

(٢) انظر المسألة رقم (١٠٦٨).

(٣) هو: أبو الحسن أحمد بن محمد بن نافع بن القاسم بن أبي بزَّة. وروايته أخرجها الضياء المقدسي في "المختارة" (٥/ ٤٧ رقم ١٦٦١).

(٤) هو: ابن إسماعيل البصري.

(٥) يعني بهذا الإسناد، وإلا فقد أخرجه مسلم في "صحيحه" (٩٤٧) من طريق شعيب ابن الحبحاب عن أنس رضي الله عنه، ومن رواية عبدالله بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٦٠).

(٧) في (ك): « عن » بدل: « ابن ».

(٨) من قوله: « عن يحيى بن سعيد ... » إلى هنا سقط من (أ) و(ش)، والمثبت =

خالد: أن رجلاً ماتَ على عهد رسولِ الله ﷺ، فلم يُصَلِّ عليه، وقال لأصحابه :« صَلُّوا . . . » ؟

قال أبي: كذا رواه حمَّاد بن زيد !

ورواه جماعةٌ عن يحيى، عن محمد بن يحيى، عن أبي عَمْرَة[1]، عن زيد بن خالد، عن النبيِّ ﷺ . . . القصَّةَ؛ وهو الصَّحيحُ .

١٠٨٥ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه أبو سفيان الحِمْيَري[3]، عن سفيان بن حُسَين، عن الزُّهْري، عن أبي أُمامَة بن سهل بن حُنَيْف، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على قَبْر ؟

فقال: هذا خطأٌ، والصَّحيحُ: حديث يونس بن يزيد وجماعةٍ، عن الزُّهْري، عن أبي أُمامَة، عن النبيِّ ﷺ، بلا «أبيه».

١٠٨٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُبَشِّر بن سعيد، عن الزُّهْري، عن عمر بن عبد العزيز؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ : **« إنَّ النَّفْسَ قَالَتْ: لا أَخْرُجُ إِلَّا وأَنَا كَارِهَةٌ »** ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري، عن علي بن حسين، عن صَفِيَّة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ .

= من (ت) و(ف) و(ك)، وهناك ضبَّة في هذا الموضع من (أ)، وكتب في الهامش:«سقط». وانظر الحديث في "مسند الحميدي" (٨١٥)، و"المعجم الكبير" للطبراني (٥/ ٢٣٠).

(١) هو: مولى زيد بن خالد الجهني.

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٦٣).

(٣) هو: سعيد بن يحيى بن مهدي .

١٠٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عثمان بن زُفَر[(١)]؛ قال: حدَّثنا محمد بن زياد - وليس بالطَّحَّان[(٢)]- عن محمد بن عَجْلان، عن أبي الزُّبَير[(٣)]، عن جابر؛ قال: أُتِيَ رسولُ الله ﷺ[(٤)] بجِنازة رَجُل،

---

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٧٠٩)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٣١٢)، و ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٣٢)، وابن شاهين في "شرح مذاهب أهل السنة" (١٢٢)، وخيثمة بن سليمان في "فضائل الصحابة"- كما في "اللآلئ المصنوعة" للسيوطي (١/ ٣١٥)-، وأبو نعيم في "فضائل الخلفاء" (٥٨)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (٧٧)، وابن بشران في "الأمالي" (٦١٤)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٦١٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٩/ ١٢٩ و١٣٠ و١٣١).
ورواه القطيعي في "زوائد فضائل الصحابة" (٨٥٩)، و"زوائد فضائل عثمان" (١٥٦) من طريق زافر بن سليمان، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٦٢٠) من طريق أحمد بن عمران، كلاهما عن محمد بن زياد، به .

(٢) في (ك): «بالطخان». ووقع في رواية ابن شاهين وابن عساكر (٣٩/ ١٣١): «محمد بن زياد الطحان»، زاد ابن عساكر: «وليس هو محمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران».
وقد رواه ابن عدي في ترجمة محمد بن زياد القرشي، وقال: «وهذا عن ابن عجلان بهذا الإسناد، ما رواه عن ابن عجلان غيرُ محمد بن زياد - هذا - القرشي، وليس هو بمعروف، وحدث به عن محمد بن زياد عثمانُ بن زفر وغيره، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره؛ فإنه لا يُعرَف إلا بهذا الحديث الواحد».
وذهب الترمذي إلى أنه محمد بن زياد صاحب ميمون، فقال بعد روايته للحديث: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ومحمد بن زياد هذا هو صاحب ميمون بن مهران ضعيفٌ في الحديث جدًّا ...».
وهذا ما رجَّحه ابن حجر في "اللسان" (٥/ ١٧١) حيث قال: «وعندي أنه اليشكري الطحان الميموني، فقد اتُّهِم بالكذب».

(٣) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس .

(٤) في (أ) و(ش): «النبي ﷺ» بدل: «رسول الله ﷺ».

فلم يُصَلِّ عليه، فقالوا: يا رسولَ الله ! ما رأيناك تَرَكْتَ[1] الصَّلاةَ على أحدٍ إلَّا على هذا ! قال: «**إِنَّهُ كَانَ يُبْغِضُ عثمانَ؛ أَبْغَضَهُ اللهُ!** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[2].

١٠٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن سَلَمة[3]، عن محمد بن إسحاق، عن الزُّهْري، عن حمزة بن أبي أُسَيْد؛ قال: خرَجَ النبيُّ ﷺ في جِنازة رجُل من الأنصار، فإذا الذِّئْبُ مُفْتَرِشٌ ذراعَيْه على الطريق، فقال النبيُّ ﷺ: «**هَذَا أُوَيْسٌ**[4][**يَسْتَفْرِضُ؛ فَافْرِضُوا**][5] **لَهُ** »؟

---

(١) في (ك): « تترك ».

(٢) الحديث حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، فأورده في الموضع السابق من "الموضوعات"، ونقل كلام الأئمة في محمد بن زياد، وقال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٥٥٣) في ترجمة محمد بن زياد القرشي: « وأتى بخبر موضوع ». وقال الألباني في "الضعيفة" (١٩٦٧): « موضوع ».

(٣) روايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٨٧)،ومن طريقه البيهقي في "دلائل النبوة" (٦/ ٤٠).

(٤) أُوَيْسٌ : اسم للذِّئب مُصغَّرًا، كما أنه اسمٌ له مكبَّرًا، أي: أَوْس. انظر "الحيوان" للجاحظ (١/ ١٩٨)، و"حياة الحَيَوان الكبرى" للدَّميري (١/ ٤٩٨)، و"لسان العرب" (٦/ ١٨).

(٥) في جميع النسخ: « يستقرض فاقرضوا » بالقاف في كلتيهما، وفي "المعرفة والتاريخ": « يستقرظني فاقرظوا»، وصوَّبها المحقق: « يستفرضني فافرضوا » بالفاء. والتصويب من الموضع السابق من "دلائل النبوة" للبيهقي، و"البداية والنهاية" لابن كثير (٩/ ٢٩/ دار هجر).

ويؤكده: ما رواه أبو نعيم في "دلائل النبوة" (ص ٣١٩) من طريق الواقدي، عن رجل سمَّاه، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب . . . فذكره بنحوه وفيه : قال رسول الله ﷺ : « هذا وافِدُ السِّباع إليكُم؛ فإن شئتُم أن تَفْرضُوا له شيئًا لا يَعْدُوه إلى غيره، وإن شئتُم تركتمُوه واحتَرَزتُم منه، فما أخذ فهو رِزقُه »، فقالوا : =

قال أبي: رواه إبراهيمُ بن سعد، عن محمد بن إسحاق، عن محمد ابن خالد، عن أبي أُسَيْد - أو حمزة بن أبي أُسَيْد - عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: جميعًا مُنكَرَينِ[١]، ومن حديث الزُّهْري، عن حمزة بن أبي أُسَيْد مُنكَر، ومحمد بن خالد شيخٌ مجهولٌ[٢].

قلتُ: الحديثُ بأيِّهما[٣] أشبهُ ؟

قال: لا أدري.

١٠٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك[٤]، عن

= يا رسول الله! ما تطيب أنفسنا بشيء له، فأومأ إليه النبيُّ ﷺ بأصابعه الثلاثة، أي: فخالسهم، فولَّى وله عَسَلان [أي: سرعة في مَشْيه].اهـ.
ورواه أبو نعيم - كما في "البداية والنهاية" (٩/ ٣٠)- من طريق الأعمش، عن شمر بن عطية، عن رجل من مزينة أو جهينة ... فذكره بنحوه، وفيه: « هذه وفودُ الذِّئاب، جِئْنَكُم يسألْنَكُم لتفرِضُوا لهنَّ من قُوت طعامِكُم وتأمَنُوا على ما سِواه ...»، الحديث.

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة «قال: جميعًا منكران»، لكنَّ ما وقع في النسخ فيه ضبطان: **أحدهما**: بالألف الممالة المكتوبة ياءً «منكَريْنِ»، ولا تنطق إلا ألفًا ممالة. **وثانيهما**: بالياء الخالصة «منكَرَيْن»، وعلى ذلك فتخرَّجُ تخريجين: **الأول**: بتقدير فعل ينصبُ مفعولين، إما فعل يقين كـ« أعدُّ »، أو فعل ظنٍّ كـ« أحسَبُ ».
والثاني: بحمل الفعل « قال » على « ظنَّ » في نصب مفعولين في لغة بني سُلَيم.
وقد بسطنا القول على مثل هذا في تعليقنا على المسألة رقم (٢٥)، وانظر المسألة رقم (١٢٤) و(٧٥٩).

(٢) وكذا قال أيضًا في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٢ رقم ١٣٣١).

(٣) في (ت) و(ك): « بأيها ».

(٤) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٨٨٣٣)، =

عبدالحميد بن حَفْص، عن موسى بن[1] عُلَيٍّ، عن أبيه[2]، عن أبي هريرة: أنَّ[3] النبيَّ ﷺ قال: «**يُكْرَهُ الضَّحِكُ في مَوْضِعَيْنِ: عِنْدَ رُؤْيَةِ الجِنَازَةِ، وَعِنْدَ رُؤْيَةِ القِرْدِ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ ليس[4] بصحيح.

١٠٩٠ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه ضَمْرَةُ[6]، عن عثمان ابن عَطاء، عن ثُمامَة بن النَّضْر بن أنس؛ قال: كان أنسٌ[7] إذا[8] شَهِدَ جِنازة الأخ من إخوانه؛ وقفَ على قبره بعد أن يُدفَن، فيقول: جافِ[9] الأرضَ عن جُثَّتِهِ[10]؟

قال أبي: إنما هو: ثُمامَة بن عبدالله بن أنس[11].

= وقال: «إسنادٌ غيرُ قوي».

(١) قوله: «ابن» سقط من (ت) و(ك).

(٢) هو: عُلَيُّ بن رباح اللَّخْمي.

(٣) قوله: «عن أبي هريرة أن» مطموس في (ك).

(٤) قوله: «حديث ليس» مطموس في (ك).

(٥) نقل هذه المسألة ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٤/ ١٠٢/ مخطوط).

(٦) هو: ابن ربيعة.

(٧) قوله: «كان أنس» مكرر في (ش).

(٨) قوله: «أنس إذا» مطموس في (ك).

(٩) أي: اللَّهم جافِ.

(١٠) وقع في "البدر المنير": «عن جنبيه» بدل: «عن جثته».

(١١) الحديث أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٨٨٢٤) من طريق أبي عوانة، عن قتادة، عن ثمامة بن أنس، عن أنس بن مالك: أنه كان يقول إذا وضع الميِّت في قبره: اللهم جافِ الأرضَ عن جنبيه، وصعِّد روحه، وتكفَّله، وتلقَّه منك برحمة.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٧٠١) من طريق وكيع، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٤٤ رقم٦٨٧) من طريق هشام الدستوائي، كلاهما عن قتادة، عن أنس بنحوه هكذا ليس فيه واسطةٌ بين قتادة وأنس.

١٠٩١ - وسألتُ[1] أبا زرعة عن حديثٍ رواه مَكِّيٌّ[2]، عن[3] مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على النَّجاشِي، فكَبَّر أربعًا؟

فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: مالك[4]، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ وَهِمَ فيه مَكِّيٌّ[5].

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٠٥٠) من طريق عَبْدة بن سليمان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وذكر أبو زرعة أن عَبْدة وَهِمَ فيه أيضًا .

(٢) هو: ابن إبراهيم . وروايته أخرجها الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٢٧٥) من طريق ابن أبي حاتم؛ حدثنا محمد بن عمَّار بن الحارث، حدثنا مكي ... ، فذكره . وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٥٣٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد"(٩/ ١١٧ و١٣/ ١١٧)، وميسرة بن علي في "مشيخته"- كما في "التدوين" للقزويني (٢/ ٤٨٣)- وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٦٠/ ٢٤٠)، جميعهم من طريق مكي، به.

(٣) في (ك): « بن » بدل: « عن ».

(٤) روايته على هذا الوجه في "الموطأ" (١/ ٢٢٦ رقم٥٣٢). ومن طريقه أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٤٥)، ومسلم (٩٥١).

(٥) روى الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١٣/ ١١٧) عن الحسين بن حبان: أنه سأل أبا زكريا يحيى بن معين عن حديث حدث به مكي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ صلَّى على النجاشي ؟ فقال أبو زكريا: هذا باطل وكذب ! قلت: وهذا الحديث ؟ فقال: إن مكي بن إبراهيم رواه هكذا بالرَّي، هو جاءني من خراسان يريد الحج، فلما رجع من حجه سئل عنه ؟ فأبى أن يحدِّث .اهـ.
وروى الخطيب أيضًا (٩/ ١١٧) عن إبراهيم الحربي أنه سئل عن هذا الحديث ؟ فقال: « ما خلق الله من هذا شيئًا ، لو كان من هذا شيءٌ كان في "الموطأ" ».
وقال الخليلي في الموضع السابق: « وهذا أخطأ فيه مكي من حفظه بالرَّي، قاله أبو زرعة الرازي، وصوابه: مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ».
وقال الذهبي في "السير" (٩/ ٥٥١) في ترجمة مكيٍّ: « تفرد بهذا، ثم رجع عنه؛=

١٠٩٢ - قال أبو محمد[١] **سألتُ**[٢] **أبي**[٣] **عن حديثٍ رواه ابن المُبارك**[٤]**، عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن بُسْر**[٥] **بن عُبَيدالله، عن أبي إدريس الخَوْلاني**[٦]**، عن واثِلَة بن الأَسْقَع، عن أبي مَرْثَد**[٧] **الغَنَوِيّ، عن النبيِّ ﷺ**[٨]**.**

= لما بان له أنه وهم، وأبىٰ أن يحدث به، ثم وجَدَه في كتابه: عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة ، وقال: هكذا في كتابي ».

ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٨٤) من طريق موسى بن هارون، حدثنا حباب بن جبلة الدقاق - وهو ثقة -، حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كبَّر علي النجاشي أربعًا . قال الخطيب:« كذا روى هذا الحديث حباب بن جبلة وتابعه مكي بن إبراهيم، فرواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر ، ثم رجع مكيٌّ عنه ورواه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وهو المحفوظ عن مالك ».

وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٠٨/أ) الاختلافَ في هذا الحديث وقال: « ورواه مالك بن أنس واختُلِف عنه، فرواه مكي بن إبراهيم البلخي، وحباب بن جبلة الدقاق، عن مالك ، عن نافع، عن ابن عمر . والمعروف : عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ».

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٦/ ٣٢٥) بعد أن ذكر رواية مكي وحباب: « وليس هذا الإسناد في الموطأ لهذا الحديث، ولا أعلم أحدًا حدَّث به هكذا عن مالك غيرهما ».

(١) قوله:« قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .

(٢) في (أ) و(ش) و(ف):« وسألت » بالواو .

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٣) و(١٠٢٩).

(٤) هو: عبدالله .

(٥) في (ش) و(ك):« بشر ».

(٦) هو: عائذ الله بن عبدالله .

(٧) أبو مرثد هذا: مشهور بكنيته، واسمه: كَنَّاز بن الحصين . انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين الدمشقي (٧/ ٣٤٢).

(٨) لم يذكر متن الحديث هنا، وذكره في المسألة رقم (٢١٣) و(١٠٢٩)، ولفظه: « لا تُصَلُّوا إلى القُبور، ولا تَجلِسُوا عليها ».

قال أبو محمد[١]: وابنُ المُبارك أدخلَ بينهما أبا إدريس، فأيُّهما أصحُّ عندك؟

فقال: الصَّحيحُ ما يقوله أهل دمشق؛ ليس بينهما أبو إدريس، وقد وَهِمَ ابنُ المُبارك في زيادته[٢] أبا إدريس؛ لأن بُسْر[٣] بن عُبَيدالله روى عن واثِلَة ولَقِيَه، ولا أعلمُ أبا إدريس روى عن واثِلَة شيئًا، وأهلُ الشَّام أضبطُ لحديثهم من الغُرباء .

١٠٩٣ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه[٥] عبد الرزَّاق[٦]، عن مَعْمَر، عن أيُّوب[٧]، عن أبي قِلابة[٨]، عن أبي[٩] المُهَلَّب[١٠]، عن

---

(١) في (ف):« قلت » بدل:«قال أبو محمد».

(٢) في (ك):« زيادة ». (٣) في (ش):«بشر» بالشين المعجمة.

(٤) ذكر ابن الملقن هذا النص في "البدر المنير"(٣/ ٣٧٠/ مخطوط) بتصرُّف واختصار. وانظر المسألة رقم (١٠٧٩).

(٥) قوله:« رواه » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٦) هو: ابن همام الصَّنعاني، وروايته أخرجها في "المصنف" (٦١٩٨). ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٠-٢١ رقم ٢٠٢٣٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٣١٥)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٣٤ رقم٦٩٧٥)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٨٥).
ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٠-٢١ رقم ٢٠٢٣٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٣١٤)، والنسائي في "المجتبى" (١٨٩٦ و٥٣٢٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٣٤ رقم٦٩٧٦)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٥٩٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٤٠٣) كلهم من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المُهلَّب، عن سَمُرة ، به .

(٧) هو: ابن أبي تميمة السَّخْتِياني.

(٨) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي. (٩) في (ش):« ابن » بدل:« أبي ».

(١٠) هو: الجَرْمي؛ عمُّ أبي قلابة، مشهور بكنيته، ومُختَلف في اسمه؛ قيل: عمرو، =

سَمُرة بن جُنْدُب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِهَذا البَيَاضِ، فَلْيَلْبَسْهُ أَحْيَاؤُكُمْ، وكَفِّنُوا فِيهِ مَوْتَاكُمْ؛ فَإِنَّهُ مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ - أو قال: لِبَاسِكُمْ -**» ؟

قال أبي: لم يُتابَعْ مَعْمَرٌ على توصيل[(١)] هذا الحديث[(٢)]؛ وإنما يرويه[(٣)] عن أبي قِلابة، عن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ[(٤)].

١٠٩٤ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه عبد الرزَّاق[(٦)]، عن

= وقيل: عبدالرحمٰن، وقيل غير ذلك.

(١) قوله: «توصيل» مصدرٌ من: وصَّل الحديثَ يوصِّلُهُ توصيلاً، وهو في معنى: وَصَلَهُ يَصِلُهُ وَصْلاً. وهي لغةٌ فاشيةٌ في هذا الكتاب. انظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٢) تقدَّم أن سعيد بن أبي عروبة تابع معمرًا على روايته؛ فإما أن تكون طريق سعيد لم تثبت عند أبي حاتم، أو أنه لم يقف عليها، والله أعلم.

(٣) يعني: أيوب السَّختياني.

(٤) الحديث رواه الإمام أحمد في "مسنده" (٥/ ٢١ رقم ٢٠٢٣٦)، والنسائي في "المجتبى" (٥٣٢٣)، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٤٩) من طريق حماد بن زيد، وابن سعد (١/ ٤٤٩) من طريق حماد بن سلمة، وأحمد (٥/ ١٢ رقم ٢٠١٤٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١١١٢٤)، والنسائي في "الكبرى" (٩٦٤٣) من طريق ابن عُلَيَّة، والنسائي أيضًا من طريق عبيدالله بن عمرو الرقي، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٨٥) من طريق ابن عيينة، والروياني في "مسنده" (٧٩٥)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٥٩٨) من طريق عبدالوهَّاب الثقفي. ستتهم عن أيوب، عن أبي قلابة، عن سمرة، به، ولم يذكروا أبا المهلب.

(٥) نقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٦٣)، ونقل بعضه بتصرف ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٦٢/ مخطوط)، وانظر المسألة رقم (١٠٣٥) و(١٠٤٦).

(٦) هو: ابن همام الصَّنعاني. وروايته أخرجها في "المصنف" (٦١١٠). ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٨٠ رقم ٧٧٧٠)، والإسماعيلي في "جمعه لحديث يحيى" كما في "الإمام" لابن دقيق العيد (٣/ ٦٣).

مَعْمَر، عن يحيى بن أبي كَثير، عن رجُلٍ يقال له : أبو إسحاق، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا، فَلْيَغْتَسِلْ** » ؟

قلتُ لأبي: مَنْ أبو إسحاق هذا ؟ وهل يُسَمَّى ؟

قال: لا يُسَمَّى[١].

١٠٩٥ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن ربيعة[٣]، عن محمد بن حسن بن عَطيَّة، عن أبيه، عن جدِّه[٤]، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: لَعَنَ رسولُ الله ﷺ النَّائِحَةَ والمُسْتَمِعَةَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ومحمد بن الحسن بن عَطيَّة وأبوه وجَدُّه ضعفاءُ الحديث.

---

(١) سُئل الدارقطني في "العلل" (٢٢٤٥) عن هذا الحديث ؟ فقال:« يرويه يحيى بن أبي كثير واختُلِف عنه: فرواه أبان العطار، عن يحيى، عن رجل من ليث، عن أبي إسحاق الدَّوسي، عن أبي هريرة، قال ذلك أبان العطار، وتابعه هشام الدَّستوائي. وقال معمر: عن رجُلٍ يقال له : أبو إسحاق، عن أبي هريرة . وكذلك قال هدبة بن خالد، عن هشام، عن يحيى؛ قال: حدثني أبو إسحاق، عن أبي هريرة . وخالفه محمد بن كثير، عن هشام، فقال: عن يحيى، عن رجل من أهل المدينة، عن مولى لهم، عن أبي هريرة. والصَّحيح: قول أبان ومن تابعه ».اهـ.

(٢) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١١٤/مخطوط) بعض هذا النص، وانظر "التلخيص الحبير" (٢/ ٢٧٨).

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٦٥ رقم ١١٦٢٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٦٦)، وأبو داود في "سننه" (٣١٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٦٣). قال البخاري بعد أن روى له هذا الحديثَ وحديثًا آخر:« ولم يصح حديثه ».

(٤) هو: عطية بن سعد العَوْفي .

١٠٩٦ - وسألتُ[١] **أبي عن حديثٍ رواه عبد الرزَّاق**[٢]**، عن مَعْمَر، عن ثابت، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ أَخَذَ على النساء حين بايَعَهُنَّ: أَلَّا يَنُحْنَ، فقُلْنَ: إنَّ نساءً أَسْعَدَتْنا**[٣] **في الجاهلية أَفَنُسْعِدُهُنَّ**[٤] **في الإسلام؟ فقال النبيُّ ﷺ: « لا إِسْعَادَ في الإِسْلامِ، ولا شِغَارَ**[٥] **في الإِسْلامِ، ولا عَقْرَ**[٦] **في الإِسْلامِ، وَلا**

---

(١) نقل قول أبي حاتم الضياء في "المختارة" (٥/ ١٦٨)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ٢٠٢)، و "المحرر" (٥٤٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١٧٠/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣١٥).

(٢) روايته أخرجها في "المصنف" (٦٦٩٠ و٩٨٢٩).
ومن طريقه أخرجه: أحمد في "المسند" (٣/ ١٩٧ رقم١٣٠٣٢)، وعبد بن حميد (١٢٥٣/ المنتخب)، وابن حبان في "صحيحه" (٣١٤٦)، والضياء في "المختارة" (١٧٨٥ و١٧٨٦ و١٧٨٧). ورواه عبد الرزاق أيضًا (١٠٤٣٤) عن معمر، عن ثابت وأبان، عن أنس، عن النبي ﷺ، به. ورواه من طريقه هكذا أحمد في "المسند" (٣/ ١٦٥ رقم ١٢٦٨٦)، إلا أنه قال: عن معمر، عن ثابت وأبان وغير واحد، عن أنس: أن النبي ﷺ. وأخرجه من طريقه مختصرًا: الترمذي في "جامعه" (١٦٠١)، وأبو داود في "سننه" (٣٢٢٢)، والنسائي في "المجتبى" (١٨٥٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٨٩٥)، والخطابي في "غريب الحديث" (١/ ٣٦٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٦٢).

(٣) في (ت): « أسعدنا ». وفي مصادر التخريج: « أَسْعَدْنَنا ». والإسعادُ: هو إسعادُ النساء في المَناحات، تقومُ المرأة فتقومُ معها أُخرى من جاراتها فتساعدُها على النِّياحة. "النهاية" (٢/ ٣٦٦).

(٤) في (ت) و(ك): « أفتسعدهن ».

(٥) الشِّغارُ: نكاحٌ معروفٌ في الجاهلية؛ كان يقولُ الرجُل للرجُل: شاغِرْني، أي: زَوِّجْني أختَك أو بنتَك أو من تَلي أمرَها، حتى أزوِّجَكَ أُختي أو بِنتي أو مَنْ أَلي أمرَها، ولا يكونُ بينهما مَهْرٌ، ويكون بُضْعُ كُلٍّ واحدةٍ منهما في مقابَلَة بُضْعِ الأُخرى. وقيل له: شِغارٌ؛ لارتفاع المَهْر بينهما. "النهاية" (٢/ ٤٨٢).

(٦) كانوا يَعْقِرونَ الإبلَ على قبُور الموتى - أي: يَنحَرونَها - ويقولون: إنَّ صاحبَ =

جَلَبَ[١]، ولا جَنَبَ[٢]، ومَنِ انْتَهَبَ[٣] فَلَيْسَ مِنَّا » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جِدًّا [٤].

١٠٩٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُحارِبي[٥]،عن إبراهيم ابن الفَضْل، عن سالم الأَفْطَس[٦]، عن عَطاء بن أبي رَبَاح، عن ابن

= القَبر كان يَعْقِرُ للأضياف أيام حياته، فُنكافِئُه بمثل صَنيعه بعد وَفاتِه . وأصلُ العَقْر: ضَرْبُ قوائم البعير أو الشّاة بالسَّيف وهو قائمٌ . "النهاية" (٣/ ٢٧١).

(١) الجَلَبُ يكونُ في شيئين: أحدُهما: في الزَّكاة، وهو: أن يَقْدَمَ المُصَدِّقُ على أهل الزَّكاة، فَينزلَ موضعًا، ثم يُرسلَ من يَجلِبُ إليه الأموالَ من أماكنِها؛ ليأخذَ صَدَقَتها، فنُهِيَ عن ذلك، وأُمِرَ أن تُؤخَذَ صَدقاتُهم على مِياهِهم وأماكِنهم .
والثاني: أن يكونَ في السِّباق، وهو أن يَتْبَعَ الرجلُ فَرَسَه، فيزجُرَه ويَجْلِبَ عليه ويَصِيح؛ حثًّا له على الجَرْي، فنُهِيَ عن ذلك . "النهاية" (١/ ٢٨١).

(٢) الجَنَبُ - بالتحريك - في السِّباق: أن يَجْنُبَ فرسًا إلى فَرسِه الذي يُسابِق عليه، فإذا فَتَرَ المركوبُ تَحَوَّلَ إلى المَجْنوب . وهو في الزَّكاة: أن ينزلَ العاملُ بأقصى مواضع أصحابِ الصَّدقة، ثم يأمرَ بالأموال أن تُجنَبَ إليه، أي: تُحضَرَ، فنُهوا عن ذلك. "النهاية" (١/ ٣٠٣).

(٣) النَّهْبُ: الغارَةُ والسَّلْب. انظر "النهاية" (٥/ ١٣٣).

(٤) قال الترمذي في "العلل الكبير" (٤٨٢):« سألت محمدًا عن هذا الحديث ؟ فقال: لا أعرف هذا الحديث إلا من حديث عبد الرزاق، لا أعلم أحدًا رواه عن ثابت غير معمر، وربما قال عبدالرزاق في هذا الحديث: عن معمر، عن ثابت وأبان، عن أنس ».
وقال الدارقطني في "الأفراد" (ق ٧٤/ أطراف الغرائب):« تفرَّد به معمر، عن ثابت، عنه، ولا أعلم رواه عنه غير عبد الرزاق ».

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن محمد .

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٤٢ رقم١٣٦٢٢)، وابن عبدالبر في "الاستذكار" (٨/ ٢٣٧) من طريق محمد بن الفضل - وهو متروك-، عن سالم الأفطس، عن عطاء، عن ابن عمر ، به . =

عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « مَنْ قَالَ: لا إِلهَ إِلَّا اللهُ، فَصَلُّوا عَلَيْهِ، وَصَلُّوا وَرَاءَهُ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لا أعلمُ لسالمٍ حديثَ مُسنَدَ[1]؛ يعني: في هذا الباب[2].

١٠٩٨ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه ثُمامَة البصري[4]، عن

= ورواه الدارقطني في "سننه" (٢/ ٥٦)، وتمام في "فوائده" (٢٩٣/ الروض البسام)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٧١٣) من طريق محمد بن الفضل، عن سالم الأفطس، عن مجاهد، عن ابن عمر مثله .
ورواه أبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٣٢٠) من طريق سويد بن عمر، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، به .
ورواه الدارقطني في "سننه" (٢/ ٥٦)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٣١٧)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٧١٢) من طريق عثمان بن عبدالرحمن الوقاصي، عن عطاء، عن ابن عمر ، به .
وعند أبي نعيم: « عن عطاء ونافع، عن ابن عمر ».

(١) كذا في جميع النسخ ، بحذف ألف تنوين النصب في اللفظتين، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قال ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٤٢٥): « قال العقيلي: وليس في هذا المتن إسنادٌ يثبت.
وقال الدارقطني : ليس فيها ما يثبت إسناده . وسُئِل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث « صلُّوا خلفَ كلِّ بَرٍّ وفاجِرٍ » ؟ فقال: ما سمعنا بهذا ».اهـ. وانظر "نصب الراية" (٢/ ٢٦-٢٧).

(٣) بَوَّب البخاري في "صحيحه" (٣/ ١٤٠/ الفتح) بمتن هذا الحديث فقال: « بابٌ: الكَفَنُ من جميع المال »، فعلَّق عليه الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٣/ ١٤١) بقوله: « وذكره ابن أبي حاتم في "العلل" من حديث جابر، وحكى عن أبيه أنه منكر »، وانظر "تغليق التعليق" (٢/ ٤٦٤).

(٤) الظاهر أنه: ثمامة بن عبيدة العبدي، فهو بصري، ومعروفٌ بالرواية عن أبي الزبير. =

أبي الزُّبَير[١]، عن جابر؛ قال[٢]: « الكَفَنُ مِنْ جَمِيعِ المَالِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٠٩٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وكيعٌ[٣]، وأبو داودَ الطَّيالِسيُّ[٤]، عن الأسْوَد بن شَيْبان، عن بَحْر بن مَرَّار[٥]، عن جدِّه أبي بَكْرَة[٦]؛ قال: كنتُ أمشي مع رسول الله ﷺ، فَمَرَّ على قَبْرَينِ، فقال: « إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ »، فقال: « ائْتِنِي بِجَرِيدَةٍ... »، وذكر الحديثَ.

= انظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٦٧ رقم١٨٩٩)، و"التاريخ الكبير" (٢/ ١٧٨ رقم ٢١٢٠).

(١) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٢) ظاهره: أن الحديث موقوفٌ على جابر رضي الله عنه؛ لكن قال الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢/ ٤٦٤): « وقد رُوِّينا هذه الجملة حديثًا مرفوعًا من طريق أبي الزبير، عن جابر، واستنكره أبو حاتم الرازي ».

(٣) هو: ابن الجراح . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٠٨)، وأحمد في "المسند" (٥/ ٣٩ رقم٢٠٤١١)، وابن ماجه في "سننه" (٣٤٩).

(٤) هو: سليمان بن داود. وروايته أخرجها في "مسنده" (٩٠٨)، ومن طريقه أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (٥١٩١).

تنبيه : وقعت الرواية في الطبعة الهندية لـ"مسند الطيالسي" (٨٦٧) هكذا: « عن الأسود بن شيبان، عن بحر بن مرَّار البكراوي، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه... »، هكذا بزيادة: عبدالرحمن بن أبي بكرة، وهو خطأ، وقد ذكرها عن أبي داود على الصَّواب: الدارقطنيُّ في "العلل" (١٢٦٧)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٣٧٤٧) تعليقًا .

(٥) في (ف) و(ك): « مران ». وهو: بحر بن مَرَّار بن عبدالرحمٰن بن أبي بكرة . انظر "تهذيب الكمال" (٤/ ١٤).

(٦) هو: نُفَيْع بن الحارث .

ورواه سُلَيمان بن حَرْب، ومسلم بن إبراهيم[1]، وعبدالله بن أبي بكر العَتَكي[2]، عن الأسْوَد بن شَيْبان، عن بَحْر بن مَرَّار، عن عبدالرحمٰن ابن أبي بَكْرَة، عن أبي بَكْرَة، عن النبيِّ ﷺ ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا أصحُّ من حديث وكيع .

١١٠٠- وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه جَرير بن عبدالحميد[3]، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي سعيد[4]؛ قال: قال نافع بن جُبَير[5]: حدَّثني مسعود بن الحَكَم، عن عليٍّ: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يقومُ في الجِنازَة، ثم جلس بَعْدُ ؟

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٢٧)، والبزار في "مسنده" (٣٦٣٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٥٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٥٥)، والطبراني في "الأوسط" (٣٧٤٧)، والبيهقي في "إثبات عذاب القبر" (١٢٥).
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا يرويه عن أبي بكرة إلا من هذا الطريق، وقد روي عن غير أبي بكرة هذا الكلام وهذا الفعل، فذكرنا كل حديث منها بلفظه في موضعه ».
وقال العقيلي : « وليس بمحفوظ من حديث أبي بكرة إلا عن بحر بن مرَّار هذا ، وقد صحَّ من غير هذا الوجه ».
وقال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن أبي بكرة إلا من حديث الأسود بن شيبان، ولم يجوِّده عن الأسود بن شيبان إلا مسلم بن إبراهيم ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٢٦٧) الاختلافَ في هذا الحديث، ثم قال: « والصَّواب قول من قال: عن عبدالرحمن بن أبي بكرة ».

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٥٦).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٩٠٨)، والمحاملي في "أماليه" (١٥٩)، وعلقها الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٢٨).

(٤) هو: المقبُري .

(٥) من قوله: « ابن عبدالحميد . . . » إلى هنا سقط من (ك).

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ وَهَمٌ؛ رواه مالك[١]، والليث بن سعد[٢]، وعائذ بن حَبِيب[٣]، عن يحيى بن سعيد، عن واقِد بن عمرو ابن سعد بن معاذ، عن نافع بن جُبَير، عن مسعود بن الحَكَم، عن عليٍّ، عن[٤] النبيِّ ﷺ[٥].

قيل لأبي زرعة: إِلَىٰ مَا[٦] تذهبُ[٧]؟

---

(١) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ٢٣٢)، ومن طريقه أخرجه أبو داود (٣١٧٥).
(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٩٦٢).
(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف"(١١٥١٨). ورواه مسلم في "صحيحه" (٩٦٢) من طريق عبدالوهَّاب الثقفي وابن أبي زائدة ، والحميدي في "مسنده" (٥١) من طريق ابن عيينة، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٧٣) من طريق يزيد بن هارون، أربعتهم عن يحيى بن سعيد، عن واقد، عن نافع بن جبير، عن مسعود، عن علي به .
(٤) قوله: «الحكم عن علي عن» مطموس في (ك).
(٥) سُئل الدارقطني في "العلل" (٤٦٦) عن هذا الحديث ؟ فقال: « هو حديث يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن نافع بن جبير، عن مسعود بن الحكم، عن علي، قال ذلك الليثُ بن سعد وعبد الوهَّاب الثقفي ويزيد ابن هارون، وخالفهم جرير بن عبد الحميد، فرواه عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن نافع بن جبير، عن مسعود بن الحكم، ووهم فيه جرير. . . ، والصَّواب: قول الليث بن سعد ومن تابعه: عن يحيى، عن واقد بن عمرو ».اهـ.
(٦) كذا في جميع النسخ: « إلى ما» بإثبات ألف «ما» الاستفهامية ، مع دخول الجارِّ عليها، والجادَّة: إلامَ، أو: إلى مَهْ. بحذف ألفها متصلة، أو منفصلة مع زيادة هاء السكت.
وما وقع في النسخ: صحيحٌ أيضًا وهي لغة حكاها الأخفش لكنها قليلة. وقد قرئ في الشواذِّ: ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾[النبأ: ١] بإثبات الألف وقفًا ووصلاً. انظر: "معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (١٠/ ٢٥٩- سورة النبأ). وانظر التعليق على المسألة رقم (٢١٦٨) و(٢٤٣٤).
(٧) في (ك): « يذهب ».

قال: إلى الجُلوسِ في الجِنازَة[١].

١١٠١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختُلِفَ[٢] على موسى[٣] بن عُقْبَة: فرواه عبد الرزّاق[٤]، عن ابن جُرَيج[٥]، عن موسى بن عُقْبَة، عن قَيْس بن مسعود بن الحَكَم، عن أبيه، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ: أنه جلس في الجِنازَة بعد أن كانَ يقومُ.

وروى إسماعيلُ بنُ عَيَّاش، عن موسى بن عُقْبَة، عن إسماعيل ابن مسعود بن الحَكَم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ[٦]؟

---

(١) انظر المسألة التالية.

(٢) أي: اختُلِفَ فيه.

(٣) في (ت) و(ك): «على بن موسى».

(٤) هو: ابن همام. وروايته أخرجها في "المصنف" (٦٣١٢)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٨).

(٥) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٦) لم نقف عليه بهذا الوجه من رواية إسماعيل بن عياش، وإنما رواه الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٠٣) من طريق إبراهيم بن العلاء الزبيدي، عن إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن إسماعيل بن مسعود بن الحكم، عن أبيه، عن علي ابن أبي طالب، عن النبي ﷺ.
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٨٨) من طريق محمد بن جعفر - وهو ابن أبي كثير -، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٢٢٣)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٠٢) من طريق عبدالله - وهو ابن المبارك -، كلاهما عن موسى بن عقبة، عن إسماعيل بن مسعود، عن أبيه، عن علي، به.
وعدمُ ذكر « علي بن أبي طالب » في مسألتنا، لعله لاختلاف على إسماعيل بن عياش، فروي عنه بذكر « علي » كما في مصادر التخريج، وبعدم ذكره كما في مسألتنا. إلا أن يكون ذكرُه سقط من جميع النسخ، والله تعالى أعلم.

قال أبو زرعة : إسماعيلُ أصحُّ[١] .

١١٠٢ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه مسلم بن إبراهيم[٢]، عن شُعْبة، عن عُيَينة بن عبدالرحمٰن بن جَوْشَن، عن أبيه؛ قال: شَهِدتُّ جِنازَة ابن عبدالرحمٰن بن سَمُرَة[٣]، فجعل رجالٌ من مواليه وأهله يمشون أمام السَّرير[٤] على أعقابهم، ويقولون[٥]: رُوَيدًا ! بارَكَ اللهُ

(١) في الحديث اختلافٌ آخر ذكره الدارقطني في "الأفراد" (٥٠/ ب/ أطراف الغرائب) فقد أورد الحديث وقال عنه: غريب من حديث أبي مصعب المَديني عبدالسلام بن حفص، عن موسى بن عقبة، عن يوسف بن مسعود، عن أبيه. تفرَّد به أبو عامر العَقَدي، عن أبي مصعب .
وقال في موضع آخر: غريب من حديث يوسف بن مسعود بن الحكم، عن أبيه. وغريب من حديث عُبَيدالله العُمَري عنه. تفرَّد به جنادة بن سلمة عنه . وانظر المسألة السابقة .

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣١٨٢)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٤٤٦)، لكن جاءت روايته هكذا: « حدثنا شعبة، عن عيينة بن عبد الرحمن، عن أبيه: أنه كان في جنازة عثمان بن أبي العاص، وكنا نمشي مشيًا خفيفًا ، فلَحِقَنا أبو بكرة، فرفع سَوْطَه فقال: لقد رأيتُنا ونحن مع رسول الله ﷺ نرمُلُ رمَلاً » .
كذا قال: في جنازة عثمان بن أبي العاص. ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٧٧) من طريق محمد بن جعفر المدائني، عن شعبة، عن عيينة، عن أبيه؛ قال: كُنَّا في جنازة عبدالرحمن بن سمرة أو عثمان بن أبي العاص . . . ، الحديث .
قال البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ١٢٧): « وقال شعبة، عن عيينة، عن أبيه: جنازة عثمان بن أبي العاص، وعثمان وهمٌ ».اهـ. وسيأتي من رواية جماعة عن عيينة، وفيه: « في جنازة عبدالرحمن بن سَمُرة » وهو الصَّحيح .

(٣) كذا في جميع النسخ : « ابن عبدالرحمٰن بن سَمُرة »، وقد رواه أبو داود والحاكم - كما سبق - من طريق مسلم بن إبراهيم، عن شعبة، وفيه : « في جنازة عثمان بن أبي العاص ».

(٤) في (ك): « السرين ».

(٥) في (ك): « يقولون » بلا واو .

فيكُم ، فكانوا يَدِبُّون دَبِيبًا . فَلَحِقَنا عثمانُ بن أبي العاص، فلمَّا رأى أولئك وما يصنعونَ؛ حمل عليهم بالسَّوْطِ، وقال: خَلُّوا[١]! فَوَالَّذي كَرَّمَ[٢] وجهَ أبي القاسم ﷺ ! لقد رأيتُنا ونحن مع رسول الله ﷺ نكادُ نَرْمُلُ بها رَمَلاً .

فسمعتُ أبي يقول: روى هذا الحديثَ هُشَيمٌ[٣]، ووَكيع[٤]، وأبو داود الطَّيالِسي[٥]، وسَعْدانُ بن يحيى[٦]، عن عُيَينة بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، وقال فيه: فحَمَلَ عليهم أبو بَكْرَة[٧]، بدلَ: عثمان بن

(١) في (ت) و(ك): « كلوا ». (٢) في (ك): « أكرم ».

(٣) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها أحمد في "المسند" (٥/ ٣٧ رقم ٢٠٣٨٨)، والنسائي في "المجتبى" (١٩١٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠٤٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٥٥).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٥/ ٣٦ رقم ٢٠٣٧٥)، والبزار (٣٦٩٥).

(٥) روايته أخرجها في "مسنده" (٩٢٤)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٢).
ورواه البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ١٢٧) من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود في "سننه" (٣١٨٣) من طريق عيسى بن يونس، وأحمد في "المسند" (٥/ ٣٦ رقم ٢٠٣٧٥) من طريق يحيى القطان، وأبو داود (٣١٨٣)، والنسائي في "المجتبى" (١٩١٢) من طريق خالد بن الحارث، والنسائي (١٩١٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠٤٣) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، والبزار في "مسنده" (٣٦٨٠) من طريق ابن أبي عدي، ستتهم عن عيينة، عن أبيه، عن أبي بكرة ، به مطولاً ومختصرًا. ووقع عند البخاري وأبي داود والنسائي وابن حبان والبزار: « في جنازة عبدالرحمٰن بن سَمُرة ». قال البزار : « وهذا الحديث لا نحفظه عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

(٦) اسمه: سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي، وسعدان لقبه.

(٧) هو : نُفَيع بن الحارث .

أبي العاص؛ وهذا[١] أصحُّ .

١١٠٣ - **وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ حدَّثَناه يحيى بن محمد بن يحيى النَّيْسابوري، عن أحمد بن عبدالله بن عليِّ بن سُوَيد ابن مَنْجُوف[٢]، عن أبي داود الطَّيالِسي، عن هشام[٣] وعِمران[٤]، عن قَتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ كُفِّنَ في ثَوْبٍ نَجْرانيٍّ ورَيْطَتَيْنِ[٥] ؟**

فلمَّا كان من الغَدِ قال[٦]: أَشُكُّ أنه أَبان[٧]، أو هشام مع عِمران.

فسمعتُ أبي وأبا زرعة يقولان: هذا غَلَطٌ؛ روى معاذُ بن هشام، عن أبيه، عن قَتادة، عن الحسن: أنَّ النبيَّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ[٨].

---

(١) في (ف): «وهو» بدل: «وهذا».

(٢) في (ت) و(ك): «منحرف». وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٨١٢/ كشف الأستار) عنه، به، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٦٦٣٠) من طريق محمد بن أحمد الرقام، عنه ، به . قال البزار :« لا نعلم رواه هكذا موصولاً إلا أبو داود، ورواه يزيد بن زُرَيع وغيره عن هشام، عن قتادة، عن سعيد مرسلاً ».

(٣) هو: ابن أبي عبدالله الدَّسْتَوائي . (٤) هو: ابن داوَر القَطَّان .

(٥) الرَّيْطَةُ: المُلاءَةُ إذا كانت قطعةً واحدةً، ولم تكن لِفْقَيْن، والجمع: رِياط. انظر "لسان العرب" (٧/ ٣٠٧)، و"المعجم العربي لأسماء الملابس"(ص٢٠٢-٢٠٣).

(٦) الظاهر أن القائل هو: يحيىٰ بن محمد بن يحيىٰ النيسابوري شيخ ابن أبي حاتم.

(٧) يعني: ابن يزيد العطَّار .

(٨) لم نقف على هذا الحديث من رواية هشام، عن قتادة، عن الحسن. وإنما أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٨٤) من طريق سعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى، وشعبة، وهشام الدَّسْتَوائي، كلهم عن قتادة، عن سعيد بن المسيب؛ قال: كُفِّن رسولُ الله ﷺ في رَيْطَتَين وبُرْدٍ نَجْراني . =

١١٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ لَهِيعَة[١]، عن بُكَير[٢] ابن الأَشَجّ، عن القاسم بن محمد، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « إِنَّ المَيِّتَ يُؤْذِيهِ في قَبْرِهِ مَا يُؤْذِيهِ في بَيْتِهِ »[٣]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، الذي يُشْبِهُ: حديثُ سعدِ بنِ سعيد[٤]، عن عَمْرَة[٥]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: « كَسْرُ[٦] عَظْمِ

= وسُئل الدارقطني في "العلل" (١٣٧٤) عن هذا الحديث ؟ فقال: « يرويه قتادة، واختُلِف عنه: فرواه محمد بن كثير، عن هشام، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة ، وكذلك رواه المَنْجوفي أحمد بن عبد الله بن علي بن سويد، عن أبي داود، عن هشام وعمران القطان، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة. وغيرُه يرويه عن قتادة، عن ابن المسيب مرسلاً ، وهو الصَّواب ».

(١) هو: عبدالله .

(٢) في (ش): « بكر ». وهو: بُكير بن عبدالله بن الأشج .

(٣) قال العجلوني في "كشف الخفاء" (٧٨٩): « رواه الديلمي بلا سند عن عائشة مرفوعًا ».

(٤) هو: الأنصاري، أخو يحيى بن سعيد . وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٢٥٦)، وأحمد في "المسند" (٦/ ٥٨ رقم ٢٤٣٠٨)، وأبو داود (٣٢٠٧)، وابن ماجه (١٦١٦)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٥٣).
قال ابن عدي : « وهذا مَدارُه على سعد بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، رواه ابن جريج والثوري وغيرهما ».
واختُلِف في رفع الحديث ووقفه . قال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٥٠): « وغير مرفوع أكثر ». وأطال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٠١/ب-١٠٢/ب) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث ، ثم قال : « والصحيح: عن سعد بن سعيد، وعن حارثة - وليس بالقوي - عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ ، وعن يحيىٰ بن سعيد موقوفًا، ويقال: إن يحيىٰ بن سعيد أخذه عن أخيه سعد بن سعيد؛ بيَّن ذلك يعلى بن عبيد في روايته ».اهـ.

(٥) هي: بنت عبدالرحمن .

(٦) في (ف): « كشر ».

المَيِّتِ مَيِّتًا كَكَسْرِهِ[١] وَهُوَ حَيٌّ »، فأرى أنه دُلِّس له[٢] هذا الإسنادُ؛ لأنَّ ابنَ لَهِيعَة لم يسمعْ من سعد بن سعيد.



(١) في (ك): « كسره ».
(٢) أي: لابن لهيعة .

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي البُيُـوعِ

١١٠٥ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عِكْرمة بن عمَّار[٢]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن عبدالله بن زيد، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الرِّبَا بِضْعٌ[٣] وَسَبْعُونَ بَابًا[٤]**» ؟

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١١٣٢) و(١١٣٦) و(١١٥٩) و(١١٧٠).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٩٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٥٧)، والبيهقي في "الشعب" (٥١٣٣)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١٢٢٤ و١٢٢٥) جميعهم من طريق عبدالله بن زياد، عن عكرمة ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة،عن أبي هريرة به هكذا، ليس فيه ذكر لعبد الله بن زيد، ولم نعرف عبد الله بن زيد في هذه الطبقة، ولكن هناك عبدالله بن يزيد مولىٰ الأسود ابن سفيان، فهو الذي يروي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ويروي عنه يحيى بن أبي كثير؛ كما في "الجرح والتعديل" (٥/ ١٩٥)، و"تهذيب الكمال" للمزي (١٦/ ٣١٨-٣١٩).
قال البخاري عقب روايته للحديث :« عبدالله بن زياد منكر الحديث ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٧٥)، والبيهقي في "الشعب" (٥١٣٢) من طريق عفيف بن سالم، عن عكرمة ، مثله .
قال البيهقي :« غريب بهذا الإسناد ، وإنما يعرف بعبدالله بن زياد، عن عكرمة. وعبد الله بن زياد منكر الحديث ».
ورواه ابن الجارود في "المنتقى" (٦٤٧) من طريق النضر بن محمد، عن عكرمة، مثله .
ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٥٨) من طريق أحمد بن إسحاق، عن عكرمة، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن سلام ، موقوفًا عليه .

(٣) قوله: « بضع » ليس في مصادر التخريج.

(٤) كذا في جميع النسخ: «بضع وسبعون بابًا» بلا تاء في "البضع"، ومثلُه في "المصنَّف" لابن أبي شيبة (٢٢٠٠٦)، و"السنة" لعبدالله ابن الإمام أحمد (١/ ٣٦٦ رقم٧٩١ ج)، و"السنة" للمروزي (ص١٦٤ و١٦٥ رقم٢٠٩ و٢١٠)، =

قال أبي[١]: رواه الأوزاعيُّ[٢]، عن يحيى بن أبي كَثير، عن ابن عباس؛ قولَهُ: إنَّ الرِّبا بضعٌ[٣] وسبعون بابًا .

قال أبي: هذا أشبَهُ، والله أعلم .

١١٠٦ - وسألتُ[٤] **أبي عن حديثٍ رواه فُلَيح**[٥]**، عن سُهَيل**[٦]**،**

= و"مسند البزار" (٥/ ٣١٨ رقم١٩٣٥)، و"المعجم الكبير" للطبراني (٩/ ٣٢١ رقم٩٦٠٨)، و"حلية الأولياء" لأبي نعيم (٥/ ٧٤)، و"الموضوعات" لابن الجوزي (١٢٣١)، والجادَّة: «بضعةٌ وسبعون بابًا» بالتاء في «بضعة» كما جاء عند عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٣٤٦ و١٥٣٤٧)؛ وذلك لأن المعدود - وهو قوله: «بابًا»- مذكَّر، ولفظ «البضع»، وهو مابين الثلاث إلى التسع: حكمُه تذكيرًا وتأنيثًا - في الإفراد والتركيب والعطف - حُكْمُ «تِسْعٍ» و«تِسْعة»، وهو المخالفة بين العدد والمعدود، تقول: بِضْعُ سنين، وبضعةُ أعوامٍ، وبضعَ عشرةَ امرأةً، وبِضْعَةَ عَشَرَ رجلاً، وبِضْعٌ وعشرون سنةً، وبِضْعَةٌ وسبعون عامًا.

لكنَّ اللفظَ الوارد وهو قوله: «الربا بِضْعٌ وسبعون بابًا» - وإن خالف الجادَّة - فإنَّ له وجهًا صحيحًا في العربيَّة، وهو حملُ «الباب» على معنى «الشُّعْبَة» أو «الخَصْلة» أو «البابة»، كأنَّه قال: «الربا بضعٌ وسبعون شعبةً »، وهذا عند أهل اللغة من الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر، وقد أوضحناه في التعليق على المسألة رقم (٨١).

(١) قوله: « أبي » ليس في (ت) و(ك).

(٢) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: بضعة، لكنَّ لِمَا في النسخ وجهًا في العربيَّة تقدَّم بيانُهُ قبل قليل.

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (١١٣١).

(٥) هو: ابن سليمان. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣١٤٢).
ورواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٧ رقم ١١٤٣٠ و١١٤٣١) من طريق فليح، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري به .
وذكر محققو "المسند" أنه وقع في بعض النسخ: « أبو هريرة » بدل: « أبي سعيد »، وأورده ابن حجر في "أطراف المسند" (٦/ ٣٤٤) في مسند أبي سعيد الخدري فقط، والله أعلم .

(٦) هو: ابن أبي صالح ذكوان السَّمَّان.

عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «الذَّهَبُ بالذَّهَبِ...»؟

قال أبي: رواه يعقوبُ الإِسْكَنْدَراني[1]، عن سُهَيل، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه ابنُ عُيَينة[2]، ومحمدُ بنُ مسلم[3]، عن عَمْرو بن دينار،

---

(١) هو: يعقوب بن عبدالرحمن بن محمد القاري الإسكندراني.
وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٨٤)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٩ رقم ١١٠٦٢)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٦٧)، وفي "شرح المشكل" (٦١٧).
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢٢٩٥) من طريق وهيب بن خالد، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤٧ رقم ١١٤٢٩)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٦٣) من طريق عبدالعزيز بن مسلم، كلاهما عن سهيل، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، به.

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٥٤٦)، وأحمد في "المسند" (٥/ ٢٠٠ رقم ٢١٧٥٠).
ورواه عبدالرزاق أيضًا مقرونًا بالرواية السابقة من طريق معمر، عن عمرو بن دينار، به.
ورواه مسلم في "صحيحه" (١٥٩٦) من طريق سفيان بن عيينة، بلفظ: «الدِّينارُ بالدِّينار، والدِّرهمُ بالدِّرهم...» الحديث.
ورواه البخاري في "صحيحه" (٢١٧٨ و٢١٧٩) من طريق ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي سعيد - موقوفًا -، قال: الدِّينارُ بالدِّينار، والدِّرهمُ بالدِّرهم.

(٣) هو: الطائفي، وروايته أخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٤٤) بلفظ: «الدِّينارُ بالدِّينار...»، الحديث.
ورواه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٣٨ رقم ٥٤٤٧) وفي "الأوسط" (٤١٤٤)، والدارقطني في "الأفراد" (ق٢٧٨/ أ/ أطراف الغرائب) من طريق عبدالملك بن ميسرة، ورواه الطبراني في "الكبير" أيضًا (١/ ١٧٤ رقم ٤٤٣) من طريق عبدالعزيز ابن رفيع، كلاهما عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ به. =

عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ تابَعُوا يعقوبَ في روايته عن أبي سعيد؛ وهذا الصَّحيحُ: عن أبي سعيد [١].

١١٠٧ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن يحيى الأُمَوِي[٣]، عن أبيه[٤]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافعٍ وعبدِالله بن دينار، عن ابن عمر؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن[٥] بَيْع الوَلاءِ، وعن هِبَتِهِ ؟

قال أبي: نافعٌ أَخَذَهُ عن عبدالله بن دينار؛ هذا[٦] الحديثَ،

= قال الطبراني في "الأوسط" :« لم يرو هذا الحديث عن عبدالملك بن ميسرة إلا أبو خالد، ولا رواه عن أبي خالد إلا عبدالسلام، تفرَّد به عبدالمؤمن وأبو غسان النَّهدي ».

وقال الدارقطني:« غريبٌ من حديث عبدالملك بن ميسرة، عن أبي صالح، تفرَّد به أبو خالد الدالاني يزيد بن عبدالرحمن عنه، ولم يروه عنه غير عبدالسلام ، تفرَّد به محمد بن سعيد الأصبهاني ».

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١٩٣٠):« يرويه سهيل بن أبي صالح، وقد اختُلِف عنه؛ فرواه فُلَيح بن سليمان، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وغيره يرويه عن سهيل، عن أبيه، عن أبي سعيد، وهو الصَّواب ».

(٢) انظر المسألة رقم (١١٣٠) و(١٦٤٥).

(٣) روايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (٣/ ٢٣٨/ المعرفة)، والدارقطني في "الأفراد" (ق ١٩١/ب/ أطراف الغرائب)، والخطيب في "الفصل" (١/ ٥٧٩)، وفي "تاريخه" (٥/ ١١٦)، ثم قال الدارقطني:« لا نعلم رواه عن يحيى الأموي، عن عبيدالله ، عن نافع وعبدالله بن دينار، غير ابنه سعيد ، ورواه علي بن عاصم، عن عبيدالله بن عمر، عنهما أيضًا،وتفرَّد به عنه أحمد بن عبيد بن ناصح ».

(٤) هو: يحيى بن سعيد .

(٥) قوله:« ﷺ عن » مطموس في (ك).

(٦) اسمُ الإشارةِ بدلٌ من ضمير النصب في « أخذه »، وهذا من باب إبدال الاسم =

ولكنْ هكذا قال !

١١٠٨ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه حاتِمُ بنُ إسماعيل[٢]، عن جَهْضَم بن عبدالله اليَمَامي، عن محمد بن إبراهيم البَاهِلي، عن محمد بن زيد، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن أبي سعيد: أنَّ النبيَّ ﷺ نَهَىٰ عن شِرَاءِ[٣] ما في بُطُونِ الأنعامِ حتى تَضَعَ، وعمَّا في ضُروعِها

= الظاهر من ضمير الغائب؛ وهذا جائزٌ اتفاقًا عند النحويين. وقد تقدَّم التعليقُ على ذلك في المسألة رقم (١٥٩).

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ١٥)، ونقل ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ١٠) كلام أبي حاتم عن محمد بن إبراهيم، وانظر المسألة التالية .

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٤٩٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٣)، والترمذي في "جامعه" (١٥٦٣)، وابن ماجه في "السنن"(٢١٩٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٩٣)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ١٥). قال الترمذي: « حديث غريب ».
ورواه أحمد في "المسند"(٣/ ٤٢ رقم ١١٣٧٧) من طريق أبي سعيد عبدالرحمن بن عبدالله البصري، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٣٨) من طريق محمد بن سنان، كلاهما عن جَهْضَم، به .
وسيأتي في المسألة التالية من رواية رجل مبهم عن جهضم .
ورواه عبد الرزاق في "المصنف" (١٤٣٧٥ و ١٤٩٢٣) فقال: أخبرنا يحيى بن العلاء، عن جَهْضَم بن عبدالله، عن محمد بن زيد، عن شهر، عن أبي سعيد الخدري، به هكذا بإسقاط محمد بن إبراهيم .
وتصحَّف « جهضم » في الموضع الأول منه إلى :« حفصة »، وتصحَّف « محمد بن زيد » في الموضع الثاني منه إلى « محمد بن يزيد ».
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "نصب الراية" (٤/ ١٥)- فقال: أخبرنا سويد بن عبد العزيز الدمشقي، ثنا جعفر بن الحارث أبو الأشهب الواسطي؛ حدثني من سمع محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي سعيد الخدري ، به .

(٣) في (ت) و(ش):« شِرَى »، وهو مصدرٌ كالشِّرَاءِ؛ قال في "مختار الصحاح" =

إلا بِكَيْلٍ، وعن شِراءِ[١] العَبْدِ الآبِقِ[٢]، وعن شِرَاء[*] المَغانِمِ حتى تُقْسَمَ، وعن شِرَاءِ[*] الصَّدَقاتِ حتى تُقْبَضَ، وعن ضَرْبة الغائِص[٣].

قلتُ لأبي: مَنْ محمدٌ هذا ؟

قال: هو محمد بن إبراهيم؛ شيخٌ مجهولٌ [٤].

١١٠٩ - وسألتُ[٥] أبي فقلتُ: روى بَقِيَّة[٦]، عن إسماعيل [٧]، عن جَهْضَم[٨]، عن ابنِ عبدالله[٩]، عن محمد بن إبراهيم، عن محمد

= (ص٣٠١): «الشِّرَاءُ يُمَدُّ ويُقْصَرُ؛ وقد شَرَى الشيْءَ يَشْرِيهِ شِرًى وشِرَاءً: إذا باعه وإذا اشتراه أيضًا، وهو من الأضداد».اهـ. وانظر "الصحاح" (٦/ ٢٣٩١).

(١) في (ت) و(ش) و(ف): « شِرَى ».

(٢) العبدُ الآبِقُ: الهارِبُ من سيِّده، ويقال: أَبَقَ العبدُ يأبِقُ أَبْقًا، من باب «ضَرَب» على الأكثر، ويأتي من بابَي « تَعِبَ » و« قَتَل » في لغة. انظر "المصباح المنير"(١/ ٢).

(*) في (ت) و(ش) و(ف) و(ك): « شِرَى ».

(٣) في (ت): « الغايض »، وفي (ك): « القابض ».

وضَرْبة الغائِصِ: هي أن يقول له: أغوصُ في البحر غَوْصَةً بكذا، فما أخرجتُه فهو لك. وإنما نهى عنه؛ لأنه غَرَرٌ. "النهاية" (٣/ ٣٩٥).

(٤) وكذا قال في "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٤ رقم١٠٤٥).

(٥) انظر المسألة السابقة .

(٦) هو: ابن الوليد .

(٧) هو: ابن عياش كما سيأتي .

(٨) في (أ) و(ش) و(ف): « عن إسماعيل بن جهضم ».

(٩) في (ت) و(ف) و(ك): «عن أبي عبدالله »، والظاهر أن «عن» زائدة، وصوابه: «جهضم بن عبدالله»؛ كما في المسألة السابقة، وجواب أبي حاتم في ختام هذه المسألة.

ابن يزيد[١]، عن شَهْر، عن أبي سعيد؛ قال: نهى النبيُّ ﷺ[٢]. . . ؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: إسماعيلُ بنُ عَيَّاش، عن رَجُلٍ، عن جَهْضَم بن عبدالله، عن محمد بن إبراهيم شيخٍ مجهول، عن محمد بن زيد، عن شَهْر، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

١١١٠ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ حَدَّثَنَا[٤] المَسْرُوقيُّ[٥]، عن محمد بن بِشْر العَبْدي، عن سُفْيان الثَّوْري، عن عبدالله بن عَطاء، عن ميمون بن مِهْران، عن ابن عباس - في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾[٦]- قال: تجارةُ الأمير فيه؟

قال أبي: كذا رواه ! وهو خطأٌ؛ إنما هو: عبدالله بن عَطَاء، عن مِهْران أبي[٧] صَفْوان، عن ابن عباس؛ ليس هو مِنْ حديث ميمون

(١) كذا في جميع النسخ، وصوابه - فيما يظهر -: « زيد »؛ كما في المسألة السابقة، وجوابِ أبي حاتم في ختام هذه المسألة.

(٢) أي: عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع . . . إلخ الحديث السَّابق .

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٦٦٢).

(٤) أي: حدَّثَناهُ ، أو حدَّثنا به. وهو من باب حذف العائد في جملة النعت. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٣).

(٥) هو: موسى بن عبدالرحمن، وقد تابعه عبدالله بن محمد الجعفي، وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٤٧).
والحديث عزاه السيوطي في "الدر المنثور"(٦/ ٢٨) إلى ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

(٦) الآية (٢٥) من سورة الحج .

(٧) كُتب فوقها في (ف): « ابن ».

ابن مِهْران[١].

١١١١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه قَبِيصَةُ[٢]، عن الثَّوْري، عن عمرو بن دينار، عن عَطاء، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ[٣] حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » ؟

---

(١) الغريب أن ابن أبي حاتم ذكر في "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٠١ رقم ١٣٨٧) أنه سأل أبا زرعة عن مهران أبي صفوان ؟ فقال: « لا أعرفُه إلا في هذا الحديث: "من أراد الحجَّ، فليتَعَجَّل" ». اهـ.
وهذا الحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (١٧٣٢) من طريق الحسن بن عمرو، عن مهران أبي صفوان، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: « من أراد الحج، فليتعجل ».

(٢) هو: ابن عُقْبَة. ولم نقف على روايته على هذا الوجه. وقد أخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٠ رقم ١٠٨٧١) فقال: حدثنا حفص بن عمر بن الصبَّاح الرَّقِّي، ثنا قبيصة بن عقبة، ثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس، به مرفوعًا، وهو الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة.
ورواه الطبراني أيضًا (١١/ ١٣٦ رقم ١١٣٩٢) فقال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي؛ ثنا أبو كريب؛ ثنا قبيصة بن عقبة، عن حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس، به.
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٥٠/ب/ أطراف الغرائب) وقال: « تفرَّد به أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي، وما سمعناه إلا منه عن عمرو بن علي، عن ابن مهدي، عن الثوري، عن عمرو، عن عطاء وطاوس، عن ابن عباس. ورواه مسعر، وهو غريب من حديثه تفرَّد به بكر بن عبدالرحمن القاضي عنه... ».

(٣) في (ش): « فلا يَبِعْهُ »، وهو موافق لما في "المعجم الكبير" للطبراني، وهو لفظُ البخاريِّ في "صحيحه" (٢١٢٦ و٢١٣٣ و٢١٣٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٥٢٥ و١٥٢٦ و١٥٢٨)، وأكثر كتب الحديث، وقوله: «فَلَا يَبِيعُهُ» أثبتناه من بقية النسخ، وهو موافق لمواضع كثيرة من "مسند أحمد"، و"تاريخ أصبهان" لأبي نعيم، =

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عمرو بن دينار[(١)]، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

١١١٢ - قال[(٢)]: أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال[(٣)]: حدَّثنا أبو زرعة؛ قال: حدَّثنا أحمد بن جَوَّاس؛ قال: حدَّثنا الأَشْجَعي[(٤)]، عن الثَّوْري، عن مُحارِب بن دِثَار، عن جابر بن عبدالله؛ قال: كان لي على النبيِّ ﷺ دَيْنٌ، فَقَضَاني وزَادَني، ودخلْتُ المسجدَ، فقال لي: «**صَلِّي[(٥)] رَكْعَتَين**».

قال أبو زرعة: تَوَهَّمْتُ أن يكونَ أخذَهُ[(٦)] عن مِسْعَرٍ[(٧)].

= و"طبقات المحدِّثين بأصبهان"، و"شرح مشكل الآثار"،وغيرها من كتب الحديث.

فاللفظان على ذلك ثابتان في الرواية، وهما صحيحان في العربية؛ فقوله:«لا يَبِعْهُ»، « لا » فيه ناهية، والفعل مجزومٌ بها، وقولُه:«لا يَبِيعُهُ»، «لا» فيه نافيةٌ بمعنى النَّهي، والفعل بعدها مرفوعٌ، وهو أبلغ من النهي الخالص، وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (٣٣١)، وانظر مثل ذلك في المسألة رقم (١١٢٠) و(١١٥٤).

(١) من هذا الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢١٣٥)، ومسلم في "صحيحه" (١٥٢٥).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٦٦)، وانظر المسألة رقم (١١٢٣).

(٣) من قوله :« قال أخبرنا أبو محمد ... » إلى هنا ليس في (ت) و(ك)، وفيه بدلاً منه:« قال أبو محمد ».

(٤) هو: عبيدالله بن عبدالرحمٰن.

(٥) كذا في جميع النسخ:« صَلِّي » بإثبات الياء في آخره، والجادة:« صَلِّ » بحذف الياء، ويخرَّج ما في النسخ على وجهين، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٦) يعني : سفيان الثوري كما هو مبيَّن في التعليق على المسألة رقم (٢٦٦).

(٧) يعني: ابن كِدام . وروايته تقدم تخريجها في المسألة رقم (٢٦٦) .

١١١٣ - وسمعتُ[١] أبي يقول: حدَّثنا عليٌّ الطَّنَافِسيُّ[٢]؛ قال: حدَّثنا أبو معاوية[٣]؛ قال: حدَّثنا الأَعْمَش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة - مرفوعً[٤]-: « **الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ ومَحْلُوبٌ** »، رفَعَهُ[٥] مَرَّةً، ثم تَرَكَ بَعدُ الرَّفعَ، فكان يَقِفُهُ[٦].

---

(١) ذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في "التلخيص" (٣/ ٨٣ رقم١٢٤٢)، ثم قال: « قال ابن أبي حاتم: قال أبي: رفعه مرَّة، ثم ترك الرَّفعَ بعد ».

(٢) هو: علي بن محمد بن إسحاق بن أبي شدَّاد.

(٣) هو: محمد بن خازم الضَّرير. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٧٤)، والدارقطني في "الأفراد" (ق ٣٢٠/ب/أطراف الغرائب)، والخطيب في "تاريخ بغداد"(٦/ ١٨٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٦/ ٣٨) كلهم من طريق إبراهيم بن مُجَشِّر، عن أبي معاوية به.
قال ابن عدي: « وهذا الحديث لا أعلمه يرفعه عن أبي معاوية غير إبراهيم بن مجشر هذا ».
وقال الدارقطني: « تفرَّد به إبراهيم بن مجشر، عن أبي معاوية، عنه مرفوعًا ».
وقال الخطيب: « تفرَّد برواية هذا الحديث عن أبي معاوية مرفوعًا: إبراهيم بن مجشر، ورفعه أيضًا أبو عوانة، عن الأعمش. ورواه غيره عن أبي معاوية موقوفًا لم يذكر فيه النبيَّ ﷺ، وكذلك رواه سفيان الثوري وهشيم ومحمد بن فضيل وجرير ابن عبد الحميد، عن الأعمش موقوفًا، وهو المحفوظ من حديثه ».

(٤) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظرها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) أي: علي الطنافسي، ويحتمل أن يكون المراد: أبو معاوية.

(٦) الحديث رواه البزار في "مسنده" (ق ٢٢١/ب/مسند أبي هريرة)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٣٤) من طريق يحيى بن حماد، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٨) من طريق سليمان بن حرب وشيبان، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٨) من طريق شيبان، ثلاثتهم عن أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به مرفوعًا. =

....

= قال البزار: « وهذا الحديثُ لا نعلم أحدًا رفعه إلا أبو عوانة، ولا نعلم أحدًا رفعه عن أبي عوانة إلا يحيى بن حماد وشيبان ».
وقال الحاكم: « وهذا إسناد صحيح على شرط الشَّيخين ولم يخرجاه؛ لإجماع الثوري وشعبة على توقيفه عن الأعمش، وأنا على أصلي [الذي] أصَّلته في قَبول الزيادة من الثقة ».
وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ١٩): « هذا الإسناد صحيح؛ وإن كان غير مخرج في شيء من الكتب الستة، والأشبه أن يكون موقوفًا ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٧٣) من طريق يزيد بن عطاء، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا، ثم ذكر أن الأصل في الحديث أنه موقوف وأنه رواه عن الأعمش: أبو عوانة وعيسى بن يونس وأبو معاوية وشعبة والثوري مرفوعًا وموقوفًا، ثم قال: « والأصح هو الموقوف ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٤٥) فقال: حدثنا الحسن بن عثمان، عن خليفة بن خياط وحفص بن عمر الرازي قالا: ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، وعن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ به.
قال ابن عدي: « وهذا عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مسندًا منكرًا جدًّا [كذا !] وبخاصة إذا رواه عنه ابن مهدي، وعن ابن مهدي خليفة وحفص بن عمر، والبلاء من الحسن بن عثمان ».
ورواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١/ ٢٢٩) فقال: حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي، عن وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن أبي هريرة، موقوفًا .
قال وكيع: « والله ! ما أرى سمعه إبراهيم من أبي هريرة ».
ورواه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٤٥) من طريق خلاد الصفار، عن منصور، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا ، ثم قال أبو نعيم: « غريب من حديث منصور وأبي صالح ! لم نكتبه إلا من هذا الوجه ».
ورواه وكيع في "نسخته" (١٦)- وعنه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦١٤٤)-، والشافعي في "الأم" (٤/ ٣٣٨ رقم١٦١٣) عن ابن عيينة، وعبدالرزاق في =

١١١٤ - وسمعتُ[١] أبي يقول: طَلْقُ بن غَنَّام: هو[٢] ابنُ عمِّ حَفْص بن غِيَاث، وهو كَاتِبُ[٣] حَفْص بن غِياث، روى[٤] حديثًا مُنكرًا عن شَرِيكٍ[٥] وقيسٍ[٦]، عن أبي حَصِين[٧]، عن أبي صالح[٨]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «أَدِّي[٩] الأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ، وَلا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ».

= "المصنف" (١٥٠٦٦) عن معمر، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢٨٢) من طريق عيسى بن يونس، والبيهقي (٦/٣٨) من طريق شعبة، خمستهم (وكيع وابن عيينة ومعمر وعيسى وشعبة) عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفًا. وعرض الدارقطني في "العلل" (١٩٠٣) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «وهو المحفوظ عن الأعمش»؛ أي: الوقف.

(١) نقل بعضَ هذا النص بتصرف ابن عبدالهادي في "المحرر" (٩٣٣)، والذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/٣٤٥)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٥/٢٥/ب)، وذكر السخاوي في "المقاصد" (ص٣١ رقم٤٨) أن أبا حاتم قال عن هذا الحديث: «منكر».

(٢) في (ف): «وهو».

(٣) في (ك): «كانت».

(٤) أي: طلق بن غنام. وروايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٢٦٣٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٣٦٠)، و أبو داود في "سننه" (٣٥٣٥)، والترمذي في "جامعه" (١٢٦٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٨٣١)، والطبراني في "الأوسط" (٣٥٩٥)، والدارقطني في "السنن" (٣/٣٥)، والحاكم في "المستدرك" (٢/٤٦)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/٢٦٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/٢٧١)، وتمام في "الفوائد" (٧٠٧/الروض البسام)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/٥٩٢ رقم ٩٧٣).

(٥) هو: ابن عبدالله النَّخَعي.

(٦) هو: ابن الربيع.

(٧) هو: عثمان بن عاصم.

(٨) هو: ذكوان السَّمَّان.

(٩) كذا في جميع النسخ: «أدِّي» بإثبات الياء في آخره، ومثله في مطبوع "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٥/٢٣٠٨)، والجادَّة أن يقال: «أدِّ» بحذف الياء التي هي لامُ =

قال أبي: ولم يَروِ هذا الحديثَ غيرُهُ [١].

١١١٥ - وسألتُ [٢] أبي عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم [٣]، عن سُفْيان [٤]، عن حَنْظَلة [٥]، عن طاوُس، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «المِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ المَدِينَةِ، والوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ».

ورواه أبو أحمدَ الزُّبَيري [٦]، عن سُفْيان، عن حَنْظَلة، عن

= الفعل؛ لأنَّه أمرٌ لمذكَّر، وعلى الجادَّة ورَدَ في مصادر التخريج؛ لكنَّ ما وقع في الأصول الخطية له وجهان من العربية، تقدَّم بيانهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨)، وانظر مِثْلَهُ في المسألة رقم (٢٦٦) و(١١١٢).

(١) قال الترمذي في الموضع السابق: «حديث حسن غريب». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي حَصين إلا شريك وقيس، تفرَّد به طلق».
وقال البيهقي: «وحديث أبي حَصين تفرَّد به عنه شريك القاضي وقيس بن الربيع، وقيس ضعيف، وشريك لم يَحتجَّ به أكثر أهل العلم بالحديث؛ وإنما ذكره مسلم بن الحجاج في الشواهد». وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٢١٠): «قال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت، وقال ابن الجوزي: لا يصحُّ من جميع طرقه، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: هذا حديث باطلٌ لا أعرفه من وجه يصحُّ».

(٢) نقل بعض هذا النص ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ١٩)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١٩٩/ مخطوط).

(٣) هو: الفضل بن دُكَيْن. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٣٤٠)، والنسائي في "المجتبى" (٢٥٢٠ و٤٥٩٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٠٣)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٠٠ رقم ١٣٤٤٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٢٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣١). قال أبو نعيم: «غريبٌ من حديث طاوس وحنظلة، ولا أعلم رواه عنه متصلاً إلا الثوري». وانظر "تنقيح التحقيق" (٢/ ٥٢٤).

(٤) هو: الثوري.

(٥) هو: ابن أبي سفيان بن عبدالرحمٰن.

(٦) هو: محمد بن عبدالله بن الزُّبَير. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٢٦٢/ كشف الأستار)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٢٨٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣١). =

طاوُس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ .

أيُّهما أصَحُّ ؟

قال أبي: أخطأ أبو نُعَيم في هذا الحديث، والصَّحيحُ: عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ .

أخبرنا أبو محمد[(١)]؛ قال[(٢)]: حدَّثني[(٣)] أبي؛ قال: حدَّثنا نَصْرُ ابن علي الجَهْضَمي؛ قال: قال لي أبو أحمد: أخطأ أبو نُعَيم فيما قال: عن ابن عمر[(٤)].

= قال البزار: « لا نعلم أحدًا أسنده إلا حنظلة عن طاوس، ولا نعلم رواه إلا الثوري، وقال الفريابي: عن الثوري، عن حنظلة، عن طاوُس، عن ابن عمر، وحنظلة ثقة، واختلفوا على الثوري، فقال أبو أحمد: عن الثوري، عن حنظلة، عن طاوس، عن ابن عباس، ولم يروه غير الثوري، وحنظلة صالح الحديث ».

(١) هو: ابن أبي حاتم .

(٢) قوله: « أخبرنا أبو محمد قال » من (ت) و(ك) فقط .

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدَّثني » بالواو .

(٤) بل وافق أبا نعيم على روايته من مسند ابن عمر: أبو المنذر إسماعيل بن عمر الواسطي، ومحمد بن يوسف الفريابي، وقبيصة بن عُقْبَة .
أما رواية إسماعيل بن عمر: فأخرجها أبو عبيد في "الأموال" (ص٥١٨ رقم١٦٠٧)، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (٢٠٦٣).
وأما رواية محمد بن يوسف الفريابي: فأشار إليها أبو داود عقب إخراجه رواية أبي نعيم الفضل بن دُكَين برقم(٣٣٤٠)، والبزار كما سبق، وأخرجها الفاكهي في "أخبار مكة"(١٩١٧)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١٢٥٢).
وأما رواية قبيصة بن عُقْبَة: فأخرجها البيهقي في "سننه" (٤/ ١٧٠).
ولذا رجَّح أهل العلم رواية أبي نعيم ومن وافقه على رواية أبي أحمد الزبيري، فقال أبو داود في "سننه"(٤/ ١١٧/ ط. عوَّامة): « وكذا رواه الفريابي وأبو أحمد عن سفيان، =

١١١٦ - قال أبومحمد [(١)]: سمعتُ [(٢)] أبي وحدَّثنا بحديثٍ عن عيسى بن يونس الرَّمْلي، عن مُؤَمَّل بن إسماعيل، عن عبدالعزيز بن مسلم، عن شُمَيْط [(٣)] بن عَجْلان [(٤)]، عن رَجُلٍ يقال له: زُهَيْر، عن أنس: أنَّ رجلاً مِنْ أهلِ الصُّفَّةِ مات وترك متاعًا، فباع النبيُّ ﷺ

= وافقهما في المتن، وقال أبو أحمد - وأخطأ -: عن ابن عباس، مكان ابن عمر ».
وأخرج البيهقي الحديث في "سننه" (٦/ ٣١) من طريق الطبراني، ثم نقل عنه أنه قال: « هكذا رواه أبو أحمد، فقال: عن ابن عباس، فخالف أبا نعيم في لفظ الحديث، والصَّواب: ما رواه أبو نعيم بالإسناد واللفظ ».
ونقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١٩٩/مخطوط) عن الدارقطني قوله في "العلل": « الصحيح حديث ابن عمر ». وقال ابن كثير في "الإرشاد" (٢/ ١٩): « والصَّواب حديث ابن عمر ».
ولم نجد من وافق أبا حاتم على هذا الترجيح، وانظر "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٣٧ رقم٨٥٣)، و"إرواء الغليل" (١٣٤٢).

(١) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وسمعتُ » بالواو. (٣) في (ش): « سميط ».

(٤) الحديث أخرجه الطيالسي في " مسنده" (٢٢٦٠) قال: حدثنا عبيد الله بن شُمَيط قال: حدثني أبي وعمي، عن أبي بكر، عن أنس: أن رسول الله ﷺ باعَ فيمَنْ يزيد حِلْسًا وقَعْبًا وقال: « مَنْ يَشْتَري ؟ » فقال رجلٌ: بدِرْهَم. فقال النبيُّ ﷺ: «مَنْ يَزيدُ؟». وعَمُّ عبيد الله بن شُميط هو: الأخضر بن عَجْلان؛ كما قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٦٦).
وأخرجه الطيالسي أيضًا (٢٢٥٩) فقال: حدثنا عبيد الله بن شُميط؛ قال: سمعتُ أبا بكر الحَنَفي يحدِّث أبي وعمي، عن أنس: أن النبيَّ ﷺ قال: « إن المسألةَ لا تَحِلُّ إلا لإحدى ثلاثٍ : غُرْمٍ مُفْظِعٍ ، أو فَقْرٍ مُدْقِعٍ ، أو دَمٍ مُوجِعٍ ».
وأخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٢٦ رقم١٢٢٧٨) من طريق عبدالصَّمد بن عبدالوارث، عن عبيدالله بن شُميط .
وهذا جزءٌ من حديث هذه المسألة كما سيأتي في التخريج .

مَتاعَهُ(١) فِيمَنْ يَزِيدُ(٢).

قال أبي: زهيرٌ هذا هو: أبو بكرٍ الحَنَفيُّ(٣)، ووَهِمَ مُؤَمَّلٌ في لفظ متن هذا الحديث(٤).

---

(١) قوله: « متاعه » سقط من (ك).

(٢) سيأتي الحديث بتمامه في التعليق آخر المسألة .

(٣) وهو: بصري، اسمه: عبدالله، انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (١٦/ ٣٣٨).

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١١٤ رقم١٢١٣٤) من طريق يحيى القطَّان، والبخاري في "التاريخ"(٢/ ٦٦) عن عون بن عمارة، وأبو داود في "سننه" (١٦٤١)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٩٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (٥٦٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"(٢/ ١٩) من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٨/ ٣٢٩) من طريق عيسى بن يونس، والترمذي في "جامعه" (١٢١٨) من طريق عبيدالله بن شُميط، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٣٠٥/ بغية الباحث) عن روح بن عبادة، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٥) من طريق عبدالوهَّاب بن عطاء، سبعتهم عن الأخضر بن عَجْلان؛ حدثني أبو بكر الحنفي، عن أنس بن مالك: أن رجلاً من الأنصار أتى النبيَّ ﷺ فشكا إليه الحاجَة، فقال له النبيُّ ﷺ: « ما عِندَكَ شيءٌ ؟ » فأتاه بحِلْس وقَدَح، فقال النبيُّ ﷺ: « مَنْ يَشتَري هذا؟ » فقال رجل: أنا آخذهما بدرهم، قال: « مَن يزيدُ على درهم؟ » فسكت القومُ، فقال: « مَن يزيدُ على درهم؟ » فقال رجل: أنا آخذُهما بدرهمين، قال: « هُما لك »، ثم قال: « إن المسألةَ لا تحِلُّ إلا لأحدِ ثلاثٍ: ذي دَمٍ مُوجعٍ، أو غُرْمٍ مُفْظعٍ، أو فَقْرٍ مُدْقِعٍ ». واللفظ للإمام أحمد.
قال الترمذي: « هذا حديث حسنٌ، لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عَجْلان ».
وقال البخاري في أبي بكر الحنفي: « لا يصحُّ حديثه ». نقله الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٤٦٢).
وخالفهم جميعًا المعتمر بن سليمان فرواه عن الأخضر، عن أبي بكر الحنفي، عن أنس، عن رجل من الأنصار ، به .
وأخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (٣١٢). قال الترمذي: « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: الأخضر بن عَجْلان ثقة، وأبو بكر الحنفي =

١١١٧ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن إسحاق بن بُهْلُول الأَنْبارِي، عن الحسن بن عليٍّ بن عاصم[١]، عن الأوزاعيِّ، عن واصِل[٢]، عن أبي قِلابَةَ[٣]: أنه كان لا يرى بأسًا أَنْ يَستَقرِضَ الرجلُ الخُبْزَ من الجِيران؛ أو قال: الرَّغِيفَ .

قال أبي: الحسنُ بن عليٍّ بن عاصم مات قديمًا[٤]، لم يُدرِكْه[٥]، وهو[٦] شيخٌ . وهذا الحديثُ لا أدري كيف هو ! واصِلٌ، عن أبي قِلابَة لا يَجِيء، ولا أعلمُ أحدًا روى هذا[٧] عن الأوزاعيِّ غَيْرَهُ .

= الذي روى عن أنس اسمه عبد الله ». وانظر "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٥٧ رقم٢٢٩٧).

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٣٥٧٢)- ومن طريقه الخطيب في "تاريخه" (٧/ ٣٦٣)- عن الحسن بن علي ، به .
ورواه بحشل في "تاريخ واسط" (ص١٤٦) من طريق علي بن سليمان، عن الحسن ابن علي ، به .

(٢) هو: ابن أبي جميل الشَّامي .

(٣) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي .

(٤) في (ك): « فدعا » بدل: « قديمًا ».
والحسن بن علي بن عاصم الواسطي هذا مات في حياة أبيه كما قال ابن حبان في "الثقات" (٨/ ١٧٠)، والفضل بن سهل ويحيى بن أبي طالب كما في "تاريخ بغداد" للخطيب (٧/ ٣٦٣). وأبوه توفي سنة (٢٠١ هـ) كما في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٥١٩).

(٥) يعني: أن إسحاق بن بُهلول لم يدرك الحسنَ بن علي بن عاصم . وإسحاقُ كانت ولادته سنة أربع وستين ومئة كما في "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٤٨٩). ولكن إسحاق توبع كما تقدم .

(٦) أي: الحسن بن علي .

(٧) قوله: « هذا » سقط من (ك).

١١١٨ - وسألتُ[١] **أبا زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة**[٢]، عن حمَّاد [٣]، عن إبراهيم[٤]، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى أن يُسْتَأجَرَ الأَجِيرُ حتى يَعْلَمَ أَجْرَهُ .

قلتُ[٥]: ورواه الثَّوْريُّ[٦] عن حمَّاد، عن إبراهيم، عن أبي سعيد، موقوفً[٧]؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ موقوفٌ عن أبي سعيد؛ لأنَّ الثَّوريَّ أحفظُ.

١١١٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن عمرو ابن دينار، عمَّنْ سمع أبا هريرة يقول: نهى رسولُ الله ﷺ عن بَيْعَتَينِ وَلِبْسَتَيْن ؟

قال أبي: رواه ابنُ جُرَيج[٨]، عن عمرو بن دينار، عن عَطَاء بن

---

(١) نقل هذا النص بتمامه الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ١٣١)، ونقل بعضه ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ٨١)، لكن جعله من قول أبي حاتم وأبي زرعة !
وستأتي هذه المسألة برقم (٢٨٣٥).

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد (٣/ ٥٩ رقم ١١٥٦٥)، وأبو داود في "المراسيل" (١٨١)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٢٠).

(٣) هو: ابن أبي سليمان .

(٤) هو: ابن يزيد النخعي .

(٥) قوله: «قلت» من (ف) فقط.

(٦) ورواه شعبةُ أيضًا ، وروايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٣٨٥٧). وانظر "إرواء الغليل" (١٤٩٠).

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٨) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز . وروايته أخرجها البخاري (١٩٩٣)، ومسلم (١٥١١).

مِيناء، عن أبي هريرة؛ قال[١]: يُنْهَى[٢] عن بَيْعَتَينِ .

ورواه مَعقِلُ بن عُبَيدالله، عن عمرو بن دينار، عن عَطَاء، عن أبي هريرةَ؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ . . . .

قال أبي: وكُلُّها صحيحٌ؛ ضَبَطَ[٣] ابنُ جُرَيج؛ هو[٤]: عَطاء بن مِينَاء.

١١٢٠ - وسألتُ أبا زرعة[٥] عن حديثٍ رواه أبو[٦] الوليد[٧]، عن أبي الأَحْوَص[٨]، عن سِمَاك[٩]، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ :« **لا يَبِيعُ[١٠] حَاضِرٌ لِبَادٍ** » ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ[١١]، أخطأ فيه أبو الوليد؛ إنما هو: أنَّ

---

(١) قوله:« قال » سقط من (ك).

(٢) كذا لفظه أيضًا عند البخاري ، ولفظه عند مسلم :« نَهى عن بَيْعَتَين »، فهو مرفوع إلى النبي ﷺ؛ كما هو مقرر في علم الحديث .

(٣) قوله:« ضبط » ليس في (ش).

(٤) أي: المبهم في رواية حماد بن سلمة.

(٥) في (ك):« سألت أبي ».

(٦) قوله:« أبو » سقط من جميع النسخ، عدا (أ) فإنه أُلحق فيها، وسيأتي على الصَّواب.

(٧) هو: هشام بن عبدالملك الطيالسي.

(٨) هو: سلَّام بن سُلَيم .

(٩) هو: ابن حرب .

(١٠) كذا في جميع النسخ، ومثله في بعض مصادر التخريج، وجاء في بعضها أيضًا بلفظ: «لا يَبِـعْ»، واللفظان محفوظان في كثير من كتب الحديث كالصحيحين وغيرهما، كلاهما صحيح فصيح في العربية. أما قوله:«لا يَبِعْ»، فوجهه أنَّ «لا» ناهية في اللفظ والمعنى، والفعلُ بعدها مجزومٌ بها، وأمَّا: «لا يَبِيعُ»، فمتجه على أنَّ «لا» نافيةٌ في اللفظ، ناهية في المعنى، والمضارعُ بعدها مرفوعٌ، وهذا أبلغ من النهي الخالص. انظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٣١)، وانظر مثل ذلك في المسألة رقم (١١١١) و(١١٥٤).

(١١) يعني: من هذا الطريق؛ وإلا فالحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٢١٥٨)، ومسلم (١٥٢١) كلاهما من طريق عبدالله بن طاوس، عن أبيه،عن ابن عباس، به.

النبيَّ ﷺ قال: « لا تَسْتَقْبِلُوا السُّوقَ، وَلَا تُحَفِّلُوا[1] »[2].

١١٢١ - وسمعتُ أبي وذكر حديثَ جابرٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ اشترى مِنْ جابرٍ بعيرًا ، واشترَطَ رُكوبَها [3].

فقال: حديثُ هُشَيْمٍ[4]، عن سَيَّار[5]، عن أبي هُبَيْرة يحيى بن

---

(١) في (ك): « تحعلوا » .
والمراد: لا تُحَفِّلوا الشَّاة، أي: لا تتركوا حَلْبَها حتى يجتمعَ اللبنُ في ضَرْعها. انظر "المصباح المنير" (١/ ١٤٢). فالمُحَفَّلة: هي الشَّاةُ، أو البقرةُ، أو النَّاقةُ، لا يَحْلُبُها صاحبها أيامًا، حتى يجتمعَ لبنُها في ضَرْعِها، فإذا احْتَلَبها المُشتري حَسِبها غَزِيرةً، فزادَ في ثمنها، ثم يظهرُ له بعد ذلك نقصُ لبنها عن أيام تَحْفِيلِها . سُمِّيت مُحَفَّلة؛ لأن اللَّبَنَ حُفِّل في ضَرْعها، أي: جُمع . انظر "النهاية" (١/ ٤٠٩). وانظر كلام الترمذي عقب إخراجه للحديث برقم (١٢٦٨).

(٢) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٢٣٩) عن شيخه أبي الأحوص باللفظ الذي رجَّحه أبو زرعة. وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١٢٦٨) من طريق هناد بن السَّري، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٧) من طريق يوسف بن عدي وأسد، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٣٥٦) من طريق خلف بن هشام، والطبراني في "الكبير"(١١/ ٢٣٢ رقم ١١٧٧٤) من طريق مسدَّد وعاصم بن علي، جميعهم عن أبي الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس،عن النبيِّ ﷺ، به.
قال الترمذي:« حديث حسن صحيح ».

(٣) وفيه أيضًا قول النبيِّ ﷺ لجابر في قصة زواجه:« فهلَّا جاريةً تُلاعِبُها وتُلاعِبُك ! ».

(٤) هو: ابن بشير الواسطي. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٠٣ رقم ١٤٢٥١)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٩٦٥ و٢١٢٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٤١٠)، والطبراني في "الأوسط" (١١٤٤).
قال الطبراني :« لم يروه عن سيار أبي الحكم إلا هشيم ».
ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٠٧٩)، ومسلم عقب الحديث (١٤٦٦) من طريق هشيم، عن سيَّار، عن الشعبي، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ بقصة زواج جابر، وقول النبي ﷺ له:«فهلَّا جاريةً تُلاعِبُها وتُلاعِبُك!».

(٥) هو: أبو الحكم العَنَزي.

عَبَّاد، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: صحيحٌ .

١١٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قَتَادة[١]، وحمَّادُ بنُ سَلَمة[٢]، عن عِكْرِمَة بن خالد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ[٣] قال: **«مَنْ بَاعَ نَخْلاً قَدْ أُبِّرَتْ[٤]، فَثَمَرَتُها[٥] لِلْبَائِعِ؛ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاعُ»**؟

قال أبي: كنتُ أستَحْسِنُ هذا الحديثَ مِنْ ذِي[٦] الطَّرِيقِ، حتى رأيتُ مِنْ حديثِ بعضِ الثِّقَات[٧]: عن عِكْرِمَة بن خالد، عن الزُّهْري،

---

(١) روايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (٣٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٢٥) من طريق سعيد بن أبي عروبة، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢١٣) من طريق الحكم بن عبدالملك، كلاهما عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عمر ، به .
قال البيهقي :« وهذا منقطع، وقد روي عن هشام الدَّستوائي، عن قتادة، عن عكرمة بن خالد، عن الزهري، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ، وكأنه أراد حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٠ رقم ٤٨٥٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦). ورواه عبدالرزاق في "مصنفه" (١٤٦٢١)، والنسائي في "الكبرى" (٤٩٩٣) من طريق مطر الوراق،عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر، به.

(٣) قوله:« عن النبي ﷺ » سقط من (ف).

(٤) أي: لُقِّحَتْ. انظر "النهاية" (١/ ١٣).

(٥) في (ك):« فتمرتها ».

(٦) كذا في (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: «ذى» بإهمال الياء.
و«ذي» هنا : اسمُ إشارةٍ لمؤنَّث، والطريق يؤنَّث في لغة أهل الحجاز، فكأنه قال: من هذه الطريق. وانظر في تأنيث «الطريق» وتذكيره: "المصباح المنير"، وغيره من المعاجم (ط ر ق).

(٧) رواه الترمذي في "العلل الكبير" (٣٢٦)، والنسائي في "الكبرى" (٤٩٩٤) من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه،عن قتادة، عن عكرمة،عن الزهري، عن ابن عمر، به. قال الترمذي:« سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ، وقلت له: =

عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: فإذا الحديثُ قد عاد إلى الزُّهْري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ [(١)].

١١٢٣ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن عَوْن، عن ابن عُيَينة، عن عمرو بن دينار، عن عَطَاء[(٣)]، عن جابر؛ قال: قَضاني رسولُ الله ﷺ وزادَني ؟

قال أبي : كذا حدَّثنا عمرو بن عَوْن، وأحسَبُه قد غَلِطَ؛ إنما يُرْوَىٰ هذا الحديثُ عن مِسْعَر[(٤)]، عن مُحَارب بن دِثَار، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ .

= حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ : "من باع عبدًا . . . ". وقال نافع: عن ابن عمر، عن عمر، أيهما أصحُّ ؟ قال: إن نافعًا يخالف سالمًا في أحاديث، وهذا من تلك الأحاديث، روى سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وقال نافع: عن ابن عمر، عن عمر؛ كأنه رأى الحديثين صحيحين، أنه يحتمل عنهما جميعًا ».

(١) من قوله:« قال أبي فإذا الحديث . . . » إلى هنا سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ. ومقصود أبي حاتم: أن الحديث عاد إلى هذه الطريق الصَّحيحة المعروفة، التي أخرجها البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣).

(٢) انظر المسألتين المتقدِّمتين برقم (٢٦٦) و(١١١٢).

(٣) هو: ابن أبي رباح . والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٢٣٠٩) من طريق ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح وغيره، يزيد بعضهم على بعض، ولم يبلغه كلهم؛ رجلٌ واحد منهم عن جابر، فذكر الحديث بطوله ، وفيه قصة بيع جابر جمله للنبي ﷺ .

(٤) هو: ابن كدام . وروايته تقدم تخريجها في المسألة رقم (٢٦٦).

قال أبي : ولا يُعْرَف هذا الحديثُ مِنْ حديث عمرو، عن جابر، ولا يَحْتملُ أن يكونَ عن عمرو، عن جابر [١].

١١٢٤ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثِ نَصْرِ بن علي[٣]، عن سُلَيمان ابن سُلَيم، عن جابر بن يزيد[٤]، عن سُفْيان الزَّيَّات، عن الرَّبيع بن أنس، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رجلٍ مِنَ اليهود شيئًا إلى المَيْسَرَة، فقال اليهوديُّ: وهل لمحمدٍ مِنْ مَيْسَرَة ؟ فأتيتُ النبيَّ ﷺ فأخبرتُهُ، فقال: «**كَذَبَ اليَهُودِيُّ ! أَنَا خَيْرُ مَنْ بَايَعَ**[٥]**، لَأَنْ يَلْبَسَ الرَّجُلُ ثَوْبًا مِنْ رِقَاعٍ شَتَّى؛ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ في أَمَانَتِهِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦]، وسُلَيمانُ وسُفْيانُ مجهولانِ .

---

(١) أي: لا يعرف هذا الحديث من طريق عمرو بن دينار، عن عطاء، عن جابر، ولا يحتمل أن يكون عن جابر من هذا الطريق .

(٢) نقل بعض هذا النص الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٣/ ٥٥-٥٦)، و"التلخيص الحبير" (١٢٢٩) بتصرف، وانظر المسألة الآتية برقم (١٩٢٤).

(٣) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائد الزهد" (ص ٣٤).

(٤) وليس هو بالجعفي . قاله ابن حجر في الموضع السابق من "لسان الميزان" .

(٥) في (ك): « مايع »، وهو خطأ.

(٦) الحديث رواه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٤٣-٢٤٤ رقم ١٣٥٥٩) فقال: حدثنا محمد بن يزيد، حدثنا أبو سلمة صاحب الطعام، أخبرني جابر بن يزيد - وليس بجابر الجعفي - عن الربيع بن أنس، عن أنس بن مالك به .
ومن طريق أحمد رواه الخطيب في "الأسماء المبهمة" (ص ٥٩).
قال الحافظ ابن حجر في "اللسان" (٣/ ٥٦): « ولم يذكر بين الربيع وجابر أحدًا، فتبيَّن انقطاع روايته ». ورواه البزار في "مسنده" (١٣٠٥/كشف الأستار)، والطبراني في "الأوسط" (١٤٧٦)، وابن عدي في "الكامل"(١/ ٤٠١) من طريق أَسِيد الجمال، عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم الأحول، عن أنس، به . =

١١٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُؤَمَّل بن إسماعيل[(١)]، عن عبدالله العُمَري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: نهى عن بيعِ الطَّعَامِ حتى يُقْبَضَ؟

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد .

١١٢٦- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبد الصَّمد بن عبدالوارث[(٢)]،

= وليس في رواية ابن عدي نسبة عاصم بأنه « الأحول ».
قال البزار: « لا نعلم رواه عن عاصم، عن أنس إلا أبو بكر ».
وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا أبو بكر، تفرد به أَسِيد ».
وقال ابن عدي: « وهذا الحديث بهذا الإسناد أيضًا لا أعلم يرويه عن أبي بكر بن عياش غيرُ أَسِيد بن زيد، وعاصم المذكور في الإسناد: عاصم بن بهدلة؛ ليس هو عاصم الأحول ».

(١) لم نقف على روايته على هذا الوجه، ولكن رواه الطبراني في "الأوسط" (٦٧١٨) من طريق هشام بن عمار، ثنا مؤمل بن إسماعيل، ثنا عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن حكيم بن حزام اشترى طعامَ الرِّزق، فباعه قبل أن يقبضَه، فنهاه عمر، وقال: « أما إن النبيَّ ﷺ نهى عن بيع الطعام حتى يُقبضَ، فردَّ إليه رأس ماله».
قال الطبراني :« لم يرو هذا الحديثَ عن نافع إلا عبدالله بن عمر، ولا عن عبدالله بن عمر إلا مؤمل، تفرَّد به هشام بن عمار ».
ولم نقف على هذا الحديث في "مجمع البحرين في زوائد المعجمين" للهيثمي ، فهذا مما يقوِّي أنه عن ابن عمر؛ لأنه رواه البخاري في "صحيحه" (٢١٢٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٥٢٦) من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ، به.

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده"(ق ٨/أ/ مسند أنس)، و(١٣٢٤/ كشف الأستار)، والطبراني في "الصغير"(٦٨١)، والدارقطني في "الأفراد" (ق٦٩/أطراف الغرائب). قال البزار بعد أن ذكر له حديثًا آخر أيضًا: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس من هذا الطريق، ولا نعلم أسند بُديل عن أنس إلا هذين الحديثين».
وقال الطبراني: « لم يروه عن بُديل بن مَيْسَرة إلا الحسن، تفرَّد به عبد الصمد ».
وقال الدارقطني: « تفرَّد به الحسن بن أبي جعفر، عن بُديل ، عنه ».

عن الحسن بن أبي جعفر، عن بُدَيْل[١]، عن أنس[٢]، عن النبيِّ ﷺ قال: «خَصْلَتَانِ لا يَحِلُّ مَنْعُهُمَا: المَاءُ وَالنَّارُ» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[٣].

١١٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُوَيْدٌ أبو حاتِم[٤]، عن قَتادة، عن جابر بن عبدالله؛ قال: ليس بين الأبِ وبين ابنِهِ رِبًا[٥] ؟

---

(١) هو: ابن مَيْسَرة العُقيلي.

(٢) في (ف): «عن بديل، عن أبيه، عن أنس».

(٣) نقل الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ١٤٣ رقم١٣٣٨) كلام أبي حاتم مختصرًا.

(٤) هو: سويد بن إبراهيم الجَحْدَري.

(٥) رسمت في جميع النسخ هكذا: «ربوا» بواوٍ بعدها ألفٌ، وهو رسم قديم للكُتَّاب درَجَ عليه بعضُ كَتَبَةِ الحديث كما وقع هنا. وهو موافق لرسم المصحف العثماني، وقد ذكر العلماء أن الرِّبَا: مقصورٌ، وهو من رَبَا يَرْبُو، فيكتبُ بالألف وتثنيتُهُ: رِبَوَان، واختار الكوفيون كَتْبَهُ وتثنيته بالياء؛ الرِّبَى، والرِّبَيَان؛ لكسر أوَّله، وغلَّطهم البصريُّون. وكَتْبُهُ في المصحف بالواو، قيل: لأنَّ أصله الواو، وقال الفراء: «إنما كتبوه بالواو؛ لأنَّ أهل الحجاز تعلَّموا الكتابة من أهل الحيرة، ولغتهم: الرِّبَوْا، فعلَّموهم صورة الخطِّ على لغتهم، فأخذوه كذلك عنهم، وكذلك قرأها أبو سماك العدوي: «الرِّبَوْا» بالواو، وقرأ حمزة والكسائي بالإمالة بسبب كسرة الراء، وقرأ الباقون بالتفخيم لفتحة الباء، واليومَ أنت فيه بالخيار: إن شئت كتبته بالواو على ما في المصحف موافقةً له، وإن شئت بالياء، وإن شئت بالألف». اهـ. وقد نقل ذلك عن الفراء الثعلبيُّ في "تفسيره" (٢/ ٢٨١)، والنووي في "المجموع شرح المهذَّب" (٩/ ٣٧٤) وغيرهما، وفي "اللباب" للعكبري (٢/ ٤٨٨)، قال: «الربوا: تكتب بالواو؛ لئلَّا تشتبه بـ«الزِّنَا»». اهـ.

وأما كتابة ألف بعد الواو: فقد قال القلقشندي في "صبح الأعشى" (٣/ ٢٠٤): «وجمعوا في "الربا" بين العوض والمعوَّض منه، فكتبوه بواوٍ وألفٍ بعدها، =

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: قَتادة، عن جابر بن زيد؛ كذا يرويه الدَّسْتوائي[١].

١١٢٨ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه ابن المبارك[٣]، عن ثَوْر

= على هذه الصورة «الربوا». اهـ، وفي "تفسير النسفي" (١/ ١٣٣) قال: «زيدتِ الألفُ بعدها تشبيهًا بواو الجمع». وانظر "همع الهوامع" (٣/ ٥٢٧)، و"الكليات" لأبي البقاء الكفوي (ص ٢٤ و٥٥٥)، و"صبح الأعشى" (٣/ ١٧٧)، و"المطالع النصرية" للهوريني (ص١٣٨)، و"معجم القراءات" (١/ ٤٠١/ سورة البقرة/ ٢٧٥).

(١) هو: هشام بن أبي عبدالله. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٠٣٦) عن قتادة، عن جابر بن زيد؛ قال: « ليس بين العَبد وبين سَيِّده ربًا ». ورواه ابن أبي شيبة أيضًا (٢٠٠٣٩) من طريق سعيد، عن قتادة، عن جابر بن زيد والحسن؛ قالا: « ليس بين العَبد وبين سيِّده رِبًا ».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (١١٦٤).

(٣) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الإسماعيلي في "مستخرجه" - كما في "فتح الباري" لابن حجر (٤/ ٣٤٥)-، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٢) من طريق أبي الربيع الزهراني، عن ابن المبارك، به .
وقد خولف أبو الربيع: فأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣١ رقم ١٧١٧٧)، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٣١)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد الله بن المبارك، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن المقدام، به، ولم يذكر جبيرَ بن نفير .
وعبد الرحمن بن مهدي أوثقُ من أبي الربيع الزهراني، فروايته أرجحُ من روايته، فيكون الصواب في رواية ابن المبارك: حذف جبير بن نفير من الإسناد، ويؤيِّد ذلك: أن الوليد بن مسلم ويحيى بن حمزة رَوَيا الحديث عن ثور بن يزيد، ولم يذكرا جبير بن نفير:
فأمَّا رواية الوليد بن مسلم: فأخرجها البخاري في "صحيحه" (٢١٢٨).
وأما رواية يحيى بن حمزة: فأخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢١٧)، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٣٢). وكذا رواه بَحير بن سعد عن خالد بن معدان، إلا أنه زاد في الإسناد أبا أيوب كما سيأتي.

ابن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن جُبَير بن نُفَير، عن المِقْدام بن مَعْدِي كَرِب، عن النبيِّ ﷺ قال[(١)]: « كِيلُوا طَعامَكُمْ، يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ[(٢)] » ؟

قال أبي: رواه بَقِيَّة[(٣)]، عن [بَحِير][(٤)] بن سعد[(٥)]، عن خالد بن مَعْدان[(٦)]، عن المِقْدام، عن النبيِّ ﷺ؛ ولا يُدْخِلُ بينهما جُبَيْرَ

---

(١) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٢) قوله: « فيه » ليس في (ت) و(ك).

(٣) هو: ابن الوليد. ولم نقف على رواية بقية للحديث على هذا الوجه، والمعروف عنه روايته بزيادة أبي أيوب الأنصاري في "سنده".
فالحديث رواه أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٤ رقم ٢٣٥٠٨ و٢٣٥٠٩)، وابن ماجه في "سننه" (٢٢٣٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤/ ١٢١ رقم ٣٨٥٩)، وفي "مسند الشاميين" (١١٢٩)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٦٩٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٢)، جميعهم من طريق بقية، عن بَحير، عن خالد بن معدان، عن المقدام، عن أبي أيوب الأنصاري، به .
وتابع بقيةَ إسماعيلُ بن عياش، وستأتي روايته في المسألة رقم (١١٦٤).
وذكر الدارقطني في "العلل" الخلاف على خالد بن معدان في زيادة أبي أيوب أو حذفها، فقال: « يرويه بَحير بن سعد وثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، واختُلِف فيه: فقال بحير بن سعد: عن خالد بن معدان، عن المقدام، عن أبي أيوب، قاله عنه بقية وإسماعيل بن عياش. وخالفه ثور بن يزيد فرواه عن خالد بن معدان، عن المقدام، عن النبي ﷺ ، لم يذكر أبا أيوب فيه، قال ذلك ابن المبارك ويحيى بن حمزة عنه، والقول قول بَحير بن سعد؛ لأنه زاد ».اهـ.

(٤) تصحَّف في جميع النسخ إلىٰ: «يحيى»، وكُتِبَ في هامش النسخة (أ) بخط مغاير : «الصواب: بحير بن سعد». وسيأتي على الصَّواب في المسألة رقم (١١٦٤)، وانظر "تهذيب الكمال" (٤/ ٢٠).

(٥) في (ش): «سعيد»، ثم صوِّبت .

(٦) في (ت) و(ك): « سعدان » بدل: « معدان ».

ابنَ نُفَير[١].

قلتُ لأبي[٢]: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: حديثُ ثَوْرِ بنِ يَزِيد[٣]؛ حيثُ زاد رجلاً[٤].

١١٢٩ - وسألتُ[٥] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه محمد بن عَبَّاد[٦]، عن عبدالعزيز الدَّرَاوَرْدي[٧]، عن حُمَيد[٨]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إِنْ لَمْ يُثَمِّرْهَا اللهُ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ؟!**»؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو كلامُ أنس .

قال أبو زرعة: كذا يرويه الدَّرَاوَرْدي ومَالِكُ بن أنس[٩]

---

(١) انظر الكلام على هذه الطريق في المسألة رقم (١١٦٤).

(٢) قوله: « لأبي » من (ف) فقط.

(٣) قوله: « بن يزيد » ليس في (ت) و(ف) و(ك)، وفي هامش (أ)- تعليقًا على هذا الموضع - ما نصُّه: « الصواب: بحير بن سعد »؛ يعني: بدل « ثور بن يزيد »، والرجل الذي زاده بحير بن سعد هو أبو أيوب، لكنه لم يَرِد له ذكر في جميع النسخ، مع أن الصَّواب إثباته كما سبق !!
ومع ذلك فليس هذا هو مراد أبي حاتم، بل مراده ترجيح رواية من رواه بزيادة جبير ابن نفير، وهي رواية ثور بن يزيد هنا، وأكد ذلك أيضًا في المسألة رقم (١١٦٤).

(٤) في هذا التَّرجيح نظر يتضح من تخريج الطرق السابقة ! وقد خالف البخاريُّ أبا حاتم، فأخرج الحديث في "صحيحه" - كما سبق - من الطريق الناقصة .

(٥) انظر المسألة رقم (١١٣٩) و(١٤١٤).

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٥٥).

(٧) هو: عبدالعزيز بن محمد .

(٨) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل .

(٩) روايته عنده في "الموطأ" (٢/٦١٨)، ومن طريقه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢١٩٨)، و مسلم في "صحيحه" (١٥٥٥).

مرفوعٌ(*)، والناس يَرْوونَهُ موقوفٌ(*) مِنْ كلام أنس (١).

(*) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١) يعني: آخرَ الحديث، وهو الجزءُ الذي ذكره المصنِّف هنا.
والحديث أخرجه البخاري (٢١٩٨)، ومسلم (١٥٥٥)، ولفظه بتمامه: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثِّمار حتى تُزْهِيَ، فقيل له: وما تُزهي؟ قال: حتَّى تَحْمَرَّ. ثم ذكر اللفظ المذكور هنا، فمنهم من ذكره مرفوعًا، ومنهم من وقفه على أنس.
قال الدارقطني في "التتبع" (١٩٨): «وقد خالف مالكًا جماعةٌ، منهم: إسماعيل بن جعفر وابن المبارك وهشيم ومروان ويزيد بن هارون وغيرهم؛ قالوا فيه: قال أنس: أرأيتَ إن منع الله الثَّمرة؟ وأخرجا أيضًا حديث إسماعيل بن جعفر، عن حميد، وقد فصل كلام أنس من كلام النبي ﷺ».اهـ.
قال الحافظ ابن حجر في "مقدمة الفتح"(ص ٣٦٠): «سبق الدارقطنيَّ إلى دعوى الإدراج في هذا الحديث: أبو حاتم وأبو زرعة الرَّازيان، وابن خزيمة، وغير واحد من أئمة الحديث كما أوضحته في كتابي "تقريب المنهج بترتيب المدرج"، وحكيتُ فيه عن ابن خزيمة أنه قال: رأيت أنس بن مالك في المنام، فأخبرني أنه مرفوع، وأن معتمر بن سليمان رواه عن حميد مدرجًا، لكن قال في آخره: لا أدري أنسٌ قال: بم يستحلُّ؟ أو حدَّث به عن النبي ﷺ؟ والأمر في مثل هذا قريب».اهـ.
وقال في "الفتح" (٤/ ٣٩٨-٣٩٩): «قوله: "فقال رسول الله ﷺ: أرأيتَ إذا منعَ الله الثَّمرة ..." الحديث: هكذا صرَّح مالك برفع هذه الجملة، وتابعه محمد بن عباد، عن الدَّراوَرْدي، عن حميد؛ مقتصرًا على هذه الجملة الأخيرة، وجزم الدارقطني وغيرُ واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه وأبي زرعة. والخطأ في رواية عبدالعزيز من محمد بن عباد، فقد رواه إبراهيم بن حمزة، عن الدَّراوَرْدي كرواية إسماعيل بن جعفر الآتي ذكرُها، ورواه معتمر بن سليمان وبشر بن المفضل عن حميد، فقال فيه: "قال: أفرأيتَ ..." إلخ. قال: فلا أدري أنسٌ قال: بم يستحلُّ؟ أو حدَّث به عن النبي ﷺ؟ أخرجه الخطيب في "المدرج". ورواه إسماعيل بن جعفر، عن حميد، فعطفه على كلام أنس في تفسير قوله: "تزهي"، وظاهره الوقف. وأخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون، والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر؛ كلاهما عن حميد =

١١٣٠ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه أنس بن عِياض[٢]، عن عُبَيدالله[٣]، عن نافعٍ وعبداللهِ بن دينار، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن بَيْعِ الوَلَاء وعن هِبَتِهِ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ وَهِمَ فيه أبو ضَمْرَةَ[٤]، الناسُ يقولون: عُبَيدالله، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، ويَرْوُونَ[٥] عن نافع، عن ابن عمر-موقوفً[٦]-: الوَلاءُ لُحْمَةٌ[٧]؛ وهذا هو الصَّحيحُ.

= بلفظ: "قال أنس: أرأيتَ إن منعَ الله الثَّمرة" الحديث. ورواه ابن المبارك وهشيم كما تقدم آنفًا عن حميد، فلم يذكرا هذا القدر المُختَلَف فيه، وتابعهما جماعةٌ من أصحاب حميد عنه على ذلك. قلت: وليس في جميع ما تقدَّم ما يمنع أن يكونَ التفسير مرفوعًا؛ لأن مع الذي رفعه زيادةً على ما عند الذي وقفه، وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه. وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يُقَوِّي رواية الرفع في حديث أنس، ولفظه: "قال رسول الله ﷺ: لو بعتَ من أخيك ثمرًا، فأصابته عاهة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟" ».

ثم إن ابن حجر عكس ذلك في "التلخيص الحبير" (١٢١٥) فقال - بعد أن ذكر الحديث -: « وقد بيّنت في "المدرج" أن هذه الجملة موقوفة من قول أنس، وأن رفعها وهمٌ، وبيانها عند مسلم ». اهـ.

وانظر "الفصل للوصل" للخطيب البغدادي (١/ ١٧٢-١٧٧)، فإنه ذكر الحديث، ورجح الوقف، وحكم على رواية مالك بالوهم.

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٠٧)، والآتية برقم (١٦٤٥).

(٢) روايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (٣/ ٢٣٨/ المعرفة).

(٣) هو: ابن عمر العُمَري. (٤) هو: أنس بن عياض.

(٥) في (ت) و(ف) و(ك): « وَيَرْوُن ».

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٧) قال الفيومي في "المصباح المنير"(ص ٥٥١): اللُّحْمَةُ بالضمِّ: القَرابَةُ، والفتحُ لغةٌ.

١١٣١ - وسألتُ[١] **أبي عن حديثٍ رواه فُلَيح**[٢]**، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه**[٣]**، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ** قال: « **الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ . . .** »، الحديثَ ؟

قال أبي: حدَّثنا قُتَيبة[٤]، عن يعقوبَ الإِسكَنْدَراني[٥]، عن سُهَيل، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: هذا أشبهُ وأَصَحُّ[٦]، وكان يحيى بن مَعِينٍ [حَمَلَ][٧] على فُلَيح وعلى أبي أُوَيس، وكان يعقوبُ الإِسكَنْدَرانيُّ مِن أهل المدينةِ، سَكَنَ الإسكَنْدَرِيَّةَ.

ومـمَّـا[٨] يـقـوِّي حـديـثَ ذَیْ[٩]: مـا رواه عـبـدُالـسَّـلام[١٠]، عـن

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١١٠٦).

(٢) هو: ابن سليمان . (٣) هو: ذَكوان السَّمَّان .

(٤) هو: ابن سعيد. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٨٤).

(٥) هو: يعقوب بن عبدالرحمن بن محمد القاري الإسكندراني .

(٦) وهذا الذي صوَّبه الدارقطني في "العلل" (١٩٣٠) أيضًا .

(٧) في جميع النسخ: « عمل »، والتصويب اجتهاد منا، وابن معين كان يحمل على فليح وأبي أويس - واسمه: عبدالله بن عبدالله بن أويس- ويضعِّفُهما . كما في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٣١٩-٣٢١). (٨) في (ك): « مما » بلا واو.

(٩) كذا في (أ) و(ف) بلا نقط، وفي بقية النسخ: «ذي» بالياء المنقوطة، والجادَّة «ذا»، والمراد: حديثُ هذا، لكنْ نقل سيبويه إمالة «ذا» الإشارية؛ ولذلك تُكْتَبُ بالياء «ذی»، ولا تُنْطَقُ إلا ألفًا ممالة. انظر التعليق على قوله: « من ذا الوجه » في المسألة رقم (١٢٤).

(١٠) هو: ابن حرب . وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٦/ ٣٨ رقم٥٤٤٧)، و"الأوسط" (٤١٤٤) ، والدارقطني في "الأفراد" (٢٧٨/أ/أطراف الغرائب). قال الطبراني : « لم يرو هذا الحديث عن عبد الملك بن ميسرة إلا أبو خالد، =

الدَّالاني[١]، عن عبدالملك بن مَيْسَرة، عن أبي صالح، عن أبي سعيد.

١١٣٢ - وسمعتُ[٢] أبي وذكر حديثًا رواه فُضَيل بن عِياض، عن لَيْث[٣]، عن المُغِيرَة، عن أبي هريرة؛ قال: الرِّبَا[٤] سبعونَ بابًا، أدناها[٥] أن يَنكِحَ[٦] الرَّجُلُ أُمَّهُ.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: لَيْث، عن أبي المُغيرَة - واسمه زياد[٧]- عن أبي هريرة.

١١٣٣ - وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي ذِئْب[٩]، عن

= ولا رواه عن أبي خالد إلا عبد السلام، تفرَّد به عبد المؤمن وأبو غسان النهدي». وقال الدارقطني: «غريب من حديث عبد الملك بن ميسرة، عن أبي صالح، تفرد به أبو خالد الدالاني يزيد بن عبدالرحمن عنه، ولم يروه عنه غير عبد السلام، تفرَّد به محمد بن سعيد الأصبهاني».

(١) هو: أبو خالد يزيد بن عبدالرحمٰن.

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٠٥)، والآتية برقم (١١٣٦) و(١١٥٩) و(١١٧٠).

(٣) هو: ابن أبي سُلَيم.

(٤) كذا في (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «الربوا»، وهو رسمٌ قديمٌ درَجَ عليه بعضُ الكَتَبَةِ كما وقع هنا. وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١١٢٧).

(٥) قوله: «أدناها» سقط من (ك).

(٦) كذا في جميع النسخ! والمعروف: «أدناها مثل أن ينكح».

(٧) ذكر في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٤٣ رقم ٢٤٥٧) أن اسمه: زياد بن المغيرة وكنيته: أبو المغيرة.

(٨) ستأتي هذه المسألة برقم (١٥٦٦)، مجيبًا عنها أبو حاتم وأبو زرعة.

(٩) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، لكنْ أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٧١١١ و١٧١١٢) من طريق عبدالوهَّاب ومن طريق أبي بكر بن عبدالله وغيره، وأبو عبيد في "الأموال" (٢٨٨) من طريق يحيى بن =

الزُّهْري، عن القاسم بن محمد، عن رجُلٍ سمَّاه، عن عمر؛ قال: لا بأسَ على امرئٍ[1] ابتاعَ مِنْ أهل الكتابِ[2] خَلًّا لم يَعْلَمْ أنهم تعمَّدوا إفسادَه(*)، حتى يكونَ اللهُ هو أفسَدَه(*)؟

فقال[3] أبي: كذا رواه ابنُ أبي ذِئْب! ولا أحسَبُهُ إلا وهو وَهَمٌ؛ يُشْبِهُ كلامَ الزُّهْري، حتى رأيتُ مِن رواية ابن المبارك[4]، عن

= سعيد القطان ويزيد بن هارون، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٢٦٢) من طريق عبدالله بن وَهْب، جميعهم عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن أسلم مولى عمر، عن عمر، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٠٩١) هكذا: حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن القاسم، عن أسلم، به من قوله.
وابن أبي شيبة لا أظنُّه سمع من ابن أبي ذئب، فلعلَّ في الإسناد سقطًا - والله أعلم - وانظر "مسند الفاروق" لابن كثير (١/ ١٣٧).

(١) في (أ) و(ش) و(ك): «امر». (٢) في (ك): «للكتاب».

(*) كذا في جميع النسخ: «إفساده» و«أفسده»، والضمير في ظاهره يعود إلى «الخَل»، لكن هذا الحديث مختصر، وورد في المسألة رقم (١٥٦٦) ومصادر التخريج أطولَ من هذا، وفيه «إفسادها» و«أفسدها»، والضمير المؤنث يعود إلى الخمر، ومعنى: «تعمَّدوا إفسادها»، أي: تعمَّدوا معالجتها- كما في "سنن البيهقي" - والمراد: أن الله تعالى إذا أفسَدَ الخمر وصارتْ خَلًّا طَهُرَتْ، وإذا أفسدها الآدميُّ بالاستعجال لم تطهُر.
وعلى ذلك فقوله: «إفساده» و«أفسده» إنْ لم يكن تصحيفًا، فإنه يمكن تخريجه على أنَّ أصلَهُ: «إفسادها» و«أفسدها»، وحُذِفت ألفُ «ها»، ونقلتْ فتحةُ الهاء إلى ما قبلها، وهذه لغةُ طيِّئ ولَخْم، يقولون في «بِهَا»: بَهْ، وفي «فِيْهَا»: فِيَهْ. وقد تكلمنا على هذه اللغة في التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(٣) في (ك): «قال».

(٤) هو: عبدالله. ولم نجد روايته على هذا الوجه، لكن قال أبو عبيد في "الأموال" (٢٨٩): «وحدثني يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن المبارك أنه كان يقول في خلِّ التمر مثل ذلك»؛ يعني مثل قول عمر المذكور في المسألة. =

يونس[١]، عن الزُّهْري [٢] هذا الكلامَ بلا إسناد، فتيَقَّنْتُ أنَّ حديثَ ابن أبي ذِئْب خطأٌ ، والناسُ يَرْوُون عن الزُّهْري[٣]، عن القاسمِ،[عن أسلَمَ][٤]، عن عمر، كلامًا في الطِّلَى[٥]؛ ليس فيه شيءٌ مِن هذا.

١١٣٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُسلِم بن خالد[٦]، عن عليِّ بن يزيد بن رُكانة، عن داود بن حُصَين، عن عِكْرِمَة، عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا أَمرَ بإخراج بني النَّضِير؛ جاءه ناسٌ مِنهُم، فقالوا: يا رسولَ الله، إنَّك أَمَرْتَ بإخراجنا، ولنا على النَّاس دُيُونٌ، فقال النبيُّ ﷺ: « **فَضَعُوا، وتَعَجَّلُوا** » ؟

= وأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (١/ ٢٦٢) من طريق عبدالله بن وَهْب، عن يونس، عن الزهري أنه كان يقول . . . فذكره من قول الزهري .

(١) هو: ابن يزيد الأيلي .

(٢) من قوله:« حتى رأيت . . . » إلى هنا سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.

(٣) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (١٧١١٦)، والنسائي في "الكبرى" (٦٨٥٩) كلاهما من طريق معمر، عنه، عن القاسم بن محمد، عن أسلم مولى عمر؛ قال: قدمنا الجابِيَةَ مع عمر، فأُتِينا بطلاء وهو مثل عقيدةِ الرُّبِّ، إنما يُخاض بالمخوض، فقال عمر: إن في هذا الشراب ما انتهى إلينا. وانظر "الموطَّأ" (٢/ ٨٤٧ رقم ١٥٤٥). وانظر المسألة رقم (١٥٨١).

(٤) في جميع النسخ:«وآخر»، والتصويب من المسألة رقم (١٥٦٦)، ومصادر التخريج.

(٥) الطِّلَى: لغةٌ في الطِّلاء، وأصلُ الطِّلاء: الشَّرابُ المطبوخ من عصير العِنَب، وهو الرُّبُّ، ثم أُطلِق على النَّبيذ المُسْكِر المطبوخ؛ لأنهم يُسمُّونه: طِلاءً؛ تحرُّجًا من أن يُسَمُّوه خمرًا . انظر "النهاية" (٣/ ١٣٧).

(٦) هو: المخزومي المعروف بالزَّنْجي . وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٧٥٥) من طريق هشام بن عمار، عنه، به. قال الطبراني:«لم يرو هذا الحديث، عن علي بن يزيد بن رُكانة إلا مسلم بن خالد ». =

قال أبي: رواه ابن جُرَيج[1]، عن ابن رُكانَة[2]، عن عِكرمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . لم يذكُر: داودَ بن الحُصَين، ولم يذْكُر: ابنَ عباس.

= ورواه الدارقطني في "السنن" (٣/ ٤٦)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٢)، والبيهقي في" السنن الكبرى" (٦/ ٢٨) من طريق عبدالعزيز بن يحيىٰ، عن مسلم بن خالد، عن محمد بن علي بن يزيد بن ركانة، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. وأخرجه البيهقي في" السنن" (٦/ ٢٨) من طريق الحاكم السابقة، ومن طريق الحكم بن موسى، عن مسلم بن خالد، به كسابقه.

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٨١٧)، والدارقطني في (٣/ ٤٦) من طريق عبيد الله ابن عمر القواريري، عن مسلم بن خالد، عن علي بن محمد ، يذكر عن عكرمة، عن ابن عباس ، به. ورواه العقيلي في "الضعفاء"(٣/ ٢٥١/ القلعجي) و(٣/ ٩٧٢/ السلفي) من طريق عبيد الله بن عمر القواريري، عن مسلم بن خالد، عن علي بن أبي محمد، عن عكرمة، عن ابن عباس ، به. قال العقيلي:«علي بن أبي محمد، عن عكرمة: مجهول بالنقل، حديثه محفوظ». وانظر "لسان الميزان" (٤/ ٢٦٢).

ورواه الدارقطني في "السنن" (٣/ ٤٦) من طريق عفيف بن سالم، عن مسلم بن خالد، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس ، به . قال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف فيه:« اضطرب في إسناده مسلم بن خالد، وهو سيِّئ الحفظ، ضعيف . مسلم بن خالد ثقة ؛ إلا أنه سيِّئ الحفظ، وقد اضطرب في هذا الحديث ».

وقول الدارقطني:« ثقة » أي: في دينه وعدالته، و«سيِّئ الحفظ» أي: في ضبطه.

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.
ولم نقف على روايته على هذا الوجه، لكن الحديث رواه ابن أبي عمر العدني في "مسنده" (١٤٤١/ المطالب العالية)، فقال: حدثنا هشام بن سليمان، عن ابن جريج؛ أخبرني محمد بن علي بن يزيد بن رُكانة؛ أن محمد بن عمر بن علي أخبره: أن اليهود حين أمر رسول الله ﷺ بإجلائهم قالوا: إن لنا ديونًا ! قال:« فخذوا وضعوا ». قال ابن جريج: وأُخبرت بمثل ذلك عن داود بن الحصين، عن أبي عبدالله الأشهلي، عن النبي ﷺ .

(٢) ظاهر السياق هنا: أن ابن ركانة هذا هو علي بن يزيد بن ركانة المذكور أول المسألة، وتقدم في تخريج رواية ابن جريج أنه يرويه عن محمد بن علي بن يزيد بن ركانة.

قال أبي: لا[١] يمكنُ أن يكونَ مِثلُ هذا الحديث مُتَّصِلً[٢].

١١٣٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو شَيخ عبدالله بن مروان الحَرَّاني[٣]، وعُبَيدٌ العطَّار[٤]، عن زُهَير[٥]، عن منصور بن المُعتَمِر، عن رِبْعِيّ[٦]، عن حُذَيفة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «تَلَقَّتِ المَلائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَال[٧]: كُنْتَ تَعْمَلُ مِنَ الخَيْرِ

---

(١) في (ك): «ولا» بالواو.

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد سبق التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) روايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (٣/٣٤٦ رقم٥٢٤٠/ط. دار المعرفة). وأخرجه البخاري في "صحيحه"(٢٠٧٧)، ومسلم (١٥٦٠) كلاهما من طريق أحمد ابن عبدالله بن يونس، عن زهير، به.

(٤) هو: عُبَيد بن إسحاق.

(٥) هو: ابن معاوية.

(٦) هو: ابن حِراش.

(٧) القائل هو الله سبحانه، ويدل عليه: رواية مسلم للحديث في الموضع السابق من "صحيحه" من طريق سعد بن طارق، عن ربعي، عن حذيفة قال: أُتيَ اللهُ بعبدٍ من عباده آتاهُ الله مالاً، فقال له: ماذا عملتَ في الدُّنيا ؟ . . . الحديثَ .
ويَحتملُ أن يكونَ القائلُ الملائكة، ويدلُّ عليه رواية البخاري ومسلم للحديث - كما سبق - من طريق أحمد بن عبدالله بن يونس، عن زهير، به، وفيها: «فقالوا» بدل: «فقال»؛ وعلى هذا: فيجوزُ في الفعل وجهان من الضبط: إمَّا فتحُ اللام: «فقالَ»، وإمَّا ضمُّها: «فقالُ»:
أمَّا فَتْحُ اللام: فيخرَّج على أنَّ فاعل الفعل ضميرٌ يعود إلى «الملائكة» باعتبار المفرد، والمراد: فقال هو، أي: المَلَكُ؛ وهذا من الحمل على المعنى بإفراد الجمع، وتجد مثل ذلك في تخريج النووي لحديث مسلم (١٩٢)، وهو قولُهُ ﷺ: «فأحمدُهُ بمحامِدَ لا أَقْدِرُ عليه الآن، يُلْهمنيه اللهُ»، «عليه»، أي: على الحمد؛ وكذلك تخريجُ ابن حجر لحديث البخاري (٢١٥٥)، وهو قولُهُ ﷺ: «ما بالُ أُناسٍ=

شَيْءً[١]؟ قَالَ: لا، قَال[٢]: تَذَكَّرْ[٣]، قال: كُنْتُ أُدَايِنُ النَّاسَ...»؟

قال أبي: أمَّا مِنْ حديث منصور: فموقوفَ[٤] أشبهُ[٥]، والحديثُ في الأصل مرفوعٌ.

= يشترطون شروطًا ليس في كتاب الله»، وهذا لفظ البخاري، والمراد: ليس شرطٌ منها في كتاب الله، انظر "شرح النووي على مسلم" (٣/ ٦٢)، و"فتح الباري" (١/ ٥٥١)، و"عقود الزبرجد" (١/ ١٢١). وانظر نحو ذلك في المسألة رقم (٢٢٤) و(٣٧٨) و(٣٨٨) و(١٣١٠) و(١٧٩٦) و(٢٠١١) و(٢٠٩٨)، وانظر للحمل على المعنى بإفراد الجمع: "الخصائص" لابن جنِّي (١/ ٢٣٦-٢٣٧) و(٢/ ٤١٩-٤٢٠) و(٣/ ٣١٤-٣١٥)، و"الإنصاف" لابن الأنباري (٢/ ٥١٠-٥١١).

وأمَّا « **قالُ** » بضم اللام: فيخرَّج على لغة هوازن وعُلْيا قيس في الاجتزاء بالحركات عن حروف المد؛ والأصلُ هنا: «فقالُوا»، ثم حذفت واو الجماعة اكتفاءً بالضمة على اللام، وقد تكلَّمنا على هذه اللغة في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد سبق التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ت) و(ك): « فقال ».

(٣) في (أ) و(ش): « أتذكر ».

(٤) كذا في جميع النسخ، والتقدير: فهو أشبَهُ موقوفًا، لكنْ حذفت ألف تنوين النصب من قوله: «موقوف» على لغة ربيعة، وقد سبق التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) لم نجده من طريق منصور بن المعتمر إلا مرفوعًا، وقد أخرجه مسلم في الموضع السابق من طريق نعيم بن أبي هند، عن ربعي بن حراش؛ قال: اجتمع حذيفة وأبو مسعود، فقال حذيفة: رجلٌ لقيَ ربَّه ...، فذكر الحديث موقوفًا عليه، فقال أبو مسعود: هكذا سمعتُ رسول الله ﷺ يقول.

فحذيفة هنا يخبر بأمر لا مجالَ للرأي فيه، ويصدقه أبو مسعود، وينسبُ ذلك للنبي ﷺ، ويرويه رواة آخرون عن ربعي عن حذيفة مرفوعًا، فهذا كله يدلُّ على أن الحديث مرفوع في الأصل كما قال أبو حاتم.

وقد رواه مسلم أيضًا من طريق سعد بن طارق، عن ربعي، عن حذيفة، به موقوفًا عليه كرواية نعيم بن أبي هند، وفي آخره: فقال عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود الأنصاري: هكذا سمعناه من في رسول الله ﷺ.

١١٣٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه الفِرْيابي[٢]، عن عمر ابن راشِد، عن يحيى بن إسحاق بن[٣] عبدالله بن[٤] أبي طَلْحَة، عن البَرَاء، عن النبيِّ ﷺ قال: « الرِّبَا اثْنَانِ وسَبْعُونَ [بَابًا][٥]، أَدْنَاهَا مِثْلُ إتْيَانِ الرَّجُلِ أُمَّهُ » ؟

قال أبي: هو مُرسَلٌ؛ لم يُدرِكْ[٦] يحيى بنُ إسحاق البراءَ، ولا أدرك والدُهُ البَرَاءَ[٧].

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٠٥) و(١١٣٢)، والآتية برقم (١١٥٩) و(١١٧٠).

(٢) هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها ابن أبي حاتم في "المراسيل" (٩١٦)، فقال: حدثنا أبي؛ ثنا محمد بن خلف العسقلاني، ثنا الفريابي... فذكرها.

(٣) في (أ) و(ش): « عن » بدل: «بن».

(٤) في (ف): « عن » بدل: « بن ».

(٥) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، والمثبت من الموضع السابق من "المراسيل" ومن المسألة رقم (١١٠٥) و(١١٣٢)، والآتية برقم (١١٥٩) و(١١٧٠).

(٦) في (ك): «لم يذكر»، وجاء على الصَّواب في زيادة مكررة أشار الناسخ إلى حذفها.

(٧) كذا جاءت العبارة هنا، وقريب منها قوله في الموضع السابق من "المراسيل": « هو مرسل؛ لم يدرك يحيى ولا إسحاقُ البَرَاءَ بنَ عازب »، وكذا جاء في "جامع التحصيل" (ص ٢٩٦-٢٩٧)، و"تحفة التحصيل" (ص٥٦٢) نقلاً عن أبي حاتم.
والحديث أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧١٥١) من طريق معاوية بن هشام؛ نا عمر بن راشد، عن يحيى بن أبي كثير، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن البراء بن عازب، به. ثم قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا عمر بن راشد، ولا رواه عن عمر بن راشد إلا معاوية بن هشام، ولا يروى عن البراء إلا بهذا الإسناد ». ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٣٤٥) فقال: أخبرنا عمر بن راشد، عن يحيى بن أبي كثير، عن رجل من الأنصار، عن النبي ﷺ.
فإما أن يكون في الحديث اختلافٌ على عمر بن راشد في ذكر يحيى بن أبي كثير وإسقاطه كما اختُلِف عليه في ذكر الصحابي، أو تكون رواية ابن أبي حاتم =

١١٣٧ - وسمعتُ[١] أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[٢]، عن ابن وَهْب[٣]، عن ابن لَهِيعَة[٤]، عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن ابن شِهَاب[٥]، عن أنس: أَنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن أَجْرِ عَسْبِ الفَحْلِ[٦].

= تصحَّف فيها « عن » إلى « ابن »، ويكون صوابه: « عن عمر بن راشد، عن يحيى، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن البراء »، والله أعلم.
وتقدم في المسألة رقم (١١٠٥) أن عكرمة بن عمار روى الحديث عن يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن زيد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وذكرنا في التخريج رواية من رواه بإسقاط عبدالله بن زيد.

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٨٣٦). ونقل هذا النص العيني في "عمدة القاري" (٢/ ١٠٥)، ونقل بعضه الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٢٤) بتصرف .

(٢) هو: ابن يحيى التُّجيبي . (٣) هو: عبدالله .

(٤) روايته بهذا اللفظ ذكرها ابن طاهر في "أطراف الغرائب" للدارقطني (ق ٩٠/ أ)، ولم يذكر من الراوي عن ابن لهيعة ، وذكر عن الدارقطني أنه قال: « تفرَّد به ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عنه ».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٤٥ رقم١٢٤٧٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٥٩٢)، كلاهما من طريق حسن بن موسى الأشيب، عن ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب وعقيل، عن ابن شهاب، عن أنس: أن رسول الله ﷺ نهى أن يبيع الرجل فِحْلَةَ فرسه . وبهذا اللفظ ذكره ابن طاهر في "أطراف الغرائب" أيضًا (ق ٨٧/ ب)، ونقل عن الدارقطني قوله: « تفرَّد به ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عنه، وَقَفَه الليث، ورفعه ابن لهيعة عن يزيد ».
وذكر ابن طاهر أيضًا في الموضع نفسه أن الدارقطني راوه من طريق عبد الله بن يوسف، عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن الزهري، عن أنس: أن رسول الله ﷺ نهى عن عَسْب الفحل . ونقل عن الدارقطني قوله: « تفرَّد به عبد الله بن يوسف، عن ابن لهيعة، عن عقيل بهذا اللفظ ».

(٥) هو: الزهري .

(٦) عَسْبُ الفَحْلِ: ماؤُه؛ فرسًا كان أو بعيرًا، أو غيرهما، وعَسْبُه أيضًا: ضِرَابه . "النهاية" (٣/ ٢٣٤). =

قال أبي : إنما يُرْوَى مِنْ كلام أنس، ويزيدُ لم يسمعْ مِنَ الزُّهْري؛ إنما كتَبَ إليه .

١١٣٨ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن أيُّوب، عن عُبَيدالله بن عمر، عن أبي الزِّنَاد[١]، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن بيع الغَرَرِ[٢]، وعن بيع الحَصَى[٣] ؟

قالا : هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو الزِّناد، عن الأَعْرَج[٤]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٥] .

قال أبي: وأبو الزِّنَاد[٦] لم يسمعْ من ابن عمر شيئًا .

قيل لأبي زرعة: ما معنى بيع الحَصَاة ؟

= وقال الفيومي في "المصباح المنير" (ص ٤٠٨): عَسَبَ الفَحْلُ الناقةَ عَسْبًا - من باب ضَرَبَ -: طَرَقَها، وعَسَبْتُ الرجلَ عَسْبًا : أعطيتُه الكراءَ على الضِّراب، ونُهِيَ عن عَسْبِ الفحل: وهو على حذف مضاف، والأصل: عن كِراءِ عَسْبِ الفحل؛ لأن ثمرتَهُ المقصودةَ غيرُ معلومة؛ فإنه قد يُلقِحُ، وقد لا يُلقِحُ، فهو غَرَر، وقيل: المراد: الضِّرابُ نفسه، وهو ضعيف؛ فإنَّ تناسُلَ الحَيَوان مطلوبٌ لذاته لمصالح العباد؛ فلا يكونُ النهيُ لذاتِهِ دفعًا للتناقض بل لأمرٍ خارج .اهـ.

(١) هو: عبدالله بن ذكوان .

(٢) في (ت) و(ك): « الغرور ».

(٣) كذا في جميع النسخ ! وفي آخر السؤال: « بيع الحَصَاة »، وهو الموافق لرواية الحديث المعروفة .

(٤) هو: عبدالرحمٰن بن هرمز .

(٥) رواه على هذا الوجه مسلم في "صحيحه" (١٥١٣) من طرق عن عبيدالله بن عمر، عن أبي الزناد، عن الأعرج، به .

(٦) من قوله: « عن الأعرج . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال النظر.

قال: إذا رُمِيَ[١] بها، وَقَعَ البيعُ .

١١٣٩ - وسمعتُ أبي وذكر حديثَ ابن لَهِيعَة[٢]، عن أبي الزُّبَير[٣]، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ زَجَرَ عن الخَرْصِ[٤]، وقال: «أَرَأَيْتُمْ إِنْ أُهْلِكَ الثَّمَرُ[٥]، أَيَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ؟! ».

قال أبي: ما أدري ما هذا ! أبو الزُّبَير[٦] يحدِّث عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ بعَثَ عبدَالله بنَ رَوَاحة إلى خَيْبَرَ يَخْرِصُ[٧].

---

(١) في جميع النسخ بُنِيَ الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله، ما عدا (ف) ففيها: « رمى » بلا ضم على الراء، وبلا نقط للياء.

(٢) هو: عبدالله . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٩٤ رقم١٥٢٣٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤١).

(٣) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس .

(٤) في (ك): « الحوض ».
والخَرْصُ: حَزْرُ ما على النَّخْلة من الرُّطَب تمرًا، وما على الكَرْمَة من العِنَب زبيبًا، وهو من الظَّنِّ؛ لأن الحَزْرَ: إنما هو تقديرٌ بظَنٍّ . انظر "النهاية" (٢/ ٢٢).

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « التمر » بالمثناة الفوقية .

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٢٠٥) عن ابن جريج؛ أخبرني أبو الزبير، عن جابر، به.
ومن طريق عبدالرزاق رواه الإمام أحمد في "المسند (٣/ ٢٩٦ رقم١٤١٦١)، وأبو داود في "سننه" (٣٤١٥).

(٧) لعلَّه أنكر قوله: « زَجَرَ عن الخَرْص »، وإلا فبقية الحديث أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٥٤) من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير؛ أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: قال رسول الله ﷺ: « لو بِعْتَ من أخيك ثَمَرًا ، فأصابتهُ جائِحَةٌ، فلا يحلُّ لك أن تأخذَ منه شيئًا، بِمَ تأخذُ مالَ أخيك بغير حقٍّ ؟! ».
وفي بعض طرقه تصريحُ ابن جريج بالسَّماع .
وتقدم الحديث في المسألة رقم (١١٢٩) عن أنس ﷺ.

قال أبي: معناه عندي: أنَّ خَرْصَ[١] الجَائِحَةِ[٢]: أنْ يَبِيعَ[٣] الرجُلُ الثَّمَرَ[٤] قبل أن يُخْرَصَ، فتُصِيبَهُ الآفَةُ .

١١٤٠- وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بن أبي[٦] حَبِيب[٧]، عن عَطَاء[٨]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ بَيْعَ الخَنَازِيرِ وَالمَيْتَةِ وَالأَصْنَامِ** »، فقال رجُلٌ: فما تَرَى في شُحُومِ المَيْتَةِ يُدَّهَنُ بها ؟ فقال: « **لعَنَ اللهُ اليَهُودَ** . . . »، الحديثَ[٩].

قلتُ[١٠]: ورواه أيضًا حاتِمُ بن إسماعيل[١١]، عن عبدالحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن عمرو بن الوليد بن عَبَدَة[١٢]،

---

(١) في (ك): « حرض ».
(٢) الجائِحَةُ: الآفَةُ التي تُهلِكُ الثِّمارَ والأموالَ، وتَستأْصِلُها، وكلُّ مُصيبَة عظيمة وفتنة مُبِيرَةٍ: جَائِحَةٌ . انظر "النهاية" (١/ ٣١١-٣١٢).
(٣) في (ك): « بيع ».
(٤) في (ش) و(ف): « التمر »، ولم تنقط في (ك).
(٥) ذكر ابن رجب في "جامع العلوم" (ص٧٦٩) بعض هذا النص، وكذا ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤٢٤).
(٦) قوله: « أبي » سقط من (ف).
(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١) من طريق الليث ابن سعد، عن يزيد، به . ورواه البخاري تعليقًا بإثر الحديث (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١) من طريق الضحاك بن مخلد، عن عبدالحميد بن جعفر؛ حدثني يزيد بن أبي حبيب؛ قال: كتب إليَّ عطاء: أنه سمع جابر بن عبدالله . . . فذكره .
(٨) هو: ابن أبي رَباح .
(٩) تتمته: « إن الله عز وجل لما حرَّم عليهم شحومها؛ أجملوه، ثم باعوه فأكلوا ثمنه ».
(١٠) قوله: « قلت: » من (ف) فقط.
(١١) ذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤٢٤) أن رواية حاتم بن إسماعيل شاذة.
(١٢) نقل ابن ماكولا في "الإكمال" (٦/ ٢٩) عن الدارقطني قوله: « اختُلِف على يزيد =

عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ؛ مثلَهُ[١].

قلتُ: فأيُّهما أصَحُّ ؟

قال أبي: حديثُ يزيدَ بنِ أبي حَبِيب، عن عَطَاء: هو[٢] مِنْ حديث محمد بن إسحاق[٣]، عن عَطَاء، عن جابر[٤]، عن النبيِّ ﷺ.

= في اسمه، فقيل: عمرو بن الوليد بن عبدة، وقيل: الوليد بن عبدة ».
وعمرو بن الوليد هذا معروف بحديث الكوبة والغبيراء الآتي ذكره ،وقد ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٦٦ رقم١٤٧١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، ثم ترجم له فيمن اسمه الوليد (٩/ ١١ رقم٤٩)، ولكن وقع هناك: « الوليد ابن عبيدة »، ثم قال ابن أبي حاتم:« مولى عمرو بن العاص، روى عن عبدالله ابن عمرو حديثًا منكرًا »، ثم قال:« سمعت أبي يقول ذلك ويقول: هو مجهول ».

(١) متن هذا الحديث يختلف عن متن الحديث الذي رواه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٧١ رقم٦٥٩١)، وفي "الأشربة" (٢١١) حيث قال: حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد، عن عبدالحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو ابن الوليد بن عبدة، عن عبدالله بن عمرو ؛ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:« إنَّ الله عزَّ وجلَّ حرَّم الخمر، والمَيسِر، والكُوبَة، والغُبَيراء، وكلُّ مُسكِرٍ حرامٌ ».
ورواه أبو داود في "سننه" (٣٦٨٥) من طريق محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الوليد بن عبدة، عن عبدالله بن عمرو باللفظ السابق .
ونقل المزي في "تهذيب الكمال" (٣١/ ٤٥) عن أبي سعيد بن يونس قوله:« وليد ابن عبدة مولى عمرو بن العاص: روى عنه يزيد بن أبي حبيب، والحديث معلول ، ويقال: عمرو بن الوليد بن عبدة ».
وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ٣٤١):« والخبر معلول في الكوبة والغبيراء ».

(٢) أي: رُوِيَ أيضًا .

(٣) أخرج روايته أبو يعلى في "مسنده" (٢٢٠٩) من طريق يزيد بن هارون، وحمزة السهمي في "تاريخ جرجان" (ص ٤٥١-٤٥٢) من طريق عبدالوارث بن سعيد، كلاهما عن محمد بن إسحاق ، عن عطاء، عن جابر، به .

(٤) قوله:« عن جابر » سقط من (ك).

ولا أعلمُ يزيدَ بنَ أبي حَبيب سمعَ من عَطاءٍ شيئًا[١].

ولا أعلمُ أحدًا مِنَ المِصْريِّين روى هذا الحديثَ عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن عمرو بن الوليد، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ.

فإن كان[٢] عبدُالحميد سمعَه وحفِظَه، فإن محلَّه الصِّدق[٣].

١١٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبَّاس الخَلَّال[٤]، عن سُلَيمان بن عبدالرحمٰن[٥]؛ قال: حدَّثنا بِشر بن عَون؛ قال: حدَّثنا بَكَّار بن تميم، عن مَكْحول، عن واثِلَة بن الأَسْقَع؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**عِبَادَ اللهِ، لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ مَاءٍ وَلا نَارٍ وَلا كَلَأٍ؛**

---

(١) يدل عليه رواية مسلم للحديث - كما سبق - ففيها يقول يزيد بن أبي حبيب: «كتب إليَّ عطاء: أنه سمع جابر بن عبدالله»، ولذا قال ابن رجب في شرح الحديث الخامس والأربعين من "جامع العلوم والحكم"(ص٧٦٩)- بعد أن ذكر الحديث-: «هذا الحديث خرجاه في الصحيحين من حديث يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء، عن جابر. وفي رواية لمسلم: أن يزيد قال: كتب إليّ عطاء، فذكره. ولهذا قال أبو حاتم الرازي: لا أعلم يزيد بن أبي حبيب سمع من عطاء شيئًا؛ يعني: أنه إنما يروي عنه كتابه». وكذا قال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤٢٤).

(٢) من قوله: «عن عمرو بن الوليد، عن عبدالله ...» إلى هنا سقط من (ك).

(٣) في هامش نسخة (أ) حاشية بخط مغاير، نصها: «قد رواه أبو عاصم، عن عبدالحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب؛ قال: كتب إليَّ عطاء عن جابر بهذا الحديث. فوافق رواية الكثير عن ...» ثم كلام غير واضح.

(٤) هو: عباس بن الوليد.

(٥) أخرج روايته الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٦١ رقم١٤٥)، وفي "مسند الشاميين" (٣٣٩٤) من طريق الوليد بن حماد، عنه، به.

ورواه تمام في "فوائده" (٧٠٩/ الروض البسام)- ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٣/ ٢٢١)- من طريق سليمان بن سلمة، عن عبدالله بن معاوية ابن شمعلة القرشي - وكان ثقة - عن أيوب بن مدرك الحنفي، عن مكحول، عن واثلة به.

فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَهُمْ[(١)] مَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ[(٢)]، وَقُوَّةً لِلْمُسْتَمْتِعِينَ[(٣)]»؟

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٤)].

١١٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(٥)]، عن ابن ثَوْبان[(٦)]، عن أبيه، عن طاوُس، عن عبدالله بن عمر: أنه باع سَرْجًا، فَنَدِمَ[(٧)] المُبتاعُ[(٨)]، فَرَدَّه، ورَدَّ معه دِرْهَمَيْنِ أو ثلاثةً، فقال ابن عمر: لو باعَهُ لعلَّه كان يَخْسَرُ فيه أكثرَ من ذلك ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: ابنُ ثَوْبان، عن لَيْث، عن طاوُس[(٩)].

---

(١) أي: جعل الماء والنار والكلأ، والجادَّة أن يقال: جعلها أو جعلهنَّ، لكنَّه هنا وضع ضمير العقلاء «هم» في موضع غير العقلاء؛ للملابسة والمشاكلة اللفظية مع قوله:«للمقوين»، و«للمستمتعين»؛ فإنهما جمعان للعقلاء، وقد تقدَّم التعليق على مثل ذلك في المسألة رقم (١٠٦٣).

(٢) أي: منفعةً للمُسافرين إذا نزلوا بالأرض القِيِّ؛ وهي القَفْر؛ يقال: أَقْوَى الرجلُ: إذا نزلَ بِالقَوَاء من الأرض، وكذا: إذا نَفِدَ زادُهُ . انظر "لسان العرب" (١٥/ ٢١٠)، و"تفسير القرطبي"(١٧/ ١٩١) في تفسيره لقوله تعالى:﴿وَمَتَٰعًا لِّلْمُقْوِينَ﴾ [الواقعة: ٧٣].

(٣) في (ش):« للمستمعين ».

(٤) سيأتي في المسألة رقم (٢٦٧٨) حديثٌ بهذا الإسناد، إلا أن صحابيَّه هو أبو أمامة ﷺ ، وقال عنه أبو حاتم هناك:« هذا حديث كذب، وبشر وبكار مجهولان ».

(٥) هو: ابن الوليد .

(٦) هو: عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثوبان .

(٧) في (ت) و(ش) و(ك):« فقدم ».

(٨) في (ش):« المتاع »، غير أنَّ التاء مهملة .

(٩) لم نقف على روايته من هذا الوجه. ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٨٢٢)،=

١١٤٣ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه عمرو بن عثمان بن سعيد بن كَثِير بن دينار[٢]، عن اليَمَان بن عَدِيٍّ الحَضْرَمي، عن الزُّبَيدي[٣]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: **«أَيُّمَا امْرِئٍ أَفْلَسَ وَعِنْدَهُ مَالُ امْرِئٍ بِعَيْنِهِ لَمْ يَقْبِضْ مِنْهُ شَيْئًا؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِعَيْنِ مَالِهِ، فَإِنْ كَانَ قَبَضَ مِنْهُ شَيْئًا؛ فَهُوَ أُسْوَةُ الغُرَمَاءِ. وَأَيُّمَا امْرِئٍ مَاتَ**[٤] **وعِنْدَه مَالُ امْرِئٍ بِعَيْنِهِ اقْتَضَى مِنْهُ شَيْئًا أَوْ لَمْ**[٥] **يَقْتَضِ**[٦]**؛ فَهُوَ أُسْوَةُ الغُرَمَاءِ»** ؟

= والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٣١) كلاهما من طريق الثوري، عن ليث، عن مجاهد، قال: سئل ابن عمر عن رجل باع سرجًا ... فذكره .
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٤١٧) من طريق الوليد بن عبدالله بن أبي مغيث، عن مجاهد، عن ابن عمر في رجل اشترى بعيرًا فأراد أن يردَّه ويردَّ معه درهمًا، فقال: لا بأس به .

(١) ستأتي هذه المسألة مطوَّلة برقم (١١٦٢)، وانظر المسألة رقم (١١٧٩).

(٢) أخرج روايته ابن ماجه في "سننه" (٢٣٦١)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٧٣٧)، وفي "الأوسط" (٨٢٥٤)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٣٠) و(٤/ ٢٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٤٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٨/ ٤٠٩).
قال الطبراني في "الأوسط": «لم يرو هذا الحديث عن الزهري عن أبي سلمة إلا الزبيدي ، ولا عن الزبيدي إلا اليمان بن عدي، تفرد به عمرو بن عثمان». وضعفه البيهقي. وقال ابن عبدالبر: «ليس هذا الحديث محفوظًا من رواية أبي سلمة، وإنما هو معروف لأبي بكر بن عبدالرحمن».

(٣) هو: محمد بن الوليد .

(٤) في (ك): «مالى».

(٥) قوله: «لم» سقط من (أ) و(ش).

(٦) في (ك): «يقبض».

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري[1]، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن: أنَّ النبيَّ ﷺ. واليَمَانُ هذا شيخٌ ضعيفُ الحديث.

١١٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[2]، عن زُرْعَة بن عبدالله الزُّبَيدي، عن عِمْران بن أبي الفَضْل، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قيل: يارسولَ الله، ما يَجْمُلُ[3] بالعرب من التِّجَارة؟ قال: « بَيْعُ

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام مالك في "الموطأ" (٢/ ٦٧٨)، ومن طريقه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥١٥٨)، وأبو داود في "سننه" (٣٥٢٠)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ١٦٦). وأخرجها أبو داود في "سننه" (٣٥٢١)، وفي "المراسيل" (١٧٣)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ١٦٥) من طريق يونس ابن يزيد، كلاهما (مالك ويونس) عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن النبي ﷺ به.
قال أبو داود: « حديث مالك أصح ». ونقل ابن الجارود في "المنتقى" (٦٣٣) عن محمد بن يحيى الذهلي قوله: « رواه مالك وصالح بن كيسان ويونس عن الزهري، عن أبي بكر؛ مطلقٌ عن رسول الله ﷺ، وهم أولى بالحديث ». وقال الدارقطني في "السنن" (٣/ ٣٠): « ولا يثبت هذا عن الزهري مسندًا؛ وإنما هو مرسل ».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٨/ ٤٠٦) بعد أن ذكر رواية مالك: «هكذا هو في جميع الموطآت التي رأينا، وكذلك رواه جميع الرواة عن مالك - فيما علمنا - مرسلاً؛ إلا عبدالرزاق، فإنه رواه عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ فأسنده، وقد اختُلِف في ذلك عن عبدالرزاق ».
والحديث رواه البخاري (٢٤٠٢)، ومسلم (١٥٥٩) من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمر بن عبدالعزيز، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره ».

(٢) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٩٥)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٢٤).

(٣) في (ك): « ما تحمل ».

الإِبِلِ والبَقَرِ والغَنَمِ »، قيل: يارسولَ الله ، فما يَجْمُلُ بالمَوَالِي ؟ قال: « بَيْعُ البَزِّ[(١)]، وَإِقَامَةُ الحَوانِيتِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وزُرعَةُ وعِمْرانُ جميعًا ضَعِيفَينِ[(٢)].

وسألتُ أبي فقلتُ له: فإنَّ إسماعيلَ بن عَيَّاش روى هذا الحديثَ، عن عِمْران بن أبي الفَضْل، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه قيل له: ما يَحسُنُ بالعرب من التِّجَارة ؟ قال: « الإِبِلُ »، قيل: فما يَحْسُن بالموالي من التِّجَارة[(٣)] ؟ قال: « البَزُّ[(٤)] وَالخَزُّ » ؟

قال أبي: وهذا الحديثُ باطلٌ موضوعٌ؛ وكأَنَّ ذلك من عِمْران.

١١٤٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن حِمْيَر؛ قال: حدَّثني

---

(١) في (أ) و(ش): « البر » بالراء.

(٢) قال ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٩٥)- بعد أن ذكر لعمران هذا الحديث وحديثًا آخر -: « وهذان الحديثان بهذا الإسناد منكران، وإنما يرويهما بقية، عن زرعة بن عبدالله ، وزرعةُ غيرُ معروف ». وقوله: «ضعيفين» كذا في جميع النسخ، والجادة: «ضعيفان »؛ بالألف؛ لأنَّه خبر المبتدأ، لكن ما في النسخ يخرَّج على وجهين:
الأول: أنَّه خبر المبتدأ، وهو مرفوع بالألف، لكنَّها كتبت ياءً للإمالة، وسببُ إمالة الألف هنا: كسرةُ النون بعدها، ووقوعُ الياء قبلها مفصولةً عنها بحرف واحد، ولا تُنطق هذه الياء إلا ألفًا ممالة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).
والثاني: أنه حالٌ منصوب بالياء سدَّ مسدَّ الخبر، والتقدير: وزُرعَةُ وعِمرانُ ثَبَتَا جميعًا ضَعِيفَيْنِ، حُذف الخبر فأغنى عنه الحال، وقام مقامه؛ وعليه فياء «ضعيفَيْنِ» ياءٌ خالصة. وانظر لذلك التعليق على المسألة رقم (٨٢٧).

(٣) قوله: « من التجارة » ليس في (ك).

(٤) في (ش) و(ف): « البر » بالراء.

الأوزاعيُّ[(١)]؛ قال: حدثني ثابت بن ثَوْبان؛ قال: حدثني مَكْحول، عن أبي قَتادة[(٢)]؛ قال: كان عثمانُ يشتري الطَّعامَ ويبيعُهُ قبل أن يَقْبِضَهُ[(٣)]، فقال له رسولُ الله ﷺ: « إِذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَلْ، وَإِذَا بِعْتَ فَكِلْ »[(٤)]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكرٌ بهذا الإسناد[(٥)].

١١٤٦- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَمْرو بن عثمان بن سعيد ابن كَثِير بن دينار[(٦)]، عن أبيه؛ قال: حدَّثنا أبو غسَّان محمد بن مُطَرِّف، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر بن عبدالله؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **رَحِمَ اللهُ عَبْدًا إِذا باعَ سَمْحًا، إِذا اقْتَضَى سَمْحًا، إِذا**

---

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٢) هو: الحارث بن رِبْعِيّ.

(٣) في (أ) و(ش): « يقتضيه ».

(٤) نقل الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٤/ ٣٤٥) تفسير ابن التين لهذا الحديث، فقال: قوله: « إذا بِعْتَ فَكِلْ » أي: فأوفِ. « وإذا ابتَعْتَ فاكتَلْ » أي: فاستَوفِ. والمعنىٰ: أنه أعطىٰ أو أخذ لا يزيدُ ولا يَنقُصُ، أي: لا لكَ، ولا عليكَ. اهـ.

(٥) نقل الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٢٤٠) هذه المسألة بتمامها، ثم قال: « قلت: رواته ثقاتٌ، إلا أن مكحولاً لم يسمع من أبي قتادة، وبمجموع هذه الطرق يُعرَف أن للحديث أصلاً ».
وكان قد أورد الحديثَ قبل ذلك من طرق ضعيفة.

(٦) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٢٠٣)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٠٧٤١). ورواه البخاري في "صحيحه" (٢٠٧٦)، وابن ماجه في "صحيحه" (٤٩٠٣)، والطبراني في "الأوسط" (٤٧٠٨) ثلاثتهم من طريق علي بن عياش، عن أبي غسان، به. قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن محمد بن المنكدر إلا أبو غسان محمد بن مطرِّف ». وذكر ابن طاهر في "أطراف الغرائب" (ق١١٣/أ) أن الدارقطني رواه من طريق أبي غسان، عن محمد بن المنكدر، ثم قال الدارقطني: « تفرد به أبو غسان محمد بن مطرف، عنه ».

اشْتَرَى سَمْحًا » ؟

وعن جابر بن عبدالله[١]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ » ؟

قال أبي: وهذان الحديثان مُنكَران[٢].

١١٤٧ - قلتُ[٣] لأبي في حديث محمد بن المُنْكَدر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « غَفَرَ اللهُ لِرَجُلٍ كانَ قَبْلَكُمْ سَهْلاً إِذا باعَ، سَهْلاً إِذا اشْتَرَى، سَهْلاً إِذا قَضَى، سَهْلاً إِذا اقْتَضَى ».

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن الحَنْظَلي[٤]؛ قال: حدَّثنا عباسٌ الدُّورِيُّ[٥]، عن عبدالوهَّاب بن عَطَاء، عن إسرائيل[٦]، عن زيد بن

---

(١) أخرج هذه الرواية البخاري في "صحيحه" (٦٠٢١)، والطبراني في "الصغير" (٦٧٣)، والدارقطني في "الأفراد" (١١٣/أ/أطراف الغرائب) ثلاثتهم من طريق علي بن عياش، عن أبي غسان، به . قال الدارقطني: « تفرَّد به علي بن عياش، عن أبي غسان، عنه »؛ أي: عن محمد بن المنكدر .

(٢) لم تنته المسألة هنا، وانظر التعليق التالي.

(٣) هذه المسألة تابعةٌ للمسألة السابقة، ومِنْ تتمَّتها، وجعلنا لها رقمًا خاصًّا؛ محافظةً على ترقيم طبعة الشيخ محب الدين الخطيب.

(٤) هو: ابن أبي حاتم .

(٥) هو: عباس بن محمد. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٣٢٠)، وفي "العلل الكبير" (٣٥٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٠٧٤٢)، وفي "السنن الكبرى" (٣٥٧/٥-٣٥٨). قال الترمذي في "جامعه": « حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ». وقال في "العلل الكبير": « سألت محمدًا عن هذا الحديث ؟ فقال: هو حديث حسن ». ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٤٠ رقم١٤٦٥٨) فقال: حدثنا عبدالوهَّاب بن عطاء . . . فذكره .

(٦) هو: ابن يونس .

عَطاء بن السَّائب، عن محمد بن المُنكَدر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقال أبي: هو عندي مُنكَرٌ؛ رواه بعضُ الثِّقات عن محمد بن المُنكَدر؛ قال: بلغَني أنَّ النبيَّ ﷺ قال ... ولم يذكُرْ جابرَ[١].

١١٤٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن مُصَفًّى[٢]، عن بَقِيَّة[٣]، عن عمر بن المُغِيرَة[٤]، عن ابن أبي عَروبة[٥]، عن قَتادة، عن جابر بن زيد[٦]، عن قَبِيصَة بن ذُؤَيب، عن عُبادَة بن الصَّامِت، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا بَأْسَ بِالقَمْحِ بِالشَّعِيرِ، اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ**[٧] » ؟

---

(١) كذا، وهو مفعولُ «يذكُر»؛ وقد حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد سبق التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) هو: محمد. وروايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٣٢).

(٣) هو: ابن الوليد .

(٤) في "مسند الشاميين" :« عمر بن الوليد ».

(٥) هو: سعيد .

(٦) في "مسند الشاميين" :« جابر بن زيد، عن أبي الشعثاء، عن قبيصة » وهو خطأ؛ فجابر بن زيد هو أبو الشعثاء الأزدي .

(٧) قوله:« إثنين بواحد » يتخرَّج على وجهين:
الأوَّل: أنَّه بدلٌ من «القمح» بَدَلَ الاشتمال، تقديره: لا بأسَ ببيع اثنين من القمح بواحدٍ من الشعير؛ فيكون موضعُهُ جَرًّا.
والثاني: أن ينصب على الحال، وهذا من المواضع التي تجيء فيها الحالُ جامدةً مؤولة بالمشتق، والتقدير: لا بأسَ ببيع القمح بالشعير، مُسَعَّرًا كلُّ اثنين من القمح بواحدٍ من الشعير. انظر: "إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص١١١-١١٢)، و"عقود الزبرجد" (١/ ٢٨٣)، وانظر تفصيل الكلام على الحال الجامدة في "شروح ألفية ابن مالك" (باب الحال).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ؛ وإنما هو: قَتَادة[١]، عن أبي قِلَابة[٢]، عن أبي الأَشْعَث الصَّنْعاني[٣]، عن عُبَادَة، عن النبيِّ ﷺ .

١١٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالمجيد بن عبدالعزيز ابن أبي رَوَّاد، عن مَعْمَر[٤]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن عِكْرِمَة، عن

---

(١) هو: ابن دِعامة. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط"(٥١٦) من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديثَ عن قتادة إلا سعيدُ بن بشير».

(٢) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي . (٣) هو: شَراحيل بن آدَة .

(٤) هو: ابن راشد. وروايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (٣١٩) من طريق محمد بن حميد المعمري، وابن الجارود في "المنتقى" (٦١٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٦/ ٤٠)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٨٠ رقم١١٩٩٦)، و"الأوسط" (٥٠٣١) من طريق داود بن عبدالرحمن العطار، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٨٨) من طريق إبراهيم بن طهمان، ثلاثتهم عن معمر ، به .
ورواه عبدالرزاق وسفيان الثوري عن معمر واختلف عليهما :
فأما عبدالرزاق: فرواه عنه الدبري في "المصنف" (١٤١٣٣) عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة، عن ابن عباس، به . ورواه ابن الجارود في "المنتقى" (٦٠٩) من طريق محمد بن يحيى، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة مرسلاً.
وأما الثوري: فرواه ابن حبان في "صحيحه" (٥٠٢٨) من طريق أبي داود الحفري، والطحاوي (٤/ ٦٠) من طريق أبي أحمد الزبيري، والدارقطني في "سننه"(٣/ ٧١) من طريق أبي أحمد الزبيري وعبدالملك الذماري، ثلاثتهم عن الثوري، عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة، عن ابن عباس ، به .
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٨٩) من طريق الفريابي، عن الثوري، عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة مرسلاً .
ونقل ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٥٢٢)ابن التركماني في "الجوهر النقي" (٥/ ٢٨٩) عن البزار أنه قال في رواية معمر المتصلة :« ليس في هذا الباب حديث أجلُّ إسنادًا منه ».

ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن بيع الحَيَوانِ بالحَيَوانِ[١] نسيئةً .

قال أبي: الصَّحيحُ: عن عِكْرمَة[٢]: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . مُرسَل[٣] .

١١٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفِرْيابي[٤]، عن ابن[٥] ثَوْبان[٦]؛ قال: حدَّثني أبو حازمٍ المَدِيني[٧]، عمَّنْ سَمِعَ كعبَ بنَ عمرو يقول: قال رسولُ الله ﷺ: **« مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا، أَو وَضَعَ لَهُ؛ أَظَلَّهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ في ظِلِّهِ »** ؟

---

(١) قوله: « بالحيوان » سقط من (ف).

(٢) أخرج هذه الرواية ابن الجارود في "المنتقى" (٦٠٩) عن محمد بن يحيى، عن عبدالرزاق، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٨٩) من طريق الفريابي، عن الثوري، كلاهما (الثوري وعبدالرزاق) عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة به مرسلاً . وذكر البيهقي أن عبدالأعلى رواه عن معمر كذلك، وأن علي بن المبارك رواه عن يحيى، عن عكرمة مرسلاً أيضًا .

(٣) قال الترمذي في "العلل الكبير" (٣١٩): «سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: قد روى داود بن عبدالرحمن العطار، عن معمر هذا، وقال: عن ابن عباس، وقال الناس: عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً . فوهَّن محمد هذا الحديث». وقال الشافعي في "الأم" (٧/ ٣٤٠): «هذا غير ثابت عن رسول الله ﷺ». وروى البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٨٩) بإسناده إلى ابن خزيمة أنه قال: «الصحيح عند أهل المعرفة بالحديث: هذا الخبرُ مرسلٌ ليس بمتصل».
وقال البيهقي بعد أن ذكر رواية من رواه عن معمر متصلاً: « وكلُّ ذلك وهمٌ، والصحيح عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً ».
وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٥/ ٥٧): « رجال إسناده ثقات؛ إلا أن الحفَّاظ رجَّحوا إرساله ».
وقوله «مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) هو: محمد بن يوسف .

(٥) في (ك): « عن أبي ».

(٦) هو: عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثوبان .

(٧) لعله: سلمة بن دينار .

قال أبي: كعبُ بن عمرو: هو[١] أبو اليَسَر، ومَنْ سَمِعَ «كعبَ بنَ عمرو» يَحْتَمِلُ: حَنْظَلَةَ بنَ قَيْسٍ الزُّرَقِيَّ[٢]، أو عُبادَةَ[٣] بنَ الوليدِ بنِ عُبادَةَ بنِ الصَّامت[٤].

١١٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو تَقِيٍّ هشامُ بن عبدالملك[٥]، عن بَقِيَّة[٦]؛ قال: حدَّثني ثَوْر بن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن معاذ بن جبل؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّ أَطْيَبَ الكَسْبِ كَسْبُ التُّجَّارِ؛ الَّذِينَ إِذَا حَدَّثُوا لَمْ يَكْذِبُوا، وَإِذَا اؤْتُمِنُوا لَمْ يَخُونُوا، وَإِذَا وَعَدُوا لَمْ يُخْلِفُوا، وَإِذَا اشْتَرَوْا لَمْ يَذُمُّوا، وَإِذَا بَاعُوا لَمْ يُطْرُوا، وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَمْطُلُوا، وَإِذَا كَانَ لَهُمْ لَمْ يُعَسِّرُوا**[٧]»؟

---

(١) في (ك): «وهو».

(٢) أخرج روايته الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٧ رقم١٥٥٢٠)، وابن ماجه في "سننه" (٢٤١٩)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣/ ٤٥٨)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ١٦٧ رقم٣٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٢٧-٢٨) جميعهم من طريق عبدالرحمن بن إسحاق، عن عبدالرحمن بن معاوية، عن حنظلة بن قيس، عن أبي اليَسَر، به.

(٣) في (أ) و(ش): «أو عُمارَة»، وهو تصحيف. انظر "تهذيب الكمال" (١٤/ ١٩٨).

(٤) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٣٠٠٦) من طريق يعقوب بن مجاهد أبي حَزْرة، عن عبادة بن الوليد، عن أبي اليَسَر به في حديث طويل.
وانظر الاختلاف في هذا الحديث في "العلل" للدارقطني (١٢٠٢).

(٥) أخرج روايته ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٠٣)، والحكيم الترمذي في "نوادر الأصول" (ج٢/ ق ٢/ ب/ الأصل الثاني والعشرون والمئة)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٤٥١٣)، والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٧٩٦).

(٦) هو: ابن الوليد.

(٧) قال المناوي في "فيض القدير" (٢/ ٤٢٥): «لَمْ يُعَسِّرُوا، أي: لم يُضَيِّقوا أو يُشَدِّدوا».

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، ولم يَضْبِطْ أبو تَقِيٍّ، عن بَقِيَّة ، وكان بَقِيَّةُ لا يَذْكُرُ[(١)] الخبرَ[(٢)] في مِثل هذا [(٣)].

١١٥٢ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار، عن مَرْوان بن معاوية، عن حَفْص[(٥)] بن عمر الثَّقَفي، عن أبيه[(٦)]، عن

---

(١) في (ك): « لم يذكر ».

(٢) أي: كان بقيةُ لا يذكر تصريحَهُ بالسَّماع من ثَور في هذا الحديث؛ وإنما يرويه بالعنعنة، وهو مدلِّس، ورواه أبو تقيٍّ ، عن بقية بذكر التصريح بالسَّماع ، وغَلِطَ عليه في ذلك. وانظر نحو هذه العبارة في المسألة رقم (٧٢٥).

(٣) ذكر البرذعي في "سؤالاته" (ص٥٨٣-٥٨٦) عدَّة أحاديث من رواية ثور، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل، ومنها هذا الحديث، وذكر أن أبا زرعة قال: « كلُّها مناكير ». قال البرذعي: لم يقرأها عليَّ، وأمرني فضَربتُ عليها .

(٤) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٥) في (ف): « جعفر » بدل: « حفص ».

(٦) هو: عمر بن بَيان كما سيأتي . وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٧٣٥)، والحميدي في "مسنده"(٧٧٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢١٦١٢)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٥٣ رقم١٨٢١٤)، والدارمي في "مسنده" (٢١٤٧)، وأبو داود في "سننه" (٣٤٨٩)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٦٠٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٧٩ رقم٨٤٤)، و"الأوسط" (٨٥٣٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٢)، جميعهم من طريق طعمة بن عمرو الجعفري، عن عمر بن بَيان، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه به.

قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن المغيرة إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به طعمة ابن عمرو ».

تنبيه : تصحَّف في مطبوع "المعجم الأوسط" للطبراني « طعمة بن عمرو » إلى : « طلحة بن عمرو »، وتصحَّف « عمر بن بيان » إلى: « عمرو بن دينار »، والتصويب من "المعجم الكبير"، ومصادر التخريج .

عُرْوَة بن المُغيرَة، عن أبيه[١]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « مَنْ تَجَرَ بِالخَمْرِ، فَلْيُشَقِّصِ[٢] الخَنَازِيرَ » ؟

ثم قال أبي: حَفْصُ بن عمر هذا: هو ابنُ بَيَان، وحَفْصٌ مجهولٌ، وأبوه معروفٌ[٣].

١١٥٣ - وسألت[٤] أبي عن حديثٍ رواه المُعَافَى بن عِمْران الحِمْصي الظِّهْري[٥]، عن ابن لَهِيعَة[٦]، عن عُبَيدالله بن أبي جعفر، عن نافع، عن ابن عمر قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن ثَمَنِ الكَلْبِ وإنْ كان ضارِيًا[٧] ؟

---

(١) أي: المغيرة بن شعبة.

(٢) أي: فليقطِّعها قِطَعًا، ويُفَصِّلها أعضاءً، كما تُفَصَّلُ الشَّاةُ إذا بيعَ لحمُها. والمعنى: من استحلَّ بيع الخمر فليستَحِلَّ بيع الخنزير؛ فإنَّهما في التَّحريم سواءٌ. "النهاية" (٢/ ٤٩٠).

(٣) كذا قال أيضًا في ترجمة حفص بن عمر بن بَيان من "الجرح والتعديل" (٣/ ١٨٠ رقم٧٧٧)، وفي "العلل ومعرفة الرجال" (٢/ ٧) وسأل عبدالله ابن الإمام أحمد أباه: مَنْ عمر بن بَيان ؟ فقال: « لا أعرفه ».

(٤) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة. وقد نقل هذا النص العيني في "عمدة القاري" (١٢/ ٥٧)، ونقل بعضه الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤٢٧).

(٥) بكسر الظاء المعجمة، وسكون الهاء. "التقريب" (٦٧٤٦).

(٦) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٥٢) من طريق عمرو بن خالد وعثمان بن صالح، كلاهما عن ابن لهيعة، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن صفوان بن سليم، عن نافع، عن ابن عمر، به هكذا بزيادة: « صفوان بن سليم ».

(٧) في (ك): « ضاريًا ». ومعناه: أي كلبًا معوَّدًا بالصَّيد؛ يقال: ضَرِيَ الكلبُ، وأَضْراه صاحبُهُ، أي: عوَّده، وأغراه به، ويُجمع على ضَوارٍ. انظر "النهاية" (٣/ ٨٦).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكرٌ[١].

١١٥٤ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن عُبَيدالله الرَّقِّيُّ[٣]، عن عُبَيدالله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيسة، عن

(١) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤٢٧):« سنده ضعيف ».
وقول أبي حاتم عن هذا الحديث :« منكر »: يعني بهذا السياق، وأما النهي عن ثمن الكلب فثابت في الصحيحين. فقد أخرج البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧) من حديث أبي مسعود الأنصاري ﷺ : أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، مهر البَغيّ، وحُلوان الكاهن .

(٢) نقل الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٨) بعض هذا النص بتصرُّف .

(٣) أخرج روايته ابن الجارود في "المنتقىٰ" (٥٧٥)، وابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار" كما في "إتحاف المهرة" (١١/ ٥٤٣ رقم١٤٥٨٨).
وأخرجه البزار في "مسنده" (٦٢٣)، والطبراني في "الأوسط" (٢٥٦١) كلاهما من طريق محمد بن عبدالله العَرْزمي، عن الحكم بن عتيبة ، به .
وأخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" (٢٧٨٠/ إتحاف الخيرة) من طريق حفص بن غياث، عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم، عن علي ، به هكذا بإسقاط عبدالرحمن بن أبي ليلى من الإسناد، وهذا - فيما يظهر - من سوء حفظ محمد الراوي عن الحكم .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٩٧ رقم٧٦٠) من طريق محمد بن جعفر غندر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب، به . وذكر الدارقطني في "العلل" (٣/ ٢٧٢-٢٧٣) أن خالد بن عبدالله - وهو الطحّان - رواه عن سعيد بن أبي عروبة كذلك، ثم قال الدارقطني: «وسعيد لم يسمع من الحكم شيئًا ».
ورواه عبدالوهاب بن عطاء بن سعيد، واختُلِف على عبدالوهاب:
فأخرجه البزار في "مسنده" (٦٢٤)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ١٢٧)، كلاهما من طريق الحسن بن محمد الزعفراني، عن عبدالوهاب، عن سعيد، به مثل رواية غندر وخالد بن عبدالله . =

الحَكَم[١]، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن عليٍّ؛ قال: أمرني رسولُ الله ﷺ أنْ أبيعَ غُلامَيْنِ أخَوَيْنِ، فبعتُهما وَفَرَّقْتُ بينهما، فذكَرْتُ ذلك للنبيِّ ﷺ فقال: «**أَدْرِكْهُمَا فَارْتَجِعْهُمَا، وَلَا تَبِيعُهُمَا**[٢] **إِلَّا جَمِيعًا**»؟

= وخالفه الإمام أحمد فرواه في "المسند" (١/ ١٢٦-١٢٧ رقم١٠٤٥) عن عبدالوهاب بن عطاء، عن سعيد، عن رجل، عن الحكم، به.

قال البزار بعد أن رواه في الموضع السابق: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى إلا محمد بن عبيدالله، وسعيد بن أبي عروبة لم يسمع من الحكم شيئًا، وروى هذا الحديث غير الحسن بن محمد، عن عبدالوهاب، عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل، عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى». اهـ.

والإمام أحمد أوثق من الزعفراني فروايته أرجح، وقد تابعه محمد بن سوّار وعبدالأعلى كما ذكر الدارقطني في الموضع السابق، ويؤكده أن سعيد بن أبي عروبة لم يسمع من الحكم كما قال الدارقطني والبزار.

وقد أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "نصب الراية" (٤/ ٢٦)- من طريق محمد بن سواء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل، عن الحكم كذلك.

ورواه آخرون - ذكرهم الدارقطني (٣/ ٢٧٤-٢٧٥)- عن عبدالوهاب بن عطاء، عن شعبة بدل «سعيد»، ثم رجح الدارقطني رواية من رواه عن عبدالوهاب، عن سعيد بقوله: «وهو المحفوظ».

(١) هو: ابن عُتَيْبَةَ.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة «لا تَبِعْهُمَا» كما في بعض مصادر التخريج وغيرها من كتب الحديث، ولم تذكر هذه العبارة في أكثر المصادر. وكلا اللفظين صحيحان فصيحان في العربية.

وقولُه: «**لا تَبِيعُهُمَا**»، مُتَّجِهٌ على أن تكون «لا» نافيةً في اللفظ، ناهية في المعنى، والفعل بعدها مرفوعٌ، وتسمَّى هذه الجملة: خبريةً لفظًا، إنشائيةً معنًى. وانظر إيضاح ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٣١). وانظر مثله في المسألة رقم (١١١١) و(١١٢٠).

قال أبي : إنما هو: الحَكَمُ[١]، عن ميمون بن أبي شَبِيب، عن عليٍّ[٢]، عن النبيِّ ﷺ .

١١٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن موسى[٣]، عن أبي عمر[٤] الطَّحَّان[٥]، عن مُسْلِم بن مِخْراق[٦]، عن حُذَيفة؛ قال:

---

(١) رواه عن الحكم على هذا الوجه ثلاثة، وهم:
١ - الحجاج بن أرطاة، وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٨١)، وأحمد في "المسند" (١/ ١٠٢ رقم٨٠٠)، والترمذي (١٢٨٤)، وابن ماجه (٢٢٤٩)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٦٦ رقم٢٥٠). وقال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب ».
٢ - يزيد بن عبدالرحمن أبو خالد الدالاني، وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٦٩٦)، والدارقطني في الموضع السابق برقم(٢٥١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٥)، ومن طريقه البيهقي في "السنن" (٩/ ١٢٦). قال أبو داود: « ميمون لم يدرك عليًّا ، قتل بالجماجم، والجماجم سنة ثلاث وثمانون ».
٣ - أبو مريم عبدالغفار بن القاسم، وروايته ورواية حجاج والدالاني ذكرها الدارقطني في "العلل" (٣/ ٢٧٣-٢٧٤) عقب ذكره لرواية من رواه عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي ، ثم قال: « ولا يمتنع أن يكون الحكم سمعه منهما جميعًا ، فرواه مرة عن هذا ، ومرة عن هذا ».

(٢) قوله: « عن علي » سقط من (ف).

(٣) أخرج روايته البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ١٢٣) تعليقًا بلفظ : « من غشَّ المسلمينَ فليس منَّا ».
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٩٩٣) من طريق قيس بن الربيع، عن فضيل بن جرير، عن مسلم بن مخراق، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: « من غشَّنا فليس منَّا ».

(٤) في (ك): « عن ابن عمر ».

(٥) هو: فضيل بن جرير . ووقع في "التاريخ الكبير" للبخاري (٧/ ١٢٢): « أبو عمران الطَّحان ».

(٦) هو: مولى حذيفة بن اليمان.

قال النبيُّ ﷺ: «مَنِ احْتَكَرَ طَعَامَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَيْسَ مِنَّا» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو كما حدَّثنا أبو نُعَيم[1]، عن أبي عمر الطَّحَّان، عن مُسلِم بن مِخْراق: أنَّ النبيَّ ﷺ ... مُرسَلٌ[2]؛ ولم يذكُرْ حُذَيْفةَ .

١١٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه كَثِير بن هشام[3]، عن كُلْثوم بن جَوْشَن، عن أيُّوبَ السَّخْتِياني، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الأَمِينُ الْمُسْلِمُ مَعَ الشُّهَداءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ لا أصلَ له، وكُلْثومٌ ضعيفُ الحديث .

١١٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[4] هارونَ البَكَّاءُ[5]، عن ابن لَهِيعَة، عن بُكَير[6]، عن سالم مولى دَوْسٍ، عن عثمان بن عفَّان رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، والدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ، ومِثْلً بِمِثْلٍ**[7]، **وَزْنًا بِوَزْنٍ**» .

---

(١) هو: الفضل بن دُكَين .

(٢) قوله: «مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) أخرج روايته ابن ماجه في "سننه" (٢١٣٩)، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٢١٥)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٣٠)، والطبراني في "الأوسط" (٧٣٩٤)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٦).

(٤) قوله: « أبو » سقط من (ك).

(٥) هو: موسى بن محمد .

(٦) هو: ابن عبدالله الأَشَجّ .

(٧) كذا في جميع النسخ، ولم نقف عليه بهذا اللفظ في أي من مصادر التخريج، =

وعن ابن لَهِيعَة[١]، عن بُكَير، عن[٢] سالم بن عبدالله، عن أبي سعيد، مثلَهُ ؟

قال أبي : هذا خطأٌ؛ إنما هو: سالمٌ مولى النَّصْرِيِّين[٣].

= والذي في "مسند أبي عوانة": « الذَّهبُ بالذَّهب، والفضةُ بالفضةِ مِثْلاً بِمِثْلٍ »، فإن لم يكن ما وقع عندنا في النسخ محرَّفًا، فيتوجَّهُ على أنَّ الأصل: « ومِثْلاً بِمِثْلٍ»، ثم حُذفت ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(١) هو: عبدالله . ولم نقف على روايته من هذا الوجه ، وقد رواه أبو عوانة في "صحيحه" (٣/ ٣٧٣/ المعرفة) من طريق مخرمة بن بكير، عن أبيه؛ قال: سمعت سالم أبا عبد الله مولى شداد يزعم أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدِّث عن رسول الله ﷺ . . . فذكره . ورواه البخاري في "الكنى" (١/ ٤٨) تعليقًا، وعبدالغني بن سعيد الأزدي في "أوهام الحاكم" (ص ١٠٣) كلاهما من طريق الليث بن سعد، عن بكير بن عبدالله؛ أن شيخًا من أهل المدينة يقال له: أبو عبدالله حدّثه، عن أبي سعيد الخدري . . . فذكره .
وأبو عبدالله هذا ذكره في الموضع السابق، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٤٠٠)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً .
وذهب الأزدي في "أوهام الحاكم" (ص ٨٦) إلى أن أبا عبدالله هذا هو سالم نفسه حيث قال: « والصَّواب من ذلك: أن سالمًا مولى شداد هو مولى شداد بن الهاد، وهو المَديني، وهو سالم مولى النَّصريين بالنون، وهو سالم مولى دَوْس، وهو سالم سَبَلان، وهو سالم أبو عبدالله الذي يروي عنه بُكَير بن الأشج فيكنيه ولا يسمِّيه في حديث الصَّرف الذي رواه الليث بن سعد، وفي رواية مخرمة ابنه يسميه ويكنيه، وهو سالم مولى بن أوس بن الحَدَثان ».

(٢) قوله: « عن » تصحف في (أ) و(ش) إلى : « بن ».

(٣) في (ف): « البصريين ».
وسالم مولى النَّصْريين: هو ابن عبدالله سَبَلان، وهو سالم مولى شدّاد بن الهاد، وهو سالم مولى مالك بن أوس بن الحَدَثان النّصْري، وهو سالم مولى المَهْري، وهو سالم أبو عبدالله الدَّوْسي، وهو سالم مولى دَوْس. انظر "تهذيب الكمال" (١٠/ ١٥٤).

=

١١٥٨- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بدرٍ شُجَاعُ بن الوليد[1]،

= وأبو حاتم الرازي وابنه عبدالرحمٰن يريان ذلك أيضًا؛ فقد ترجم عبدالرحمٰن بن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٨٤ رقم ٧٩٨) لسالم بن عبدالله، وقال: « هو سَبَلان، يكنى أبا عبدالله، مولى ابن شدَّاد النَّصْري، وهو مولى دَوْس ...» إلخ، ثم قال: « سمعت أبي يقول ذلك ».
فإذا كان الأمر هكذا، فما الذي رآه أبو حاتم خطأً، وصوَّبه بقوله: « إنما هو سالم مولى النَّصريين »؟
جوابه - فيما يظهر - منحصر في ثلاثة أمور:
١ - أن يكون رأي أبي حاتم هنا لا يتفق مع رأيه فيما نقله عنه ابنه في "الجرح والتعديل"، فهو هنا يفرق بين سالم بن عبدالله وسالم مولى النصريين.
٢ - أن يكون في النص سقط أحدث هذا الإشكال.
٣ - أن يكون « سالم بن عبدالله » المذكور في الشطر الثاني من السؤال هو: سالم ابن عبدالله بن عمر بن الخطاب، فعدَّه أبو حاتم خطأً، وصوابه: سالم مولى النَّصريين، أو مولى دَوْس ... أو غير ذلك مما قيل في اسمه.
فقد أخرج الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٨٢)، والبخاري في "صحيحه" (٢١٧٦) كلاهما من طريق سالم بن عبدالله، عن عبدالله بن عمر: أنه لقي أبا سعيد الخدري، فقال: يا أبا سعيد، ما هذا الذي تحدِّث عن رسول الله ﷺ؟ فقال أبو سعيد: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « الذَّهبُ بالذَّهب مِثْلاً بِمثْل، والوَرِقُ بالوَرِق مِثْلاً بِمثْل».
وقد اختصرنا متن الحديث، وفيه قصَّة انظرها إن شئت في الموضعَين المشار إليهما، وانظر معها "فتح الباري" لدفع إشكالٍ وقع فيها.
هذا، ولم يتعرض أبو حاتم هنا للاختلاف في صحابيِّ الحديث: أهو عثمان أو أبو سعيد رضي الله عنهما!

(١) أخرج روايته أبوداود في "سننه" (٣٤٦٨) من طريق محمد بن عيسى، والترمذي في "العلل الكبير" رقم (٣٤٦) من طريق إبراهيم بن سعيد، وابن ماجه في "سننه" (٢٢٨٣) من طريق محمد بن عبدالله بن نمير، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٤٥) من طريق الحسن بن عرفة، وإبراهيم بن سعيد، وعلي بن الحسين، وأبي سعيد عبدالله =

عن زياد بن خَيْثَمة، عن سعد الطَّائِيِّ[١]، عن عَطِيَّة[٢]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ أَسْلَمَ[٣] في شَيْءٍ، فلا يَصْرِفْهُ إلى غَيْرِه[٤]** » ؟

قال أبي: إنما هو: سعدٌ[٥] الطَّائيُّ، عن عَطِيَّة، عن ابن عباس، قولَهُ[٦].

= ابن سعيد الأشج، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٣٠) من طريق محمد بن عبدالله بن نمير، وذكر الدارقطني أنه ساقه بسياق علي بن الحسين . وقد رواه ابن ماجه أيضًا فقال: حدثنا عبد الله بن سعيد - وهو الأشج - حدثنا شجاع بن الوليد، عن زياد ابن خيثمة، عن عطية، عن أبي سعيد به . ولم يذكر سعدًا . وهذه المخالفة - فيما يظهر - من الأشج، ولا يؤثر عليه كون الدارقطني رواه من طريقه بإثبات سعد الطائي؛ لأنه قرنه مع آخرين، وساق الحديث بسياق أحدهم، وهو علي بن الحسين. قال الترمذي: « وهذا حديث شجاع بن الوليد لا أعرف هذا الحديث مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وهو حديث حسن ». وانظر "إرواء الغليل" (١٣٧٥).

(١) هو: أبو مجاهد.

(٢) هو: ابن سعد العَوْفي .

(٣) أي: من باع بيع السَّلَم، وهو مثل السَّلَف، وزنًا ومعنًى. انظر "المصباح المنير" (ص٢٨٦).

(٤) قال في "فيض القدير" (٦/ ٦١): « أي: لا يستبدل عنه وإن عَزَّ أو عُدِم . وإذا امتنع الاستبدالُ عنه، امتنع بيعُه من غيره قبل القَبْض ». وعلَّق عليه محققُ المطبوع بقوله: « معناه: أن يُسْلِفَ مثلاً في بُرٍّ، فيعطيه المُستَلِفُ غيرَه من جنسٍ آخرَ، فلا يجوزُ له أن يأخذَه ».

(٥) في (ف): « سعيد ».

(٦) لم نقف عليه من طريق عطية عن ابن عباس. وقد رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٨٤٤) فقال: حدثنا ابن نمير، عن حجاج - وهو ابن أرطاة - عن عطية، عن ابن عمر؛ قال: لا بأس بالسَّلَم، ولا تَصْرِفْهُ إلى غيره، ولا تَبِعْهُ حتى تَقبِضَه .

١١٥٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه زيد بن الحُبَاب، عن عِمْران بن أنس[٢]؛ قال: سمعتُ ابنَ أبي مُلَيْكَة[٣] يقول: سمعتُ عائِشَةَ تقول: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ الدِّرْهَمَ مِنْ رِبًا[٤] أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ مِنْ سَبْعَةٍ وَثَلاثِينَ[٥] زَنْيَةً** » ؟

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٠٥) و(١١٣٢) و(١١٣٦)، والمسألة الآتية برقم (١١٧٠).

(٢) أخرج روايته البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٢٣) تعليقًا، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٩٦) من طريق أبي تميلة يحيى بن واضح، عنه. ومن طريق العقيلي رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٢٣٢). قال العقيلي في عمران بن أنس: « لا يُتابَعُ على حديثه » . وقال: « وهذا يُروى من غير هذا الوجه مرسلاً ، والإسناد فيه من طريق ليِّنة ». ونقل البيهقي في "الشعب" (١٠/ ١٤٠) عن البخاري قوله في عمران: «لا يُتابَع عليه».

(٣) هو: عبدالله بن عُبَيدالله .

(٤) المثبت من (ش)، وهو الموافق للرسم الإملائي الحديث، وفي بقيَّة النسخ: «ربوا»، وهي كتابة قديمة دَرَجَ عليها بعض الكَتَبَةِ، وهي مُتَّفقة مع رسم المصحف العثماني. وتقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (١١٢٧).

(٥) في (ك): « وثلاثون ». وقوله: « من سبعة » كذا جاء في جميع النسخ بالتاء في العدد مع أن المعدود مؤنَّث. وفي بعض مصادر التخريج جاء بلفظ: «سبعة» بالتاء، وفي أخرى بلفظ: «ستة» بالتاء أيضًا، وفي بعضها بلفظ: «ست» بلا تاء، وفي أخرى بلفظ: «ثلاثة» بالتاء، وفي غيرها بلفظ: «ثلاث» بلا تاء.

والجادَّة فيها كلِّها أن تكون بلا تاء؛ لأنَّ الأعداد من الثلاثة إلى التسعة تخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، والمعدود هنا قوله: «زَنْية»، وهو لفظٌ مؤنَّث، ولكن ما وردَ مختومًا بالتاء - وهو «سبعة» و«ستة» و«ثلاثة»- له وجهٌ صحيحٌ في العربيَّة، وهو الحمل على المعنى؛ بأن تُحمَل «الزَّنْية» على معنًى مُذكَّرٍ؛ كأنَّه قال: «أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ مِنْ سَبْعَةٍ وَثَلاثِينَ فِعْلاً من أفعال الزِّنا والفاحشة». وانظر التعليق على المسألة رقم(٢٧٠).

قال أبي: هذا خطأٌ[١]؛ رواه الثَّوْري[٢] وغيرُه، عن عبدالعزيز بن

---

(١) قوله: «خطأ» سقط من (أ) و(ش).

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٣٤٩) عنه، وأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢١٩٩١) من طريق وكيع، والدارقطني في "السنن" (٣/ ١٦) من طريق محمد بن يوسف الفريابي ، وأبو القاسم البغوي - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ٤١٨-٤١٩)-، والبيهقي في "الشعب"(٥١٢٨) من طريق حماد بن أسامة، ،جميعهم عن الثوري به.
قال الدارقطني: « وهذا أصحُّ من المرفوع »، وكذا صوَّبه أبو القاسم البغوي.
ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٢٥ رقم ٢١٩٥٨) فقال: حدثنا وكيع؛ حدثنا سفيان، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن حنظلة بن راهب، عن كعب، به. ومن طريق الإمام أحمد رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ٤١٩)، وقال: قوله: « عن حنظلة »: وهم، وحنظلة قتل قبل أن يسلم كعب، وإنما هو عبدالله بن حنظلة .اهـ.
ورواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٢٣٣) من طريق الإمام أحمد، ووقع عنده: « ابن حنظلة »، وكلمة « ابن » لم ترد في نسخ "المسند" جميعها؛ كما نبَّه على ذلك محققو "المسند"، وكذا عزاه الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٤/ ١١٧) إلى "المسند" من طريق حنظلة عن كعب وقال: « ذكر الحسيني أن حنظلةَ هذا غسيل الملائكة، فإن كان كذلك فقد قُتِل بأُحُد فكيف يروي عن كعب ! وإن كان غيره فلم أعرفه، والظاهر أنه ابنه عبدالله بن حنظلة وسقط من الأصل ».
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٣٤٨) من طريق بكَّار بن عبدالله بن وائل، والعقيلي في "الضعفاء"(٢/ ٢٥٨)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١٢٣٤) من طريق ابن جريج، كلاهما عن ابن أبي مليكة، عن عبدالله بن حنظلة، عن كعب، به.
ورواه أحمد في "المسند" (٥/ ٢٢٥ رقم٢١٩٥٧)، والبزار في "المسند" (٣٣٨١)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ١٦) من طريق أيوب السختياني، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٧٥٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٩١)، والطبراني في "الأوسط" (٢٦٨٢)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ١٦)، وابن عبدالبر في "الاستيعاب" (١٣٤٦/ ترجمة عبدالله بن حنظلة) من طريق ليث بن أبي سليم، كلاهما عن ابن أبي مليكة، عن عبدالله بن حنظلة، عن النبي ﷺ ، به. =

رُفَيْع، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن عبدالله بن حَنْظَلَة، عن كعب[(١)]، قَوْلَهُ.

١١٦٠ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن هشام بن عمَّار[(٢)]؛ قال: حدَّثنا إسماعيل بن عَيَّاش[(٣)]، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه[(٤)]، عن أبي قَتَادة[(٥)]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال[(٦)]: « **مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيَهُ اللهُ مِنْ كُرَبِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَأَنْ يُظِلَّهُ تَحْتَ ظِلِّ العَرْشِ؛ فَلْيُنْظِرْ مُعْسِرًا**[(٧)] ».

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ كذبٌ؛ قد أُدْخِلَ على هشام.

١١٦١ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه الفِرْيابي[(٨)]، عن

= قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن عبد الله بن حنظلة، وقد رواه بعضهم عن ابن أبي مليكة، عن رجل، عن عبدالله بن حنظلة ».
وقال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديثَ عن ليث إلا عبيدالله ». وانظر "القول المسدد" لابن حجر (الحديث الثاني عشر).

(١) هو: كعب الأحبار ﷺ.

(٢) أخرج روايته الطبراني في "الأوسط" (٤٥٩٢)، وفيه: « عن أبي قتادة وجابر»، وقال: « لم يرو هذا الحديثَ عن سهيل بن أبي صالح إلا إسماعيل بن عياش ».

(٣) قوله: « ابن عيَّاش » ليس في (ف).

(٤) هو: ذكوان السَّمّان.

(٥) هو: الحارث بن رِبْعِيّ.

(٦) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٧) قال الفيومي في "المصباح المنير" (ص٣١٥ -ن ظ ر): «أَنْظَرْتُ الدَّيْنَ، بالألف: أَخَّرْتُهُ، والنَّظِرَةُ، مِثْلُ كَلِمَة بالكسر: اسمٌ منه، وفي التنزيل: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٠]، أي: فتأخيرٌ، ونَظَرْتُهُ الدَّيْنَ ثلاثيًّا: لغةٌ ». اهـ.

(٨) هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٢٢).

الثَّوْري، عن داود بن قَيْس، عن سعيد بن يَسَار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنِ اشْتَرَى مُصَرَّاةً[1]، فَهُوَ بالخِيَارِ. . . »، الحديثَ؟

قال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: موسى بن يَسَار[2].

قيل لأبي زرعة: الوَهَمُ مِمَّن هو ؟

قال: إمَّا من الفِرْيابي، وإمَّا من الثَّوْري .

١١٦٢ - وسألتُ[3] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه اليَمَان بن عَدِيّ، عن الزُّبَيدي[4]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة،

---

(١) المُصَرَّاةُ: الناقةُ، أو البقرةُ، أو الشَّاة، يُصَرَّى اللَّبنُ في ضَرْعِها، أي: يُجْمَع ويُحبَس .
وفسَّر الشافعيُّ المُصَرَّاةَ بقوله: هي التي تُصَرُّ أخلافُها، ولا تُحلَبُ أيامًا، حتىٰ يجتمعَ اللبنُ في ضَرْعِها، فإذا حلبها المشتري استَغْزَرَها .
وإنما نهى عنه؛ لأنه خِداعٌ وغِشٌّ . "النهاية" (٣/ ٢٧).

(٢) أخرجه على هذا الوجه أحمد في "المسند" (٢/ ٤٦٣) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، ومسلم في "صحيحه" (١٥٢٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٨) من طريق القعنبي، والنسائي في "المجتبى"(٤٤٨٨) من طريق عبدالله بن الحارث، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٨) من طريق عبدالله بن وَهْب وعبدالله بن نافع، جميعهم عن داود بن قيس، عن موسى بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ . ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٨٦٢) فقال: أخبرنا داود بن قيس، عن موسى بن يسار، عن أبي هريرة به موقوفًا عليه .

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١١٤٣)، وستأتي من وجه آخر برقم (١١٧٩).

(٤) المثبت من (ف)، وهو الصَّواب كما في المسألة رقم (١١٤٣)، وفي بقيَّة النسخ: « الزبيري ». والزبيدي هذا اسمه: محمد بن الوليد .

عن النبيِّ ﷺ[١] قال: « إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ فَوَجَدَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ . . . » ؟

فقالا: هذا خطأٌ .

قال أبو زرعة: رواه إسماعيلُ بن عَيَّاش[٢]، عن الزُّبَيْدِيِّ وموسى ابنِ عُقْبَة، عن الزُّهْري، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة.

قلتُ: فإِنَّ بَقِيَّة[٣] يحدِّث عن الزُّبَيدي ؟

---

(١) قوله: « عن النبي ﷺ » سقط من (أ).

(٢) أخرج روايته أبو داود في "سننه" (٣٥٢٢)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٤٧)-، وأخرجها ابن الجارود في "المنتقى" (٦٣٢)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٣٠)، كلهم من طريق عبدالله بن عبدالجبار، عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
ورواه ابن الجارود في "المنتقى" (٦٣٣)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٩) من طريق هشام بن عمار، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٨٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٤٧) من طريق عبدالله بن عبدالجبار، كلاهما عن إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ . قال الدارقطني: « رواه إسماعيل بن عياش مُضطرِب الحديث، ولا يثبتُ هذا عن الزهري مسندًا، وإنما هو مرسل ».
وقال البيهقي: « إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي، عن الزهري موصولاً لا يصحُّ ».
وانظر "العلل" للدارقطني (٢١٩٩)، و"التمهيد" لابن عبدالبر (٨/ ٤٠٧-٤٠٩).
ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٢٩٦) من طريق أبي قرصافة محمد بن عبدالوهاب العسقلاني، عن آدم بن أبي إياس، عن شعبة، عن موسى بن عقبة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: « من باع سلعة لم يكن قبض من ثمنها شيئًا فهي له، فان كان قد قبض من ثمنها شيئًا فهو أسوة الغرماء ». لكن محمد بن عبدالوهاب العسقلاني لم نجد من ترجم له .

(٣) هو: ابن الوليد .

فقال: ما هذا مِنْ حديثِ بَقِيَّةَ أصلاً ! مَنْ رَوَى[١] هذا الحديثَ عن بَقِيَّة ؟

قلتُ: نُعَيْمُ بن حمَّاد .

قال: روى نُعَيْمُ بنُ حمَّاد عن بَقِيَّةَ أحاديثَ ليستْ مِن حديث بَقِيَّة أصلاً، ما أعلمُ روى هذا الحديثَ غَيْر[٢] إسماعيل بن عَيَّاش [٣].

قال أبي: روى نُعَيْمُ بنُ حمَّاد هذا الحديثَ[٤] عن بَقِيَّة، فقال فيه: عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة؛ ولم يُتابَعْ نُعَيْمٌ عليه.

وقالا: الصَّحيحُ عندنا من حديث الزُّهْري: عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٥].

---

(١) في (ك): «رواه».

(٢) قوله: «غير» يجوز فيه النصب والرفع، وقد تقدم تخريج ذلك في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٣٠٨/أ) وانظر التعليق على المسألة (٦٨).

(٣) يعني: من الثقات، وإلا فقد رواه اليمان بن عدي كما في أول المسألة، وتقدم في المسألة (١١٤٣) أن اليمان ضعيف الحديث، وتقدم في التخريج أن محمد بن عبدالوهاب العسقلاني رواه عن آدم بن أبي إياس، عن شعبة، عن موسى بن عقبة، عن الزهري، لكن لم نجد من ترجم لمحمد بن عبدالوهاب .

(٤) من قوله: «الحديث غير إسماعيل . . . » إلى هنا سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٥) هذا بالنسبة لطريق الزهري، وتقدم في التعليق على المسألة (١١٤٣) أن البخاري ومسلمًا أخرجاه من طريق عمر بن عبدالعزيز، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن ، عن أبي هريرة.

وقوله «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

١١٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو النَّاقد، عن عبدالله ابن سُلَيم، عن بَقِيَّة[(١)]، عن سُلَيمان بن سُلَيم الأنصاري، عن صالح بن كَيْسان، عن سعيد بن المسيّب؛ عن أبي هريرة؛ قال: سُئِلَ النبيُّ ﷺ[(٢)] عن رجُلٍ استأجرَ أجيرًا يَحْفِرُ له ؟ فقال رسولُ الله ﷺ . . .[(٣)] ؟

قال أبي: هذا الحديثُ باطلٌ؛ إنما هو: سعيدٌ: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . . مُرسَلٌ[(٤)]. وسُلَيمانُ بنُ سُلَيم: هو سُلَيمان بن أَرْقَم .

قلتُ: فما حالُ عبدالله بن سُلَيْم ؟

قال: شيخٌ ليس بالمشهور[(٥)].

١١٦٤ - وسألتُ[(٦)] أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش[(٧)]،

---

(١) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الديات" (ص٨٥) من طريق محمد بن مصفى، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٥٥) من طريق محمد بن مصفى وكثير بن عبيد، كلاهما عن بقية، به .
قال ابن عدي :« وهذا عن صالح بن كيسان يرويه سليمان بن أرقم، وعنه بقية ».

(٢) قوله:« النبي ﷺ » سقط من (ت) و(ك).

(٣) ولفظه بتمامه : سُئل رسول الله ﷺ عن رجُلٍ استأجر رجلاً يحفر له بئرًا، فخرَّ عليه فمات ؟ فقال رسول الله ﷺ :« ليس الضمان كالعين ».

(٤) قوله «مرسل» تقدم التعليق على مثله في المسألة السابقة.

(٥) أخرج هذا النص الخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ١٢٦) من طريق المصنف، إلا أنه لم يذكر قوله:« فقال رسول الله ﷺ ».

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (١١٢٨).

(٧) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٤ رقم٢٣٥١٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٢١ رقم٣٨٥٩)، وفي "مسند الشاميين" (١١٢٩)، وابن عدي =

عن بَحِير[١] بن سعد[٢]، عن خالد بن مَعْدان، عن المِقْدام بن مَعْدِي كَرِب[٣]، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **كِيلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارَكْ[٤] لَكُمْ فِيهِ** »؟

قال أبي: رواه ثَور بن يزيد، عن[٥] خالد بن مَعْدان، عَنْ جُبَير ابن نُفَير، عن [المِقْدَام بنِ مَعْدِي كَرِبَ][٦]، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: وهو أشبهُ بالصَّواب[٧].

١١٦٥- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالكريم بن عبدالكريم[٨]

= في "الكامل" (١/٢٩٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/٢١٧).
وتابع إسماعيلَ بن عياش على روايته هكذا: بقيةُ بن الوليد، وتقدمت روايته في المسألة رقم (١١٢٨)، لكن ليس فيها: « عن أبي أيوب »، وعلقنا عليها هناك: بأن المعروف من رواية بقية بزيادة أبي أيوب.

(١) قوله: « بحير » تصحَّف في (ت) و(ف) و(ك) إلى: « يحيى ».
(٢) في (ش): « سعيد »، وكأنه صُوِّب.
(٣) في (أ): « ابن معدي ابن كرب ».
(٤) في (ت) و(ف): « ليبارك »، وفي (ك): « ليباركوا ».
(٥) في (ك): « بن » بدل: « عن ».
(٦) في جميع النسخ: «أبي أيوب»، وتقدمت رواية ثور بن يزيد هذه في المسألة رقم (١١٢٨)، وفيها: «المقدام بن معدي كرب» بدل: «أبي أيوب»، وخرَّجنا روايته هناك؛ لكنَّا لم نجد في شيء من طرق الحديث روايته هكذا عن أبي أيوب. والله أعلم.
(٧) يعني: لأنَّه زاد رجلاً وهو «جبير بن نفير»، كما تقدَّم في كلام أبي حاتم في المسألة رقم (١١٢٨)، وتقدم في التخريج هناك ما يدلُّ على أن رواية من أسقط من الإسناد جبير بن نفير هي الأشبه بالصَّواب، وهو الذي رجَّحه البخاري.
(٨) في (ت) و(ك): « رواه عبدالكريم بن الناجي ».

النَّاجِي[١]، عن الحسن بن مُسْلِم[٢]، عن الحُسَين بن واقِد، عن ابن بُرَيْدَة[٣]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ حَبَسَ العِنَبَ أَيَّامَ القِطَافِ لِيَبِيعَ[٤] مِنْ يَهُودِيٍّ أَو نَصْرَانِيٍّ؛ كَانَ لَهُ مِنَ اللهِ مَقْت » ؟

قال أبي : هذا حديثٌ كذبٌ باطلٌ .

---

(١) كذا في النسخ ، وذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٦٢) فقال: « عبدالكريم بن عبدالكريم التاجر ». ووقع عند ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٣٦): « عبدالكريم بن عبدالله السُّكَّري ». وفي "الأوسط" للطبراني (٥٣٥٦): «عبدالكريم بن أبي عبدالكريم »، وكذا عند البيهقي في "الشعب" (٥٢٣٠) وزاد: « السُّكَّري »، وفي (٥٢٣١): « المروزي » بدل : « السكري »،وفي "تاريخ جرجان" للسَّهمي (٣٩٠): « عبدالكريم بن عبدالكريم البزاز الجرجاني المعروف بعَبْدَك، هو الذي ينسب إليه خان عبدك بباب الخندق ».
وروايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٣٦)- ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١٢٦)- من طريق محمد بن عبدالله بن الجنيد، والطبراني في "الأوسط" (٥٣٥٦) من طريق أحمد بن منصور المروزي ، والبيهقي في "الشعب" (٥٢٣٠ و٥٢٣١) من طريق إبراهيم بن محمد بن يزيد السكري وأحمد بن منصور المروزي، ثلاثتهم عن عبدالكريم ، به .
قال الطبراني: « لم يُروَ هذا الحديث عن بريدة إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به أحمد بن منصور المروزي».
وقال ابن حبان: « هذا حديثٌ لا أصل له عن حسين بن واقد ».
ورواه السهمي في "تاريخ جرجان" (٣٩٠) من طريق عبد الله بن مهدي، عن عبدالكريم بن عبدالكريم، عن الحسن بن مسلم التاجر، حدثنا الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن جده، عن عمر، عن النبي ﷺ .

(٢) هو: الواسطي.

(٣) هو: عبدالله. وفي (ك): « عن أبي بريدة ».

(٤) المثبت من (ت) وهو الجادَّة، وفي بقيَّة النسخ: «لِيَبِعَ»؛ وهو من الاجتزاء بالكسرة عن الياء. انظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).
وقوله: « مقت » في آخر الحديث يحتمل أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا: =

قلتُ: تَعْرِفُ عبدَالكريم هذا ؟

قال: لا .

قلتُ: فتَعْرِفُ الحسنَ بن مسلم[(١)] ؟

قال: لا، ولكنْ تَدُلُّ[(٢)] روايتُهُم على الكَذِب [(٣)].

١١٦٦ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن آدم، عن زُهَير[(٥)]، عن جابر[(٦)]، عن[(٧)] عبدالله بن ذَكْوان؛ قال: رأيتُ عبدالله ابن عمر يشتري بيعَ المُجَازَفَة[(٨)]، ويقول: قال لي عمر: إذا ابتَعْتَ

= أما النصب: فعلى أنَّه خبر «كان»، والتقدير: كان هو [أي حبسُهُ العنب لهذا القصد] مَقْتًا له من الله، إلا أن ألف تنوين النصب حذفتْ من «مقت» على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وفي هذا يعود الضميرُ - الذي هو اسم «كان» - إلى المصدر المفهوم من الفعل «حَبَسَ». انظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠) و(٢٠١١).

وأمَّا الرفع: فعلى أنَّه اسم لـ«كان»، أو فاعل لها، والتقدير: كان مقتٌ له من الله لأجل هذا.

(١) قال الذهبي في ترجمته في "الميزان" (١/ ٥٢٣): « أتى بخبر موضوع في الخمر ».

(٢) في (ت): « يدل ».

(٣) وذكر نحو هذا في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٦-٣٧)، و(٦/ ٦٢)، وانظر "لسان الميزان" (٣/ ٨٠)، و(٥/ ٥٤).

(٤) في هامش النسخة (أ) حاشية بخط مغاير، نصها: « رواه ابن إسحاق، عن أبي الزناد، عن عبيد بن حنين، عن عمر . . . » ثم كلام غير واضح.

(٥) هو: ابن معاوية .

(٦) هو: ابن يزيد الجعفي .

(٧) في (ف): « بن » بدل: « عن ».

(٨) المُجازَفَةُ والجِزَافُ - بتثليث الجيم-: بيعُ الشَّيء لا يُعلمَ كيلُه ولا وزنُه. انظر "المصباح المنير" (ص٩٩).

مَتَاعًا فضَمَمْتَهُ إليكَ؛ فذلكَ قَبْضُهُ[١].

قال أبي: عبدالله بن ذَكْوان: هو أبو الزِّنَاد، ولم[٢] يَرَ ابنَ عمر، وبينهما عُبَيد بن حُنَين .

١١٦٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٣]، عن

---

(١) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « بذلك قَبَضْتَهُ »، ولعل ما أثبتناه أوفق بالسياق، وحتى لا يخلو جواب «إذا» من الفاء !

(٢) في (ف): « لم » بلا واو.

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٣٥٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٦٠)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٧٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٦-٥٧) من طريق أبي عمر حفص بن عمر الحوضي، ورواه الطحاوي أيضًا من طريق الخطيب بن ناصح، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٥/ ٢٨٧) من طريق عبدالواحد ابن غياث، ورواه أبو القاسم البغوي كما في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٥٢٠)- ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٥٨٤)- من طريق عبدالأعلى بن حماد، أربعتهم عن حماد بن سلمة، به .
وخالفهم عفان بن مسلم الصفَّار - كما في "الإكمال" لابن ماكولا (٢/ ٤٢١-٤٢٢)، و"نصب الراية" (٤/ ٤٧)- فرواه عن حماد بن سلمه، عن ابن اسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مسلم بن أبي سفيان، عن عمرو بن حَريش، عن عبدالله ابن عمرو، به ، والظاهر أن « ابن » متصحفة عن « عن »، فيكون صوابه: «مسلم عن أبي سفيان ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ١٧١ و٢١٦ رقم٦٥٩٣ و٧٠٢٥) من طريق إبراهيم بن سعد وجرير بن حازم، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٦٩) من طريق جرير بن حازم، كلاهما عن ابن إسحاق، عن أبي سفيان، عن مسلم بن جبير، عن عمرو بن حَريش، عن عبدالله بن عمرو، به .
ورواه ابن عبدالبر في "الاستذكار" (٢٠/ ٨٧) من طريق عبد الأعلى بن عبدالأعلى، عن ابن إسحاق، عن أبي سفيان بن مسلم، عن مسلم بن كثير، عن عمرو بن حَريش، عن عبد الله بن عمرو . =

محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن مُسْلِم بن جُبَير، عن أبي سُفْيان، عن [عمرو][1] بن حَرِيش؛ قال: قلتُ لعبدالله بن عمرو بن العاص: إنَّا بأرضٍ ليس[2] بها ذَهَبٌ ولا فِضَّةٌ، أفأبيعُ البقرة بالبقرتَيْنِ، والشَّاةَ بالشَّاتَين، والبعيرَ بالبَعِيرَين إلى أجَلٍ؟ فقال: أَمَرَني رسولُ الله ﷺ أنْ أُجَهِّزَ جيشًا، فنَفِدَتِ الإبلُ، قلتُ: يا رسولَ الله، نَفِدَتِ الإبلُ، فقال: «خُذْ في قِلاصِ[3] الصَّدَقَةِ»، فجَعَلْتُ آخُذُ البعيرَ بالبَعِيرَيْنِ إلى إبِلِ الصَّدَقَة؟

قلتُ لأبي: من مُسلِمُ بن جُبَير؟

قال: هو مِصريٌّ.

= وذكر عثمان بن سعيد الدارمي في "تاريخه" رقم (٧٣٤) أنه سأل ابن معين فقال: «قلت: محمد بن إسحاق، عن أبي سفيان: ما حالُ أبي سفيان هذا؟ فقال ثقة مشهور. قلت: عن مسلم بن كثير، عن عمرو بن حَرِيش الزبيدي؟ فقال: هذا حديث مشهور».

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٨٧): «اختلفوا على محمد بن إسحاق في إسناده، وحماد بن سلمة أحسنُهم سياقة له».

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤١٩): «إسناده قوي». وضعفه ابن حزم في "المحلى" (٩/ ١٠٧)، وابن القطان كما في "نصب الراية" (٤/ ٤٧). وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٦/ ٣٢٣)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٨/ ١٩٣)، و"تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي (٢/ ٥٢٠)، و"تعجيل المنفعة" (٢/ ٢٥٤/ ترجمة مسلم بن جبير).

(١) كذا في (ش) وهو الصواب، ولكنها منسوخة من (أ)، وفي بقيَّة النسخ: «عمر»، وهو تصحيف. انظر "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٢٧)، و"التقريب" (٥٠٤٥).

(٢) في (ك): «وليس» بالواو.

(٣) القِلَاصُ: جمعُ قَلوصٍ؛ وهي النَّاقةُ الشَّابَّة. انظر "النهاية" (٤/ ١٠٠).

قلتُ: فأبو سُفْيان مَنْ هو ؟

قال: هو الشَّامي، إنْ لم يكن الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير، عن أبي سفيان - رَجُلٍ مِن أهل الشَّام - عن بَحِير[(١)] بن رَيْسان[(٢)]، عن عُبادَة؛ في الصَّلاة بين التَّراويح[(٣)]؛ قال: لا أدري مَنْ هو !

١١٦٨ - **وسألتُ[(٤)] أبي** عن حديثٍ رواه بُهْلُول بن عُبَيد[(٥)]، عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن الحارث[(٦)]، عن عليٍّ؛ قال: سُئِلَ رسولُ الله ﷺ: أَيُّ الأعمالِ أزكى ؟ قال: « **كَسْبُ المَرْءِ بِيَدِهِ، وكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ** » ؟

---

(١) بفتح الباء الموحدة، وكسر الحاء المهملة. انظر "تصحيفات المحدثين" للعسكري (٢/ ٦٨٢)، و"الإكمال" لابن ماكولا (١/ ١٩٦-١٩٧)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (١/ ٣٤٩).

(٢) في (ش): « يحيى بن يسار »، وفي (ف): « بحير بن ريسار».

(٣) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٧٢٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٣٧ رقم١٩٦١)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٥٥)، ثلاثتهم من طريق يحيى بن أبي كثير؛ قال: حدثنا أبو سفيان - رجل من أهل الشام -، عن بحير ابن ريسان، عن عبادة بن الصامت: أنه وجد ناسًا كانوا يصلون في رمضان بعدما يتروح الإمام، وأنه نهاهم فلم ينتهوا، وأنه ضربهم . ونقل ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٥٦) عن البخاري أنه قال في بَحير بن رَيسان: « لا يُتابع على حديثه »، وكذا قال العقيلي، ونقله عن البخاري .

(٤) أشار إلى هذه المسألة ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٥-٦). وانظر المسألة رقم (١١٧٢).

(٥) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٦٥)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٨/ أ/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "الشعب" (١١٨٢).

(٦) هو: ابن عبدالله الأعور .

قال أبي: هذا الحديثُ بهذا الإسناد باطلٌ، بُهْلُولٌ ذاهبُ الحديث[١].

١١٦٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي عمر[٢]، عن ابن عُيَينة[٣]، عن ابن عَجْلان[٤]، عن عِيَاض[٥]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً أُصِيبَ في حائطٍ له، فقال له النبيُّ ﷺ: «**خُذُوا ما وَجَدتُّمْ، لَيْسَ لَكُمْ غَيْرُهُ**»؟

قال أبي: ليس هذا مِن حديثِ ابنِ عَجْلان؛ إنما رواه بُكَير بن الأَشَجِّ[٦]، عن عِيَاض، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ.

١١٧٠ - وسُئِلَ[٧] أبو زرعة[٨] عن حديثٍ رواه محمد بن رافع

---

(١) قال ابن عدي في الموضع السابق: «ولبُهلول هذا غيرُ ما ذكرت من الحديث قليل، وأحاديثه عمَّن روى عنه فيه نظر. وحديثه عن أبي إسحاق أنكر منه عن غيره، وإنما ذكرته لأبيِّن أن أحاديثَه ليس مما يتابعه الثقات عليها؛ إذ لم أر لمن تكلَّم في الرجال فيه كلامًا». وقال الدارقطني: «تفرَّد به بُهلول بن عبيد، عن أبي إسحاق، عنه». وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله (٢٧٤٥).

(٢) هو: محمد بن يحيى.

(٣) هو: سفيان. وروايته ذكرها أبو عوانة في "صحيحه" (٣/ ٣٣٦/ المعرفة).

(٤) هو: محمد.

(٥) هو: ابن عبدالله بن سعد بن أبي سَرْح.

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٥٦) ولفظها: أُصِيبَ رجلٌ في عهدِ رسول الله ﷺ في ثمارٍ ابتاعَها، فكثُر دَينُه، فقال رسولُ الله ﷺ: «تَصدَّقوا علَيه»، فتصَدَّق الناسُ عليه، فلم يبلُغ ذلك وفاءَ دينه، فقال رسول الله ﷺ لغُرمائه: «وخُذُوا مَا وَجدتُّم، ليسَ لكُم إلا ذلك».

(٧) انظر المسألة المتقدِّمة برقم (١١٠٥) و(١١٣٢) و(١١٣٦) و(١١٥٩).

(٨) في (أ): «أبا زرعة».

النَّيسابوري[1]، عن إبراهيم بن عمر الصَّنْعاني، عن النُّعْمان - يعني: ابنَ الزُّبَير - عن طاوُس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: «الرِّبَا[2] نَيِّفٌ[3] وَسَبْعُونَ بَابًا[4]، أَهْوَنُ بَابٍ مِنَ الرِّبَا: مِثْلُ مَنْ أَتَى أُمَّهُ[5] فِي الإِسْلامِ، وَدِرْهَمُ رِبًا أَشَدُّ مِنْ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ زَنيَةً، وَأَشَدُّ الرِّبَا - أَوْ أَرْبَى[6] الرِّبَا، أَوْ أَخْبَثُ الرِّبَا -: انْتِهَاكُ عِرْضِ المُسْلِمِ، أَو انْتِهَاكُ حُرْمَتِهِ» ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكرٌ.

١١٧١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه غُنْدَر[7]، عن شُعْبة،

---

(١) روايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٦٢٨٩) من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي، عن محمد بن رافع، به.

(٢) رسمت هذه الكلمة في كل المواضع؛ في بعض النسخ: «الربا»، وهو موافق للرسم الإملائي الحديث. وفي بعضها: «الربوا» وهو رسم قديم لبعض الكتبة، وهو مُتَّفِق مع رسم المصحف، وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١١٢٧).

(٣) النَّيِّفُ: من واحد إلى ثلاث في قول بعضهم؛ ويقال: نيَّف فلانٌ على الستين ونحوها: إذا زاد عليها، وكُلُّ ما زاد على العِقْد: فهو نيِّف. انظر "لسان العرب" (٩/ ٣٤٢).

(٤) في (ت) و(ك): «باب».

(٥) في (ك): «مه».

(٦) المثبت من (ت) و(ك)، وفي (ش): «وأربى» بالواو، وفي (أ): «وأربوا»، وفي (ف): «أو أربوا»، وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٢٧).

(٧) هو: محمد بن جعفر. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٤٠ رقم ٢١٤٥)، والنسائي في "المجتبى" (٤٦٢٢)، والبغوي في "الجعديات" (١٢٠٧). ومن طريقه الإمام أحمد والبغوي أخرجه الضياء في "المختارة" (١٠/ ٦١ و٦٢ رقم ٥٢ و٥٤). قال البغوي: «هكذا حدَّث بهذا الحديث محمد بن جعفر، عن شعبة...». وأخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (٣١٦) من طريق عمرو بن محمد بن =

عن أيُّوب[١]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابنِ عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال في بيع حَبَلِ الحَبَلَة[٢]: «رِبًا»؟

قال أبو زرعة: وَهِمَ شُعْبة عندي في هذا الحديث؛ إنما هو: عن سعيد بن جُبَير[٣]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ في بَيْعِ حَبَلِ

= أبي رزين، عن شعبة بالإسناد السابق. وأخرجه البغوي في "الجعديات" (١٢٠٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٤٣٢) من طريق عثمان بن عمر، عن شعبة، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، به.

(١) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٢) قال ابن الأثير: «حَبَل الحَبَلَة» الحَبَل بالتحريك: مصدر سُمِّي به المَحْمول، كما سُمِّي بالحَمْل، وإنما دخَلت عليه التاء للإشعار بمعنى الأنوثة فيه، فالحَبَلُ الأوَّل: يُراد به ما في بُطون النُّوق من الحَمْل، والثاني: حَبَلُ الذي في بُطون النُّوق؛ وإنما نُهِيَ عنه لمَعْنَيين: أحدُهما: أنه غَرَرٌ وبَيْعُ شيء لم يُخْلَقْ بَعْدُ، وهو أن يبيعَ ما سوف يحمِلُهُ الجَنِينُ الذي في بَطْنِ النَّاقة- على تقدير أن تكونَ أُنثى- فهو بيعُ نِتَاج النتاج. وقيل: أراد بِحَبَلِ الحَبَلَة: أن يبيعَهُ إلى أجلٍ يُنْتَج فيه الحَمْل الذي في بَطن النَّاقة، فهو أَجَلٌ مجهولٌ، ولا يَصحُّ. "النهاية" (١/ ٣٣٤). وما ذكره أخيرًا هو المعنى الثاني للنهي عنه. وانظر "فتح الباري" (٤/ ٣٥٨).
وقوله: «ربًا» مثبت من (ش) مع أنها منسوخة من (أ)، وهو الموافق للرسم الإملائي الحديث، وفي (أ) و(ف): «ربوا»، وهو ضمن السقط الواقع في (ت) و(ك)، وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٢٧).

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها الحميدي في "مسنده" (٧٠٦)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١١ رقم٤٥٨٢)، والنسائي في "المجتبى" (٤٦٢٣)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٩٧)، والبغوي في "الجعديات" (١٢١٢)، و البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١١٤٦١) جميعهم من طريق سفيان بن عيينة.
وأخرجه البغوي أيضًا (١٢١٢) من طريق معمر ووُهَيب، ثلاثتهم عن أيوب السَّختياني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، به. =

الحَبَلَة[١]؛ وهو الصَّحيحُ[٢].

١١٧٢ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه قُدَامة بن شِهاب المَازِني[٤]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن وَبَرَة[٥]، عن ابن عمر؛ قال: سُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن أَطْيَبِ الكَسْبِ ؟ قال: « **عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ** » ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وقُدامةُ ليس بقويٍّ .

= وأخرجه البغوي أيضًا (١٢١٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٥٣) من طريق حماد ابن سلمة، والمروزي في "السنة" (٢٢٦-٢٢٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٩٤٦)، والبيهقي في "المعرفة" (١١٤٦١) من طريق إسماعيل بن عليَّة، كلاهما عن أيوب، عن نافع وسعيد، عن ابن عمر ، به .

(١) من قوله: « ربا قال أبو زرعة . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) قال البخاري - كما في "العلل الكبير" للترمذي (٣١٧)-: « حديث أيوب ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر أصحُّ ».

(٣) نقل القزويني في "التدوين" (١/ ٤٤٩) حكم أبي حاتم على الحديث هكذا: « قال ابن أبي حاتم: قال أبي : الحديث منكر، وقدامة ليس بقوي ». وأشار إلى هذه المسألة الحافظ ابن حجر في "التلخيص"(٣/ ٥-٦). وانظر المسألة رقم (١١٦٨).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢١٤٠)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٤٥٤/ أطراف الغرائب/ العلمية) والإسماعيلي في "معجم شيوخه" رقم (٢٧٤)،والصيداوي في "معجم شيوخه" (٣٧٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٧/ ٣٩٧)، والذهبي في "السير" (١٨/ ٣٧٦) جميعهم من طريق الحسن بن عرفة، عن قدامة، به. قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل إلا قدامة، تفرد به الحسن بن عرفة ». وقال الدارقطني : « تفرَّد به قدامة بن شهاب المازني، عن إسماعيل بن أبي خالد، وتفرد به عنه (في الأصل: عن !!) الحسن ».

(٥) هو: ابن عبدالرحمٰن المُسْلي .

١١٧٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بن عبد ربِّه، عن بَقِيَّة[(١)]، عن معاوية بن يحيى، عن العلاء بن الحارث، عن مَكْحول وسُلَيْمانَ بنِ موسى، عن واثِلَةَ بنِ الأَسْقَع؛ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « مَنْ بَاعَ عَيْبًا لَمْ يُبَيِّنْهُ، لَمْ يَزَلْ[(٢)] فِي مَقْتٍ مِنَ اللهِ[(٣)] »، أو قال: « لَمْ تَزَلِ المَلائِكَةُ تَلْعَنُهُ » ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكرٌ، ومعاويةُ بن يحيى هو الصَّدَفِيُّ .

١١٧٤ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بن هارون[(٥)]، عن

---

(١) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٦٥ رقم١٥٧)، و"مسند الشاميين" (١٥١١ و٣٤٠٦) من طريق موسى بن أيوب، ثنا بقية . . . فذكره عن مكحول وحدَه، ولم يذكر معه سليمان .
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢٢٤٧) فقال: حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك؛ حدثنا بقية، عن معاوية بن يحيى، عن مكحول وسليمان بن موسى، عن واثلة، به هكذا ليس فيه «العلاء بن الحارث ». ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٥٤ رقم ١٢٩) فقال: حدثنا أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة الحوطي، ثنا عبد الوهاب بن الضحاك؛ ثنا بقية بن الوليد، عن معاوية بن يحيى، عن يحيى بن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن واثلة ، به. كذا وقع عنده: « يحيى بن العلاء بن الحارث » !
قال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٥٥٣) بعد أن ذكره من رواية ابن ماجه: « إسناده ضعيف ».

(٢) قوله: « لم يزل » سقط من (ك). (٣) في (ش): « في مقتِ الله ».

(٤) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٢٦٢)، ونقل بعضه الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٠)، وفي "الدراية" (٢/ ٢٣٤).

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٣ رقم٤٨٨٠) عنه، ومن طريق أحمد أخرجه ابن حجر في "القول المسدد" (ص ٧) .
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٥٧٤٦) من طريق زهير، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤٠٩) من طريق محمد بن المثنى، والطبراني في "الأوسط" (٨٤٢٦) =

أَصْبَغ بن زيد، عن أبي بِشْر[1]، عن أبي الزَّاهِرِيَّة[2]، عن كَثِير بن مُرَّة، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنِ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ الله، والله مِنْه بَرِيءٌ، وَأَيُّمَا أَهْلِ عَرْصَةٍ**[3] **ظَلَّ**[4]

= من طريق سعيد بن عبد الحميد الواسطي، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ١٠٠-١٠١) من طريق أحمد بن عبدالرحمن الواسطي، خمستهم عن يزيد بن هارون، به.
قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به أبو الزاهرية ».
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٣٨٩) عن يزيد بن هارون، عن أصبغ، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرَّة، عن ابن عمر ، به هكذا ليس فيه: « أبو بشر »، ولعله سقط من الطباعة أو الناسخ؛ فقد عزاه الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٢٦٢) إلى ابن أبي شيبة بمثل رواية الجماعة عن يزيد بن هارون .
ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (١٧٧٢) فقال: حدثنا أبو بشر وعبد الجبار بن العلاء، عن يزيد بن هارون، عن أصبغ، عن أبي بشر، عن أبي الزاهرية، عن جبير ابن نفير، عن ابن عمر ، به .
ورواه البزار في "مسنده" (١٣١١/ كشف الأستار) فقال: حدثنا عمرو بن علي، عن يزيد بن هارون، عن أصبغ، عن أبي بشر، عن أبي الزاهرية، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، به .
قال البزار: « لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ».
ورواه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ١١-١٢) من طريق عمرو بن الحصين، عن أصبغ بن زيد، عن أبي بشر، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرَّة، ، عن ابن عمر ، به .
وذكر الزيلعي في الموضع السابق من "نصب الراية" أن الدارقطني رواه في "غرائب مالك" من طريق أصبغ به .

(١) في (ت) و(ك): « أبي يسر ». وأبو بشر هذا هو: الأُمْلوكي .
(٢) هو: حُدَير بن كُرَيب .
(٣) العَرْصَةُ: كلُّ موضع واسع لا بناءَ فيه . انظر "النهاية" (٣/ ٢٠٨).
(٤) في (ف): « ضلَّ ».

فِي نَادِيهِمُ[(١)] امْرُؤٌ جَائِعٌ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللهِ[(٢)] » ؟

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٣)]، وأبو بِشْر لا أعرفُهُ .

١١٧٥ - وسمعتُ أبا زرعة[(٤)] وحدَّثنا عن إبراهيم بن موسى[(٥)]، عن هُشَيم[(٦)]، عن سُفْيان بن حُسَين، عن الزُّهْري، عن سالم[(٧)]، عن

---

(١) النادي: مُجتَمَع القَومِ وأهلِ المَجلِس، فيقعُ على المَجلِس وأهلِه. انظر "النهاية" (٥/ ٣٦).

(٢) لفظ الجلالة ليس في (أ) و(ش).

(٣) قال ابن حزم في "المحلى" (٩/ ٦٤): « وهذا لا يصح؛ لأن أصبغ بن زيد وكثير بن مرة مجهولان ».
وقال ابن حجر في "القول المسدد" (ص ٧) بعد أن ذكر أن ابن الجوزي وأبا حفص عمر بن بدر الموصلي حكما عليه بالوضع: « وفي كونه موضوعًا نظر؛ فإن أحمد وابن معين والنسائي وثقوا أصبغ ، وقد أورد الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" هذا الحديث من طريق أصبغ ». وقال أيضًا في "فتح الباري" (٤/ ٣٤٨): « في إسناده مقال ».

(٤) في (ف): « أبي زرعة »، ويبدو أنها صُوِّبت في الهامش، ولكن لم يظهر في التصوير.

(٥) في جميع النسخ: « إبراهيم بن أبي موسى »، ولم نجد في هذه الطبقة من يقال له: « إبراهيم بن أبي موسى »، والمعروف: إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي أبو إسحاق الرازي، الذي يقال له: الفرَّاء الصغير، من كبار شيوخ أبي زرعة الرَّازي. انظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٧)، و"تهذيب الكمال" (٢/ ٢١٩).

(٦) هو: ابن بشير الواسطي. وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٤٩٩٠) من طريق العلاء بن هلال الباهلي، والبزار في "مسنده" (١١٢)، والدارقطني في "العلل" (٢/ ٥١) من طريق الحسن بن عرفة، كلاهما عن هشيم ، به .
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (٢٤/ب/أطراف الغرائب) من طريق هشيم به وقال: « تفرَّد به هشيم، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عنه [أي: عن سالم] أسنده عن عمر ». ورواه عبد بن حميد في "المنتخب" (٧٢٢) فقال: أخبرنا يزيد بن هارون، سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ، به، فجعله من مسند ابن عمر .

(٧) هو: ابن عبدالله بن عمر بن الخطاب.

أبيه، عن عمر بن الخطَّاب، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاعُ ».

فقال أبو زرعة(١): ليس هذا الحديثُ بمحفوظٍ(٢)؛ والصَّحيحُ: سالمٌ(٣)، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

١١٧٦ - وسمعتُ أبي يقول في حديثٍ رواه ابن جُرَيج(٤)، عن

---

(١) قوله: « أبو زرعة » ليس في (أ) و(ش).

(٢) قال البزار في "مسنده" (١١٢): « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا قال فيه: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ إلا سفيان بن حسين، وأخطأ فيه، والحفاظ يروونه عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وهو الصَّواب ».

(٣) رواية سالم بن عبدالله بن عمر على هذا الوجه أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٣٧٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٥٤٣) من طريق الليث بن سعد، ومسلم (١٥٤٣) من طريق يونس بن يزيد وسفيان بن عيينة، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٨٢ رقم٥٥٤٠)، والنسائي في "الكبرى" (٤٩٩٢) من طريق معمر بن راشد، أربعتهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.
ونقل الترمذي في "جامعه" (١٢٤٤) عن البخاري قوله: « حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ أصحُّ ما جاء في هذا الباب ». وانظر "العلل" للدارقطني (١٠٢).

(٤) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وروايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢١٩)، وفي "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٤٣٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٣٣) من طريق روح بن عبادة، وأبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/ ٢٢٢) من طريق حجاج الأعور، وابن حزم في "المحلى" (٨/ ١٣٢) من طريق ابن وَهْب، ثلاثتهم عن ابن جريج، به.
ومن طريق الدارقطني رواه ابن الجوزي في "التحقيق" (٢/ ٣٨٥).
ورواه الحربي في "غريب الحديث"(٣/ ٩١٥) من طريق ابن المبارك، عن =

صُدَيْقِ[١] بنِ موسى، عن محمد بن أبي بكر، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَعْضِيَةَ[٢] في المِيرَاثِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ المَالُ ذَا مَنٍّ».

فسمعتُ أبي يقول: هذا محمدُ بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، وليس لأبيه صُحْبَة .

قال أبو محمد[٣]: وقد[٤] غَلِطَ جماعةٌ صنَّفوا "مسند أبي بكر"،

= ابن جريج، عن صُدَيق بن موسى، عن محمد بن أبي بكر، عن النبي ﷺ، ولم يذكر أباه.

ورواه العسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ٣٣٤) من طريق سعيد بن سالم القداح، عن ابن جريج، عن صُديق بن موسى، عن محمد بن أبي بكر بن عمرو، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ .

ورواه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢١٩) من طريق أبي بكر بن أبي سبرة، عن ابن جريج، عن صُدَيق بن موسى، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

قال الدارقطني في "العلل" (٨١): «يرويه أبو بكر بن أبي سبرة، عن ابن جريج، عن صُدَيق بن موسى، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه، وهو وهمٌ ، والمحفوظ عن ابن جريج، عن صُدَيق بن موسى، عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه مرسلاً عن النبي ﷺ . رواه ابن وَهْب وروح وحجاج وغيرهم». وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ٥٣٧): «هذا حديثٌ لا يثبتُ وهو مرسل».

(١) بضم الصاد المهملة، وفتح الدال المهملة المخففة. انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين الدمشقي (٥/ ٤١٩).

(٢) التَّعْضِيَةُ في الأصل: التفريق، والمعنى هنا: أن يموتَ الرَّجُلُ ويدَعَ شيئًا إن قُسِمَ بين وَرَثَتِه استَضَرُّوا أو بعضُهم، كالجَوْهَرة والطَّيْلَسان والحمَّام ونحو ذلك. انظر "النهاية" (٣/ ٢٥٦).

(٣) في (ف): «وقلت» بدل: «قال أبو محمد».

(٤) في (ت) و(ك): «قد» بلا واو ، وفي (ش): «فقد».

فظنُّوا أنَّ هذا محمدُ بن أبي بكر الصِّدِّيق، فأدخَلُوهُ[١] فيه، مِنهُم: محمدُ بنُ عَوْفٍ الحِمْصيُّ، وإبراهيم بن يوسف الهِسِنْجانيُّ، وغيرُهما.

١١٧٧ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٣]، عن أبي وَهْبٍ الأَسَدي، عن أيُّوب[٤]، عن ابن سِيرين[٥]، عن أبي هريرة؛ قال: نهى

---

(١) في (ك): « فأدخلوا ».

(٢) أشار الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٣٣) إلى هذه المسألة. وانظر المسألة الآتية برقم (١٩٥٧).

(٣) هو: ابن الوليد. ولم نقف على روايته لهذا الحديث ، لكن تابعه لُوَيْن محمد بن سليمان فرواه في "جزئه" (١٣) عن عبيدالله بن عمرو الرقي، به بلفظ: أن النبي ﷺ نهى أن تتلقى الجلب. قال: فإن تلقاه متلقٍّ فصاحبه فيها بالخيار إذا دخل السوق.
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٠٣ رقم ٩٢٣٦) من طريق أحمد بن عبدالملك، والترمذي في "جامعه" (١٢٢١) من طريق عبدالله بن جعفر الرقي، وأبو داود في "سننه" (٣٤٣٧) من طريق أبي توبة الربيع بن نافع ، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٠٧٨) من طريق عيسى بن سالم، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٩) من طريق يوسف بن عدي، والطبراني في "الأوسط" (٦٣٦٢) من طريق عمرو بن خالد، جميعهم عن عبيدالله بن عمرو الرقي، عن أيوب، به نحو رواية لوين.
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن" (٥/ ٣٤٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٣٢٣) و(١٨/ ١٨٨).
قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب من حديث أيوب ». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا عبيدالله بن عمرو ».
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٨٧٩)- ومن طريقه ابن الجارود في "المنتقى" (٥٧١)- عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، به. نحو رواية لوين . ورواه مسلم في "صحيحه" (١٥١٩) من طريق هشام القردوسي، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة به. نحو رواية لوين أيضًا .

(٤) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

(٥) هو: محمد .

رسولُ الله ﷺ عن تَلَقِّي الجَلَبِ[1]، فإنِ اشتراه مُشْتَرٍ فإنَّ صاحبَ السِّلْعَة بالخِيار - إذا دخلَ المِصْرَ - ما بينَهُ وبينَ نِصْفِ النَّهار ؟

فسمعتُ أبي يقول: ليس في شيءٍ من الحديث: « إذا دخلَ المِصْرَ فإنَّ صاحبَهُ بالخِيار ما بينَهُ وبينَ نصف النَّهار »[2]، وأبو وَهْبٍ: هو عُبَيدالله[3] بن عمرو الرَّقِّي.

١١٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه[4] عَمْرو بن عثمان بن سعيد بن كَثير بن دينار[5]، عن الحارث بن عَبِيدة، عن عبدالله بن عثمان بن خُثَيم، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: أنَّ رسولَ الله ﷺ أتى جماعةً من التُّجَّار فقال: « **يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، إنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ بَاعِثُكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ فُجَّارًا، إلَّا مَنْ صَدَقَ وَوَصَلَ، وَأَدَّى الأَمَانَةَ** » ؟

---

(١) قال الفيومي: الجَلَب بفتحتين: فَعَل بمعنى مفعول، وهو: ما تجلبُهُ من بلد إلى بلد. "المصباح المنير" (ص١٠٤، ج ل ب).
والمرادُ بتلقِّي الجَلَب: خروج التجار لتلقِّي الركبان الآتين من خارج البلد قبل دخولهم؛ ليشتروا منهم ما جلَبوه معهم من أمتعة وبضائع. وقد نهى النبيُّ ﷺ عن ذلك حتى يدخلَ الرُّكبانُ البلدَ، ويحضُروا السوقَ، ويعرفوا الأسعارَ. انظر شرح النووي لصحيح مسلم (١٠/ ١٦٢-١٦٣).

(٢) من قوله: « فسمعت أبي... » إلى هنا سقط من(أ) و(ش)؛ لانتقال النظر.

(٣) في (ك): « عبدالله ».

(٤) قوله: « رواه » ليس في (ف).

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢/ ٥٤ رقم١٢٤٩٩). ورواه الطبري في "تهذيب الآثار" (٩٦/مسند علي) من طريق عبدالله بن عبدالجبار، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٢٥) من طريق إسحاق بن راهويه، كلاهما عن الحارث بن عبيدة، به. قال ابن حبان: « وهذا ليس له أصل صحيحٌ يرجع إليه ».

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما يَرْوِيهِ ابنُ خُثَيم[١]، عن إسماعيل بن عُبَيد بن رِفَاعَة، عن أبيه، عن جَدِّهِ، عن النبيِّ ﷺ .

١١٧٩ - وسمعتُ[٢] أبا زرعة وحدَّثنا عن الرَّبِيعِ بن يحيى، عن شُعْبة[٣]، عن عمرو بن دينار، عن أبي هريرة؛ قال: إذا أَفلَسَ الرَّجُلُ، فوَجَدَ رجُلٌ مَتاعَهُ بِعَيْنِهِ، فهو أحقُّ به .

---

(١) روايته على هذا الوجه رواها عنه معمر في "الجامع" (٢٠٩٩/مصنف عبدالرزاق). ومن طريق معمر أخرجه الطبراني في "الكبير" (٥/ ٤٥ رقم٤٥٣٩). وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١٢١٠)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٤٤ رقم ٤٥٤١ و٤٥٤٣) من طريق بشر بن المفضل، وابن ماجه في "سننه" (٢١٤٦)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٩٢/مسند علي) من طريق يحيى بن سلم الطائفي، والدارمي في "مسنده" (٢٥٨٠)، والطبري (٩٣ و٩٤/مسند علي)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٠٨٣)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٤٤ رقم٤٥٤٠) من طريق سفيان الثوري، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٧٤)، والطبري (٩٥/ مسند علي)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٩١٠)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٤٤ رقم٤٥٤٢) من طريق داود بن عبدالرحمن العطار، والطبري (٩٥/مسند علي) من طريق مسلم بن خالد، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٤٤ رقم٤٥٤١) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٦)- من طريق إسماعيل بن زكريا، جميعهم عن عبدالله بن خثيم، به . قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ».

(٢) انظر ما تقدم في المسألة رقم (١١٤٣) و(١١٦٢).

(٣) ذكر روايته على هذا الوجه الدارقطني في "العلل" (١١/ ١٦٧). وذكر أنه رواه شعبة أيضًا فقال: حدثني ورقاء، عن عمرو بن دينار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به.
وذكر الدارقطني أيضًا أنه رواه هشيم، عن عمرو بن دينار، عن رجل، عن أبي هريرة، موقوفًا .

وحدَّثنا[1] أبو زرعة، عن الحُمَيْدي[2]، عن سُفْيان[3]، عن عمرو ابن دينار، عن هشام بن يحيى المَخْزومي، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

فسمعتُ أبا زرعة يقول: قَصَّر به شُعْبة .

قال أبو محمد[4]: وحدَّثنا بحديث الحُمَيدي على إثْرِ حديثِ شُعبة، فحدَّثنا به مِنْ حفظِهِ .

---

(١) في (أ) و(ش):« قال: وحدَّثنا ».

(٢) هو: عبدالله بن الزبير . وروايته أخرجها في "مسنده" (١٠٦٥).
وروواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥١٦٤)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٤٩ رقم٧٣٩٠) كلاهما عن سفيان بن عيينة، به .
وأخرجه الباغندي في "مسند عمر بن عبدالعزيز" (٣٣ و٤١) من طريق علي بن المديني وبيان المخزومي، كلاهما عن سفيان، به .
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥١٦٢) عن معمر، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، به .
ومن طريق عبدالرزاق رواه عبد بن حميد في "مسنده" (١٤٤١)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٠٣٨)، والبغوي في "الجعديات" (٩٦٦)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٣٠) و(٤/ ٢٢٩)،والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٤٦)، وفي "المعرفة" (٣٦٣٥).
ورواه عبدالرزاق (١٥١٦٣) عن محمد بن مسلم ، عن عمرو بن دينار، به .
قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٨/ ٤١٠):« وحديثُ التفليس هذا من رواية الحجازيين والبصريين حديثٌ صحيحٌ عند أهل النقل ثابت . . . ». وانظر "العلل" للدارقطني (٢١٩٩).

(٣) هو: ابن عيينة .

(٤) قوله:« قال أبو محمد » ليس في (ف).

١١٨٠ - وسُئِلَ[١] أبي عن حديثٍ رواه سُفْيانُ وإسرائيلُ[٢]، عن أبي إسحاق[٣]، فاختَلَفا[٤]: عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن حَلَّام[٥]، عن ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ: « **إِذَا رَأَى أَحَدُكُمُ امْرَأَةً فَأَعْجَبَتْهُ**[٦]؛ **فَلْيَقُمْ إلى أَهْلِهِ؛ فإنَّ مَعَ أَهْلِهِ مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا** » .

ورفَعَهُ إسرائيلُ[٧]، وأوقفَهُ سُفْيانُ[٨] ولم يرفَعْهُ ؟

---

(١) ذكر المصنف هذه المسألة هنا في كتاب البيوع، وهي من مسائل النكاح، ولعلَّ المصنِّف ذكرها هنا في "البيوع"؛ إشارةً إلى الأدب الذي ينبغي على المسلم مراعاتُهُ إذا رأى النساء في الأسواق، والله أعلم. وقد أورَدَ المصنف هذه المسألة في النكاح برقم (١٢٣٨)، لكن من حديث أنس.

(٢) هو: ابن يونس .

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٤) في جميع النسخ: «فاختلفا، فقال سفيان الثَّوري»، ولم يذكر أبو حاتم للثوري إلا روايةَ الوَقْف، ورجَّحها - في جوابه - على رواية إسرائيل المرفوعة، فلعلَّ هذه الزيادة سَهْوٌ في نسخة المصنِّف أو نسخةِ مَنْ أخذ عنه، وإلا فإنَّ إثباتها يتنافى مع سياق المسألة وجوابِ أبي حاتم عليها، والله أعلم.

(٥) في (ش): « سلام ».

(٦) قوله: « فأعجبته » سقط من (ك).

(٧) لإسرائيل في هذا الحديث إسنادان: **أحدهما**: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن النبي ﷺ مرسلاً . أخرجه الخطيب في "الفصل" (٢/ ٩١٥). وقد تابعه على هذا الوجه الثوري كما سيأتي .
والثاني: الإسناد الذي حكاه المصنف هنا: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله ابن حلَّام، عن عبدالله بن مسعود مرفوعًا. أخرجه الخطيب أيضًا (٢/ ٩١٥-٩١٦).
وهذا الذي خالفه الثوري فيه؛ حيث رواه موقوفًا كما سيأتي .

(٨) أخرج روايته ابن أبي شيبة في "المصنف"(١٧١٩٥) من طريق وكيع وعبدالرحمن ابن مهدي، والدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٨)- ومن طريقه الخطيب في =

فسمعتُ[1] أبي يقول: سُفْيان أحفَظُ مِن إسرائيل، والحديثُ هو موقوفٌ[2].

= "الفصل" (٢/ ٩١٨)- من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَين، والخطيب في "الفصل" أيضًا (٢/ ٩١٧-٩١٨) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير العبدي، خمستهم عن سفيان الثوري، به موقوفًا.

لكنْ خالفهم قبيصة بن عقبة ومعاوية بن هشام، فروياه عن الثوري مرفوعًا:

أما رواية قبيصة: فأخرجها الدارمي في "سننه" (٢٢٦١)، والدارقطني في "العلل" (١٩٧-١٩٨)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥٠٥٣)، والخطيب في "الفصل" (٢/ ٩١٦).

وأما رواية معاوية بن هشام: فأخرجها الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٨)، ومن طريقه الخطيب في "الفصل" (٢/ ٩١٧).

وقبيصة ومعاوية متكلم في حفظهما، وبالأخص في روايتهما عن الثوري، وقد خالفهما أوثق أصحاب الثوري - كما سبق - فوقفوه.

وللثوري في هذا الحديث إسناد آخر وافقه فيه إسرائيل - كما سبق - وهو: روايته للحديث عن أبي إسحاق، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن النبي ﷺ مرسلاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٩٤) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، والدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٨)- ومن طريقه الخطيب في "الفصل" (٢/ ٩١٧)- من طريق معاوية بن هشام، والخطيب في "الفصل" أيضًا (٩١٦-٩١٩) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وأبي نعيم الفضل بن دُكَين، وقبيصة.

(١) قوله: « فسمعت » سقط من (ك).

(٢) ذكر هذا الاختلاف الدارقطني في "العلل" (٨١٧)، وقال: « والموقوف عن الثوري أصح ». وذكر الخطيب في "الفصل" (٢/ ٩١٤) رواية من رواه عن الثوري مرفوعًا، ومن رواه عنه، عن أبي إسحاق، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن النبي ﷺ مرسلاً، ثم قال: « وهاتان الروايتان عن سفيان توافقان رواية عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل. ورواه محمد بن كثير العبدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حلَّام، عن عبد الله بن مسعود من قوله موقوفًا غير مرفوع. =

١١٨١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ وَهْب[١]، عن ابن لَهِيعَة[٢]، عن دَرَّاج[٣]، عن ابن حُجَيرة[٤]، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[٥]، قال[٦]: « هُمُ الَّذِينَ يَضْرِبُونَ في الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ » ؟

فسمعتُ أبي يقول[٧]: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ودَرَّاجٌ في حديثه صَنْعَةٌ[٨].

١١٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حاتِم بن إسماعيل، عن الأَوْزاعي[٩]، عن الزُّهْري، عن سالم[١٠]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ:

= ورواه أبو نعيم ويحيى بن القطان، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ ».اهـ.

وقد صحَّ متن الحديث مرفوعًا إلى النبي ﷺ من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما عند مسلم في "صحيحه" (١٤٠٣)، والله أعلم .

(١) هو: عبدالله . وروايته أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٤٦٤٥). وأخرجه ابن أبي حاتم أيضًا من طريق يحيى بن إسحاق، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٢٠٥) من طريق المعلى بن منصور، كلاهما عن ابن لهيعة، به .

(٢) هو: عبدالله .

(٣) هو: ابن سَمْعان .

(٤) هو: عبدالرحمٰن .

(٥) الآية (٣٧) من سورة النور .

(٦) قوله: « قال » ليس في (أ) و(ت) و(ك).

(٧) قوله: « يقول » من (ف) فقط .

(٨) نقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٤٢) عن أبيه أنه قال: « دراج في حديثه صنعةٌ ». قال الشيخ المعلِّمي رحمه الله في تعليقه على "الجرح والتعديل" (٣/ ٣١١): « يعني: أنه يتصرَّف فيه، ولا يأتي به على الوجه ». وانظر "شفاء العليل، بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل" (ص١٦٥) لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل .

(٩) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

(١٠) هو: ابن عبدالله بن عمر .

« مَا أَدْرَكَتِ الصَّفْقَةُ[1] [حَيًّا][2] مَجْمُوعًا، فَهُوَ مِنْ مَالِ المُشْتَرِي» ؟

فقال[3] أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري[4]، عن حمزة بن

---

(١) الصَّفْقةُ: البيع، وفي حديث ابن مسعود: صفقتان في صفقةٍ ربا، أراد: بيعتان في بيعة. "النهاية" (٣/ ٣٨).

(٢) في جميع النسخ:« جَمًّا »، وهو تصحيف، والتصويب من مصادر التخريج.
قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٤/ ٣٥٢): قوله:« وقال ابن عمر: ما أدركَتِ الصَّفْقَة »، أي: العقد، « حيًّا »، أي: بمهملة، وتحتانيَّة مثقَّلة، « مجموعًا »، أي: لم يتغيَّر عن حالته، « فهو من المُبْتاع »، أي: من المُشتَري.
والمعنىٰ: أن ما كان من متاعٍ أو دابة عند العقد موجودًا سالمًا، ثم هلك بعد ذلك عند البائع، فهو من ضمان المشتري .
هذا وقد اختلف العلماءُ فيمن باع عبدًا واحتبسَهُ بالثمن، فهلك في يد البائع، قبل أن يأتي المشتري بالثمن، فمنهم من قال: هو على البائع، ومنهم من قال: هو على المشتري. **والأصلُ في ذلك**: اشتراط القبض في صحة البيع، فمن اشترطه في كل شيء جعله من ضمان البائع، ومن لم يشترطه جعله من ضمان المشتري، والله أعلم.
انظر الموضع السابق من "الفتح".

(٣) في (ت) و(ف) و(ك):« قال ».

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن وهب في "جامعه" - كما في "تغليق التعليق" (٣/ ٢٤٢-٢٤٣)- عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن حمزة بن عبدالله، عن أبيه، موقوفًا . ومن طريق ابن وَهْب رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦)، وابن القاسم في "المدونة الكبرى" (١٠/ ٣٠٦)، وابن حزم في "المحلى" (٨/ ٣٦٥).
ورواه الطحاوي في الموضع السابق أيضًا من طريق بشر بن بكر، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٥٣-٥٤)- ومن طريقه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٢٤٢)- من طريق الوليد بن مسلم، وأبو جعفر بن البختري في "فوائده" رقم (٥١٠) - ومن طريقه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٢٤٣)- من طريق محمد بن كثير. ثلاثتهم عن الأوزاعي، عن الزهري، به، بمثل رواية يونس بن يزيد. وصححه ابن حزم في "المحلى" (٨/ ٣٨٣ و٣٩٦)، وقال ابن حجر في "تغليق التعليق"(٣/ ٢٤٣): =

عبدالله، عن أبيه [(١)].

١١٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ[(٢)] رواه ابن لَهِيعَة[(٣)]، عن بُكَير ابن عبدالله بن الأَشَجِّ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ، وَلَهُ مَالٌ؛ فَمَالُهُ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ المُعْتِقُ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: « **مَنْ بَاعَ عَبْدًا، وَلَهُ مَالٌ؛ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ** »[(٤)]. وإنما رواه عُبَيدالله بن أبي جعفر، عن بُكَير، ولا أعلمُ ابنَ لَهِيعَة سَمِعَ من بُكَير[(٥)]، وليس هذا الحديثُ عند لَيْثٍ أيضًا[(٦)]؛ إنما رواه عُبَيدالله[(٧)] بن أبي جعفر[(٨)]، عن بُكَير، عن نافع، عن ابن

= « هذا موقوفٌ صحيحُ الإسناد ».

(١) يعني: موقوفًا عليه، كما تقدَّم في التخريج .

(٢) قوله: « أبي عن حديث» سقط من (ف).

(٣) هو: عبدالله . وروايته على هذا الوجه أخرجها الدارقطني في "سننه" (٤/ ١٣٤) من طريق عمرو بن خالد، عنه به .
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٩٦٢)، والدار قطني في الموضع السابق، كلاهما من طريق عبدالله بن وهب، عن ابن لهيعة، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن نافع، به هكذا بزيادة: عبيدالله بن أبي جعفر .

(٤) انظر ما تقدم في المسألة رقم (١١٧٥).

(٥) ويؤكده: أن عبدالله بن وهب رواه - كما سبق - عن ابن لهيعة، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن بكير .

(٦) لعله يعني: ليس عند ليث عن بكير؛ لأن الليث رواه عن عبيدالله بن أبي جعفر كما سيأتي .

(٧) في (ش):« عبدالله ».

(٨) أخرج روايته أبو عبيد في "الأموال" (١٣٤٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٩٦٢)، والنسائي في "الكبرى" (٤٩٨١)، والطبراني في "الأوسط" (٨٧٣٠)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٣٣-١٣٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٢٥)، =

عمر، عن النبيِّ ﷺ: « مَنْ بَاعَ عَبْدًا ... » .

١١٨٤ - وسُئِلَ أبي عن حديثِ الحسنِ[١]، عن[٢] سَمُرَةَ[٣]، والحسنِ، عن[٤] عُقْبَة بن عامر[٥]، عن النبيِّ ﷺ قال: « عُهْدَةُ

= جميعهم من طريق الليث بن سعد، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن بكير، به. وتقدمت رواية ابن وهب للحديث عن ابن لهيعة ، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن بكير .

قال الطبراني بعد أن ذكر عدة أحاديث لليث:« لم يرو هذه الأحاديث عن عبيدالله ابن أبي جعفر إلا الليث ». وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٥٥٥) بعد أن ذكره من طريق النسائي وابن ماجه:« رواته ثقات ».

(١) هو: البصري .

(٢) في (ت) و(ك):« بن » بدل:« عن ».

(٣) الحديث رواه بهذا اللفظ ابن ماجه في "سننه" (٢٢٤٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٠٩٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢١٠ رقم٦٨٧٤) ثلاثتهم من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة وحده، به .
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٩٥٠) من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة، به كرواية سعيد، إلا أنه قال:« عُهدَةُ الرَّقيق أربعٌ ». وقد روي الحديث من طريق سعيد وهشام، عن قتادة، عن الحسن، عن عقبة بن عامر كما سيأتي .

(٤) قوله:« عن » سقط من (ك).

(٥) أخرج رواية عقبة هذه: الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٤٣ رقم١٧٢٩٢)، وابن ماجه (٢٢٤٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٦٠٨٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢١)، جميعهم من طريق هشيم بن بشير، عن يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، عن عقبة ، به، وقال:« أربع » بدل:« ثلاثًا ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٣٩) من طريق نصر بن حماد الوراق، عن شعبة، عن يونس بن عبيد وقتادة، عن الحسن، عن عقبة بن عامر، به بلفظ:« عهدة الرقيق ثلاثة أيام ». =

. . . .

= قال ابن عدي: « وهذا من حديث شعبة عن يونس بن عبيد أغربُ منه من حديث قتادة، عن الحسن؛ فان حديث قتادة قد رواه غيرُ شعبة، وغيرُ نصر عن شعبة، عن يونس، ولا أعرفه إلا من حديث نصر عن شعبة ».

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ١٥٢ رقم١٧٣٨٥) من طريق محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن عقبة، به كسابقه .

وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢٥٩٣)، وأبو داود في "سننه" (٣٥٠٦)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٦٠٩٠)، ثلاثتهم من طريق أبان بن يزيد العطار، عن قتادة، به كسابقه .

وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢٥٩٤) من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود في "سننه" (٣٥٠٦)، من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٦٠٩) من طريق الخصيب بن ناصح، ثلاثتهم عن همام بن يحيى، عن قتادة، به كسابقه ، إلا أن الخصيب ذكره بلفظ: « لا عهدة بعد أربع ».

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٣١٥)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٥٢ رقم١٧٣٨٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٠٨٨)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٢٣)، جميعهم من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، به .

وأخرجه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٥٠ رقم١٧٣٥٨)، والروياني في "مسنده" (١٩١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢١-٢٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٢٣)، جميعهم من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة، به بلفظ: « عُهدَةُ الرَّقيق أربعُ ليالٍ ».

وفي رواية الحاكم: « قتادة عن عقبة »، قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١١/ ٢١٣): « ولم يذكر الحسن، وقال [أي الحاكم]: هو مرسل؛ لأن الحسن لم يسمع من عقبة » !

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٨٣٣١)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص٣٩٩) من طريق أبي المقدام هشام بن زياد، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « لا عُهدَة بعد أربعة أيام . . . ». =

الرَّقِيقِ ثَلاثًا[(١)] »[(٢)]؟

قال أبي: ليس هذا الحديثُ عندي بصحيح[(٣)]؛ وهذا عندي مُرسَلٌ[(٤)].

= قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن الحسن، عن أبي هريرة، إلا هشام بن زياد». وقال الدارقطني في "العلل"(١٠/ ٢٦١): « وأبو المقدام ضعيف الحديث ».
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٣١٦) فقال: حدثنا ابن عليَّة، عن يونس، عن الحسن قال: قال النبي ﷺ: « لا عُهدَةَ فوق أربعَ ».

(١) كذا في جميع النسخ بنصب « ثلاثًا »، والرواية في مصادر التخريج بالرفع على الإخبار، وهو الجادَّةُ، ووجهُ ما هاهنا: أن يكونَ من باب حذف الخبر وسدِّ ظرف الزمان مَسدَّه؛ كقول امرئ القيس: «اليومَ خَمْرٌ، وغدًا أَمْرٌ»، وكقولك: الصيامُ غدًا، والتقدير هنا: عُهْدَةُ الرَّقِيقِ مستقرَّةٌ ثَلاثًا، أي: ثلاثَ ليال -كما في بعض المصادر- ثم حذف الخبر، واستغني بالظرف عنه. وانظر في حذف الخبر وسَدِّ شيءٍ مسدَّهُ المسألة رقم (٨٢٧).

(٢) في رواية الحاكم: قال سعيد: فقلت لقتادة: كيف يكون هذا ؟ قال: إذ أوجد المشتري عيبًا بالسِّلعة فإنه يردُّها في تلك الأيام، ولا يُسأل البيِّنة، فإذا مضت عليه أيام فليس له أن يردَّها إلا ببينةٍ أنه اشتراها وذلك العيبُ بها، والا فيمينُ البائع أنه لم يبعه وبه داء . وانظر "لسان العرب" (٣/ ٣١٢) (ع هـ د).

(٣) نقل ابن الجوزي في "التحقيق" (٢/ ١٨٢) عن الإمام أحمد قوله: « ليس فيه حديثٌ صحيح، ولا يثبت حديث العُهدَة ». وقال ابن حزم في "المحلى" (٨/ ٣٨٠): « أما الحديثان فساقطان؛ لأن الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر شيئًا قطُّ، ولا سمع من سمرة إلا حديثَ العقيقة فصارا منقطعين، ولا حجَّة في منقطع ».

(٤) لأن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديثَ العقيقة كما تقدم، واختُلِف في حديثين أو ثلاثة غيره، بل ذهب ابن معين إلى أنه لم يلقَ سمرة؛ حكاه ابن أبي حاتم في "المراسيل" (٩٦). وأما عقبةُ بن عامر فقد نقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤١) عن أبيه قوله: « ولم يصحَّ له السماعُ من جندب، ولا من معقل ابن يسار، ولا من عِمران بن حصين، ولا من ابن عمر، ولا من عُقبة بن عامر، ولا من أبي هريرة ».

١١٨٥ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثًا رواه ابنُ وَهْب[٢]، عن يونس بن يزيد واللَّيْثِ بنِ سعد، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة بن الزُّبَير، عن عبدالله بن الزُّبَير، عن الزُّبَير بن العَوَّام: أنه خاصمَ رجلاً من الأنصار - قد شَهِدَ بَدرًا مع رسول الله ﷺ[٣]- إلى رسول الله ﷺ في شِرَاجِ[٤]

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٧٧٤).

(٢) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (٩٩١٢)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ٩٩٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٣٢) من طريق يونس بن عبدالأعلى، والنسائي في "المجتبى" (٥٤٠٧) من طريق يونس بن عبدالأعلى والحارث بن مسكين، وابن منده في "الإيمان" (٢٥٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٢١) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، ثلاثتهم عن ابن وَهْب، عن يونس والليث، عن ابن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبدالله بن الزبير، عن الزبير، به .
ورواه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٦٤) من طريق محمد بن عبدالله بن مسلم ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير، به هكذا كما رواه ابن وهب سابقًا .
وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٢٩) أن أحمد بن صالح وحرملة بن يحيى روياه عن ابن وَهْب، عن يونس، عن الزهري، عن عروة؛ أن الزبير خاصم رجلاً . . . هكذا عن عروة مرسلاً .
وذكر الدارقطني أيضًا أن شبيب بن سعيد رواه عن يونس مثل رواية أحمد بن صالح وحرملة عن ابن وَهْب .
ونقل الترمذي في "العلل الكبير" (٣٧٤) عن البخاري قوله: «وكأن حديث يونس، عن الزهري مدرج، وكلُّ شيء عن ابن وَهْب مدرجٌ فليس بصحيح».

(٣) ذكر في المسألة رقم (١٧٧٤) أنَّه حاطب بن أبي بلتعة، لكن الحديث مرسل.

(٤) الشِّرَاجُ: جمع شَرْجَة، وهي: مَسِيلُ الماء من الحَرَّة إلى السَّهْل. "النهاية" (٢/ ٤٥٦). وبعضهم يحذف الهاء من المفرد ويقول: شَرْجٌ. انظر "المصباح المنير" (ص٣٠٨). والحَرَّةُ: هي الأرضُ ذات الحِجارة السُّود . والحَرَّة المقصودة هنا: أرضٌ بظاهر المدينة بها حجارة سودٌ كثيرة . "النهاية" (١/ ٣٦٥).

الحَرَّة، كَانَا يَسْقِيَان بِهِ - كلَيْهِمَا(١)- النَّخْلَ . فقال [الأنصاريُّ](٢): سَرِّح(٣) الماءَ يَمُرَّ، فأَبى عليه، فقال رسولُ الله ﷺ: « **اسْقِ يَا زُبَيْرُ ! ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ** »، فغَضِبَ الأنصاريُّ وقال: يا رسولَ الله، أَنْ كان ابنَ عَمَّتِكَ(٤) ؟! فَتَلَوَّن وجهُ رسول الله ﷺ؛ قال: « **يَا زُبَيْرُ!**

---

(١) كذا في جميع النسخ :« كليهما »، وهي توكيدٌ معنوي لألف المثنَّى في « كانا »، أو « يسقيان »، فالجادَّة أن يكون مرفوعًا بالألف:«كلاهما» إتباعًا لمحلِّ ألف المثنَّى، وبالألف جاء في مصادر التخريج، غيرَ أن ما وقع في النسخ الخطيَّة صحيحٌ أيضًا في العربية، وله أوجه ثلاثة:

الأول: الرفع على التوكيد، والأصل:«كلاهما» لكنْ أميلت الألفُ نحو الياء؛ فكُتِبَت ياءً، ولا تنطق إلا ألفًا ممالة:«كِلَيْهُمَا»، وسببُ إمالة الألف هنا: كسرة الكاف قبلها مفصولة عنها بحرف واحد. وانظر للإمالة التعليق على المسألة رقم (٢٥)، و(١٢٤).

والثاني: النَّصْبُ مفعولاً به لفعل محذوف، والتقدير:«أعني كِلَيْهِمَا»، ويقرأ بالياء الخالصة.

وهذان الوجهان ذكر مثلهما النوويُّ في "شرح مسلم" (١/ ٤١-٤٢)؛ في نحو قوله:«حدثنا فلانٌ وفلانٌ كِلَيهما عن فلان».

والوجه الثالث: الجَرُّ على المجاورة للمجرور قبله، وهو الضمير في قوله:«بِهِ»، وهو على ذلك توكيدٌ مرفوعٌ، لكنه جاء بالياء الخالصة للمجاورة، ومن شواهد العربية على جرِّ التوكيد المعنويِّ لمجاورة المجرور: قول أبي الغَرِيب الأعرابي [من البسيط]:

يا صاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوجاتِ كُلِّهِمُ ... أَنْ ليسَ وَصْلٌ إذا انحلَّتْ عُرى الذَّنَبِ

قال ابن هشام:«كُلِّهم» توكيدٌ لـ«ذَوِي»، لا للزَّوْجات، وإلا لقال:«كُلِّهِنَّ»، و«ذوي»: منصوبٌ على المفعولية، وكان حَقُّ «كلهم» النصبَ، ولكنَّه خُفِضَ لمُجاورة المخفوض . "شرح شذور الذهب" (ص٣٤٦).

(٢) كذا في (ك)، وهو الصواب، مع أنها منسوخةٌ من (ت) ! وفي بقيَّة النسخ: «للأنصاري»، وهو خطأ؛ انظر مصادر التخريج.

(٣) في (ت) و(ك):« سرج ». (٤) في (ك):« عمك ».

اسْقِ، ثُمَّ احْبِسِ المَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ الجَدْرَ[١])»، واستَوْفَى[٢] رسولُ الله ﷺ للزُّبَير حَقَّهُ . . . وذكر الحديثَ .

فسمعتُ أبي يقول: أخطأَ ابنُ وَهْب[٣] في هذا الحديث؛ اللَّيْثُ لا يقول: عن الزُّبَير .

قال أبو محمد[٤]: إنما يقول اللَّيْثُ[٥]: عن الزُّهْري، عن عُرْوَة؛ أنَّ عبدالله بن الزُّبَير حدَّثه: أنَّ رجلاً من الأنصار خاصَمَ الزُّبَير . . . .

---

(١) أي: حتَّى يبلغَ الماءُ الجَدْرَ .
قال الفيومي: الجَدْرُ لغةٌ في الجِدار، وجمعُهُ: جُدْران. وقوله في الحديث:« اسق أرضَكَ حتى يبلغَ الماءُ الجَدْرَ »: قال الأزهري: المرادُ به ما رُفِعَ من أعضادِ الأرضِ يُمْسِكُ الماءَ، تشبيهًا بجِدار الحائط. وقال السُّهَيلي: والجَدْرُ: الحاجزُ يحبسُ الماءَ، وجمعه: جُدور. "المصباح المنير" (ص ٩٣).
وقال ابن الأثير: الجَدْرُ: هو هاهنا: المُسَنَّاة، وهو ما رُفِعَ حولَ المزرعة كالجِدار، وقيل: هو لغةٌ في الجِدَار، وقيل: هوأصل الجِدار. ويروى: الجُدُر بالضم؛ جمعُ جِدار . ويُروى بالذال. "النهاية" (١/ ٢٤٦).

(٢) في (ت) و(ك):«واستوعى». وكذا وقع في رواية الطبري في "تفسيره" (٩٩١٢): «استوعى». قال الطبري:«والصَّواب: استوعب». قال الشيخ محمود شاكر في تعليقه عليه: الظاهر أن قول أبي جعفر:«والصَّواب: استوعب» إنما عنى به صواب الرواية في هذا الخبر بهذا الإسناد، ولا أظن أبا جعفر ينكر «استوعى» أن تكون صحيحة، فإن «استوعى» بمعنى: استوعب الحقَّ واستوفاه؛ عربيٌّ صحيح لا شكَّ فيه.اهـ.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٥/ ٣٥):« وكأن ابن وَهْب حمل رواية الليث على رواية يونس، وإلا فرواية الليث ليس فيها ذكر الزبير ».اهـ.
وقد روي الحديث - كما سبق - عن ابن وهب، عن يونس وليس فيه ذكر للزبير ولا لعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما .

(٤) في (ف):« قلت » بدل:« قال أبو محمد ».

(٥) أخرج رواية الليث على هذا الوجه البخاري في "صحيحه"(٢٣٥٩) من طريق =

وأبو بِشْر[1]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة؛ أنَّ الزُّبَير كان يحدِّث: أنه خاصَمَ رجلاً من الأنصار . . . .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

= عبدالله بن يوسف التنيسي، ومسلم في "صحيحه" (٢٣٥٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٥ و٢٤٨٠) من طريق محمد بن رمح، ومسلم في "صحيحه"(٢٣٥٧)، والترمذي في "جامعه" (١٣٦٣ و٥٤١٦)، والنسائي في "المجتبى" (٥٤١٦) من طريق قتيبة بن سعيد، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٤ رقم١٦١١٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٨١٤) من طريق هاشم بن القاسم، وعبد بن حميد في "المنتخب" (٥١٩)، وأبو داود في "سننه" (٣٦٣٧)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٧٠٦)، والبزار في "مسنده" (٣/ ١٨٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤) من طريق أبي الوليد الطيالسي، والطَّحاوي في "شرح المشكل" (٦٣٣)، والطبراني (٢٦٠)، والحاكم في "المدخل إلى الصحيح"(١/ ١٣٠-١٣١) من طريق عبدالله بن صالح، والطَّحاوي في "شرح المشكل" (٦٣٤)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٧٠) من طريق ابن المبارك، والطبراني (٢٦٠) من طريق شعيب بن يحيى التجيبي وعبدالله بن عبدالحكم، والحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (١/ ١٣٠-١٣١)، والبيهقي (١٠/ ١٠٦) من طريق يحيى بن بكير، والحاكم في "المدخل إلى الصحيح"(١/ ١٣٠-١٣١) من طريق أحمد بن يونس، والبيهقي (٦/ ١٥٣) من طريق بشر بن عمر الزهراني، جميعهم عن الليث، عن الزهري،عن عروة، عن عبد الله بن الزبير: أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير . . . الحديث .

(١) هو: شعيب بن أبي حمزة . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٦٥-١٦٦ رقم١٤١٩)، و"البخاري في "صحيحه" (٢٧٠٨)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٧٠٧)، والشاشي في "مسنده" (٤٧).
ورواه البخاري في "صحيحه" (٢٣٦١ و٤٥٨٥)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٧٠٥)،وابن منده في "الإيمان" (٢٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٥٣)، و(١٠/ ١٠٦) من طريق معمر بن راشد، والبخاري (٢٣٦٢)، والبيهقي (٦/ ١٥٤) من طريق ابن جريج، ويحيى بن آدم في "الخراج" (٣٣٧)، والطبري =

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي النِّكَاحِ

١١٨٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن عبدالرحمٰن ابن شُرَحْبيل[١] الدِّمَشْقي، عن محمد بن عبدالله بن نِمْران، عن ابن جُرَيج[٢]، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس؛ قال: قال رجلٌ لرسول الله ﷺ: أَلَا أَمْتَنِعُ مِنَ النِّسَاء؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «فَكَيْفَ لَكَ بِأَقْدَارٍ قَدْ قُدِّرَتْ، وَأَقْلامٍ قَدْ جَفَّتْ؟!».

فقال[٣] أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٤].

= في "تفسيره" (٩٩١٣) من طريق عبدالرحمن بن إسحاق ومحمد بن أبي عتيق وعمر بن سعيد- كما في "العلل" للدارقطني (٤/ ٢٢٩)- خمستهم عن الزهري، عن عروة بن الزبير: أن الزبير خاصم رجلاً.

قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٢٩): «وهو المحفوظ عن الزهري».

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٥/ ٣٥): «وإنما صحَّحه البخاري مع هذا الاختلاف اعتمادًا على صحة سماع عروة من أبيه، وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي ﷺ، فكيفما دار فهو على ثقة، ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير، فداعية ولده متوفرة على ضبطه».

(١) كذا سماه ابن أبي حاتم في عدة مواضع من "العلل". انظر المسائل (٨٠ و٢٠٨ و٣٩٠ و١٢٧٧ و٢٢٧٣ و٢٤٦٢ و٢٥٩٦ و٢٦٧٨ و٢٧٤٨). وهو: سليمان بن عبدالرحمن ابن بنت شرحبيل. انظر "الجرح والتعديل" (٤/ ١٢٩ رقم٥٥٩)، و"تهذيب الكمال" (١٢/ ٢٦).

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «قال».

(٤) لأنه من رواية محمد بن عبدالله بن نمران، وقد قال عنه أبو زرعة: «منكر الحديث، لا يُكتَب حديثُه». اهـ. من "سؤالات البرذعي" (ص٣٣٦).

١١٨٧ - **وسمعتُ أبي** وذكر حديثًا رواه نُعَيم بن حمَّاد[١]، عن عبدالله بن إدريس، عن الأعمَش، عن أبي سُفْيان[٢]، عن جابر، عن أم مُبَشِّر: أنَّ رسولَ الله ﷺ خطبَ امرأةَ البَرَاء بن مَعْرُور، فقالت: إنِّي شَرَطْتُ لزوجي ألَّا أتزوَّجَ بعده، فقال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ** ».

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ خطأٌ؛ رواه ابنُ إدريس، عن يحيى بن عبدالله بن أبي قَتَادة، عن أُمِّه - أو عن بعض أهله - عن النبيِّ ﷺ[٣].

١١٨٨- **وسمعتُ أبي** قال: سمعتُ[٤] أبا نُعَيم[٥] وحدَّثنا عن ابن أبي ليلى[٦]، عن الحَكَم[٧]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ** ».

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الصغير" (١١٥٧)، و"الكبير" (٢/ ٢٩ رقم ١١٨٦)، و(٢٥/ ١٠٢-١٠٣ رقم٢٦٧)، وقال في "المعجم الصغير": « لم يروه عن الأعمش إلا ابن إدريس، تفرَّد به نُعَيم ».
وحسَّن إسناده الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٢١٩).

(٢) هو: طلحة بن نافع .

(٣) وروي أيضًا على وجه آخر؛ فقد أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٨٥) من طريق زيد بن حباب، عن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة، عن محمد بن عبدالرحمن بن خلاد الأنصاري، عن أم مُبَشِّر الأنصارية.

(٤) قوله: « سمعت » سقط من (ك).

(٥) هو: الفضل بن دُكَين .

(٦) هو: محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى .

(٧) هو: ابن عُتَيبة .

فقال أبو نُعَيم: أخطأ فيه[١].

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: الحَكَمُ، عن عليٍّ، قولَهُ[٢].

١١٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به محمد بن [عَوفٍ][٣] الحِمْصي؛ قال: حدَّثنا أبو اليَمَان[٤]؛ قال: حدَّثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن يحيى بن سعيد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: «خَيْرُ نِسَائِكُمُ العَفِيفَةُ الغَلِمَةُ[٥]»؟

---

(١) يعني: أخطأ فيه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى - فيما يظهر - والقائل هو: أبو نعيم، بدليل كلام أبي حاتم الآتي.

(٢) لم نقف عليه بهذا اللفظ، وقد رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٩٥١) فقال: حدثنا ابن فضيل، عن أبيه، عن الحكم قال: كان عليٌّ إذا رُفع إليه رجلٌ تزوَّج امرأةً بغير وليٍّ، فدخل بها أمضاه.اهـ. وهذا خلاف ما جاء في هذه المسألة.

(٣) في جميع النسخ: «عون» بالنون، والصواب ما أثبتناه، وروايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٢٥-١٢٦)، والبيهقي في "الخلافيات" (١/ ٣٥٤ رقم١٤٨). ورواه ابن حبان أيضًا من طريق عيسى بن خالد ابن أخي أبي اليمان؛ ثنا أبو اليمان، عن إسماعيل بن عياش، به .
وقد أورد البيهقي هذا الحديثَ في الموضع السابق من "الخلافيات" فيما يُستَنكر على إسماعيل بن عياش، ونقل عن شيخه الحاكم قوله: «ففي الحديث الواحد غُنية لمن تدبَّره من أهل الصَّنعة».
وقال القيسراني في "تذكرة الحفاظ" رقم (٤٣٠): «وهذا أحد ما أُنكر على إسماعيل بن عياش».
وقال الذهبي في "السير" (٨/ ٣٢٦): «هذا حديثٌ منكر».

(٤) هو: الحَكَم بن نافع .

(٥) أي: المرأةُ التي غُلِبَت شهوةً، والغُلْمَةُ: هَيَجانُ شَهْوة النِّكاح من المرأة والرَّجُل وغيرهما؛ يقال: غَلِمَ غُلْمَة، واغْتَلَم اغْتِلامًا . انظر "النهاية" (٣/ ٣٨٢)، و"لسان العرب" (١٢/ ٤٣٩).

فسمعتُ أبي يقول: إنما يَرْوُونَهُ عن زيد بن جَبِيرَةَ[١]، عن يحيى ابن سعيد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ وزيدُ بنُ جَبِيرَةَ: ضعيفُ الحديث.

١١٩٠ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ[٣]، عن شُعْبَة بن الحَجَّاج، عن أبي إسحاق الهَمْداني[٤]، عن عبدالرحمٰن بن أَبْزَىٰ، عن أبيه: أنَّ داودَ النبيَّ ﷺ قال لابنه سُلَيمان ﷺ: اعلَمْ أنَّ المرأةَ الصَّالحةَ لزوجها كالمَلِكِ المُتَوَّجِ بالتَّاجِ المُخَوَّصِ[٥] بالذَّهَب، واعلَمْ[٦] أنَّ المرأةَ السُّوءَ لزوجها كَحامِلِ الثَّقَلِ[٧] على الشَّيْخِ الضَّعيف[٨]؟

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن عدي "الكامل" (٣/ ٢٠٣) من طريق عبد الملك ابن محمد الصنعاني، عن زيد بن جَبيرة، به. قال ابن عدي: «وهذا لا يرويه عن يحيى بن سعيد غير زيد بن جَبيرة، وعن زيد غير إسماعيل بن عياش».
وقال الشيخ الألباني في "الضعيفة" (١٤٩٨): «ضعيف جدًّا».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٤٤).

(٣) هو: ابن الوليد.

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٥) أي: عليه صفائح الذَّهب مثل خُوص النَّخل. "النهاية" (٢/ ٨٧).

(٦) في (ت) و(ك): «فاعلم».

(٧) الثَّقَل بفتحتين: المَتَاعُ، والجمع: أثقالٌ. انظر: "المصباح المنير" (ص ٨٣).
وقوله: «**كحامل الثَّقَل**» كذا جاء في جميع النسخ، والجادَّةُ أنْ يقال: كالثَّقَلِ المحمولِ على الشيخ الضعيف، أو يقال: كالشيخ الضعيف الحامل للثقل، أو كالشيخ الضعيف على ظهره الحمل الثقل؛ كما في "الدر المنثور". انظر التعليق التالي.

(٨) ذكر السيوطي هذا الحديث في "الدر المنثور" (٧/ ١٧٤) مطوَّلاً، وعزاه إلى الإمام أحمد، ولفظه: «قال داود ﷺ لسليمان: كُن لليتيم كالأب الرَّحيم، واعلم أنك كما تزرعُ تحصُدُ، واعلم أن خُطبة [الأحمق في نادي] القوم كالمُغنِّي عند رأس الميت، واعلم أن المرأة الصَّالحة لأهلها كالمَلِك المتوَّج بالتاج المُخَوَّص =

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو إسحاقَ[١]، عن عبدالرحمٰن بن أَبْزى فقطْ؛ ليس فيه أبوه .

قال أبو محمد[٢]: وروى[٣] الأعمَش[٤]، والثَّوري[٥]، عن أبي

= بالذهب، واعلم أن المرأة السُّوء لأهلها كالشيخ الضعيف على ظهره الحمل الثقيل، وما أقبحَ الفقرَ بعد الغنى، وأقبحُ من ذلك الضَّلالة بعد الهدى، وإن وعدتَّ صاحبك فأنجز ما وعدتَّه؛ فإنك إنْ لا تفعلْ تُورِثْ بينك وبينه عداوة، ونعوذُ بالله من صاحبٍ إذا ذَكَرْتَ لم يُعِنك، وإذا نسيتَ لم يذكِّرك ».
ولم نقف على هذا الحديث في "المسند"، ولا في مظانه من الزهد، وما بين المعقوفين سقط استدركناه من الموضع الآتي من "شعب الإيمان" للبيهقي، وتصحف أيضًا قوله: «خطبة» إلى «خطيئة»، وقوله: «كالمغني» إلى «كالمسيء».

(١) في (أ) و(ش): « ابن إسحاق ».
(٢) في (ف): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».
(٣) في (ت) و(ك): « روى » بلا واو .
(٤) هو: سليمان بن مهران. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٣٧)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٣١/ب/أطراف الغرائب) من طريق وكيع، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن أبزى قال: مَثَلُ المرأة الصَّالحة. . . فذكره هكذا من قوله. قال الدارقطني: « غريبٌ من حديث الأعمش، عن أبي إسحاق، لا أعلم حدَّث به غير وكيع ».
وأخرجه ابن أبي شيبة أيضًا (٣٤٢٥٠) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن أبزى قال: قال داود النبيُّ: خُطبة الأحمق في نادي القوم كمثل الذي يتغنَّى عند رأس الميت .
ورواه ابن أبي الدنيا في "العيال" رقم (٦١٩) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبزى قال: قال داود لابنه: كن لليتيم كالأب الرَّحيم، واعلم أنك كما تزرعُ كذاك تحصد .
(٥) روايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (١٣٨) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٤٤٦) من طريق عمار بن محمد =

إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن أَبْزى[١]، كما قاله[٢] أبي ﷺ.

١١٩١ - وسُئِلَ[٣] أبو زرعة عن حديثٍ رواه خالد بن إِلْياس، واختُلِفَ على خالدٍ في الرِّوَاية:

فروى عيسى بنُ يونس[٤]، عن خالد، عن رَبِيعة بن

= ابن أخت سفيان، كلاهما عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبزى: أن داود ﷺ قال ... فذكره مطولاً، وليس فيه موضع الشَّاهد.
ورواه معمر في "الجامع" (٢٠٥٩٣/ المصنف) عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى: أن نبي الله داود ... فذكره مطولاً. ومن طريق معمر أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (١٠٥٢٩)، ووقع عنده: « عن عبد الرحمن بن أبزى أو ابن أبي ليلى ».
ورواه البيهقي أيضًا (١٠٥٢٨) من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن أبزى قال: كان داود ﷺ يقول ... فذكره مطوّلاً أيضًا.
ورواه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ص٧٥) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن أبزى قال: كان داود ﷺ يقول: كنت لليتيم كالأب الرَّحيم.

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « عن عبدالرحمن بن أبزى قوله »، ولم تقع في أيٍّ من النسخ في المسألة الآتية برقم (٢٥٤٤)، فالصواب عدم إثباتها؛ كما يتضح أيضًا من التخريج، والله أعلم.
(٢) في (ت) و(ك): « قال ».
(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢٨٠).
(٤) روايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٩٤٥)، عنه، به.
وأخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٦٣٥) من طريق عبدالله بن المبارك، وابن ماجه في "سننه" (١٨٩٥)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٢٧١)، وأبوبكر الشافعي في "الغيلانيات" (٧٥٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٢٦٥) من طريق نصر ابن علي، وابن ماجه أيضًا من طريق الخليل بن عمرو، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٧) من طريق هاشم بن القاسم، وأبوبكر بن الشافعي في "الغيلانيات" (٧٥٣) =

أبي[١] عبدالرحمٰن، عن القاسم بن محمد، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « أَظْهِرُوا النِّكَاحَ ... »[٢].

وروى القَعْنَبي[٣]، عن خالد[٤]، عن القاسم بن محمد، عن

= من طريق عبدالله بن وَهْب، جميعهم عن عيسى بن يونس، به. وكذا رواه ابن نفيل وإبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس؛ كما في المسألة (١٢٨٠).

قال ابن عدي: « وهذا يرويه عن ربيعة بهذا الإسناد خالد، وعن خالد: عيسى بن يونس ». وقال أبو نعيم: « هذا حديثٌ مشهور من حديث القاسم، عن عائشة، تفرَّد به خالد، عن ربيعة ». وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٩٠) من طريق أصبغ، عن عيسى بن يونس، عن خالد بن إياس، عن ربيعة، عن القاسم، عن عائشة به. قال البيهقي: « كذا قال!؛ وإنما هو: خالد بن إلياس، ضعيف ».

ورواه أبو خيثمة مصعب بن سعيد - كما في "العلل" للدارقطني (٥/ ١٤٦/ ب)- عن عيسى بن يونس، عن حسين المعلم، عن ربيعة، عن القاسم، عن عائشة به.

قال الدارقطني في "العلل": « ووهم في ذلك؛ وإنما هو: خالد بن إلياس ».

ورواه المعافىٰ بن عمران الموصلي - كما في "العلل" للدارقطني (٥/ ١٤٦/ ب)- عن خالد بن إلياس، عن ربيعة، عن القاسم، عن عائشة، به.

ورواه الترمذي في "جامعه" (١٠٨٩)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٧٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٩٠) من طريق عيسى بن ميمون الأنصاري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، به.

قال الترمذي: « هذا حديث غريبٌ حسن في هذا الباب، وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعَّف في الحديث ... ». وقال البيهقي: « عيسى بن ميمون ضعيف ».

ورواه ابن الجوزي في "العلل" (٢/ ٦٢٧) من طريق الترمذي وقال: « عيسى بن ميمون ضعيف جدًّا لا يلتفت إلى ما روى ».

(١) قوله: « أبي » سقط من (أ) و(ش).

(٢) تتمته: « واضربوا عليه بالغِرْبال ».

(٣) هو: عبدالله بن مَسْلَمة. وروايته أخرجها ابن أبي حاتم في المسألة رقم (١٢٨٠).

(٤) قوله: « عن خالد » من (ف) فقط. وهو مذكور في المسألة رقم (١٢٨٠).

عائِشَة، عن[١] النبيِّ ﷺ [٢] ؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ كما رواه القَعْنَبي،[عن][٣] خالد ... الحديثَ[٤].

١١٩٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٥]، عن إسحاق

(١) في (ك): « أنَّ » بدل: « عن ».

(٢) أي: بإسقاط ربيعة من الإسناد؛ كما في المسألة (١٢٨٠).

(٣) في جميع النسخ: « و » بدل: « عن »، والتصويب من المسألة رقم (١٢٨٠).

(٤) سئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٤٦/ب) عن هذا الحديث ؟ فقال: « حدث به ربيعة بن أبي عبدالرحمن، فروى حديثه عيسى بن يونس، واختُلِف عنه، فرواه جماعةٌ من الحفاظ عنه؛ منهم: نصر بن علي، وعلي بن خشرم، وأبو همام، والحسين بن حريث أبو عمار المروزي، ومخلد بن مالك؛ رَوَوه عن [عيسى بن] يونس، عن خالد بن إلياس، عن ربيعة. وخالفهم أبو خيثمة مصعب بن سعيد فرواه عن عيسى، عن حسين المعلِّم، عن ربيعة، ووهم في ذلك، وإنما هو: خالد بن إلياس. وكذلك رواه المعافى بن عمران الموصلي عن خالد بن إلياس، عن ربيعة، وهو الصَّواب ».

(٥) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٣١٧٨)- عنه به.
وأخرجها ابن أبي الدنيا في "الإخوان" (٥٤) من طريق محمد بن ناصح، والسلمي في "أداب الصحبة" (٢٨) من طريق عبدالرحمن بن محمد، كلاهما عن بقية، به.
وذكر الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في "الضعيفة" (٧٥٩) ان النسائي رواه في "حديثه" من طريق بقية، به، لكنه قال: « عبدالله بن الحسين ».
وكذا رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٤/ ١٧٨) من طريق هشام بن خالد، عن بقية بمثله، ثم قال ابن عساكر: « غريب جدًّا ».
ورواه أبو بكر الشافعي في "فوائده"، والديلمي - كما في "الضعيفة" أيضًا (٧٥٩)- من طريق عَمرو بن جُميع، عن عبدالله بن الحسن بن الحسن، عن أبيه، عن جده، به. =

أبي يعقوب المَدَني، عن عبدالله بن الحسن[(١)]، عن أبيه، عن جَدِّه[(٢)]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مِنْ سَعَادَةِ المَرْءِ: أَنْ تَكُونَ زَوْجَتُهُ مُوَافِقَةً، وَأَوْلَادُهُ أَبْرَارً[(٣)]، وإِخْوَانُهُ صالحِينَ، وَأَنْ يَكُونَ رِزْقُهُ في بَلَدِهِ» ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١١٩٣- وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه مَرْوانُ بنُ معاوية الفَزَاري، عن عَوْف[(٥)]، عن الحسن[(٦)]، عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ: «**الدَّعْوَةُ أَوَّلَ يَوْمٍ حَقٌّ، والثَّانِيَ مَعْرُوفٌ، وَمَا زَادَ فَهُوَ [رِيَاءٌ]**[(٧)]» ؟

= ورواه الدينوري في "المجالسة" (٥٤١ و٢٣٨١)، والرافعي في "التدوين" (٢/ ٣٨٩) من طريق علي بن الحسين، عن الحسين، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ، به .

ورواه ابن أبي الدنيا في "الإخوان" (٥٣) من طريق أبي عبدالله البصري، عن عبدالله بن الحسن قوله .

(١) هو: عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٢) أي: الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما .

(٣) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١١١/ب) بتصرف، وكذا ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٢٤٣)، و"التلخيص الحبير" (٣/ ٣٩٧ رقم١٦٩١).

(٥) هو: ابن أبي جميلة الأعرابي .

(٦) هو: البصري .

(٧) في (ش): « زبا » بالزاي وإهمال ما بعدها، وفي بقيَّة النسخ: « ربوا »، وهذا رسم قديم لكلمة «الربا» بالراء والباء الموحَّدة المفتوحة بعدها ألف، والظاهر: أنها رُسِمَتْ في الأصل القديم لهذا الكتاب هكذا: « ريا » بالراء مع إهمال الياء المثناة =

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو الحسنُ، عن النبيِّ ﷺ ... مُرسَل[1].

= التحتانية والقصر؛ فظنَّ الناسخ أنها بالباء الموحدة، فنقلها على أنها: «الربا»، وكتبها على الرسم القديم: « ربوا »، وانظر في هذا الرسم التعليق على المسألة رقم (١١٢٧)، وما أثبتناه موافق لما في مصادر التخريج الآتية.

(١) قوله: « مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
والحديث يرويه الحسن البصري، ورواه عنه يونس بن عبيد، وعوف بن أبي جَميلة، وقتادة.
فأما رواية يونس؛ فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٩٠٣) من طريق عبدالوهَّاب الثقفي، والنسائي في "الكبرى" (٦٥٩٧) من طريق يزيد بن زريع، كلاهما عن يونس، عن الحسن، به مرسلاً .
وأما عوف؛ فقد اختُلِف عليه، فرواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٨٨) من طريق مروان بن معاوية، عن عوف، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ﷺ ، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٩٨٣) عن أبي خالد الأحمر، عن عوف، عن الحسن، به مرسلاً .
وأما قتادة؛ فاختُلِف عليه، فرواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٨ و٣٧١ رقم٢٠٣٢٤ و٢٣١٥٢)، والدارمي في "مسنده" (٢١٠٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٥٢) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (٣٧٤٥)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٦٠)-، والنسائي في "الكبرى" (٦٥٩٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣/ ٢٣٤)، وأبو القاسم البغوي في "معجم الصحابة" (٢١٧)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٠٢١)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٤٠)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٢٧٢ رقم٥٣٠٦) (وسقط من إسناده: الحسن)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٢٣)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٠٧٠) جميعهم من طريق همام بن يحيى، عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن عثمان، عن زهير بن عثمان، عن النبي ﷺ به .
ورواه أبو القاسم البغوي في "معجم الصحابة" (٢١٧) من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة بمثله. ورواه معمر في "جامعه" (١٩٦٦٠) عن قتادة، عن الحسن، =

١١٩٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به يونسُ بنُ حبيب الأَصْبَهاني، عن أبي داود[٢]، عن أبي الأَشْهَب[٣]، وجريرِ بنِ حازم، وحمادِ بنِ نَجِيح، وسَلْمِ[٤] بنِ رزين[٥]، وصخرِ بنِ جُوَيرِية، عن أبي

= عن النبي ﷺ به مرسلاً .

قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٢٥) في ترجمة زهير بن عثمان: « ولم يصح إسناده ولا يعرف له صحبة ».

وقال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٨٤٢) في ترجمة زهير: « في إسناده نظر، يقال: إنه مرسل، وليس له غيره ».

ونقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١١١/ب)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٩٧) عن الدارقطني قوله: « المرسل أصح ».

وقال ابن حجر في "تغليق التعليق" (٤/ ٤٢٢) عن حديث زهير بن عثمان: « إسناده حسن ». وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٢٤٢-٢٤٣)، و"إرواء الغليل" للألباني (١٩٥٠).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٨٠٧).

(٢) هو: الطيالسي. وروايته أخرجها في "مسنده" (٨٧٢). ومن طريق الطيالسي أخرجه: أبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (٣/ ٤٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٠٨)، والبيهقي في "الشعب" (٩٩٠١)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٨)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٧/ ٢٨٧).

ورواه الطيالسي أيضًا (٢٨٨٢) بالإسناد السابق غير أنه جعله عن ابن عباس وحدَه .

قال الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٩): « كذا روى أبو داود الطيالسي هذا الحديث، وخلط في جمعه بين روايات هؤلاء الخمسة . . . »، ثم شرع في ذكر الاختلاف في هذا الحديث .

(٣) هو: جعفر بن حيَّان كما سيأتي في كلام المصنف .

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «مسلم»، وفي (ك): «سالم»، والمثبت من (ت)، وهو الصَّواب الموافق لما في "مسند الطيالسي" . وانظر التعليق على الموضع الآتي آخرَ المسألة.

(٥) كذا في جميع النسخ: « رزين »، وفي "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٦٤): « زرير »، وهو الصواب، وما في النسخ تصحيف قديم، فقد قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٥٨): « سَلْم بن زرير . . . وقال ابن مهدي: سَلْم بن رزين. =

رَجَاء[١]، عن عِمْران بن حُصَين وابنِ عباس؛ قالا: قال رسولُ الله ﷺ: «نَظَرْتُ فِي[٢] الجَنَّةِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا الفُقَرَاءُ، وَنَظَرْتُ في النَّارِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ» ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا[٣]! فإنَّ بعضَهُمْ يروي عن أبي رَجَاء، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ، وبعضَهُمْ يروي عن أبي رَجَاء، عن عِمْران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ. ولا أعلَمُ واحدً[٤] منهم يَجْمَعُ عن أبي رَجَاء، بين ابن عباس وعِمْرانَ بنِ حُصَين، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو محمَّد[٥]: أبو الأَشْهَب جعفر بن حيَّان[٦]، وحمَّاد بن

= والصحيح: زرير». وجاء على الصواب في "مسند الطيالسي"، ومصادر التخريج. وانظر "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (١٠٩٦)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٤/ ٢٩٤)، و"تهذيب الكمال" (٧/ ٢٨٧)، و(١١/ ٢٢٢). وانظر التعليق على المسألة رقم (١٨٠٨).

(١) أي: العُطاردي، واسمه: عِمْران بن مِلْحان.

(٢) قوله: «في» سقط من (ك).

(٣) كذا في جميع النسخ! ويشبه أن يكون وقع سقط في العبارة، ولعل الصواب: «هذا خطأ»، ووجه الخطأ: جَمْعُ أبي داود الطيالسي بين روايات مشايخه الخمسة؛ كما سبق في كلام الخطيب البغدادي، والسِّياق يدلُّ عليه، وستأتي هذه المسألة برقم (١٨٠٧) وفيها: «قال أبي: ابن عباس أشبهُ؛ لأن أيوب أحفظُهم وأشبهُهم».

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد سبق التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ف): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٧٣٧)، والبغوي في "الجعديات" (٣٠٤٥)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢٦ رقم١٢٧٦٦)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٠).

نَجِيح[١]، وصخر بن جُوَيْرِية[٢]: فإنَّهم[٣] يَرْوُونَ[٤] عن أبي رَجَاء العُطَارِدي، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ لا يَذْكُرُونَ عِمْرانَ بنَ حُصَين.

وأما سَلْم[٥] بن رزين[٦]: فإنه يروي عن أبي رَجَاء العُطَارِدي، عن عِمْران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٤ رقم٢٠٨٦)، والنسائي في "الكبرى" (٩٢٦٤)، والبيهقي في "الشعب" (٩٨٩٩)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٠-٨٨١).

(٢) في (ك): « جورية ». وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٤ رقم٢٠٨٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٨٢)، والنسائي في "الكبرى" (٩٢٦٣)، والبغوي في "الجعديات" (٣٠٤٤)- ومن طريقه الآجري في "الشريعة" (٩١٨)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢٦ رقم١٢٧٦٥)-، والبيهقي في "الشعب" (٩٨٩٩)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٠-٨٨١).
ورواه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢٦ رقم١٢٧٦٩)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٣) من طريق مطر الورَّاق، عن أبي رجاء، عن ابن عباس به.

(٣) كذا « فإنَّهُمْ » بدخول الفاء على خبر المبتدأ، وهو جائزٌ مطلقًا في قول الأخفش. انظر التعليق على المسألة رقم (١٩٧٧).

(٤) في (ك): « يَرْوُنَ ».

(٥) في(ف): « أسلم»، وفي (أ) و(ش): « سالم »، وفي (ك): « مسلم »، والمثبت من (ت). وانظر التعليق على الموضع المتقدم أول المسألة.

(٦) كذا في جميع النسخ: « رزين »، وتقدم الكلام عليه أول المسألة.
وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٢٤١ و٦٤٤٩)، والبيهقي في "الشعب" (٩٨٩٨)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٣-٨٨٤) من طريق أبي الوليد الطيالسي، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٤٢٩ رقم١٩٨٥٣) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، كلاهما (أبو الوليد وعبدالصمد) عن سَلْم بن زرير، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين به.
=

وأما جريرُ بن حازم: فلا أدري كيف يروي! فإنه لم يقَع عندنا[1].

فهذا عِلَّةُ هذا الحديث .

وروى أيُّوبُ السَّخْتِياني[2]، وسعيدُ بن أبي عَرُوبة[3]؛ فإنهما رَوَيَا

= ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٨١-١٨٢) من طريق السكن، عن سَلْم بن زرير، عن أبي رجاء، عن ابن عباس وعمران بن حصين به.
ورواه الطبراني في "الكبير" (١٨/ ١٣٨ رقم ٢٩٠) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين به.

(١) قال الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٩): «وأما جرير بن حازم فلا نعلم كيف كان يرويه؛ لأنه لم يقع إلينا حديثه إلا من رواية أبي داود هذه، مجموعًا مع رواية غيره».

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٥٩ رقم٣٣٨٦)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٣٧)، والترمذي في "جامعه" (٢٦٠٢)، والبغوي في "الجعديات" (٣٠٤٦)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢٦ رقم ١٢٧٦٧)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨١-٨٨٢) من طريق إسماعيل بن عليَّة، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٣٧)، والنسائي في "الكبرى" (٩٢٦١)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢٦ رقم ١٢٧٦٨) من طريق عبدالوهَّاب الثقفي، والبغوي في "الجعديات" (٣٠٤٧)، والآجري في "الشريعة" (٩١٩) من طريق محمد بن عبدالرحمن الطُّفاوي، والبغوي أيضًا (٣٠٤٨) من طريق وُهَيب بن خالد، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢٦ رقم ١٢٧٦٩)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٣) من طريق داود بن الزِّبرقان. خمستهم عن أيوب، عن أبي رجاء، عن ابن عباس به .
ورواه النسائي في "الكبرى" (٩٢٦٠)، والبغوي في "الجعديات" (٣٠٤٩) من طريق عبدالوارث بن سعيد، عن أيوب، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، به.
قال البغوي عن عبدالوارث بن سعيد: «وخالف رواية الجميع».

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٢٩ رقم١٩٨٥٤)، وهنَّاد في "الزهد" (٢٤٦ و٦٠٤)، وعبد بن حميد في "المنتخب" (٦٩١)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٣٧)، والنسائي في "الكبرى" (٩٢٦٢)، والبيهقي في "الشعب" (٩٩٠٠)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٢٨٢).

عن أبي رَجَاء، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

وروى قَتَادةُ[١]، وعَوْفٌ الأعرابي[٢]، عن أبي رَجَاء، عن عِمْران ابن حُصَيْن، عن النبيِّ ﷺ.

١١٩٥ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثِ أبي[٤] النَّضْرِ سعيدِ[٥] بنِ أبي

---

(١) روايته أخرجها معمر في "الجامع" (٢٠٦١٠) عنه. ومن طريق معمر أخرجه أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٣٧ رقم١٩٩٢٧)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٨٢)، والطبراني في "الكبير"(١٨/ ١٣١ رقم ٢٧٥)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٤).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٢٩ رقم١٩٨٥٢)، والبخاري في "صحيحه" (٥١٩٨ و٦٥٤٦)، والترمذي في "جامعه" (٢٦٠٣)، والنسائي في "الكبرى" (٩٢٥٩)، والبزار في "مسنده" (٣٥٨٢)،وابن حبان في "صحيحه" (٧٤٥٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٠٨)، والبيهقي في "الشعب" (٩٨٩٨)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٥).
قال الترمذي :« هذا حديث حسن صحيح، وهكذا يقول عوف، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، ويقول أيوب: عن أبي رجاء، عن ابن عباس، وكلا الإسنادين ليس فيهما مقال. ويحتمل أن يكون أبو رجاء سمع منهما جميعًا، وقد روى غيرُ عوف أيضًا هذا الحديث عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين ».
وقال البزار :« وهذا الحديث قد اختلفوا فيه، فرواه غيرُ واحد عن أبي رجاء، عن ابن عباس ورواه غيرُ واحد عن أبي رجاء،عن عمران بن حصين، وإسناده حسن ».
قال أبو نعيم:« كذا رواه عوف، عن أبي رجاء، عن عمران، وتابعه عليه قتادة، عن أبي رجاء . ورواه جماعة فخالفوهما فقالوا: عن أبي رجاء، عن ابن عباس وعمران ».
وانظر "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٢٧٩).

(٣) انظر المسألة رقم (١١٩٩) و(١٢٠٠).

(٤) قوله:« أبي » سقط من (ك).

(٥) في (ت) و(ك):« وسعيد » بالواو.

هانئ[١]- وأبوه أبو[٢] هانئ: إسماعيلُ بن خَلِيفة قاضي أَصْبَهان[٣]- عن أبيه، عن سُفْيان الثَّوْري، عن محمد بن سعيد، عن حُمَيْضة بن الشَّمَرْدَل، عن قَيْس بن الحارث: أنه أسلَمَ وعنده ثمانُ[٤] نِسوَةٍ فأمرَهُ أن يُمْسِكَ أربعةً[٥] ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الثَّوْري[٦]، عن محمد ابن السَّائب الكَلْبي، عن حُمَيضة بن الشَّمَرْدَل، عن قَيس بن الحارث.

---

(١) روايته أخرجها أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢/ ٤١٤).
ورواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢٥٠) تعليقًا عن محمد بن أحمد بن إبراهيم، ثنا محمد بن خداش، ثنا أبو أيوب، ثنا يحيى بن يمان، عن سفيان بمثله.

(٢) في (أ): « ابن »، وفي (ش): « أبي ».

(٣) في (ت) و(ك): « أصبهاني ».

(٤) قوله: « ثمان » مبتدأ مرفوع، ويجوز في نونه وجهان: **الأول**: الكسر على أنَّ الأصل: «ثمانِي نِسْوةٍ»، ثم حُذِفَتِ الياء، واجتزئ عنها بالكسرة على النون. انظر التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).
والثاني: الضم على أنَّ ياء «ثماني» حذفتْ تخفيفًا، وجُعِلَ الإعراب - وهو هنا الرفع - على النون. انظر في ذلك التعليق على المسألة رقم (٥٢٥).

(٥) كذا في جميع النسخ «أربعة»، وسيأتي مثله في المسألة رقم (١٢٠٠)، والجادَّة أن يقال: « أربعًا»- كما في مصادر التخريج، وفي المسألة رقم (١١٩٩)- لأنَّ المعدود مؤنَّث، والمراد: أربع نسوة، لكنَّ ما وقَعَ في النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية؛ لعدم ذكر المعدود بعد العدد. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٧١٣).

(٦) روايته أخرجها الدارقطني (٣/ ٢٧٠) من طريق حسين بن حفص، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٥٣) من طريق محمد بن كثير، كلاهما عن الثوري، به .
ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٦٨٧٤) عن أبي عبدالله أحمد بن إبراهيم قال: وحُدِّثت عن الثوري به . ورواه الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٧١) من طريق غسان بن عبيد، عن سفيان، عن حماد والكلبي، عن قيس بن الحارث به . =

١١٩٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالسي، عن شُعْبَة، عن يونس الجَرْمي[٢]، عن عليِّ بن رَبِيعة؛ قال: شَهِدتُّ عليًّا ونازَعَتْ إليه امرأةٌ في ولدها، وعَمٌّ[٣]، معها ابنان[٤] لها[٥]، أحدُهُمَا أكبَرُ من الآخَرِ، فخَيَّرَ[٦] عليٌّ الأكبرَ منهما، وقال للأصغَرِ: هذا إذا بلغَ مِثْلَ هذا خُيِّرَ؟

= ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٥/ ٢٠٨) من طريق شيبان، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٧٠١) من طريق قيس بن الربيع، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨٣) من طريق هشيم، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٥٧) من طريق جرير. أربعتهم عن الكلبي، عن حميضة، عن قيس بن الحارث به.
قال أبو نعيم: «ورواه الثوري، وهشيم، وجرير، وعلي بن مسهر، عن الكلبي، عن حُميضة مثله، ورواه هشيم أيضًا عن ابن أبي ليلى، عن حُميضة».
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٦٢) بعد أن ذكر الحديث: «ورواه حُميضة ابن الشَّمردل، عن الحارث بن قيس، عن النبي ﷺ ولم يصحَّ إسناده».
قال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" رقم (٤٦١) في ترجمة الحارث بن قيس بن عميرة الأسدي: «ويقال: قيس بن الحارث اختلفوا فيه، ليس له إلا حديثٌ واحد، ولم يأت من وجه صحيح».
وقال في "التمهيد" (٨٨٢) بعد أن ذكر الاختلاف في هذا الحديث: «الأحاديث المرويَّة في هذا الباب كلُّها معلولة، وليست أسانيدها بالقوية، ولكنها لم يُروَ شيء يخالفها عن النبي ﷺ، والأصول تعضُدها، والقول بها والمصير إليها أولى».

(١) ذكر هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ١٠/ب)، وذكر بعضه ابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٢٤ رقم١٨٦١).
(٢) هو: ابن عبدالله.
(٣) في (ت) و(ك): «وعمر».
(٤) في (أ): «اثنان»، ويشبه أن تكون هكذا في (ش).
(٥) المعنى: أن امرأة توفي عنها زوجها، فاختصمت هي وعَمُّ ولدِها؛ أيهما يَضُمُّ الولدَ إليه؟ فترافعا إلى علي بن أبي طالب ﷺ، فجاءت ومعها الابنُ المتنازَع فيه، وآخرُ أصغر منه.
(٦) في (ت): «فخبر»، وفي (ك): «فجبر».

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يونس الجَرْمي[١]، عن عُمَارَةَ[٢]، عن عليٍّ .

قلتُ لأبي: الخطأُ ممَّن هو: مِن شُعْبَة، أو مِنْ أبي داود ؟

قال: لا أدري ! وكان أكثرُ خطأِ شُعْبَةَ في أسماء الرُّوَاة .

١١٩٧ - وسُئِلَ[٣] أبي عن حديثٍ يرويه شُعْبَة وأبو الأَحْوَص[٤]، عن سِمَاك[٥]، فقال شُعْبَة[٦]: عن الأَغَرِّ بن سُلَيك، وقال أبو

(١) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (٥/ ٩٢) من طريق ابن عيينة وإبراهيم بن محمد، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٢٦٠٩)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٢٧٩) من طريق ابن عيينة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩١٢٠) من طريق عباد بن العوام، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٩٧) تعليقًا من طريق سفيان الثوري، جميعهم عن يونس، به . ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٤).
وقال البخاري: « وقال شعبة: حدثنا يونس، عن عامر بن عبدالله، والأول أصح ».

(٢) في جميع النسخ: « عن علي بن عمارة »، والتصويب من "البدر المنير"، و"التلخيص الحبير"، وهو الموافق لما في مصادر التخريج. وعمارة هذا هو: ابن ربيعة. قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٦٥): « عمارة بن ربيعة الجرمي قال: خيَّرني علي وأنا صبي، فاخترت أمي، فجعلني معها. وروى عن عنبسة بن سعيد، روى سفيان الثوري عن يونس الجرمي عنه، سمعت أبي يقول ذلك ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٢٩).

(٤) هو: سلَّام بن سُلَيم .

(٥) هو: ابن حرب .

(٦) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٢٤٣) من طريق أبي عامر العقدي، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥٢) من طريق غُندر، ومسلم بن إبراهيم - كما في "العلل" للدارقطني (٣/ ١٣٢)-، ثلاثتهم عن شعبة، عن سماك، عن الأغر بن سُليك، عن علي به .
=

الأَحْوَص[١]: عن الأَغَرِّ بن حَنْظَلة، عن علي: ثلاثَةٌ يُبغِضُهُمُ اللهُ تعالى: الشَّيْخُ الزَّاني، والغَنِيُّ[٢] الظَّلومُ، والفَقِيرُ المُخْتالُ[٣].

قيل لأبي: أَيُّهما أصَحُّ؟

قال: شُعْبَةُ أحفَظُ[٤].

١١٩٨ - وسألتُ[٥] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أيُّوب بن[٦]

= ورواه الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥٢) من طريق سليمان بن داود، عن شعبة، عن سماك وعلي بن الأقمر، عن الأغر بن سُليك، عن علي به .

ورواه الخطيب أيضًا (١/ ٤٥٢) من طريق بدل بن المحبر، عن شعبة، عن علي بن الأقمر، عن الأغر بن سُليك، عن علي به .

وخالفهم روح بن عبادة؛ فرواه عن شعبة، عن سماك وعلي بن الأقمر، عن الأغر بن سُليك، عن علي، عن النبي ﷺ به مرفوعًا. أخرجه الدارقطني في "العلل" (٣/ ١٣٢)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥١).

(١) روايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥٢-٤٥٣).
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٢٤٣)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥٣) من طريق إسرائيل، عن سماك، عن الأغر بن حنظلة، عن علي به.

(٢) في (ك): « والمغنى ».

(٣) أي: المتكبر . انظر "النهاية" (٢/ ٩٣).

(٤) روى الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥٣) بإسناده إلى علي بن المديني أنه قال: «فنظرت بعدُ؛ فإذا الأغر هذا هو: الأغر بن حنظلة بن سُليك، فإذا القوم قد أصابوا جميعًا في روايتهم ». وقال ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٢٤٣): « الأغر بن سُليك، وفي حديث آخر: الأغر بن حنظلة . . . ، ولعله نُسب إلى جدِّه سُليك بن حنظلة ».
وقال الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥٢) بعد أن ذكر الأغر بن سُليك قال: « وهو الأغر بن حنظلة الذي روى أبو الأحوص سلَّام بن سُليم وإسرائيل بن يونس، عن سماك بن حرب عنه هذا الحديث ».

(٥) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٤/ ١٦٤).

(٦) في (ش): « عن » بدل: « بن »؛ وكأنها كانت كذلك في (أ)، ثم صوِّبت .

عُتْبَةَ[١]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة[٢]، عن أبي هريرة - أو عائِشَة[٣] -: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان إذا أراد أن يُزَوِّجَ المرأةَ مِنْ بناتِهِ، جلَسَ إلى خِدْرِهَا[٤]، فقال[٥]: « إِنَّ فُلَانًا يَذْكُرُ فُلَانَةَ[٦] » ؟ فإنْ هي سكتتْ زَوَّجَهَا، وإن هي نَقَرَتِ[٧] السِّتْرَ. . . فهكذا الحديثُ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رُوِيَ عن يحيى[٨]، عن المُهَاجِر

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٧٨ رقم٢٤٤٩٤) قال: حدثنا حسين بن محمد، حدثنا أيوب بن عتبة، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن عائشة به .
ورواه ابن عدي في الكامل" (١/ ٣٥٣) من طريق عبدالله بن صالح المقرئ، عن أيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن عائشة به.

(٢) في (ك): « أبي سليمة ».

(٣) في (ت) و(ك): « وعائشة ».

(٤) الخِدْر: ناحيةٌ في البيت، يُترك عليها سِتْرٌ؛ فتكون فيه الجاريةُ البِكْر . "النهاية" (٢/ ١٣).

(٥) في (ك): « قال ».

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « ولاية » بدل: « فلانة ».

(٧) المثبت من (ت)، وفي (أ) و(ش): « نفرت »، ولم تنقط في (ف)، ولم تنقط النون في (ك)، ويروى بلفظ: «طَعَنَتْ في الخِدْرِ»، قال ابن الأثير في "النهاية" (٢/ ١٣ خ د ر): « ومعنى طَعَنَتْ في الخِدْرِ، أي: دَخَلَتْ وذهبَتْ فيه؛ كما يقال: طعن في المفازة: إذا دخل فيها، وقيل: معناه: ضربتْ بيدها على السِّتْر، ويشهد له ما جاء في رواية أخرى: نَقَرَتِ الخِدْرَ؛ مكان طَعَنَتْ ». وانظر "اللسان" (٤/ ٢٣١)، و"التاج" (١١/ ١٤٠) مادة (خ د ر).

(٨) روايته أخرجها مسدَّد في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٥٨٣)- عن يحيى بن سعيد القطان، عن هشام الدستوائي، عن يحيى ، عن عكرمة بن مهاجر - أو مهاجر بن عكرمة - عن عبدالله بن أبي بكر به .
ومن طريق مسدد رواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٠٠) إلا أنه جزم بأنه المهاجر بن عكرمة. ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٢٧٨)، والبيهقي =

ابن[١] عِكْرِمَة، عن عبدالله بن أبي بكر[٢]؛ قال: كان النبيُّ [٣].

وقالا: هذا الصَّحيحُ .

قال[٤] أبي: وكان أَيُّوبُ قَدِمَ بغداد، ولم يكنْ[٥] معه كُتُبُهُ، وكان يُحدِّثُ مِنْ حفظه على[٦] التَّوَهُّمِ فيغلَطُ . وأما كُتُبُهُ في الأصل فهي[٧] صحيحةٌ عن يحيى بن أبي كَثِير .

= في "السنن الكبرى" (٧/ ١٢٣) من طريق سفيان الثوري، وسعيد بن منصور في "سننه" (٥٧٧) من طريق إسماعيل بن عليَّة، كلاهما عن هشام الدستوائي، عن يحيى ، عن المهاجر بن عكرمة به مرسلاً .

ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٢٧٧) من طريق معمر، و(١٠٢٧٩) من طريق عمر بن راشد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٢٣) من طريق يونس بن بكير، ثلاثتهم عن يحيى ، عن المهاجر به مرسلاً .

ورواه أبو نعيم في "مسند أبي حنيفة" (ص١٢٧) من طريق أبي حنيفة، عن شيبان، عن يحيى ، عن المهاجر، عن أبي هريرة به .

ورواه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٨١ رقم ١١٩٩٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٢٣) من طريق أبي الأسباط الحارثي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وعن عكرمة، عن ابن عباس .

قال البيهقي :« كذا رواه أبو الأسباط الحارثي، وليس بمحفوظ، والمحفوظ من حديث يحيى مرسل ».

(١) في (ف):« عن » بدل :« بن ».

(٢) هو: ابن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث.

(٣) يعني: مرسلاً .

(٤) في (ف):« وقال ».

(٥) كذا في (ت) و(ك)، وأهملتْ في بقية النسخ، وتحتمل الفوقيةَ والتحتية، وكلاهما صحيح في العربية؛ لأن الفعل مُسْنَدٌ إلى جمع تكسير «كتبه»، فيجوز تذكير الفعل وتأنيثه، وإن كان التأنيث أولى. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٦) في (ك):« قال » بدل:« على ».

(٧) في (ت) و(ك):« فهو ».

١١٩٨/أ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه**[٢] **بِشْر بن السَّرِيِّ**[٣]**، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحَة، عن أنس؛ أنَّ أمَّ سُلَيمٍ قالت للنبيِّ ﷺ: أَلَا تتزوَّجُ مِنْ نِسَاءِ الأنصار؟ قال النبيُّ ﷺ: « نِسَاءُ الأَنْصَارِ لَهُنَّ غَيْرٌ**[٤] **» ؟**

قالا جميعًا: هذا خطأٌ؛ إنما هو[٥]: حمَّادُ بنُ سَلَمة، عن إسحاق، أنَّ أمَّ سُلَيمٍ[٦] قالت للنبيِّ ﷺ . . . مُرسَل[٧].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢٦١).

(٢) من قوله في المسألة السابقة: «صحيحة عن يحيى. . .» إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٣) روايته أخرجها الضياء في "المختارة" (١٥٣٤) من طريق محمد بن أبي عمر العدني، عنه، به.
وأخرجه النسائي في "سننه" (٣٢٣٣)، وأبو يعلى في "معجم شيوخه" (١٦٣)- ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١٥٣٥)- والطبراني في "الأوسط" (٨٢٠٧)، من طريق النضر بن شُميل، عن حماد، عن إسحاق، عن أنس، قال: قيل: يا رسول الله، ألا تتزوَّج من نساء الأنصار ؟ قال: « إنَّ فيهم غَيْرة شديدة »، بدون ذكر أم سليم. قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن إسحاق بن عبدالله إلا حماد بن سلمة، تفرَّد به النضر بن شُميل ».

(٤) في (ك): « غيرة »، ومثله في مصادر التخريج، ولفظه فيها: «إنَّ فيهم [أي: الأنصار] غَيْرَةً »، و« إنَّ فيهم غَيْرَةً شديدةً »، وكلا اللفظين - غَيرةٌ ، وغَيرٌ - بمعنًى واحدٍ؛ قال الفيومي: « غارَ » الرجلُ على امرأته، والمرأةُ على زوجها، « يغارُ » من باب تَعِبَ، غَيْرًا وغَيْرَةً بالفتح، وغارًا. "المصباح المنير" (ص٤٥٨).

(٥) قال أبو حاتم في المسألة رقم(١٢٦١): « حدثناه أبو سلمة [أي: موسى بن إسماعيل التبوذكي]، عن حماد بن سلمة . . . » فذكره .

(٦) في (ك): « أم سلمة ».

(٧) كذا في جميع النسخ، يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

وسمعتُ أبي بعد ذلك يقول: حديثُ بِشْر بن السَّريِّ خطأٌ .

أخبرنا[١] أبو محمد؛ قال: حدَّثنا[٢] أحمد بن سِنَان؛ قال: حدَّثنا يزيدُ[٣] بنُ هارون، عن حمَّاد، عن إسماعيل بن عبدالله بن أبي طَلْحَة[٤]، عن أنس؛ أنَّ أم سُلَيم . . . الحديثَ .

١١٩٩ - وسمعت[٥] أبا زرعة[٦] وحدَّثنا بهذا الباب في "كتاب النكاح" بِطُرُقٍ عن[٧] مَعْمَر[٨]، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه؛ قال: أسلَمَ غَيْلانُ بنُ سَلَمة وعنده عَشْرُ نِسْوَة . فأمره النبيُّ ﷺ أنْ يختارَ أربعًا .

وأخبرنا[٩] أبو محمد؛ قال[١٠]: وحدَّثنا أبو زرعة، عن عبدالعزيز

---

(١) في (ت) و(ك): « ثنا »، وهي اختصار « حدثنا ».
(٢) في (ف): « قلت: وحدثنا » بدل: « أخبرنا أبو محمد؛ قال: حدثنا ».
(٣) في (ك): « ابن زيد ».
(٤) هو أخو إسحاق، وهذا يعني وجود اختلاف آخر على حماد بن سلمة .
(٥) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٩٢/ب) حكم أبي زرعة على الحديث، وانظر "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٤٧)، والمسألة التالية، والمسألة السابقة برقم (١١٩٥).
(٦) في (أ): « أبي زرعة ».
(٧) قوله: «عن» ليس في (أ) و(ش) و(ف).
(٨) هو: ابن راشد. وسيأتي تفصيل الكلام على روايته في المسألة التالية.
(٩) في (ت) و(ك): « واحا »، ولعلها مصحَّفةٌ عن «وأنا».
(١٠) في (ف): « قلت » بدل: « وأخبرنا أبو محمد؛ قال ».

الأُوَيْسِي؛ قال: حدَّثنا مَالك[١]، عن ابن شهاب، أَنَّه[٢] قال: بلغَني أنَّ رسول الله ﷺ قال لرجل مِن ثَقِيفٍ أَسْلَمَ وعنده عَشْرُ نِسْوَة: **« أَمْسِكْ أَرْبَعًا، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ »**.

فسمعتُ أبا زرعة يقول: مُرسَلٌ[٣] أصحُّ.

١٢٠٠ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه يزيد بن زُرَيع[٥]، ومروان بن معاوية[٦]، وابن عُلَيَّة[٧]، وعيسى بن يونس[٨]، عن مَعْمَر،

(١) روايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٥٨٦). ومن طريقه سعيد بن منصور في "سننه" (١٨٦٨)، والطحاوي في "شرح المعاني"، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨٢). قال أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢٢٧١): « ورواه مالك بن أنس في غير "الموطأ"، عن الزهري متصلاً ». ثم رواه من طريق يحيى بن سلام، عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر به. وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٥٤): « أخطأ فيه يحيى بن سلام على مالك، ولم يتابَع عنه على ذلك ».

(٢) قوله: « أنه » ليس في (ش).

(٣) كذا في جميع النسخ، وأصل الكلام: هو أصحُّ مرسلٌ، وجاء قوله: «مرسلٌ» بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) انظر المسألتين السابقتين برقم (١١٩٥) و(١١٩٩).

(٥) ذكر روايته البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨٢).

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٧٦ و٣٦٢٧٥)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٦٩).

(٧) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٧٦)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١٣ رقم ٤٦٠٩)- ومن طريقه أبو نعيم في "المعرفة" (٥٦٢٧)-، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٤٣٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٥٦).

(٨) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٤١٥٨)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٦٢٧).

=

عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ في قصَّة غَيْلان بن سَلَمة؛ حيثُ أسلَمَ وتحته عَشْرُ نِسْوَة، فأمره أن يُمْسِكَ أربعةً[1]. . .

= والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٢٧٥) من طريق سفيان بن عيينة، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٤ رقم٥٠٢٧)، والروياني في "مسنده" (١٣٩٩)، والطحاوي في "شرح المعاني (٣/ ٢٥٢) من طريق عبدالأعلى السامي، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٨٣ رقم٥٥٥٨)، والترمذي في "جامعه" (١١٢٨)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٦٩-٢٧٠)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٥٦٢٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤٩ و١٨٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٥٥) من طريق سعيد بن أبي عَروبة، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٤ رقم٥٠٢٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٩٥٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨١) من طريق محمد بن جعفر، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٥٧) من طريق الفضل بن موسى، وابن عدي في "الكامل" (١/ ١٧٨)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٥٦٢٩) من طريق يحيى بن أبي كثير، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٥٥) من طريق سفيان الثوري، سبعتهم عن معمر، به .

ورواه عبدالرزاق، عن معمر، واختُلِف على عبدالرزاق، فرواه إسحاق الدَّبَري في "المصنف" (١٢٦٢١)- ومن طريقه أبو نعيم في "المعرفة" (٥٦٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨٢)-، وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (٢٣٤) من طريق محمد بن يحيى، والدارقطني في "السنن"(٣/ ٢٧٠) من طريق أحمد بن منصور الرمادي، ثلاثتهم (الدبري ومحمد بن يحيى والرمادي)، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري به مرسلاً . وخالفهم احمد بن يوسف السلمي - كما في "المعرفة" لأبي نعيم (٤/ ٢٢٧١)- فرواه عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم ، عن ابن عمر به .

قال أبو نعيم: « وهو وهمٌ ؛ لأن الأثبات والأعلام رووه عن عبدالرزاق مرسلاً ».

وقال ابن عبدالبر في "الاستذكار" (١٨/ ١٤٢): « ذكر يعقوب بن شيبة قال: حدثني أحمد بن شَبُّويه قال: قال لنا عبدالرزاق: لم يسند لنا معمر حديث غيلان بن سلمة: أنه أسلم، وعنده عشر نسوة ».

(١) في (ش): «أربعًا»، وجاء مثله في مصادر التخريج، وفي المسألة السابقة، وهو الجادَّة؛ لأنَّ المعدود مؤنَّث، والمراد: أربع نسوة، وما أثبتناه من بقيَّة النسخ، =

وذكَرَ الحديثَ ؟

قال أبي: هو وَهَمٌ[1]؛ إنما هو : الزُّهْري[2]، عن ابن أبي

= صحيحٌ في العربية؛ لعدم ذِكر المعدود بعد العدد. وقد سبق مثله في المسألة رقم (١١٩٥). وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٧١٣).

(١) قال الإمام أحمد في رواية ابنه صالح (١٢٦٦): « معمر أخطأ بالبصرة في هذا الإسناد، ورجع باليمن جعله منقطعًا ».
وقال الترمذي في "جامعه" (١١٢٨): « سمعت محمد بن إسماعيل [أي: البخاري] يقول: هذا حديث غير محفوظ، والصَّحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري قال: حُدِّثت عن محمد بن سويد الثقفي: أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشرُ نِسوَة. قال محمد: وإنما حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ أن رجلاً من ثَقيف طلَّق نساءه . فقال له عمر لتراجعنَّ نساءك، أو لأرجمنَّ قبرك، كما رُجِم قبرُ أبي رِغال ».
وروى البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨٢) بإسناده إلى الإمام مسلم أنه قال: «أهل اليمن أعرف بحديث معمر من غيرهم؛ فإنه حدث بهذا الحديث عن الزهري، عن سالم، عن أبيه بالبصرة، وقد تفرَّد بروايته عنه البصريون؛ فإن حدث به ثقة من غير أهل البصرة صار الحديث حديثًا؛ وإلا فالإرسال أولى ».
وقال البزار - كما في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٤٧) -: « جوَّده معمر بالبصرة وأفسده باليمن فأرسله ».
وقال ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٧٩): « وهذا الحديث إنما يرويه معمر، عن الزهري، وهو مما أخطأ فيه معمر بالبصرة . . . »، وقال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٢٠٥٩): « ولم يُتابَع معمر على هذا الإسناد »، وقال في "الاستذكار" (١٨/ ١٤٢): « ورواه معمر بالعراق، حدث به من حفظه، فوصل إسناده وأخطأ فيه »، وبنحوه في "التمهيد" (١٢/ ٥٤).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٤٤٢)، و"التاريخ الكبير" (٦/ ٢٤٨- ٢٤٩)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٧٠) من طريق ابن وَهْب، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧ / ١٨٢) من طريق عثمان بن عمر، كلاهما عن يونس، عن الزهري، عن عثمان بن محمد بن أبي سويد به. وعند البيهقي: « محمد بن أبي سويد ».

سُـوَيد[١]؛ قال: بلغَنا أنَّ النبيَّ ﷺ .

ورواه عُقَيْلٌ[٢]، عن الزُّهْري؛ قال: بلغَنَا عن عثمان بن أبي سُوَيد: أنّ النبيَّ ﷺ .

قال أبي: وهذا أيضًا وَهَمٌ؛ إنما هو: الزُّهْري، عن عثمان بن أبي سُوَيد؛ قال: بلغَنَا أنَّ النبيَّ ﷺ[٣].

---

(١) هو: عثمان بن محمد بن أبي سويد .

(٢) هو: ابن خالد. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٤٤٢)، و"التاريخ الكبير"(٦/ ٢٤٨)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٣/ ٢٥٣)، والبيهقي في "السنن" (٧/ ١٨٢). ورواه والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٧٠) من طريق الليث، عن يونس، عن الزهري، بلغنا عن عثمان بن محمد بن أبي سويد: أن النبي ﷺ به.
قال الطحاوي :« فبيَّن عقيل في هذا عن الزهري مَخْرَج هذا الحديث، وأنه إنما أخذه عما بلغه، عن عثمان بن محمد، عن النبي ﷺ ، فاستحال أن يكون الزهري عنده في هذا شيء، عن سالم، عن أبيه، فيدع الحجة به، ويحتج بما بلغه عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، عن النبي ﷺ . ولكن إنما أُتى معمر في هذا الحديث؛ لأنه كان عنده عن الزهري في قصة غيلان حديثان، هذا أحدهما ، والآخر: عن سالم، عن أبيه أن غيلان بن سلمة طلَّق نساءَه، وقسَمَ مالَه، فبلغ ذلك عمر، فأمره أن يرتجعَ نساءَه ومالَه وقال: لو متَّ على ذلك لرجمتُ قبرك، كما رُجم قبرُ أبي رِغال في الجاهليَّة . فأخطأ معمر، فجعل إسناد هذا الحديث الذي فيه كلام عمر، للحديث الذي فيه كلام رسول الله ﷺ ، ففسد هذا الحديث من جهة الإسناد ».

(٣) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٩٢/ب) إعلال أبي زرعة - المتقدم في المسألة السابقة - لهذا الحديث بالإرسال، ثم ذكر أن ابن أبي حاتم نقل نحوه عن والده .

١٢٠١ - حدَّثنا[١] [أبو محمد][٢]؛ قال: حدَّثنا أبي؛ قال: حدَّثنا صَفْوان بن صالح[٣]؛ قال: حدَّثنا مَرْوان بن محمد[٤]؛ قال: حدَّثنا عيسى بن يونس، عن ابن جُرَيج، عن عَطَاء، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن الغَيْلِ، ثم رخَّص فيه، وقال: «**لَوْ كَانَ ضَارًّا أَحَدًا، لَضَارَّ فَارِسَ وَالرُّومَ**».

قال أبي: الغَيْلُ: أن يطَأَ الرجلُ امرأتَهُ وهي تُرْضِعُ[٥].

قلتُ لأبي: فإنَّ ابن عُيَينة[٦] يحدِّث عن عمرو بن دينار، عن

---

(١) في (ف): «وحدثنا» بالواو.

(٢) في جميع النسخ: «أبو بكر»، وهو خطأ ظاهر، وما أثبتناه هو الصَّواب الموافق لمنهج المصنف في هذا الكتاب، فأبو محمد: هو ابن أبي حاتم نفسه، وصفوان بن صالح من شيوخ أبيه؛ كما في "تهذيب الكمال" (١٣/ ١٩٣). وتقدَّم نحو هذا الخطأ في المسألة رقم (٦٣).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٤٥٤/ كشف الأستار) إلا أنه وقع عنده: «صفوان بن صالح ثنا عيسى بن يونس ...» بإسقاط مروان بن محمد بينهما.

(٤) هو: الطَّاطَري.

(٥) قال المطرِّزي في "المُغْرِب" (٢/ ١٢٠) بعد ذكره لهذا الحديث، بلفظ: «نهى عن الغِيلَة»: «قال أبو عبيد: قال أبو عبيدة: هي الغَيْلُ؛ وذلك أن يجامعَ الرجلُ المرأةَ وهي مرضعٌ»، يقال: أغال وأَغْيَلَ، وعن الكسائي: الغَيْلُ أن تُرضع المرأةُ ولدَها وهي حاملٌ؛ يقال: أغالت وأَغْيَلَتْ، وهي مُغِيلٌ ومُغْيِلٌ، والولدُ مغالٌ ومُغْيَلٌ». اهـ. وبذلك تعلم أن قول أبي حاتم هو قول أبي عبيدة، وهو أيضًا قولُ ثعلب كما في "اللسان" (١١/ ٥١٠-٥١١)، وانظر "المصباح المنير" (ص٤٥٩).

(٦) هو: سفيان، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٤٧)، و"شرح المشكل" (٣٦٦٣)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٣٥ رقم١١٣٨٩) من طريق يحيى بن بكير، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس: أن النبيَّ ﷺ ... فذكره.

عَطاء: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن الغِيلَةِ[١] ؟

قال أبي: الصَّحيحُ مُرسَلٌ . وأصحابُ ابنِ جُرَيج لا يقولون: «ابن عباس»؛ فلا أدري الخطأُ مِنْ مروان، أم مِنْ عيسى بن يونس ؟

١٢٠٢ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ فُضَيْل[٣]، عن عَطَاء بن السَّائب[٤]، عن عَبْدِ خَيْرٍ، عن عبدالله؛ قال[٥]: أُتِيَ عبدُالله بن مسعود في رجلٍ تزوَّج امرأةً ولم يَفْرِضْ لها صَداقَهَا[٦]، فمات قبلَ أن يَدْخُلَ بها ؟ فقال عبدالله : هذا أمرٌ ما سمعتُ فيه بشيء . . . وذكرتُ لهما[٧] الحديثَ ؟

فقالا: رواه جَرِير[٨]، عن عَطَاء بن السَّائب، عن الشَّعْبي[٩]؛ قال: أُتِيَ عبدُالله[١٠] . . . وهو أشبهُ[١١].

---

(١) الغِيلَة: مثل الغَيْل. وقد تقدم تفسير أبي حاتم للغَيْل. وانظر تعليقنا عليه.

(٢) انظر المسألة رقم (١٢٨١).

(٣) هو: محمد .

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه . وقد رواه سعيد بن منصور في "سننه" (٩٢٢) من طريق خالد بن عبدالله الطحان، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١١٥) من طريق عبدة بن سليمان، كلاهما عن عطاء، عن عبد خير، عن علي بن أبي طالب بنحوه .

(٥) أي: عبد خير .

(٦) في (ف): « صداقًا » بدل: «صداقها».

(٧) أي: لأبيه وأبي زرعة.

(٨) هو: ابن عبدالحميد .

(٩) هو: عامر بن شَراحيل .

(١٠) وهو على هذا الوجه مرسل؛ لأن الشَّعْبي لم يسمع من ابن مسعود؛ كما ذكر ابن أبي حاتم في "المراسيل" (٥٩١) عن أبيه .

(١١) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ق١١/ب) هذا الحديث والاختلاف فيه، ومن ضمن ما قال :« وروى هذا الحديث عطاء بن السائب،واختُلِف عنه: فرواه ابن فضيل، عن عطاء بن السَّائب، عن عبد خير فقال: معقل بن سنان. =

١٢٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أَشْعَثُ بنُ عبدالملك[١]، عن الحسن[٢]، عن سعد بن هشام، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن التَّبَـتُّل[٣].

ورواه معاذُ بن هشام[٤]، عن أبيه[٥]، عن قَتَادة، عن الحسن، عن سَمُرَة: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن التَّبَتُّل .

= ورواه الثوري، عن عطاء بن السَّائب، عن عبد خير موقوفًا لم يرفعه . وصَحِيحُه عن الشعبي وإبراهيم مرسل، وأحسنها إسنادًا حديث قتادة؛ إلا أنه لم يحفظ اسم الراوي عن رسول الله ﷺ ».

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٥٢ رقم٢٦١٥٠)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٣١١) من طريق حماد بن مسعدة، وأحمد أيضًا (٦/ ١٢٥ رقم ٢٤٩٤٣)، والنسائي في "المجتبى" (٣٢١٣) من طريق خالد بن الحارث، والترمذي في "العلل الكبير" (٢٦٢) من طريق محمد بن عبدالله بن المثنى، وعبدالله ابن أحمد في "زوائد المسند" (٦/ ٢٥٢ رقم٢٦١٥٠) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وتمام الرازي في "فوائده" (٧٣٦/ الروض البسام) من طريق عبدالله ابن حمران، خمستهم عن أشعث، به. ورواه النسائي في "المجتبى"(٣٢١٦) من طريق حُصين بن نافع، عن أشعث، عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة موقوفًا.

(٢) هو: البصري .

(٣) سيأتي تفسير أبي حاتم للتبتُّل في آخر المسألة .

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف"(١٥٩١٢)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٧ رقم٢٠١٩٢)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٣١٢)، والترمذي في "جامعه" (١٠٨٢)، وفي "العلل الكبير" (٢٦١)، والنسائي في "المجتبى" (٣٢١٤)، وابن ماجه (١٨٤٩)،وابن الجارود في "المنتقى" (٦٧٣)، والطبراني في "الأوسط" (٨٤٩٦) وقال:« لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا هشام، تفرَّد به معاذ ».

(٥) هو: هشام الدَّستوائي .

قلتُ: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: أبي: قَتادةُ أحفظُ من أَشْعَث، وأحسَبُ الحديثَيْنِ صحيحَيْنِ؛ لأنَّ لسعد[1] بن هشام قصةً في سؤاله عائِشَةَ عن تَرْك النِّكاح؛ يعني: التَّبتُّلَ[2].

١٢٠٤ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه الأَجْلَح[4]، عن الشَّعْبي، عن عبدالله بن الخَلِيل[5]، عن زيد بن أرقَم؛ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: إنَّ عليًّا أفتى باليَمَنِ[6] في ثلاثةٍ وَقَعُوا على جاريةٍ[7] فوُلِدَ بينهم ولدٌ ... الحديثَ[8] ؟

---

(١) في (ك): «أسعد» بدل: « لسعد ».

(٢) قال الترمذي في الموضع السابق من "جامعه": « حديثُ سمرة حديث حسنٌ غريب، وروى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديثَ عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة، عن النبي ﷺ نحوه، ويقال: كِلا الحديثين صحيحٌ ».
وقال في الموضع السابق من "العلل الكبير" سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: حديث الحسن، عن سمرة محفوظٌ، وحديث الحسن عن سعد بن هشام، عن عائشة هو حسنٌ. قال محمد: وقد روي عن سعد بن هشام، عن عائشة موقوفًا ». وقال النسائي في الموضع السابق: « قتادة أثبتُ وأحفظُ من أشعث، وحديثُ أشعث أشبهُ بالصَّواب، والله تعالى أعلم ».

(٣) ستأتي هذه المسألة مطوَّلة برقم (٢٣١٧) وفيها تفصيل الكلام على هذا الحديث .

(٤) هو: ابن عبدالله الكندي، وسيأتي ذكر من أخرج روايته في المسألة رقم (٢٣١٧).

(٥) قال المزي في "تهذيب الكمال" (١٤/٤٥٧): « ويقال: ابن أبي الخليل، ويقال: ابن الخليل بن أبي الخليل ، الحضرمي أبو الخليل الكوفي ».

(٦) في (ش): « باليمين ».

(٧) وكانوا شركاء في ملكيَّتها. انظر التعليق التالي.

(٨) تمامه: فقال عليٌّ لأحدهم: تَدَعُه لهذا ؟ فأبى، وقال لهذا: تَدَعُه لهذا ؟ فأبى، وقال لهذا: تَدَعُه لهذا ؟ فأبى، قال عليٌّ ﷺ: أنتم شركاءُ متشاكسون، =

فقال أبي: قد اختلفوا في هذا الحديث، فاضطَربوا، والصَّحيحُ: حديثُ سَلَمة بن كُهَيل[١].

١٢٠٥ - وسألتُ أبي[٢] عن حديثٍ رواه كَثير بن هشام[٣]، عن جعفر بن بُرْقان، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه[٤]، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه نهى أن يَجْلِسَ الرجلُ على مائدةٍ يُشْرَبُ عليها الخَمْرُ، وأنْ تُنكَحَ المرأةُ[٥] على عَمَّتها ؟

قال أبي: هَذَينِ الحَدِيثَينِ خطأً[٦]؛ يرويه عن جعفر[٧] عن رجُلٍ،

= وسأُقرع بينكم، فأيكم أصابته القرعة فهو له، وعليه ثُلُثا الدِّية، فضحك رسول الله ﷺ حتى بَدَت نواجذُهُ.

(١) ستأتي روايتُهُ وتخريجها في المسألة رقم (٢٣١٧).

(٢) نقل بعض هذه المسألة ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١١٢/أ)، وستأتي برقم (١٥٥٥) و(١٥٧٦/أ)، وانظر المسألة رقم (١٤٧٤).

(٣) سيأتي الكلام على روايته مفصَّلاً في المسألة رقم (١٤٧٤).

(٤) قوله: « عن أبيه » مكرر في (ك).

(٥) في (ك): « وأنْ يَنْكِحَ المرأةَ ».

(٦) كذا العبارة في جميع النسخ ، والجادَّة أن يقال: «قال أبي: هذان الحديثان خطأٌ»، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، وفيه تخريجان:
الأوَّل: حمله على إمالة الألف نحو الياء، فَتُكْتَبُ ياءً، وتنطق ألفًا ممالة، والإمالةُ لغةُ بني تميم ومن جاورهم.
والثاني: حمله على لغة بني سُلَيْم، في إجراء القول مجرى الظن مطلقًا في نصب مفعولين، وتنطق الياء على ذلك ياءً خالصة.
وقد أوضحنا هذين الوجهين في التعليق على المسألة رقم (٧٥٩)، وانظر المسألة رقم (٢٥).

(٧) كذا في جميع النسخ ! وفي "البدر المنير" : « يرويه جعفر »، وفي المسألة رقم (١٥٥٥): « يروونه عن جعفر ».

عن الزُّهْري هكذا، وليس هذا مِن صحيحِ حديث الزُّهْري.

أما حديثُ «نَهَىٰ أن تُنْكَحَ المرأةُ على عمتها وعلى خالتها»؛ فإنَّ عُقَيلاً[(١)] رواه[(٢)] عن الزُّهْري، عن عُبَيدِالله بنِ عبدالله، وقَبيصَةَ بنِ ذُؤَيب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ .

وأما قصَّةُ المائدة: فهو مُفتعَلٌ[(٣)] ليس مِن حديثِ الثِّقَات .

١٢٠٦ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه ابنُ عُيَينة[(٤)]، عن ابن

---

(١) هو: ابن خالد. وروايته أخرجها المروزي في "السنة" (٢٨٨) عن يحيى بن أيوب وابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن قبيصة بن ذؤيب وعروة بن الزبير وعبيدالله بن عبدالله ، عن أبي هريرة به. ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٥٢ رقم٩٨٣٤) من طريق ليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن قبيصة، عن أبي هريرة به. ورواه البخاري في "صحيحه" (٥١١٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٠٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٠١ رقم٩٢٠٣) من طريق يونس، عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة به.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « روى ».

(٣) كذا، وهو من الحمل على المعنى؛ تأوَّل القصَّة على معنى «الحديث»، والمراد: وأما حديثُ المائدة فهو مُفتعَلٌ، وانظر في الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث المسألة رقم(٢٧٠).
وقد يقال: إنَّه من حذف المضاف مع إقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: وأمَّا حديثُ قصة المائدة. . . إلخ. وانظر في حذفِ المضافِ التعليقَ على المسألة رقم (٢).

(٤) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٤٤٠)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٣٦٩)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٣ رقم ٢١٨٥٨)، والنسائي في "الكبرى" (٨٩٨٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (٧٢٨)، وأبو عوانة في "مسنده" (٤٢٩٤)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٣/ ٤٣)، و"مشكل الآثار" (٦١٣١)، وابن أبي حاتم في "آداب الشافعي"(٢١٥-٢١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٧/ ١٩٧).

الهادِ[١]، عن عُمَارَة بن خُزَيمة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « لا تَأْتُوا النِّسَاءَ في أَدْبَارِهِنَّ ».

قال أبي: هذا خطأٌ، أخطَأَ[٢] فيه ابنُ عُيَينة[٣]؛ إنما هو: ابنُ الهادِ، عن عليِّ بن عبدالله بن السَّائِب، عن عُبَيدالله بن محمد[٤]، عن هَرَمِيّ[٥]، عن خُزَيمة، عن النبيِّ ﷺ[٦].

---

(١) في (ت) و(ك): « أبي الهاد » بدل: « ابن الهاد ». وابن الهاد هو: يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد.

(٢) قوله: « أخطأ » سقط من (ك).

(٣) قال الشافعي -كما في "آداب الشافعي" لابن أبي حاتم (ص ٢١٥)-: « غلط سفيان في إسناد هذا الحديث ». وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٥٦): « وقال ابن عيينة: عن ابن الهاد، عن عمارة بن خزيمة، عن أبيه، وهو وهمٌ ». وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٩٧): «رواه ابن عيينة، عن ابن الهاد؛ فأخطأ في إسناده». وقال أيضًا: « ومدار هذا الحديث على هرمي بن عبدالله، وليس لعمارة بن خزيمة فيه أصل؛ إلا من حديث ابن عيينة، وأهل العلم بالحديث يَرَوْنَهُ خطأ ».

(٤) كذا في جميع النسخ «محمد»، وصوِّبت بهامش (أ) إلى «حصين» لكن بخط مغاير.

(٥) هو: ابن عبدالله الواقفي.

(٦) كذا نقل المصنف هنا عن أبيه! وفي "آداب الشافعي ومناقبه" (ص٢١٥) نقل عن أبيه قوله: « الصحيح: ابن الهادِ، عن عبيدالله بن عبدالله بن الحصين، عن هَرَمِيّ بن عبدالله، عن خُزيمة، عن النبي ﷺ »، وهذا هو الصَّواب: فقد أخرج الحديث سعيد بن منصور في "سننه" (٣٦٨)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٩٧)- والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٠ رقم٣٧٤٣) من طريق الدراوردي، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢١٥ رقم٢١٨٧٤)، والنسائي في "الكبرى" (٨٩٨٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٩٨) من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، والطبراني في "الأوسط" (٩٧٧) من طريق زهير بن محمد، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٥٦)، والنسائي في "الكبرى" (٨٩٨٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٨٩-٩٠ رقم٣٧٤١) من طريق أبي مصعب عبدالسلام بن حفص المدني، والطبراني (٣٧٤٢) من طريق ابن أبي حازم، خمستهم عن يزيد بن الهاد، عن عبيدالله بن =

١٢٠٧ - وسألتُ [١] أبي عن حديثٍ رواه أبو خالدٍ الأحمَرُ [٢]، عن أَشْعَث بن سَوَّار، عن عَدِيٍّ بن ثابت، عن يزيد بن البَرَاء، عن خاله [٣]: أنَّ رجلاً تزوَّج امرأةَ أبيه - أو امرأةَ ابنِهِ [٤]- فأرسَلَ إليه النبيُّ ﷺ فقَتَلَهُ.

فقلتُ لأبي: حدَّثنا أبو سعيدٍ الأَشَجُّ [٥]، عن أبي خالد كما ذكرتُ.

وحدَّثنا الأَشَجُّ، عن حَفْص [٦]، عن أَشْعَث، عن عَدِيٍّ، عن البَرَاء؛

= عبدالله بن الحصين، عن هَرَمي بن عبدالله، عن خزيمة بن ثابت، به. وللاطلاع على أوجه الاختلاف في هذا الحديث انظر التعليق على "سنن سعيد بن منصور".

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢٧٧) عن أبي زرعة.

(٢) هو: سليمان بن حيَّان.

(٣) في (ك): « خالد ».

(٤) في (ك): « امرأة أبيه وامرأة ابنه ».

(٥) هو: عبدالله بن سعيد. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "جزئه" (٧٢) وهي رواية يَزداد بن عبد الرحمن الكاتب، عنه به. وتابع خالد الواسطي أبا خالد الأحمر على هذا الوجه، كما في "العلل" للدارقطني (٦/ ٢١). ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٣٧) من طريق ابن خزيمة، عن أبي سعيد الأشج، عن أبي خالد الأحمر، عن أشعث، عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن البراء، قال: رأيت خالي... فذكره. ومن هذا الوجه ذكره ابن أبي حاتم في المسألة الآتية برقم (١٢٧٧).

(٦) هو: ابن غياث. ورواية الأَشَجِّ أخرجها في "جزئه" (٧٣)، ومن طريقه الترمذي في "جامعه" (١٣٦٢)، والبزار في "مسنده" (٣٧٩٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٤٨). قال الترمذي: « حديث حسنٌ غريب ».

ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢٦٠٧) من طريق سهل بن أبي سهل، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٤٩) من طريق يوسف بن مَنازل، وأبو يعلى في "مسنده" (١٦٦٧)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ١٩٦) من طريق أبي معمر القطيعي، ثلاثتهم (سهل ويوسف وأبو معمر) عن حفص بمثله.

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٦٠٢) عن حفص بن غياث، عن أشعث، عن عدي، عن البراء أن النبي ﷺ أرسله إلى رجل... فذكر. =

قال: مَرَّ بي خالي أبو بُرْدَة بن نِيَار ومعه لِوَاء، فقلتُ: أين تريد؟ فقال[١]: بَعَثَني رسولُ الله ﷺ إلى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امرأةَ أبيه[٢] آتِيَهُ[٣] برأسِهِ؟

فقال أبي: وَهِمَا جميعًا؛ إنما هو: كما رواه زيدُ بن أبي

= ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٩٤٢)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٩٢ رقم١٨٥٧٩) عن هشيم، عن أشعث، عن عدي، عن البراء، عن عمه به. وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٦٠٧) من طريق إسماعيل بن موسى، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٠١٠)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٧٧ رقم٣٤٠٥)- ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (٥/ ٢٦٥)- من طريق سليمان بن داود العتكي أبو الربيع الزهراني، وأبو يعلى في "مسنده" (١٦٦٦) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٧٤) من طريق سُنيد بن داود، والطحاوي في "شرح المعاني" (٣/ ١٤٨) من طريق سعيد بن يعقوب الطالقاني، خمستهم عن هشيم به. ووقع في المطبوع من "المعجم الكبير" للطبراني: «عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن البراء قال: مر بي الحارث بن عمرو ...»، فذكره. كذا بزيادة: «يزيد بن البراء» وقد رواه المزي من طريق الطبراني وليس فيه: «يزيد بن البراء»، وهذا هو الموافق لرواية الجماعة عن هشيم، والله أعلم.
ورواه حجاج بن أرطاة - كما في "العلل" للدارقطني (٦/ ٢٢)- عن عدي، عن البراء، عن عمه به.

(١) في (ش) و(ف): «قال».

(٢) في (ك): «امرأة ابنه»، وهو تصحيف.

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أنْ آتِيَهُ»، كما في بعض مصادر التخريج، لكنَّ ما في النسخ - ومثلُهُ في بعض المصادر - يخرَّج على حذف «أنْ»، فيجوز حينئذ نَصْبُ الفعلِ على قول الكوفيين، ويجوزُ رفعُهُ على قول الأخفش، وحَذْفُ «أنْ» لغةٌ فاشيةٌ في كلام الشافعي رحمه الله، وتقدير الكلام هنا: بعثني ... لِآتِيَهُ برأسه. وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (١٠٢٤).
وليس لقائل أن يقول: إنَّ «آتِيهِ»: صحيحٌ على الرفع بدون تقدير «أنْ»، وتكون =

أُنَيسة[1]، عن عَدِيٍّ، عن يزيد بن البَرَاء، عن البَرَاء، عن خاله أبي بُرْدَة، ومنهم مَنْ يقول: عن عمِّه أبي بُرْدَة .

١٢٠٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحارث بن عِمْران الجَعْفَري، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: « **تَخَيَّرُوا لِنُطَفِكُمْ** » ؟

قال أبي : الحديثُ ليس له أصل، وقد رواه مِنْدَلٌ أيضًا .

= الجملة من الفعل والفاعل المفعول في محل نصب على الحال من مفعول «بعثني»، أي: بعثني حالةَ كوني آتيًا برأسه، لأمرَيْنِ:

الأوَّل: أنَّ هذا خلافُ المعنى المقصود؛ فإنَّ الإتيان برأسه عِلَّةٌ غائيَّةٌ لِبَعْثه، ولم يكنْ آتيًا برأسه عند بعثه، وهذا واضح.

والثاني: أنَّ المشهور أن يقال: بعثني فلانٌ إلى فلان في كذا، وهذا مخالفٌ لهذا الاحتمال، والله أعلم.

(١) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٢٢٨٥)، والنسائي في "سننه" (٣٣٣٢)، والطبراني في "الأوسط" (١١١٩ و٦٦٥٢) من طريق عبدالله بن جعفر، وأبو داود في "سننه" (٤٤٥٧)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٢٥٣)- من طريق عمرو بن قُسَيْط، وابن الجارود في "المنتقى"(٦٨١)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٧٧ رقم٣٤٠٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٦٢) و(٨/ ٢٠٨) من طريق عبيد بن جناد، ثلاثتهم عن عُبيدالله بن عمرو الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة به. قال الطبراني بعد أن ذكر له حديثًا آخر: « لم يرو هذين الحديثين عن زيد إلا عبيدالله بن عمرو ».

وخالفهم يوسف بن عدي - فيما أخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" (٣/ ١٥٠) فرواه عن عُبيدالله بن عمرو الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن جابر الجعفي، عن يزيد بن البراء، عن البراء ، عن خاله . . . فذكره .

ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٩٥ رقم١٨٦١٠) من طريق عبدالغفار بن القاسم، عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن البراء ، لقيت خالي . . . فذكره . =

قلتُ: فحدَّثنا علي بن الحَرْب[1]، عن الحارث بن عمران. . . هذا الحديثَ، هذا المقدارَ مِنَ المتن .

أخبرنا أبو محمد؛ قال[2]: حدَّثنا[3] أبو سعيدٍ الأَشَجُّ، عن الحارث بن عِمْران . . . هذا الحديثَ، وزاد فيه: « **وَأَنْكِحُوا الأَكْفَاءَ، وَانْكِحُوا إِلَيْهِمْ** » ؟

قال أبي: الحارثُ ضعيفُ الحديثِ، وهذا حديثٌ مُنكَرٌ .

وقلت[4] **لأبي**: ورواه أبو أمية بن يعلى[5]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَنْكِحُوا الأَكْفَاءَ، وَاخْتَارُوا لِنُطَفِكُمْ** »، الحديثَ ؟

قال أبي: هذا حديث باطل، لا يَحْتملُ هشامُ بن عُرْوَة هذا.

قلتُ[6]: فممَّن هو ؟

قال: مِنْ راويه .

= قال عبدالله ابن الإمام أحمد: « ما حدث أبي عن أبي مريم عبدالغفار إلا هذا الحديث لعلته». ورواه يزيد بن الرهاوي - كما سيأتي في المسألة رقم (١٢٧٧)- عن زيد بن أبي أنيسة، عن عدي، عن أنس بن مالك قال: لقيت عمي. . . فذكره. واختلف في الحديث على أوجه أخر، ويأتي ذكرها في المسألة رقم (١٢٧٧).

(١) في (أ) و(ش) و(ف) و(ك): « علي بن الحارث ». والمثبت من (ت)، وهو الصواب. انظر "الجرح والتعديل" (٦/ ١٨٣ رقم ١٠٠٦)، و"تهذيب الكمال" (٢٠/ ٣٦١-٣٦٢).

(٢) قوله: « أخبرنا أبو محمد قال » ليس في (ف). وسقطت اللام من قوله: « قال » في (أ).

(٣) في (ف): « وحدثنا » بالواو.

(٤) في (ت) و(ك): « قلت » بلا واو.

(٥) واسمه: إسماعيل بن يعلى .

(٦) في (ف) : « فقلت ».

قلتُ: ما حالُ أبي أمية بن يعلى ؟

قال: ضعيفُ الحديث(١).

تَمَّ الجُزْءُ السابعُ بحمدِ الله وعَوْنِهِ(٢)، ويتلوه في الجُزْءِ الثَّامِنِ في حديثٍ رواه الحَكَم بن عَطيَّة، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ. والحمد لله رب العالمين

وصلواتُهُ على مُحَمَّدٍ وآلِهِ(٣)

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) سيأتي هذا الحديث من طريق آخر عن هشام في المسألة رقم (١٢١٩)، وهذا النص نقل بعضه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٦١٥) بتصرف، والعجلوني في "كشف الخفاء" (١/ ٣٠٢).

والحديث أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١/ ٢٦٤) من طريق علي بن حرب، عن الحارث به، ثم قال: « هذا حديث غريب من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، اشتهر برواية الحارث بن عمران الجعفري عنه، وقد روي أيضًا عن أبي أمية بن يعلى وعكرمة بن إبراهيم، وأيوب بن واقد، ويحيى بن هشام السمسار، عن هشام. واختلف على الحكم بن هشام العقيلي فيه، فرواه أبو النضر إسحاق بن إبراهيم الدمشقي عنه، عن هشام، ورواه هشام بن عمار، عن الحكم بن هشام، عن مندل بن علي، عن هشام، وكل طرقه واهية وروى عن قتادة، عن عروة، عن عائشة كذلك. حدث به أبو معاوية الضرير، عن المختار بن منيح، عن قتادة، ويقال: لم يروه عن المختار غير أبي معاوية. ورواه أبو المقدام هشام بن زياد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً، وهو أشبه بالصواب، والله أعلم ».

(٢) في (ف): « وعونه ومَنِّه ».

(٣) من قوله: « تم الجزءُ السابع . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك)، وفي (ش): «آخر الجزء السابع»، وجاء في (ف) بعد قوله: «والحمد لله رب العالمين»: «وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسَلَّم تسليمًا كثيرًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ



مطابع الحميضي هاتف: ٤٥٨١٠٠٠ فاكس: ٤٥٩٢٢١٧